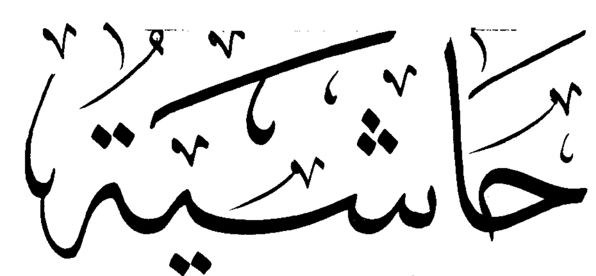


حاشية

العالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي

المتوفى سنة ١٢٣٠هـ

على

مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

ابن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١هـ

ضبطه وصححه ووضع حواشيه

عبد السلام محمد أمين

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2974-0



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ـ حرف اللام ـ

● **(اللام المفردة)** ثلاثة أقسام: **عامِلة للجرّ، وعامِلة للجَزْم، وغيرُ عاملة**. وليس في القسمةِ أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيّين، وسيأتي.

فالعاملة للجر **مكسورة مع كل ظاهر، نحو: «لزيد»، و«لعمرو»، إلاّ من المستغاث المباشر لِـ «يا» فمفتوحة**، نحو: «يا لله». وأما قراءة بعضهم: ﴿الْحَمْدُ لُلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير. بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مُضْمَر نحو:

حرف اللام

اللام المفردة قوله: (وعاملة للجزم) نحو لينفق وهي المسماة بلام الأمر، وقوله: وغير عاملة وهي لام الابتداء. **قوله: (وليس في القسمة)** أي: وليس من جملة الأقسام قسم تكون فيه عاملة للنصب، وقوله: خلافاً للكوفيين القائلين إن لام كي هي الناصبة بنفسها والحق أن الناصب إن مقدرة بعدها جوازاً. **قوله: (مكسورة)** أي: للتميز عن لام الابتداء إذا دخلت عليه. **قوله: (مكسورة مع كل ظاهر)** اعلم أن كل كلمة على حرف واحد فحقها الفتح لثقل الضم والكسر على الحرف الواحد ولما كانت لام الابتداء ولام الجر متحدتان لفظاً طلب الفرق بينهما فوجد الفرق بينهما في الضمير بالمدخول عليه لأن الأولى إنما تدخل على ضمير الرفع والثانية على ضمير الجر وهما غير إن، وأما الداخلتان على الظاهر فلا فرق بينهما في المدخول عليه ففرق بينهما باختلاف الحركة فغيرت لام الجر إلى الكسر لموافقة عملها وبقيت تلك مفتوحة على الأصل. **قوله: (إلا مع المستغاث المباشر ليا)** أي: فتفتح فرقاً بينه وبين المستغاث له لأنه قد يلي يا ويحذف المستغاث نحو يا للضعفاء أي يا للقوم الضعفاء ولحلول المستغاث محل الضمير واللام تفتح معه. **قوله: (إلا مع المستغاث)** أي: وكذلك المتعجب منه كما يأتي نحو يا للماء يا للعشب إذا تعجب من كثرتهما، وإنما فتحت فيهما لحلولهما محل الضمير في أدعوك واللام الداخلة عليه تفتح. **قوله: (المباشر ليا)** احترز بذلك عن المستغاث المعطوف الخالي عن يا نحو: يا لزيد ولعمرو ولبكر فإن لامه تكسر كما قال في «الخلاصة»:

وافتح مع المعطوف إن كررت يا ... وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث. **قوله: (وأما قراءة الخ)** وارد على الكلية وهي كل لام جر مع الظاهر مكسورة وحاصل الجواب أن الكلام في حركتها الأصلية وهذا لا ينافي أنها تضم لعارض كالاتساع. **قوله: (وأما قراءة بعضهم)** هو إبراهيم بن أبي عبلة من الشواذ وقرأ أيضاً الحسن البصري بكسر الدال وهي شاذة أيضاً.

«لَنَا»، و«لَكُمْ»، و«لَهُمْ»، إلا مع ياء المتكلّم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لَكَ»، و«يَا لِي» احتمل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جنّي في قوله [من الطويل]:

٣٤١ ـ فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى [وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى]

وأوجب ابن عصفور في «يا لي» أن يكون مستغاثاً من أجله، لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائِز في غير باب «ظننت» و«فَقَدْتُ» و«عَدِمْت»؛ وهذا لازم له، لا لابن جني، لما سأذكره بعدُ.

قوله: (أن يكون مستغاثاً به) أي: أدعوك للتخلص من كذا وأدعو نفسي للتخلص من كذا. **قوله: (وأن يكون مستغاثاً من أجله)** أي: فالمعنى يا قوم لك أي أدعوكم للتخلص لك أو يا قوم للتخلص من نفسي فإذا جعلت للمستغاث من أجله كان المستغاث به محذوفاً. **قوله: (وقد أجازهما)** أي: كون اللام لام المستغاث به أو من أجله. **قوله: (فيا شوق الخ)** تمامه:

ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

قوله: (ما أبقى) أي: ما أبقاك فالمتعجب منه محذوف. **قوله: (ويالي)** أي: أدعو نفسي أو أدعو قومي ليخلصوني من النوى أي للخلاص من النوى أي الفراق. **قوله: (أن يكون)** أي: يالي مستغاثاً من أجله أي واللام لام المستغاث لأجله. **قوله: (لكان التقدير يا أدعو لي)** الأولى حذف يا لأن أدعو نائبة عن يا فلا يجمع بينهما، وإنما كان هذا هو التقدير لأن اللام حرف جر متعلقة بأدعو محذوفاً نابت عنه يا فيلزم تعدي الفعل لضميرين متصلين بمعنى أحدهما فاعل والآخر مفعول بواسطة اللام وهو لا يجوز في غير الأبواب الثلاثة باب ظننت فتقول ظننتني وباب فقد فتقول فقدتني وباب عدمت فتقول عدمتني. **قوله: (لكان التقدير الخ)** أي: وأما إذا جعلت لام المستغاث له فلا يلزم ذلك لتعلقها بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير يا لزيد مدعو إلي أو لنفسي. **قوله: (وذلك غير جائز)** أي: للزوم تعدي الفعل إلى ضميرين متصلين أحدهما فاعل والثاني مفعول وهما بمعنى واحد وهذا ممنوع عندهم ولا يجوز إلا في الأبواب المذكورة.

قوله: (وهذا) أي: الإلزام لازم لابن عصفور لجعله لام المستغاث به متعلقة بالفعل ولام المستغاث متعلقة بوصف محذوف. **قوله: (لا لابن جنى)** أي: فلذا جوز في اللام وجهين. **قوله: (لما سأذكره)** أي: من أن اللام متعلقة بيا عند ابن جنى ومتعلقة بأدعو عند

---

٣٤١ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ١/ ١٨٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦١).

اللغة: النوى: الفراق. ما أصبى: ما أشد صبوتي، أي ميلي إلى الهوى.

المعنى: أيها الشوق المبرّح، لم تبق فيّ شيئاً صحيحاً، ويا لخوفي من الفراق، فكم أجرى دموعي، وكم أمال قلبي إلى من أهوى.

ومن العرب من يفتح اللام الدَّاخلة على الفعل ويقرأ: ﴿وما كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وللام الجارَّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: **الاستحقاق**، وهي الواقعة بين مَعْنًى وذاتٍ، نحو: ﴿الحمد لله﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير، و«العزة لله»، و«الملك لله»، و«الأمر لله»، ونحو: ﴿ويل للمطففين﴾ [المطففون: ١]، و﴿لهم في الدنيا خِزْيٌ﴾ [البقرة: ١١٤ والمائدة: ٤١]، ومنه «للكافرين النار» أي عذابُها.

والثاني: **الاختصاص**، نحو: «الجنة للمؤمنين»، و«هذا الحَصير للمسجد»، و«المنبر للخطيب»، و«السَّرْج للدابَّة»، و«القميصُ للعبد»، ونحو ﴿إن له أباً﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، وقولك: «هذا الشعر لحبيب»، وقولك: «أدم لك ما تدوم لي».

ابن عصفور فعلى تعلقها بأدعو يلزم عليه أن يكون الفعل عاملاً في ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول، وأما على تعلقها بيا كما هو عند ابن جنى فلا يلزم ذلك. **قوله: (ومن العرب من يفتح الخ)** وارد على قوله سابقاً وتكسر لام الجر إذا دخلت على ظاهر إن من جملة الظاهر الفعلي المضارع لأنه اسم ظاهر تأويلاً لأن اللام حينئذٍ جارة لمصدر مؤول أي مريداً للتعذيب. **قوله: (الحمد لله)** أي: فالحمد معنى والله ذات وحينئذٍ فما يقرره العلماء من إن لام لله إما للاستحقاق أو لام الملك أو لام الاختصاص خطأ لأنه لا يصح لمن تكون للملك نعم يصح كونها للاختصاص على قول سيأتي للمصنف.

قوله: (والملك لله) المراد به التملك وقوله والأمر لله أي الإمارة. **قوله: (ويل)** أي بناء على أن المراد بالويل الهلاك لا بناءً على أن المراد به واد في جهنم إلا أن يقدر مضاف أي عذابه لأجل أن يتحقق أنها وقعت بين معنى وذات ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لهم في الدنيا خزي)** فالخزي معنى والضمير في لهم ذات أي مدلوله ذات. **قوله: (ومنه الخ)** إنما فصل بمنه عن الأول لأنها في الظاهر وقعت بين ذاتين فقال أي عذابها لتكون واقعة بين معنى وذات، فلما كان كونها للاستحقاق فيه خفاء فصلها عما قبلها. **قوله: (الاختصاص)** أي: وهي الداخلة بين ذاتين لا يصح أن يكون الداخلة عليها اللام منهما مالكة للأخرى سواء صح ملكها لغيرها أم لا كما في الأمثلة المذكورة. **قوله: (الجنة للمؤمنين)** أي: إن لم تقدر نعيم الجنة وإلا فهي حينئذٍ للاستحقاق. **قوله: (للعبد)** أي: فاللام للاختصاص لا للملك لأن العبد لا يملك إما أصلاً كما هو عند الشافعي أو لكون ملكه ناقصاً فهو كالعدم كما هو مذهب مالك. **قوله: (إن له أبا)** أي: فقد دخلت بين ذاتين ليست إحداهما مالكة.

قوله: (هذا الشعر لحبيب) الشعر بكسر الشين أي النظم وفيه أنها هنا واقعة بين معنى وذات كما أن الواقعة في أدوم لك كذلك؛ لأن الدوام معنى فهي في هذين المثالين من قبيل التي للاستحقاق.

والثالث: **الملك**: نحو: ﴿لَهُ مَا في السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الأَرضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وغيرها، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويُرَجِّحُه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: «هذا المال لزيدٍ والمسجد» لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمالُ المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: **التمليك**، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: **شبه التمليك**، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾ [النحل: ٧٢ والشورى: ١١].

السادس: **التعليل**، كقوله [من الطويل]:

٣٤٢ ـ وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي [فَيَا عَجَباً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ]

قوله: (والثالث الملك) لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى كما في المال لزيد وكما في الآية. **قوله: (وبعضهم الخ)** حاصله أن بعضهم جعل الاختصاص عاماً شاملاً للاستحقاق والملك فهو أعم من كل منهما فكل لام للملك أو الاستحقاق فيه للاختصاص وليس كل لام للاختصاص للملك ولا للاستحقاق ألا ترى الواقعة بين ذاتين لا تصلح أن تكون إحداهما مالكة للأخرى فإنها للاختصاص فقط. **قوله: (تقليلاً للاشتراك)** أي: الذي هو خلاف الأصل وقوله تقليلاً للاشتراك علة لقوله يستغني. **قوله: (تقليلاً للاشتراك)** لأن معاني اللام حينئذٍ ترجع لعشرين بعد ما كانت اثنين وعشرين. **قوله: (وإنه إذا قيل الخ)** أي: ويرجحه إنه الخ فهذا رد ثانٍ. **قوله: (لزم القول بأنها للاختصاص)** أي: الشامل للواقعة بين ذاتين سواءً كانت إحداهما يصح أن تكون مالكة أم لا. **قوله: (لئلا يلزم الخ)** علة لقوم لزم القول الخ. **قوله: (المشترك)** أي: وهو اللام وقوله في معنييه أي الاختصاص والملك بناء على أن الاختصاص غير الملك لأن الملك ما كانت لامه واقعة بين ذات مالكة وذات مملوكة، والاختصاص ما كانت اللام فيه بين ذاتين ليست إحداهما مالكة فيلزم عليه استعمال اللام المشتركة في الملك بالنظر لزيد، وفي الاختصاص بالنظر للمسجد. **قوله: (الرابع التمليك)** لام التمليك هي الداخلة على المملك بعدما يفيد تمليكاً كالهبة والمنحة والصدقة. **قوله: (الخامس شبه التمليك)** وهي التي يكون مدخولها شبيهاً بمن ملك شيئاً مع كونه لم يملك حقيقة لأن الأزواج لا يملكون الزوجات. **قوله: (التعليل)** أي: وهي الداخلة على علة الشيء. **قوله: (كقوله)** أي: امرىء القيس في معلقته. **قوله: (عقرت للعذارى)** أي: لأجلهم مطيتي وتمامه:

---

٣٤٢ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٨؛ =

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وتعلّقها بـ «فليعبدوا»؛ وقيل: بما قبله، أي: ﴿فجعلهم كعصف مأكولٍ لِإيلاف قريش﴾ [الفيل: ٥ وقريش: ١]، ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبيٍّ سورةٌ واحدةٌ، وضعف بأن «جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت؛ وقيل: متعلّقة بمحذوف تقديرُه، اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنه من أجل حبِّ المال لبخيل، وقراءة حمزة

فيا عجباً من رحلها المتحمل

قوله: (ويوم عقرت الخ) فتح يوم مع كونه عطفاً على مرفوع أو مجرور وهو يوم من قوله:

ولاسيما يوم بدارة جلجل

لأنه بناه على الفتح لإضافته إلى مبني قلت ويجوز أن يكونَ نصباً بمحذوف أي واذكر يوم عقرت. **قوله: (لإيلاف قريش)** أي: فاللام للتعليل والمعنى فليعبدوا رب هذا البيت لأجل إيلاف قريش رحلتين رحلة الشتاء والصيف، وإنما دخلت الفاء في قوله فليعبدوا لما في الكلام من معنى الشرط لأن المعنى إن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل هذه النعمة الواحدة الظاهرة ولا يضر تقديم معموله ما بعد فاء الجواب عليه لأنه لإفادة العرض الذي يقتضيه المقام وهو الحصر. **قوله: (وقيل بما قبله)** أي: لأن القرآن كلام واحد فلا ضرر في تعلق ما في سورة منه بما في أخرى. **قوله: (بأنهما)** أي: سورة قريش وسورة الفيل. **قوله: (سورة واحدة)** أي: بدون بسملة بينهما. **قوله: (وضعف الخ)** اعترض بأن الجزاء على الكفر في الآخرة لا في الدنيا، وحينئذٍ فلا يكون جعلهم كعصف لأجل كفرهم سلمنا أن الجزاء على الكفر يكون في الدنيا فنقول الكفر علة يترتب عليها الفعل وهو الإهلاك ولإيلاف علة غائبة للفعل فلامه للعاقبة وبيان ذلك أنه لو هدمت الكعبة ولم يهلك أصحاب الفيل لم يكن لقريش احترام فلا يقدرون على السلوك في الطريق في السفر لعدم المبالاة بهم، فلما أهلك الله أصحاب الفيل ترتيب على ذلك احترامهم فصاروا يألفون الرحلتين وذكرت هذه العلة الثانية لأنها الممتن بها عليهم وطويت العلة الأولى لظهورها وعدم تعلق غرض بها فصح ما قاله هذا القائل.

قوله: (وقيل متعلقة بمحذوف) رد بأن الإعجاب يتعدى بمن لا باللام. **قوله: (أي وأنه من أجل الخ)** أشار بهذا إلى أن الشديد معناه البخيل، وإن لامه للابتداء والشاهد في

= ولسان العرب ٤/ ٥٩٢ (عقر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٩، ٤٤٧).

اللغة: عقرت: ذبحت. العذارى: جمع عذراء وهي الفتاة لم تتزوج. المطيّة: دابّة الركوب، وهي الناقة هنا. الكور: ما يوضع على الدابّة لتُركب كالرحل.

المعنى: لقد ذبحت ناقتي لهذه الفتيات العذراوات، فيا عجبي ممّا كنت أحمله فوقها، كيف حملته الفتيات بعدما توازعنه فيما بينهنّ.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١]، أي: لأجل إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمة ثم لمجيء محمَّد ﷺ، مصدِّقاً لما معكم لتؤمنن به. فـ «ما»: مصدريَّة فيهما، واللام تعليليّة، وتعلَّقت بالجوابِ المؤخّر على الاتّساع في الظَّرف، كما قال الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

ويجوز كون «ما» موصولاً اسمياً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ﴾؟ [آل عمران: ٨١].

قلت: إن ﴿لما مَعَكُم﴾ [آل عمران: ٨١] هو نفسُ ﴿لما آتيتكم﴾ [آل عمران: ٨١] فكأنه قيل: مصدق له؛ وقد يضعف هذا لقلّته نحو قوله [من الطويل]:

لام لحب ومعنى الخير المال. **قوله: (الآية)** إنما قال ذلك لأن جواب القسم وتمام العلة بالمعطوف إنما ذكرا بعد. **قوله: (بعض الكتاب)** أي: فمن تبعيضة وقوله لتؤمنن به أي إن أدركتموه وأممهم كذلك. **قوله: (ثم لمجيء محمد)** أشار بذلك إلى أن لام التعليل وما المصدرية مسلطة على ما. **قوله: (مصدقاً لما معكم)** أي: من الكتب الحكمة. **قوله: (فما مصدرية فيهما)** أي: ملحوظة فيهما أي مسلطة عليهما أي المعطوف والمعطوف عليه. **قوله: (وتعلقت بالجواب)** وهو لتؤمنن أي وإذا أخذنا ميثاق النبيين لتؤمنن بمحمد لأمرين الأول: إيتائي لكم بعض الكتاب والحكمة، والثاني: لمجيء محمد مصدقاً لما معكم من التوراة والإنجيل أي يقول إن هذه الكتب حق وهي من عند الله. **قوله: (على الاتساع)** جواب عما يقال لام التعليل لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وحاصل الجواب أن لما آتيتكم ظرف أي جار ومجرور وهو يتوسع فيه. **قوله: (كما قال الأعشى الخ)** أوله:

رضيعي لبان ثدي أم تحالفاً ... بأسحم داج عوض لا نتفرق

فعوض ظرف بمعنى أبداً وهو متعلق لا نتفرق المقرون بلا النافية، ولا النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فيجاب بأن الظرف يتوسع فيه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ويجوز كون ما موصولاً اسمياً)** أي: واللام للتعليل والعائد محذوف في آتيتكم والمعنى لأجل الذي آتيتكم إياه وآتى يتعدى لمفعولين، وأما في المعطوف وهو جاءكم فلا يتأتى تقدير ضمير عائد على ما فأجاب بأن قوله لما معكم فيه إظهار في محل الإضمار والأصل مصدق له أي لما آتيتكم وأنت خبير بأن الإظهار في محل الإضمار ضعيف في الصلة كما في قوله: وأنت الذي في رحمة الله والأصل رحمته فأظهر في محل المضمر والضعيف لا يخرج عليه القرآن الفصيح ويجاب بأن قوله ثم جاءكم تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقوله: وقد يترجح الخ جواب عن الضعف. **قوله: (وقد يضعف هذا)** أي: ربط الصلة بالظاهر. **قوله: (نحو قوله الخ)** صدره:

٣٤٣ ـ [فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كلِّ مَوْطِنٍ] وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وقد يُرجَّحُ بأن الثواني يُتَسَامح فيها كثيراً، وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة، و«ما» شرطيّة، أو اللام للابتداء، و«ما» موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنهُمْ أئمةً يَهْدُونَ بأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمرو» وتعلّقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلّة، أي: أدعوك لعمرٍو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أي: مَدْعُوًّا لعمرٍو، قولان، ولم يَطَّلع ابن عُصفور على الثاني فنقل الإِجماع على الأول.

ومنها اللام الدّاخلة لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وانتصابُ الفعل بعدها بـ «أنْ» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا

فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

قوله: (فاللام لام التوطئة) أي: وقوله لتؤمنن جواب القسم وقد أغنى عن جواب الشرط والمعنى، وإذا أخذ الله ميثاق النبيين حلفهم أني متى آتيتكم من كتاب لتؤمنن به. **قوله: (وما شرطية)** أي: وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم وجوابهما واحد. **قوله: (وهي مفعولة)** أي: لفعل الشرط وهو آتيتكم. **قوله: (ومبتدأ على الثاني)** انظر ما خبر المبتدأ فإن قيل فإنه لتؤمنن به قيل إنه لا عائد فيه على المبتدأ وقد يقال إنه محذوف أي يجب الإيمان بمصدقه ونصره تأمل. **قوله: (وجعلناهم أئمة)** التلاوة وجعلنا منهم أئمة الخ، وأما آية القصص لنجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين. **قوله: (ومنها اللام الثانية)** أي: وهي لام المستغاث من أجله. **قوله: (فنقل الإجماع عن الأول)** أي: وهو أنه متعلق بأدعو ولا يلزم عليه إذا قيل يا لزيد لي أن الفعل عمل في ضميرين متصلين أحدهما: فاعل والآخر: مفعول لأن المستغاث له ليس مفعولاً به. **قوله: (فنقل الإجماع الخ)** ينبغي أن يزاد قول ثالث وهو أن تكون هذه اللام متعلقة بأدعو المقدر ناب عنه حرف النداء على رأي من يقول إن لام المستغاث زائدة للتفرقة. **قوله: (ومنها)** أي: من لام التعليل. **قوله: (لفظاً)** أي: وأما معنى فعلى المصدر المنسبك. **قوله: (في نحو وأنزلنا الخ)** أي: وهي تسبق يكون منفي وهي المسماة بلام كي تخلفها كي في إفادة التعليل. **قوله: (بأن مضمرة)** أي: جوازاً. **قوله: (بعينها)** أي: من غير تخيير بين كون الناصب إن أو كي وقوله وفاقاً

---

٣٤٣ ـ التخريج: البيت للمجنون في (الدرر ١/ ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٧؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٧).

بـ «أَنْ» مضمرةً أو بـ «كي» المصدريّة مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كَيْسَان، ولا باللاّم بطريقِ الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيّين، ولا بها لنيابتها عن «أنْ» خلافاً لثعلب؛ ولك إظهار «أنْ» فتقول: «جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَني»، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعلُ بـ «لا» نحو: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، لئلاّ يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع

أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقَّى القَسَم بلام «كي»، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ باللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، فقال: المعنى لَيُرْضُنَّكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ «يحلفون»، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

٣٤٤ ـ إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ، حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

للجمهور أي فهم يقولون إن الناصب إن تعيينا. **قوله: (لا بأن مضمرة أو بكي)** أي: فالناصب واحد من هذين الأمرين غير معين. **قوله: (خلافاً لأكثر الكوفيين)** وهم ما عدا ثعلباً فإنه يقول أن الناصب اللام نيابة فالحاصل أن الكوفيين اتفقوا على أن الناصب اللام ثم اختلفوا هل هي الناصب أصالة أو بطريق النيابة فالأكثر على الأول وثعلب على الثاني. **قوله: (ولك إظهار إن)** أي: بعد اللام. **قوله: (لئلا يحصل الثقل)** علة لقوله قد يجب. **قوله: (المثلين)** أي: لام كي ولام لا النافية لأنه يصير لئلا يكون. **قوله: (أجاز أبو الحسن)** أي: الأخفش وهو في نسخة. **قوله: (يتلقى القسم)** أي: يجاب أي بحيث يكون جواب القسم لام كي مع مدخولها. **قوله: (ليرضنكم)** هذا حل للمعنى أي لمعنى ليرضوكم واللام في ليرضنكم لام القسم والنون للتوكيد. **قوله: (وهذا)** أي: ما قاله أبو الحسن.

قوله: (عندي أولى) أي: لعدم الاحتياج فيه لحذف. **قوله: (من أن يكون متعلقاً بيحلفون)** أو تكون اللام حينئذٍ للتعليل وقوله محذوفاً أي وهو جواب القسم أي والتقدير يحلفون بالله لأجل رضاكم ليفعلن كذا. **قوله: (والمقسم عليه محذوف)** أي: وهو جواب القسم تقديره يحلفون بالله ليرضوكم ليفعلن كذا. **قوله: (وأنشد)** أي: دليلاً لما ادعاه فإن قوله لتغني مصدر بلام كي وهو جواب القسم وهو منصوب بأن. **قوله: (وأنشد أبو الحسن)** أي: شاهداً على جواز تلقي القسم بلام كي. **قوله: (إذا قلت قدني الخ)** أي: إذا

٣٤٤ ـ **التخريج**: البيت لحريث بن عناب في (خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ والدرر ٤/ ٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، ٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٨؛ والمقرب ٢/ ٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١).

=

والجماعة يأبون هذا؛ لأنَّ القَسَم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت «لَتُغْنِنَّ» بفتح اللام، ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النُّون إن كان ياءً تلي كسرة كقوله [من البسيط]:

٣٤٥ ـ وَابْكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ   طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذلك الْبَلَدِ

قلت للمضيف كفاني من شرب اللبن قال المضيف أحلف بالله حلفة لتشربن جميع ما في الإناء من اللبن لتغني عني أي لتجعل اللبن غنياً عني وفيه إشارة إلى أن اللبن محتاج لمن يشربه فهو إشارة للكرم. **قوله: (ذا إنائك)** أي: صاحب إنائك وصاحب الإناء هو اللبن والإضافة لأدنى ملابسة، وإناء مضاف والكاف مضاف إليه والإضافة لأدنى ملابسة لأن الإناء لرب المنزل لا للضيف فإضافته للضيف لملابسته إياه في شربه منه. **قوله: (ذا)** يا عل تغني أي ليجعل صاحب إنائك وهو اللبن غنياً عني. **قوله: (يأبون هذا)** أي: تلقي القسم بلام كي. **قوله: (إنما يجاب بالجملة)** أي: ومدخول كي مفرد تأويلاً لأنه مصدر مؤول من أن والفعل. **قوله: (ويروون البيت لتغنن)** أصله لتغنين حذفت الياء لالتقاء الساكنين على لغة فزاره، وأما على لغة غيرهم فلا تحذف بل تبقى وتحرك بالفتحة حيث كانت لام الكلمة نحو هل ترمين فإن كانت ضميراً حذفت نحو هل تضرين يا هند. **قوله: (وذلك على لغة الخ)** جواب عما يقال أن هذه الرواية مشكلة إذ لا وجه لحذف حرف العلة إذ لا جازم هنا. **قوله: (وابكن عيشاً الخ)** تمامه:

طَابت أَصائله في ذلك البلدِ

قوله: (وابكن) خطاب لرجل إذ لو كان خطاباً لامرأة كما ذكر الدماميني لم يكن حذف الياء خاصاً بغزارة قوله، وابكن فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر وأصله ابكين حذفت لام الفعل وهو الياء لالتقاء الساكنين وغير فزارة يحرك هذه الياء بالفتحة فيقولون ابكين ولا يحذفونها لأنها ليست ضميراً فهي من الفعل كياء اسعين واخشين ولا يحذفون الياء إلا إذا كانت ضميراً كياء اضربي فإذا أكدوا قالوا اضربن وأصله اضربيين حذفت النون لتوالي الأمثال والياء لالتقاء الساكنين ولم يحركوها، وأما فزارة فيحذفون الياء

= **اللغة**: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلفة: المرّة من الحلف أي القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكفّ. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن.

المعنى: إذا قلت لمضيفي: يكفيني ما شربت، حلفَ عليّ بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كلّ ما في وعائك، أي أن تشربه جميعاً.

٣٤٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ١١/ ٤٣٥؛ والدرر ٥/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٩ (لوم)؛ والمقرب ٢/ ٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩).

اللغة: تقضّى: ذهب. جدّته: رخاؤه ولينه. الأصائل: جمع الأصيل وهو الوقت الذي تبدأ فيه الشمس بالمغيب.

المعنى: لقد راح زمان اللين والرخاء، فابكِ على الأوقات الجميلة الطيّبة في هذا البلد.

وقدّروا الجوابَ محذوفاً واللامَ متعلِّقة به، أي: ليكون كذا ليرضوكم، ولتشربَنَّ لتغنيَ عني.

السابع: **توكيد النفي**، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتَيْنِ مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، نحو: ﴿وَما كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، ويُسمّيها أكثرهم لامَ الجحود لملازمتها للجَحْدِ أي النّفي. قال النحاس: والصوابُ تسميتها لام النفي، لأن الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، ا هـ.

ووجه التَّوكيد فيها عند الكوفيّين أن أصل «ما كان ليفعل»: ما كان يفعل، ثمَّ أُدخلت اللام زيادةً لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيدٌ بقائم»، لذلك؛ فعندُهم أنّها حرفٌ زائد مؤكِّد، غير جارّ، ولكنَّه ناصب، ولو كان جارًّا لم يتعلّق عندهم بشيءٍ لزيادته، فكيف به وهو غيرُ جارّ؟ ووجهُهُ عند البصريّين أن الأصل ما كان قاصداً

سواء كانت ضميراً أو لا ا هـ تقرير شخينا دردير. **قوله: (جدته)** أي: نضارته ونموه وحسنه. **قوله: (وقدروا الجواب)** أي: في الآية وفي البيت على تسليم رواية الأخفش، وأما على رواية الجماعة فلا يحتاج لحذف في البيت كما تقدم. **قوله: (ولتشربن لتغني عني)** هذا على رواية أبي الحسن. **قوله: (مسبوقة)** أي: حال كونها مسبوقة. **قوله: (بما كان أو بلم يسكن)** أي: مسبوقة بكون ماض منفي بلم أو بما. **قوله: (مسندتين)** أي: كان ويكن بحيث يكون الفاعل واحداً فيهما. **قوله: (تسميتها لام النفي)** أي: فالنفي أعم من الجحد وحينئذٍ فمقتضاه أن مدخول اللام إذا كان منفياً غير معلوم لا تسمى لام الجحود وليس كذلك، وقد يقال غاية ما فيه أنه مجاز من استعمال اسم الخاص في العام. **قوله: (لا مطلق الإنكار)** أي: كما هو المراد. **قوله: (ما كان ليفعل)** ما نافية وكان فعل ماض واسمها ضمير وليفعل فعل مضارع منصوب باللام عندهم وهذه الجملة خبر كان في محل نصب هذا عند الكوفيين، وأما عند البصريين فيقولون إن ليفعل ليس خبر كان، وإنما هو متعلق بالخبر المحذوف أي قاصداً ليفعل وجملة ليفعل في تأويل مصدر مجرور باللام أي ما كان زيد قاصداً للضرب.

قوله: (زيادة) أي: حال كونها زائدة لتقويه النفي؛ لأن عندهم الحرف الزائد بمنزلة تكرير الجملة. **قوله: (ولكنه ناصب)** فيه أنه يلزم عمل عامل الاسم في الفعل، فإن اللام الزائدة تعمل في الأسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التوكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية. **قوله: (إن الأصل الخ)** أي: إنما كان زيد ليضرب معناه ما كان زيد قاصداً للضرب ويلزم منه انتفاء الضرب بالأولى لأنه إذا فقد السبب فقد المسبب.

للفعل، ونَفْيُ القصد أبلَغُ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

٣٤٦ ـ يا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي إنّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ

أبْلَغَ من «لا تَلُمْنَنِي» لأنه نهي عن السّبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرٍّ متعلّق بخبر «كان» المحذوف، والنصب بـ «أنْ» مضمرةً وجوباً.

وزعم كثيرٌ من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهم لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، في قراءة غيرِ الكسائي بكسر اللام الأُولى وفتح الثانية، أنّها لام الجحود.

قوله: (ونفي القصد الخ) في نسخة ونفي قصد الفعل أبلغ وقد يقال أن التوكيد إنما جاء من انصباب النفي على القصد الذي هو السبب لا من اللام كما هو المدعى، وأجيب بأن اللام لما كانت تالية للقصد من حيث أن التعلق به فكأنها المفيدة للتوكيد. **قوله: (يا عاذلاتي)** العذل الملامة. **قوله: (لسن لي بأمير)** الأمير الملك وأخبر به عن الجمع إما لكونه فعيلاً يستوي فيه الواحد وغيره، قال تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ [التحريم: ٤] وإنه صفة لمفرد لفظاً جمع معنى محذوف أي بفريق أمير فلاحظ في الإخبار به معناه وفي وصفه لفظه. **قوله: (أبلغ من لا تلمنني)** أي: لأن قوله لا تردن نهي عن الإرادة التي هي سبب فهي أبلغ من النهي عن المسبب. **قوله: (فهي عندهم حرف جر معد متعلق الخ)** اعترض بأن خبر كان اسم فاعل واللام المتعلقة باسم الفاعل هي لام التقوية لأنها حرف معد، والجواب أن المصنف يرى أن لام التقوية ليست أصلية ولا زائدة بل متوسطة بينهما فليست أصلية محضة لصحة إسقاطها وليست زائدة محضة لأنها الربط ما بعدها بما قبلها، وإذا كانت واسطة فقوله حرف جر معد أي في الجملة أي متوسطة وغيره يقول إن اللام التي للتقوية زائدة.

قوله: (وإن كان مكرهم الخ) أي: فالمعنى على هذا القول وعند الله جزاء مكرَهم وهو أشدد من مكرهم وما كان مكرهم لتزول منه الجبال أي إن الله يجازيهم على مكرهم وإن كان مكرهم ليس التقول. **قوله: (مكرهم)** أي: تحيلاتهم وتدبيراتهم التي يتراءى أنها صحيحة وحق، وإن كانت فاسدة في نفس الأمر. **قوله: (قراءة غير الكسائي)** أما الكسائي فيفتح اللام الأولى ويرفع الأخيرة فإن مخففة من الثقيلة مهملة لدخولها على الفعل واللام فارقة، ثم على ما استظهره المصنف فمؤدى القراءتين إثبات، وأما على قول الكثير فقال ابن الحاجب الجبال على قراءة الكسائي الأمور العظيمة العادي وعلى قراءة غيره آيات الله وشرائعه فلا تعارض بين النفي والإثبات.

---

٣٤٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الخصائص ٣/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١).

اللغة: العاذل: اللائم. الملامة: العتب والتعنيف.

المعنى: يا من تلمنني وتعنّفنني، توقّفن عن عتبكنّ وتقريعكن، فأنا لا أطيع اللائمات، ولا أخضع لسلطانهنّ.

وفيه نَظر؛ لأنّ النافي على هذا غير «ما» و «لم»، ولاختلاف فاعلي «كان» و «تزول»، والذي يظهر لي أنها لام «كَيْ»، وأنّ «إنْ» شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرُهم لشِدَّته معدًّا لأجل زوالِ الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجعُ من فلان وإنْ كان مُعَدًّا للنوازل.

وقد تُحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله [من الوافر]:

٣٤٧ - فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي   مُقَاوَمَةً، وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جمع، وقول أبي الدّرداء رضي الله عنه في الرّكعتين بعد العصر: «ما أنا لأدَعَهُمَا».

والثامن: **موافقة «إلى»**، نحو قوله تعالى: ﴿بأنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

والتاسع: **موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي**، نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ﴾

قوله: (وفيه نظر) قال الدماميني لهؤلاء الكثير أن يقولوا باشتراط هذين الشرطين لام الجحود، وحينئذٍ فلا يتوجه عليهم الاعتراض المذكور. **قوله: (لأن النافي الخ)** أي: وشرط لام الجحود أن يكون النافي معها ما أو لم. **قوله: (ولاختلاف الخ)** أي: وشرط لام الجحود اتفاق الفاعل لما تقدم. **قوله: (والذي يظهر)** ليس من مخترعاته بل من كلام الزمخشري. **قوله: (والذي يظهر الخ)** وهو الأوفق بقراءة الكسائي لتزول منه الجبال لأن المعنى على الإثبات على القراءتين بخلافه على الوجه الذي رده فلا توافق.

قوله: (شرطية) الظاهر أنها وصلية أي زائدة لا جواب لها، والجملة حال نحو زيد بخيل وإن كثر ماله. **قوله: (الأمور العظام)** أي: كالمعجزات والأحكام الشرعية. **قوله: (وقد تحذف كان)** أي: وتبقى ما. **قوله: (فما كان جمع)** أي: فحذف كان وأبقى النافي قبلها واسمها وخبرها. **قوله: (ما أنا لأدعهما)** أي: ما كنت لأدعهما فحذف الفعل وانفصل الضمير فهو اسم لكان المحذوفة، وقوله لأدعهما خبرها أو متعلق بمحذوف خبرها ويمكن أن يقال إن البيت وكلا أبي الدرداء لا شاهد فيه إذ لا يتفق فيهما كون اللام للجحود لجواز أن المعنى فما جمع متأهلاً لغلبة قومي، وما أنا مريداً لأن أدعهما. **قوله: (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه)** أي: إلى ما نهوا عنه لأن عاد يتعدى بإلى.

---

٣٤٧ - **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ١٠١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٠؛ وتذكرة النحاة ص ٥٦٠؛ والجنى الداني ص ١١٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٢).

المعنى: قومي منتصرون جماعات وأفراداً، فلا قبيلة تغلبهم، ولا يوجد من يقاوم فرساننا كأفراد.

[الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، وقوله [من الطويل]:

٣٤٨ ـ [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازي، نحو: ﴿وإن أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ». وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم».

والعاشر: **موافقة «في»** نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لاَ يُجلِّيهَا لِوَقْتِهَا إلاَّ هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقولهم: «مَضَى لِسَبِيله»؛ قيل: ومنه ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي؛ وقيل: للتعليل، أي: لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون **بمعنى «عند»**، كقولهم: «كَتَبْتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ». وجعل

قوله: (وتله للجبين) أي: صرعه عليه كما يقال كبه على وجهه. **قوله: (فخر صريعاً الخ)** هو من أبيات لقاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله وهي:

وأشعث قوام بآيات ربه قليل الأذى فيما ترى العين مسلمِ

ضممت إليه بالسنان قميصه فخر صريعاً لليدين وللفمِ

على غير شيء غير أن ليس تابعاً علياً ومن لم يتبع الحق يندمِ

يذكرني حاميم والرمح دونه فهلا تلا حاميم قبل التقدمِ

يريد بحاميم قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى. **قوله: (فلها)** أي: فإساءتكم عليها ولا ينكر أن استعلاء الإساءة على النفس مجاز. **قوله: (اشترطي لهم)** أي: عليهم فاستعلاء الشرط عليهم مجاز. **قوله: (من أجلهم)** أي: فقوله لهم اللام للتعليل لا للاستعلاء. **قوله: (قال ولا نعرف الخ)** أي: فهو وحينئذٍ يؤول الأمثلة غير هذا المثال. **قوله: (لخمس)** أي: عند خمس ونقل الدماميني عن الرضى أنها لام الاختصاص لأن اللام

---

٣٤٨ ـ **التخريج**: البيت لجابر بن جني في (شرح اختيارات المفضل ص ٩٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٢؛ وللأشعث الكندي في الأزهية ص ٢٨٨؛ ولربيعة بن مكدم في الأغاني ١٦/ ٣٢؛ ولعصام بن المقشعر في معجم الشعراء ص ٢٧٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١١؛ والجنى الداني ص ١٠١؛ ورصف المباني ص ٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١).

اللغة: الخرور: السقوط، وصريعاً: طريحاً على الأرض.

المعنى: لقد غرزت نصل الرمح في صدره، فلصق قميصه بجمسه بسبب ما تدفّق من الدماء، وهوى على الأرض على يديه وعلى فمه صريعاً.

منه ابن جنّي قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر: **موافقة «بعد»** نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وفي الحديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأفطِرُوا لِرُؤيته»، وقال [من الطويل]:

٣٤٩ ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً   لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

والثالث عشر: **موافقة «مع»**، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.

والرابع عشر: **موافقة «مِنْ»**، نحو: «سمعت له صُرَاخاً»، وقول جرير [من الطويل]:

الداخلة على التاريخ للاختصاص لاختصاصها بالزمن وقسمها ثلاثة أقسام. **قوله: (وجعل الخ)** وقيل إن اللام للتعليل أي لأجل مجيئه لهم. **قوله: (لما جاءهم)** أي: عند مجيئه إياهم. **قوله: (لدلوك الشمس)** أي: بعد ميل الشمس عن كبد السماء. **قوله: (وقال)** أي: أخو مالك يرثي أخاه وقد قتله ابن الوليد في غزوته رضي الله عنه. **قوله: (لطول)** أي: لما تفرقنا كأني ومالكاً لم نبت ليلة معاً بعد طول اجتماع. **قوله: (وأنشد عليه هذا البيت)** وهو قوله فلما تفرقنا الخ.

قوله: (وقول جرير) أي: للفرزدق. **قوله: (في الدنيا)** أي: لأنه كان من قريش. **قوله: (وهي الجارة لاسم السامع)** أي: الجارة لما دل على السامع ولو ضميراً، وقوله لقول متعلق بالسامع وقوله أو ما في معناه أو السامع لما في معنى القول من إذن أو تفسير. **قوله: (نحو قلت له)** أي: قلت لزيد كذا فمن المعلوم أنك لا تقول لزيد هذا الكلام أو لا تأذن له أو لا تفسير له إلا إذا كان سامعاً لذلك القول أو الإذن أو التفسير. **قوله: (وفسرت له)** أي: لأن الإذن والتفسير في معنى القول. **قوله: (موافقة عن)** وهي الجارة لاسم الغائب حقيقة أو حكماً كما لو كان في المجلس ولكن كان بعيداً من المتكلم وكنت تخاطب غيره، فإن قوله: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا﴾ [الأحقاف: ١١] ليس خطأ باللذين آمنوا وإلا كانت اللام للتبليغ وكان يقال ما سبقتمونا بالخطاب، فلما قال سبقونا

---

٣٤٩ ـ التخريج: البيت لمتمم بن نويرة في (ديوانه ص ١٢٢؛ وأدب الكاتب ص ٥١٩؛ والأزهية ص ٢٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢؛ والدرر ٤/ ١٦٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٥؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢؛ ورصف المباني ص ٢٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢١٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢).

المعنى: لما قُتل أخي مالك، فارقني، فكأننا لم تجمعنا ليلة واحدة معاً، مع أننا دائما الاجتماع معاً.

٣٥٠ ـ لَنَا الْفَضْلُ في الدُّنْيَا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ، وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

والخامس عشر: **التبليغ**، وهي الجارّة لاسم السّامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو: «قلت له»، و «أذِنْتُ له»، و «فَسَّرْتُ له».

والسادس عشر: **موافقة «عَنْ»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونا إلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] قاله ابن الحاجب. وقال ابن مالك وغيرهُ: هي لام التعليل؛ وقيل: لام التبليغ، والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة؛ أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي: قالوا لطائفةٍ من المؤمنين لما سمعوا بإسلامِ طائفةٍ أخرى. وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قالت

علم أن اللام داخلة على الغائب أي إن الكفار يقول بعضهم لبعض أخباراً عن شأن الذين آمنوا لو كان خيراً الخ أي لو كان الإيمان خيراً ما سبقونا إليه بل كنا نسبقكم إليه. **قوله: (للذين آمنوا)** أي: إخباراً عن شأن الذين آمنوا وعن حالتهم أعني الإسلام وليس المراد إنهم نقلوا ذلك عنهم. **قوله: (ما سبقونا إليه)** أي: إلى الإسلام بل كنا المبادرين قبل المؤمنين لكنه ليس فيه خير لأنهم دائماً فقراء ونحن أغنياء فنحن على خير أكثر مما هم عليه. **قوله: (هي لام التعليل)** فالمعنى لأجل ذم الذين آمنوا. **قوله: (والتفت الخ)** جواب عما يقال إنها لو كانت للتبليغ لقيل ما سبقمتونا إليه بالخطاب ولم يأت بالغيبة، وحاصل الجواب من وجهين الأول أنه التفت إلى الغيبة عن الخطاب الثاني إن اسم المقول لهم محذوف فقوله أو ليكون مقابل لقوله والتفت، وقوله اسم المقول لهم محذوف صوابه اسم القول عنهم أو المقول فيهم، وأما المقول لهم فهو الداخلة عليه لام التبليغ فهو مذكور وهو الذين آمنوا، وقال الشمني إن اسم المقول لهم هو تاء الخطاب فحذفت تاء الخطاب الدالة على المقول لهم، وأتى بدل التاء بالواو فقوله محذوف أي من سبقونا. **قوله: (عن الخطاب إلى الغيبة)** أي: فالأصل ما سبقتمونا ثم إنه التفت وقال سبقونا.

قوله: (إلى الغيبة) مرور على قول السكاكي أن الالتفات يكفي فيه مخالفة مقتضى الظاهر، وإن لم يسبقه طائفة أخرى. **قوله: (أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً)** الأولى اسم المقول فيهم محذوفاً والأصل، وقال الذين كفروا للذين آمنوا لما سمعوا بالإسلام طائفة بعد أخرى لو كان خيراً الخ. **قوله: (على بعض ما ذكرناه)** أي: فهي إما لام التعليل

---

٣٥٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٤٣؛ والجنى الداني ص ١٠٢؛ وجواهر الأدب ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠؛ والدرر ٤/ ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤ (حتت)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١).

اللغة: أنفك راغم: لاصق بالتراب، دليل الهوان والذل.

المعنى: نحن الأفضل والأعلى مكانة في الحياة، غصباً عنكم، ونحن الأفضل أيضاً عندما تقوم القيامة، أي نحن الأفضل ديناً ودنياً.

أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هٰؤلاء أَضَلّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَلاَ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ الله خَيْراً﴾ [هود: ٣١]، وقوله [من الكامل]:

٣٥١ ـ كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا، حَسَداً وَبُغْضاً: إِنَّهُ لَذَمِيمُ

السابع عشر: **الصيرورة**، وتسمى **لام العاقبة ولام المآل**، نحو: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً﴾ [القصص: ٨]، وقوله [من الطويل]:

٣٥٢ ـ فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا، كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

أو بمعنى عن ولا يصح أن تكون للتبليغ لأنها لا تكون له إلا إذا دخلت على المقول له والفرض إنها لم تدخل عليه، والحاصل أنها متى دخلت على غير المقول له فهي للتعليل أو بمعنى عن لا للتبليغ قطعاً، وإن دخلت على المقول له فهي للتبليغ قطعاً، وإن احتمل دخولها على المقول له وعدمه احتمل كونها للتبليغ واحتمل عدمه كما في الآية. **قوله: (لأولاهم)** اللام ليست داخلة على المقول له لأن المقول له هو الرب فاللام بمعنى عن أو للتعليل. **قوله: (ولا أقول للذين الخ)** اللام ليست داخلة على المقول له لأن الذين تزدري أعينهم هم المؤمنون المتبعون له وليس هذا خطاباً لهم بل خطاب للكفار أي لا أقول يا أيها الكفار إخبار عن شأن الذين أو لأجل ذم الذين تزدريهم أعينكم أي ترونهم أراذل فاللام بمعنى عن أو تعليلية.

قوله: (لوجهها) اللام بمعنى عن أو تعليلية أي لأجل ذم وجهها أو إخباراً عن شأن وجهها. **قوله: (لدميم)** بالدال المهملة معنى القبيح أو المطلي أي أن حسنه مستعار وبالذال المعجمة معناه المذموم ضد الممدوح والأول أنسب لقوله الحسناء. **قوله: (الصيرورة)** وهي التي يكون مدخولها مترتباً على الفعل قبلها عكس لام العلة فإنها ما كان مدخولها مترتباً عليه ما قبلها وليس مدخل الأولى علة غائية ومدخول الثانية باعثة. **قوله: (ليكون)** أي: عاقبة الالتقاط العداوة والحزن. **قوله: (فللموت)** متعلق بتغذو أي تطعم الوالدات أولادها الغذاء بالكسر ما يغتذي به من طعام أو شراب للموت. **قوله: (فللموت ما تلد الخ)** أي: عاقبة ما تلده الوالدات الموت. **قوله: (كما لخراب)** أي: كما تبني

---

٣٥١ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في (ديوانه ص ٤٠٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٧؛ والدرر ٤/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٠؛ والجنى الداني ص ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٠٨ (دمم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢).

اللغة: الضرائر: جمع الضرّة وهي الزوجة الثانية بالنسبة للأولى وبالعكس.

المعنى: ضرائر المرأة الحسناء يحسدنها ويبغضنها، وتتآكلهن نار البغضاء والحسد فيقلن: إنها قبيحة الوجه، أي أن الحاسد يقلب الأمور رأساً على عقب بسبب غيرته وحسده.

٣٥٢ ـ **التخريج**: البيت لسابق البربري في (خزانة الأدب ٩/ ٥٢٩، ٥٣٢؛ والعقد الفريد ٢/ ٦٩؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ١٦٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٢ (لوم)).

وقوله [من المتقارب]:

٣٥٣ ـ فَإنْ يَكُنِ المَوْتُ أَفْنَاهُمُ، فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الوَالِدَهْ

ويحتمله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨]، ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء: ﴿وَلاَ تَزِدِ الظَالِمِينَ إلاّ ضَلاَلاً﴾ [نوح: ٢٤]، ويؤيّده أن في آخر الآية ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنوا﴾ [يونس: ٨٨].

وأنكر البصريون ومَنْ تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشريّ: والتحقيق أنها لام العلّة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانُه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحَزَناً، بل المحبة والتبنيّ، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه الداعي الذي يُفْعَل الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه

المساكن الخراب أي عاقبته ذلك.

قوله: (ليضلوا) أي: فضلالهم هذا ما آل أمرهم إلا أن هذا علة في إعطاء المال والأولاد لهم. **قوله: (إنها لام الدعاء)** أي: عليهم لأن الدعاء أعم من أن يكون عليهم أو لهم.

قوله: (إنها لام الدعاء) أي: اللهم أضلهم فلام الأمر تأتي للدعاء عليهم كما إن لا الناهية تأتي للدعاء عليهم. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد كون اللام للدعاء عليهم، قوله ربنا الخ. **قوله: (إنه لم يكن داعيهم)** أي: الباعث لهم على الالتقاط. **قوله: (لما كان)** أي: ما ذكر من العداوة والحزن. **قوله: (شبه بالداعي)** أي: شبه العداوة والحزن الكليين من حيث ترتبهم على شيء، وقوله: بالداعي أي بالمحبة الكلية. **قوله: (لما يشبه)** وهو الترتب الجزئي غير التعليل، وحاصل تقرير الاستعارة أنه شبه ترتب نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط بترتب نحو المحبة والتبني على نحو الالتقاط بجامع الترتب في كل فسرى التشبيه للترتبين الجزئيين فشبه ترتب العداوة والحزن الجزئيين بترتب المحبة الجزئية

اللغة: تغذو: تطعم وترضع. السخال: جمع سخلة وهي الصغيرة من الضأن، ذكراً كان أم أنثى.
المعنى: ترضع الأمهات أبناءها وهن يعرفن أنهن سائرات للموت، كما أن من يبني الدور يدرك تماماً أنها ستؤول إلى الخراب.

٣٥٣ ـ التخريج: البيت لنهيكة بن الحارث المازني أو لشتيم بن خويلد في (خزانة الأدب ٩/ ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤؛ ولشُتَيْم أو لسماك بن عمرو في لسان العرب ١٢/ ٥٦٢ (لوم)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٢؛ وراجع خزانة الأدب ٩/ ٥٣٣ (الحاشية).
المعنى: فإذا مات الناس، وأهلكهم الموت، فالأمهات تلد أبناءها وهن يعرفن أنهن صائرون للموت.

التعليل كما استعير الأسَد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: **القَسَم والتعجُّب معاً**، وتختص باسم الله تعالى كقوله [من البسيط]:

٣٥٤ ـ لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ]

على الالتقاط فاستعملت اللام في غير ما وضعت له، لأن اللام موضوعة لترتب الملائم مثل ترتب المحبة الجزئي على الالتقاط ومتعلق معناها هو مطلق ترتب كترتب مطلق محبة وتبن على مطلق التقاط ملائم، والأوضح من هذا أن يقول شبه الترتب التعقيبي بالترتب التعليل الكليين فسري التشبيه إلى الجزئيين فاستعملت اللام الموضوعة للترتب التعليلي الجزئي في الترتب التعقيبي الجزئي. **قوله**: **(لمن يشبه الأسد)** أي: وهو الرجل الشجاع في نحو رأيت أسداً في الحمام. **قوله**: **(القسم والتعجيب معاً الخ)** قد يدعى أن التعجب من الكلام برمته كما تعجبوا بسبحان الله واللام لمجرد القسم وللاختصاص في الثاني. **قوله**: **(لله يبقى الخ)** تمامه:

بمشمخر به الظيان والآسُ

المشمخر العالي. **قوله**: **(لله يبقى)** أي: لا يبقى كما في قالوا تالله تفتو أي فلا تفتو. **قوله**: **(حيد)** هي حروف ناتئة في عرض الجبال فالحيد جمع حيدة هي النتوء في الجبال وتطلق على العقدة في قرن الوعل أي لا يبغي وعل صاحب حيد أي عقد في قرنه في

---

٣٥٤ ـ التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٥ (ظين)؛ ولأميّة بن أبي عائذ في الكتاب ٣/ ٤٩٧؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٨ (حيد)، ٦/ ١٧٣ قرنس، ١٥/ ٢٦ (ظيا)؛ ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصّل ٩/ ٩٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف الهذليّ أو لِلفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف في الدرر ٤/ ١٦٢، ١٦٥؛ ولأميّة أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصّل ٩/ ٩٩؛ وللهذليّ في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢؛ والدرر ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢، ٣٩).

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أتعجّب، وأقسم بالله أنه لن يبقى وعل على قيد الحياة أبداً، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبت فيه الآس والظيان، أي كلّنا إلى الموت.

والتاسع عشر: **التعجب المجرَّد عن القَسَم**، وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْمَاء» و «يا لَلْعُشْبِ» إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

٣٥٥ ـ فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ، بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ، شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقولهم: «يا لَكَ رَجُلاً عالماً»، وفي غيره، كقولهم: «لله دَرُّه فارساً، ولِلَّهِ أنتَ»، وقوله [من الطويل]:

٣٥٦ ـ شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

المتمم عشرين: **التَّعدية**، ذكره ابن مالك في الكافية، ومَثَّل له في شرحها بقوله

جبال عالية والظيان هو ياسمين البر والآس نبت معروف أي لا يبقى وعل في جبال عالية بها الياسمين والآس، ويحتمل أنه كناية عن عدم بقاء صاحب قوة تامة وشجاعة. **قوله: (لله)** أي: والله لا يبقى والقصد التعجب من ذلك. **قوله: (يا للماء الخ)** أي: يا هؤلاء أدعوكم لتجبوا من كثرتهما. **قوله: (فيا لك من ليل)** أي: تعجب من طول ذلك الليل وقوله بكل مغار بالغين المعجمة أي شديد الفتل أي بكل حبل شديد الفتل شدت أي ربطت بالجبل المسمى بيذبل أي أن نجوم الليل ربطت بأحبال في هذا الجبل. **قوله: (يا لك رجلاً)** تمييز وقوله عالماً حال أي أتعجب من كثرة علمك. **قوله: (يا لك رجلاً عالماً)** أي: يا هذا أعجب من رجوليتك حالة كونك عالماً. **قوله: (وفي غيره)** أي: النداء.

قوله: (لله دره) لله خبر مقدم ودره مبتدأ وفارساً تمييز والدر هو اللبن أضيف له تعالى استعظاماً له حيث نشأ عنه عظيم أي أتعجب من دره من حيث إنه نشأ منه فروسية أو في حال فروسيته ففارساً تمييز لجهة التعجب أو حال. **قوله: (لله أنت)** أي: أتعجب من حسن مقالك وقيل إنه تعجب من عظم شأنه فلا يقدر على إيجاده إلا الرب الكريم. **قوله: (كيف ترددا)** أي: أتعجب لتردد الدهر حيث صار كالجمع بين متنافيين.

---

٣٥٥ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، ٣/ ٣٦٩؛ والدرر ٤/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢).

اللغة: المغار: الشديد الفتل. يذبل: اسم جبل.

المعنى: أعجب من طولك أيّها الليل، حتى لكأن نجومك مشدودة إلى جبل (يذبل) بكل أنواع الحبال المفتولة الشديدة، فهي لا تقدر على الأفول.

٣٥٦ ـ التخريج: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١).

المعنى: إنه لعجيب هذا الزمان المتردّد! إنه لا يدوم على حال، فمرّة يعطينا الثروة والشباب، ومرة يصيبنا بالفقر والشيخوخة.

تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وفي الخلاصة؛ ومَثَّل له ابنه بالآية، وبقولك: «قلت له افعل كذا»، ولم يذكُرْهُ في التسهيل ولا في شَرْحه، بل في شرحه أنَّ اللام في الآية لشبه التَّمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والأَوْلىٰ عندي أن يمثّل للتَّعْدية بنحو: «ما أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو، وما أَحَبَّهُ لبكرٍ».

الحادي والعشرون: **التوكيد**، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعولِهِ، كقوله [من الطويل]:

٣٥٧ ـ ومَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ، رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ، فالدَّهْرُ كَاسِرُهْ

وقوله [من الكامل]:

قوله: (ما أضرب زيداً لعمرو الخ) اعلم أن ضرب أصله متعد ثم لما أريد التعجب وهو لا يكون إلا من اللازم حول ضرب إلى باب ضرب فصار لازماً فتقول ما أضرب زيداً، ثم تدخل اللام على عمرو الذي هو المفعول في الأصل لأن الأصل ضرب زيد عمراً ضرباً شديداً، فإذا أريد التعجب يؤتى بأفعل التعجب والهمزة تصير الفعل اللازم متعدياً لمفعول كان في الأصل فاعلاً ثم يؤتى باللام جارة للمفعول الأصلي. **قوله: (وهي اللام الزائدة)** أي: لأن الحرف الزائد ينزل منزلة تكرير الجملة. **قوله: (وهي أنواع)** أي: ذات أنواع. **قوله: (ومفعوله)** أي: فقولك ضربت لزيد فضربت يتعدى بنفسه فدل على أن اللام زائدة لا أنها لام كي. **قوله: (ومن يك)** قبله:

ومن يبق ما لا عدة وصيانة فلا الدهر مبقيه ولا الشح وافره

قوله: (صليب) أي: قوي. **قوله: (به)** متعلق برجا لا بيكسر لئلا يلزم تقدم معمول صلة الحرف المصدري على الموصول الحرفي، وفيه أنه قد سمع ذلك في قوله:

كان جزائي بالعصا أن أُجلدا

وخرجه بعضهم على الضرورة ولكن لنا عنه في البيت مندوحة فلا نرتكبه. **قوله: (ليكسر)** مفعول رجال وهو يتعدى بنفسه واللام زائدة حينئذٍ والأصل رجاء كسر عود لا إن اللام لام كي. **قوله: (ليكسر عود الدهر)** أي: مبالغة الزمان والعلو عليه. **قوله: (وقوله)** هو لابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وبعده:

---

٣٥٧ ـ التخريج: البيت لنصيب في (البيان والتبيين ٣/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٩؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ ولتوبة بن الحمير في المؤتلف والمختلف ص ٦٨؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٤/ ٩١).

اللغة: الصليب: الصلب المتين.

المعنى: من ظنّ قوّته وصلابته قادرة على الانتصار على الزمان، فهو واهم، فالدهر يكسر أصلب العظام وأقساها، ويُذلّ أكبر المستكبرين وأعتاهم.

٣٥٨ ـ وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ   مِلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

وليه منه ﴿رَدِفَ لَكم﴾ [النمل: ٧٢] خلافاً للمبرّد ومَنْ وافقه، بل ضُمِّن «ردف» معنى «القرب» فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

واختُلِف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكم﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٣٥٩ ـ أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَها، فَكأَنَّمَا   تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فقيل: زائدة، وقيل: للتَّعليل؛ ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعولُ محذوف،

مالـيـهـمـا ودمـيـهـمـا مـن بـعـدمـا   غـشـي الـضـعـيـف شـعـاع سـيـف الـمـاردِ

قوله: (أجار لمسلم) الأصل أجار مسلماً ومعاهداً فاللام زائدة وكون أجار بمعنى فعل الإجارة فتكون اللام غير زائدة بعيد جداً. **قوله: (خلافاً للمبرد)** أي: القائل إنهما منه لأن ردف بمعنى تبع وهو يتعدى بنفسه أي تبعكم، وحينئذٍ فاللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله. **قوله: (معنى اقترب)** أي: وهو يتعدى باللام فاللام معدية أو بمعنى من. **قوله: (من نحو الخ)** أي: من كل لام واقعة بين فعلين مضارعين أو مضارع وماضٍ. **قوله: (وقول الشاعر)** هو كثير عزة. **قوله: (فقيل زائدة)** أي: والأصل يريد الله التبيين وأمرنا الإسلام وأريد النسيان ودخلت اللام لتوكيد التبيين في الأول والإسلام في الثاني والنسيان في الثالث. **قوله: (ثم اختلف هؤلاء)** أي: القائلون بالتعليل. **قوله: (فقيل المفعول محذوف)** أي: ومدخول اللام علة لتعلق الفعل بذلك المفعول.

---

٣٥٨ ـ التخريج: البيت لابن ميّادة في (الأغاني ٢/ ٢٨٨؛ والدرر ٤/ ١٧٠، ٦/ ٢٥٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣، ١٥٧).

شرح المفردات: يثرب: الاسم القديم للمدينة المنوّرة. أجاز: حمى. المعاهد: هو الذي يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم، أو حاكمهم.

المعنى: يقول: لقد امتدّ سلطانك بين العراق ويثرب، وكنت عادلاً لا تفرّق بين مسلم ومعاهد.

٣٥٩ ـ التخريج: البيت لكثيّر عزة في (ديوانه ص ١٠٨؛ والأغاني ٤/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٩/ ٣٣٥، ٣٣٦؛ وأمالي القالي ٢/ ٦٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٥، ٢/ ٥٨٠؛ ولسان العرب ٣/ ٨٨ (رود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٩، ٣/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢١؛ ورصف المباني ص ٢٤٦؛ واللامات ص ١٣٧؛ والمحتسب ٢/ ٣٢).

اللغة: تمثل: تبدو، تظهر. السبيل: الطريق.

المعنى: أحاول نسيان ليلى، ولكنها تبدو لي خيالاً على كلّ طريق، وتظهر لي طيفاً حيثما اتجهت.

أي: يريد الله التبيين ليبيِّن لكم ويهديكم: أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأَمَرنا بما أمرَنا به لنسلم، وأريدُ السلوّ لأنسى. وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدَّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادةُ الله للتَّبيين، وأمْرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسمّاة **بالْمُقْحَمَة**، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بُؤسَ لِلحَرْبِ»، والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال [من مجزوء الكامل]:

٣٦٠ ـ يـا بُـؤسَ لِـلْـحَـربِ الَّـتِـي وَضَـعَـتْ أَرَاهِـطَ فـاسْـتَـرَاحُـوا

قوله: (مقدر بمصدر) أي: إن الفعل نفسه مراد منه الحدث فقط لا الزمان ومن هذا القبيل:

تـسـمـع بـالـمـعـيـدي خـيـر مـن أن تـراه

على ما قاله بعضهم وحينئذٍ فهو مبتدأ وامتناع كون الفعل مبتدأ إنما هو إذا ارتد معناه المطابقي وهو الزمان والحدث، وأما لو أريد منه الحدث فقط فهو مصدر حينئذٍ فصح كونه مبتدأ فاندفع ما قيل إن قوله مقدر بمصدر يلزم عليه السبك بمصدر بدرن سابك أو حذف إن مع ملاحظة وجودها ورفع الفعل، وحاصل الجواب أن الفعل مراد منه المصدر، وإن كان صورته صورة فعل فلا يحتاج حينئذٍ لسابك. **قوله: (مقدر بالمصدر)** أي: مراد منه المصدر وهو الحدث وليس المراد بالتقدير التأويل.

قوله: (أي إرادة الله) أي: كائنة للتبيين وأمرنا كائن للإسلام. **قوله: (فلا مفعول للفعل)** أي: إنه لم يرد حقيقته حتى يحتاج لمفعول. **قوله: (والأصل يا بؤس الحرب)** أي: شدته فالنداء للتعجب من تلك الشدة كيف أهلكت هؤلاء القوم ثم زيدت اللام للتوكيد. **قوله: (تقوية للاختصاص)** أي: لاختصاص الشدة بالحرب. **قوله: (وضعت)**

---

٣٦٠ ـ **التخريج**: البيت لسعد بن مالك في (خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦٥٧؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧؛ والمؤتلف والمختلف ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والجنى الداني ص ١٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٣؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠، ١٠٥، ٤/ ٣٦، ٥/ ٧٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٨؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)؛ والمحتسب ٢/ ٩٣).

اللغة: وضعتهم: صغّرت مكانتهم، أذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رَهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء).

المعنى: بئس القوم الذين أذلّتهم الحرب، فاستكانوا إلى الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزّهم وكرامتهم.

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرْجَحُهما الأوَّل، لأن اللام أقرب، ولأن الجارّ لا يعلَّق.

ومن ذلك قولهم: «لاَ أَبا لِزَيْدٍ، ولا أخا لَه، ولا غُلاَمَيْ له» على قول سيبويه إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول مَنْ جَعَلَ اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل «أبا» و «أخا» على لغة من قال [من الرجز]:

إنّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا [قَدْ بَلَغَا في المجد غَايَتَاهَا]

وقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ»، وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله

أي: أهلكت. **قوله: (وهل انجرار ما بعدها بها)** أي: والجار والمجرور في محل جر بالمضاف. **قوله: (لأن اللام أقرب)** أي: للمجرور بخلاف المضاف فإنه أبعد للمجرور من اللام إذ هو قبل اللام. **قوله: (ولأن الجار لا يعلق)** أي: إن الجار وهو اللام هنا لا تعلق أي لا تمنع من العمل في اللفظ فلزم حينئذٍ أن العامل اللام وقد يقال إن المضاف أيضاً جاز فأي فرق بينه وبين اللام في كون المضاف علق دون اللام مع إن الذي يعلق الأفعال وتأمل حتى يظهر الفرق. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من زيادتها بين المضاف والمضاف إليه. **قوله: (لا أباً لزيد الخ)** بدون تنوين أب يد أخ فاللازم زائدة، وأبا منصوب بلا النافية للجنس وعلامة نصبه الألف أباً وأخاً والياء في غلامي والمشهور في اللغة لا أب لزيد ولا أخ لزيد ولا غلامين لزيد وهو ظاهر لا إشكال فيه. **قوله: (مضاف لما بعد اللام)** أي: بدليل إعراب أب وأخ بالحروف. **قوله: (وأما على قول الخ)** أما شرط وجوابه قوله فيما يأتي فاللام للاختصاص. **قوله: (صفة)** أي: لاسم وهو أب وأخ وغلامي أي والأصل كائن له. **قوله: (وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف)** أي: في الإعراب أي وفي ترك تنوَين أب وأخ وترك النون في غلامي فكما أن التنوين والنون يحذفان من المضاف كذلك يحذفان من الشبيه. **قوله: (لأن الصفة)** علة لكونه شبيهاً بالمضاف. **قوله: (لأن الصفة من تمام الموصوف)** يؤخذ منه أنه لا يشترط في الشبيه بالمضاف أن يكون عاملاً فيما اتصل به. **قوله: (من جعلها)** أي: اللام وما بعدها. **قوله: (خبراً)** أي: للا النافية. **قوله: (على لغة من قال)** أي: فأباً وأخاً مفرد وهو نكرة، ومقتضاه البناء على الفتح وحينئذٍ فلا حاجة للألف بل يقول أب وأخ ويكونان مبنيين مع لا على الفتح فيقال في الجواب إنه على لغة من يلزم الأسماء الستة القصر في الأحوال الثلاثة فيعربونه بحركات مقدرة على الألف، وحينئذٍ فيكون أب وأخ مبنيين بحركة مقدرة على الألف لأن اسم لا كالمنادى مبني على ما ينصب به. **قوله: (وأبا أباها)** أي: لم يقل أبيها. **قوله: (أخاك)** مبتدأ ومكره خبر، وقوله لا بطل عطف على مكره. **قوله: (وجعل حذف النون)** أي: من قوله ولا غلامي له. **قوله: (على وجه الشذوذ)** أي: لأن حذف نون المثنى إنما ينقاس للإضافة، وأما حذفها

[من الرجز]:

٣٦١ - بيضُكِ ثِنْتَا وبيضي مِائَتَا

فاللامُ للاختصاص، وهي متعلّقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسمّاة **لام التقوية**، وهي الْمَزيدة لتقوية عامل ضَعُفَ: إما بتأخُرِه نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَة لِلذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو: ﴿إِنْ كُنتُم لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦، وهود: ١٠٧]، ﴿نزَّاعة لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

٣٦٢ - إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسي لهُ أَكِيلاً، فإنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي

لغيرها فشاذ. **قوله: (فاللام للاختصاص)** جواب إما على قول الخ. **قوله: (باستقرار محذوف)** أي: في محل نصب على القول بإنه صفة لاسم لا، وفي محل رفع على القول بأنه خبر لا النافية للجنس. **قوله: (ومنها)** أي: من أنواع اللام الزائدة للتوكيد. **قوله: (ضعف إما بتأخيره)** أي: لأن تأخر العامل يوجب ضعفه فكأنه لازم اللام كأنها معدية له، ومن حيث كونها يصح أن تسقط صارت كالزائدة فلذا يأتي للمصنف إن لام التقوية لها منزلة بين المنزلتين أي إنها أخذت شبهاً من الأصلية من حيث تقوية العامل، وشبهاً من الزائدة من حيث صحة السقوط. **قوله: (إن كنتم للرؤيا تعبرون)** أي: تعبرون الرؤيا. **قوله: (أو لكونه فرعاً في العمل)** بأن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة. **قوله: (مصدقاً)** اسم فاعل من صدق الأصل يصدق ما معهم فلما أخذ منه مصدق ضعف فقوي باللام.

قوله: (فعال) هو صيغة مبالغة وإنما عملت لأنها ملحقة باسم الفاعل لأنها محولة عنه، والأصل فاعل محول إلى فعال وهو فرع عن فعل أو يفعل. **قوله: (نزاعة)** صيغة مبالغة. **قوله: (ضربي لزيد)** أي: فضربي مصدر والأصل أضرب زيداً فأخذ منه ضرباً فضعف عمله لأن الفرع ليس كالأصل في القوة فأعطى اللام لأجل أن تقوية. **قوله: (قيل ومنه)** أي: من لام التقوية. **قوله: (إن هذا عدو لك)** أي: فعدو اسم فاعل أي إن هذا معاديك وزوجك فزيدت اللام للتقوية. **قوله: (له)** متعلق بأكيلاً واللام للتقوية لكون أكيلاً

---

٣٦١ - لم أقع على هذا الشاهد فميا عدت إليه من مصادره ولا يستقيم وزنه إلا بقول: «تنتان»، وإلا فهو سجع، ومع هذا القول ينتفي الاستشهاد. وكذلك يصح الوزن بـ «اثنتا» بهمزة قطع.

٣٦٢ - **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في (ديوانه ص ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ ولقيس بن عاصم المنقري في الأغاني ١٤/ ٦٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٣٠١ (رأي).

المعنى: يطلب من امرأته أن تبحث له عمّن يشاركه الطعام التي تعدّه له، فهو لن يأكل الطعام وحده دون ضيف.

وفيه نظر؛ لأن «عدواً» و «أكيلاً» - وإن كانا بمعنى «مُعادٍ» و «مؤاكل» - لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثُّبوت، وليسا مُجَارِيَيْنِ للفعل في التحرُّك والسكون، ولا مُحَوَّلاَن عمّا هو مُجازٍ له، لأن التحويل إنما هو ثابت في الصِّيَغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللاّم في البيت للتعليل، وهي متعلّقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلِّقة بمستقر محذوف صفة لـ «عدو»، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخُّر والفرعيّة في: ﴿وكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وأما

فرفا وتأخر عن معموله. **قوله: (لا ينصبان المفعول لأنهما موضوعان للثبوت)** فإن قلت لم لا يجوز أن يكون عدو وأكيل صفتين مشبتهين. **قوله: (نصب المعمول على التشبيه بالمفعول)** قلت أما في عدو لك فيمتنع لأن الصفة المشبهة لا يكون معمولها إلا سببياً، وأما في التمسي له أكيلاً فلأن المعمول غير سببي ولامتناع تقديم معمول الصفة عليها. **قوله: (أنهما موضوعان للثبوت)** أي: فهما صفة مشبهة وهي لا تنصب المفعول أصلاً فكيف يقال دخلت اللام على معمولها لأجل أن تقويها للتعدي إليه.

قوله: (وليس مجاريين للفعل) أي: حتى يكونا أسماء فاعل أو مفعول وهذا علم من قوله موضوعان للثبوت. **قوله: (ولا محولان)** أي: ولا هما محولان فهو خبر لمحذوف والأنسب ولا محولين عطف على مجاريين، وقوله ولا محولان الخ فيه أنه يقال عدا يعدو فهو عاد وأكل يأكل فهو آكلٍ وعادٍ وآكلٍ مجاريان للمضارع في الحركات والسكنات، فيجوز أن يكون عدواً وأكيلاً محولين عما هو مجاز للفعل في التحرك والسكون وأن تحويلهما لأجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما إذ المعنى إن هذا مبالغ في عداوتك وعداء زوجك التمس شخصاً مبالغاً في الأكل للزاد وهو أليق بمقصود الشاعر في التمدح بالكرم، والبيت لحاتم الطائي يخاطب زوجته إن قلت جعل عدو محولاً عن عاد المجاري للمضارع لا يصح؛ لأن عاد من العداء لا من العداوة التي كلامنا فيها فهما ما فادن على أنه لو كان عدواً محولاً عن عاد للمبالغة لكان المعنى إن هذا مبالغ في العداء عليك كما هو مقتضي هذا التحويل وليس المعنى على هذا بل على إنه مبالغ في عداوتك وبغضك، وأجيب بأن العداء يستعمل بمعنى العداوة كما يفيده كلام الصحاح وحينئذٍ فصح ما قلناه من صحة تحويل عدو عن عاد المجاري للمضارع، فإن قلت أن البيت فيه مانع يمنع من المبالغة فإن قوله لست آكله وحدي يدل على أن مراده بالأكيل المشارك له في الأكل لا المبالغ فيه كيف والمبالغة في الأكل مذمومة عند العرب، وقد يقال المبالغة مقولة بالتشكيك فلا يلزم أن يراد المذمومة.

قوله: (ولا محولان عما) أي: الاسم وقوله مجار له أي للفعل. **قوله: (ولا محولان الخ)** أي: حتى يكونا صيغتي مبالغة. **قوله: (في الصيغ التي يراد بها المبالغة)** أي: مؤكل ومعاد يقصد بهما المبالغة. **قوله: (متعلقة بالتمسي)** أي: التمسي لأجله أكيلاً يوانسني. **قوله: (صفة لعدو)** أي: عدو مختص بك فاللام بمعنى الياء. **قوله: (شاهدين)** أي: فهو

قوله تعالى: ﴿نذيراً للبشر﴾ [المدثر: ٣٦]، فإن كان «النذير» بمعنى «المنذر» فهو مثل ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وإن كان بمعنى «الإِنذار» فاللام مثلها في «سَقْياً لِزَيْدٍ» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التَّقوية مع عامل يتعدَّى لاثنين، لأنها إن زيدت في مفعولَيْهِ فلا يتعدَّى فعل إلى اثنين بحرف واحد؛ وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحُ من غير مرجِّح، وهذا الأخير ممنوع، لأنه إذا تقدَّم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدّم لـم يلزم ذلك. وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿ولكلِّ وجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة «كلّ»: إنه من هذا، وإن المعنى: الله مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهتَهُ، والضمير عَلى هذا للتّولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف

اسم فاعل وهو فرع ومؤخر والأصل وكنا شاهدين وحاضرين حكمهم. **قوله: (لما يريد)** أي: فهي زائدة للتقوية. **قوله: (مثلها في سقيا لزيد)** أي: فهو لام التبيين الآتي في الثاني والعشرين. **قوله: (مع عامل يتعدى لاثنين)** أي: لا تزاد مع المفعولين ولا مع واحد منهما كما يدل له قوله لأنها إن زيدت الخ. **قوله: (فلا يتعدى فعل الخ)** إنما عبر بالتعدية لأن لام التقوية عنده واسطة بين المعدية والزائدة فصحت عبارته واندفع ما يقال إنها ليست معدية. **قوله: (لأنه الخ)** هذا لا يرد على ابن مالك لأن كلامه فيما إذا تقدم المفعولان معاً أو تأخرا عن العامل ولا شك أنه يلزم حينئذٍ الترجيح بلا مرجح قطعاً، وأما ما ذكره من تقدم واحد على الفعل وتأخر الثاني عنه فهذا جائز اتفاقاً ا هـ دردير. نعم يرد على ابن مالك بيت ليلى فلعله جعله شاذاً.

قوله: (إذا تقدم أحدهما) أي: أحد المفعولين وقوله دون الآخر أي دون المفعول الآخر. **قوله: (إنه من هذا)** أي: من باب تقوية العامل الذي تقدم أحد معموليه وتأخر الثاني، وإن كان مجروراً على ما قاله. **قوله: (وإن المعنى)** أشار به إلى أن الضمير هو عائد على الله، وأما على قراءة تنوين كل فالمعنى ولكل واحد وجهة هو أي ذلك الأحد موليها. **قوله: (مول كل ذي وجهة)** فاللام في لكل زائد للتقوية وفيه حذف ذي وحذف المفعول الثاني وهو وجهة. **قوله: (والضمير على هذا للتولية)** أي: فهو مفعول مطلق والمعنى مول كل ذي وجهة وجهته. **قوله: (والضمير على هذا للتولية)** اعترض بأنه لا مانع من عود الضمير على الوجهة وليس في الآية إلا حذف ذي والمعنى والله مول كل ذي وجهة إياها غاية ما يلزم على هذا الوجه عود الضمير على المضاف إليه نحو كمثل آدم حقه من تراب وهو قليل، والغالب عوده على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض وإلا عاد على المضاف إليه لأنهما مجرد سور وغيرهما هو المقصود والمضاف إليه مبين له. **قوله: (والضمير)** أي: المؤنث في قوله موليه. **قوله: (عن حذف ذي الخ)** أي: بعد كل وقبل وجهة.

ذي ووجهته لئلاّ يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

٣٦٣ ـ هٰـذَا سُـرَاقَـةُ لِـلْـقُـرآنِ يَـدْرُسُـهُ يُـقَـطِّـعُ الـلَّـيْـلَ تَـسْـبِـيـحـاً وقُـرْآنَـا

إن الهاء مفعول مُطْلَق لا ضمير القرآن. وقد دخلتِ اللاّمُ على أحدِ المفعولين مع تأخُّرهما في قول لَيْلىٰ [من الطويل]:

٣٦٤ ـ أَحَجَّاجُ لاَ تُـعْـطِـي الْـعُـصَـاةَ مُـنَـاهُـمُ، ولاَ الـلَّـهُ يُـعْـطِـي لِـلـعُـصَـاةِ مُـنَـاهَـا

وهو شاذ، لقوة العامل.

قوله: (ووجهة) أي: المفعول الثاني. **قوله: (لئلا يتعدى العامل)** وهو مول إلى الضمير أي المؤنث في موليها العائد على وجهة. **قوله: (وظاهرة)** أي: وكل وجهة لأن كل في المعنى عين وجه. **قوله: (ولهذا قالوا)** أي: فلأجل التخلص من عمل العامل في الضمير والظاهر قالوا الخ. **قوله: (سراقة)** اسم رجل وهو سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي الصحابي نزل بقديد فمات بها سنة أربع وعشرين وهو بالقاف لا بالفاء. **قوله: (مفعول مطلق)** أي: فهي راجعة للدرس. **قوله: (لا ضمير القرآن)** والمعنى يدرس القرآن إياه ويكون إياه توكيداً للظاهر لأن يدرس يتعدى لواحد. **قوله: (لا ضمير القرآن)** أي: لئلا يتعد يدرسه إلى الضمير وظاهره وهو القرآن لأن ضمير يدرسه للقرآن وللقرآن متعلق بيدرسه والمعنى يدرس القرآن إياه. **قوله: (وقد دخلت اللام)** أي: شذوا. **قوله: (العصاة)** مفعول أول ومناهم مفعول ثانٍ هذا بناء على أن تعطي مبني للفاعل. **قوله: (وهو شاذاً)** أي: فلا يرد على قوله بدليل الخ أي: وكلما صح إسقاطه فهو زائد وهو ظاهر. **قوله: (وهو شاذ)** أي: أو إنها لشبه التمليك.

---

٣٦٣ ـ التخريج: البيت برواية صدره روايةً مختلفة لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ٢١٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٩٤ (عنن)، ١٤/ ٤٧٧ (ضحا)؛ ولكثير بن عبد النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٤؛ ولأوس بن مغراء في خزانة الأدب ٩/ ٤١٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٩٠).

المعنى: إن سراقة رجل مؤمن يدرس القرآن، ويصرف ليله وهو يقرأ القرآن ويحمد الله ـ جلّ وعزّ ـ وينزّهه عن الصغائر.

٣٦٤ ـ التخريج: البيت لليلى الأخيليّة في (ديوانه ص ١٢٢؛ والدرر ٤/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١١).

اللغة: الحجاج: هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، سيف بني مروان، وواليهم على العراق ومكة والمدينة والطائف. العصاة: جمع عاصٍ وهو ضدّ الطائع. مناهم: أمانيهم.

المعنى: أيها الحجّاج لا تقدّم للمجرمين ما يرغبون الحصول عليه، فالله ـ جلّ وعلا ـ لم يعطهم أمانيهم ولم يحقّق لهم طلباتهم.

ومنها **لام المُسْتَغَاث** عند المبرّد، واختاره ابن خروف، بدليل صحّة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا؛ فقال ابن جني: متعلّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال نحو قوله [من الطويل]:

٣٦٥ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً   لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

وقال الأكثرون: متعلِّقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضَّائع وابن عصفور، ونَسَبَاه لسيبويه، واعترض بأنه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضُمِّن معنى الالتجاء في نحو: «يا لزيد»، والتعجب في نحو: «يا للدواهي»؛ وأجاب ابن

قوله: (لام المستغاث) أي: المستغاث به. **قوله: (بدليل صحة إسقاطها)** أي: فتقول يا زيد لعمرو كل ما صح إسقاطه فهو زائد ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لما فيه من معنى الفعل)** أي: وهو أدعو. **قوله: (بأن معنى الحرف)** المناسب بأن معنى الفعل أي بأن الحرف الذي فيه معنى الفعل. **قوله: (وفيه)** أي: في هذا الرد نظر. **قوله: (لأنه)** أي: لأن معنى الفعل قد عمل في الحال فأولى الجار والمجرور لأنهم يتوسعون فيه ما لا يتوسعون في غيره ويكفيه رائحة الفعل، وأيضاً فالعامل في الحال عامل في صاحبها فلا بد له من قوة. **قوله: (في نحو قوله)** أي: امرىء القيس وفي نحو هذا بعلي شيخاً فشيخاً حال العامل فيه ها أي معناها وهو أشير. **قوله: (رطباً ويابساً)** أي: فهما حال من اسم كأن وهو قلوب العامل في صاحب الحامل عامل في الحال والعامل هو كان فحينئذٍ العامل في الحال معنى كأن وهو أشبه. **قوله: (واعترض بأنه متعد الخ)** هذا أيضاً يرد على القول بأنها متعلقة بيا لتضمنها معنى أدعو لأن ذلك المتضمن يتعدى بنفسه إلا أن يقال المضمن فرع لا يعطي قوة الأصل فيرد عليه مثل ما أورده المصنف على جواب ابن عصفور.

قوله: (بأنه) أي: فعل النداء وهو أدعو. **قوله: (بالزيد)** أي: التجيء لزيد لأجل خلاص عمرو فاللام حينئذٍ للتعدية. **قوله: (والتعجب)** أي: أتعجب من كثرة الدواهي واعترض بأن مادة التعجب تتعدى بمن لا باللام إلا أن تجعل اللام بمعنى من التعليلية وفيه بعد. **قوله: (بأنه)** أي: فعل النداء الذي نابت عنه يا.

---

٣٦٥ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٢، ٢/ ٥٩٥، ٨١٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٠٦ (أدب)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٦؛ والمنصف ٢/ ١١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤).

شرح المفردات: العناب: نوع من الشجر له ثمر يشبه حبّة الزيتون. الحشف: رديء التمر.

المعنى: يقول: إنّ فرسه شبيهة بعقاب صَيود، سريعة الاختطاف، تناثرت قلوب الطير حول وكرها، والتي تشبه العنّاب والتمر الرديء، دلالة على كثرتها.

عصفور وجماعة بأنّه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعدّيه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيَّان، وفيه نظر؛ لأن اللام المقوّية زائدة كما تقدّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإن اللاَّم لا تدخل في نحو: «زَيْداً ضربته» مع أن الناصب ملتزمُ الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النِّداء عوض من فعل النِّداء.

قلت: إنما هو كالعِوَض، ولو كان عوضاً ألبتة لم يَجُز حَذْفُه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنَزَّلْ منزلته من كل وجه.

قوله: (ضعف الخ) أي: وكل عامل ضعف بالتزام حذفه يجوز تقويته باللام.

قوله: (وفيه) أي: جواب ابن عصفور وهو وارد على أبي حيان لاقتصاره عليه.

قوله: (وهؤلاء) أي: الأكثرون لا يقولون بالزيادة بل هي لام أصلية، وأجاب الشارح بأن لام التقوية عند المصنف منزلة بين المنزلتين فليست زائدة محضة لما يحصل في العامل من الضعف حتى كأنه قاصر ولا معدية محضة لصحة إسقاطها ورد بأن المشهور عند النحويين أن لام التقوية زائدة، وما اختاره المصنف لا يقول به أكثر النحويين فالمصنف اعترض عليهم بمذهبهم وما يأتي مذهبه هو ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (لا يقولون بالزيادة)** أي: بل يقولون هي لام أصلية متعلقة بفعل النداء. **قوله: (فإن قلت)** أي: رداً لجواب ابن عصفور رداً ثانياً كما رد به بأن لام التقوية زائدة. **قوله: (وأيضاً فإن اللام الخ)** حاصله أننا لا نسلم أن كل عامل واجب الحذف يجوز تقويته باللام بدليل أن اللام لا تدخل على زيداً من زيداً ضربته مع إن عامله يجب حذفه. **قوله: (وأيضاً)** أي: وفيه نظر أيضاً لأن اللام الخ فالفاء للتعليل، ومعنى أيضاً كما أن فيه نظراً بما سبق. **قوله: (لا تدخل الخ)** أي: بحيث تقول لزيد ضربته. **قوله: (ملتزم الحذف)** أي: وقد قال ابن عصفور إن كل عامل ضعف بالتزام الحذف تقوى تعديته باللام، فحينئذٍ كان الظاهر أن يقال لزيد ضربته مع أنه لم يقل فحينئذٍ يكون ليس كل محذوف لازماً تقويته. **قوله: (ما هو عوض منه)** أي: بدليل الجمع بينهما. **قوله: (قلت)** معارضة للجواب قبله. **قوله: (عوض عن فعل النداء)** أي: وحينئذٍ ففعل النداء بمنزلة ما لم يحذف وقد قوي باللام. **قوله: (البتة)** أي: قطعاً وقوله لم يجز حذفه أي حذف حرف النداء أي مع أنه يجوز حذفه فدل هذا على أنه كالعوض بخلاف ضربته فإنه عوض قطعاً ولذا لا يجوز حذفه أصلاً لما يلزم عليه من حذف العوض والمعرض.

قوله: (ليس بلفظ المحذوف) أي: ليس من وادي لفظه لأن المحذوف فعل ويا

وزعم الكوفيُّون أن اللام في المُستغاث بقيَّةُ اسمٍ وهو «آل»، والأصل: يا آل زيد، ثم حُذِفت همزة «آل» للتَّخفيف، وإحدى الألفينِ لالتقاء الساكنين، واستدلُّوا بقوله [من الوافر]:

٣٦٦ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لاَ

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نَفِرُّ،

حرف بخلاف باب الاشتغال، فإن المذكور والمحذوف كل منهما فعل ومع ذلك متحدان لفظاً أو متناسبان معنى كزيداً ضربت أخاه. **قوله**: (**ثم إنه ليس الخ**) هذا دليل ثانٍ على أنه كالعوض وحاصله أن يا ليست لفظ أدعو المحذوف ولا من نوعه بخلاف زيداً ضربته، فإن من لفظ ضربته المحذوف وبخلاف زيداً ضربت أخاه فإنه من نوعه أي أهنت زيداً ضربت أخاه المذكور في باب الاشتغال، إما من لفظ المحذوف أو من نوعه فقوله ثم إنه ليس بلفظ الخ، أي ولا من نوعه وإلا لورد زيداً ضربت أخاه. **قوله**: (**وزعم الكوفيون**) هذا مقابل للقول بأنها حرف مطلقاً من غير مراعاة لكونها زائدة أو أصلية. **قوله**: (**وزعم الكوفيون الخ**) وعلى زعمهم فهي ليست لاماً مفردة بل بعض اسم وقد رده الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا لله ويا للدواهي وبأن المقصود نداء الشخص لا آله إلا أن يراد بالآل الشخص نفسه مجازاً نحو أدخلوا آل فرعون واعملوا آل داود شكراً. **قوله**: (**وإحدى الألفين**) أي: ألف آل وألف يا وهذا الأحد غير معين. **قوله**: (**وإحدى الألفين**) الظاهر أنه ألف آل الحذف تطرق إليها من الهمزة والشيء يجر لمثله لا ألف يا. **قوله**: (**غير نحن**) قال المصنف فيه شذوذ رفع للظاهر في غير مسألة الكحل لأن الضمير المنفصل كالظاهر والعمل من غير اعتماد قال ولا يكون نحن مبتدأ مؤخراً لئلا تفصل من بالأجنبي نعم إن قيل المبدأ مرفوع بالخبر فلا فهذا من ثمرات الخلاف، وجوز الدماميني أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي نحن خير، وأما نحن المذكورة فتوكيد للضمير المستكن في الخبر.

قوله: (**المثوب**) أي: المرجع بالدعاء مرة بعد أخرى. **قوله**: (**يا لا**) أي: فالأصل يا لفلان. **قوله**: (**يا لا**) الألف بعد اللام للإشباع على كلام الكوفيين. **قوله**: (**فإن الجار الخ**) علة لقوله واستدلوا وقوله: لا يقتصر عليه أي وهنا في البيت قد اقتصر على الجار أي وترك المجرور فدل هذا على أن اللام بقية اسم وليست حرف جر. **قوله**: (**فإن الجار الخ**) أي: ولو كان أصله يا لفلان وأنها لام مفردة ليست بقية آل للزم الاقتصار على الحرف

---

٣٦٦ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن مسعود الضبّي في (تخليص الشواهد ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٦/٢؛ والدرر ٣/٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/٢٢٨؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩١ (يا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١).

اللغة: المثوّب: الذي يدعو ملوّحاً بثوبه. يا لا: أي يا لفلان.

فحذف ما بعد «لا» النافية، أو الأصل: يا لفُلاَن ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال: «ألاَ تَا»، فيقال «ألاَ فَا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه ـ إذا قيل «يا لَزَيْدٍ» بفتح اللام فهو مستغاثٌ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، فإن قيل «يَا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل «يَا لِي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله [من الطويل]:

فَيَا شَوْقُ مَا أبقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أصبَىٰ

وقال ابن عُصْفور: الصّواب أنه مستغاث لأجله، لأن لامَ المُستغاث متعلِّقة بـ «أدعو»؛ فيلزم تَعدِّي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميرِهِ المتَّصل؛ وهذا لا يُلزم ابنَ جني، لأنه يرى تعلُّق اللام بـ «يا» كما تقدّم، و «يا لا» تتحَمَّلُ ضميراً كما لا تتحمَّله «ها» إذا عملت في الحال في نحو ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢] نعم هو لازم لابن عصفور،

الجار ولا يجوز الاقتصار عليه عند ابن جنى وابن عصفور. **قوله: (وأجيب بأن الأصل الخ)** أي: لا نسلم أن أصله يا لفلان حتى يلزم الاقتصار على الجار بل أصله يا قوم الخ، وقوله أو الأصل أي أو نسلم أن الأصل يا لفلان وأنها لام المستغاث لكن لا نسلم أنه لا يصح الاقتصار على الجار بل يصح ذلك. **قوله: (فحذف ما بعد لا النافية)** أي: كما حذف المنادى. **قوله: (أو الأصل الخ)** أي: لا نسلم إن الحرف الجار لا يقتصر عليه بل يقتصر عليه لأنه كلمة مستقلة كما اقتصر على حرف النداء وهو أضعف من الجار. **قوله: (ثم حذف ما بعد الحرف)** أي: وبقي الحرف ولا محظور فيه كما يقال الخ.

قوله: (فيقال) أي: في الجواب امتثالاً. **قوله: (والمستغاث محذوف)** والأصل يا لعمرو لزيد. **قوله: (احتمل الوجهين)** أي: لأن الكاف يقتضي فتح اللام مطلقاً، وَقوله: احتمل الوجهين أي عند ابن جنى وابن عصفور بدليل قوله فإن قيل الخ. **قوله: (فإن قيل يا لي فكذلك عند ابن جنى)** أي: لأن الياء تقتضي كسر اللام مطلقاً. **قوله: (ويا لي من النوى)** هو محل الشاهد فيحتمل أن المعنى أدعو نفسي للخلاص من النوى ويحتمل أن المعنى أدعو قومي ليخلصوني من النوى أي الفراق. **قوله: (إنه)** أي: يا لي مستغاث لأجله وقوله: متعلقة بأدعو أي فادعو عمل في ضمير المتكلم المتصل الفاعل وفي ضمير المتكلم المفعول وهو الياء من يا لي. **قوله: (فيلزم تعدي الخ)** أي: وهو ممنوع في غير باب ظن وفقد وعدم. **قوله: (فعل المضمر)** أي: فعل الفاعل المضمر. **قوله: (إلى ضميره المتصل)** أي: المنصوب. **قوله: (وهذا)** أي: تعدي فعل الخ. **قوله: (تعلق اللام)** أي: لام المستغاث. **قوله: (وهذا بعلي شيخاً)** فشيخاً حال والعامل الهاء لما فيه من معنى أنبه عليه أو العامل ذا لما فيه من معنى أشير وكون العامل معنى اسم الإشارة أظهر. **قوله: (وهو لازم الخ)** أي: تعدي الفعل للفاعل والمفعول المصلين. **قوله: (هو لازم لابن عصفور)** ولا يخلصه كونه مستغاثاً له.

لقوله في «يا لَزيد لِعمرٍو» إن لام «العمرو» متعلِّقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لِعمرو؛ وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلُّقَهَا باسم محذوف تقديره: مَدْعُوًّا لعمرو؛ وإنما ادَّعيا وجوبَ التقدير لأن العامل الواحد لا يصلُ بحرفٍ واحد مرَّتين؛ وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفانِ معنى نحو: «وهبْتُ لَكَ دِيناراً لتَرْضَى».

تنبيه ـ زادوا اللام في بعض المفاعيل المُسْتغنية عنها كما تقدَّم، وعكسوا ذلك فحذفُوها من بعض المفاعيلِ المُفْتَقِرَة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففون: ٣]؛ وقالوا: «وَهَبْتُكَ دِيناراً»، و«صِدْتُكَ ظَبْياً»، و«جَنَيْتُكَ ثَمَرَةً»، قال [من الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... [وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ]

وقال [من الخفيف]:

قوله: (إن لام لعمرو متعلقة) أي: فكذلك اللام في لي إذا جعلت مستغاثاً لأجله فإنه متعلق بأدعو فيلزم أن أدعو عمل على ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول، والتقدير أدعو لي فقد لزم ابن عصفور في المستغاث لأجله ما فر منه في المستغاث به، والجواب إن لام المستغاث لأجله للتعليل فهو ليس مفعول به حقيقة. **قوله: (متعلقة بفعل الخ)** أي: وتقدم أنه حكي لإجماع عليه ولم يطلع على قول ابن الباذش. **قوله: (وإنما ادعيا)** أي: ابن عصفور وابن الباذش وجوب التقدير أي تقدير عامل للام المستغاث له ولم يجعلاها متعلقة بما تعلق به لام المستغاث. **قوله: (مختلفان معنى الخ)** أي: لأن الأول للتعدية والثاني للتعليل.

قوله: (في بعض المفاعيل) كقوله رجا به ليكسر الخ. **قوله: (المفتقرة إليها)** أي: للام لكون الفعل قاصراً بالنسبة إليها. **قوله: (تبغونها)** أي: تبغون لها أي للسبيل عوجاً أي اعوجاجاً ويحتمل تبغون عنهما عوجاً وهذا حذف وإيصال وهو سماعي لأنه من النصب على نزع الخافض حيث غلب الجار عكس السابق فإن استويا قيل يتعدى ولا يتعدى. **قوله: (قدرناه)** أي: قدرنا له فمنازل على هذا مفعول به.

قوله: (قدرناه منازل) جعل بعضهم منازل ظرفاً والقمر مفعولاً على حذف مضاف أي قدرنا سيره في منازل. **قوله: (كالوهم)** أي: كالوا لهم ووزنوا لهم. **قوله: (وإذا كالوهم)** يحتمل أن المعنى وإذا كالوا لهم ويحتمل أن الضمير مفعول على حذف مضاف أي كالوا مكيلهم أو وزنوا موزونهم، وعلى كل فالواو للمطففين وهم للناس، وأما كون هم توكيداً للواو فلا يقتضيه المقام. **قوله: (وهبتك)** أي: وهبت لك. **قوله: (صدتك)** أي: صدت لك ظبياً.

٣٦٧ ـ فَتَوَلَّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى: أَظَلِيماً أَصِيدُكُمْ أمْ حِمَارا

وقال [من الوافر]:

٣٦٨ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فأنْصِتُوهَا [فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ]

في رواية جماعة، والمشهور «فَصَدِّقُوها».

الثاني والعشرون: **التَّبيين**، ولم يُوَفوهَا حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تُبَيِّن المفعولَ من الفاعل، وهذه تتعلّق بمذكور، وضابطُها: أن تقع بعد فعلِ تعجُّبٍ أو اسم تفضيل مُفْهِمين حُبًّا أو بغضاً، تقول: «ما أَحَبَّنِي، وما أَبْغَضَنِي»، فإن قلت: «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما؛ وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكرهذا المعنى

قوله: (أصيدكم) أي: أصيد لكم ظليماً وهو ذكر النعام. **قوله: (أنصتوها)** أي: لها. **قوله: (الثاني والعشرون)** أي: من معاني اللام الجارة.

قوله: (ولم يوفوها حقها من الشرح) أي: لم يبينوها كل البيان على سبيل الضم بل إنما يبنوها مع تشتيت. **قوله: (المفعول)** أي: في المعنى وكذلك الفاعل وإلا فاسم التفضيل لا يتعدى المعفول وأفعل التعجب فاعله ضمير مستتر. **قوله: (ما أحبني)** هذا مثال لفعل التعجب ومثال اسم التفضيل أنا أحب الناس لفلان وأنا أبغضهم لفلان فالفاعل المتكلم. **قوله: (ما أحبني وما أبغضني)** أي: فالياء مفعوله والضمير المحذوف العائد على ما هو الفاعل وهذا بحسب الصناعة. **قوله: (فاعل الحب)** أي: في المعنى فالياء في أحبني مفعول نحوي وفي المعنى هو فاعل الحب وفلان مفعول أي واقع عليه الحب أو البغض والمعنى شيء عظيم صيرني أحب زيداً أو أبغضه. **قوله: (فالأمر بالعكس)** أي: فمدخل إلى فاعل والمتكلم مفعول والمعنى شيء عظيم صيرني محبوباً لفلان أو مبغوضاً له. **قوله: (ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني إلى)** قال الدماميني هذا عجيب فإن ابن مالك ذكر

---

٣٦٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦).

اللغة: تولّى: مضى، راح. الظليم: ذكر النعام.

المعنى: صاح خادمهم، أو فتاهم، قبل أن يمضي إلى الصيد: ماذا ترغبون؟ أأصيد لكم، ذكَر نعام أم حماراً وحشيًّا؟

٣٦٨ ـ التخريج: البيت لِلُجيم بن صعب في (شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١؛ والخصائص ٢/ ١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥).

في معاني «إلى» أيضاً لِمَا بينًا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يُبَيِّن فاعليّةً غير ملتبسة بمفعوليَّة، وما يُبيِّن مفعوليَّة غير ملتبسة بفاعليَّة، ومصحوب كلّ منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم، لكن استُؤْنِفَ بيانه تقويةً وتوكيداً له، واللام في ذلك كلّه متعلقة بمحذوف.

مثال المبيّنة للمفعوليّة: «سَقْياً لزيد، وجَدْعاً له»؛ فهذه اللامُ ليست متعلّقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدَّرين، لأنهما متعدِّيان، ولا هي مُقَوِّية للعامل لضعفه بالفرعيَّة إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسُّقوط، وهذه لا تسقط؛ لا يقال: «سَقْياً زيداً» ولا «جَدْعاً إياه» خلافاً لابن الحاجِب ذكره في شرح المفصّل؛ ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار، لأن الفعل لا يُوصَفُ فكذا ما أقيم مُقَامه، وإنما هي لام مُبَيّنة للمدعُوّ له

هذا في التسهيل في معاني إلى ولم بمهملة قال الشمني منشأ الاعتراض إعادة ضمير يلزمه لابن مالك ويذكر مبنياً للفاعل، وأن هذا اعتراض من المصنف على ابن مالك ويصح أن الهاء راجعة لما قاله ابن مالك ويذكر مبني للمجهول وهذا بيان لما يقتضيه كلام ابن مالك، وأن المصنف قد فعل ذلك المقتضي.

قوله: (هذا المعنى) أي: وهو تبيين الفاعل وقوله أيضاً أي كما يذكر في معاني اللام، وقوله: لما بينا من أن إلى تأتى للتبيين. **قوله: (لكن استؤنف)** هذا راجع لقوله معرم وقوله بيانه أي ذكره وقوله وقوية للبيان أي الحاصل بعلمه مما قبلها. **قوله: (وتوكيداً له)** تفسير لقوله تقوية للبيان، وقوله: لكن استؤنف الخ أشار به إلى أن لام التبيين واقعة في جملة مستأنفة في جواب سؤال مقدر كما يأتي. **قوله: (المبينة للمفعولية)** أي: لكون مدخولها مفعولاً. **قوله: (وجدعا)** بالدال المهملة أي قطعاً لأنفه لأن الجدع بسكون المهملة قطع الأنف أو الأذن أو اليد أو الشفعة، وأما بالذال المعجمة الساكنة فمعناه سجناً له، فعلى كل حال هو دعاء عليه بخلاف سقيا له فإنه دعاء له. **قوله: (ولا بفعليهما)** أي: بفعل المصدرين وهو سقي وجدع. **قوله: (لأنهما متعديان)** أي: لأن المصدرين والفعلين متعديان بأنفسهما وهذا علة لقوله وهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما. **قوله: (خلافاً لابن الحاجب)** القائل بجواز سقوطها قال الدماميني لم يستند المصنف في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين إلى نقل يعتمد عليه. **قوله: (ولا هي ومخفوضها صفة)** أي: لمعنى سقيا كائناً لزيد وجدعاً كائناً له. **قوله: (فتتعلق بالاستقرار)** أي: بحيث تكون متعلقة بالاستقرار. **قوله: (فكذا ما أقيم مقامه)** أي: وهو المصدر فلا يجوز وصفه حالة قيامه مقام الفعل فلا تقول ضرباً شديداً إلا إذا صرحت بالفعل. **قوله: (للمدعو له)** راجع لسقيا وقوله أو عليه راجع لقوله جدعاً.

أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان إن كان معلوماً؛ وليس تقديرُ المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور، لأنّه يتعدَّى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلِّقة بالمصدر أنه لا يجوز في «زَيْدٌ سَقْياً له» أن ينصب «زيد» بعامل محذوف على شريطةِ التفسير، ولو قلنا إن المصدرَ الحالَّ محلَّ فعل دون حرف مصدريّ يجوز تقديمُ معموله عليه؛ فتقول: «زيداً ضَرْباً» لأن الضَّمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته. وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى:

قوله: (كما زعم ابن عصفور) حيث قال إن اللام في سقيا لزيد وجدعاً له متعلقة بمحذوف تقديره أعني.

قوله: (لأنه يتعدى بنفسه) أي: وما كان كذلك لا تدخل اللام على معموله لا يقال إنها تدخل للتوكيد كما مر لأنا نقول الكلام في اللام المبينة لا المؤكدة. **قوله: (بل التقدير إرادتي)** ليس المراد تقدير العامل في اللام وإلا كانت للتقوية؛ لأن الإرادة مصدر متعدٍ بل المراد تقدير الكلام الذي فيه لام التبيين أي حاصل معناه وإرادتي مبتدأ ولزيد متعلق باستقرار محذوف خبر والجملة جواب لسؤال مقدر كأنه قيل لمن تريد. **قوله: (أن ينصب زيد بعامل محذوف)** بأن يجعل من باب الاشتغال بأن يقدر مصدراً قبل زيد. **قوله: (ولو قلنا الخ)** أي: إنه اختلف هل يجوز تقديم معمول المصدر أم لا، قيل: يجوز، وقيل: إن كان المصدر حال محل إن والفعل فلا يجوز لما يلزم عليه من تقديم معمول الصلة على الحرف المصدري أي لا يجوز نصب زيد على الاشتغال، ولو قلنا يجوز مطلقاً لأن الضمير في له الذي بعد سقيا من جملة أخرى وليس متعلقاً بسقيا حتى يكون دالاً على سقيا المحذوف العالم في زيد.

قوله: (ولو قلْنا الخ) أي: هذا إذا قلنا بمنع التقديم لمعمول المصدر الحال محل الفعل عليه بل ولو قلنا الخ، أما على منع التقديم فمنع الاشتغال ظاهر لأن المفسر يشترط فيه جواز تقديم معموله عليه، وهذا يمتنع تقديم معموله عليه فلا يفسر عاملاً، وكذا إذا قلنا بجواز التقديم فيمتنع الإشغال لأن الضمير في له العائد على زيد من جملة ثانية تقديره إرادتي كائنة لزيد فهي جملة غير جملة سقيا، وليس الجار متعلقاً بسقيا حتى يكون دالاً على سقيا المحذوف العامل في زيد. **قوله: (دون حرف مصدري)** احتراز من نحو أعجبني ضربك زيداً فتقديم معموله شاذ وعلم من هنا أن المصدر قد يعمل من غير أن يؤول بأن والفعل بأن ناب عن فعل. **قوله: (فنقول زيداً ضرباً)** أي: فجاز تقديم معمول ضرباً لأن ضرباً ليس حالاً محل إن، والفعل وإذا جاز التقديم فتقول زيداً ضرباً له ويكون من باب الاشتغال، فقوله فتقو ومثال لجواز تقديم معموله.

قوله: (في المثال) أي: وهو زيد سقيا له وقوله: ليس معمولاً له أي للمصدر وهو

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونَ «الذين» في موضع نصب على الاشتغال فوهَمٌ.

وقال ابن مالك في شرح بابِ النَّعت من كتاب التَّسهيل: اللام في «سَقْياً لك» متعلّقة بالمصدر، وهي للتَّبيين، وفي هذا تَهافُت، لأنَّهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتَّبْيين فإنما يُريدون بها أنها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثالُ المبيِّنة للفاعلية «تَبًّا لزيد، ووَيحاً له» فإنهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ. فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلُّها الرفع، ولا تَبْيين، لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تَبًّا له ووَيْحٌ» فنصبتَ الأول ورفعتَ الثاني لم يجز، لتخالف الدَّليل

سقيا فلا يكون سقيا المذكور مشتغلاً بضمير إلا سلا السابق حتى يفسر عاملاً فيه. **قوله: (فوهم)** أي: غلط أي فلا يرد على ما قلنا من منع الاشتغال. **قوله: (فوهم)** أي: لأن قوله فتعساً لهم اللام فيه للتبيين وهي من جملة أخرى، وحينئذٍ فلا تفسر تعساً محذوفاً قبل الذين لعدم اشتغاله بالعمل في ضمير الاسم السابق ويمكن الجواب عنه بأن تعساً هنا لازم فتكون اللام للتعدية لا للتبيين فاللام متعلقة بتعساً فيفسر عاملاً ورد بأن تعساً، وإن كان لازماً لكن لا يتعدى باللام فهي للتبيين. **قوله: (تهافت)** أي: تنافٍ لأن مقتضى كونها للتبيين أنها متعلقة بمحذوف ومقتضى كونها متعلقة بالمصدر أنها ليست للتبيين فهذا تناف كذا قرره شيخنا دردير. والأولى تهافت أي خروج عن قواعدهم كما قال بعد. **قوله: (استؤنف للتبيين)** أي: وحينئذٍ فجعل اللام للتبيين متعلقة بمذكور خروج عن قواعدهم. **قوله: (ومثال المبينة للفاعلية)** أي: لفاعلية مدخولها. **قوله: (في معنى خسر)** راجع لتباً وقوله وهلك راجع لو يحال وقصده بذلك إن زيداً هو الفاعل لأنه قام الخسران والهلاك به، واعلم أن فعله تب، وأما ويحاً فلا فعل له من لفظه وقوله فإنهما في معنى خسر أي وحينئذٍ فزيد هو الفاعل واللام لتبيينه متعلقة بمحذوف أي أرادني كائنة لزيد. **قوله: (لعدم تمام الكلام)** أي: بنفس اللام أي وشرط لام التبيين أن تكون بعد تمام الكلام لما علمت أنها متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة فلا يتأتى وقوع اللام في جملة مستأنفة إلا إذا تم الكلام بدونها ا هـ تقرير دردير.

قوله: (فنصبت الأول ورفعت الثاني) أي: مع حذف اللام من الثاني كما علمت وكذا لو عكست الإعراب أو الحذف، أما إن خالفت الإعراب وذكرت اللام معهما أو وافقته وحذفت اللام في أحدهما لجاز لاتحاد الدال والمدلول، والحاصل أن المنع في صور أربعة وهي ما إذا رفعت الأول ونصبت الثاني أو العكس وحذفت اللام في كل منها من الأول أو الثاني والجواز في صورتين. **قوله: (لتخالف الدليل)** وهي اللام التي للتبيين

والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتَّبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وعظَاماً أنكُمْ مُخْرَجُون، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥ ـ ٣٦]، فقيل: اللام زائدة، و«ما» فاعل. وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى «البعث» أو «الإِخراج» فاللام للتَّبيين. وقيل: «هيهات» مبتدأ بمعنى البعد، والجارّ والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] فيمن قرأ بهاءٍ مَفْتُوحَة وياءٍ ساكنة وتاءٍ مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فـ «هيت»: اسْمُ فعل، ثم قيل: مسمَّاه فعل ماض أي: تهيّأت، فاللام متعلِّقة به كما تتعلّق بمُسَمَّاه لو صرح به؛ وقيل: مسمّاه فعل أمر بمعنى «أقبل» أو «تعال»، فاللام للتَّبيين، أي: إرادتي لك، أو أقول لك. وأمَّا مَنْ قرأ: ﴿هِئْتُ﴾ مثل «جِئْتُ»، فهو فعل بمعنى: تهيّأت، واللام متعلِّقة به. وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التّاء ضمير المخاطَب، فاللام للتَّبيين مثلها مع اسم الفعل،

بعد تباً، وقوله: والمدلول وهي اللام المحذوف بعد ويح. **قوله: (فقيل اللام زائدة)** أي: وهيهات الثاني توكيد للأول. **قوله: (أو الإخراج)** تنويع في التعبير أي المفهوم من قوله مخرجون. **قوله: (فاللام للتبيين)** أي: لتأكيد التبيين لفاعل البعد وقوله فاللام للتبيين أي للفاعل والتقدير إرادتي كائنة لما توعدون فقوله للتبيين أي لتوكيد التبيين لفاعل البعد. **قوله: (وقيل هيهات مبتدأ)** أي: بناءً على أن أسماء الأفعال لها محل من الإعراب أو مبني على أن هيهات ليس اسم فعل بل مصدر بمعنى البعد. **قوله: (بمعنى البعد)** هذا التفسير ظاهر بناءً على أن هيهات مصدر، وأما على أنها اسم فعل ماضٍ فهو تفسير للمعنى المراد منها وإلا فمدلولها لفظ بعد. **قوله: (فهيت اسم فعل)** أي: على القراءات الثلاثة وهي مبنية والفتح للخفة والكسر على أصل التقاء الساكنين والضم جبراً بقوته لضعف البناء. **قوله: (اسم فعل)** أي: اسم مدلوله الفعل. **قوله: (فاللام للتبيين)** أي: لتأكيده لأن فاعل الأمر معلوم لأنه ضمير المخاطب. **قوله: (أي إرادتي)** أي: فهي متعلقة بمحذوف وليست متعلقة بهيت ولا بأقبل لأن كلا منهما لازم لا يتعدى لا بنفسه ولا بالحرف.

قوله: (أو أقول لك) الأولى الاقتصار على الأول لأن هذا يقتضي أن اللام للتبليغ. **قوله: (وأقول لك)** أشار به إلى أن لام التبيين إما أن يقدر في جملتها الإرادة فتكون الجملة اسمية أو أقول لك فتكون فعلية وعليه فتقدير السؤال لمن تقول. **قوله: (مثل جئت)** هي وما بعدها قراءتان لهشام وقوله مثل جئت أي لفظاً لا معنى. **قوله: (فاللام للتبيين)** أي: لتأكيد تبيين الفاعل وذلك لما قالت هئت أي تهيأت كأنه قيل لمن تريدين خطابه فأجابت بقوله إرادتي لك أي وليست متعلقة بالفعل لأنه ينحل المعنى تهيأت لنفسك ولا معنى له، ويلزم عليه تعدية فعل المتصل لضميره المتصل. **قوله: (مثلها مع اسم الفعل)** أي: على ما

ومعنى تهيئه تُيَسِّرُ انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وراودَتْهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثُبوتها واتِّجاهها. ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هِيتَ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه ـ الظاهر أن «لها» من قول المتنبي [من البسيط]:

٣٦٩ ـ لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاَ

جار ومجرور متعلِّق بـ «وجدت»، لكن فيه تَعَدِّي فعل الظَّاهر إلى ضميره المتَّصل كقولك: «ضربه زيد» وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدّر صفة في الأصل لِـ «سُبُلا» فلما قدِّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلاً مسلوكة إلى أرواحنا. ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تقدّره جمعاً لِـ «حَصاة

جعله اسم فعل أمر كما مر وقوله مثلها مع اسم الفعل أي إنه على قراءة هئت لكن المعنى تهيأت يا يوسف وإرادتي كائنة لك ومعنى تهيئة سيدنا يوسف عليه السلام أنه تيسر انفرادها به لا أنه قصدها لأنه معصوم. **قوله: (بدليل وراودته)** أي: فزليخا هي التي راودته وقصدته لا أنه قصدها. **قوله: (ويحتمل أنها أصل قراءة هشام)** فيه أن هذه القراءة وهي كسر الهاء والياء وفتح التاء لابن ذكوان رفيق هشام وقراءة نافع، وأما هشام فيقرأ هئت بكسر الهاء وبالهمزة وضم التاء وبفتحها أيضاً فالأولى أن يقول قراءة غير هشام قال الشاطبي:

وهيت بكسر أصل كفء وهمزة لسان وضم التا لوي خلفه دلا

قوله: (هيت) بدل من قراءة هشام. **قوله: (لكن فيه تعدي فعل الظاهر الخ)** أي: تعدي الفعل الذي فاعله ظاهر إلى مفعوله الذي هو ضمير متصل وهو لها، فإن وجدت فاعله المنايا ومفعوله لها وهو ضمير متصل. **قوله: (ضربه زيد)** فزيد فاعل والهاء مفعوله والمعنى ضرب زيد زيداً أي ضرب نفسه. **قوله: (صار حالاً)** أي: على قاعدة نعت النكرة إذا قدم عليها نحو:

لمية موحشاً طلل

أما نعت المعرفة إذا قدم عليها فيعرب بحسب العوامل وتعرب هي بدلاً أو بياناً وقد يعرب نعت النكرة هذا الإعراب كما في مررت بمثلك رجل. **قوله: (سبلاً مسلوكة)** هذا بيان لكون إلى أرواحنا في الأصل صفة لسبلاً. **قوله: (جمعا الخ)** أي: فلها مضاف والمنايا مضاف إليه فيكون لها فاعل وجدت واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق في آخر الفم وفيه استعارة بالكناية شبهت المنايا بشيء يبلغ الناس استعارة بالكناية واللهوات

---

٣٦٩ ـ التخريج: البيت في (ديوانه ٣/ ٢٨٢).

المعنى: لم يكن الموت ليجد طريقاً إلينا، لولا مفارقتنا للأحباب، فهي تضعف أرواحنا فيسطو الموت عليها.

وحَصَى»، ويكون «لها» فاعلاً بـ «وجدت»، و«المنايا» مضافاً إليه، ويكون إثبات اللَّهوات للمنايا استعارةٍ، شبهت بشيءٍ يبتلعُ الناس، ويكون أقام «اللَّهَا» مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتُها الكسر، وسُلَيم تَفْتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تُسكَّن بعد «ثُم»، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] في قراءة الكوفيّين وقالون والبزي، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاصّ بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبيّة للجزم بين كَوْنِ الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «لِيَفْعَلْ فُلاَنٌ كَذَا»، إذا لم تُرِد الاستعلاء عليه. وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]،

تخييل، ثم إن اللهوات متجوز بها عن الأفواه لعلاقة المجاورة ففي الكلام مجاز مرسل واستعارتان مكنية وتخييلية. **قوله: (الموضوعة للطلب)** أي: سواءً استعملت فيه أو في غيره كالخبر والتهديد مجازاً كما يأتي. **قوله: (وحركتها الكسر)** حملاً لها على لام الجر لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء اختصاصاً وعملاً بالعمل الخاص، فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر كما هو الأصل في كل حرف واحد فلم لا تفتح لام الأمر حملاً على لام الجر في هذه الحالة الأصلية والجواب أن المضارع يشبه الاسم الظاهر ألا ترى أنه يشبه باسم الفاعل باعتبار التوافق في الحركات والسكنات فعوملت معاملة لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر قضاء لحق المشابهة.

قوله: (وإسكانها الخ) أي: للتخفيف حملاً على قولهم في كَتِفٍ كَتْف بسكون التاء فنزلوا الواو والفاء منزلة فاء فعل واللام بعدها منزلة عينه فأبدلوا كسرتها بسكون كما فعلوا ذلك في الضمير معهما نحو فهي وهو وقد تلحق بهما ثم على قلة في البابين. **قوله: (نحو فليستجيبوا لي الخ)** قرأ بإسكان اللامين قالون وأبو عمرو والكسائي وقرأ بكسرهما الباقون. **قوله: (وفي ذلك)** أي: ما ذكر من القراءة. **قوله: (إنه)** أي: سكونها. **قوله: (الطلبية)** أي: الدالة على الطلب وقوله بين كون الطلب أي المدلول عليه بها. **قوله: (إذا لم ترد الاستعلاء عليه)** أي: وإلا كان أمراً.

قوله: (كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر) أي: سبيل المجاز المرسل لأن الخبر ضد الإنشاء والتهديد يتسبب عن الأمر في الجملة أعني لمن لا يمتثل. **قوله: (ولنحمل)** أي: ونحن نحمل الخ.

أي: فيمدّ ونحمل، أو التَّهديد، نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وهذا هو معنى الأمر في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديدَ فيكون مجزوماً، ويتعيَّن الثاني في اللام الثانية في قراءة مَنْ سكَّنها، فيترجَّح بذلك أن تكون اللام الأُولى كذلك، ويؤيّده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦]؛ وأما ﴿ولْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧] فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب، لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام ـ وهو حمزة ـ فهي لام التعليل، لأنه يفتح الميم.

وهذا التَّعليل إما معطوف على تعليلٍ آخر مُتَصَيَّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى ونُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور؛ ومثله ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَواكِبِ وَحِفْظاً﴾ [الصافات: ٦ ـ ٧]، لأن المعنى إنا

قوله: (ومن شاء فليكفر) أي: فصيغة الأمر هنا مستعملة في التهديد مجازاً لا في حقيقتها وهو الأمر لأن الكفر فاحشة والله لا يأمرنا بالفحشاء، وأما قوله فمن شاء فليؤمن فاللام للطلب قطعاً. **قوله: (وهذا)** أي: التهديد معنى الأمر أي معنى الصيغة الموضوعة للأمر. **قوله: (منه)** أي: من التركيب المذكور ولو حذفه ما ضر.

قوله: (التعليل) أي: فهي لام كي والفعل ينصب بعدها بأن مضمرة جوازاً. **قوله: (التعليل)** أي: المجازي لأن كفران النعم ليس باعثاً لهم على الشرك وهو الصيرورة، وعلى جعلهما للتعليل فهما متعلقان بيشركون من قوله قبل فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون والمعنى يشركون ليقابلوا نعمتنا بالكفران والتمتع والتلذذ بها لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة إذا أنجاهم الله تعالى فإنهم يشركون نعمة الله في إنجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة لا إلى التمتع والتلذذ. **قوله: (من سكنها)** أي: لأن اللام لا تسكن بعد الواو. **قوله: (فيترجح بذلك)** أي: يكون الأولى للطلب ووجه الترجح أن الأصل التناسب بين المتعاطفين. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد أن المراد من اللامين التهديد. **قوله: (فسوف يعلمون)** وجه التأييد أن سوف يعلمون من مسافات التخويف عرفاً فتدل على أن اللام له. **قوله: (بسكون الميم)** أي: فسكون الميم دليل على أن اللام لام الأمر. **قوله: (لأنه يفتح الميم)** أي: فالنصب للفعل بعدها دليل على أن اللام لام كي نصب الفعل بعدها بأن مضمرة بعدها جواز. **قوله: (متصيد من المعنى)** أي: ولا يصح عطفه على مصدقاً لأنه حال والمعطوف على الحال حال وهذا لا يصح أن يكون حالاً. **قوله: (ومثله)** أي: في كونه عطفاً على تعليل متصيد من المعنى وقال بعضهم إن حفظاً معمول المحذوف أي وحفظناها حفظاً والجملة عطف على جملة زينا.

خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظاً، وإما متعلّق بفعل مقدَّر مؤخَّر، أي: ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله أنزله؛ ومثله: ﴿وخَلَقَ الله السَّمٰواتِ وَالأرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الجاثية: ٢٢]، أي: وللجزاء خلقهما؛ وقوله سبحانه: ﴿وَكَذٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ المُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي: وأرَيْنَاهُ ذلك؛ وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١]، أي: وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوعُ فعلِ الطَّلبِ فاعلاً مُخَاطباً استغنى عن اللام بصيغة «افْعَلْ» غالباً، نحو: «قُمْ» و«اَقْعُدْ»؛ وتجب اللام إن انْتَفَت الفاعليّة، نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»، أو الخطاب، نحو: «لِيَقُمْ زَيْد»، أو كلاهما، نحو: «لِيُعْنَ زَيْدٌ بحاجتي». ودخول اللام على فعلِ المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلِّم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: قومُوا فَلأُصَلِّ لكم»، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الذينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعوا سَبِيلَنَا ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]. وأقلُّ منه دخولُهَا في فعل الفاعل المخاطب

قوله: (وأما متعلق الخ) عطف على قوله وأما معطوف الخ. **قوله: (بفعل مقدرة مؤخر)** أي: عن هذه العلة وإنما قدر الفعل مؤخراً لإفادة الاختصاص أو لتناسب إظهار اسم الإنجيل، وإن كان الأصل الضمير فلما حذف أظهر. **قوله: (ومثله وخلق الله الخ)** أي: مثله في تعلق اللام بمحذوف. **قوله: (بالحق)** أي: خلقاً متلبساً بالحق. **قوله: (وللجزاء خلقهما)** وهو عطف جمل. **قوله: (وقوله سبحانه الخ)** عطف على خلق الله الخ. **قوله: (وأريناه ذلك)** أي: فيكون قوله ولنجعله متعلقاً بخلقناه. **قوله: (وخلقناه من غير أب)** أي: لنجعله آية الخ. **قوله: (وإذا كان الخ)** حاصله أن فعل الطلب إذا كان مرفوعة فاعلاً مخاطباً فإنه يستغني عن لام الأمر بصيغة أفعل غالباً، ومن غير الغالب قد يؤتي باللام فإن انتفت فاعليه المرفوع أو انتفى الخطاب أو انتفيا وجبت اللام. **قوله: (غالباً)** ومن غير الغالب تأتي لكنه أقل من القليل الآتي كما يأتي له، وفي قراءة فبذلك فلتفرحوا. **قوله: (لتعن بحاجتي)** فمرفوع لتعن نائب فاعل وهو الضمير المستتر وقد وجد الخطاب هنا دون الفاعلية. **قوله: (أو الخطاب)** أي: وإن انتفى الخطاب بأن كان المأمور الغائب فقط لا إن كان المتكلم وإلا فدخولها قليل كما يأتي.

قوله: (أو كلاهما) أي: أو انتفى كل من الفاعلية والخطاب. **قوله: (ودخول اللام على فعل المتكلم)** أي: ولو كانت لغير الطلب كما سبق في ولنحمل خطاياكم. **قوله: (قليل)** أي: لأن المتكلم لا يأمر نفسه سواءً كان مفرداً أو معه غيره.

قوله: (أو معه غيره) المناسب في التعبير أو جمعاً وذلك أن الفاعل ضمير المتكلمين كلهم لا متكلم وغير متكلم إلا أن يلاحظ قول كل فرد مخبراً عن نفسه وغيره. **قوله:**

كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ».

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملُها كقوله [من الطويل]:

٣٧٠ ـ فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدّتِي، وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وقوله [من الوافر]:

٣٧١ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

أي: «لِيَكُنْ» و«لْتَفْدِ»، و«التَّبال»: الوبَال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل «تَقْوى».

ومنع المبرد حَذْفَ اللام وإبقاء عملها حتّى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعْرَف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «يَغْفِرُ لَكَ»،

(مصافكم) أي: صفوفكم. **قوله: (وقد تحذف اللام)** أي: لام الأمر. **قوله: (ولكن يكن الخ)** أي: فالشاهد في قوله يكن فإنه جزم بلام الأمر محذوفة والشاهد في تقد فإنه مجزوم بلام محذوفة. **قوله: (محمد)** أي: يا محمد وقوله نفسك مفعول وكمل فاعل تفد وتفد مجزوم بحذف الياء والتبال أي الهلاك وهو مفعول خفت. **قوله: (مثل تقوى)** أي: فأصلها وقى من الوقاية فقلبت الواو الأولى تاء والياء واواً لتطرفها بعد سكونها. **قوله: (ومنع المبرد)** هذا مقابل لقوله وقد تحذف اللام وقوله حذف اللام أي المعهودة وهي لام الأمر. **قوله: (لا يعرف قائله)** أي: وما قيل من أنه قول عبد المطلب لم يثبت عند المبرد وسكت عن الجواب عن البيت الأول وهو ما فيه لكن يكن لعدم الإطلاع عليه أو لعدم وقوفه على

---

٣٧٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تلخيص الشواهد ص ١١٢؛ والجنى الداني ص ١١٤؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٩٧؛ ومجالس ثعلب ص ٥٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٠).

اللغة: استطال: امتدّ، وطال.

المعنى: أرجو ألا تعتبر إقامتي مدّة طويلة، بل حاول فعل الخير للناس.

٣٧١ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب أو للأعشى في (خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢ ٩/ ٢٤؛ والكتاب ٣/ ٨؛ واللامات ص ٩٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٨؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ والمقرب ١/ ٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥).

اللغة والمغنى: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

يخاطب الشاعر النبي (ﷺ) بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

و«يَرْحَمُكَ اللَّهُ» وحُذِفت الياء تخفيفاً، واجتُزِيء عنها بالكسرة كقوله [من الوافر]:

٣٧٢ ـ [فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ] دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

قال: وأما قوله[من الطويل]:

٣٧٣ ـ عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشي، لَكِ الْوَيْلُ، حُرَّ الْوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَى

تخريج فيه وتخريجه أن أصل يكن يكون فكنت النون لتدغم في اللام بعدها إدغاماً جائزاً، ثم قلبت النون لاماً وأدغم ثم التقى ساكنان الواو واللام الأولى فحذفه للضرورة لا لالتقاء الساكنين لأن التقاء الساكنين هنا جائز في السعة لا به على حده؛ لأن حروف اللين إذا وقع بعدها ساكن مشدد يجوز إبقاؤهما كما في ولا الضالين.

قوله: (مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر) أي: فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف. **قوله: (مثل يغفر لك الله ويرحمك الله)** أي: فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في آخره وهو تنظير في إتيان الخبر بمعنى الدعاء. **قوله: (وحذفت الياء)** جواب عما يقال لو كان دعاء بلفظ الخبر لكان مرفوعاً فثبت الياء فأجاب بما ترى. **قوله: (كقوله)** هذا تنظير في حذف الياء تخفيفاً والاجتزاء عنها بالكسرة وإن لم يكن في فعل. **قوله: (الأيد)** جمع يد وأصله الأيدي بالياء فحذفت تخفيفاً واجتزيء بالكسرة، وأما حذف ياء دوام فهو للساكنين فلا شاهد والشاهد إنما هو في حذف ياء الأبد والدوامي جمع دامية وهي التي يرشح منها الدم ولا يسيل. **قوله: (يخطبن السريحا)** أي: يضربن السريحا والسريح بمهملات ومثناة تحتية سيور يخصف بها قدم الناقة إذا حفى واشتقاقه من التسريح كأن الناقة حبسها الحفاء، فلما أنعلتها سرحت وانبعثت وصدر البيت:

فطرت بمنصلي في يعملاتِ

يعني أنه نحو ما يحتاج إليه في العمل. **قوله: (أصحاب البعوضة)** اسم لموضع كان

---

٣٧٢ ـ **التخريج**: البيت لمضرس بن ربعي في (شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ (جزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٠؛ والإنصاف ٢/ ٥٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٢؛ والخصائص ٢/ ٢٦٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥١٩، ٧٧٢؛ والكتاب ١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨١ (خبط)؛ والمنصف ٢/ ٧٣).

اللغة: المنصل: السيف. اليعملات: النوق. الدوامي: التي قد دميت أيديها من شدّة السير. السريح: خِرَق أو جلود تشدُّ على أخفافها إذا دميت.

المعنى: يقول: أسرعت ومعي سيفي، وأقبلت على النوق، فعرقبت ناقة من النوق الفتيات، وأطعمت ضيفي لحمها.

٣٧٣ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في (ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩؛ والكتاب ٣/ ٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم =

فهو على قُبْحِه جائز؛ لأنه عَطْفٌ على المعنى إذ «اخمشي» و«لْتَخْمِشي» بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائيُ في الكلام، لكن بشرط تقدُّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها؛ ووافَقَه ابنُ مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله [من الرجز]:

به حرب وقوله فاخمشي أي الطمي وقطعي بابه ضرب ونصر. **قوله: (حر الوجه)** هو ما بدا من الوجنة وهو مفعول اخمشي. **قوله: (أو يبك)** أصله عند الجمهور ليبك حذفت اللام والمبرد يقول إنه ليس محذوف اللام بل هو عطف على معنى فاخمشي لأن معناها فلتخمشي فاللام مسلطة على المعطوف لكن اللام مأخوذة من المعطوف بحسب المعنى وليست محذوفة، ويحتمل أن المبرد يقول أن اللام محذوفة من المعطوف ومحل منع حذف اللام ما لم يوجد مسوغ وهنا وجد وهو العطف على المعنى والأول أقرب.

قوله: (على قبحه الخ) وجه القبح أنه في الصورة فيه حذف لام الأمر ووجه الجواز أنه في المعنى من تسليط لام الأمر التي في المعطوف عليه المتصيد بواسطة العاطف وليس فيه حذف. **قوله: (وهذا الذي منعه المبرد)** أي: وهو حذف لام الأمر وبقاء معمولها. **قوله: (في الكلام)** أي: النثر. **قوله: (لكن بشرط تقدم قل)** أي: تقدم طلب من مادة القول.

قوله: (يقيموا الصلاة) فيقيموا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر لمحذوفه لوقوع أمر قبلها وسيأتي أن الجمهور يخالفونه. **قوله: (وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر)** مراده به ما عدا الضرورة فيشمل ما وقع في الشعر فصح الاستشهاد بالبيت أو يقال إن الاستشهاد من حيث إن ما جاز في الشعر اختياراً جاز في النثر لأن هذا كلام ابن مالك الذي يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا كل ما وقع في الشعر. **قوله: (أن ذلك)** أي: حذف لام الأمر وإبقاء معمولها. **قوله: (بعد القول الخبري)** أي: ولا بشرط الطلب. **قوله: (كقوله)** مثال لما وقع في النثر بعد القول الخبري. **قوله: (فإن قلت)** إن هذا شعر فلا يصح التمثيل به. (قلت) هو وإن كان شعراً لكن الحذف فيه اختياراً وكل ما جاز اختياراً في الشعر جاز نثراً أو يقال قوله كقوله الخ، مثال لما وقع بعد القول الخبري بقطع النظر عن النثر.

ص ٢٦١، ١٠٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٠، ٦٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢١ (بعض)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢).

اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر.

المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليبكِ عليهم البواكي.

٣٧٤ ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أي: لِتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكُّنِهِ من أن يقول: «إيذن»، اهـ.

قيل: وهذا تخلُّص من ضرورةٍ لضرورةٍ، وهي إثبات همزة الوَصْل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع؛ فالهمزة في أول البيت لا في حَشْوه؛ بخلافها في نحو قوله [من السريع]:

٣٧٥ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً إتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

قوله: (حمؤها) بفتح الحاء أقارب زوجها. **قوله: (وليس الحذف بضرورة)** أي: لأن الضرورة عند ابن مالك ما ليس للشاعر عند مندوحة لا ما وقع في الشعر. **قوله: (قال)** أي: ابن مالك. **قوله: (وهذا الخ)** اعتراض على ابن مالك بأنه تخلص من ضرورة وهو حذف اللام لأن المخالف لابن مالك يرى أن حذفها ضرورة إلى ضرورة وهي إثبات همزة الوصل، فآل الأمر إلا أن البيت لا يخلو عن ضرورة. **قوله: (وليس كذلك)** أي: وليس هذا الاعتراض صحيحاً لأنهما بيتان من مشطور الرجز لا أنه بيت مصرع أي ذو مصراعين أي ذو شطرين، وليس المراد التصريع المصطلح عليه لأن هذا تقفية لا تصريع لأن التصريع موافقة العروض للضرب في الروي والوزن بأن تخرج العروض عن حقها كتصحيح عروض الطويل التي حقها القبض في قوله:

ألا عم صباحاً أيها الظل البالي

وأما الموافقة في مجرد الروي مع بقاء كل من العروض والضرب على ما يستحقه من الوزن فهو تفقيه نحو: قفا نبك عن ذكرى الخ. **قوله: (لأنهما بيتان)** قد يقال بل لو قلنا إنه بيت كامل من الرجز فالشطر يقف عليه ويبتدىء بالشطر الذي بعده فهمزة الوصل مثبتة في الابتداء لا في الدرج. **قوله: (فالهمزة في أول البيت)** أي: وحينئذٍ لم تقع في الدرج ضرورة بل في الابتداء. **قوله: (بخلافها في نحو قوله الخ)** أي: فإنها وقد وقعت

---

٣٧٤ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في (الدرر ٥/ ٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٠؛ والجنى الداني ص ١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ ولسان العرب ١/ ٦١ (حمأ)، ١٢/ ٥٦٠ (لوم)، ١٣/ ١٠ (أذن)، ١٤/ ١٩٧ (حما) ٥/ ٤٤٤ (تا)).

اللغة: تئذن: اسمح. حمؤها وحموها: أبو الزوج أو أبو الزوجة.

المعنى: قلت للبواب الواقف على باب دارها: اسمح لي بالدخول فإني جارها وأبو زوجها.

٣٧٥ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن العباس بن مرداس في (الدرر ٦/ ١٧٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ١١٥ (قمر) ١٠/ ٢٣٨ (عتق)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥١؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة =

والجمهورُ على أن الجزم في الآية مثلُه في قولكَ: «ائتِني أُكْرِمْكَ». وقد اختُلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطَّلَبِ، لِمَا تَضَمَّنه من معنى «إن» الشرطيّة كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مَنَابَ الجازم الذي هو الشرط المقدَّر، كما أن النَّصب بـ «ضَرْباً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» لنيابته عن «اضْرِبْ»، لا لتضمنه معناه.

في حشوة ضرورة لأنه بيت لا بيتان، وقد يقال إن شطر البيت الأول يقف عليه ويبتدىء بالشطر الثاني فالهمزة واقعة في الابتداء لا في الدرج ضرورة. **قوله**: **(في الآية)** وهي: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [إبراهيم: ٣١]. **قوله**: **(أنه بنفس الطلب)** أي: بنفس فعل الطلب أي الفعل الدال على الطلب وهو قل. **قوله**: **(لما تضمنه من معنى الخ)** وذلك المعنى هو التعليق الموضوعة له إن وجه التضمين أن الطلب إما أن يكون مقصوداً لذاته كقم واقعد أو مقصوداً لغيره، وذلك بأن رتب عليه شيء نحو قم أكرمك فالقيام مطلوب لترتب الإكرام عليه، وذلك الترتب هو التعليق وهو مدلول إن الشرطية فصح كون الفعل متضمناً للتعليق أي من حيث أنه مقصود لغير لترتب الغير عليه فقوله تعالى: ﴿قل لعبادي﴾ الخ، المقصود من الأمر إنما هو إقامة الصلاة لتوقف إقامة الصلاة عليه فصار قل متضمناً للتوقف الذي هو التعليق اهـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: **(إنما جزمت لذلك)** أي: للتضمن فأصل متى مثلاً للزمان، ثم ضمن معنى الشرطية فجزم الخ، وحيث جزم الاسم فعلين لتضمنه معنى الشرط فلا يبعد أن يجزم الفعل بتضمنه معنى الشرط فعلاً واحداً فلا بعد في إسناد الجزم لفعل الطلب. **قوله**: **(أنه بالطلب)** أي: بفعل الطلب وهو قل في الآية، وقوله: لنيابته أي ذلك الفعل مناب الجازم أي إن ذلك الفعل وقع موقع إن الجازمة وفعل الشرط والأصل إن تقل أقيموا يقيموا فحذف إن وتقل ثم وتقل ثم أقيم قل مقامهما فعمل ما يعمل ذلك الجازم.

= في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣، ٥٨٧؛ وأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥، ٩٦٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٠١، ١٣٥، ٩/ ١٣٨؛ واللمع في العربيّة ص ١٢٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، ٢١١).

اللغة والمعنى: الخلّة: الصداقة. الخرق: الفجوة بين شقّين. الراقع: المصلح.

يقول: لم يعد بالإمكان إصلاح ذات البين، لأنّ الخطب قد تفاقم، فلا يفيد هذا نسب ولا خلّة.

والثالث للجمهور، أنه بشرطٍ مُقَدَّر بعد الطلب.

وهذا أرْجَحُ من الأوّل، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً إن تضمينَ الفعل معنى الحرف إمَّا غيرُ واقعٍ أو غيرُ كثيرٍ.

ومن الثاني، لأن نائبَ الشيء يؤدِّي معناه، والطلبُ لا يؤدِّي معنى الشَّرط.

وأبطل ابنُ مالك بالآية أن يكونَ الجزمُ في جواب شرطٍ مقدّر، لأن تقديره

قوله: (إنه بشرط مقدر) أي: مجزوم بشرط مقدر هو والفعل الذي هو فعل الشرط وهذا المجزوم جوابه. **قوله: (وهذا)** أي: الثالث أرجح من الأول أي من القول الأول.

قوله: (لأن الحذف) أي: كما هو القول الثالث والتضمين كما في الأول. **قوله: (لكن في التضمين الخ)** أي: فوجد للحذف مرجح في التضمين. **قوله: (لكن في التضمين تغيير معنى الأصل)** قد يقال هذا في التضمين بمعنى إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى وهذا ليس مراد القول الأول إذ لا يسع أحد أن يقول إن معنى قل في قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة تعليق الإقامة على القول بل معناه طلباً للقول قطعاً ومعنى تضمنه معنى إن الشرطية أن العرب لا يستعملون فعل الطلب وبعده مضارع مجزوم إلا في مقام يكون القصد فيه ترتب مضمون على مضمون فعل الطلب كالقول. **قوله: (تغيير معنى الأصل)** إنما كان فيه تغيير لمعنى الأصل لأن فعل الطلب وضع ليدل على طلب مدلوله لذاته لا لترتب الغير عليه فجعلها من باب التضمين إخراج لصيغة الطلب عن أصل وضعها. **قوله: (ولا كذلك الحذف)** أي: ليس فيه تغيير لمعنى صيغة الطلب. **قوله: (فإن تضمين الفعل الخ)** أي: بخلاف تضمين الاسم معنى الحرف فإنه كثير في أسماء الشروط والاستفهام، ولذلك تضمن الفعل معنى فعل آخر. **قوله: (إما غير واقع أو غير كثير)** قال الدماميني بل هو واقع بكثرة ألا ترى نعم وبئس وحبذا وعسى وصيغ التعجب فإنها مضمنة معنى الحرف الذي حقه أن يوجد لأن كل معنى كالمدح والذم والمقاربة حقه أن يؤدى بالحرف، وأجاب الشمني بأن المراد بالحرف الموجود وعليه فإنما قال المصنف أو غير لا حتم وقوعه وهو كذلك ألا ترى ليس فإنها مضمنة معنى النفي مع إن حرف النفي موجود كما ولا.

قوله: (لأن نائب الشيء يؤدي معناه) أي: بحسب الشأن وإلا فقد يقال كلامنا في النيابة من حيث كونه عاملاً وهي لا تستلزم النيابة من حيث المعنى كما أن النيابة من حيث الكون معمولاً لا تستلزم ذلك، ألا ترى نيابة المفعول عن الفاعل مع اختلاف معناهما. **قوله: (الآية)** أي: في الآية السابقة وهي قل لعبادي، وإنما قلنا أي في الآية لأن الدليل الذي قاله إنما ينتج ذلك إلا أنه ينتج البطلان مطلقاً. **قوله: (لأن تقديره)** أي: بقل لعبادي أقيموا الصلاة إن قيل لهم أقيموا الصلاة يقيموها، وقوله يستلزم أي من حيث أن هذا خبر المولى وخبر المولى لا يتخلف وليس الاستلزام من حيث التعليق على الشرط؛ لأن

يستلزم أن لا يتخلَّف أحَدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنُه بأن الحكم مُسْنَد إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛ فيحتمل أن الأصل: يُقِمْ أكثرهم، ثم حُذِف المضافُ وأنيبَ عنه المضافُ إليه فارتفع واتَّصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلِصينَ منهم، وكلُّ مؤمنٍ مُخْلِص قال له الرسولُ أقِم الصلاة أقامها.

وقال المبرّد: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب «أقيموا» المقدّر، لا في جواب «قُلْ».

ويردُّه أن الجواب لا بدَّ أن يخالف المُجاب: إما في الفعل والفاعل، نحو: «ائتِني أُكْرِمْكَ»، أو في الفعل، نحو: «أسْلِم تَدْخُلِ الجنة»، أو في الفاعل، نحو: «قُمْ

التلازم بين الشرط والجزاء غير عقلي على التحقيق غايته إن الشرط له مدخل في الجزاء بالعلية فقط ولا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيكفي في عليته في الجزاء توقف الجزاء عليه، وإن توقف على شيء آخر كالتوفيق هنا وكما يقال إن توضأت صحت صلاتك. **قوله**: **(ولكن التخلف واقع)** أي: موجود إذ كثير من المؤمنين لا يصلي. **قوله**: **(بأن الحكم)** أي: القول مسند إليهم أي للعباد المؤمنين. **قوله**: **(على سبيل الإجمال)** أي: الجملة أي الهيئة الاجتماعية. **قوله**: **(فيحتمل أن الأصل)** أي: كما يحتمل أنه مسند للمجموع من غير حذف مضاف، والحاصل أن الآية من باب الإسناد للمجموع لكن إما مع حذف مضاف أو بدونه، وقوله: وباحتمال الخ جواب ثانٍ.

قوله: **(ثم حذف المضاف)** وهو أكثر وأقيم المضاف إليه وهو هم وقوله: فارتفع أي بأن صاروا أو رجعت الياء فصار يقيموا. **قوله**: **(وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الخ)** أورد عليه أن إرادة الكاملين يمنع منها عموم الخطاب، وقد يقال خطاب غير الكامل مستفاد من دليل آخر فتأمل. **قوله**: **(بل المخلصين)** أي: أخذاً من إضافتهم للمولى لكن ذلك، إنما هو لتشريفهم ولا يشرف إلا الكامل واعترض بأن هذا لا يظهر في قوله قل للمؤمنين يغضوا والجواب إن أل في المؤمنين للكمال فهي قائمة مقام الإضافة ا هـ تقرير درديرٍ. **قوله**: **(وقال المبرد)** هذا قول خامس في الآية وعليه فيقيموا مجزوم في جواب المفعول لا في جواب القول كما هو القول الأول. **قوله**: **(والجزم في جواب أقيموا)** وتقدير الشرط أن تقيموا الصلاة يقيموا، فعلى كلام المبرد يقدر شرط محذوف لكن من جنس المقول لا من جنس القول كما قال الجمهور فالمبرد موافق للجمهور في تقدير الشرط لكن المخالفة في تقديره من جنس المقول المحذوف لا من جنس القول. **قوله**: **(أن الجواب الخ)** أي: لأن الجواب مسبب عن المجاب وبالضرورة يجب مخالفة السبب والمسبب، وعلى كلام المبرد السبب أقيموا والسبب تقيموا. **قوله**: **(إئتني أكرمك)** فالفاعل في الأول المخاطب، وفي الثاني المتكلم وتخالفا في الفعل. **قوله**: **(نحو أسلم الخ)** فالفاعل المخاطب والفعل

أَقُمْ». ولا يجوز أن يتوافَقَا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدَّر للمُواجهة، ويُقيموا للغيبة.

وقيل: «يُقيموا» مبنيّ؛ لحلوله محل «أقيموا»، وهو مبني، وليس بشيء.

وزعم الكوفيُّون وأبو الحسن أن لام الطلب حُذِفَتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: «قم» و«اقعدْ» وأن الأصل: «لتَقُمْ» و«لْتَقْعُدْ»، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حَرْفُ المضارعة.

وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنًى حَقُّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النَّهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِع لتقييد الحدث بالزَّمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله [من الخفيف]:

٣٧٦ - لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ [كَيْ لِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسلمينَا]

وكقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلْتَفرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لتأخُذوا مَصَافَّكم»؛ ولأنك تقول «اغزُ»، و«اخْشَ»، و«ازمِ» و«اضربَا»، و«اضربُوا»

مختلف. **قوله: (قم أقم)** فالفاعل في الأول مخاطب والثاني متكلم والفعل متحد. **قوله: (ولا يجوز أن يتوافقا فيهما)** أي: وعلى كلام المبرد توافقا فيهما. **قوله: (فإن الأمر المقدر)** أي: المجزوم في جوابه وهو أقيموا وقوله: للمواجهة أي ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحداً كما هنا. **قوله: (ويقيموا للغيبة)** أي: فلا يصح كونه جواباً للأمر المقدر إذ لو كان جواباً له لقيل تقيموا بالمثناة الفوقية. **قوله: (وقيل يقيموا الخ)** أي: إن قوله يقيموا خبر مراد به الأمر كما إن قوله تؤمنون معناه آمنوا فعبر بالمضارع وأريد الأمر واعترض عليه بأنه لو كان يقيموا خبراً لأعرب كما أن تؤمنون معرب فأجاب بأنه بني لحلوله محل المبني فرد عليه المصنف بأنه ليس من أسباب البناء حلوله محل المبني. **قوله: (حذفاً مستمراً)** أي: لازماً. **قوله: (وبقولهم أقول)** أي: فعلي هذا الفعل إما ماضٍ أو مضارع فقط. **قوله: (بالزمان المحصل)** أي: الحاصل بالفعل وذلك في الماضي والمضارع لأن الزمان في الأول حصل في الماضي وفي الثاني حاصل في الحال، وقوله كونه أي الفعل. **قوله: (عن مقصوده)** أي: الواضع. **قوله: (فبذلك فلتفرحوا الخ)** أي: فلم يقل فافرحوا ولا خذوا بل أتى بالمضارع مع اللام. **قوله: (ولأنك تقول اغز واخش الخ)** أي: بحذف حرف العلة كما تحذفها في حالة الجزم فدل هذا على أن أغزو ما بعده مضارع مجزوم بلام الأمر المقدرة.

---

٣٧٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٦٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢).

المعنى: لتكن أنت أفضل من يقضي حوائج المسلمين ويلبي طلباتهم.

و«اضربْي»، كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يُعْهد كونُه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإِنشاء مجرَّدة عن الزمان كـ «بعت» و«أقسمت» و«قبلت»؛ وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدَهَا عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: «قُمْ»، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليَّتُهُ، فإذا ادّعى أن أصله: «لتقم» كان الدال على الإِنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة، ولهذا زَحْلَقُوها في باب «إنَّ» عن صَدْر الجملة كراهِيَةَ ابتداء الكلام بمؤكِّدَيْن، وتخليصُ المضارع للحال. كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهم يَوْمَ القيامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إِنّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فإن «الذهاب» كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرهُ؛ والجواب أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلةَ الحاضر

قوله: (كما تقول في الجزم) أي: في قولك لتغز ولتخش ولترم ولتضربوا ولتضربي. **قوله: (ولأن البناء لهم يعهد كونه بالحذف)** أي: وإنما عهد كونه على حركة أو سكون أو على حرف. **قوله: (ولأن البناء لم يعهد الخ)** أي: وكوننا نقول أن اغز واخش وارم أفعال أمر مبنية على حذف حرف العلة منافٍ ليغزو ليخشى فإنها أفعال مضارعة مجزومة ففيه أن البناء لم يعهد فيه كونه بالحذف. **قوله: (وأجابوا الخ)** هذا جواب عما يقال إذا تجردت عن الزمان لا تكون أفعالاً مع إنها أفعال عندهم. **قوله: (عن الخبر)** أي: للإنشاء. **قوله: (ولا يمكنهم ادعاء ذلك)** أي: ادعاء التجرد لعارض النقل. **قوله: (غير هذه)** الحالة أي وهي الدلالة على الإنشاء. **قوله: (فيشكل الخ)** أي: لأنه إنشاء والإنشاء مجرد عن الزمان فلا يكون فعلاً مع إنه فعل دال على الزمان اتفاقاً. **قوله: (لا الفعل)** أي: الدال على الزمان. **قوله: (فسبع)** أي: فسبعة أقسام. **قوله: (لام الابتداء)** أي: وحركتها الفتح. **قوله: (كراهبة الخ)** حاصله أن أصل التوكيد أن يكون متأخراً عن الكلام لأن تأكيد الشيء بعد تقرره وثبوته في نفسه ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدم التوكيد إشارة إلى إن ما يأتي له قوة ومحقق لما بت ولا بد، ولما كان ليس الصدر محل التأكيد كرهوا اجتماع مؤكدين في غير محلهما وهذا ليس بالقاطع ألا ترى والله إن زيداً قائم وكأنه اغتفر لأن القسم جملة فليس كالحرف في أن افتتاح الجملة بعده تأمل. **قوله: (ليحكم بينهم)** أي: من شك أن الحكم بينهم يوم القيامة وهو مستقبل. **قوله: (إن تذهبوا به)** في تأويل المصدر فاعلٍ بيحزن وقوله فإن الذهاب كان مستقبلاً أي فليكن الحزن كذلك وإلا لو كان الحزن حالاً لزم الخ. **قوله: (مع إنه أثره)** أي: وأثر الشيء لا بد أن يكون بعد وجوده. **قوله:**

المُشاهَد، وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقديرُ أبي حيان: قصْدُكم أن تذهبوا، ورَدُّوهُ بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن ﴿أن تذْهَبُوا﴾ [يوسف: ١٣] على تقديره منصوب.

وتدخل باتّفَاقٍ في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، والثاني بعد «إنَّ». وتدخلُ في هذا الباب على ثلاثةٍ باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارع لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، والظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]؛ وعلى ثلاثةٍ باختلافٍ:

أحدها: الماضي الجامد، نحو: «إنَّ زَيْدَاً لعَسَى أَنْ يَقُومَ»، أو «لَنِعْمَ الرجل»، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالَفَه الجمهور.

والثاني: الماضي المَقْرون بـ «قَدْ»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالَفَ في ذلك خطاب ومحمد بن

(أن الحكم) أي: في الآية الأولى هي قوله ليحكم وقوله وأن التقدير أي في الآية الثانية وهي إني ليحزنني وقوله: قصد أن يذهبوا أي فقد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو جائز، ولو كان المضاف فاعلاً. **قوله: (واقع في ذلك اليوم)** أي: يوم القيامة.

قوله: (فنزل منزلة الحاضر) أي: فيكون حالاً وفيه إن كونه حالاً حينئذٍ إنما هو من التنزيل لا من اللام فاللام غير مطلوب والمطلوب غير لازم، وقد يجاب بأنه منهما جميعاً ولا مانع من ذلك، وأجاب دم بجواب آخر وهو إن اللام في هذه الآية لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله في يا الله وسلبت معنى التعريف. **قوله: (حذف الفاعل)** أي: وهو قصد الذي هو مصدر مضاف للفاعل وقوله: أن تذهبوا في تأويل مصدر معمول لذلك المصدر وقد يقال إن مراد أبي حيان مجرد بيان المعنى لأجل الإعراب. **قوله: (حذف الفاعل)** أي: من غير المواضع التي يجوز حذف الفاعل فيها وهو ممنوع. **قوله: (في هذا الباب)** أي: باب إن وقوله وتدخل أي لام الابتداء. **قوله: (الاسم)** أي: إما خبرها المتأخرين عن اسمها نحو إن زيد القائم أو على اسمها المؤخر عن الخبر نحو إن لي لزيداً أو كان الاسم ضمير فصل نحو إن هذا القصص الحق.

قوله: (لشبهه به) أي: لشبه المضارع بالاسم يجوز دخول اللام الابتدائية عليه. **قوله: (والظرف)** أي: لأنه يقدر قبله كائن وهو اسم فكأنها داخلة عليه. **قوله: (ووجهه)** أي: وجه الجواز. **قوله: (إن الجامد)** أي: الفعل الجامد يشبه الاسم أي في الجمود. **قوله: (فيشبه المضارع)** أي: فيصير الماضي شبيهاً بالمضارع المشبه للاسم. **قوله:**

مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل: «إنَّ زيْداً لَقَدْ قَامَ» فهو جوابٌ لِقَسمٍ مقدَّر.

والثالث: الماضي المتصرِّف المجرَّد من «قد»، أجازه الكسائي وهشام على إضمارِ «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتَى تقدَّم فعلُ القلب فُتِحت همزة «أنّ» كـ «علمت أنَّ زَيْداً لَقَامَ» والصواب عندهما الكسر.

واختُلف في دخولها في غير باب إن على شيئين:

أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم، نحو: «لَقَائمٌ زَيْدٌ»، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

الثاني: الفعلي، نحو: «ليَقُومُ زيد»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي «الماضي الجامد»، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلون﴾ [المائدة: ٦٢]، وبعضهم المتصرّف المقرون بـ «قَدْ»، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُف وَإِخْوَاتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]؛ والمشهورُ أن هذه لام القَسمِ. وقال

(خطاب) أي: الماردينى. **قوله: (الغزني)** بفتح الغين وسكون الزاي المعجمة بعدها نون. **قوله: (فهو)** أي: جملة قام. **قوله: (فهو جواب لقسم)** أي: وأما الجمهور فإنهم يقولون إن هذه اللام لام الابتداء وهي خبر إن فعندهم الجملة لها محل من الإعراب وهو الرفع بخلافها عند خطاب فإنها لا محل لها، وإن الخبر إنما هو جملة القسم وهي مجردة من اللام. **قوله: (المجرد من قد)** نحو إن زيداً لقام. **قوله: (إنما هذه لام القسم)** أي: لا لام الابتداء وجملة القسم خبر إن هي مجردة اللام. **قوله: (فمتى تقدم الخ)** بيان لثمرة الخلاف. **قوله: (فتحت الخ)** أي: لأن لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر إن وهي مع معمولها سادة مسد المعمولين.

قوله: (عندهما) أي: عند الكسائي وهشام لأنهما يريانها لام الابتداء فتعلق الفعل فيجب الكسر. **قوله: (الجواز)** أي: نظراً لكون الخبر حل المبتدأ الذي يجوز دخولها عليه. **قوله: (يجب معها المبتدأ)** أي: فالمتبادر أن تدخل عليه والموضوع غير باب إن، وحينئذٍ فهو مخالف للجماعة وقد يقال يحتمل أن يكون مراده يجب معها المبتدأ لفظاً أو تقديراً وحينئذٍ فلا مخالفة إذ يجوز أن يكون مدخول اللام وهو المبتدأ في الأصل والتقدير لزيد قائم وأخر المبتدأ وقدم الخبر والياً اللام فقيل القائم زيد فقد وليها المبتدأ تقديراً وإن لم يلها لفظاً. **قوله: (الثاني الفعل)** أي: المضارع وقوله زاد المالقي أي على الفعل المضارع وقوله وبعضهم أي وزاد بعضهم على القسمين السابقين. **قوله: (والمشهور أن هذه لام القسم)** اسم الإشارة عائد على اللامين الأخيرتين، وأما الأولى وهي الداخلة على الفعل المضارع فالمشهور أنها ليست لام القسم لأن المضارع إذا وقع جواباً للقسم يؤكد بالنون وجوباً عند الجمهور ويغلب ذلك عند ابن مالك ويقل التجريد عنده.

أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٥]: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التَّوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قَسَمٌ مقدَّر وأن لا يكون، ا هـ.

ونصَّ جماعةٌ على منع ذلك كله. قال ابن الخباز في شرح الإِيضاح: لا تدخل لامُ الابتداء على الجمل الفعليَّة إلا في باب «إنَّ»، ا هـ.

وهو مقتضى ما قدَّمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري. قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]: لام الابتداء لا تدخلُ إلاّ على المبتدأ والخبر؛ وقال في ﴿لأُقسم﴾ [القيامة: ١]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدِّرها لامَ القسم، لأنها عنده ملازمة للنون؛ وكذا زعمَ في ﴿ولسوفَ يعطيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدَّر بعدها ففاسِد من جهات:

إحداها: أن اللام مع الابتداء كـ «قَدْ» مع الفِعْل و«إنَّ» مع الاسم، فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم.

قوله: **(أن يكون)** فتكون لام القسم وقوله وأن لا يكون أي فتكون للابتداء. **قوله**: **(على منع ذلك)** أي: منع دخول لام الابتداء على الفعل المضارع في غير باب إن وعلى الماضي الجامد والمتصرف المقرون بقد. **قوله**: **(وهو مقتضى ما قدمناه)** في قوله لام الابتداء يجب المبتدأ معها.

قوله: **(مبتدأ محذوف)** أي: والله لأنا أقسم. **قوله**: **(لام القسم)** أي: فيكون لا أقسم جواباً للقسم من غير تقدير مبتدأ. **قوله**: **(كقد مع الفعل)** أي: كحال قد مع الفعل بجامع الاختصاص وقوله ويفيان أي قدر إن. **قوله**: **(بعد حذفهما)** أي: بعد حذف الفعل الذي هو مدخول قد والاسم الذي هو مدخول إن والقصد من هذا الكلام أن الاسم الذي تدخل عليه لام الابتداء لا يحذف وتبقى اللام بعد حذفه كما أن الفعل الذي تدخل عليه قدر والاسم الذي تدخل عليه إن لا يحذفان ويبقى الحرفان بعد حذفهما، واعترض بأنه قد ورد حذف الفعل مع بقاء قد كما في قوله: وكأن قدي، أي قد زالت وورود حذف الاسم مع بقاء إن نحو:

إن مـن يـدخـل الـكـنـيـسـة يـومـاً

أي: إنه فحذف ضمير الشأن وأجاب الشمني عن الأول بأنه حذف لدليل وكلام ابن الحاجب في الحذف لا لدليل، وفيه أن الحذف لا لدليل ممنوع عموماً وإنما الكلام في امتناع يخص المقام، وعن الثاني بأنه ضعيف وإن ورد. **قوله**: **(بعد حذف الاسم)** الأوضح

والثانية: أنه إذا قُدِّر المبتدأ في نحو: «لسوف يقوم زيد» يصير التَّقدير: لَزيْد سوفَ يقومُ زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، ا هـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر، لأنَّ تكرار الظاهر إنما يَقْبُحُ إذا صرح بهما، ولأن النحويين قَدَّرُوا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصُكُّ عَيْنَه»، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْه﴾ [المائدة: ٩٥]، وبعد اللام في نحو: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، وكل ذلك تقديرٌ لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]: إن التقدير لَهُما ساحرانِ، فحُذِف المبتدأ وبَقِيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: «لَقائِمٌ زيدٌ».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تَكَلُّفَيْنِ لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف

بعد حذف المبتدأ. **قوله: (ولا يخفى ما فيه من الضعف)** أي: من حيث التكرار أو من حيث إنه لا عائد يعود على المبتدأ. **قوله: (الوجهين الأخيرين)** أي: الجهتين الثانية والثالثة وقوله لأن تكرار الخ لف ونشر مرتب. **قوله: (فينتقم)** أي: فهو ينتقم وذلك لأن ينتقم متصرف فالواجب حذف الفاء وخرج الفعل المضارع. **قوله: (وبعد اللام)** الأولى حذفه لأن فيه مصادرة لأن المدعي في تقدير المبتدأ بعد اللام. **قوله: (لأجل الصناعة)** أي: صناعة النحو وهي أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ فيقدر في لأقسم مبتدأ وأن الواو الحالية لا تدخل إلا على الاسمية فيقدرون مبتدأ أي وأنا أصك والفعل المضارع المتصرف إذا وقع جواب الشرط تحذف الفاء ويجزم فيقدر قوله فينتقم أي فهو ينتقم فيكون جملة اسمية فصحت الفاء. **قوله: (دون المعنى)** أي: وهو كون الفعلية تفيد الحدوث والتجدد والاسمية تفيد الاستمرار والثبوت فليس هذا من أنظار النحاة. **قوله: (وأما الأول فقد قال الخ)** تقدم أن الوجه الأول أن اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل وكأن مع الاسم فكما لا يحذف ما بعدهما فكذا اللام وحاصل رده أننا لا نسلم أن اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل الخ، وسند ذلك أن جماعة من النحاة أجازوا حذف المبتدأ بعد اللام ولك البحث في هذا الرد بأن هؤلاء الجماعة هم الذين رد عليهم ابن الحاجب فلا يصح الاستدلال بقولهم.

قوله: (لأنه يجوز الخ) هذا رد ثانٍ على الوجه الأول وحاصله أنهم توسعوا في لام الابتداء فأدخلوها على غير المبتدأ وهو الخبر ولم يتوسعوا في قد بدخولها على غير الفعل ولا في أن يدخلوها على غير المبتدأ، وإذا كان فرق بين اللام وبين قد وإن فلا يتم القياس السابق وقد يقال أن ابن الحاجب لا يقول بهذا الصحيح كما مر عن أماليه فالأولى حذف هذه الجملة. **قوله: (وإنما يضعف الخ)** أي: إن كلام الزمخشري لا يضعف إلا بهذا الأمر

وخَلْعُ اللام عن معنى الحال، لئلاّيجتمع دليلاَ الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، ونَظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يا لله»، وقوله إن لام القَسَم مع المضارع لا تُفَارِق النون ممنوع، بل تارةً تجبُ اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿لأقسم﴾ [القيامة: ١]. وإنّما قدّر البصريُّون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قَصَدَ الحال أن يُقْسِم إلا على الجملة الاسمية، وتارةً يمتنعان، وذلك مع

لا بما سبق من الأمور لما علمت من الجواب عنها وقوله: قول مفعول وقوله إن فيه فاعل. **قوله: (لئلا يجتمع دليلا الخ)** أي: وهو لام الابتداء فإنها للحال والسين فإنها للاستقبال، وحاصل ما قاله الزمخشري إن قلت لم دخلت اللام على سوف مع إن فيه اجتماع علامة الحال والاستقبال قلت إن اللام انخلعت عن الابتداء. **قوله: (وقد صرح بذلك)** أي: بانخلاع اللام. **قوله: (وإخلاصها للتعويض)** أي: عن همزة إله وأصل الله إله فأدخلت أل فصار الإلاه ثم حذفت الهمزة الثانية وعوض عنها اللام فلما خلت عن التعريف صح دخول يا عليها وقيل يا الله واندفع ما يقال إن يا للتعريف وأل للتعريف فيلزم عليه اجتماع معرفين فتلخص من ذلك أن أل عوض عن همزة إله وخرجت عن التعريف.

قوله: (وقوله) أي: الزمخشري إن لام القسم الخ حاصل كلامه إن لأن المقسم للابتداء لا للقسم لتجرده من النون وجواب القسم إذا كان مضارعاً مقروناً باللام يجب قرنه بالنون، وقوله ممنوع أي من حيث إنه يفيد أن المضارع يجب قرنه بالنون مطلقاً إذا كان مقروناً باللام. **قوله: (إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون)** أي: بل متى وجدت اللام التي للقسم وجدت النون التي للتوكيد. **قوله: (لا تفارق النون)** أي: وظاهره الإطلاق. **قوله: (وذلك مع التنفيس)** أي: إذا كان الفعل مقترناً بأداة التنفيس وهي السين وسوف فيه إنه يحتمل أن يكون كلام الزمخشري في الفعل المضارع المقترن باللام كما يؤخذ من المعية في قوله مع المعية وحينئذٍ فلا يدر ما اعترض به المصنف من امتناع النون إذا كان الفعل مفصولاً من اللام بالتنفيس أو بمعمول الفعل نعم يعترض عليه بما إذا كان الفعل للحال كما في لأقسم فإنها لام مقسم خلافاً للزمخشري ولم يؤكد بالنون لأن الفعل للحال والنون التي للتوكيد تدل على الاستقبال فحينئذٍ يجتمع متنافيان. **قوله: (كالآية)** وهي ولسوف يعطيك. **قوله: (ومع كون الفعل للحال)** هذا محط اعتراض المصنف على الزمخشري. **قوله: (وإنما قدر البصريون)** جواب عما يقال إنه إذا كانت اللام للقسم لم قدر مبتدأ بعد اللام وقبل الفعل وحاصل الجواب إن تقديرها إنما هو لأجل الصناعة لأنهم إذا أقسموا في الحال لا يقسمون إلا على جملة اسمية لا إن ذلك المبتدأ يتوقف المعنى عليه فتحصل إن لام لأقسم فيها ثلاثة مذاهب الأول لابن الحاجب وهو إنها لمجرد التوكيد

الفعل المنفي نحو: ﴿تاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وتاللَّهِ لأكيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

* * *

مسألة ـ للام الابتداء الصَّدرية، ولهذا عَلَّقَتِ العاملَ في «علمتُ لَزَيْد منطلق»، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زَيْدٌ لأنَا أُكْرِمُه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لَزَيْدٌ قَائم»، والمبتدأ في نحو: «لَقَائِمٌ زَيْدٌ» فأما قولُه [من الرجز]:

٣٧٧ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ]

فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهي عجوز؛ وليس لها الصَّدْرية في

والثاني للزمخشري إنها لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف والثالث للبصريين من أنها لام القسم. **قوله**: (**تفتؤ**) أصله لا تفتؤ فلا يقترن باللام ولا بالنون فلا تقول لتفتؤ ولا لتفتؤن. **قوله**: (**وذلك الخ**) أي: بأن كان مضارع مثبت ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل ولم يرد منه الحال بل الاستقبال ففي هذه الحالة تجب النون واللام عند الجمهور، وقال ابن مالك والفارسي يجوز الاقتصار على أحدهما وهو مذهب الكوفيين. **قوله**: (**ولهذا**) أي: ولأجل كونها لها الصدارة علقت العامل لأنها لو لم تعلق للزم عليه إنها ليست في صدر الجملة بل سبقها العامل. **قوله**: (**ومنعت من النصب**) أي: لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها لكونها لها الصدارة وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. **قوله**: (**لزيد قائم**) فلو قدم قائم للزم عليه إن اللام وقعت حشواً لا صدراً أو كذا قوله لقائم زيد لو قدم زيد للزم ما ذكر. **قوله**: (**فأما قوله الخ**) أي: قول رؤية وهو جواب عما يقال إن قوله لعجوز خبر عن أم الحليس فقدم المبتدأ على اللام ووقعت اللام حشواً وقوله: أم الحليس هو كنية الأتان والحليس تصغير حلس وهو ثوب يجعل تحت البرذعة المسمى بالعراقة والمراد به هنا كنية امرأة. **قوله**: (**شهربه**) أي: كبيرة. **قوله**: (**فقبل اللام الخ**) أي: فلا يرد. **قوله**: (**والتقدير لهي الخ**) أي: فلم يتقدم المبتدأ عليها. **قوله**: (**وقيل للابتداء**) أي: داخلة على مبتدأ محذوف. **قوله**: (**وليس لها الصدرية الخ**) أي: بحيث تكون ذاتها مقدمة فلا ينافي أن

---

٣٧٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ١١٢١؛ والجنى الداني ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٣٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٧؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤).

شرح المفردات: أم الحيس: الأتان، والحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة الدابة. شهربة: عجوز كبيرة.

باب «إن» لأنها فيه مُؤَخَّرَةٌ من تقديم، ولهذا تسمى اللام المُزَحْلِقة، والمزحلَقَة أيضاً، وذلك لأن أصل «إنَّ» زيداً لَقائم» «لإن زيداً قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخّرُوا اللام دون «إن» لئلاّ يتقدم معمولُ الحرف عليه، وإنما لم نَدَّع أن الأصل «إنَّ لَزَيْداً قائم» لئلا يحول ما له الصدرُ بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدّمة على «إنَّ» في نحو قوله [من الطويل]:

٣٧٨ - [ألا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى] لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

حكم الصدارة باقٍ وثابت لها فاندفع ما يقال إن هذا يعارضه ما يأتي في قوله ولاعتبارهم حكم صدريتها الخ تأمل. **قوله**: **(المزحلفة)** بالفاء أي لأنها زحلفت عن محلها وقوله والمزحلقة أيضاً بالقاف لأنها زحلقت عن محلها وهما بمعنى واحد أي دفعت عن محلها. **قوله**: **(وذلك)** أي: وبيان ذلك. **قوله**: **(لئلا يتقدم معمول الخ)** أي: لو أخرت إن وقيل لزيداً إن قائم لزم عليه تقديم معمول إن وهو اسمها على الحرف وهو إن وذلك ممنوع. **قوله**: **(وإنما لم ندع الخ)** أي: إنما لم ندع أن إن مقدمة على اللام بل جعلنا اللام مقدمة على إن وزحلقت. **قوله**: **(لئلا يحول)** أي: فلو جعلت إن مقدمة على اللام للزم أن اللام التي لها الصدر حائلة بين العامل وهو إن وبين المعمول وهو اسمها. **قوله**: **(لئلا يحول)** أي: مع أن الذي له الصدارة لا يقع بين العامل والمعمول. **قوله**: **(ولأنهم قد نطقوا)** أي: فهو دليل على إن اللام مقدمة. **قوله**: **(في نحو قوله الخ)** صدره:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى

لهنك الخ وبعده:

فهل من معير طرف عين خلية فإنسان عين العامري كليمُ

والقلل جمع قلة وهي من كل شيء أعلاه كقلة الجبل وقلة الرأس. **قوله**: **(لهنك)** أصله لأنك فقلبت الهمزة هاء.

---

٣٧٨ - **التخريج**: البيت لمحمد بن سلمة في (لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ١٥/ ١٧٣ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤؛ وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠؛ والجنى الداني ص ١٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩١؛ ديوان المعاني ٢/ ١٩٢؛ ورصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، ١٠/ ٤٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣؛ والمقرب ١/ ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١).

اللغة: السنى والسنا: البريق. القلل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهنّك: لإنّك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنّك عزيز عليّ، وكريم وذو مكانة لديّ.

ولاعتبارهم حكم صَدْرِيَّتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها، دليلُ الأول أنها تمنع من تسلّطِ فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو: ﴿والله يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُه﴾ [المنافقون: ١] بل قد أثَّرَتْ هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

٣٧٩ ـ فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإخَالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

الأصل: إني لَلاَحق، فحُذِفت اللام بعدما عَلَّقت «إخالُ». وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نُسِخ لفظه وبقيَ حكمه. ودليلُ الثاني أن عمل

قوله: (ولاعتبارهم) علة ثالثة وهو عطف على قوله لئلا يحول وحاصل هذه العلة أن المسموع من العرب مع وجود اللام وأن إعمال العامل لفظاً في حمل وإبطال عمله لفظاً في محل آخر، أما الثاني وهو إبطال العمل ففي نحو علمت أن زيداً القائم حيث علق فعل العلم عن العمل بدليل كسر إن ولولا التعليق لفتحت كما في علمت أن زيداً قائم، وأما الأول وهو الإعمال ففي نحو إن في الدار لزيداً حيث نصبوا بأن مع وجود اللام متأخرة عنها فعلم إن اللام في نحو علمت أن زيداً لقائم منوي بها التقدم على أن وهو المدعي، ولولا ذلك لم يقع التعليق إذ لو كانت مؤخرة لفظاً ونية بعد أن لأعمل العامل المتقدم إذ لا أثر للام في إبطال معمل مع تأخرها عن إن بدليل إن في الدار لزيداً. **قوله: (ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن)** أي: حيث علقت الفعل القلبي الواقع قبل إن نحو علمت أن زيداً لفاضل فهذا يدل على أن اللام منوي تقدمها على أن وإن كانت ذاتها مؤخرة إذ لو كانت مؤخرة لفظاً ونية بعد إن لأعمل العامل إذ لا أثر للام في إبطال العمل مع تأخرها عن إن بدليل إن في الدار لزيداً فقد نصبوا بأن مع تأخر اللام عنها.

قوله: (دون ما بعدها) أي: ليس لها حكم الصدرية فيما بعد إن بدليل عمل إن فيما بعد اللام نحو إن في الدار لزيداً. **قوله: (ولذلك كسرت)** أي: ولأجل منعها تسلط الفعل القلبي. **قوله: (هذا المنع)** أي: منع التسلط. **قوله: (فغبرت)** بالفاء والغين المعجمة أي بقيت ومكثت وقوله: بعدهم أي بعد أولاده الذين ماتوا، وقوله: بعيش أي في عيش وقوله ناصب أي متعب، وقوله: وأخال أي أظن وقوله مستتبع بكسر الباء اسم فاعل أي تابع لهم ولاحق بهم. **قوله: (وبقي الكسر)** أي: كسر إن. **قوله: (فهو)** أي: اللام مما نسخ أي

---

٣٧٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (تلخيص الشواهد ص ٤٤٨؛ والدرر ٢/ ٢٥٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٤؛ والمنصف ١/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٣).

اللغة: غبرت: مكثت وذهبت (من الأضداد)؛ والغابر: الماضي والباقي. الناصب: المتعب الشاق. إخال: أظن.

المعنى: لقد بقيت بعدهم حيًا، ولكن حياتي حياة تعب ومشقة، ولا بدّ لي ـ كما أظنّ ـ أن ألحق بهم، وأتبعهم بالموت.

«إن» يتخطّاها، تقول: «إنَّ في الدار لزيداً»، و«إنَّ زيداً لقائم»، وكذلك يتخطّاها عملُ العامل بعدها، نحو: «إنَّ زَيداً طَعَامَكَ لآكِلٌ». ووهم بدر الدين ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخبير﴾ [العاديات: ١١].

* * *

تنبيه ـ «إنَّ زيداً لقام، أو ليقومَن» اللام جوابُ قسم مقدَّرٍ، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها؛ فإن قلت: «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجبُ كسرُ الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان.

* * *

فصل

وإذا خُفِّفت «إنَّ»، نحو: ﴿وَإِنْ كانَتْ لكبيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِنْ كلُّ نَفْس لما عَلَيْهَا حافظٌ﴾ [الطارق: ٤]، فاللام عند سيبويهِ والأكثرين لامُ الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع لِلْحال ـ الفرقَ بين «إنِ» المخففة من الثقيلة و«إن»

حذف من العبارة وبقي حكمه وهو التعليق، وقوله: ودليل الثاني وهو عدم اعتبار صدريتها فيما بعد إن. **قوله: (يتخطاها)** أي: فتخطي العامل لها دليل على إن اللام مقدمة على إن ولا تعتبر صدارتها بعد إن وإلا لمنعت من عمل إن فيما بعدها. **قوله: (إن في الدار لزيداً)** أي: فقد نصبوا بأن مع تأخر اللام عنها. **قوله: (عمل العامل بعدها)** أي: المغاير لأن. **قوله: (طعامك)** معمول لقوله لآكل فقدم المعمول ولم تمنع اللام من ذلك لأن اللام حقها التقديم على إن فلا تمنع من العمل.

قوله: (ووهم بدر الدين بن مالك الخ) لبدر الدين أن يجيب عن الآية بأن المعمول ظرف فيغتفر فيه. **قوله: (فمنع من ذلك)** أي: من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء فلا يسلط عليه العامل الكائن بعدها. **قوله: (إن ربهم بهم يومئذٍ)** فبهم يومئذٍ معمول لقوله لخبير. **قوله: (اللام جواب قسم مقدر)** أي: لوجود النون وعدم قد. **قوله: (فإذا دخلت عليها)** أي: على جملة إن زيداً لقام أو ليقومن. **قوله: (فتحت همزتها)** أي: لأن لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر إن وإن ومعمولاها سدت مسد المفعولين.

فصل

قوله: (وإذا خففت إن) أي: وأهملت لزمتها اللام. **قوله: (المخففة من الثقيلة وإن النافية)** أي: لأن إن النافية لا تقع لام الابتداء بعدها.

النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أَن كانت جائزة، اللّهم إلا أن يدلَّ دليلٌ على قصد الإِثبات، كقراءة أبي رجاء: ﴿وَإِنْ كلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيا﴾ [الزخرف: ٣٥] بكسر اللام، أي: لِلَّذِي، وكقوله [من البسيط]:

٣٨٠ ـ إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ ... لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ

ويجب تركُها مع نفي الخبر كقوله [من الطويل]:

قوله: (ولهذا) أي: لأجل كونها دافعة للبس. **قوله: (إلا أن يدل دليل)** أي: فلا تلزم. **قوله: (بكسر اللام)** أي: فهي لام الجر لا الابتداء لأنها مفتوحة ولا يصح في الآية النفي لأنه ينحل المعنى إن السقف من ذهب والسرر ونحوها ليس متاع الحياة الدنيا مع أنها متاع الدنيا بدليل قوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمٰن الخ. **قوله: (للذي الخ)** أي: وصدر الصلة محذوف للطول أي لطول الصلة المضاف إليه أي للذي هو متاع الخ، وبهذا اندفع ما يقال إن حذف صدرة الصلة شاذ كما في قراءة من قرأ تماماً على الذي أحسن بالرفع، وحاصل الدفع أنه لا شذوذ في آية الزخرف لطول الصلة بالمضاف إليه ووصفه دون آية الإنعام. **قوله: (للذي)** أي: ثابت للذي هو متاع الحياة الدنيا وهو من ثبوت الجزئي للكلي وذلك لأن الإشارة لسقف الفضة وما معه، ولعل الأحسن إن متاع مبتدأ والخبر محذوف منه العائد أي للذي متاع الحياة الدنيا له وقد جر العائد بمثل ما جر الموصوله وعبر بما وهي لغير العاقل إشارة لخسافة عقل بني الدنيا.

قوله: (إن كنت) أي: إني كنت فالمعنى على الإثبات. **قوله: (إن كنت قاضي الخ)** هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم الإلباس إذ المعنى على كنت قاتل نفسي لو لم تمنوا بوعد صادق من يوم فراقكم وجواب لو محذوف دل عليه ما قبله وهو مثبت بدلالة المقام ولو كان منفياً لأختل النظام وفسد الكلام. **قوله: (نحبي)** النحب المدة والوقت والبين الفرق وقوله غير توديع استثناء منقطع. **قوله: (لو لم تمنوا الخ)** اعلم أن جواب لو محذوف بدلالة قوله إن كنت قاضي الخ عليه والمعنى لو لم تمنوا بوعد لكنت قاضي نحبي أي كنت أموت فالمعنى على الإثبات ولا يصح النفي لأنه ينحل المعنى لو لم تمنوا لا ننفي موتي مع أن القصد الإثبات، وإذا كان الجواب مثبتاً فليكن دليله وهو قوله إن كنت الخ مثبتاً. **قوله: (ويجب تركها مع نفي الخبر)** أي: لأنه يظهر مع الثبوت ولا يظهر كون إن نافية وإنه من نفي النفي لا مكان للتعبير بالثبوت ابتداء لقلة نفي النفي فاستغنى عنها مع ما يلزم في كثير من أدوات النفي كلا ولن وليس ولم ولما من اجتماع لامين وهو ثقيل.

---

٣٨٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤).

اللغة: نحبي: أجلي. بينكم: فراقكم. تمنوا: تتكرموا.

المعنى: لو لم تعدوني باللقاء بعد الوداع لقضيت أجلي، ومتّ، يوم فراقكم.

٣٨١ ـ إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ، وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنَّها لام غير لام الابتداء، اجتُلِبت للفرق. قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننتُ أن فلاناً نحويٌّ مُحْسن، حتّى سمعتُه يقول: إن اللام التي تصحب «إن» الخفيفة هي لامُ الابتداء، فقلت له: أكثر نحويِّي بغداد على هذا، ا هـ.

وحجّةُ أبي عليٍّ دخولُها على الماضي المتصرِّف، نحو: «إنْ زَيْدٌ لَقَامَ»، وعلى منصوبِ الفعل المؤخَّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكلاهما لا يجوز مع المشدّدة.

وزعم الكوفيُّون أن اللام في ذلك كله بمعنى «إلاّ»، وأن «إنْ» قبلها نافية، واستدلّوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

٣٨٢ ـ أمْسى أبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ، وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

قوله: **(هي لام الابتداء)** أي: فقلت إنه لا يحسن النحو وقوله فقلت له هذا من كلام ابن جنى رداً على شيخه أبي علي. **قوله**: **(على هذا)** أي: على أنها للابتداء وهذا الشخص تبعهم فلا يعترض عليه.

قوله: **(أكثرهم لفاسقين)** أي: فلو كانت للابتداء لما دخلت على المفعول الثاني بل على الأول ولم تدخل على الفعل المتصرف الماضي كما تقدم عن الجمهور. **قوله**: **(وزعم الكوفيون)** هذا قول ثالث. **قوله**: **(للاستثناء)** أي: بمعنى إلا ووجه الدلالة أنهم إذا أرادوا الحضر أتوا بالنفي وإلا فعلم أن إن نافية واللام بمعنى إلا. **قوله**: **(أبان)** اسم رجل يصرف إن كانت همزته أصلية على وزن فعال فالهمزة النون أصلان ويمنع إن كانت همزته زائدة والنون أصلية لوزن الفعل لأنه موازن لأفعل وأصله أبين. **قوله**: **(لمن أعلاج)** أي: إلا من أعلاج جمع علج وهو الرجل من كفار العجم ويجمع على علوج وقوله سودان جمع أسود كعميان جمع أعمى، وقال الفراء جمع الجمع فسودان جمع سود وسود جمع

---

٣٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤).

المعنى: الحق واضح لا يخفى على عاقل، ولكنه لا بدّ أن يجد من يكابر ويعاند مدّعياً خلافه وضدّه.

٣٨٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (جواهر الأدب ص ٨٨؛ والدرر ٢/ ١٨٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١).

اللغة: أبان: اسم رجل. الأعلاج: جمع علج وهو الرجل الشديد الغليظ.

المعنى: لقد صار أبان مهاناً بعدما كان عزيز الجانب، ذا مكانة عالية، وفي الحقيقة هو من غلاظ السودان، فلا عجب في كونه مهاناً.

وعلى قولهم يُقال: «قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً» بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعَلِّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتَحُ.

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحول قوله [من الرجز]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ]

وقيل: الأصل: لهي عجوز، وفي خبر «أنّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبَير: ﴿أَلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَام﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وفي خبر «لكن» في قوله [من الطويل]:

٣٨٣ - [يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وليس دخولُ اللام مقِيساً بعد «أنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرّد، ولا بعد «لكنّ» خلافاً للكوفيّين، ولا اللام بعدَهما لام الابتداء خلافاً له ولهم. وقيل: اللامان للابتداء

لأسود. **قوله: (القسم الثاني)** أي: من أقسام اللام غير العاملة. **قوله: (أم الحليس الخ)** فأقام الحليس مبتدأ وعجوز خبر فهي زائدة وليست لام الابتداء لأنها الداخلة في خبر إن المكسورة أو على مبتدأ أو على خبر المبتدأ إذا تقدم لأن لها الصدر. **قوله: (وقيل الأصل لهي عجوز)** أي: فهي لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف. **قوله: (بفتح الهمزة)** أما على قراءة كسر الهمزة فهي لام الابتداء لدخولها على خبر إن المكسورة. **قوله: (لعميد)** خبر لكن ودخلت اللام وليست للابتداء لأن لام الابتداء خاصة بالمبتدأ أو بالخبر المقدم على المبتدأ، وقوله: لعميد أي لقتيل من العشق وهذا شطر بيت لم يعلم له بقية ولا قائله على الصحيح.

قوله: (خلافاً للمبرد) القائل إنها مقيسة بعد إن وهي مع ذلك لام الابتداء وقوله خلافاً للكوفيين القائلين إنها مقيسة بعد لكن وهي لام الابتداء، وقوله: خلافاً أي للمبرد وقولهم أي الكوفيين. **قوله: (وقيل اللامان)** أي: لام لعميد ولام لمن أعلاج كما يدل عليه

---

٣٨٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠).

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

على أنَّ الأصل: «لكنْ إنَّني»، فحُذفت همزة «إنَّ» للتخفيف، ونون «لكن» لذلك لثقلِ اجتماع الأمثال، وعلى أن «ما» في قوله [من البسيط]:

[أمسَى أبَانُ ذَليلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ

استفهام، وتمَّ الكلام عند «أبان» ثم ابتُدِىء: لمن أعلاج، أي بتقدير: لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى عكسُ المعنى على القولين السابقين.

ومِمّا زيدَتْ فيه أيضاً خبرُ زَال في قوله [من الطويل]:

٣٨٤ ـ وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى، لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا، لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وفي المفعول الثاني لِـ «أرى» في قول بعضهم «أرَاكَ لَشاتِمي»، ونحو ذلك. قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّه أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣] وهذا مردود، لأنَّ زيادة هذه اللام في غاية الشُّذوذ فلا يليقُ تخريج التنزيل عليه. ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنَّها زائدة، وقد بينّا

كلامه الآتي وفيه تشويش للفكر لأن المتبادر إن المراد باللامين لام لكنني ولام إلا أنهم ليأكلون وأيضاً إنشاد البيت الآتي في القسم الأول ثم يذكر هنا فيه تشويش لأنه لم يتكلم على أن اللام في قوله لمن أعلاج زائدة، وإنما ذكره بعد. **قوله**: **(وعلى إن)** عطف على أن الأصل. **قوله**: **(ثم ابتدىء لمن أعلاج)** أي: فاللام داخلة على مبتدأ مقدر. **قوله**: **(وقيل هي)** أي: لام لمن أعلاج. **قوله**: **(وهذا المعنى عكس المعنى)** أي: لأن المعنى على القول الأول ما أبان إلا من أعلاج سودان والمعنى على القول الثاني لهو من أعلاج سودان فالمعنى على الإثبات عليهما، وأما على القول الثالث فينفي كونه من أعلاج سودان ويمكن التوفيق بين المعنيين بأن الإثبات مبني على أن المراد الأعلاج الصغار والنفي على أن المراد الأعلاج العظام فاجتمع الإثبات والنفي. **قوله**: **(على القولين)** وهما القول الأول

---

٣٨٤ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزة في (ديوانه ص ٤٤٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٨؛ والدرر ٢/ ١٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١).

اللغة: لدن ظرف زمان بمعنى (مذ) أو (عند). الهائم: السائر على غير هدًى. المقصى: المبعد. المراد: مكان يسار فيه ذهاباً وإياباً.

المعنى: لقد صرت مذ عرفتها، وحتى اليوم، منفرداً، أجول وحدي في البراري، كالبعير المصاب يُبعد عن القطيع فيقطع الأرض ذهاباً وإياباً بلا فائدة.

فساده؛ والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصَّحيح. ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدّمة من تأخير، والأصل: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه، فـ «مَنْ»: مفعول، و«ضره أقرب»: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن؛ وهذا بعيد، لأنَّ لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدُّمُ عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها، وإن «مَنْ» مبتدأ، و«لبئسَ المولى» خبرها، لأن التقدير: لبئسَ المولى هو، وهو الصَّحيح؛ ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يَدْعُو» على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأنَّ الوقفَ عليها، وأنها إنما جاءت توكيداً لـ

الذي يقول إن اللام بمعنى إلاّ والقول الثاني القائل إن ما استفهامية وابتدىء بقوله لمن.
قوله: (وما زلت) التاء اسم زال ولكالهائم خبرها مجرور بالكاف واللام زائدة وقوله من ليلى من تعليلية متعلقة بزال أي من أجل حبي ليلى وقوله لدن ظرف متعلق بزال أيضاً والهائم الذاهب في الأرض من عشق أو غيره والهائم من الإبل الذي يصيبه داء فيهيم بحيث يذهب في الأرض على وجهه ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد.

قوله: (بكل مراد) أي: بكل محل أوردها به فمراد بفتح الميم اسم مكان من راد يرود إذا جاء وذهب. **قوله: (أراك لشاتمي)** الكاف مفعول أول ولشاتمي مفعول ثانٍ وزاد اللام فيه. **قوله: (يدعو)** فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها لثقل وقوله لمن مفعول واللام فيه زائدة وجملة ضره أقرب صلة الموصول والمعنى يدعو الذي ضره أقرب من نفعه. **قوله: (قولان)** أي: لكن تؤول إلى ثمانية لأنه يتفرع على القول الثاني قولان ويتفرع على الثاني منهما أربعة أقوال ويتفرع على القول الرابع قولان ويتفرع على القول الثاني منهما قولان فالجملة ثمانية أقوال. **قوله: (ثم اختلف هؤلاء)** أي: لأنه لا يصح دخول لام الابتداء على مفعول.
قوله: (وهذا بعيد) هذا القول موافق في المعنى القول بأن اللام زائدة جملة، وإنما يخالفه في كون اللام زائدة أو أصلية. **قوله: (لم يعهد فيها التقدم عن موضعها)** أي: وإنما عهد فيها التأخر أو وقوعها في محلها وهو صدر الجملة. **قوله: (ولبئس المولى خبره)** أي: والعائدة محذوف وهو المخصوص بالذم والمعنى الذي ضره أقرب من نفعه بئس المولى أي الصنم الذي ضره أقرب من نفعه بئس المولى هو واعترض جعل قوله بئس المولى خبراً بأن اللام في قوله لبئس المولى لام القسم فهي جواب لقسم محذوف وخبر المبتدأ وجوابه، وأما جواب القسم وحده فليس خبراً لأنه لا محل له من الإعراب والجواب أنه لما كان المقصود من الجملة القسم هو الجواب والقسم مؤكد صح جعله الجواب خبراً، وفي التحقيق الخبر الجملة برمتها.

قوله: (وهو الصحيح) أي: إن القول بأن اللام للابتداء وإن من مبتدأ الخ هو

«يدعو» في قوله: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّه مَا لاَ يَضُرُّهُ وَمَا لاَ يَنْفَعُهُ﴾ [الحج: ١٢]، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرَّتين؛ إذ الأصل عدمُ التوكيد، والأصل أن لا يُفْصَلَ المؤكّد من توكيده ولا سيَّما في التوكيد اللفظيّ.

والثاني: أنَّ مطلوبه مُقَدَّم عليه، وهو: ﴿ذلك هو الضَّلال﴾ [الحج: ١٢] على أن ذلك موصول، وما بعده صلةٌ وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد؛ وهذا الإِعرابُ لا يستقيمُ عند البصريين، لأنّ «ذا» لا تكونُ عندَهُمْ موصولَةً إلاَّ إذا وقعت بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميَّتَيْنِ.

والثالث: أنَّ مطلوبه محذوفٌ، والأصلُ يعدوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضَّلال البعيد مَدْعُوّاً.

والرابع: أن مَطْلوبهُ الجملة بعده، ثم اختلَف هؤلاءِ على قَوْلَين: أحدهما: أن «يدعو» بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل. والثاني: أن «يدعو» مَلْموح فيه معنى

الصحيح، ثم اختلف أصحاب هذا القول على أربعة أقوال في مطلوب يدعو أي في مفعوله. **قوله: (ما لا يضره)** أي: صنماً لا يضره إذا ترك عبادته ولا ينفعه إذا عبده، وقوله ذلك أي الدعاء المفهوم من يدعو الضلال البعيد عن الحق. **قوله: (إذ الأصل عدم التوكيد)** هذا مرة وقوله والأصل الخ هذا مرة ثانية. **قوله: (والتقدير يدعو الذي هو الضلال)** أي: يدعو الصنم الذي دعاؤه هو الضلال البعيد عن الحق. **قوله: (وهذا الإعراب الخ)** أي: مع أن قائله بصري وهو الزجاج فهو اعتراض على ذلك القول. **قوله: (بعد ما أو من الاستفهاميتين)** أي: وهنا لم تقع كذلك. **قوله: (إن مطلوبه)** أي: مفعول يدعو محذوف. **قوله: (والأصل يدعوه)** أي: الصنم والجملة أي جملة يدعوه حال. **قوله: (والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعواً)** من المعلوم أن ذلك إشارة إلى الدعاء وحينئذٍ فالمعنى ذلك الدعاء هو الضلال البعيد حال كون الدعاء مدعواً هكذا ظاهره واعترض بأن المدعو هو الصنم لا الدعاء فهذا الوجه لا يستقيم اللهم إلا أن يجعل ذلك عائدة على الصنم، وقوله: هو الضلال أي دعاؤه هو الضلال وقوله: مدعواً أي حالة كون ذلك الصنم مدعواً فهو حال مؤكدة.

قوله: (ثم اختلف هؤلاء الخ) أي: ثم لما كانت لام الابتداء مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها فاختلف هؤلاء فبعضهم يقول أن يدعو بمعنى يقول والمعنى يقول عابد الصنم شأن الصنم الصنم الذي ضره أقرب من نفعه لبئس المولى، واعترض بأن عابد الصنم لا يقول ذلك بل يقول نعم المولى، والجواب أنه يقول ذلك في الآخرة عند تبين الحال له وعلى هذا القول فاللام لا تمنع من عمل القول فيما بعدها لأنها إذا تمنع العامل الذي يعمل في المفردات لا في الجمل اهـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (ملموح)** أي: ملحوظ.

فعل من أفعال القلوب. ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه «يظنّ» لأن أصل «يدعو» معناه يُسمِّي، فكأنه قال: يُسمّي مَنْ ضرُّه أقربُ من نفعهِ إلٰهاً، ولا يصدر ذلك عن يقينِ اعتقاد، فكأنه قيل: يظنُّ، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدّرنا؛ والثاني: أن معناه يزْعُم، لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ: «لَئِن قامَ زَيدٌ أقم، أو فأَنَا أقوم»، أو «أنت ظالم لئن فعلت»، فكل ذلك خاصٌّ بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الذين كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولام جواب «لولا»، نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بعضهم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾

قوله: (إن معناه يظن) أي: أنه يضمن معنى يظن. **قوله: (لأن أصل معناه يسمى)** أي: معنى يدعو تقول دعوته زيداً أي سميته زيداً قال تعالى أياً ما تدعوا أي تسموا. **قوله: (ولا يصدر ذلك)** أي: تسميته إلهاً عن يقين أي بل إنما يصدر عن ظن ما ليكون يدعو بمعنى يظن. **قوله: (ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد)** أي: لأن العاقل لا يجزم بذلك بحسب الشأن. **قوله: (فالمفعول الثاني محذوف)** أي: وهو إلهاً وفيه أن أصل الموضوع أن لمن مبتدأ وقوله لبئس المولى خبر فيكون هو المفعول الثاني، والأولى أن يجعل هذا قولاً مستقلاً خارجاً عن هذه الأقوال كما في ابن الحاجب وعليه فمن مبتدأ وجملة أقرب من نفعه صلة والخبر محذوف أي الله ويظن معلقة عن العمل في لفظ الجملة وجملة القسم مستأنفة وهذا القول هو التحقيق.

قوله: (والثاني أن معناه يزعم الخ) أي: يكون المفعول الأول من والمفعول الثاني بئس المولى والمعنى يزعم من ضره أقرب من نفعه بئس المولى، واعترض بأنه إن أراد في الآخرة فهو جزم لا زعم فالمناسب أن يقول يجزم، وإن أراد في الدنيا فهو لا يزعمه بئس المولى أي لا يعتقده بئس المولى بل نعم المولى هذا كله إن جعل المفعول الثاني بئس المولى كما هو المناسب لموضع الأقوال الأربعة، وإن جعل المفعول الثاني إلٰهاً أي يزعمه الهاء فيعترض عليه بأنه خارج على الموضوع من أن الخبر لبئس المولى فهو المفعول الثاني. **قوله: (أقم)** جواب الشرط واللام زائدة لأنها لو كانت جواب القسم لكان أقم جواب القسم للقاعدة وهو حذف جواب المتأخر من الشرط والقسم عند الاجتماع وأنت خبير بأن أقم لا يصلح جواباً للقسم فيتعين أن اللام زائدة. **قوله: (فأنا أقوم)** قرنه بالفاء يدل على إنه جواب الشرط لا جواب القسم وإلا لحذف الفاء. **قوله: (وأنت ظالم الخ)** أي: فاللام زائدة والمحذوف إنما هو جواب الشرط فقط أي ولو كانت اللام للقسم للزم حذف جواب الشرط وجواب القسم وفيه إجحاف فتعين أنها زائدة. **قوله: (وسيأتي)** أي: في القسم الرابع. **قوله: (الثالث)** أي: من أقسام اللام غير العاملة.

[البقرة: ٢٥١]، ولام جواب القسم، نحو: ﴿تاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّه عَلَيْنا﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وتاللَّهِ لأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وزَعَم أبو الفتح أن اللام بعد «لَوْ» و «لَوْلاَ» و «لَوْمَا» لام جواب قَسَم مقدَّر، وفيه تَعَسُّف. نعم الأَولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] أن تكون اللام لام جواب قسَم مقدر، بدليل كون الجملة اسميَّة، وأما القول بأنها لامُ جواب «لو» وأن الاسميَّة استعيرت مكان الفعليَّة كما في قوله [من الوافر]:

٣٨٥ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

ففيه تعسُّف. وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللامُ بعد «لو» أبداً في جواب قَسَم مقدَّر لكثر مجيء الجواب بعد لو جملة

قوله: (جواب قسم الخ) أي: وذلك القسم وجواب جواب لو ولولا ولوما ودائماً أبداً القسم مقدر. **قوله: (تعسف)** أي: لأن فيه زيادة لا حاجة إليها. **قوله: (ولو أنهم)** أي: في نحو ولو الخ أي من كل جملة اسمية واقعة جواباً، فإن قوله لمثوبة جملة اسمية.

قوله: (بدليل كون الجملة الخ) أي: والأغلب في جواب لو أو لوما أو لولا الجملة الفعلية ووقوعه اسمية قليل، فإذا وجدت الجواب جملة اسمية يصح جعلها جواب الشرط وجواب القسم فالأولى جعلها جواب القسم؛ لأن الغالب في جواب القسم اسمية فيحمل على الغالب لا على القليل. **قوله: (بدليل كون الجملة اسمية)** أي: والأكثر في جواب القسم أن يكون جملة اسمية كان إن الأكثر في جواب لولا ولو ولو ما أن يكون جملة فعلية والجمل على الأكثر أولى. **قوله: (وقد جعلت الخ)** الشاهدان مرتعها مبتدأ وقريب خبر ومن الأكوار ظرف لغو متعلق بقريب والجملة الاسمية خبر جعلت وهي مستعارة موضع الفعلية لأن خبر جعل يشترط فيه أن يكون فعلاً مسنداً لضمير الاسم والقلوص بفتح القاف الفتية من الإبل والكور بفتح الكاف الجماعة الكثيرة من الإبل أو بضمها الرحل بأداته والمرتع موضع رعي الإبل. **قوله: (لكثرة مجيء نحو الخ)** في نسخة لكثرة مجيء

---

٣٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٠، ٩/ ٣٥٢؛ والدرر ٢/ ١٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠).

اللغة: القلوص: الناقة الفتيّة. بنو سهيل: اسم قبيلة، ولعلّهم أبناء سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري. الأكوار: جمع كَوْر وهو القطيع الضخم من الإبل، وبيت النحل. المرتع: مكان الرعي الخصيب.

المعنى: لقد صارت نوق بني سهيل الفتيّة ترعى قريباً من القطيع، أو قريباً من بيوت النحل والزنابير، كناية عن قرب المرعى من مساكن القبيلة.

اسمية نحو: «لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ» كما يكثر ذلك في باب القسم.

الرَّابع: اللامُ الدَّاخِلَة على أداةِ شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمَّ تُسمّى اللام المُؤْذِنة، وتسمى المُوَطِّئة أيضاً؛ لأنها وَطَّأت الجواب للقسم، أي مَهَّدَتْه له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ، وَلَئِنْ قُوتِلوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ، وَلَئِنْ نَصرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢]. وأكثر ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها، كقوله [من الكامل]:

٣٨٦ ـ لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ، وَلَتُجْزَيَنَّ إذا جُزِيتَ جَمِيلاَ

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] أن لا تكون مُوطِّئة و «ما» شرطية: بل للابتداء و «ما» موصولة، لأنه حَمْلٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه «إذ»، وذلك لشبهها بـ «أنْ»، وأنشد أبو الفتح [من الكامل]:

الجواب بعد لو جملة اسمية نحو الخ فعدم كثرة مجيء الجواب بعد لو اسمية وكثرة الفعلية دليل على إن الجواب لولا لقسم مقدر.

قوله: (الرابع) أي: من أقسام اللام الغير العاملة. **قوله: (مبني)** أي: مرتب. **قوله: (وتسمى الموطئة)** أي: الموطئة لجواب للقسم فقول الناس فيها لام التوطئة أي اللام الموطئة لجواب القسم. **قوله: (أي مهدته له)** أي: صيرت ذلك الجواب للقسم لأنها دلت على إن القسم قبلها ومن المعلوم أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالمجاب إنما هو السابق. **قوله: (ليولن الأدبار)** إنما أكد هذا الجواب دون الجوابين قبله لأنه مضارع مثبت غير مراد به الحال بخلاف الجوابين السابقين، فإن الفعل فيهما منفي وهو لا يجوز أن تدخل عليه اللام والنون. **قوله: (وأكثر ما تدخل)** أي: اللام الموطئة وقوله وقد تدخل على غيرها أي من أدوات الشرط. **قوله: (وعلى هذا)** أي: على ما قلناه من أن دخول اللام الموطئة على غير لمن قليل فالأحسن الخ أي لأنه لو جعلت موطئة للزم حمل القرآن على القليل.

قوله: (وأغرب الخ) أي: لأن إذ ليست شرطية فليست داخلة على القليل المتقدم. **قوله: (وأغرب ما دخلت عليه)** أي: اللام الموطئة إذ أي فدخولها على إذا غرب من دخولها على غير إن من الشرط لأن إذ ليست شرطاً. **قوله: (لشبهها)** أي: لفظاً وهو ظاهر

---

٣٨٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ١٣٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٨؛ والدرر ٤/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤).

المعنى: عندما تعمل صالحاً تكافأ بالصالح، وتجزى جزاء جميلاً من الله ـ جل وعلا ـ من الناس.

٣٨٧ ـ غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ، فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

وهو نظيرُ دخولِ الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بالشُّهَداءِ فأُولٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُم الكاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، شُبِّهت «إذ» بـ «إنْ» فدخلت الفاء بعدَها كما تدخل في جواب الشرط؛ وقد تُحذف مع كون القسم مقدراً قبلَ الشرط، نحو: ﴿وَإنْ أَطعتُمُوهُمْ إنْكُمْ لمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقول بعضهم: ليس هُما قَسَم مقدَّر وإن الجملة الاسميَّة جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

مردود؛ لأنَّ ذلك خاصّ بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإنْ لَمْ يَنْتَهوا عَمَّا يقُولونَ

ومعنى من حيث إن إذ للتعليل، وإن للشرط والشرط في معنى العلة بدليل أن قولك إن أتيتني أكرمتك هو بمعنى إئتني لإكرامك. **قوله**: **(غضبت عليَّ)** أي: زوجتي لأن شربت أي من أجل شربي الخمر بالجزة هي صوف الخروف. **قوله**: **(بجزة)** بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف الشاة وخروف كصبور الذكر من أولاد الضأن والأنثى خروفة والجمع أخرفة وخرفان وبعد البيت:

ولقد شربت الخمر في حاناتها صفراء صافية بأرض الريفِ

ولقد شهدت الخيل تقرع بالقنا فأجبت صوت الصارغ الملهوفِ

والأبيات لأعرابي يخاطب امرأته. **قوله**: **(فلإذ غضبت)** أي: فوالله لأجل غضبك لأشربن من الخمر بالخروف والشاهد في كون لام القسم دخلت على إذ. **قوله**: **(فإذا لم الخ)** إذ ظرف أو حرف تعليل، وقوله: فأولئك أدخل الفاء بعد إذ وهي ليست شرطية من أجل شبه إذ بأن. **قوله**: **(وقد تحذف)** أي: اللام الموطئة. **قوله**: **(إنكم لمشركون)** جواب لقسم مقدر وليس جواباً لإن الشرطية لأن الجملة الاسمية إذا وقعت جواباً للشرط يجب قرنها بالفاء، فلما لم يقرنها بالفاء علم إنها جواب قسم مقدر. **قوله**: **(الله يشكرها)** أي: فالأصل فالله. **قوله**: **(لأن ذلك)** أي: حذف الفاء من الجملة الاسمية الواقعة جواب الشرط. **قوله**: **(خاص بالشعر)** أي: وحينئذٍ فلا يخرج القرآن عليه. **قوله**: **(وإن لم ينتهوا الخ)** إن حرف شرط جازم ولم ينتهوا فعل الشرط وعما يقولون أي عن الذي يقولونه أو

---

٣٨٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ملحق ديوانه ص ١٨٩١؛ وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٣٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٨؛ والدرر ٤/ ٢٤١؛ ورصف المباني ص ٢٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤).

اللغة: الجزّة: قطعة مقتطعة من صوف الخروف.

المعنى: إذا كانت قد غضبت علي لأنني سكرت بثمن جزّة، فسأسكر بثمن خروف، ولتغضب كما تشاء.

لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] فهذا لا يكون إلا جواباً لِلْقَسم، وليست موطِّئة في قوله [من الطويل]:

٣٨٨ ـ لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ، كَمَا أَرَى، تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوتُ أَرْوَحُ

وقوله [من الطويل]:

٣٨٩ ـ لَئِنْ كانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَومَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وقوله [من البسيط]:

عن قولهم متعلق به، وقوله ليمسن جواب قسم مقدر لا جواب الشرط لأن جواب الشرط لا يقترن باللام ولا يؤكد بالنون، فحينئذٍ دل هذا على أن هذه اللام موطئة لقسم محذوف ولا يجوز أن تكون اللام للابتداء لأنها لا تدخل على فعل في غير باب إن. **قوله: (لئن كانت الدنيا الخ)** هذا البيت لذي الرمة ويروي من مي بدل من ليلى وقبله:

بعاد وإذلال علــيَّ وقد رأت ضمير الهوى قد كان بالجسم يبرحُ

يقال برح به الأمر تبريحاً أي جهده. **قوله: (كما أرى)** بفتح الهمزة وفي ضبط بضمها خبر كان وتباريح بيان أو بدل منه. **قوله: (فللموت روح)** جملة اسمية واللام للابتداء وقرن الجملة الاسمية بالهاء يدل على أنه جواب الشرط لا جواب قسم مقدر فيتعين أن اللام في قوله لئن زائدة لا موطئة وإلا لكان يتعين حذف الفاء. **قوله: (ما حدثه)** أي: ما حدثك به غير مي عني صادقاً أصم فأصم فعل مضارع مجزوم بأن فهو جواب الشرط واللام زائدة وليست موطئة؛ لأن اللام لو كانت الواجب أن يقول لأصومن ليكون جواباً له فيقرنه باللام والنون. **قوله: (للشمس)** متعلق بباديا والبيت لامرأة من عقيل وبعده:

وأركب حماراً بين سرج وفروةٍ وأعر من الخاتام صفراً شماليا

أي: أن السرج تحتها والفروة فوقها.

---

٣٨٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ديوانه ص ١٢١٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٠٩).

اللغة: التباريح: جمع البَرْح وهي الشدّة، وقيل هي الشدّة والأذى. أروح: أكثر راحة.

المعنى: إذا كانت حياتي ستمضي بي هكذا أعاني من الشدّة والأذى بسبب حبّ ليلى، فإن الموت أكثر راحة لي.

٣٨٩ ـ **التخريج**: البيت لامرأة من عقيل في (خزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦؛ والدرر ٤/ ٣٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٥؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٤ (ختم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣).

٣٩٠ ـ أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إنَّ الْبَيْنَ قَدْ أفِدَا، قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كانَ الرَّحِيلُ غَدَا

بل هي في ذلك كلِّه زائدة كما تقدَّمت الإشارة إليه؛ أمّا الأوَّلان فلأنَّ الشرطَ قد أُجيبَ بالجملةِ المقرونة بالفاءِ في البيت الأول، وبالفعلِ المجزوم في البيت الثاني؛ فلو كانتِ اللام للتَّوطِئة لم يُجَب إلاّ القَسم؛ هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفرَّاء، فزعم أن الشَّرْطَ قد يُجَاب مع تقدُّم القسم عليه؛ وأما الثالث فلأن الجوابَ قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل «إنْ»، فلو كان ثَمَّ قَسَم مقدَّر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس: **لام «أل»** كـ «الرَّجُل»، و «الحارِث»، وقد مضى شرحها.

السادس: **اللام اللاحقة لأسماء الإشارة** للدَّلالة على البعد أو على توكيده، على خلافٍ في ذلك، وأصْلُها السكون كما في «تِلْكَ» وإنما كُسِرت في «ذَلِكَ» لالتقاء الساكنين.

السابع: **لام التعجُّب** غير الجارَّة، نحو: «لَظَرُفَ زَيْدٌ وَلَكَرُمَ عَمْرو»، بمعنى: ما

قوله: **(ألم)** الإلمام النزول والبين الفراق وأفد بمعنى قرب والثواء بالمثلثة المفتوحة والمد الإقامة مصدري ثوي بالمكان يثوي أقام. **قوله**: **(لئن كان الرحيل)** اللام زائدة وإن شرطية وجواب إن محذوف تقديره قل الثواء يدل عليه قوله قل الثواء وليس هنا قسم مقدر وإلا لزم حذف جوابين فيه ففيه إجحاف كما قال المصنف. **قوله**: **(لم يجب إلا القسم)** أي: وجوابه لا يقرن بالفاء ويجزم. **قوله**: **(فلو كان ثم قسم مقدر)** أي: وكان جوابه محذوفاً فالدلالة ما قبله عليه. **قوله**: **(الخامس)** أي: من أقسام اللام الغير العاملة وكذا يقال فيما بعده. **قوله**: **(ومضى شرحها)** أي: في باب الهمزة. **قوله**: **(على خلاف في ذلك)** حاصل الخلاف أن ابن مالك يقول إن المراتب اثنان، إما قربي يشار فيها بذا فقط، وإما بعدي ويشار فيها بذاك فالكاف للبعد ويجوز إلحاق اللام لتوكيد البعد فيقال ذلك، وقال ابن الحاجب إن المراتب ثلاثة قربي ويشار فيها بذا ووسطي ويشار فيها بذاك، فالكاف دالة على التوسط لا على البعد عنده، وبعدي ويؤتى فيها بذلك وهذا المذهب هو التحقيق. **قوله**: **(الساكنين)** أعني الألف التي بعد ذا والثاني اللام.

قوله: **(غير الجارة)** أي: وأما الجارة فقد تقدمت نحو يا للماء ويا للعشب. **قوله**: **(لظرف زيد)** اللام للتعجب وظرف فعل ماض وزيد فاعل.

---

٣٩٠ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ٣٩١؛ والجنى الداني ص ١٣٨؛ وشرح المفصل ١١/٣٢٨، ٣٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠).

اللغة: ألمم: انزل للزيارة. الركب: جماعة الراكبين؛ والبين: الفراق. أفد: حضر ودنا. الثواء: الإقامة والحلول بالمكان.

المعنى: قم بزيارة زينب، فالمسافرون قد أسرعوا (على رواية الركب)، فالفراق قد دنا وصار وشيكاً (على رواية البين كما هنا)، فما أقلّ إقامتنا إذا ما كان السفر مقرراً في الغد.

أَظْرَفه! وما أَكْرَمَه! ذكره ابن خَالَوَيْهِ في كتابه المسمّى بالجمل؛ وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لامُ جواب قَسَم مقدر.

● (لا): على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون **عاملة عمل «إنّ»**، وذلك إن أُريد بها نفيُ الجنسِ على سبيل التَّنْصِيص، وتُسمّى حينئذٍ تبرئة، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً، نحو: «لا صَاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتٌ»، وقول أبي الطيب [من الطويل]:

٣٩١ ـ فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ٱبْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إلاّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

أو رافعاً، نحو: «لا حَسَناً فِعْلُه مذموم»، أو نَاصباً، نحو: «لا طَالِعاً جبلاً حاضر» ومنه: «لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» وقول أبي الطيب [من المنسرح]:

قوله: (وعندي إنها إما لام الابتداء) هذا هو المتعين والتعجب مستفاد من الصيغة لا من اللام. **قوله: (وأما لام جواب قسم)** أي: والمعنى والله لقد ظرف بدليل تصريحهم بذلك في بعض الأحيان فتقول لقد ظرف الخ.

(لا) قوله: (وذلك) أي: عملها عمل إن. **قوله: (نفي الجنس)** أي: نفي بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللغوي. **قوله: (وتسمى حينئذٍ)** أي: حين إذ نفقت الجنس. **قوله: (تبرئة)** أي: لأنها دلت على التبري من ذلك الجنس من حيث نفي الحكم عن إفراده، وقوله: تبرئة مبالغة على حدريد عدل.

قوله: (وإنما يظهر الخ) ظاهره إنها للتنصيص على التبرئة لو نصب اسمها فيكون معنى من الاستغراقية ملاحظاً والإعراب لمعارضة الإضافة وشبهها السبب البناء خلافاً لمن قال إنها لا تكون للتنصيص على التبرئة إلا في حال بناء الاسم. **قوله: (إذا كان خافضاً)** أي: لما بعده بأن كان مضافاً. **قوله: (ثوب مجد)** اسمها وقوله: غير صفة وقوله: مرفوع خبر لا والمعنى لا ثوب ابن أحمد حال كونه على أحد إلا مرقع بلؤم ويحتمل أن على أحد هو الخبر. **قوله: (أو رافعاً)** أي: لما بعده وهو الشبيه بالمضاف، وكذا الناصب. **قوله: (فعله)** فاعل حسناً لأنه صفة مشبهة ومذموم خبر لا.

قوله: (قول جبلاً) معمول طالعاً. **قوله: (ومنه)** أي: من الناصب لا خيراً الخ لأن

---

٣٩١ ـ التخريج: البيت للمتنبي في (ديوانه ص ٢/ ٣٤٧).

اللغة: المجد: نيل الشرف: وقيل: هو الكرم والشرف. ابن أحمد: هو علي بن أحمد الطائي. اللؤم: الخِسَّة والنذالة.

المعنى: لم يسلم الشرف الرفيع خالصاً من كلّ خسّة، غير مشوب بإساءة، إلا لابن أحمد هذا.

٣٩٢ ـ قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عملَ «ليس».

وتخالف «لا» هذه «إنَّ» من سبعة أوجه:

أحدها: **أنها لا تعمل إلا في النكرات.**

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمُّنه معنى «مِن» الاستغراقية؛ وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ «خمسةَ عَشَرَ»، وبناؤه على ما يُنْصَب به لو كان معرباً؛ فيُبنى على الفتح في نحو: «لا رَجُلَ، ولا رجال»، ومنه: ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿يا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ

قوله من زيد في محل نصب. **قوله: (قف قليلاً)** قبله:

يا حادي عيرها وأحسبني أوجد ميتاً قبيل أفقدها

بانوا بخرعوبة لها كفل يكاد عند القيام يقعدها

يا عاذل العاشقين دع فئة أضلها الله كيف ترشدها

قوله: (قوله أقل) اسم لا والخبر محذوف ومن نظرة معموله وقوله: أزودها بفتح الواو صفة لنظرة أي آخذها زاداً منها وضميرها للمحبوبة لا لدارها خلافاً للدماميني. **قوله: (وتخالف لا هذه إن)** أي: وإن اشتركا في نصب الاسم ورفع الخبر. **قوله: (أنها لا تعمل إلا في النكرات)** أي: وإن تعمل فيها وفي المعارف. **قوله: (والثاني إن اسمها الخ)** أي: بخلاف إن فإن اسمها دائماً معرب سواء كان عاملاً أم لا. **قوله: (إذا لم يكن عاملاً)** أي: نصباً ولا جراً ولا رفعاً. **قوله: (من الاستغراقية)** تقدم أنها زائدة ومعناها توكيد الشمول في المسند إليه فصير نصباً بعد أن كان ظاهراً ووجه كونه متضمناً لمن أن قولك لا من رجل مفيد للاستغراق نصاً فلذا لا يصح بعدها بل رجلين ولا بل رجال، وأما قولك لا رجل في الدار فهو للنفي ولكن لا على سبيل النص فيصح أن تقول بل رجال وبل رجلان، ولما كان رجل بالفتح لا يصح أن يقال بعده بل رجل ولا بل رجلان علم أنه نص في الاستغراق، وأنه إنما أفاد النص في الاستغراق لتضمنه معنى من فالأصل حينئذٍ لأن رجل وأيضاً قولك لا رجل في جواب سؤال تقديره هل من رجل في الدار.

قوله: (لتركيبه مع لا) لكونها للنفي الذي لا بد له من منفي وهو معنى اسمها

---

٣٩٢ ـ التخريج: البيت في (ديوانه ٢/ ١٩).

اللغة: قفا: توقّفا يا حاديي عيرها (إبلها).

المعنى: يا قائدي إبلها توقّفا قليلاً عندي، فحرام أن لا أتزوّد منها بنظرات الوداع، فهل هذا كثير عليّ؟!

لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]؛ وعلى الياء في نحو: «لا رَجُلَيْنِ»، و «لا قَائِمينَ»، وعن المبرّد أن هذا معربٌ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابَهةِ الحرف؛ ولو صحَّ هذا للزِمَ الإِعرابُ في «يا زَيْدَانِ»، وَ «يا زَيْدُونَ» ولا قائل به؛ وعلى الكسرة في نحو: «ولا مُسْلِمَاتٍ» وكان القياس وجوبُهَا ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرْجَحُ، لأنها الحركة التي يستحقُّها المركب، وفيه رَدٌّ على السيرافي، والزجّاج إذْ زَعَمَا أن اسم «لا» غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتَّخْفِيف.

ومثلُ «لا رجل» عند الفرّاء «لا جَرَم»، نحو: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، والمعنى عنده: لا بُدَّ من كذا، أو: لا مَحَالَةَ في كذا، فحُذِفت «مِنْ» أو «في»؛

فللارتباط بينهما جعلاً كشيء واحد. **قوله: (وعلى الياء الخ)** أي: المثنى وجمع المذكر ينصبان بالياء فيبنيا عليها. **قوله: (إن هذا)** أي: ما ذكر من المثنى والمجموع فتقول إنها منصوبان بالياء. **قوله: (عن مشابهة الحرف)** أي: الذي تضمنه معناه. **قوله: (ولو صح هذا الخ)** أي: ما قاله من الإعراب لبعده بالثنية الخ للزم الإعراب الخ، وحاصله أن المثنى والمجموع في باب النداء يبني على ما يرفع به اتفاقاً وهو الألف في المثنى والواو في المجموع، ولو صح ما قاله من أن المثنى والجمع معرب في باب لا للزم الإعراب لهما في باب النداء فكانا ينصبان بالياء لأنهما مفعولان لأدعو والإجماع على عدم إعرابه فبطل ما قاله. **قوله: (للزم الإعراب في يا زيدان ويا زيدون)** أي: لبعد شبههما بالتثنية والجمع من كاف الخطاب في أدعوك التي حلا محلها. **قوله: (على والكسرة)** وبعضهم ينونه مع الكسرة نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين والجمهور يحذفونه لشبهه بالتمكين. **قوله: (وكان القياس)** أي: لما علمت من أن اسم لا يبنى على ما ينصب به وجمع المؤنث الثالث ينصب بالكسرة فكان القياس وجوب بنائه على الكسر مع لا. **قوله: (لأنها الحركة الخ)** أي: أن لا مع اسمها ركبت تركيب خمسة عشرة والمركب يستحق الفتح فتقول لا مسلمات بالكسر ملاحظاً أن الأصل إعرابه بالكسر بالفتح نظراً لكون المركب يستحق الفتح. **قوله: (يستحقا المركب)** أي: لثقل التركيب فاستحق التخفيف بالفتح. **قوله: (وفيه رد)** أي: في الفتح في جمع المؤنث السالم رد ووجه الرد أنه لو كان اسم لا معرباً كما قالا لكان مسلمات ونحوه من جمع المؤنث لم يفتح لأن جمع المؤنث السالم إنما ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ولا يفتح أصلاً ففتح له دليل على أنه مبني ويقويه عدم التنوين ويقاس على جمع المؤنث غيره مما كان الإعراب ظاهراً فيه كالمفرد والمثنى والمجموع.

قوله: (عند الفراء) أي: القائل ببناء اسم لا على الفتح إذا كان مفرداً فيقول لا نافية وجرم اسمها مبني معها على الفتح، وقوله أن لهم النار في محل جر بمن أو في محذوفة وخبر لا محذوف أي حاصل ومستقر، وقوله من أن لهم الخ ظرف مستقر متعلق بجرم. **قوله: (أو لا محالة في كذا)** ضمن محالة معنى الشك والتردد. **قوله: (فحذفت من)** أي:

وقال قطرب: «لا» رَدٌّ لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدىء ما بعده، و «جَرَم»: فعل، لا اسم، ومعناه وجَبَ وما بعده فاعل. وقال قوم: «لا» زائدة، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب؛ وردَّه الفراء بأن «لا» لا تزاد في أول الكلام؛ وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أن **ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها**، نحو: «لا رَجُلَ قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفشُ والأكثرون؛ ولا خلافَ بين البصريين في أن ارتفاعَهُ بها إذا كانَ اسمُها عاملاً.

الرابع: أن **خبرَها لا يتقدَّمُ على اسمها** ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه **يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها قبلَ مُضِيّ الخبر وبعدها**؛ فيجوز

على جعل جرم بمعنى لا بد لأنه يتعدى بمن وقوله أو في أي إذا جعلت جرم بمعنى محالة لأنه يتعدى بفي. **قوله: (رد لما قبلها)** أي: وهو قولهم إن لهم الحسنى أي الجنة فيصح الوقف عليها والابتداء بجرم. **قوله: (أي ليس الأمر)** أي: وهو ثبوت الحسنى لهم. **قوله: (ومعناه وجب)** أي: وجب كون النار لهم. **قوله: (لا زائدة)** أي: فلا يصح الوقف عليها على هذا. **قوله: (عند إفراد اسمها)** أي: وأما إذا كان مضافاً أو شبيهاً به وهو العامل فسيأتي في قوله ولا خلاف بين البصريين الخ، وسيبويه منهم فالحاصل أن سيبويه إنما خالف قومه البصريين فيما إذا كان الاسم مفرداً، وأما غير المفرد فلا يخالف قومه فيه. **قوله: (بما كان مرفوعاً به)** أي: وهو المبتدأ وهو رجل لأن لا تركبت مع الاسم حتى صارت كالكلمة الواحدة وحلا محل المبتدأ لكنها بسبب تركيبها ضعفت عن العمل في الخبر.

قوله: (وخالفه الأخفش الخ) أي: فقالوا إن الخبر مرفوع بها فهي عاملة في كل من الاسم والخبر عندهم. **قوله: (ولا خلاف بين البصريين)** أي: وأما الكوفيون فيقولون إن إن لا تعمل في الخبر فكذا ما قيس عليها وهو لا، والحاصل أن الكوفيين يقولون إنما تعمل لا في الاسم ولا عمل لها في الخبر مطلقاً مثل إن، وأما البصريون فاتفقو على أنها تعمل في الاسم مطلقاً وكذا في الخبر إن كان مضافاً أو شبيهاً به، وأما إن كان مفرداً فقد اختلفوا فيه فقال سيبويه لا عمل لها فيه، وقال أصحابه تعمل فيه أيضاً. **قوله: (أن خبرها لا يتقدم الخ)** أي: بخلاف إن فإن خبرها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يصح تقدمه على الاسم. **قوله: (مراعاة محلها)** أي: فإن محلها عنده رفع بالابتداء. **قوله: (قبل مضي الخبر وبعده)** أي: بخلاف إن فإنه لا يجوز العطف بالرفع على محل منصوب إن الأبعد الاستكمال أي بعد مضي خبرها كما قال في «الخلاصة»:

وجائز رفعك معطوفاً على ... منصوب إن بعد أن تستكملا

رفع النَّعت والمعطوف عليه، نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيها»، و «لا رَجُلَ وامْرَأَةٌ فيها».

السادس: أنه **يجوز إلغاؤها إذا تكرَّرت**، نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إلاَّ باللهِ»؛ ولك فتحُ الاسمينِ، ورفْعُهما، والمُغَايَرَةُ بينهما، بخلاف نحو قوله [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاَ وإن فِي السَّفْرِ إنْ مَضَوْا مَهَلاَ

فلا مَحيدَ عن النصب.

والسابع: أنه **يكثر حذف خبرها إذا علم**، نحو: ﴿قالوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلاَ فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، وتميم لا تذكره حينئذٍ.

الثاني: **أن تكون عاملةَ عمل «ليس»**، كقوله [من مجزوء الكامل]:

٣٩٣ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

والفرق بين لا وإن هو أن لا عامل ضعيف فيجوز الفصل قبل الاستكمال، وأما إن فهو عامل قوي فلا يجوز الفصل قبل أن يتم عمله. **قوله**: **(ظريف)** بالرفع قبل الاستكمال بقولنا فيها ويجوز الرفع أيضاً بعد الاستكمال نحو لا رجل فيها ظريف. **قوله**: **(والمغايرة بينهما)** أي: بأن تفتح الأول وترفع الثاني وعكسه، وفات المصنف فتح الأول ونصب الثاني منوناً عطفاً على محل الاسم لا باعتبار عملها ولا ملغاة وهو الوجه الخامس، والحاصل أن القسمة العقلية ستة لأن الأول إما مفتوح أو مرفوع والثاني إما مفتوح أو مرفوع أو منصوب والمعطل قسم وهو ما إذا رفعت الأول ونصبت الثاني، فلا يجوز لأنه إذا رفع الأول تكون عاملة عمل ليس أو ملغاة ولا وجه لنصب الثاني، وأما فتحهما معاً فهي عاملة إن وإذا رفعتهما فهي عاملة عمل ليس فيهما أو ملغاة، وإذا فتحت الأول ورفعت الثاني فالأولى عاملة عمل إن والثانية عاملة عمل ليس أو ملغاة، وإذا رفعت الأول وفتحت الثاني فيوجه بما قبله، وإذا فتحت الأول ونصبت الثاني فهو عطف على محل اسم لا الأولى. **قوله**: **(بخلاف نحو قوله إن محلاً الخ)** أي: بخلاف إن فلا يجوز إلغاؤها إذا تكررت. **قوله**: **(لا تذكره حينئذٍ)** أي: لا تذكر خبرها حينئذٍ كان ذلك الخبر معلوماً.

قوله: **(الثاني)** الأنسب بما مر وبما يأتي أن يقول الوجه الثاني. **قوله**: **(أن تكون عاملة)** أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر. **قوله**: **(لا براح)** لا عاملة عمل ليس وبراح اسمها

٣٩٣ - التخريج: البيت لسعد بن مالك في (الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧، والدرر ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩؛ والكتاب ١/ ٥٨؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٩ (برج)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والإنصاف ص ٣٦٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٦؛ وشرح الأشموني ص ١٢٥؛ وشرح المفصل ١/ =

وإنما لم يُقدِّروها مُهْلة والرفع بالابتداء، لأنها حينئذٍ واجِبَة التَّكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أن **عملها قليل**، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود.

الثانية: أن **ذكر خبرها قليل**، حتى إن الزجّاج لم يَظْفر به فادَّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأنَّ خبرها مرفوع، ويردُّه قوله [من الطويل]:

٣٩٤ ـ تَـعَـزَّ فـلا شَـيْءٌ عَـلَـى الأَرضِ بَـاقِـيَـا   وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الـلَّـهُ وَاقِـيَـا

وأما قوله [من الطويل]:

مرفوع بضمة ظاهرة؛ لأن القصيدة بضم الحاء وليست الحاء ساكنة حتى يرد بأنه ما المانع من كون لا نافية للجنس. **قوله**: **(وإنما لم تقدرها)** وفي نسخة وإنما لم يقدرها أي العلماء أي في هذا البيت مهملة أي وما بعدها مبتدأ والخبر محذوف. **قوله**: **(لأنها حينئذٍ)** أي: لأنها حين كونها مهملة واجبة التكرار وهنا لم تكرر فدل ذلك على أنها عاملة ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(وفيه نظر)** أي: في عدم تقديرهم لها مهملة لهذه العلة نظراً لجواز الخ، أي وحينئذٍ فيصح كونها مهملة. **قوله**: **(ولا هذه)** أي: العاملة عمل ليس. **قوله**: **(تخالف ليس)** أي: وإن عملت عملها. **قوله**: **(إن ذكر خبرها)** أي: منصوباً قليل. **قوله**: **(لم يظفر به)** أي: بذكره في شيء من كلام العرب. **قوله**: **(ويرده الخ)** أي: يرد قوله أنه لم يوجد خبرها وإن خبرها يقدر مرفوع بأنه سمع الخبر منصوباً في مصراعي هذا البيت ويرده أيضاً أنها إذا عملت في الاسم صارت ناسخة فلا وجه لرفع الخبر. **قوله**: **(تعز)** أي: تصبر أمر من العزاء وهو الصبر والوزر الملجأ. **قوله**: **(على الأرض)** ظرف مستقر متعلق بشيء صفة

١٠٨؛ وكتاب اللامات ص ١٠٥؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠).

شرح المفردات: النيران: أي الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.

المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن.

٣٩٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ١/ ٢٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٨؛ والدرر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦؛ وشرح قطر الندى ص ١١٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥).

اللغة والمعنى: تعزّ: تصبّر. الوزر: الملجأ. واقياً: حافظاً.

يقول: تصبّر على نوازل الدهر لأنه لا شيء يدون عليها، وإذا حلّ القضاء على إنسان فلن ينفعه أيّ ملجأ أو واقٍ.

٣٩٥ ـ نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ، فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم؛ **لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً** و «غير ٱستثناء.

الثالثة: أنها **لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري**، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة [من الطويل]:

٣٩٦ ـ وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وعليه بنى المتنبي قوله [من الطويل]:

٣٩٧ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

له. **قوله: (فلا دليل فيه)** أي: على ذكر خبرها لتطرق الاحتمال له. **قوله: (أن يكون الخبر محذوفاً)** أي: كما أنه يحتمل أن غير خبرها.

قوله: (وعلى ظاهر قولهما الخ) في عبارته قلب والأصل، وعلى قولهما جاء ظاهر قول النابغة لأن المتبادر أن قوله لا أنا باغياً أن أنا اسمها وباغياً خبرها، وإنما قال ظاهر الخ لأنه يمكن تأويله بأن الأصل لا مثلي باغياً فحذف المضاف وانفصل الضمير وأقيم مقام مثل ومثل لا تتعرف إلا بإضافة أو أن الأصل لا أرى باغياً فحذف الفعل وبقي نائب الفاعل، وحينئذٍ فلا غير عاملة. **قوله: (فلا الحمد مكسوباً)** فإن الحمد معرفة وكذا المال

---

٣٩٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢٩٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٠).

اللغة: نصرتك: أعنتك. بوّئت: أنزلت. الكماة: ج الكمّي، وهو الشجاع المدجّج بالسلاح. الحصين: المنيع.

٣٩٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعديّ في (ديوانه ص ١٧١؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١١٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٧؛ والدرر ٢/ ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٤١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥).

اللغة: ذو الودّ: صاحب المودّة. تولّت: أعرضت. بقّ: ترك. سواد القلب: مهجته. الباغي: المبتغي، الطالب. التراخي: التهاون.

المعنى: يقول: تظاهرت أنّها تضمر لي المودّة، ولمّا لحقتها ابتعدت عنّي وتركتني فريسة الهوى، لقد ملكت فؤادي، فلم يعد يبغي سواها، ولا يستطيع التخلّص من شباكها.

٣٩٧ ـ **التخريج**: البيت للمتنبّي في (ديوانه ٤/ ٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٩؛ والجنى الداني ص ٢٩٤؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٨).

المعنى: إذا لم يتخلّص الجود من كلّ شائبة ـ كالمنّ مثلاً ـ لم يبق المال، ولم يحصل الحمد، لأنّ المال يذهبه الجود، والأذى يذهب الحمد؛ فالذي يمنّ بالجود غير محمود.

تنبيه ـ إذا قيل: «لا رَجُلَ في الدار» بالفتح تعيَّن كونُها نافيةً للجنس، ويقال في توكيده «بل امرأة»؛ وإن قيلَ بالرفع تعيَّن كونها عاملةً عملَ «ليس»، وآمتنع أن تكون مُهْمَلة، إلا إذا تكرَّرت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوَحْدَة، ويقال في توكيده على الأول «بل امرأة» وعلى الثاني «بل رجلان، أو رجال».

وغَلِطَ كثير مِن الناس، فزعموا أن العامِلَة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية لِلوَحْدَة لا غير، ويَرُدُّ عليهم نحوُ قولِهِ [من الطويل]:

تَـعَـزَّ فَـلاَ شَـيء عَـلَـى الأَرْضِ بَـاقِـيَـا   وَلا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الـلَّـهُ وَاقِـيَـا

وإذا قيل: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كونُ «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنَّ»، ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بالابتداء؛ وأن

وهذا لا يحتاج لتأويل لأن المتنبي من المولدين وبنى كلامه على ظاهر قول النابغة، والمحتاج التأويل هو قول النابغة وهذا هو النكتة في قول المصنف وعليه بنى الخ، ولم يقل وقول المتنبي. **قوله: (تعين كونها نافية للجنس)** أي: أن كل فرد من أفراد الرجال منفي عنه الكون في الدار، وقوله ويقال في توكيده الخ وجهه أن بل تفيد تقرير النفي الذي قبلها وتثبت ضده لما بعدها وتقريره هو معنى التوكيد المعنوي، فإذا قلت بل امرأة فكأنك كررت جملة لا رجل مرتين. **قوله: (عمل ليس)** أي: رافعة للاسم ناصبة للخبر. **قوله: (وإلا لتكررت)** أي: وإلا بأن قلنا إنها مهملة لتكررت وهي لم تتكرر هنا فتعين أنها عاملة عمل ليس والأولى حذف اللام من قوله لتكررت لأن جواب الشرط لا يقرن باللام إلا شذوذاً.

قوله: (واحتمل أن تكون) أي: تلك العاملة عمل ليس وقوله لنفي الجنس أي فالمعنى الكون في الدار منفي عن كل رجل، وقوله: ولنفي الوحدة أي فالمعنى الكون في الدار منفي عن رجل واحد. **قوله: (بل رجلان)** أي: بل الثابت له الكون في الدار رجلان أو رجال. **قوله: (نافية للوحدة لا غير)** تقدم للمصنف في مبحث غير إن قولهم لا غير لحن وقد وقع منه هنا ويقع له في مواضع تأتي وفي كلامه أيضاً العطف بلا النافية بعد تقدم إلا نحو ما قام أحد إلا زيد لا غيره، وقد مر الكلام على ذلك وسيأتي قريباً أيضاً. **قوله: (فلا شيء على الأرض باقياً)** أي: فإن المراد انتفاء البقاء عن جنس الشيء وليس المراد أن فرداً من الشيء انتفى عنه البقاء في الأرض وغيره لم ينتف عنه وهو باطل وهذا وجه الرد. **قوله: (احتمل كون لا الأولى الخ)** فلا الأولى لها احتمالان، وأما الثانية ففيها ثلاثة: أن تكون عاملة عمل ليس أو مهملة وما بعدها مبتدأ أو أنها زائدة تكراراً للأولى وما بعدها مرفوع بالعطف على المحل. **قوله: (ثم ألغيت)** أي: فهي مهملة. **قوله: (فيكون ما بعدها مرفوعاً بها)** وأما لو فتح ما بعد لا فيهما فيقدر لهما خبر واحد مثنى لتماثل العاملين عند

تكون عاملةً عمل «ليس»، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بها. وعلى الوجهين فالظَّرفُ خبر عن الاسمين إن قُدِّرت «لا» الثانية تكراراً للأولى وما بعدَها معطوفاً؛ فإن قدِّرت الأولى مهملةً والثانية عاملةً عمل «ليس» أو بالعكس، فالظَّرف خبرٌ عن أحدهما، وخبر الآخر محذوفٌ كما في قولك: «زيدٌ وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما، لئلاّ يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارُد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مَصابِيحَ» بالفتح - احتمل كونُ الفتحة بناءَ مِثْلِها في «لا رِجَال»، وكونها علامة للخفض بالعطف، و «لا» مُهْمَلة. فإن قُلْتَهُ بالرفع

سيبويه وعند غيره يقدر لكل واحد خبر، وإذا فتحت الأول ورفعت الثاني أو بالعكس تعين أنه خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف. **قوله: (وعلى الوجهين)** أي: كون لا الأولى مهملة وبعدها مبتدأ أو كونها عاملة عمل ليس. **قوله: (خبر عن الاسمين)** لأن كلاً منهما يطلب الخبر على أنه مرفوع.

قوله: (تكراراً للأولى) أي: زائدة تكراراً للأولى. **قوله: (وما بعدها معطوفاً)** أي: وقدرت أن ما بعدها مرفوع عطفاً على المبتدأ أو على اسم لا التي كليس. **قوله: (فإن قدرت الأولى مهملة)** أي: وما بعدها مبتدأ. **قوله: (خبر عن أحدهما)** أما عن الأول وحذف نظيره من الثاني أو خبر عن الثاني وحذف نظيره من الأول. **قوله: (زيد وعمرو قائم)** أي: فقائم خبر عن واحد منهما وخبر الثاني محذوف، وإنما لم يكن خبراً عنهما لأنه مفرد وزيد وعمرو مثنى فلو قال قائمان كان خبراً عنهما وهذا الكلام أعني زيد وعمرو قائم جملتان لا جملة. **قوله: (الخبر الواحد مرفوعاً)** فهو مرفوع باعتبار أنه خبر المبتدأ الذي بعد لا المهملة وقوله ومنصوباً أي باعتبار أنه خبر لا العاملة عمل ليس. **قوله: (وتوارد عاملين على معمول واحد)** هذا هو المحذور الثاني والمراد بالعاملين المبتدأ الذي بعد لا المهملة ونفس لا العاملة عمل ليس. **قوله: (وإذا قيل الخ)** حاصله أن الفتح فيه وجهان الأول أن لا عاملة عمل إن، الثاني أنه عطف على لفظ زيت وهو ممنوع من الصرف فجر بالفتحة فقوله: علامة للخفض بالعطف ولا مهملة أي زائدة للتوكيد وليس المراد إنها مهملة وما بعدها مبتدأ بل ما بعدها عطف على لفظ زيت، وعلى الوجه الأول فيقدر خبر لقوله ولا مصابيح، وعلى الثاني فقوله فيها خبر واحد ويكون جملة واحدة.

قوله: (ما فيها من زيت) فيها خبر مقدم وزيت مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. **قوله: (مهملة)** أي: زائدة لمجرد التوكيد وليس المراد أنها أولاً كانت عامله، ثم أهملت كما هو المتبادر. **قوله: (فإن قلت بالرفع الخ)** حاصله أن الرفع إما لكون لا عاملة عمل ليس، وإما زائدة للتوكيد والرفع بالعطف على المحل، أي: محل من زيت فتحته احتمالان وترك وجهاً ثالثاً وهو أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ وهذا لا يصح لأنها لم تتكرر فقوله والرفع بالعطف

احتمل كونُ «لا» عاملة عمل «ليس»، وكونها مهملة والرَّفع بالعطف على المَحَلّ.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأرض وَلاَ في السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ﴾ [يونس: ٦١] فظاهر الأمر جواز كون «أصغر» و «أكبر» معطوفَيْنِ على لفظ «مثقال» أو على محلِّه، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عملَ «ليس»؛ ويُقَوِّي العطفَ أنه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عالمُ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: ٣] الآيَةَ، إلاَّ بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ «مثقال»، ولكن يُشْكل عليه أنه يفيد ثبوتَ العُزوب عند ثُبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إلاّ في الدَّارِ» كان إخباراً بثبوت مُرُورك برجلٍ في الدار؛ وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿في السماء﴾ [يونس: ٦١]، وأن ما بعدها مستأنف؛ وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف على ﴿الأرض﴾، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتحُ إتباعاً للنقل؛ وجوَّز بعضُهم العطفَ فيهما على أن لا يكون معنى «يعزب»: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

من تتمة قوله: وكونها مهملة، أي: زائدة فكلاهما وجه واحد. **قوله: (على المحل)** أي: محل من زيت؛ لأنه مبتدأ. **قوله: (على لفظ مثقال)** هذا على قراءة فتح أصغر لمنعه من الصرف وإنما عبر بظاهر لما سيذكره من الامتناع. **قوله: (أو على محله)** هذا على قراءة رفع أصغر فلا زائدة لتوكيد النفي. **قوله: (وجواز كون لا الخ)** أي: وتكون الجملة مستأنفة. **قوله: (ومع الرفع مهملة)** أي: كانت عاملة عمل إن ثم أهملت لتكررها فما بعدها مبتدأ. **قوله: (ويقوي العطف)** أي: بوجهيه على اللفظ أو المحل ووجه التأييد أنه لما لم يقرأ في سورة سبأ إلا بالرفع لعدم جر مثقال لفظاً علم أنه من باب العطف؛ لأنه لو لم يكن من باب العطف لقرىء بفتح أصغر وأكبر ورفعهما على أن لا تبرئة أو عاملة عمل ليس أو مهملة. **قوله: (أنه يفيد الخ)** أي: لأن المعنى لا يخفى على ربك من شيء إلا في الكتاب، أي: فإذا ثبت في الكتاب خفي على الله، وهذا محال. **قوله: (عند ثبوت الكتاب)** أي: الثبوت فيه. **قوله: (وإذا امتنع هذا)** أي: العطف لتأديته للمحال وهو ثبوت العزوب عند الكون في كتاب. **قوله: (تعين أن الوقف)** المراد به تمام الكلام. **قوله: (مستأنف)** فعلى الفتح لا تبرئة وعلى الرفع لا مهملة وأصغر مبتدأ أو عاملة عمل ليس وعلى كل فالعزوب ليس مسلطاً عليه. **قوله: (وإذا ثبت ذلك)** أي: تعين الاستئناف وامتناع العطف. **قوله: (وأنه الخ)** جواب عما يقال إذا كان مستأنفاً كان المناسب قراءة أصغر وأكبر بالوجهين أعني الفتح والرفع. **قوله: (اتباعاً للنقل)** أي: الواردة لأن القراءة سنة متبعة وليس عدم الفتح لانتفاء الجر في لفظ مثقال كما قيل أولاً. **قوله: (فيهما)** أي: في الآيتين. **قوله: (على أن لا يكون الخ)** وجوز بعضهم العطف أيضاً بجعل الاستثناء منقطعاً

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدَّمها إثباتٌ كـ «جاء زيدٌ لا عمرو»، أو أمرٌ كـ «اضْرِبْ زيداً لا عمراً». قال سيبويه: أو نداء، نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمّي»؛ وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني: أن لا تقترنَ بعاطفٍ، فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بل عمرو» فالعاطف «بل»، و «لا» رَدٌّ لما قبلها، وليست عاطفة. وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمروٌ» فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطف بلا، وهو تقدُّم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

والثالث: أن يتعاند مُتعاطِفَاها، فلا يجوز «جاءني رجلٌ لا زيد» لأنه يَصْدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة»، ولا يمتنع العطفُ بها على معمول

والمعنى لكن هو في كتاب مبين. **قوله: (الوجه الثالث)** أي: من أوجه لا النافية لما تقدم أنها تأتي على خمسة أوجه. **قوله: (ولها ثلاثة شروط)** زاد بعضهم شرطاً رابعاً وهو أن يكون متعاطفاها مفردين فلا تعطف الجمل والحق أنها تعطف الجمل التي لها محل من الإعراب نحو زيد يقوم لا يقعد وأما يقوم زيد لا يقعد فلا يجوز لأنهما لا محل لهما من الاعراب وانظر الفرق بين ما له محل وما ليس له محل. **قوله: (أن يتقدمها إثبات)** يحتمل أن مراده الإثبات المدلول عليه بصريح الجملة كما مثل فيخرج الاستثناء من النفي فلا يجوز ما زيد إلا قاعد لا قائم، وصرح السكاكي والجرجاني في دلائل الإعجاز بامتناعه قال؛ لأن لا موضوعة؛ لأن ينفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفي لشيء قد نفيته عنه ويحتمل أن مراد المصنف ما يشمل الإثبات المدلول عليه بالاستثناء من النفي فلا يكون موافقاً لهما، فإن قلت كيف يتحقق قولهم أنها موضوعة؛ لأن ينفي بها ما أوجبته للمتبوع في قولك زيد قائم لا قاعد، قلت: هذا قد نفي فيه الثبوت لزيد عن قاعد بعد أن أثبت لقائم إن مقتضى ما قاله الجرجاني من أنه لا يقال إنما زيد قائم لا قاعد لكن ذكر الخطيب في «التخليص» أنه جائز؛ لأن الحصر وإن أفاد نفي غير القيام عن زيد لكن ليس بمثابة التصريح بالنفي وهذا كما تقول امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فتعطف بلا بعد الامتناع مع أن معناه النفي وهي لا تعطف بعد النفي لكون مدلول الكلام ثبوت الامتناع لا امتناع الثبوت.

قوله: (ولا الضالين) فالعاطف الواو؛ لأنه تقدمها عاطف هو الواو وسبقها النفي بغير. **قوله: (الثالث)** أي: من الشروط. **قوله: (أن يتعاند متعاطفاها)** أي: بأن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر. **قوله: (فلا يجوز جاءني رجل لا زيد)** أي: ولا مررت برجل لا عاقل. **قوله: (بخلاف جاءني رجل لا امرأة)** أي: وجاءني عالم لا جاهل فهما

الفعل الماضي خلافاً للزجَّاجي، أجاز: «يقومُ زيدٌ لا عمرو»، ومنع «قام زيدٌ لا عمرو»، وما منَعَهُ مسموعٌ، فَمَنْعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٣٩٨ ـ كأنَّ دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

دِثار: اسمُ راعٍ، وحَلّقت: ذهبت، واللَّبُون: نوق ذوات لَبَن، وتنوفى: جبل عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار. وقوله إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلاّ على الدُّعاء مردودٌ بأنه لو توقفت صحّةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد

متعاندان فلا يصدق أحدهما عن الآخر. **قوله: (أجاز يقوم زيد لا عمرو)** أي: لأن عمرو عطف على زيد الذي هو معمول للمضارع. **قوله: (ومنع الخ)** قال لأن العامل يقدر بعد العاطف وتقديره هنا بعد العاطف لا يصح إذ لا يقال لا قام زيد إلا على جهة الدعاء وهو غير مراد هنا. **قوله: (قام زيد لا عمرو)** لأن عمرو عطف على معمول الفعل الماضي. **قوله: (كان دثاراً الخ)** أي: والمعنى كأن هذا الراعي حلقت بنوقه عقبان هذا الجبل العالي لا عقبان هذه الجبال الصغار والشاهد في قوله: لا عقاب فإنه عطف على عقاب الذي هو فاعل الفعل الماضي وهو حلقت. **قوله: (اسم راع)** أي: لامرىء القيس؛ لأنه أنشد القصيدة لما نهبت إبله. **قوله: (وقوله)** أي: قول الزجّاجي في علة منع قام زيد لا عمرو. **قوله: (ولا يقال الخ)** هذا علة لمحذوف أي: وتقدير العامل بعد العاطف هنا لا يصح إذ لا يقال الخ.

قوله: (إلا على الدعاء) أي: إلا على سبيل الدعاء مثل لا غفر الله لزيد، أي: والدعاء ليس بمراد هنا، أي: وحينئذٍ ففي العطف بلا على معمول الماضي الباس الخبر بالإنشاء. **قوله: (مردود الخ)** حاصله أن العامل وإن كان مقدراً بعد العاطف لكن صحة العطف لا تتوقف على صحة تقدير العامل بعد العاطف والتلفظ به بعده، ألا ترى إلى قولهم ليس زيد قائماً ولا قاعداً، فإن قاعداً عطف بالواو على قائماً، ولا يصح تقدير العامل بعد العاطف بحيث يقال وليس لا قاعداً؛ لأنه لا يصح مباشرة ليس للا وبالجملة

---

٣٩٨ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٩٤٩؛ والجنى الداني ص ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤؛ والخصائص ٣/ ١٩١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤١، ٢/ ٦١٦؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤٢ (ملع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٧؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ١٠٤).

شرح المفردات: دثار: اسم رجل كان يرعى إبل امرىء القيس. اللبونة: ذات اللبن. تنوفى: اسم موضع في جبال طيّىء معروف بارتفاعه. القواعل: اسم موضع قليل الارتفاع.

المعنى: يصف الشاعر إبله التي أغار عليها الأعداء فتفرّقت بقوله: كأنّ عقاباً من عقبان تنوفى قد خطفت تلك الإبل وحلّقت بها بعيداً بحيث يصعب الوصول إليها، وليس عقاب القواعل المعروفة بقلّة ارتفاعها.

العاطف لامتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

الوجه الرابع: أن تكون **جواباً مناقضاً لـ «نَعَمْ»**، وهذه تُحْذف الجملُ بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد» فتقول: «لا»، والأصل: لا لم يجيء.

والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسمية صَدْرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثال المعرفة ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أن تُدْرِكَ الْقَمَرَ، وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، وإنما لم تكرَّر في «لا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَل» لأنه بمعنى: لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يَذَرُ» حملاً على «يَدَع» لأنّهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يذَر» الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يَوْجَل.

ومثالُ النَّكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾

إنه يغتفر في التابع وليس المقدر كالثابت من كل وجه. **قوله: (الوجه الرابع)** أي: من أوجه لا النافية. **قوله: (مناقضاً لنعم الخ)** أي: لأن نعم تقرر ما قبلها سواءً كان إيجاباً أو نفياً، وأما لا فتنفي ما قبلها إيجاباً أو نفياً. **قوله: (والأصل لم لا يجيء)** أي: وقولك لم يجيء بيان لمعنى لا وليس من نفي النفي. **قوله: (والخامس الخ)** حاصلة أنها إما ان تدخل على جملة أو مفرد الجملة إما اسمية أو فعلية والاسمية إما مصدرية بالمعرفة أو بالنكرة غير العاملة فيها والفعلية إما ماضوية أو مضارعية فقوله: ولم تعمل راجع للنكرة وأما المعرفة فمعلوم أنها لا تعمل فيها. **قوله: (على غير ذلك)** أي: على غير الأوجه المتقدمة وهي أن تكون عاملة عمل إن أو تكون عاملة عمل ليس أو تكون عاطفة أو مناقضة لنعم.

قوله: (ولو تعمل فيها) أي: والحال أن لا غير عاملة فيها، فإن كانت عاملة فيها فهي من جملة ما تقدم. **قوله: (وتقديراً)** أي: معنى لا إن كان معناه الاستقبال. **قوله: (وجب تكرارها)** أي: تكرار لا وإهمالها. **قوله: (لا الشمس الخ)** أي: فهي داخلة على جملة اسمية صدرها معرفة وهي الشمس والليل. **قوله: (وإنما لم تكرر الخ)** جواب عما يقال أنه لو كان كل جملة اسمية مصدرية بمعرفة دخلت عليها لا يجب حينئذٍ أن تكون لا مكررة فيها لتكررت في قولك لا نولك أن تفعل؛ لأن نولك معرفة بالإضافة، ولم تكرر فبطل قولكم وجب تكرارها وحاصل الجواب أن الاسم هنا بمعنى المضارع وسيأتي أن المضارع لا تكرر فيه. **قوله: (لا نولك)** هو مصدر بمعنى التناول والمراد منه اسم المفعول، أي: ليس متناولك ولا مفعولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك هذا الفعل.
قوله: (كما فتحوا) أي: الذال في يذر مع أن أصله يوذر بكسرها وقعت الواو ساكنة بين عدوتيها الياء والكسرة، فحذفت فصار يذر بالكسر ففتح الذال للحمل المذكور وإلا فحذف الواو يدل على أن الذال مكسورة لا مفتوحة وإلا لبقيت الواو كما في يوجل.

[الصافات: ٤٧]، فالتكرار هنا واجبٌ، بخلافه في ﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ومثال الفعل الماضي ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]؛ وفي الحديث «فإنَّ الْمُنْبَتَّ لا أَرْضاً قَطَعَ وَلا ظَهْراً أَبْقَى»، وقول الهذلي: «كيف أغرم مَنْ لا شَرِبَ ولا أكل، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ»؛ وإنما تُرِك التَّكرار في «لا شَلَّتْ يَدَاك»، و «لا فَضَّ الله فَاكَ»، وقوله [من الطويل]:

٣٩٩ ـ أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلا زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعائِكِ الْقَطْرُ

قوله: **(والتكرار هنا)** أي: فيما إذا تقدم خبر النكرة؛ لأنه عند تقدمه بطل العمل، وإذا بطل العمل وجب التكرار، وقوله: بخلاف أي: التكرار فيما إذا لم يتقدم خبر النكرة جائز؛ لأنه يصح أن تكون ولا مهملة فتكرر لا يصح أن تكون عاملة فليست حينئذٍ مهملة حتى تكرر فالتكرر جائز لا واجب. **قوله: (المنبت)** أي: المنقطع عن الركب.

قوله: (لا أرضاً قطع) المعنى لا قطع أرضاً فدخلت لا على الفعل الماضي وقد كررها في قوله، ولا ظهراً أبقى أي: ولا أبقى ظهراً أي: دابة والحديث مسوق في الرفق في أعمال الدين فينبغي عدم المبالغة فيها على وجه يؤدي لملالها وتركها فيكون كمن جد في السير حتى أعيا دابته وانقطع عن رفقته فلم يصل لمقصوده ولم يبق دابته. **قوله: (وقول الهذلي)** بالرفع عطف على المبتدأ وهو فإن المنبت وقوله: وفي الحديث خبر عن بأن المنبت فحينئذٍ قوله: وفي الحديث مسلط على قول الهذلي وقول الهذلي مذكور في حديث آخر قاله الدماميني، وقال الشمني قوله: وقول الهذلي عطف على قوله فلا صدق وما قاله الشارح أحسن. **قوله: (وقول الهذلي)** أي: في شأن جنين ألزمه بديته النبي ﷺ. **قوله: (كيف أغرم من الخ)** أي: كيف أغرم دية من لا شرب الخ وهو الجنين وتمام السجع ومثل هذا يطل أي: يهدر ولما قال ذلك قال له النبي ﷺ هذا كهانة أو أنك سجعت سجعاً كسجع الكهانة. **قوله: (لا شلت يداك)** هما تركيبان مستقلان وعدم التكرار في كل منهما على حدة. **قوله: (ولا فض الله الخ)** هذا مثال ثانٍ وهذا دعاء له بأن الله يديم فاه لكونه تكلم بكلام حسن فلم تكرر. **قوله: (ولا زال منهلا)** المنهل السائل بشدة

٣٩٩ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ٥٥٩؛ والإنصاف ١/ ١٠٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣١، ٢٣٢؛ والخصائص ٢/ ٢٧٨؛ والدرر ٢/ ٤٤، ٦١؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢؛ واللامات ص ٣٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٤ (يا)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦، ٤/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ والدرر ٥/ ١١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٤ (ألا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١، ٢/ ٤، ٧٠).

اللغة وشرح المفردات: البِلى: الاهتراء والفناء. منهلاً: منسكباً. الجرعاء: الرملة المستوية التي =

وقوله [من المنسرح]:

٤٠٠ ـ لا بَـارَكَ الـلّـه فـي الْـغَـوانِـيَ هَـلْ يُـصْـبِـحْـنَ إلاَّ لَـهُـنَّ مُـطَّـلَـبُ؟

لأن المراد الدُّعاء، فالفعل مستقبَل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قَصْد المُضيّ إلا أنه ليس دعاء قولُك: «والله لا فَعَلْتُ كذا» وقول الشاعر [من البسيط]:

٤٠١ ـ حَسْبُ الْمُحِبِّينَ في الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَـالـلَّـهِ لا عَـذَّبَـتْـهُـمْ بَـعـدَهَـا سَـقَـرُ

والجرعاء الأرض المستوية التي لا تنبت والقطر المطر. **قوله**: **(الغواني)** هو بإظهار كسر الياء للضرورة والبيت من المنسرح شطره لام هل ويروى وهل بالواو فلا حاجة للكسر ويصبحن بسكون الحاء وفتح نون النسوة ومطلب بتشديد الطاء وفتح اللام وضم الباء اسم مفعول أو مصدر ميمي من أطلبت الشيء على صيغة الافتعال من الطلب، أي: هل يصبحن إلا لهن شخص يطلبنه ويتعشقنه أو إلا لهن أطلاب لجنب يملن إليه. **قوله**: **(الدعاء)** أي بخير في الأولين وبشر في الثالث، أي: والدعاء إنما يكون بمستقبل لا بماض فالفعل وإن كان ماضياً لفظاً إلا أنه في المعنى مستقبل.

قوله: **(لا فعلت)** أي: لا دخلت الدار مثلاً بمعنى لا أدخلها؛ لأنه إنما يقسم على الأمر المستقبل. **قوله**: **(لا عذبتهم)** أي: لا تعذبهم فالمعنى على الاستقبال لأنه إخبار. **قوله**: **(تالله لا عذبتهم الخ)** أي: وهو كذلك ولو كانت المحبة للفاحشة ولكن تعففوا

= لا تنبت شيئاً. القطر: المطر.

المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته بالسلامة من عوادي الزمان، ودوام هطول المطر لترطيب أجوائها، وإضفاء الحياة عليها.

٤٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات في (ديوانه ص ٣؛ والأزهية ص ٢٠٩؛ والدرر ١/ ١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١؛ والكتاب ٣/ ٣١٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٣٨ (غنا)؛ والمقتضب ١/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٦؛ ورصف المباني ص ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمحتسب ١/ ١١١؛ والمنصف ٢/ ٦٧، ٨١؛ والمقتضب ٣/ ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣).

اللغة: الغواني: جمع غانية وهي الحسناء المستغنية بجمالها عن الزينة.

المعنى: يدعو على الحسناوات بأن لا يباركهنّ الله ـ جلّ وعلا ـ لكثرة مطاليبهنّ، إذ لا يمرّ عليهنّ صباح إلا وهنّ يتكلّفن طلبات أخرى.

٤٠١ ـ **التخريج**: البيت لمؤمل بن أميل في (خزانة الأدب ٨/ ٣٣٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٨٨).

اللغة: حسب المحبين: كفاهم. سقر: اسم من أسماء جهنّم، وقيل اسم واد فيها.

المعنى: كفى المحبين العاشقين ما يلقونه من عذاب في حياتهم، أقسم بالله ـ جلّ وعلا ـ إنّهم لن يلقوا عذاباً في جهنّم.

وشذّ ترك التّكرار في قوله [من الرجز]:

٤٠٢ ـ لا هُمَّ إنَّ الْحارِثَ بْنَ جَبَلَهْ   زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ،   وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّىءٍ لاَ فَعَلَهْ

زنى: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله «زنأ» بالهمز بمعنى «ضَيَّق»، وروي بتشديدها، والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب «على» عن الباء، وقال أبو خِرَاشٍ الهذلي وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

٤٠٣ ـ إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا،   وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] فإن «لا» مكرّرة في

وكتموا والحب يحرق القلب كما شوهد. **قوله: (لا هم)** أي: اللهم. **قوله: (لا فعله)** أي: فهذا فعل ماضٍ لفظاً وتقدير أو ترك التكرار شذوذاً قال الشارح مجيباً: يحتمل المعنى لا يفعله في المستقبل لفعله هذه الأفعال الرديئة في الماضي وهو بعيد. **قوله: (زنأ)** أي: على وزن ضرب وقوله: بمعنى ضيق بتشديد الياء. **قوله: (وروي بتشديدها)** أصله زنا بالتخفيف أي: فعل الفاحشة بامرأة أبيه. **قوله: (فحذف المضاف)** وهو امرأة واعترض على المصنف بأن زنى بالتشديد أصله زنأ بالتشديد والهمزة ومعناه ضيق، وأما زنأ على وزن ضرب، فلم يوجد في اللغة بل الموجود زنى بالتخفيف بدون همز ومعناه فعل الفاحشة، فكان الواجب أن يقول زنى بالتخفيف معناه فعل الفاحشة بامرأة أبيه وروي بتشديدها ومعناه ضيق ويقال زنأ أيضاً بمعنى ا هـ تقرير دردير. **قوله: (تغفر)** وفي نسخة فاغفر ونسخة اغفر أي: لي ذنوبي وقوله: تغفر جما أي: فاغفرها كلها وقوله: لا ألما الشاهد هنا، فإن ألما ماضٍ لفظاً ومعنًى ولم تكرر لا شذوذاً.

---

٤٠٢ ـ **التخريج**: الرجز لشهاب بن العيف في (خزانة الأدب ١٠/ ٨٩، ٩٠؛ ولابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٤؛ وللعفيف العبدي في لسان العرب ١/ ٩١ (زنأ)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٧، ٢٩٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩، ٨/ ١٠٨).

المعنى: لم يترك فعلاً سيئاً إلاّ فَعَله.

٤٠٣ ـ **التخريج**: الرجز لأبي خراش في (الأزهية ص ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٠؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢٥؛ ولسان العرب ١٢/ ١٠٤ (جمم)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢١٦؛ ولأمية بن أبي الصلت في الأغاني ٤/ ١٣١، ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٣ (لمم)؛ ولأمية أو لأبي خراش في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٤٩ (لمم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٢؛ والجنى الداني ص ٢٩٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٧ (لا).

اللغة: الجمّ: الكثير. ألمّ: أتى بصغار الذنوب.

المعنى: إن شئت ربّنا غفرت لنا الكثير الكثير من ذنوبنا، فمن منا لم يرتكب يوماً ذنوباً صغيرة؟!

المعنى؛ لأن المعنى: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعم مسكيناً؛ لأنَّ ذلك تفسير للعَقَبة، قاله الزمخشري. وقال الزجّاج: إنَّما جاز لأن ﴿ثم كانَ مِنَ الَّذين آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧] معطوف عليه وداخل في النفي. فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن، انتهى. ولو صحَّ لجاز «لا أكَلَ زيد وشرب». وقال بعضهم: «لا» دعائيّة، دُعاء عليه أن لا يفعل خيراً، وقال آخر: تَحْضيض، والأصل فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ، نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ»، و «جاءَ زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»، ونحو: ﴿إنَّها بَقَرة لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُوم لا بَارِدٍ وَلا كَرِيم﴾ [الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤]، ﴿وَفَاكِهَة كَثِيرة لا مَقْطُوعَة وَلاَ مَمْنوعَة﴾ [الواقعة: ٣٢ ـ ٣٣]، ﴿من شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

قوله: (لأن ذلك تفسير للعقبة) أي: أن العقبة هي فك الرقبة والإطعام ومعنى قوله: فلا اقتحم العقبة أي: لا ارتكب العقبة وهي الفك والإطعام هذا ظاهره هنا وهو يخالف قوله: لأن المعنى فلا فك الخ فيفيد إن اقتحم العقبة معناه فك الرقبة، والجواب أن قوله تفسير للعقبة أي: لاقتحام العقبة، وحاصل ما قاله الزمخشري أن الفعل المنفي في قوة فعلين منفيين والتكرار معنى وأما الزجاج فيقول أنه من باب عطف فعل منفي على مثله فالتكرار معنوي اتفاقاً. **قوله: (إنما جاز)** أي: ترك التكرار في فلا اقتحم. **قوله: (لأن ثم كان من الذين آمنوا الخ)** أي: فهو من عطف فعل على فعل منفي بخلافه على الأول، فإن عليه الفعل المنفي في المعنى بمعنى فعلين فهي مكررة معنى عليهما. **قوله: (فكأنه قيل)** أي: فهي مكررة في المعنى أيضاً. **قوله: (ولو صح)** أي: ما ذكر من كل من الكلامين ولا نرجعه لكلام الزجاج فقط، وإن كان هو المتبادر؛ لأنه كما يرد على مذهب الزجاج يرد على كلام الزمخشري بجامع أن التكرار اللفظي منتفٍ فيهما والتكرار المعنوي متأتٍ. **قوله: (ولو صح لجاز)** أي: ولو صح ما قاله الزجاج من أن العطف على المنفي يكفي لجاز قوله لا أكل زيد وشرب، فإن شرب عطف على أكل فالتكرار معنوي مع أن هذا لا يكفي التكرار، أي: وأما كلام الزمخشري فمسلم هكذا كلام المصنف، والحق أن كلام الزمخشري بعيد؛ لأن كون الشيء الواحد في قوة شيئين لا يكفي.

قوله: (لا دعائية) أي: والذي يجب تكرارها لا النافية المحضة، وأما النافية التي في المعنى للدعاء، فلا تكرر؛ لأن الدعاء مستقبل فالفعل ماضٍ لفظاً لا تقديراً. **قوله: (لا دعائية)** قال الدماميني: هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه فكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها ا هـ كلامه. **قوله: (وهو ضعيف)** أي: لما يلزم عليه من حذف بعض الحروف لا لمقتضٍ ا هـ دماميني. **قوله: (ونحو إنها بقرة لا فارض الخ)** عدد الأمثلة؛ لأن الأول لم يفصل بين الصفة والموصوف والثاني فصل بصفة معنوية وهي من

وإن كان ما دخلَتْ عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارُها، نحو: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بالسُّوءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قل لا أسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [الأنعام: ٩٠]، وإذا لم يَجبْ أن تُكرر في «لا نَوْلَكَ أن تَفعَل» لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فأنْ لا يجب في المضارع أحَقُّ.

ويتخلَّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكْثرين، وخالفهم ابنُ مالك، لصحّة قولك: «جاء زَيْدٌ لا يتكلّم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال.

تنبيه ـ من أَقسام «لا» النافية المعترضَةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و «غَضِبْتُ من لا شيءٍ»، وعن الكوفيِّين أنها اسم، وأن الجارّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويُسمِّيها زائدة كما يُسمُّون «كان» في نحو: «زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ» زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى هو المُضيّ

يحموم والثالث بصفة واحدة وهي كثيرة والرابع بصفتين مباركة وزيتونة. **قوله: (ويتخلص المضارع بعدها للاستقبال)** أي: بعد احتماله الحال. **قوله: (وخالفهم ابن مالك)** فقال إنها لا تخلصه للاستقبال. **قوله: (بدليل)** أي: بعلامة استقبال وصحة حالية المضارع وعدم جواز اقترانه بعلم الاستقبال يدل على أن المعنى على الحال الاستقبال، وقد يعرض هذا بأن القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال وعلى إرادة الحال فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال، وليس الكلام فيه، وإنما الكلام حيث تفقد قرينة الحال، ويجاب بأن قول سيبويه وأتباعه أن لا النافية تخلص المضارع للاستقبال ظاهر في أن هذا المعنى ثابت لها كسوف فلا يفارقها، وحمل الكلام على ما إذا لم تقم قرينة الاستقبال حمل له على خلاف ظاهره فلا يصار إليه وفيه بحث ا هـ دماميني.

قوله: (المعترضة) أي: المتوسطة. **قوله: (جئت بلا زاد الخ)** والأصل لا بزاد ولا من شيء فأخروا لا بعد حرف الجر. **قوله: (وعن الكوفيين أنها اسم)** قال الدماميني وجهه ظاهر فإنها كلمة لا يصح أصل المعنى إلا بوجودها فلا تصلح للحذف فلا تكون زائدة وقد وجد فيها خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها، وقد ذكر التفتازاني في «حواشي الكشاف» النقل عن السخاوي أنها اسم بمعنى غير ويظهر من كلامه أنه مرتضى عنده ا هـ كلامه. **قوله: (كما يسمون الخ)** لكن بينها وبين لا فرق ظاهر، وإن كان لا يختل أصل المعنى بحذفها وأما لا هذه فبخلاف ذلك. **قوله: (وإن كانت مفيدة الخ)** وفيه نظر؛ لأن كان الزائدة لا تقلد إلا التوكيد والمضي والذي يفيد المضي والانقطاع إنما هو كان الناقصة؛ وقيل: إن كان الناقصة تفيد المضي الاستمرار فالتبس على المصنف كان الزائدة بكان الناقصة ا هـ تقرير، والحاصل أن كان الزائد لا دلالة لها على استمرار ولا

والانقطاع؛ فعُلِم أنهم قد يريدون بالزَّائِد المعترِضَ بينَ شيئينِ مُتَطَالِبَيْنِ، وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ»؛ وكذلك إذا كان يفوتُ بفواته معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطفة في نحو: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرو»، ويسمّونها زائدة، وليست بزائدة ألبتَّة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصًّا في المعنى الأوَّل، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الامْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرَّد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه ـ اعتراضُ «لا» بين الجارّ والمجرور في نحو «غضبت من لا شيءٍ»، وبين النَّاصِبِ والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وبين الجازمِ والمجزوم في نحو: ﴿إِن لاَ تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وتَقَدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يأتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية، دليلٌ على أنها ليس لها الصَّدْر، بخلاف «ما»، اللهم إلا أن تقع في جواب الْقَسَمِ؛ فإن الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسمُ كلها لها الصَّدْر ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

على انقطاع على الصحيح وإنما لها دلالة على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة ا هـ دماميني.

قوله: (وكذلك الخ) أي: كما أن لا المعترضة بين الخافض والمخفوض تسمى زائدة كذلك لا المقترنة بالعاطف تسمى زائدة. **قوله: (نعم الخ)** استدراك على ما يتوهم أنه كلما جاءت لا بعد النفي يتوقف عليها المعنى فدفع ذلك بقوله نعم الخ. **قوله: (المجرد التوكيد)** أي: لأن المعنى لا يقع الاستواء بينهما ذكرت لا أم لا ولا يتوهم أن المعنى وما يستوي أحدهما دون الآخر؛ لأن الاستواء لا يكون إلا بين متعدد. **قوله: (لمجرد التوكيد)** لأن نفي انصباب النفي على كل واحد علم من الاستواء؛ لأنه لا يكون إلا بين متعدد وإنما المعنى لا يقع الاستواء بينهما ذكرت لا أو لا. **قوله: (اعتراض لا)** مبتدأ وقوله: وتقدم عطف عليه، وقوله دليل خبر. **قوله: (لئلا يكون)** فالناصب أن والمنصوب يكون. **قوله: (إلا تفعلوه)** أي: فقد زيدت بين الجازم وهو إن والمجزوم وهو تفعلوه. **قوله: (لا ينفع نفساً إيمانها)** أي: فيوم معمول لينفع والأصل لا ينفع نفساً إيمانها يوم يأتي الخ. **قوله: (دليل)** أي: هذان الأمران دليل. **قوله: (بخلاف ما)** أي: النافية فإن لها الصدر. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كونها إذا وقعت في جواب القسم لها الصدر قال الخ.

إن التقدير: على حبِّ العراق؛ فحذف الخافض ونصبَ ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعل من باب «زيداً ضربته» لأنَّ التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لـ «آليت» فإن معناهُ: حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

الثاني من أوجه «لا»: أن تكون موضوعة **لطلب التَّرْكِ**، وتختصّ بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقبالَهُ، سواء كان المطلوبُ منه مخاطَباً، نحو: ﴿لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء﴾ [الممتحنة: ١]، أو غائباً، نحو: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤمِنُونَ الكافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو متكلِّماً، نحو: «لا أَرَيَنَّكَ ههنا» وقوله [من البسيط]:

٤٠٤ ـ لا أعْـرِفَـنْ رَبْـرَبـاً حُـوراً مَـدَامِـعُـهَـا [مُـرَدَّفَـاتٍ عَـلَـى أَعْـجَـازِ أَكْـوَارِ]

قوله: **(بوصول الفعل إليه)** أي: فهو منصوب على نزع الخافض. **قوله**: **(ولم يجعله من باب زيد أضربته)** أي: من باب الاشتغال. **قوله**: **(وذلك جواب لآليت)** أي: ولا في جواب القسم لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر لا عاملاً وهذا معنى قوله: ولهذا قال سيبويه الخ. **قوله**: **(وقيل لها)** أي: للا النافية. **قوله**: **(مطلقاً)** أي: كانت واقعة في جواب القسم أو لا. **قوله**: **(الأول)** وهو القول بالتفصيل. **قوله**: **(الثاني من أوجه لا)** أي: الثلاثة. **قوله**: **(لطلب الترك)** أي: وهي المسماة بلا الناهية. **قوله**: **(أو غائباً أو متكلماً)** عطف على مخاطباً ولكن فيه العطف بعد همزة التسوية بأو مع أنه خطأ عند المصنف كما سبق في أم وإنما يعطف عنده بعد همزة التسوية بأم لا بأو ا هـ قال الدماميني: وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت أو هنا مرتين وهي عشر نسخ أو أكثر منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد المصنف ومنها ما يقال أنه معتنى بتصحيحه. **قوله**: **(لا يتخذ المؤمنون)** لا ناهية ويتخذ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والمؤمنون فاعل. **قوله**: **(لا أينك الخ)** فقد طلب المتكلم من نفسه أنه لا يرى المخاطب في ذلك المكان القريب. **قوله**: **(لا أعرفن الخ)** تمامه:

مــــردفـــــات عــــلــــى أعــــقــــاب أكــــوارِ

قوله: **(لا أعرفن ربربا الخ)** الربرب: القطيع من بقر الوحش استعاره للنسوة والحور

---

٤٠٤ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٧٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٥؛ والكتاب ٣/ ٥١١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥١).

شرح المفردات: الربرب: القطيع من بقر الوحش. مدامع حور: عيون شديد بياضها وسوادها. دوّار: ما استدار من رمل.

المعنى: يقول: لا تكونوا في مكان تُسبى فيه نساؤكم اللواتي يشبهن البقر الوحشي في جمال العيون.

وهذا النوع مما أُقيم فيه المسبَّب مُقَام السبب، والأصل لا تكن ههنا فأراكَ، ومثله في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي: وأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك؛ وإنما عدل إلى الأمر بالوُجْدَان تنبيهاً على أنه المقصود بالذات، وأما الإِغلاظ فلم يُقْصَد لذاته، بل ليجدوه؛ وعكسه ﴿لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، أي: لا تَفْتَتِنوا بفتنةِ الشيطان.

واختُلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرَّضوا للفتنة فتصيبكم، ثم

جمع حوراء والحور شدة بياض العين مع شدة سوادها والمدامع العيون سميت بذلك لأنها محل الدمع والكور الرحل والبيت للنابغة الذبياني، قاله لما تعدى قومه على حمى النعمان بن الحرث يقول لقومه: لا تفعلوا فينهب نساءكم وأراهم يبكين مردفات خلف الرجال. **قوله: (وهذا النوع)** أي: وهو ما كان المطلوب منه ترك المتكلم أي: ما دخلت لا الناهية فيه على المتكلم وهو جواب عما يقال أن الشأن أن الشخص لا ينهى نفسه فأجاب بأنه أقام المسبب وهو رؤية المتكلم عن السبب وهو كون المخاطب في ذلك المكان وهذا بالنظر لقوله: لا أرينك ههنا وأما قوله: لا أعرفن ربرباً الخ، فلم يبين ذلك فيه ولعل التقدير لا تتعدوا فأعرف ربربا، فأقام المسبب وهو المعرفة مقام السبب وهو مرورهن عليه. **قوله: (ومثله في الأمر)** أي: مما أقيم فيه المسبب مقام السبب وهذا نظير؛ لأن الأمر أخو النهي إلا أن النهي طلب لترك. **قوله: (أي وأغلظوا الخ)** أي: وجدان الغلظة مسبب والسبب أغلاظهم. **قوله: (وإنما عدل عن الأمر بالوجدان)** أي: وإنما عدل عن الأمر بالأغلاظ إلى الأمر بالوجدان، وقوله: على أنه أي وجدان الغلظة. **قوله: (وأما الأغلاظ فلم يقصد لذاته)** أي: لأنه غير محمود في ذاته وإنما يحتمد لما ينشأ عنه في بعض المواطن من إرهاب العدو وإلانة عريكته وإذعانه إلى الحق.

قوله: (أي: لا تفتتنوا بفتنة الشيطان) حاصله أن فتنة الشيطان سبب في افتتان المؤمنين فعدل عن النهي عن الافتتان إلى النهي عن فتنة الشيطان ليحصل المقصود من باب أولى؛ لأنه إذا تسلط النهي على السبب الذي هو وسيلة إلى المقصود تسلط على المقصود من باب أولى. **قوله: (أحدهما أنها ناهية الخ)** اعلم أنه وقع خلاف في لا هذه الآية فقيل أنها ناهية وهو نهي بعد أمر أي: أنه كلام منقطع عما قبله كقولك: صل الصبح ولا تضرب زيداً فالأصل اتقوا فتنة، أي: عذاباً، ثم قيل لا تتعرضوا للفتنة فتصيب الذين الخ، وهذا القول ذكره الزمخشري، وفات المصنف؛ وقيل: إن هذه الجملة صفة للفتنة قبلها على إضمار القول وهذا الذي ذكره المصنف؛ وقيل: لا نافية وعليه اختلف فقيل ان الجملة صفة لفتنة وهذا لم يذكره الزمخشري وذكره المصنف؛ وقيل: ان الفعل جواب

عدل عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإِصابة، لأنَّ الإِصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإِصابة خاصة بالمتعرِّضين، وتوكيد الفعل بالنون واضحٌ لاقترانهِ بحرف الطّلب مثل: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ولكن وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله [من الرجز]:

٤٠٥ ـ حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الـظَّـلاَمُ وَاْخْـتَـلَـطْ   جَاءُوا بِـمَـذْقٍ هَـلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْـبَ قَـطْ

الثاني: أنها نافية، واختلَفَ القائلونَ بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول، لأنَّ الجملة خبريّة، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، مثله في قوله [من الطويل]:

الأمر فعلم من هذا أن الأقوال أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة، وكذلك الزمخشري.

قوله: (فالإصابة خاصة بالمتعرضين) لأن الإصابة مسببة عن التعرض؛ لأن المعنى الأصلي لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة، أي: إن تعرضتم أصابتكم خاصة فعدل عن النهي عن السبب إلى المسبب وعبر عن المتعرضين للفتنة، بالذين ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم. **قوله: (ولكن وقوع الخ)** قد علمت أن هذا وجه وبعضهم يجعل لا تصيبن استئناف نهي بعد أن أمرهم باتقاء الفتنة.

قوله: (فلا الجارة الخ) الجارة إما منصوب بفعل محذوف على شريطة التفسير أو مرفوع بالابتداء وهو أولى لسلامته من الحذف والباء في بها للظرفية والضمير عائد على أرض الممدوح وكذا ضمير منها وتلحينها تلومنها، فالشاعر يقول للممدوح أنت لا تلوم الجارة التي دنت منك في أرضك ولا تمنعها من قربك وليس الضيف في أرضك محولاً مما أقام بل تكرم مثواه وتحسن إليه، ولا تحوله لغير أرضك تضرراً به ولو طالت إقامته وذلك آية الكرم والفضل، وقوله: فلا الجارة الدنيا الخ تمامه:

ولا الـضـيـف فـيـهـا إن أنـاخ مـحـولُ

---

٤٠٥ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في (ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)؛ والمحتسب ٢/ ١٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧).

شرح المفردات: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجياً قوماً بخلاء: لمّا حلّ الظلام قدّموا لنا لبناً ممزوجاً بالماء فصار شبيهاً بلون الذئب في كدرته.

٤٠٦ ـ فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفَصل، وهو فيهما سماعيّ، والذي جَوَّزَه تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامَّة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكرهُ الزمخشريّ؛ لأنها قد وُصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصَّة بهم؟

والثاني: أن الفعل جوابُ الأمر، وعلى هذا فيكونُ التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذّاً، وممَّن ذكر هذا الوجه الزمخشريّ، وهو فاسِد، لأن المعنى حينئذٍ:

قوله: (لعدم الفصل) أي: بين لا وبين الفعل وأما البيت فإنه فصل بين لا والفعل بقوله: الدنيا بها. **قوله: (والذي جوزه الخ)** أي: والمعنى حينئذٍ واتقوا فتنة موصوفة بأنها لا تصيب الظالم خاصة، بل تعم الظالم وغيره لما هو معلوم أن البلوى تعم. **قوله: (كما ذكره الزمخشري)** هذا يفيد أنه ذكر هذا القول مع أنه لم يذكره، فالأولى للمصنف أن يحذف قوله: كما ذكره الزمخشري من هنا ويضعها عند الوجه الأول، وهو أن لا ناهية والجملة صفة عند قوله فالإصابة خاصة بالمتعرضين ا هـ تقرير دردير، ويمكن أن يقال إن قوله كما ذكره الزمخشري راجع للمنفي وهو قوله خاصة بالظالمين، وإن لم يكن ذكر هذا القول تأمل.

قوله: (خارجاً) أي: لأن الفعل ليس فيه طلب بل هو منفي. **قوله: (لأن المعنى حينئذٍ)** أي: لأن المعنى على حسب ما تقتضيه القواعد فإنكم الخ، وإن كان الزمخشري قدر تقديراً حسناً لأنه قال إن أصابتكم فلا تصب الظالم خاصة وبهذا اندفع ما يقال كيف تقول إن المعنى الخ مع أن الزمخشري قدر معنى صحيحاً حاصله إن أصابتكم لا تصب الظالم خاصة وهذا معنى صحيح في نفسه لكن هذا المعنى ليس هو مقتضى القواعد فلذا اعترضه المصنف بأن تقديره، وإن كان صحيحاً إلا أنه مخالف للقواعد فالحاصل أن تقدير الزمخشري وإن خرج به عن عهدة الفساد الذي ذكره المصنف لكن فيه مخالفة للقواعد، فإن رجع للقواعد لزمه الفساد الذي ذكره المصنف وأجاب السعد عنه بأنه مشى على قول الكوفيين الذين يلتزمون التقدير من جنس ما سبق بل يقدر وما ينسب المقام كائناً ما كان فمن ثم يجزمون في لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير إن تدن يأكلك فالمعنى إن لم تقوا لا تصيبن الخ، أي؛ تعم فعبر عن عد التقوى بسببها وهو الإصابة، فالمعنى إن لم تقوا

---

٤٠٦ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٣٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٩٨).

اللغة: الجارة الدنيا: أقرب الجارات. تلحينها: تلومها وتذمّها. أناخ ناقته: جعلها تبرك. محوّل: منتقل.

المعنى: لا تلومها القريبات منها، ولا يجد الضيف سبباً يجعله يفارقها، إذا ما حلّ بها.

فإنكم إن تتَّقوها لا تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ، لأنَّ الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب. ألا ترى أنك تقدِّر في «ائتني أكْرِمْكَ»: إن تأتني أُكْرِمْك. نعم، يصحّ الجوابُ في قوله: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الآية، إذ يصحّ: إن تدخلوالا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهيُ على حد «لا أَرَيَنَّكَ ههنا»، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجمة حالاً، أي: ادخلوها غير محْطُومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبيَّة للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدّم، أو للتَّنزيه، نحو: ﴿وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وكونها للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٤٠٧ ـ يَقُولُونَ لاَ تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي، وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلاَّ مَكَانِيَا؟

أصابتكم وإن أصابتكم لا تصيبن الخ، إلا أن هذا بعيد من تقدير الزمخشري تأمل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (نعم) استدراك على قوله وهو فاسد. **قوله: (إذ يصح الخ)** أي: لأنه يصح أن يقدر الشرط من جنس الأمر فوعلة لقوله يصح الجواب. **قوله: (ويصح أيضاً النهي)** أي: بعد أمر فيكون النهي منقطعاً عما قبله ويكون من باب إقامة المسبب مقام السبب والمعنى لا تخرجوا عن مساكنكم فيحطمنكم فعدل عن النهي عن السبب إلى المسبب وهذا القول قد تركه المصنف في الآية السابقة، وقد ذكره الزمخشري كما علمت. **قوله: (على حد لا أرينك ههنا)** أي؛ فإن الأصل لا تكن ههنا فأراك فعدل عن النهي عن السبب إلى النهي عن المسبب. **قوله: (وأما الوصف)** أي: القول الأول من قولي النفي السابقين في قوله: لا تصيبن وقد ذكر المصنف في هذه الآية ثلاثة أقوال وترك قولاً رابعاً وهو أنها ناهية بتقدير القول، أي: مقولاً فيكم لا يحطمنكم الخ. **قوله: (على هذا الوجه)** أي: الحالية. **قوله: (وعلى الوجه الأول)** أي: وهو كون لا يحطمنكم جواب الأمر طيب. **قوله: (سواءاً كان)** أي: النهي بمعنى طاب الترك.

قوله: (للتحريم أم للتنزيه) أي: بأن كان طلب الترك من الأعلى للأدنى جازماً أو كان غير جازم. **قوله: (للدعاء)** أي؛ الطلب من الأدنى للأعلى. **قوله: (يقولون)** أي:

---

٤٠٧ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن الريب في (ديوانه ص ٤٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٨، ٥/ ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٠؛ ولسان العرب ٣/ ٩١ (بعد)).

المعنى: هل هناك أبعد مكاناً من قبر الميت؟! لقد دفنوني وهم يطلبون مني عدم الابتعَاد، فعجباً منهم.

وقول الآخر [من الوافر]:

٤٠٨ ـ فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو، فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا

ويحتمل النهي والدُّعاء قول الفرزدق [من الطويل]:

٤٠٩ ـ إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

أي العظيم البطن؛ وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تَفْعَلْ كذا». وكذا الْحُكْمُ إذا خرجَتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطِعْنِي».

وليس أصل «لا» التي يُجْزَمُ الفعل بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم، ولا هي النافية والجزمُ بلام أمر مقدَّرة خلافاً للسهيلي.

أهل الميت لا تبعد بالفتح من باب فرح، أي: لا تهلك ومن باب قرب ضد القرب، وقوله: أين الخ، استفهام إنكاري بمعنى النفي، ولهذا وقعت إلا بعده، وكأنه قيل وما كان البعد إلا مكانية وربما أشار هذا إلى أن قوله لا تبعد بالضم ضد القرب لكن الرواية كما قال الدماميني بالفتح. **قوله: (فلا تشلل الخ)** الشلل: فساد اليد يقال شل يشل كعلم يعلم والفتك أن يأتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والذل ضد العز والضيم الظلم وفي قوله: فإنك الخ التفات من الغيبة للخطاب. **قوله: (الفرزدق الخ)** قيل: إن البيت للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية. **قوله: (دمشق)** بفتح الدال والميم ويقال بكسر الدال والميم. **قوله: (فلا نعد)** هو نهي من باب نهي الشخص نفسه ويحتمل أنه دعاء أي: اللهم لا نعد. **قوله: (أي العظيم البطن)** تفسير لجراضم وهذا تفسير باللازم لأن الذي في «القاموس» و«الصحاح» أنه الأكول. **قوله: (غير مستعلٍ عليه)** أي: حال كونك غير مستعلٍ عليه كنت في الواقع أعلى منه أم لا وأما لو كنت قاصداً الاستعلاء فهو نهي، ولو كان مساوياً ذلك في الواقع. **قوله: (لا تطعني)** ليس المراد النهي عن الإطاعة بل المراد تخويفه بأنه إن عصاه يعاقبه. **قوله: (وليس الخ)** أي: لأنه لم يثبت إذ هو بعيد والزيادة خلاف الأصل. **قوله: (خلافاً للسهيلي)**

---

٤٠٨ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بكر بن وائل في (شرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٧).

اللغة: تشلل يد: تيبس وتفسد. فتكت به: قتلته شرّ قتلة.

المعنى: يدعو للفارس الذي قتل عمراً ببقاء يده قويّة غير يابسة، ثم يحدّثه ملتفتاً من الغائب إلى المخاطب: أدعو لك أن لا ترى ذلاً ولا ضيماً.

٤٠٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في الأزهيّة ص ١٥٠؛ وليس في (ديوانه، وللوليد بن عقبة في شرح التصريح ٢/ ٢٤٦؛ وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٤).

شرح المفردات: الجراضم: الأكول، والمقصود معاوية بن أبي سفيان.

والثالث: «لا» الزائدة الداخلة في الكلام لمجرَّد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِي﴾ [طه: ٩٢]، ﴿ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ويوضحه الآية الأخرى. ﴿مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ومنه ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلموا، وقوله [من الطويل]:

٤١٠ ـ وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

وقوله [من الطويل]:

٤١١ ـ أَبىٰ جُودُهُ لا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ، مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ

أي: القائل بذلك فلا تفعل أصله عنده لا لتفعل وفيه أنه يحتاج لشيء منفي مقدرة ولا دليل عليه كذا يقال عليه فقوله: خلافاً للسهيلي الخ أي: لما فيه من التكلف. **قوله: (أن لا تتبعني)** أي: أي شيء منعك من اتباعي ومجاهدتك لهم حين ضلوا، ولا يصح إيرادها غير زائدة؛ لأنه يفيد أنه اتبعه وجاهدهم ونهاهم مع أنه لم يقع فهرون لما لم يقاتلهم كأنه طاوعهم على ذلك بحسب الظاهر. **قوله: (أن لا تسجد)** هذا يفيد أن إبليس سجد لآدم، ثم عاتبه على سجوده؛ لأن المعنى أي شيء ثبت لك في امتناعك من عدم السجود وامتناعه من عدم السجود بالسجود والواقع أنه لم يسجد أصلاً فتعين أنها زائدة، والمعنى أي شيء ثبت لك في امتناعك من السجود. **قوله: (يوضحه)** أي: يوضح هذا الكلام من أن لا زائدة في ما منعك أن لا تسجد. **قوله: (نعم)** فاعل استعجلت وقوله: من فتى حال من الضمير أو على تقديرياً له من فتى.

قوله: (لا يمنع الجود) فاعل يمنع عائد على الممدوح والجود مفعول ثانٍ، وقاتله مفعول أول ويحتمل أن الجود فاعل يمنع أي: جوده لا يحرم قاتله، أي: فإذا أراد إنسان قتله فجوده لا يحرم ذلك الشخص، بل يصله ا هـ تقرير دردير. **قوله: (قاتله)** أي: من

---

٤١٠ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٧٩؛ والأزهية ص ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٧٠؛ والجنى الداني ص ٣٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٧).

اللغة: تلحينني: تلومينني وتنتقصين مني. الدائب: المستمر.

المعنى: تلومينني لأنني ألهو وأهوى، وتطلبين أن لا أحبه، ولكنك تغفلين عن أن للهو دواعيَ كثيرة لا تهدأ، كي تدعو إلى الهوى واللهو.

٤١١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٣٠٢؛ والخصائص ٢/ ٣٥، ٢٨٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٩ (نعم)، ١٥/ ٤٤٦ (لا)).

اللغة: أبى: رفض. الجود: الكرم والسخاء، ضد البخل.

المعنى: لقد رفض طبعه الكريم أن يكون بخيلاً، وأسرع لسانه بقوله: «نعم» للمحتاجين، وهو لا يمنع عطاءه وسخاءه حتى لو كان جودُه قاتلاً لماله.

وذلك في رواية من نصبَ «البخل»؛ فأمَّا من خفضَ فـ «لا» حينئذٍ اسمٌ مضافٌ، لأنه أريد به اللَّفظ. وشَرْح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قولِ القائل: «أعطِني» أو «هَلْ تُعْطِني» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: «أتَمْنعني عَطَاءك» أو «أتَحْرِمُني نَوَالَكَ» كانت للكَرم. وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً، و«البخل» بدلاً منها، قال الزجَّاج. وقال آخر: «لا» مفعول به، و«البخل» مفعولٌ لأجله، أي: كراهية البخل مثلُ: ﴿يبينُ اللَّهُ لكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: كراهية أن تضلّوا. وقال أبو عليّ في الحجة: قال أبو الحسن: فَسَّرَته العربُ: أبي جودُه البخل، وجعلوا «لا» حَشْواً، ا هـ.

وكما اختُلف في «لا» في هذا البيت أنافية أمْ زائدة، كذلك اختُلِف فيها في مواضع من التنزيل، أحدها: قوله تعالى: ﴿لاأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] فقيل: هي

أراد قتله. **قوله: (وتلحينني)** بالتاء أي أيتها المرأة وفي نسخة بالباء أي: النسوة والإلحاء اللوم، وقوله: في اللهو، أي: على اللهو واللعب، وقوله: أن لا أحبه منصوب بأن وهو بدل مما قبله أي: على حبي له فلا زائدة لا أصلية لأن اللوم إنما هو على حب اللهو لا على عدم حبه، ويصح رفع أحبه على أنها خبر إن بناءً على أنها مخففة من الثقيلة إنني أحبه، أي: اللهو وهذا البيت في نسخة مؤخر كما هنا، وفي نسخة مقدم على ما قبله. **قوله: (واللهو داع)** جملة حالية من فاعل تلحى. **قوله: (دائب)** أي: جاد يقال دأب فلان في عمله جد فيه وتعب أو دائم. **قوله: (فلا حينئذٍ اسم مضاف)** أي: والبخل مضاف إليه. **قوله: (لأنه أريد به اللفظ)** أي: والمعنى وامتنع جوده من أن ينطق بهذا اللفظ، أي: لفظ لا الدالة على البخل أو المسببة عنه أو انها نفس البخل ادعاء. **قوله: (هذا المعنى)** أي: المقتضي أن لا ليست بزائدة بل هي أصلية. **قوله: (تكون للبخل)** أي: تارة تكون جواباً مفيداً للبخل.

قوله: (وتكون للكرم) أي: جواباً مفيداً للكرم. **قوله: (والبخل بدلاً منها)** أي: بدل اشتمال والرابط حينئذٍ مقدر أي: بخلها إن أريد أن لا فيه كناية عن البخل أو بدل كل إن ادعى أن نفس لا هو البخل. **قوله: (مفعول لأجله)** أي: والمعنى يمنعه الجود من أن ينطق بلا لأجل البخل، فإن قلت أنه لا ينطق بها لأجل البخل إذا لا يحبه فلا يصح التعليل أجاب الشارح بأن المعنى على حذف مضاف، أي: يمتنع من النطق بها لأجل كراهته البخل. **قوله: (قال أبو الحسن الخ)** هذا دليل للأول فالأولى تقديمه. **قوله: (فسرته العرب)** أي: وإذا فسرته بذلك فلا يدل عنه. **قوله: (وكما اختلف الخ)** كما في محل نصب صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية والتقدير، واختلف في لا الواقعة في مواضع من التنزيل اختلافاً مثل الاختلاف في لا الواقعة في البيت وقوله: كذلك توكيد

نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين:

أحدهما: أنه شيء تقدّم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البَعْثِ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استُؤْنِف القَسم؛ قالوا: وإنما صَحّ ذلك لأن القرآن كله كالسُّورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] وجوابه: ﴿ما أَنتَ بنعمةِ ربِّك بمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

والثاني: أن منفيّها «أقسم»، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، فكأنَّه قيل: إن إعظامَه بالإِقسام به كلا إعظام، أي: أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك؛ وقيل: هي زائدة.

واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم

لقوله كما. **قوله: (إنه شيء تقدم)** أي: للردع والزجر فالوقف على لا حينئذٍ تام؛ لأن قوله أقسم ابتداء كلام. **قوله: (ليس الأمر كذلك)** أي: من إنكار البعث مسلماً. **قوله: (ثم استؤنف الخ)** أي: وحينئذٍ فيصح الوقف على قوله لا. **قوله: (قالوا)** أي: في الجواب عما يرد عليهم بأنه لم يتقدم ما ينفي.

قوله: (وإنما صح ذلك) أي: كون منفيها شيئاً تقدم. **قوله: (وإنما صح ذلك)** أي: رد ما حكي في غير هذه السورة. **قوله: (على أن يكون إخبار)** أي: والمعنى أخبركم بأني لا أقسم بيوم القيامة أي: لا أعظم يوم القيامة وبالقسم، بل أعظمه بما هو أعظم من القسم. **قوله: (لا إنشاء)** أي: لا أقسم به. **قوله: (والمعنى في ذلك)** أي: العلة فيه أي كونه إخبارا لإنشاء أن القسم يستلزم الإعظام فيكون المعنى في الآية لا أعظم يوم القيامة بالقسم، بل بأكثر من ذلك. **قوله: (والمعنى في ذلك أنه لا يقسم الخ)** أي: أن القسم يستلزم التعظيم فلا يقسم بالشيء إلا إذا كان مراد تعظيمه بدليل قوله تعالى: فلا أقسم الخ، فإنه دليل على التعظيم. **قوله: (أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له)** هذا حصر إضافي بل المقصود من الحلف تأكيد المحلوف عليه وهو يستلزم التعظيم. **قوله: (وإنه لقسم الخ)** أي: ان القسم بمواقع النجوم له منزلة عظيمة دفعاً لما يتوهم أنه قسم ليس بعظيم. **قوله: (فكأنه قيل الخ)** أي: بإدخال حرف النفي. **قوله: (أي أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك)** هو ظاهر في يوم القيامة، وأما في النفس اللوامة فمن حيث أنها توابة والله يحب التوابين، وإذا كانت النفس اللوامة عظيمة فأولى المطمئنة. **قوله: (توطئة وتمهيداً لنفي الجواب)** أي: للإشارة إلى أن الجواب منفي ومتى صرحت بفعل القسم فلا يحتاج للواو بخلاف ما إذا

القيامة لا يُتْرَكُونَ سُدًى، ومثله: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله [من المتقارب]:

٤١٢ ـ فَلاَ وَأَبِيكِ، ابْنَةَ العَامِرِيِّ، لاَ يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرّ

ورد بقوله تعالى: ﴿لا أُقسمُ بهٰذا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] الآيات؛ فإن جوابَه مُثْبَت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ في كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، ومثله: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ الآية [الواقعة: ٧٥]؛ والثاني: أنها زيدت لمجرَّد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] ورُدَّ بأنها لا تزاد لذلك صَدْراً، بل حَشْواً، كما أن زيادة «ما» و «كان» كذلك، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «زيدٌ كانَ فَاضِلٌ»، وذلك لأن زيادةَ الشيء تُفيد اطراحَه، وكونه أولَ الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي

حذف فعل القسم فيؤتى بالواو. **قوله: (ورد بقوله تعالى)** أي: رد هذا القول بأنها لتمهيد نفي الجواب، وحاصل الرد أن ذكر الجواب مثبتاً دليل على أنها ليست للتمهيد وقوله لذلك أي حشواً لا صدراً.

قوله: (ورد بأنها لا تزاد لذلك) أي: رد بأن الباء زيدت صدراً في قوله: بحسبك درهم فلتقن لا على الباء لا على ما وكان والجواب أن لا أشبه بما وكان من الباء؛ لأن معمول الباء مفرد بخلاف لا وكان وما فإنها مختصة بالجمل فقياس لا على ما وكان أنسب. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان زيادتها حشواً لا صدراً؛ لأن زيادتها صدر له يؤدي إلى التنافي وقوله: قالوا، أي: الجماعة الذين ردوا القول الثاني. **قوله: (إطراحه)** أي: عدم الاعتناء به أي: بحيث يكون دخوله في الكلام وخروجه على حد سواء وبهذا اندفع ما يقال أنه ليس مطروحاً لإفادته معنى هو التوكيد. **قوله: (بخلاف هذه)** أي: لا أقسم بيوم القيامة، فإنها في الابتداء والصدر. **قوله: (وأجاب الخ)** أي: وحيث كان القرآن كالسورة فالواقع في صدر الكلام منه كأنه واقع حشواً لاتصال دليل الكلام بما قبله، ولا يخفى أن هذا لا يخرجها عن تصدرها في جملتها، وإن اقترنت بجملة قبلها.

---

٤١٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، ١١/ ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩٦؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٧٣).

المعنى: أنا لست جباناً يا ابنة العامري، لا، وأقسم بأبيك بطلان ما يقوله بنو تميم كذباً من أنني أهرب من القتال.

بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقيل: إنّ «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصلُ القول في الآية أن ﴿ما﴾ خبريَّة بمعنى «الذي» منصوبة بـ «أَتْل»، و ﴿حرم ربكم﴾ صلة، و ﴿عليكم﴾ متعلِّقة بـ «حرَّم»، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجَّاج كونَ ﴿ما﴾ استفهاميَّة منصوبة بـ «حرَّم»، والجملة محكية بـ «أَتْل»؛ لأنه بمعنى «أقول»، ويجوز أن يعلَّق «عليكم» بـ «أَتْل»، ومَنْ رجح إعمال أول المتنازعَيْن ـ وهو الكوفيّون ـ رجَّحه على تعلُّقه بـ «حرَّم»، وفي «أنْ» وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضعِ نصب بدلاً من ﴿ما﴾، وذلك على أنها موصولة لا استفهاميَّة؛ إذا لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضعِ رفع خبراً لِـ«هو» محذوفاً.

أجازهما بعض المُعربين. وعليهما فـ «لا» زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

قوله: (الموضع الثاني) أي: من المواضع التي اختلفت في لا الواقعة فيها هل هي أي: لا زائدة أو لا. **قوله: (وحاصل القول)** أي: حاصل الكلام. **قوله: (ما خبرية)** أي: انها اسم موصول بمعنى الذي لا أنها استفهامية بحيث تكون إنشائية.

قوله: (هذا هو الظاهر) أي: في إعراب الآية. **قوله: (أن يكونا في موضع رفع)** أي: على كلا القولين من جعل ما موصولة أو استفهامية. **قوله: (قاله ابن الشجري)** أي: قال أن لا زائدة على الوجهين وقوله والصواب الخ، أي: خلافاً لابن الشجري. **قوله: (أنها نافية على الأول)** فيه أنه إذا جعل بدلاً وجعلت لا نافية كان المعنى أتل الذي حرمه الله وهو عدم الإشراك وهو فاسد إذ المحرم الإشراك لا عدمه وحينئذٍ فالصواب كلام ابن الشجري كذا اعترض الدماميني، وقد يقال إن البدل على نية تكرار العامل فالمعنى أتل أن لا تشركوا وعلى هذا فالبدل بدل اشتمال؛ لأن عدم الاشراك يتضمن الحرام بالضد:

وبضدها تتميز الأشياءُ

وأما على كلام ابن الشجري فبدل بعض وليس خطأ خلافاً للمصنف وبعد هذا فاعلم أن الذي تلاه عليهم ليس عين المحرم بل ما يفيده؛ لأن التلاوة إنما تكون للألفاظ وإفادة التحريم إما بالأمر بضده نحو وقولوا للناس حسناً، فإنه يفيد النهي عن عدم القول الحسن وتحريمه، وإما بالتصريح بالنهي نحو ولا تقربوا مال اليتيم، وحينئذٍ فيجب حذف مضاف

والثالث: أن يكون الأصل: أُبيِّن لكم ذلِك لئلاّ تشركوا، وذلك لأنهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غَيْرَ الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أنَّ ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ [الأنعام: ١٥١] معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية: ﴿ذلكم وَصَّاكم به﴾ [الأنعام: ١٥١].

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير: أتل عليكم أن لا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجّاج.

والسادس: أن الكلام تَمَّ عند ﴿حَرَّم ربكم﴾ [الأنعام: ١٥١] ثم ابتُدىء: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فـ «عليكم» على هذا اسمُ فعل بمعنى: الْزَمُوا.

و «أنْ» في الأوجه الستّة مصدريّة، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أن «أنْ» مفسِّرة بمعنى «أيْ»، و «لا»: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً،

قبل أن لا تشركوا يتسلط على جميع المذكورات، أي: مفاد أن لا تشركوا ثم بعد ذلك يجوز أن تجعل نافية ومعلوم أن نفي الشرك مأمور به فيكون من قبيل وقولوا للناس حسناً، ويجوز أن تجعلها زائدة والشرك منهي عنه من قبيل لا تقربوا مال اليتيم، فتدبر. **قوله: (وزائدة على الثاني)** أي: والمعنى أتل ما حرم الله وهو الإشراك. **قوله: (أن يكون الأصل أبين الخ)** أي: فالأصل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم بين لكم ذلك لئلا تشركوا الخ فحذف الجملة والجار المتعلق بها وهذا القول متأتٍ على كلا القولين من كون ما موصولة أو استفهامية وكذا الأقوال بعده.

قوله: (فأطاعوهم) أي: علمهم أن الشرع أحله وقوله: أشركوا أي: كفروا. **قوله: (والرابع أن الأصل الخ)** أي: فالأصل قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أوصيكم بأن لا فحذف الجملة ومتعلقها. **قوله: (أجاز هذه الأوجه الثلاثة فهي الخ)** أي: فعنده لا بد من تقدير جملة فعلية محذوفة الكلام لكنْ في الوجهين الأولين حذف مع الجملة حرف الجر وهو اللام أو الباء. **قوله: (ولا في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية)** وأما على الوجه الأول والثاني فهي زائدة فيهما على ما لابن الشجري. **قوله: (أن أن مفسرة)** أي: والشرط

وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُم أَنَّهَا إِذَا جَاءَت لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فيمن فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفَّار، وردَّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، يجب ذلك في قراءة الفتح؛ وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحّاس: حُذِف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون؛ وقال الخليل في قولٍ له آخر: «أنَّ» بمعنى «لعلّ» مثلُ «ائتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً»، ورجّحه الزجّاج وقال: إنهم أجمعوا عليه؛

موجود وهو تقدم الجملة فيها معنى القول دون حروفه وهي أتل الخ؛ لأن أتل معناه أقول قوله: بمعنى بيان؛ لأن المفسرة. **قوله: (الموضع الثالث)** أي: من المواضع المختلف فيها في كون لا غير زائدة أو زائدة. **قوله: (فيمن فتح الهمزة)** وأما من قرأ بكسرها فهي نافية اتفاقاً؛ لأن المعنى أي شيء يشعركم وهنا تم الكلام، ثم استؤنف وقيل: انها إذا جاءت الخ، فالوقف على هذا القول على يشعركم. **قوله: (لا زائدة)** أي: وإن توكيدية والمعنى وما يشعركم أنها إذا جاءت الآية التي اقترحوها كتكلم الموتى ونزول الملائكة يؤمنون. **قوله: (وإلا لكان الخ)** أي: وإلا لم تكن زائدة بل نافية لكان عذر للكفار ووجه ذلك ان قوله وما استفهامية للإنكار، والمعنى أي شيء يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وإذا أنكر النفي ثبت الإيمان والمعنى بل هم يؤمنون فيقول الكفار إننا لنا عذر في عدم الإيمان بسبب عدم مجيء الآية، أي: ولو جاءت الآية لآمنا كما أخبر الله عنا في هذه الآية لكنها لم تأت فنحن معذورون في عدم الإيمان. **قوله: (وإن لكان عذراً الخ)** لأن محصله من أين عدم إيمانهم إذا جاءت الآية، بل إذا جاءت آمنوا فعذرهم في عدم الإيمان عدم مجيئها. **قوله: (لكان عذراً الخ)** أي: وهو باطل؛ لأنهم غير معذورين في الآخرة، والمعنى على أنها زائدة وما يشعركم بأنها إذا جاءت يؤمنون وهو استفهام إنكاري فيفيد نفي الإيمان أي: أنها إذا جاءت لا يؤمنون لسبق القضاء بكفرهم. **قوله: (فيجب ذلك)** لأن الأصل توافق القراءتين ولا داعي للخروج عن الأصل الكثير.

قوله: (أي وإنهم) تفسير للمعطوف أي: فالأصل وما يشعركم أي: يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون وعلى هذا القول فالاستفهام إنكاري، أي: إن تمنيكم لإسلامهم وطلبكم نزول الآية لهم لا ينبغي ذلك لكم لأنكم لا تدرون هل يؤمنون أو لا يؤمنون لعدم دليل لكم على أحدهما. **قوله: (وقال الخليل الخ)** أي: والمعنى عليه وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون فلا نافية، أي: وما يشعركم إيمانهم لعلها. **قوله: (وقال إنهم أجمعوا عليه)** أي: على إتيان أن بمعنى لعل، وإن لم يكن في الآية فلا اعتراض.

قوله: (انهم أجمعوا عليه) فيه أنه سبق للفارسي والخليل أن لا زائدة والقائلين بأنها زائدة أن عندهم للتوكيد اللهم إلا أن يكون القائلون بزيادة لا رجعوا عنه، أو أن قوله

وردّه الفارسي فقال: التوقُّع الذي في «لعلّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزَّجاج كون «لا» غير زائدة؛ وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيّده أن ﴿يشعركم﴾ و ﴿يدريكم﴾ بمعنى.

وكثيراً ما تأتي «لعلَّ» بعد فعل الدِّراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣]، وأن في مصحف أُبيّ ﴿وما أدراكم لعلها﴾. وقال قوم: «أنَّ» مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم وَيَئِسَ من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي: أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ، ونظيره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آية﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]. وقيل: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَما مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالإِياتِ إلاّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]،

أجمعوا عليه، أي: جمع من كان بعد من قال بالزيادة أو المراد أجمعوا على إتيان أن بمعنى لعل، وإن لم يكن في الآية وفي كلام الشمني ما يفيد أن الإجماع لم يقع في كلام الزجاجي، وإنما في كلامه ترجيحه فقط. **قوله: (ورده الفارسي الخ)** قد يقال لا منافاة الجوار حمل الترجي على ما يظهر للمخاطبين، والحكم على ما في نفس الأمر على أن التوقيع في كلام الله يحمل على الجزم كما قالوه. **قوله: (وهذا نظير ما رجح به الزجاج)** أي: بقوله فيما تقدم ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر. **قوله: (وهذا نظير الخ)** أي: ما رد به الفارسي نظير ما رد به الزجاج فيما تقدم القول بأنها زائدة.

قوله: (ما رجح به الزجاج الخ) المناسب ما رد به الزجاج كون لا زائدة وذلك أن المتقدم ورده الزجاج بأنها نافية الخ، أي: وليكون اتم شبهاً برد الفارسي من حيث أن كلا من الردين بقراءة الكسر، وإن كان رد الزجاج في لا ورد الفارسي في أن وأجاب شيخنا دردير بأن رد الزجاج المتقدم للزائدة يلزم ترجيح القول بأنها غير زائدة فقوله: ما رجع به أي: التزاماً. **قوله: (مؤكدة)** أي: لا بمعنى لعل كما سبق أي: أنها حرف توكيد لا حرف ترج. **قوله: (ويئس من إيمانهم)** وفي نسخة والسياق يأباه. **قوله: (والآية عذر للمؤمنين)** أي: حيث طمعوا في إيمان الكفار إذا جاءتهم آية حين أقسم الكفار أنهم إذا جاءتهم آية يؤمنون فخاطبهم الله بقوله وما يشعركم الخ، أي: أنتم لا تطلعون على ما سبق في علم الله من عدم الإيمان فأنتم معذورون في تمني إيمانهم، ولو علمتم السابق في علمه لانتفى طمعكم في إيمانهم فالاستفهام بمعنى النفي وفي الحقيقة يرجع لإنكار الطمع. **قوله: (ونظيره)** أي: من حيث إفادة الحكم بعدم الإيمان عند مجيء الآية. **قوله: (واللام) فهي** لام العلة متعلقة بمحذوف أي: وهو امتنعنا وقدره مؤخراً للاختصاص أي: امتنعنا من الإتيان؛ لأنهم إذا جاءت لا يؤمنون. **قوله: (ونظيره)** أي: من حيث إفادة أن المنع من الإتيان علته عدم إيمانهم لموافقته تلك الآيات. **قوله: (إلا ان كذب بها الأولون)** أي: ما

واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعولَ ﴿يشعركم﴾ الثاني ـ على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى «لعلّ» ـ محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقيّة الأقوال «أنَّ» وصِلَتُهَا.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: «لا» زائدة والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدَّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قِيَامِ الساعة، وعلى هذا فـ «حرام» خبر مقدَّم وجوباً لأن المخبَر عنه أن وصلتها؛ ومثله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] «لا» مبتدأ، و «أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوَّزهُ أبو البقاء، لأنه ليس بوصف صَرِيح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام. وقيل: «لا» نافية، والإِعرابُ إمَّا على ما تقدّم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وَإما على أن «حرام» مبتدأ حُذِفَ خبره؛ أي:

منعنا من الإتيان بالآيات إلا تكذيب الأولين لها وعدم الإيمان بها، فالعلة في عدم الإتيان بالآيات عدم الإيمان. **قوله: (واختاره الفارسي)** أي: اختار هذا القول الأخير من أن التقدير؛ لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها. **قوله: (وعلى القول بأنها بمعنى لعل محذوف)** أي: كما أنه على قراءة الكسر كذلك. **قوله: (وعلى بقية الأقوال)** أي: سواء قيل بزيادة لا أو أنها نافية. **قوله: (ممتنع)** أي: فقد استعير حرام الممتنع وقوله على أهل قرية إشارة إلى أن في الكلام مجازاً بالحذف وقوله: قدرنا إهلاكها أي: وليس المراد أهلكناها بالفعل؛ لأنه لا يتأتي أن يقال حينئذٍ يرجعون عما هم فيه أو لا يرجعون.

قوله: (انهم يرجعون عن الكفر) أشار بذلك إلى أن متعلق يرجعون محذوف أي: عما هم عليه من الكفر، وحاصله أنه إذا سبق في علم الله لا بد من هلاك القرية الفلانية بسبب كفرهم يمتنع رجوعهم عن كفرهم الذي هلاكهم بسببه. **قوله: (وجوباً)** يحتمل أن الوجوب راجع للخبرية رداً على ما نقله بعد من الابتداء ويحتمل رجوعه للتقديم بدليل التعليل؛ لأنه لو لم يقدم الخبر لالتبس أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل كما يأتي في وقوع أن بعد لو. **قوله: (لأن المخبر عنه أن وصلتها)** أي: فلو تأخر الخبر عنها لالتبست أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل. **قوله: (ومثله وآية لهم)** أي: مثله في كون المخبر عنه أن وصلتها والخبر مقدم عليهما وجوباً لما ذكر من العلة. **قوله: (ولأنه لم يعتمد الخ)** زيادة في الرد، أي: حرام لم يوجد فيه الشرطان المعتبر ان في المبتدأ الذي يغني مرفوعه عن الخبر وهما كونه وصفاً واعتماده على نفسه أو شبه. **قوله: (أما على ما تقدم)** أي: من أن حرام خبر مقدم، وأن وصلتها مبتدأ مؤخر. **قوله: (ممتنع عليه انهم لا يرجعون إلى الآخرة)** أي: بل لا بد من رجوعهم ومعادهم؛ لأن ممتنع نفي ونفي النفي إثبات. **قوله: (حذف خبره الخ)** أي: والأصل حرام على قرية أهلكنا قبول أعمالهم والدليل على هذا

قبول أعمالهم، وابتُدِئ بالنكرة لتقيّدها بالمعمول؛ وإمّا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعملُ الصالح حَرَام عليهم. وعلى الوجهين فـ ﴿أَنَّهُمْ لا يرجعون﴾ تعليلٌ على إضمار اللام، والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليلُ المحذوف ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ويؤيّدهما تمام الكلام قبل مجيء «أن» في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ. وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً﴾ [آل عمران: ٧٩ ـ ٨٠]، قُرِئ في السبعة برفع ﴿يأمركم﴾ ونصبه، فمن رفعه قطعَه عمَّا قبله. وفاعلُهُ ضميره تعالى أو ضمير الرسول. ويؤيّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾ و ﴿لا﴾ على

المحذوف قوله: قبل فلا كفر ان لسعيه، أي: أن من يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا ذهاب لعمله الصالح وحرام على قرية أهلكناها قبول أعمالهم؛ لأنهم لا يرجعون عما هم عليه من الكفر. **قوله: (لتقييدها بالمعمول)** أي: وهو قوله على قرية. **قوله: (أي والعمل الصالح حرام الخ)** أي: والدليل على ذلك قوله قبل ومن يعمل من الصالحات الخ، أي: ومن يعمل من الصالحات فلا كفران الخ وهذا العمل الصالح حرام على قرية قدرنا إهلاكها فالمنفي وقوعه منهم. **قوله: (والمعنى لا يرجعون)** الأنسب لأنهم لا يرجعون وقوله: دليل المحذوف أي: من الخبر في الوجه الأول والمبتدأ في الثاني، وقوله: فمن يعمل من الصالحات دليل لحذف المبتدأ في الوجه الثاني، وقوله: فلا كفران لسعيه دليل لحذف الخبر في الوجه الأول. **قوله: (ويؤيدهما)** أي: هذين الوجهين الأخيرين، أعني: جعل حرام خبر المحذوف ومبتدأ خبره محذوف. **قوله: (في قراءة بعضهم بالكسر)** أي: لأن قراءة بعض بكسر إن يدل على أن الكلام تم عند قوله: أهلكناها؛ لأن إن تكسر في الابتداء فحينئذٍ يكون حرام على قراءة الفتح خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف لأجل أن يتم الكلام قبل إن لتوافق القراءتين. **قوله: (ما كان لبشر)** أي: ما كان ينبغي لبشر. **قوله: (والحكم)** أي: الفهم للشريعة. **قوله: (ثم يقول للناس)** أي: ثم بعد أن يؤتى الحكمة والنبوة يقول: أي ما ينبغي لبشر أن يجمع بين الأمرين. **قوله: (ولكن كونوا)** أي: ولكن الذي ينبغي له أن يقول لهم كونوا ربانيين، أي: علماء عامين منسوبين للرب بسبب علمكم الكتاب ورؤيتكم له؛ لأن فائدة العلم العمل به. **قوله: (ان تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً)** أي: جعله مستأنفاً. **قوله: (أو ضمير الرسول)** أي: فالمعنى ولا يأمركم الله أو الرسول. **قوله: (ويؤيد الاستئناف الخ)** وجه التأييد أن قوله ولن يأمركم ليس معطوفاً على ما قبله من قوله: أي يؤتيه، وإن كان هو على تلك القراءة منصوباً بلن. **قوله: (السابق)** أي: قوله ما كان لبشر.

هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يؤتيه﴾ كما أن ﴿يقول﴾ كذلك، و ﴿لا﴾ على هذه زائدة مؤكِّدَةٌ لمعنى النفي السابق؛ وقيل: على ﴿يقول﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في ﴿لا﴾ وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وتَرْك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتَّخذوا الملائكة والنبيّين أرباباً.

والثاني: أن تكونَ غيرَ زائدة، ووَجَّهه بأن النبيَّ عليه الصلاةُ والسلام كان يَنْهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهْلَ الكتاب عن عبادة عُزَيْر وعيسى، فلما قالوا له: أنتَّخذك رَبًّا؟ قيل لهم: ما كان لبشرٍ أن يَسْتَنْبئه الله ثم يأمر النَّاسَ بعبادته وينهاهم عن عبادةِ الملائكة والأنبياء، هذا ملخّص كلامه، وإنما فسّر «لا يأمر» بـ «ينهى» لأنها حالَتُهُ

قوله: (وقيل على يقول) يؤخذ من هذا أن العطف بالواو إذا تكرر يصح عطفه على ما قبله وعلى الأول.

قوله: (ولم يذكر الزمخشري غيره) أي: بل اقتصر على كونه عطفاً على يقول على قراءة النصب. **قوله: (ووجهه)** أي: وجه الزمخشري كونها نافية على قراءة النصب وحاصله أن المعنى أنه ليس لبشر أن يجمع بين هذه الثلاثة. **قوله: (وأهل الكتاب)** وهم اليهود بالنسبة للعزير والنصارى بالنسبة لعيسى. **قوله: (فلما قالوا الخ)** أي: حين شدد عليهم في عدم العبادة لغير الله. **قوله: (قيل الخ أي: نزول قوله تعالى ما كان الخ)** أي: ما كان لبشر أن يجمع بين ثلاثة أوصاف متنافية الأول النبوة والثاني الأمر بعبادة نفسه والثالث النهي عن عبادة الملائكة ووجه التنافي في الأولين أن مقتضى كونه نبياً انه عبد ومقتضى الأمر بعبادته انه له فهما متنافيان ووجه التنافي بين الأخيرين ما أشار له المصنف بقوله؛ لأن نهيه الخ وحاصلهُ أن نهيه عن عبادة الملائكة ليس إلا لكونهم مخلوقين فمقتضاه ان لا يأمر بعبادة مخلوق وهذا يناقضه أمره بعبادة نفسه. **قوله: (أن يستنبئه)** أي: يجعله الله نبياً. **قوله: (ثم يأمر)** تفسير لقوله، ثم يقول الخ، وقوله: وينهاهم عن عبادة الخ تفسير لقوله ولا يأمركم وسيأتي الجواب عن اعتراض حاصله أن عدم الأمر صادق بالنهي والسكوت فكيف يفسره بالنهي، وحاصل الجواب ان حالة النبي دائرة بين أمرين النهي والأمر، فإذا انتفى الأمر ثبت النهي وأنت خبير بأن سكوته أمر فهو منفي.

قوله: (وينهاهم الخ) هذا يشير إلى أن لا نافية؛ لأن عدم الأمر بعبادة الملائكة هو النهي عن عبادتهم. **قوله: (وإنما فسر الخ)** أي: مع أن عدم الأمر بعبادة الملائكة صادق بالسكوت عن أمرهم بعبادتهم وبالنهي عن عبادتهم فهو من تفسير الأعم بالأخص. **قوله: (لأنها)** أي: النهي وانت نظراً للخبر وفي نسخة؛ لأنه أي النهي عن عبادة الملائكة حالته عليه السلام التي كان عليها في الواقع؛ لأنه كان الواقع منه النهي عن ذلك لا السكوت عن

عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعْبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿ولا يأمركم﴾ على القراءتين الْتِفاتٌ.

تنبيه ـ قرأ جماعة ﴿واتّقوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنفال: ٢٥] وخرَّجها أبو الفتح على حذف ألف ﴿لا﴾ تخفيفاً، كما قالوا: «أمَ واللَّهِ»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدَّر ﴿لا﴾ في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

* * *

● **(لات)**: اختلف فيها في أمرين:

أمرهم بالعبادة؛ لأن السكوت عن الأمر بالفعل مع إقراره أمر به. **قوله: (وإلا)** أي: وإلا نقل فسر بذلك لأنها حالته عند رؤية المنكر فلا يصح تفسير عدم الأمر بالنهي؛ لأنه تفسير للشيء بما هو أخص منه. **قوله: (والسكوت)** أي: أعم من كل منهما. **قوله: (والمراد)** أي: من عدم الأمر بالعبادة الأول وهو النهي عن العبادة للملائكة. **قوله: (وهي الحالة)** أي: حال النهي عن عبادة الملائكة والنبيين. **قوله: (وهي الحالة الخ)** أي: وأما سكوته عن عبادة الملائكة بالمرة وهي الحالة الثانية فلا تناقص أمره بعبادة نفسه. **قوله: (متناقضاً)** أي: مع الحالة الأولى وهي الأمر بعبادة نفسه فالتناقض بين نهيه عن عبادة الملائكة والنبيين وبين أمره بعبادة نفسه. **قوله: (فكيف يأمرهم)** أي: فكيف يجمع بين النهي عن عبادة غيره من المخلوقين وبين الأمر بعبادة نفسه مع كونه مخلوقاً هذا جمع بين متنافيين. **قوله: (التفات)** أي: من الغيبة إلى الخطاب والأصل ولا يأمرهم، أي: الناس، وقوله: على القراءتين أي: قراءة الرفع والنصب. **قوله: (على حذف الخ)** أي: فآل الأمر إلى أن معنى القراءتين نهى بدليل التوكيد بالنون أو معناهما النفي. **قوله: (أم والله)** أصلها أما والله وهي أداة استفتاح. **قوله: (ولم يجمع الخ)** حاصله أننا لا نجمع بينهما بجعل لا في قراءة الجماعة زائدة، ويكون معنى القراءتين اثباتاً؛ لأن التوكيد بالنون لا يكون إلا في النهي أو في النفي وأما في الإثبات فلا تؤكد بالنون. **قوله: (ولم يجمع)** أي: أبو الفتح، أي: أن أبا بالفتح جمع بينهما بحمل لتصيبن على لا تصيبن ويكون معناهما نفياً أو نهياً ولم يجمع بحمل لا تصيبن على لتصيبن بأن يجعل القراءتين إثباتاً.

قوله: (بأن تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة) أي: واللام للتوطئة فتجتمع القراءتان على الثبوت لا على النفي أو النهي كما جمع به أو. **قوله: (لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك)** أي: لأن التوكيد لا يكون مع الزائدة بل مع الناهية أو النافية تشبيهاً بالناهية بجامع العدم.

(لات) قوله: (في أمرين) أي: وفي كل أمر ثلاثة أقوال وكان عليه أن يقول ثلاثة أمور إذ الأمر الثالث الذي تعمل فيه هل هو خصوص الحين أو هو وما رادفه.

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها **كلمة واحدة فعل ماضٍ**، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نَقَص، من قوله تعالى: ﴿لاَ يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُم شَيْئاً﴾ [الحجرات: ١٤] فإنه يقال: «لاَتَ يَلِيتُ»، كما يقال: «أَلَتَ يَأْلت»، وقد قُرىء بهما، ثم استُعملت للنفي كما أن «قَلَّ» كذلك، قاله أبو ذر الخشني. والثاني: أنَّ أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

والمذهب الثاني: أنها **كلمتان**: «لا» النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في «ثُمَّتَ» و «رُبَّتَ»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: أنها **كلمة وبعض كلمة**، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائدة في أول

قوله: (لا يلتكم) أي: لا ينقصكم فلا نافية ويلت مجزوم بإن من قوله: وإن تطيعوا الله وحذف الياء لالتقاء الساكنين. **قوله: (وقد قرىء بهما)** أي: بيلت من لا يلتكم وبيألت في قراءة لا يألتكم. **قوله: (ثم استعملت الخ)** أي: فمعنى ولات حين أي لا حين أصلاً. **قوله: (كما أن قل كذلك)** أي: فمعناها في الأصل نقص، ثم استعملت في النفي، فإذا قلت قل رجل يأتيني أي: لا رجل يأتيني فهي معناها النفي فلذا كان لا فاعل لها. **قوله: (وأبدلت السين تاء)** أي: إبدالاً شذوذياً كما في ست أصله سدس بدليل سادس فأدغمت الدال في تاء الإبدال. **قوله: (كلمتان)** أي: لأن تاء التأنيث وياء النسب الأصل كلمة مستقلة ثم صارت كالجزء مما هي فيه فكان عليها إعرابه وبناؤه. **قوله: (لتأنيث اللفظة)** أي: فقبل التاء يقال رب جرت الاسم وجر الاسم على إرادة اللفظ واللفظة وكذا يقال ثم عطفت الاسم وعطف الاسم وبعد دخولها يتعين التأنيث بحيث يقال ربت جرت كذا في الدماميني، والظاهر الجواز أيضاً بعد دخول التاء؛ لأنه ليس تأنيثاً حقيقياً ولما ضعفت فائدة تأنيث اللفظ، قال الرضي: التاء زائدة للمبالغة في النفي كما في علامة ونسابة فإنها للمبالغة في الإثبات. **قوله: (وإنما وجب تحريكها)** أي: تاء التأنيث مع أن الأصل سكونها. **قوله: (في أول الحين)** أي: في أول الاسم الدال على الحين والزمان، أي: فهذا القول يقول إن لات لم توجد أصلاً، وإنما التاء تزاد في أول الحين التي تدخل عليه لا للنافية والموجود لا لالات وهذا قول ضعيف إذ الموجود في اللغة، ولات وحين وليس فيها تحين بزيادة التاء في الحين وأيضاً تقول لات أوان ولات ساعة، ولا يقال تأوان وتساعة ومما يتمسك به على زيادة التاء في أول الحين قوله:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم

قال ابن مالك وتخريجه أن المراد حين لات حين ما من مطعم فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال أراد العاطفونه بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء وصلاً فلا

«الحين»، قاله أبو عبيدة وابنُ الطراوة.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وَجدها في الإمام ـ وهو مصحف عثمان رضي الله عنه ـ مختلطة بـ «حين» في الخط، ولا دليل فيه، فكَمْ في خط المُصْحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسمت منفصلة عن «الحين»، وأن التاء قد تُكسر على أصل حركة ٱلتقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: «وقُرىء بالكسر على البناء كجَيْرِ» ا هـ، ولو كانتْ فعلاً ماضياً لم يكن للكسرِ وجه.

الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها **لا تعمل شيئاً**؛ فإن وليها **مرفوع فمُبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعولٌ** لفعلٍ محذوف. وهذا قولٌ للأخفش والتقدير عنده في الآية: لا أرَى حينَ مناصٍ، وعَلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

والثاني: أنها **تعمل عملَ** «إنَّ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث: أنها **تعمل عمل «ليس»**، وهو قول الجمهور.

ينفك البيت عن شذوذ. **قوله: (في الإمام)** أي: المصحف الإمام. **قوله: (فكم في خط الخ)** كم خبرية أي: أن الأمور الخارجة عن القياس التي في مصحف عثمان كثيرة. **قوله: (خارجة عن القياس)** ولذا قيل خطان لا ينقاسان خط العروض وخط العثماني. **قوله: (ويشهد للجمهور)** أي: ويرد على كل من القولين بدليل ما ذكره آخراً لا على خصوص الثالث كما قد يتوهم. **قوله: (وإن التاء)** أي: في لات قد تكسر أي: وهي في هذه الحالة مبنية على الكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين. **قوله: (وهو)** أي: كسرها على أصل التقاء الساكنين.

قوله: (وقرىء) مقول قول الزمخشري. **قوله: (كجير)** أي: فانها مبنية على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين. **قوله: (لم يكن للكسر وجه)** أي: لأن الفعل الماضي مبني على الفتح فلا يتأتى فيه التقاء ساكنين حتى إنه يكسر لأجل التخلص. **قوله: (انها تعمل عمل إن)** أي: فهي لا التبرئة زيدت عليها التاء ويقويه لزوم تنكير ما أضيف إليه الحين. **قوله: (والثالث الخ)** أي: فعلى قراءة النصب فالمحذوف اسمها، أي: ولات الحين حين وعلى قراءة الرفع فخبرها محذوف أي: كائناً لهم.

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختلف في معمولها، فنص الفَرَّاء على أنها لا تعمل إلا في لفظة «الحين»، وهو ظاهر قول سيبويه؛ وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في «الحين» وفيما رَادَفه. قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصَّتْ بنفي الأحيان.

* * *

تنبيه ـ قُرِئ ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بخفضِ «الحين»، فزعم الفرّاء أن «لات» تستعمل حرفاً جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن «مذ» و «منذ» كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

٤١٣ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ]

وأُجيب عن البيت بجوابين:

قوله: (وعلى كل قول) أي: من القولين الأخيرين بدليل قوله إلا أحد المعمولين ويحتمل وعلى كل قول من الأقوال الثلاثة وحينئذٍ، فقوله: إلا أحد المعمولين أي: لها على مقولين الأخيرين أو لغيرها على القول الأول، فإن المبتدأ معمول للابتداء والمنصوب معمول لفعل محذوف. **قوله: (والغالب الخ)** أي: ومن غير الغالب يذكر المنصوب. **قوله: (لا تعمل إلا في لفظة الحين)** أي: ونقل الرضى عن الفراء انها تعمل في الحين وما رادفه. **قوله: (قال الزمخشري)** هذا تقوية لما قبله حيث جميع الأحيان، واحتمال أن الجمع باعتبار وقوع لفظة الحين في تراكيب متعددة بعيد. **قوله: (إن لات)** أي: بأنه. **قوله: (حرفاً جاراً)** قال الرضى ينظر ما متعلقه ولك أن تتكلف تعلقه بطلبوا على معنى طلبوا في وقت عدم الصلح، وقد سبق لك أن تعلق الجار على الوجه الذي يقتضيه وهو هنا النفي.

---

٤١٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في (ديوانه ص ٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٠؛ ورصف المباني ص ١٦٩، ٢٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، ١٥/ ٤٦٨ (لات)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦).

اللغة: لا تأوان، أو لات أوان: ليس زمان.

المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

أحدهما: .أنه على إضمار «مِن» الاستغراقيّة، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

أَلا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]

فيمن رواه بجرّ «رجلٍ».

والثاني: أن الأصل «ولاتَ أوانُ صُلحٍ» ثم بُني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ «نزالِ» وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثم كُسِر على أصل التقاء الساكنين كـ «أمسِ»، و «جَيْرِ»، ونُوِّنَ للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كـ «يومئذٍ»، ولو كان كما زَعَمَ لأُعرب، لأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض منه، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل «حِينَ

قوله: (بقاء) أي: بالكسر؛ لأن القوافي كذلك في القصيدة واسم لات محذوف، أي: لات الحين حين بقاء. **قوله: (من الخ)** أي: والمعنى ولات من أوان وإعرابه لات حرف نفي، وأوان مجرور بمن الزائدة في محل نصب على أنه خبرها واسمها محذوف والمعنى وليس الحين أو الأوان من أوان صلح ويحتمل أن مجرور من الزائدة في محل رفع اسم لات وخبرها محذوف. **قوله: (ألا رجل)** أي: إلا من رجل فالأداة استفتاح ومن رجل مبتدأ فقد زيدت فيه من محذوفة وجملة جزاه الله خيراً خبر. **قوله: (إن الأصل ولات أوان صلح)** وإعرابه أوان خبرها واسمها محذوف، أي: ولات الأوان أوان. **قوله: (ثم بنى المضاف)** أي: أوان. **قوله: (لقطعه عن الإضافة)** أي: لأن اسم الزمان شأنه أن يبنى إذا قطع عن الإضافة كما في قبل وبعد. **قوله: (وكان بناؤه على الكسر)** أي: ولم يكن على الضم كما في قبل وبعد. **قوله: (وزنا)** أي: فالملاحظ في البناء على الكسر الشبه المذكور. **قوله: (بناؤه على السكون)** أي: كما هو الأصل في البناء وذلك لثقله باللزوم وخفة السكون. **قوله: (ونون للضرورة)** أي: مع أن المنوّن إنما هو المعرب. **قوله: (وقال الزمخشري للتعويض)** أي: قال إن تنوينه للتعويض. **قوله: (لأن العوض)** أعني التنوين ينزل منزلة المعوض منه وهو المضاف إليه فكان المضاف إليه مذكور وحينئذٍ فأوان مضاف تقديراً فهو يعرف ويمكن الجواب بأن التنوين إنما جاء بعد البناء، فلم يكن بمنزلة المعوض منه فأوان مقطوع عن الإضافة فلذا بني ولم يعرب ولا يتم إعرابه إلا لو كان التنوين قبل البناء سلمنا أن التنوين قبل الإعراب لكن لا نسلم ان المعوض يقوم مقام المعوض عنه دائماً. **قوله: (وتوجيهه الخ)** لما كان فيه خفاء؛ لأن حين مضافة لمناص وليس فيه قطع عن الإضافة بينه، وحاصل التوجيه أن مناص لما قطع عن الإضافة صار كان حين قطع عن الإضافة، ثم بني مناص لقطعه عن الإضافة ونون للتعويض، ثم بني حين لإضافته لمبني وهو مناص، واسم الزمان إذا أضيف لمبنى بني هذا حاصل ما قاله الزمخشري، فاعترضه المصنف بأن فيه تناقضاً ووجهه أن قوله أولاً نزل قطع مناص منزلة

مناصِهِم» ثم نُزِّل قطعُ المضافِ إليه من «مناص» منزلةَ قطعهِ من «حينَ»، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قال الزمخشري: وجعل التنوينَ عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى «الحين» لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، ا هـ.

والأَوْلى أَن يقال: إن التَّنزيل المذكور اقتضى بناء «الحين» ابتداء، وإن «المناص» معرب وإن كان قد قُطِعَ عن الإِضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمانٍ، فهو كـ «كل» و «بعض».

● **(لو)** على خمسة أوجه:

أحدها: لو المستعملة في نحو «لَوْ جَاءَنِي لأَكْرَمْتُهُ» وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: **الشرطيّة**، أعني عقد السببيَّة والمسببيَّةِ بين الجملتين بعدها.

والثاني: **تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي**، وَبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إنْ» فإنّ تلك لعَقْدِ السببيَّة والمسببيَّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ «إنْ» سابقٌ على الشرط بـ «لوْ»، وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهَم

قطع حين يفيد أن علة البناء التنزيل وقوله: آخراً ثم بني حين لإضافته لمبني ينافي ذلك والحق أن الموجب للبناء في حين هو تنزيل قطع مناص منزلة قطعه وإن مناص معرب لا مبني.

قوله: (ثم نزل قطع المضاف إليه) أعني: الضمير في مناصهم. **قوله: (لاتحاد المضاف الخ)** المناسب أن يقول؛ لأن المضاف والمضاف إليه، كالشيء الواحد وإلا فالمضاف مغاير للمضاف إليه إلا ان يقال الاتحاد تنزيلاً تأمل. **قوله: (قاله الزمخشري)** الأولى حذفه ويذكره بعد قوله انتهى؛ لأن قوله: وجعل الخ من كلام الزمخشري خلافاً فالظاهر المصنف. **قوله: (لكنه ليس بزمان)** أي: والشأن أنه لا يبني عند حذف المضاف إليه إلا أسماء الزمان.

(لو) قوله: (الشرطية) أي: التعليق وقوله: عقد السببية أي: الربط بين مضمون الجملتين بحيث يكون مضمون الأولى سبباً في حصول مضمون الثانية والمراد السبب اللغوي وهو ما له دخل في الفعل فيشمل الشرط. **قوله: (تقيد الشرطية بالزمن الماضي)** أي: باعتبار متعلقها من الترتب أو الجزأين وأما التعليق فحال المتكلم بأداة الشرط. **قوله: (في المستقبل)** ظرف لقوله: السببية والمسببية لا للعقد، أي: التعليق؛ لأن العقد واقع زمن التكلم وهو حال. **قوله: (الشرط بأن سابق)** وجهه بعضهم بأن لو للجزم بالعدم وأن للشك والإنسان يشك أو لا ثم يجزم بالعدم. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان كون الشرط بأن سابقاً على الشرط بلو. **قوله: (لأن الزمن المستقبل الخ)** أي: في مقام التعليق، أي: ان تعليق شيء على شيء في المستقبل سابق على تعليق شيء بشيء في الماضي. **قوله: (عكس ما**

المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إِنْ جِئْتَنِي غَداً أَكْرَمْتُك» فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلت «لَوْ جِئْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ».

الثالث: **الامْتِناع**، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفيّة إفادتها إياه، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تفيده بوَجْه، وهو قول الشَّلَوْبين، زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعْليق في الماضي، كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل؛ ولم تدلَّ بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الْخَضراوي.

وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريَّات، إذ فَهمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع «لَوْ فَعَل» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهذا يصح في كل موضع

يتوهم الخ) أي: فإن المبتدئين يتوهمون أن الماضي سابق مطلقاً سواء كان تعليقاً أم لا مع انه لا يكون سابقاً إلا في غير التعليق هكذا قرره شيخنا دردير وقد يقال إن ما قاله المبتدئون صواب ويحتمل على ما إذا اختلفت الأزمنة وما ذكره المصنف في مضي الزمن الواحد واستقباله فلا معارضة. **قوله: (ان جئتني غدا الخ)** أي: وإذا كنت في يوم الجمعة تقول ان جئتني غداً أكرمتك فإذا جاء الغد هو السبت ومضي ولم يجيء وجاء الأحد قلت: لو الخ فقد سبق المستقبل في مقام التعليق على الماضي في مقامه. **قوله: (وكيفية الخ)** أي: من كونها تفيد الامتناع فيهما أو في الأول.

قوله: (بوجه) أي: أصلاً. **قوله: (وهو قول الشلوبين)** الحامل له على ذلك ما يأتي من الآيات والأثر وهو نعم العبد صهيب الخ. **قوله: (بل على التعليق في الماضي)** أي: إنما تدل على مجرد تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط حالة كون كل من حصولهما في الماضي. **قوله: (كما دلت إن على التعليق)** أي: على تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى حالة كون الحصولين في المستقبل. **قوله: (في المستقبل)** أي: فالفارق بين أن ولو إن لو تدل على الربط في الماضي وإن في المستقبل. **قوله: (ولم تدل)** أي: إن أي فكذا لو فكل من إن ولو لا تفيد إلا الربط وإنما قلنا، ولم تدل أي: إن لأجل قوله: بالإجماع؛ لأن الإجماع إنما هو فيها وأما في لو فالأكثر على أنها تدل على الامتناع ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وتبعه على هذا القول ابن هشام الخ)** وعلى هذا المذهب قول المناطقة في نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً استثناء عين المقدم ينتج عين التالي، وأما الجمهور فيحملون مثل هذا على التسمح وإخراجها عن أصلها من الدلالة على الامتناع. **قوله: (ولهذا)** أي: لإفادتها الامتناع صح أن يعقبها حرف الاستدراك ولو لم تكن للامتناع ما صح الاستدراك بعدها

استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيّاً لفظاً أو معنى، تقول: «لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء»، ومنه قوله [من الطويل]:

٤١٤ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقوله [من الطويل]:

فصحته بعدها تفيد أنها للامتناع هذا حاصله وفيه نظر. **قوله: (بحرف الاستدراك)** أي: لأجل أن تفيد أن العلة في امتناع الجواب عدم الشرط والاستدراك بعدها من باب التصريح بما علم التزاماً، فإذا قلت لو جاءني لأكرمته، أفاد أنه لم يجيء فإذا قلت لكنه لم يجيء فقد صرحت بما هو معلوم، وقد يقال إن صحته الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع إذ يصح الاستدراك بعد مجرد التعليق ودفعاً لتوهم ثبوت المعلق عليه نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس ليست طالعة ولا قائل إن كلما تفيد الامتناع. **قوله: (لفظاً أو معنى)** تعميم في فعل الشرط المنفي يعني: أن حرف الاستدراك إما أن يدخل على لفظ فعل الشرط المنفي وإما أن يدخل على شيء هو في معنى فعل الشرط المنفي كما في بيت امرىء القيس. **قوله: (لفظاً أو معنى)** تفصيل لفعل الشرط، والأصل على لفظ الشرط أو معناه منفياً محذوف المضاف وأعرب تمييزاً فاللفظ كما في قوله لكنه لم يجيء وكما في قوله:

ولكن حمد الناس ليس بمخلدِ

وكما في ولكنما أسعى الخ، كما في الآيتين وبيت الحماسي، ويحتمل أن قوله لفظاً راجع لقوله: منفياً، أي: منفياً في اللفظ كما في المثال، وقوله: ولكن حمد الناس، ومثال المنفي معنى ولكنما أسعى وقوله: ولكن حق الخ وبيت الحماسي والاحتمالان صحيحان. **قوله: (ومنه قوله)** أي: قول امرىء القيس. **قوله: (ولو أن ما أسعى)** يحتمل أن ما موصولة اسمية أو حرفية أي: ولو أن سعيي أو ولو أن الذي أسعاه ويحتمل أنها كافة، وكذا ما في قوله لكنما ففيه أوجه ثلاثة، والمعنى لو ثبت سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولكن لا أسعى لأدنى معيشة بل أسعى لمجد مؤثل وهو السلطنة والمؤثل

---

٤١٤ ـ **التخريج**: البيتان لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١).

اللغة والمعنى: أسعى: أجدّ، أعمل. أدنى معيشة: حياة عاديّة.

يقول: لو أنه يسعى لحياة عاديّة لكفاه قليل من المال، ولكنّه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجّب عليه الجدّ والسعي المستمرّ.

٤١٥ ـ فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ، وَلٰكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئنَا لآتَيْنَا كلَّ نَفسٍ هُدَاهَا، وَلٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لأمْلأنَّ جَهَنَّم﴾ [السجدة: ١٣]، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحقّ القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كثيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأمْرِ وَلٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّم﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: فلم يُريكموهم كذلك، وقول الحماسي [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ثم قال [من البسيط]:

لٰكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشرِّ في شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لستُ من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشرّ، وإن هان، وإن كانوا ذوي عَدَد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلةِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلٰكِن الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿فَلَم تَقْتُلُوهُمْ وَلٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُم﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إذْ

هو المؤصل. **قوله: (قليل)** فاعل كفاني ومفعول أطلب محذوف أي: الملك. **قوله: (ولكن حمد الناس ليس بمخلد)** هذه قضية سالبة فحقها دخول أداة السلب في موضوعها أي: لكن ليس حمد الناس بمخلد فقد دخل حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط المنفي. **قوله: (ولو أراكهم كثيراً لفشلتم)** أي: ولكن الله لم يركهم كذلك، أي: كثيراً فنسلم فدخلت ولكن على فعل الشرط معنى باعتبار دخولها على المسبب، فقوله: أي: فلم الخ حل معنى، وقوله: فلم يريكموهم المناسب، فلم يركهم ليناسب ولو أراكهم؛ لأنه خطاب للنبي وأيضاً المناسب حذف الياء الجازم فيقول، فلم يركموهم وأجاب الشارح بأن رأى قد سمع فيها أن تجعل عينه مكان اللام فيقال راء يرىء كضاء يضيء، فإذا دخل النفي صار لم يرىء على وزن لم يضيء فتسكن الهمزة، ثم تقول وقعت الهمزة إثر كسرة فتقلب ياء كما في بئر فتقول بير وهنا كذلك فاصله، فلم يرتكموهم فقلبت الهمزة ياء وليس للجازم حذف الياء؛ لأنه سكن أو يقال إنه على لغة من يثبت حروف العلة مع الجازم أو أن الياء إشباع ا هـ.

قوله: (فهذه المواضع ونحوها بمنزلة الخ) أي: في وقوع الاستدراك بعد النفي فقط وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم. **قوله: (بمنزلة الخ)** أي: في وقوع الاستدراك تصريحاً بما علم التزاماً على خلاف الأصل إذ الأصل في الاستدراك دفع ما يتوهم. **قوله:**

---

٤١٥ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٢٣٦؛ والدرر ٥/ ١٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٦).

المعنى: إن كثرة حمد الناس لشخص ما لا يخلدّه، ولو أبقى الحمد أحداً حيًّا لكنت أنت.

رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القولُ الجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة من النَّحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كل شيءٍ قُبُلاً مَا كانوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كلماتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقول عمر رضي الله عنه: «نِعْم العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ».

وَبَيَانُه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضُه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة

(واتبعوا ما تتلوا الشياطين) أي: اتبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت تقرؤها على ملك سليمان، أي: على عهد ملكه في زمانه وذلك؛ لأن الشياطين كانوا يسترقون السمع، ثم يضمون إلى ما سمعوا أكاذيب يلفقونها ويلقونها إلى الكهنة وقد دونوها في كتب يقرؤونها ويعلمونها الناس وفشا ذلك في زمن سليمان عليه السلام حتى قالوا: إن الجن تعلم الغيب، وكانوا يقولون هذا علم سليمان وما تم لسليمان ملكه إلا بهذا العلم وبه تسخر الجن والإنس والريح التي تجري بأمره، ووجه الاستدراك في الآية ظاهر بهذا المعنى. **قوله: (رما رميت)** أي: حقيقة إذ رميت صورة أو ما اكتسبت ما ينشأ عن الرمي من الخارق إذ رميت فلا تناقض. **قوله: (والثاني)** أي: من الأقوال. **قوله: (الجاري على ألسنة المعربين)** أي: حيث قالوا: إن لو حرف امتناع لامتناع. **قوله: (وهو)** أي: إفادتها الامتناع في الشرط والجواب باطل وهذا الرد من طرف أصحاب القول القائلين أنها لا تفيد الامتناع وأجاب بعضهم بأن لها استعمالان الغالب منهما إفادتها نفي الشرط والجواب معاً، والثاني تقرير الجواب سواءً كان الشرط ثابتاً أو منفياً وما اعترض به من المواضع من الاستعمال الثاني، وفيه أن هذا الجواب لا يدفع؛ لأنهم أطلقوا في العبارة، وهي إفادتها امتناع الشرط والجواب معاً فظاهره دائماً وهذه كلية يناقضها سالبة جزئية وهي بعض المواضع ليس فيها نفي الجواب والشرط معاً. **قوله: (وكلمهم الموتى)** أي: كما طلبوا. **قوله: (وحشرنا)** أي: جمعنا وقبلا بضمتين أي: فوجاً فوجاً وبكسر القاف وفتح الباء أي: معاينة. **قوله: (عمر الخ)** قال السبكي وقد نسبه الخطيب إلى النبي ﷺ ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً عن النبي عليه الصلاة والسلام ولا عن عمر مع شدة الفحص ووقع في عبارة ابن الحاجب في «شرح المفصل» أن ذلك في الحديث فظاهره أنه ﷺ قاله وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبر بأنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه.

قوله: (وعلى هذا) أي: ما ذكر من أنه إذا امتنع الشيء ثبت نقيضه. **قوله: (في الآية الأولى)** أي: لأن معناها على هذا القول انتفى عدم إيمانهم لانتفاء نزول الملائكة وتكليم

وتكليم الموتى لهم وحَشْر كل شيء عليهم، وفي الثانية نَفَاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكَوْن السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمدّ البحر؛ ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وكلُّ ذلك عكْسُ المرادِ.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مُساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لَوْ كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبَّبه، وإن كان أعمَّ كما في قولك: «لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجوداً»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القَدْرِ المساوي منه للشَّرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخَّص على هذا أن يقال: إنَّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: عَقْدِ السببية والمسببيَّة، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارةً يُعقل بين الجزأين

الموتى لهم مع أن المراد عدم الإيمان، ولو وجدت هذه أشياء من تنزيل الملائكة وما بعده. **قوله: (وفي الثانية)** أي: لأن المعنى انتفى عدم إنفاد كلمات الله وثبت نفادها لعدم كون ما في الأرض أقلاماً ولعدم كون البحر الأعظم كالدواة والأبحر مداداً فيفيد نفاد كلمات الله ولو بقلم واحد يكتب من دواة لا مادة لها مع أن المراد عدم نفاد كلماته، ولو وجدت هذه الأشياء وقوله: ثبوت الخ، أي: لأنه ينحل المعنى انتفى عدم العصيان وثبتت المعصية عند انتفاء عدم الخوف وثبوت الخوف. **قوله: (والثالث)** أي: من الأقوال، **قوله: (في العموم)** أي: في التحقيق. **قوله: (كان الضوء موجوداً الخ)** أي: فإن وجود الضوء يجامع القمر ويجامع طلوع الشمس ويجامع الفتيلة والشمعة فلا يلزم من عدم الشمس عدم الضوء مطلقاً، بل عدم الضوء المترتب على طلوع الشمس لا على غيره. **قوله: (وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي الخ)** أي: كضوء الشمس المخصوص.

قوله: (وهذا قول المحققين) أي؛ بخلاف القول الأول القائل أنها لا تفيد امتناعاً أصلاً، فإنه كإنكار الضروري بخلاف القول الثاني القائل أنها تفيد امتناع الشرط والجواب فقد تقدم أنه باطل بالمواضع المذكورة. **قوله: (وكونهما)** أي: وكون حصولهما، أي: السبب والمسبب في الماضي. **قوله: (ثم تارة الخ)** فيه أن هذا التقسيم لا يصح مع كونها تفيد عقد السببية والمسببية إذ حيث أفادت ذلك لا يعقل عدم الارتباط بين الجزأين والجواب أن هذا التقسم منظور فيه للجزأين في حد ذاتهما وأما عقد السببية والمسببية فهو مفاد من لو فلا تنافي وهذا الجواب أجاب به الدماميني وسيأتي ما فيه ا هـ تقرير شيخنا دردير، أو يقال ان المنفي بقوله وتارة لا يعقل الارتباط المناسب فلا يتنافى أن أصل الارتباط حاصل بالشرطية. **قوله: (ثم تارة)** بيان لكون المسبب تارة يمتنع وتارة لا. **قوله:**

ارتباطٌ مناسِب وتارةً لا يُعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشَّرع أو العقل انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول، نحو: ﴿وَلو شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالِعةً كان النَّهارُ مَوجُوداً»، يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثاني قطعاً، وما يُوجب أحدهما فيه عدمَ الانحصار المذكور، نحو: «لَو نَامَ لانتقض وُضُوءُه»، ونحو: «لو كانت الشمسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجُوداً»، وهذا لا يلزم فيه من امتناعِ الأوَّلِ امتناعُ الثاني كما قدّمنا؛ وما يُجَوِّز فيه العقلُ ذلك، نحو: «لو جاءني أكرمتُه»، فإن العقل يجوّز انحصار سببِ الإكرام في المجيء، ويُرجِّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادِر إلى الذِّهن، واستصحابُ الأصل؛ وهذا النوع

(ارتباط مناسب) أي: بأن يكون الجواب مساوياً للشرط في التحقيق لا أعم منه. **قوله: (وتارة لا يفعل)** أي: بينهما ارتباط مناسب، وإن كان أصل الارتباط حاصلاً بالشرطية. **قوله: (فالنوع الأول)** وهو ما إذا كان بين الجزأين ارتباط مناسب. **قوله: (أو العقل)** أو مانعة خلو فتجوز الجمع. **قوله: (نحو ولو شئنا الخ)** هذا المثال يوجب فيه الشرع والعقل معا انحصار مسببية الثاني في سببية الأول وحينئذٍ فأو في سابق كلام المصنف مانعة خلو. **قوله: (أنت الشمس طالعة الخ)** هذا مما أوجب فيه العقل أو المراد أنه ما يشمل العادة وأما الشرع فلا علاقة له بذلك، وإن كان يوافق على صدق القضية ومثال ما تفرد فيه الشرط لو زالت الشمس لوجبت الظهر. **قوله: (وما)** أي: قسم وقوله: فيه أي في ذلك القسم. **قوله: (لو نام لانتقض وضوءه)** أي: فانتقاض الوضوء لا ينحصر في النوم؛ لأن نقض الوضوء أعم من النوم إذ يكون باللمس والبول فالشرع لم يحصر سبب النقض بالنوم.

قوله: (وما يوجب أحدهما) أي: أحد العقل والشرع وقوله: عدم الانحصار، أي: عدم انحصار مسببية الثاني في سببية الأول بحيث يكون للثاني سبب غير الأول شرعاً أو عقلاً، وقوله: نحو لو نام مثال لما وجب الشرط فيه عدم الانحصار. **قوله: (ونحو لو كانت الخ)** مثال لما أوجب فيه معقل عدم الانحصار. **قوله: (كما قدمنا)** أي: وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي فيه للشرط. **قوله: (وما يجوز فيه العقل ذلك)** أي: الانحصار وعدمه والحال أن العرف والاستعمال يوجبه. **قوله: (وما يجوز الخ)** أي: ويجوز أن يكون له سبب آخر. **قوله: (ويرجحه)** أي: الانحصار، وقوله: أن ذلك أي: الانحصار وقوله: وإنه أي: الانحصار وهذا تفسير لما قبله، وقوله: واستصحاب بالرفع عطفاً على قوله: أن ذلك أي: يرجحه أن ذلك هو الظاهر ويرجحه استصحاب الأصل إذ الأصل الكثير أن ينتفي المسبب إذا انتفى السبب؛ لأن الأصل عدم تعدد السبب. **قوله: (من ترتب الثاني)** هو الجواب والأول هو الشرط. **قوله: (واستصحاب الأصل)** لأن الأصل انتفاء المسبب لانتفاء السبب؛ لأن الأصل عدم تعدد السبب. **قوله: (وهذا النوع)** الأولى وهذا القسم،

يدل فيه العقلُ على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدلُّ الاستعمالُ والعُرْف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان:

أحدهما: ما يُراد فيه تقريرُ الجواب وُجد الشرطُ أو فُقد ولكنه مع فَقْده أولى، وذلك كالأثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوتِ الخوف أولى؛ وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين؛ أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفتِ المعصية عند عدم الخوف فعند

أي: الثالث وهو ما يجوز العقل فيه الأمرين لا أن المراد النوع المقسم على ثلاثة أقسام. **قوله: (لا على الانتفاء مطلقاً)** أي: سواءً كان المسبب مساوياً أو أعم من السبب. **قوله: (ويدل الاستعمال)** أي: يدل الكلام بواسطة الاستعمال العربي على الانتفاء المطلق أي: على انتفاء السبب مطلقاً كان مساوياً للمسبب أو أعم منه.

قوله: (والنوع الثاني قسمان الخ) أنت خبير بأن هذا النوع بقسميه ليس داخلاً في كلام المحققين وإنما كلام المحققين محصور في النوع الأول وحينئذٍ فلا عقد سببية في النوع الثاني خلافاً لجواب الشارح المقدم. **قوله: (قسمان)** أي: ولكن تقديره مع فقد الشرط أولى من تقديراً مع وجود. **قوله: (أحدهما الخ)** ضابطه أن تأتي بكيف التعجبية داخلة على نقيض الشرط فتقول صهيب لم يخف الله فلم يعص فكيف إذا خاف أو أن تأتي بالواو، ولو داخلة على الشرط بعد تقديم الجواب فتقول صهيب لم يعص، ولو لم يخف الله. **قوله: (كالأثر عن عمر)** أي: السابق عن عمر. **قوله: (على كل حال)** أي: سواءً وجد منه خوف أو لا. **قوله: (إن دلالتها على ذلك)** أي: دلالة لو على انتفاء الجواب. **قوله: (إنما هو الخ)** لأن لو شرط ومفهومه الشرط من قبيل المخالفة وتوضيح ذلك أن منطوق الأثر ترتب عدم العصيان على عدم الخوف ومفهومه المخالف هو العصيان مع الخوف ومفهوم الموافقة يفيد؛ لأنه لا عصيان مع الخوف بالأولى فيقدم مفهوم الموافقة. **قوله: (من باب مفهوم المخالفة)** مبني على ما قاله من أنها لا تدل على امتناع الجواب فمنطوقها استلزام الشرط للجواب ومفهومها انتفاؤه إذا انتفى الشرط، أما على كلام المعربين فانتفاء الجواب إذا انتفى الشرط منطوق أصلي لها. **قوله: (عند عدم الخوف)** الذي هو فيه سبب ضعيف وهو الإجلال فعند الخوف الذي هو سبب قوي أولى. **قوله: (انه لما فقدت الخ)** لأنه لا مناسبة بين عدم الخوف الذي هو الشرط وبين عدم العصيان، وإنما المناسبة بين الخوف وعدم العصيان. **قوله: (عدم الخوف)** أي: الذي هو نفس الشرط، وقوله: عدم المعصية الذي هو الجواب. **قوله: (وذلك)** أي: الأمر الآخر المفسر بما تقدم. **قوله: (وعند الخوف الخ)** أي فعند الخوف السبب في عدم المعصية إما الإجلال

الخوف أولى، وإذا تعارَض هذان المفهومانِ قُدِّم مفهوم الموافقة؛ الثاني: أنه لما فُقدت المناسبة انتفتِ العلِّية، فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرٌّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف مَعاً، وعلى ذلك تتخرَّج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنْفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلَّتها وعدم بعضها أولى؛ وكذا ﴿ولو سَمِعوا ما اسْتَجابوا لكم﴾ [فاطر: ١٤] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى؛ وكذا ﴿ولو أسمَعَهُمْ لتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣] فإن التولي عند عدم الإسماع أولى؛ وكذا ﴿لو أنتُم تملكُون خزائن رحْمَةِ ربي إذاً لأمْسكتم خشيَةَ الإنفاق﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فإن «الإمساك» عند عدم ذلك أولى.

والثاني: أن يكون الجوابُ مقرَّراً على كل حال من غير تعرُّض لأولوية، نحو: ﴿ولو رُدُّوا لعادُوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أخرى مستمرَّة على التقديرين؛ والمقصود في هذا القِسْم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه

فقط، وإما الإجلال والخوف معاً.

قوله: **(أو إليه وإلى الخوف معاً)** هذا وجه الأولوية أعني: تعدد السبب وكذا قياس ما بعده كما يفيده بقية كلام المصنف. **قوله**: **(وعلى ذلك)** أي: وعلى أن المراد تقرير الجواب وهو مع فقد الشرط أولى تتخرج الخ، أي: فإن المراد فيها تقرير لجواب وهو مع فقد الشرط أولى. **قوله**: **(بأن الكلمات)** أي: متعلقات القدرة أو المراد بها الكلمات الحقيقة. **قوله**: **(إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور)** أي: الموهمة للنفاد فعدم النفاد مع قلتها وعدم بعضها بالأول. **قوله**: **(فلأن لا تنفد)** أي: فلعدم نفاذ فاللام لابتداء فهي مفتوح ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(مقرراً على كل حال)** أي: فقد الشرط أو وجد. **قوله**: **(ولو ردوا الخ)** أي: لا بد من عودهم لما نهوا عنه سواءً ردوا أم لا وليس الرد عند عدم العود أولى بل هما سيان والمراد بالعود ما يشمل الملازمة، والحق أن هذه الآية من قبيل قولك: لو جاء زيد لأكرمته والمعنى انتفى العود في الآخرة لانتفاء الرد هكذا اعترض الشارح وهو ظاهر. **قوله**: **(فهذا)** أي: الجواب وهو عودهم لما نهوا عنه، وقوله: على التقديرين أي تقدير ثبوت الشرط وانتفائه. **قوله**: **(بعلة أخرى)** أي: وهي الختم على قلوبهم أو الكبر والعناد، فإن ذلك العود كما أن الرد إلى دار الدنيا يقضي العود؛ لأن الرد للدنيا مظنة الشهوات. **قوله**: **(في هذا القسم)** المناسب في هذا النوع بقسميه، فإن امتناع الأول ليس بمقصود في القسمين. **قوله**: **(ثبوت الثاني)** أي: وهو الجواب وقوله: وأما الامتناع الأول أي: وهو الشرط.

وإن كان حاصلاً لكنه ليس المقصودَ.

وقد اتَّضح أن أفسدَ تفسيرٍ لـ «لو» قَوْلُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلّ على انتفاء تَالٍ، ويلزمُ لثبوته ثبوتُ تاليه، ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقضاً.

فأما الإِشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معلّلاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإِمَساك خشية الإنفاق ليس معلّلاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعوا عليه من الشُّحِّ؛ وكذا التولِّي وعدم الاستجابة ليسا معلَّلين بالسماع، بل بما هم عليه من العتوّ والضلال؛ وعدمَ معصية صهيب ليست معلَّلة بعدم الخوف بل المهابة؛ والجوابُ أن تقدَّر اللام للتوقيت مثلها في ﴿لا يُجَلّيها لِوَقتها إلاّ

قوله: (إن أفسد تفسير الخ) قول خبر إن أي: اتضح لك أن التفاسير التي في لون أشدهم فساداً هو قول من قال الخ وإنما اشتد فساده؛ لأنه يفيد أنها لامتناع الأمرين دائماً مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وأما الثاني فقد ينفي ولا ينفي وأنها قد تكون لتقرير الجواب سواءً وجد الأول أم لا. **قوله: (إن أفسد الخ)** أفعل تفضيل ليس على بابه. **قوله: (إن أفسد الخ)** قد يقال إنه لا فساد بل هو صواب نظراً لأصل لو وأما ما أورده المصنف من أنها قد تكون لتقرير الجواب، فهو مما خرج عن الأصل لدليل.

قوله: (حرف امتناع) أي: حرف يدل على امتناع الجواب لأجل امتناع الشرط. **قوله: (قول سيبويه)** أي: لأنه لم يتعرض لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. **قوله: (قول سيبويه)** الحق أنها كما قال ابن مالك أنها بمعنى كلام المعربين وسيظهر لك ذلك. **قوله: (لما كان سيقع)** أي: الشرط، أي: ثبوت تاليه أي: تالي الشرط وهو الجواب لوقوع غيره فيه وهو الشرط وقوله: لثبوته، أي: الشرط، أي: ثبوت تاليه أي: تالي الشرط وهو الجواب. **قوله: (ابن مالك)** عطف على قول سيبويه وإنما كانت عبارته جيدة لأنها لم تتعرض لنفي الثاني وإنما أفادت نفي الأول، وإن الثاني إنما يثبت عند ثبوت الأول وأما امتناع الثاني عند امتناع الأول فمسكوت عنه ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (انتفاء تال)** أي: للواو وهو المقدم. **قوله: (ولكن قد يقال الخ)** استدراك على قوله العبارة الجيدة. **قوله: (لام التعليل)** أي: فتفيد أن وقوع الشرط علة لوقوع الجواب وكون الشرط علة في الجواب فاسد، فإن الخ. **قوله: (لا نهاية له)** حمل على حقيقة وقولهم كل ما وجد في الخارج فهو متناهٍ بالنسبة للحادث. **قوله: (للتوقيت)** وهي التي بمعنى عند يقال يمكن التعليل نظراً لما اعتبره المتكلم في الربط.

هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي أن الثاني يَثْبُت عند ثبوت الأوَّل.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالَّة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»، فإنه دليلٌ على أنه لم يقع.

نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تُفيد أن اقتضاءَها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليهِ واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

قوله: (أي: أن الثاني) كعدم المعصية ثبت عند ثبوت الأول يعني: عدم الخوف واعترض قوله: إن الثاني ثبت إن أراد أنه ثبت بالفعل فينافي قوله حرف لما كان سيقع المفيد أنه لم يقع ولا تشمل عبارته النوع الأول وهي ما كان فيه للامتناع، وإن كان المراد أنه سيثبت في المستقبل، فنقول أنه لا يشمل النوع الثاني وهو ما إذا كانت لتقرير الجواب بقطع النظر عن الشرط. **قوله: (فإنها)** أي: عبارة سيبويه وقوله: على أنها أي: لو. **قوله: (والجواب الخ)** رد بأن قوله سيقع يفيد عدم وقوع الجواب ولا يفيد عدم وقوع الشرط أصلاً والجواب أنه يلزم من عدم وقوع الجواب عدم وقوع الشرط. **قوله: (مفهوم من قوله كان سيقع)** اعترضه الدماميني بأنه يقضي أن ما كان سيقع هو الشرط وما قبله يقتضي أنه الجواب وأجاب الشمني بأنه يفهم باللزوم لأن امتناع الجواب لامتناع الشرط وفيه أن المصنف لا يقول بامتناع الشيئين فتدبر.

قوله: (فإنها لا تفيد الخ) أي: ولا تفيد النوع الثاني بقسميه؛ لأنه ليس بين الشرط والجواب تلازم. **قوله: (ان اقتضاءها للامتناع)** الأول للتعليق. **قوله: (واستلزامه)** أي: استلزام ما يلي لو وهو الشرط. **قوله: (لتاليه)** وهو الجواب. **قوله: (كان أجود فيه نظر)** لأن قوله واستلزامه الخ يشمل النوع الثاني قسميه لأنه لا استلزام فيه وحاصل تحرير المقام أن لو في الماضي لها استعمالان الأول انها للامتناع أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط إن كان مساوياً، وإن كان أعم فالممتنع من الجواب القدر المساوي وهذا القسم هو الذي عرفه سيبويه وابن مالك والمصنف فقال سيبويه حرف لما كان سيقع، أي: يتوقع وقوعه لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع غيره فقد رجع لقول غيره حرف امتناع، أي: للجواب لامتناع الشرط وهو ظاهر في المساوي وكذا الأعم لأنها لنفي القدر المساوي والاستعمال الثاني أن تكون موضوعة لتقرير الجواب على كل حال وهو النوع الثاني بقسميه ولها استعمال ثالث وهو الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس الاستعمال الأول نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فالمراد الاستدلال بعد الفساد على عدم التعدد ولها استعمال رابع اختلف فيه وهو الإغيائية نحو إن ضربني أحد ضربته ولو السلطان، قيل: لا جواب لها فهو استعمال رابع، وقيل لها جواب وهي من القسم الثاني من النوع الثاني ا هـ تقرير دردير.

تنبيهان ـ الأول ـ اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المرويّ عن عُمر رضي الله عنه، وقد وقع مثلُه في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصدّيق رضي الله عنه، وقَلَّ من يتنبّه لهما؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسلامُ في بِنْتِ أبي سَلَمَةَ «إنها لَوْ لم تَكُنْ رَبِيبَتِي في حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إنّها لابنَة أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»، فإن حِلَّها له عليه الصلاة والسلام منتفٍ عنه من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرِّضاعة، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتَي المخافة والإجلال، والثاني قوله رضي الله عنه لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لوْ طَلَعَتْ مَا وَجَدَتْنَا غَافِلِين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم ألبتّة

قوله: **(عن معنى الأثر المروي)** أي: وهو لو لم يخف الله لم يعصه. **قوله**: **(وقد وقع)** أي؛ والحال أنه قد وقع الخ. **قوله**: **(وقل من يتنبه لهما)** أي: فلم يشتهرا كما اشتهر الأثر. **قوله**: **(فالأول)** أي: المروي عن النبي ﷺ **قوله**: **(في بنت أبي سلمة)** هي زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي من الصحابيات روت عنه عليه الصلاة والسلام وخرج لها أصحاب الكتب الستة توفيت سنة أربع وسبعين من الهجرة وأمها أم سلمة هند بنت أبي أمية أم المؤمنين المخزومية وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً ماتت في إمارة اليزيد بن معاوية وهي المخاطبة بهذا الحديث فإن النساء تكلمن بأن رسول الله ﷺ يريد أن يتزوج ببنتها المذكورة فكلمته في ذلك، فقال لو لم تكن الحديث. **قوله**: **(لو لم تكن)** أي: انها إذا لم تكن ربيبتي لم تحل لي لأنها بنت أخي من الرضاع فكيف بها إذا كانت ربيبتي فلو هنا لتقرير الجواب مطلقاً وجد الشرط وهو عدم كونها ربيبته أو انتفى الشرط بأن كانت ربيبته لكن إن وجد الشرط فالعلة في الحرمة كونها بنت أخيه، وإن فقد فالعلة في الحرمة كونها بنت أخيه وربيبته فلو هنا من القسم الأول من النوع الثاني فهي هنا مثلها في لو لم يخف الله لم يعصه. **قوله**: **(ربيبتي)** أي: بنت زوجتي. **قوله**: **(ما حلت لي)** أي: إن عدم حلها متقرر سواءً كانت ربيبته أم لا لكن عدم الحل مع كونها ربيبته أولى. **قوله**: **(انها)** علة لقوله ما حلت لي. **قوله**: **(والثاني)** أي: المروي عن أبي بكر رضي الله عنه.

قوله: **(لو طلعت)** أي: أنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين لتلبسنا بالصلاة فكيف بها إذا لم تطلع فالقصد تقرير الجواب مطلقاً وهو عدم الغفلة سواءً وجد الشرط وهو طلوعها أو انتفى بأن لم تطلع لكن تقريره عند انتفائه أولى ولا يصح أن تكون لو هنا حرف امتناع لامتناع؛ لأنه ينحل المعنى انتفى وجود الغفلة وثبتت الغفلة لانتفاء الطلوع وهو باطل. **قوله**: **(أما الأول)** أي: كون عدم الغفلة يقتضي عدم وجودها لهم غافلين. **قوله**: **(وأما الثاني)** أي: وهو كون عدم طلوعها يقتضي أنها لا تجدهم غافلين. **قوله**: **(لا**

لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني - لهجَت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿ولو عَلِمَ اللَّهُ فيهم خَيْراً لأسْمعهُمْ ولو أسمَعَهُم لَتولَّوا وهُمْ مُعْرِضونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] وتوجيهه أن الجملتين يتركّب منهما قياس، وحينئذٍ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا، وهذا مستحيل، والجوابُ من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولَّوا؛ والثاني أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم؛ والثالث بتقدير كونه قياساً متَّحِدَ الوسط صحيحَ الإِنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولَّوْا بعد ذلك الوقت.

غافلين ولا ذاكرين) أي: لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع. **قوله: (ولو علم الله فيهم خيراً)** أي: صلاحاً لسماع الحق وهذه صغرى وقوله: ولو أسمعهم كبرى. **قوله: (وهذا مستحيل)** أي: لأنه عند علم الله فيهم الخير يأتوا ولم يتولوا. **قوله: (وذلك ثبات اختلاف الوسط)** أي: اختلاف الحد الوسط. **قوله: (أحدهما ان التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً الخ)** أي: فلم يتحد الحد الوسط؛ لأن الإسماع الأول مقيد بكونه نافعاً، والثاني مقيد بكونه غير نافع. **قوله: (على تقدير عدم علم الخير فيهم)** أي: بأن علم أن فيهم شراً فلم يتحدا الحد الوسط؛ لأن الإسماع الأول مقيد بعلمه الخير فيهم والثاني مقيد بعلمه الشر فيهم ولو قال المصنف مع علمه عدم الخير فيهم كان أولى لكنه نظر إلى أن عدم علم الخير فيهم يصدق بعلم عدم الخير الذي هو المطلوب.

قوله: (والثالث الخ) أي: والجواب الثالث المثبت كونه قياساً ملتبس بتقدير في الجملتين لشيء يكون به قياساً. **قوله: (بتقدير الخ)** أي: أن يقدر في كل مقدمة ما يصح به القياس لأجل أن تصح النتيجة ولا يكون محالاً. وحاصل القياس مع التقدير أن يقال لو علم الله فيهم خيراً في وقت ما لأسمعهم فيه ولو أسمعهم فيه لتولوا بعد ذلك الوقت ينتج لو علم الله فيهم خيراً في وقت ما لتولوا بعد ذلك فقول المصنف إن التقدير أي: تقدير النتيجة ولا يتأتى تقدير النتيجة هكذا إلا من التقدير في المقدمات كما علمت. **قوله: (ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما الخ)** هناك جواب رابع وهو أن لو الأولى امتناعية أي: انتهى اسماع الله إياهم لعدم علمه الخير فيهم ولو الثانية لتقرير الجواب على كل حال مثل لو لم يخف الله لم يعصه وهي مستأنفة لبيان استمرار عدم الخيرية فيهم والمعنى أن التولي واقع منهم ولا قد إذا أسمعهم فكيف إذا لم يسمعهم ولهذا الجواب يشير تمثيل المصنف سابقاً للو التي لتقرير الجواب بقوله: ولو أسمعهم لتولو أو هناك جواب خامس وهو أن لو الثانية امتناعية أيضاً والمعنى انتفى توليهم وإعراضهم لعدم إسماع الله إياهم وإنما لم يسمعهم لعلمه بعدم الخير فيهم ولا يلزم من عدم إعراضهم إيمانهم؛ لأن الفرض أن الله طبع على

الثاني من أقسام «لو»: أن تكون **حرفَ شرطٍ في المستقبل**، إلا أنها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

٤١٦ ـ وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِن الأرض سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي، وإن كُنتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وقول توبة [من الطويل]:

٤١٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ، وَدُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ
لسلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَة، أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صائحُ

وقوله [من الكامل]:

قلوبهم. **قوله**: **(حرف شرط في المستقبل)** أي: حرف مفيد لتعلق حصول صحتها على حصول شيء آخر حالة كون كل الحصولين في المستقبل. **قوله**: **(أصداؤنا)** جمع صدى وهو ما يحكي الصوت ويرجع مثله إذا كان في جبل ونحوه والرمس القبر والسبسب المفازة ويهش بفتح الهاء من باب فرح يرتاح ويميل والبيتان آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي مطلعها:

ألم خيال طارق متأوب لأم حكيم بعد ما نمت مصوب

كذا قال السيوطي قال ونسبها العيني في الكبر لقيس بن الملوح مجنون ليلى وليس كذلك. **قوله**: **(وقول توبة)** بوزن نوبة مصدر تاب مجنون بني عامر. **قوله**: **(سلمت)** هو بمعنى تسلم بدليل ما بعده أي: لو تسلم عليَّ ليلى وأنا في هذه الحالة لسلمت عليها أوصاح لها صدىً من جانب القبر صائح. **قوله**: **(جندل)** الحجر والصفائح العراض منه وأو من قوله: أو زقا عاطفة على سلمت وزقا بزاي وقاف من باب دعا أي: صاح والصدى هنا طائر تزعم العرب أنه يخرج من رأس القتيل ويصيح اسقوني اسقوني حتى

---

٤١٦ ـ **التخريج**: البيتان لأبي صخر الهذلي في (شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣؛ وهما للمجنون في ديوانه ص ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٠٠).

شرح المفردات: تلتقي: تتقابل. الرمس: القبر. السبسب: الصحراء الواسعة.

المعنى: يقول: لو تلتقي روحانا بعد موتنا، ويكون بين قبرينا أرض واسعة تحول دون اتّحادنا.

٤١٧ ـ **التخريج**: البيتان لتوبة بن الحمير في (الأغاني ١١/ ٢٢٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٥٠؛ والحماسة البصرية ٢/ ١٠٨؛ والدرر ٥/ ٩٦؛ وسمط اللآلي ص ١٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٣؛ ولرؤبة في همع الهوامع ٢/ ٦٤؛ وليسا في ديوانه؛ وهما بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٠).

اللغة: الجندل: الحجر الكبير. الصفائح: الحجارة العريضة. زقا: صاح.

٤١٨ ـ لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلاّ مَظْهِراً خُلُقَ الكِرَام، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِين لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّة ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي: ولْيَخْش الذين إن شارَفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوَّلْنا «التَّرْك» بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجَّهُ إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات، ومثله: ﴿لا يُؤْمِنُونَ به حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيم﴾ [الشعراء: ٢٠١] أي: حتى يشارفوا رؤيَتَه ويقاربوها، لأن بعده ﴿فيأتيهم بَغْتة وهم لا يَشْعُرون﴾ [الشعراء: ٢٠٢]، وإذا رأوه ثم جاءَه لم يكن مجيئُهُ لهم بغتة وهم لا يشعرون؛ ويحتمل أن تُحْمَلَ الرُّؤْية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فَلا يظنُّونه عذاباً مثل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسَفاً مِنَ

يؤخذ بثأره. **قوله: (لا يلفك)** لا ناهية ويلف فعل مضارع بمعنى يجد والكاف مفعول أول والراجيك فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء ومظهراً مفعوله الثاني. **قوله: (الراجيك)** في نسخة الراجوك بالجمع وهو أنسب بوصل أل بالمضاف. **قوله: (الذين لو تركوا)** الجملة الشرطية صلة الموصول أي: الذين شأنهم ذلك وليخش أي: وليخف الأوصياء على الأيتام الذين وقوله من بعدهم أي من بعد موتهم وقوله ذرية ضعافاً أي: أولاداً صغاراً وقوله: خافوا عليهم الضياع، وقوله: فليتقوا الله أي: في أمر اليتامى ويفعلون بهم ما يحبون أي: يفعل بذريتهم. **قوله: (لأن الخطاب)** أي: وليصح الجواب بقوله: خافوا، فإن خوفهم قبل الموت؛ وقيل: إن الآية في حق قوم كانوا يأمرون الميت بتفريق ماله ويقولون: ذريتك لا تنفعك.

قوله: (وإنما يتوجه) أي: الخطاب إليهم قبل الترك أي: وهم أحياء وقوله: إن شارفوا أشار بذلك إلى أن لو بمعنى إن التي هي للتعليق في المستقبل وقدر شارفوا إشارة إلى أن الكلام على حذف مضاف. **قوله: (بعده الخ)** هذا التأويل لا يحتاج له إلا إذا جعلت الفاء للترتيب المعنوي ويحتمل الذكرى وأن ما بعدها مفصل لإجمال ما قبلها. **قوله: (ومثله)** أي: في تقرير المشارفة. **قوله: (حتى يروا العذاب الأليم)** أي: الملجىء لإيمانهم فإذا رأوه آمنوا به. **قوله: (أن تحمل الرؤية على حقيقتها)** فالمعنى لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم ظانين أنه غير عذاب. **قوله: (وأن يروا كسفاً)** أي: عذاباً نازلاً من

---

٤١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢٨٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٠؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٩).

اللغة: ألفاه: وجده. الراجي: هو الآمل بالنوال. العديم: الفقير.

المعنى: اعتدت أن تفرح بعطائك وجودك لمن يرجوها منك، واعتادوا أن لا يجدوك إلا فرحاً إذ تعطيهم حتى لو كنت فقيراً لا تملك ما تعطيه.

السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكوم﴾ [الطور: ٤٤]، أو يعتقدونه عذاباً، ولا يظنُّونه واقِعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتةً بعد رؤيته. ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، أي: إذا قارب حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فأمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١] لأن بلوغ الأجل انقضاءُ المدّة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاجّ في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع «إنْ».

وكذلك أنكره بدرُ الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحقّقين، قال: وغاية ما في أدلّة مَن أثبتَ ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لِـ «لوْ» مستقبلٌ في نفسه، أو مُقَيَّد بمستقبل، وذلك لا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِج إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من المضيّ، ا هـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نَقْلُه عن أكثر المحقِّقين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكِتٌ عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي ـ إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قَرَّره هو وغيره من مُثْبِتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناعِ الشرط، ولم نَر أحداً صَرَّح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

السماء. **قوله: (وعليهما الخ)** لكن الظاهر بعد هذين الأمرين لأن العذاب لا يكون حينئذٍ ملجئاً لإيمانهم تأمل. **قوله: (إذا حضر أحدكم الموت)** أي: إذا قام الموت به وقدر إذا قارب لأن وجوب الوصية إنما هو إذا قرب حضوره لا إن حضر بالفعل إذ لا تتأتى الوصية حينئذٍ حتى تكون واجبة. **قوله: (فبلغن أجلهن)** أي) فقاربن بلوغ أجلهن وأشرفن عليه.

قوله: (فأمسكوهن) أي: بالرجعة. **قوله: (في نقده)** أي: في اعتراضه على المقرب لابن عصفور. **قوله: (للتعليق)** أي: تعليق الجواب على الشرط في المستقبل. **قوله: (ولهذا لا تقول الخ)** حاصله أن لو لا تجاب بمستقبل بل جوابها لفظه المضي دائماً وهذا دليل على أنها ليست للاستقبال والأصح وقوع جوابها مستقبلاً لفظا نعم قد يكون لفظ شرطها مضارعاً نحو لو تلتقي أصداؤنا. **قوله: (كما تقول ذلك)** تشبيه في المنفي. **قوله: (بدر الدين)** هو ابن الناظم. **قوله: (وذلك)** أي: كون شرطها مستقبلاً أو مقيداً بمستقبل وهذا اعترض من بدل الدين على ما قبله. **قوله: (نقله عن أكثر المحققين)** أي: إنكار كونها تأتي للتعليق في المستقبل. **قوله: (هو)** أي: بدر الدين بن مالك. **قوله: (فيهما)** أي: في الشرط والجواب. **قوله: (لامتناع الشرط)** أي: لأجل امتناع الشرط فامتناع الشرط

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا»، فيقولون: «لولا» حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مُسبَّبة؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أُخر. ويدلُّ على هذا: ﴿لَوْ كانَ فيهمَا آلِهَة إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإنها مَسُوقة لنفي التعدُّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حاله، وذلك جائز أن يفعله الإِله الواحد سبحانه. ا هـ.

وهذا الذي قاله خلافُ المتبادِرِ في مثل «لَوْ جئْتَني أكْرَمتك»، وخلاف ما فسروا

في امتناع الجواب. **قوله: (لأنهم)** علة لقوله ظاهر كلامهم. **قوله: (يذكرونها)** أي: يذكرون هذه الكلمة وهي حرف امتناع لامتناع أي: يذكرون نظيرتها مع لولا.

قوله: (لوجود) وهو أن الممتنع في لو الأول لامتناع الثاني. **قوله: (والممتنع مع لولا)** أي: لوجود غيره وهو الثاني قطعاً. **قوله: (وكذا يكون قولهم في لو)** انها حرف امتناع لامتناع الممتنع غيره هو الثاني، والحاصل أن الثاني في لولا ممتنع لوجود غيره وهو الشرط والثاني في لو ممتنع لامتناع غيره وهو الشرط. **قوله: (وغير هذا)** وهو ان الممتنع في لو الأول لامتناع الثاني. **قوله: (لان انتفاء السبب)** هو الشرط لا يدل على انتفاء المسبب وهو الجواب. **قوله: (لجواز أن يكون)** أي: لذلك المسبب وهو الجواب بأن كان الجواب أعم من الشرط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجود. **قوله: (ويدل على هذا)** أي: على ما ذكرناه من كون غير قولهم أولى. **قوله: (لنفي التعدد)** أي: للاستدلال على نفي التعدد بامتناع الخ. **قوله: (أمثال هذه الآية)** أي: هذه الآية وأمثالها. **قوله: (وقوع ذلك)** أي: الفساد. **قوله: (انتهى)** أي: كلام ابن الحاجب. **قوله: (خلاف المتبادر الخ)** أي: فإن المتبادر منه ان امتناع الإكرام الذي هو المسبب امتناع السبب وهو المجيء. **قوله: (خلاف المتبادر الخ)** قال السعد للو استعمالان الدلالة على أن علة انتفاء الثاني في الخارج هي انتفاء الأول من غير التفات إلى الاستدلال ولا أن علة العلم بانتفاء الثاني ما هي حتى يرد عليه بحث ابن الحاجب بل النفي مقر وفي ذاته وهذا في اللغة والثاني الاستدلال على أن العلم بنفي الثاني علة للعلم بنفي الأول من غير التفات إلى أن علة الانتفاء في الخراج ما هي وهذا اصطلاح المناطقة وعليه الآية فالتبس على ابن الحاجب أحد الاستعمالين بالآخر والحق أن الثاني لغوي أيضاً كما أفاده السيد وإلا لما أتى عليه القرآن.

به عبارتهم، إلاَّ بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه؛ وإلاّ ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التعدُّد لانتفاء الفساد» مسلَّمٌ، ولكن ذلك اعتراض على مَنْ قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بيَّنا فساده.

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ «لو جِئْتَني لأكرمتك»، و﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فإنَّ المراد نفي الإِكرام والإِسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه في شرح الدرّة وقد تَلاَ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن نَفْيَ اللازم يوجبُ نفيَ الملزوم، ووجود الملزوم يوجبُ وجودَ اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة، ا هـ.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرَّفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي

قوله: (عبارتهم) أعني: قولهم لو حرف امتناع لامتناع فقد فسروها بأن المراد أنها دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط. **قوله: (لتصريحه أولاً)** أي: سابقاً بخلافه حيث قال وذلك لا ينافي امتناع الشرط فيما مضى لامتناع غيره وهو الجواب. **قوله: (وقوله)** أي: قول ابن الحاجب أي: قوله بحسب المعنى وإلا فهذا لم يتقدم في عبارته صراحة. **قوله: (لو حرف امتناع)** أي: لاقتضاء هذه العبارة ان المقصود نفي الفساد لانتفاء التعدد. **قوله: (فإن قال)** أي: ابن الحاجب على تفسيري أي: من أن لو لامتناع الشرط بامتناع الجواب لا أعترض عليهم، أي: فيفسر قولهم أنها حرف امتناع بامتناع، أي: لامتناع الشرط بامتناع الجواب. **قوله: (لا العكس)** أي: وحينئذٍ فالاعتراض ما زال وارداً عليهم ولو فسرنا عبارتهم بما قاله ابن الحاجب من انها لامتناع الشرط لامتناع الجواب. **قوله: (وقد تلا)** أي: والحال أنه قد تلا أي: ذكر قوله تعالى الخ. **قوله: (يقول النحويون الخ)** لأنهم يرون أنها لامتناع الجواب لامتناع الشرط. **قوله: (لم نشأ)** أي: فعدم المشيئة سبب لعدم الرفع. **قوله: (فلم نشأ)** أي: فهذا يقتضي أن الشرط انتفى لانتفاء الجواب. **قوله: (لأن نفي اللازم)** الذي هو الرفع يوجب نفي الملزوم وهو المشيئة وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه وهو باطل وقوله: ووجود الملزوم كالمشيئة يوجب وجود اللازم كالرفع. **قوله: (لا مطلق المشيئة)** ظاهره أن ابن الخباز حمله على مطلق المشيئة ولا يظهر إنما شبهته عموم اللازم كما في ضوء الشمس فيجاب بقصره على المساوي للشرط فقد انقلب على المصنف

متى وجدت وُجدَ، ومتى انتفَت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تركوا﴾ الآية [النساء: ٩]؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافاً لخفت عليهم، ولكنك لم تشارف ذلك فيما مضى؛ وممَّا لا يمكن ذلك فيه قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكون «لو» بمعنى «إنْ» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنّا صادقين﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكونَ﴾ [الصف: ٩] ومثلها [التوبة: ٣٣]، ﴿قُلْ لاَ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ ولو أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿ولو أعجبتكم﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ولو أعجبك حُسْنهنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ونحو «أَعْطُوا السائل ولو جاء على فَرَسٍ»، وقوله [من البسيط]:

الكلام سهواً. **قوله: (أن ما قاله من التأويل)** أعني قوله وذلك أي: كون الشرط مستقبلاً لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره. **قوله: (لو شارفت الخ)** هذا يقتضي أن المضي لنفس معنى الشرط مع أن كلام بدر الدين السابق يقتضي أن معنى الشرط مستقبل، وأن الذي في المضي امتناع. **قوله: (لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى)** أي: لكنك لم تشارف فيما مضى ذلك، أي: انك تخلف ذرية ضعافاً فلم تخف عليهم فالشرط مستقبل ولكنه بمعنى الماضي. **قوله: (ولو كنا صادقين)** أي: لأنه ليس المراد امتناع صدقهم في الماضي لانحلال المعنى انتفي عدم تصديقك لنا وثبت تصديقك لامتناع صدقنا في الماضي، بل المراد ما أنت بمؤمن لنا ولو كنا غير متهمين عندك فكيف ونحن متهمون فليس الجواب هنا ممتنعاً، بل المراد تقرير الجواب على كل حال فهو مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه. **قوله: (بمعنى إن)**متلبساً بمعنى وهو التعليق في المستقبل. **قوله: (في نحو وما أنت بمؤمن لنا)** أي: ما أنت بمصدق لنا، ولو نكون صادقين عندك لاتهمتنا في هذه القضية بسبب محبة يوسف. **قوله: (ليظهره)** أي: يعليه على الدين كله، أي: على جميع الأديان وقوله: ولو كره المشركون أي: ولو يكره المشركون ذلك. **قوله: (قل لا يستوي الخبيث)** أي: الحرام والطيب، أي: الحلال وقوله: لو أعجبك، أي: ولو يعجبك كثرة الخبيث وقوله: فاتقوا الله يا أولي الألباب، أي: في تركه لعلكم تفلحون أي: تفوزون. **قوله: (ولو أعجبتكم)** صدر الآية ولا تنكحوا المشركات أي: الكافرات حتى يؤمن وأمة مؤمنة خير من مشركة أي: حرة ولو أعجبتكم أي: ولو تعجبكم لجمالها ومالها وهذا مخصوص بغير الكتابيات. **قوله: (ولو جاء على فرس)** أي: ولو يجيء لأن هذا أمر

٤١٩ ـ قَوْمٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم دُونَ النِّسَاءِ ولو بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقول كعب رضي الله عنه: [من البسيط]:

٤٢٠ ـ [لَقَدْ أَقُومُ مَقَاماً لَوْ يَقُومُ بِهِ] أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم، لأن المضارع في ذلك مُراد به المضيّ،

بالإعطاء في المستقبل فالمجيء كذلك. **قوله: (شدوا مآزرهم دون النساء)** كناية عن عدم قربانهم النساء وتركهم الجماعة وقوله ولو باتت أي: ولو تبيت بأطهار وهذا البيت من قصيدة للأخطل يمدح بها قريشاً مطلعها:

تغير الرمس من سلمى بأحفار وأقفرت من سليمى دمنة الدارِ

أني حلفت برب الراقصات وما أضحى بمكة من حجب وأستارِ

وبالهدايا إذا احمرت مدارعها في يوم نسك وتشريق وانتحارِ

وما بزمزم من شمط محلقة وما بيثرب من عون وأبكارِ

لألجأتني قريش خائفاً وجلا ومولتني قريش بعد إعسارِ

المسلمون بنو حرب وقد حرفت بي المنية واستبطأت أنصاري

قوم إذا حاربوا الخ. **قوله: (أرى وأسمع الخ)** صدره:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به

وبعده:

لظل يرعد إلا أن يكون له من الرسول بإذن الله تنويلُ

قوله: (فمن القسم الأول) أي: التي هي شرط في الماضي. **قوله: (لا من هذا القسم)** أي: وهي الواقعة شرطاً في المستقبل.

---

٤١٩ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (ديوانه ص ٨٤؛ وحماسة البحتري ص ٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٦؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٣، ٥٨٤؛ المقرب ١/ ٩٠).

اللغة: شدوا: ربطوا. المئزر: ما يستر الإنسان به عورته. الأطهار: من طهر، وهو حالة بعد الحيض والنفاس عند المرأة.

المعنى: إنهم قوم إذا حاربوا من يعاديهم، فإنهم لا يرتاحون أبداً، ويبتعدون عن الملذات عامّة، ومنها وقاع نسائهم، ولو كنّ طاهرات.

٤٢٠ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في (ديوانه ص ٦٦).

المعنى: إني أقف موقفاً لا أحسد عليه، ولو وقفه الفيل بضخامته وقوته، لارتعد خوفاً ووجلاً، حتى يمن الرسول عليه بالعفو.

وتحرير ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرضُ ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع. وخاصيّة «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة له على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله: «ولو باتت بأطهار» يتعيَّن فيه معنى «إنْ»، لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أما استقبالُه فلأن جوابه محذوف دلَّ عليه «شَدُّوا»، و«شَدُّوا» مستقبل لأنه جوابُ إذا، وأما احتماله فظاهر؛ ولا يمكن جعلها امتناعيّة، للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه، وأما قوله: «ولو تلتقي ـ البيت»، وقوله: «ولو أن ليلى ـ البيت» فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إنْ»، على أنّ المراد مجرّد الإِخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل؛ ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أنَّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصِدَ

قوله: (وتقرير ذلك) أي: توضيح ذلك. **قوله: (ومن ثم)** أي: من أجل فرضها ما ليس بواقع واقعاً حكمنا بانتفاء شرطها المفروض وقوعه في الماضي، وإنما حكمنا بانتفاء شرطها لما ذكر من فرضها ما ليس بواقع واقعاً لما ثبت الخ فقوله: لما ثبت علة للمعلل مع علته، أو للعلية. **قوله: (في الماضي)** أي: المفروض وقوعه في الماضي أو الحال. **قوله: (من كون متعلقها)** أي: ما علقت عليه. **قوله: (بأمر مستقبل محتمل)** أي: حصول الأمر المعلق عليه في المستقبل وعدم حصوله. **قوله: (على حكم شرطها)** أي: من كونه منفياً أو مثبتاً. **قوله: (في الماضي)** أي: المفروض وقوعه في الماضي. **قوله: (لأنه خبر الخ)** أي: وحينئذٍ فالمناسب له إن. **قوله: (محتمل)** أي: للثبوت والنفي. **قوله: (وأما احتماله فظاهر)** أي: لأن الخبر ما احتمل الصدق والكذب. **قوله: (للاستقبال)** أي: لأجل الاستقبال والإخبار المنافي ذلك للمضي والامتناع الذي في لو. **قوله: (تحقق ثبوت الطهر)** أي: ولو على سبيل الاحتمال لئلا ينافي ما قبله ثم لا حاجة لهذا التعلل مع ما قبله. **قوله: (على أن)** أي: بناءً على أن المراد الخ.

قوله: (بوجود ذلك) أي: الجواب الثاني وهو سلامه عليها وارتياح صدى صوته من صدى صوتها. **قوله: (عند وجود هذه الأمور)** أي: المعلق عليها. **قوله: (والحكم عليها)** أي: بترتب الجواب وقوله: مع العلم بعدم وقوعها، أي: الأمور المعلق عليها. **قوله: (محتملاً)** أي: للوقوع وعدمه. **قوله: (فرضه الآن)** أي: فرضه واقعاً الآن. **قوله: (الآن)** لعل الحال بالتبع للمضي وإلا فأصل وضع لو المضي. **قوله: (أو فيما مضى الخ)** ولا شك ان المستقبل في قوله تعالى: ﴿لو ترى إذ وقفوا على النار﴾ [الأنعام: ٢٧] وفي قوله:

فرضُه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية.

والثالث: أن تكون **حرفاً مصدرياً** بمنزلة «أنْ» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ»، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّر﴾ [البقرة: ٩٦]. ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

٤٢١ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظ الْمُحْنَقُ

وقول الأعشى [من البسيط]:

٤٢٢ ـ وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّأَنِّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

﴿ان لو نشاء أصبناهم بذنوبهم﴾ [الأعراف: ١٠٠] وفي قول كعب ما لو يسمع الفيل قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فلذا كانت لو فيها امتناعية. **قوله**: **(بعد ود ويود)** أي: ونحوهما كتمنى ويتمنى. **قوله**: **(قتيلة)** بالتصغير أوله قاف فمثناه فوقية بنت النضر بن الحرث كان يقرأ على العرب أخبار العجم ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فقتله النبي ﷺ بعد انصرافه من بدر صبراً بالصفراء وقال لا تقتل قريش أحداً بعد هذا صبراً والقتل صبراً أن يحبس الشخص حتى يموت وقبل هذا البيت:

أمحمد وأنت نجل نجيبة من قومها والفحل فحل معرقُ

لو كنت قابل فدية فلنأتين بأعز ما يغلو لديك وينفقُ

فالنضر أقرب من أصبت وسيلة وأحقهم إن كان عتق يعتقُ

ما كان ضرك الخ فقال ﷺ لو سمعتها تقول هذا قبل ان أقتله ما قتلته والمغيظ بفتح الميم والمحنق: بضمها وبحاء مهملة بمعنى ما قبله. **قوله**: **(وربما فات الخ)** قبله:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

---

٤٢١ ـ **التخريج**: البيت لقتيلة بنت النضر (أو أخته) في (الأغاني ١/ ٣٠؛ وحماسة البحتري ص ٢٧٦؛ والجنى الداني ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٩؛ والدرر ١/ ٢٥٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨؛ ولسان العرب ٧/ ٤٥٠ (غيظ)، ١٠/ ٧٠ (حنق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨١).

شرح المفردات: ضرّك: عاد عليك بالضرّ. منّ: أنعم، المغيظ: مثير الحنق والغضب.

٤٢٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (شرح الأشموني ٣/ ٥٩٨؛ وللقطامي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٠؛ ولم أجده في ديواني الشاعرين).

اللغة: فات: سبق. التأني: التثبت والمهلة.

المعنى: إن التمهل فيه مضيعة للوقت، وخسارة للفرص، والأولى بالإنسان العجلة لتدارك أموره.

وقول امرىء القيس [من الطويل]:

٤٢٣ ـ تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

وأكثرُهم لم يُثْبِت ورود «لو» مصدرية، والذي أثبته الفرّاء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعُون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعمَّر ألف سنة﴾ [البقرة: ٩٦]: إنها شرطية، وإن مفعول ﴿يودّ﴾ وجواب ﴿لو﴾ محذوفان، والتَّقدير: يودّ أحدهما التعميرَ لو يُعَمر ألف سنة لَسَرَّه ذلك، ولا خَفَاء بما في ذلك من التكلُّف.

ويشهد للمُثْبِتين قراءةُ بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩] بحذف النون، فعطف «يدهنوا» بالنَّصب على «تُدْهن» لما كان معناه: أن تُدْهِنَ.

ويشكل عليهم دخولُها على «أنّ» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾ [آل عمران: ٣٠].

والمختار نصب الجزم على انه خبر كان مقدماً والمصدر من لو وصلتها اسمها مؤخر، والعكس ضعيف كما يأتي للمصنف في الباب الرابع أن الحرف المصدري المقدر بمعروف يحكم له بحكم الضمير والإخبار بالمضير عما دونه في التعريف ضعيف ولهذا قرأ السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا وفما كان جواب قومه إلا أن قالوا بنصب الأول والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف. **قوله: (لو يسرون)** بدل اشتمال من ضمير على أي حرصاً على إسرار مقتلي ويسرون بالمهملة مشترك بين الإخفاء والإظهار وبالمعجمة الإظهار. **قوله: (بالنصب على تدهن)** وجوز أبو حيان أنه بإضمار أن في جواب ودوا لتضمنه معنى ليت وقال الدماميني الذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من عطف مصدر على مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فإنه تخرج ماشٍ على القواعد بخلاف تخريج المصنف.

قوله: (ويشكل عليهم) أي: على المثبتين لها؛ لأن الحرف المصدري لا يدخل

---

٤٢٣ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٨، ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥١؛ ولسان العرب ٤/٤٠٢ (شرا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢).

اللغة: تجاوزت: قطعت أو مررت. أحراساً: جمع حرس، ومفرده حارس. حراصاً: جمع حريص. يسرون: يظهرون، أو يكتمون.

المعنى: لقد ذهبت لزيارتها متجاوزاً أخطاراً كثيرة، من عيون حراس يراقبون قدومي إليها، وقوم يودّون قتلي.

وجوابه أنِ «لو» إنّما دخلت على فعلٍ محذوف مُقَدَّر بعد «لو» تقديره: تودّ لو ثَبتَ أن بينها.

وأَوْرد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] وأجابَ بما ذكرنا، وبأن هذا من بابِ توكيد اللَّفظ بمرادفه نحو: ﴿فِجَاجاً سُبُلاً﴾ [الأنبياء: ٣١]، والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر، لأن توكيدَ الموصولِ قبل مجيء صلته شاذٌّ كقراءة زيد بن علي: ﴿والذين مَنْ قبلكم﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم.

والرابع: أن تكون **للتمني**، نحو «لَوْ تأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لنا كرة﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فتكون﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فأفُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فأفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] ولا دليل في هذا، لجواز أن يكون النصب في ﴿فنكون﴾ مثله في ﴿إلاَّ وحْياً أوْ مِنْ وَرَاء حِجَابٍ أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١] وقول مَيْسون [من الوافر]:

٤٢٤ ـ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

على مثله. **قوله: (لأن لو فيها ليست مصدرية)** أي: بل شرطية محذوفة الجواب أي: لو ثبت أن لنا كرة فتكون من المؤمنين لسرنا ذلك. **قوله: (لأن توكيد الموصول)** أي: الحرفي وهو لو. **قوله: (شاذ)** وأيضاً لو كان من باب التأكيد لم يقدر ثبت قبل أن بل بعدها وتكون الصلة متعلق الجار بعد فمقتضاه رفع كره لا نصبه. **قوله: (لو تأتيني)** أي: ليتك تأتيني فلو حرف تمنٍ وتأتني فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل وتحدث منصوب بأن مضمرة في جواب التمني. **قوله: (فلو أن لنا كرة)** فلو حرف تمنٍ ولنا خبر أن مقدماً وكرة اسمها مؤخراً. **قوله: (ولا دليل في هذا)** أي: في نصب الفعل بعد الفاء بعدها على جعلها للتمني. **قوله: (في فأفوز)** الصواب في فتكون كما هو في نسخة. **قوله: (مثله)** أي: في كونه من باب عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل والاسم الصريح كرة وحينئذٍ فلو امتناعه وجوابها محذوف. **قوله: (وقول ميسون)** بالجر عطفاً على إلا وحيا وميسون ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنها اسم امرأة معاوية وهي ميسون بنت بحدل بحاء مهملة الكلبية أم يزيد تزوجها معاوية ونقلها من البدو إلى الشام فكانت تحن إلى أوطانها. **قوله: (ولبس عباءة)** في نسخة للبس وهي غير صواب

---

٤٢٤ ـ التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في (خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/ ٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح من ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢؛ والجنى الداني =

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضَّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتَى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أُشربت معنى التمنّي، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

انه الصواب بحرف العطف عطف على قوله قبل:

لبيت تخفق الأرياح فيه ... أحب إلي من قصر منيفِ

وكلب ينبح الطراق عني ... أحب إلى من قط ألوفِ

ولبس عباءة البيت وبعده:

وبكر يتبع الأظعان صعب ... أحب إلى من بغل زفوفِ

وخرق من بني عمي نجيب ... أحب إلى من علج عنيفِ

الخرق السخي من الرجال والعلج الشديد؛ وقيل: ذو اللحية ولا يقال للغلام إذا كان أمرد علج ويروى عجل عليف أي: سمين ويروى غليف بالمعجمة أي: يغلف لحيته بالغالية وبعد الأبيات:

وأصوات الرياح بكل فج ... أحب إلى من نقر الدفوفِ

وأكل كسيرة من كسر بيتي ... أحب إلى من أكل الرغيفِ

خشونة عيشة في البيت أشهى ... إلى نفسي من العيش الطريفِ

فما أبغي سوى وطني بديلا ... وحسبي ذاك من وطن شريفِ

ولما قالت تلك الأبيات طلقها معاوية وألحقها بأهلها. **قوله: (وتقر عيني)** منصوب بأن مضمرة والمصدر المؤول عطف على المصدر الصريح وهو لبس عباءة. **قوله: (واختلف في لو هذه)** أي: التي للتمني. **قوله: (قسم برأسها)** أي: لا شرطية ولا مصدرية. **قوله: (ولكن قد يؤتى لها بجواب)** أي: وقد لا يؤتى لها بجواب. **قوله: (منصوب بعد الفاء)** نظراً لإشرابها معنى التمني. **قوله: (كقوله)** أي: المهلهل أخو كليب

= ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٧).

اللغة والمعنى: العباءة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

تقول: إنّ لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضّرات، وفي قلبها فراغ.

٤٢٥ ـ فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرِ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بالذَّنَائِبِ أيُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ؟

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدرية أغنَتْ عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمنّي في نحو: «لَوْ تأتيني فتحدثني»، فقال: إنْ أراد أن الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدثني»، فحذف فعل التمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإِشعار بمعنى التمنّي فكان لها جواب كجوابها فصحيحٌ، أو أنها حرفٌ وُضع للتمنّي كـ «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنّي

الذي اسمه الزير واسم أخيه المهلهل؛ قيل: امرؤ القيس، وقيل: عدي وإنما لقب بالمهلهل؛ لأنه أول من هلهل الشعر وطوله وهما، أي؛ كليب وأخوه المهلهل من أولاد ربيعة بن الحرث بن تغلب بن وائل والمهلهل خال امرىء القيس بن حجر الكندي، وقال الأبيات لما أخذ بثأر أخيه كليب، وقد كان قتله جساس بن مرة في ناقة خالته البسوس وفي ذلك حرب بين بكر ووائل المشهور فجساس من بكر وكليب من وائل. **قوله: (فلو نبش)** أي: ليتها نبشت. **قوله: (أي زير)** بالنصب حال من كليب والاستفهام للتعظيم أي: حال كونه شجاعاً عظيماً وقوله: بالذنائب بمعنى في والذنائب اسم موضع بنجد فيه ثلاث هضبات به قبر كليب والزير بالكسر كثير الزيارة للنساء وهو كليب فأقيم الظاهر مقام المضمر وقوله: بيوم متعلق بيخبر ويوم الشعثمني حرب قال البكري هما شعثم وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة. **قوله: (أغنت عن فعل التمني)** أي: فهي عند وجود فعل التمني معها تكون مصدرية، وإذا حذف فعل التمني كانت لو مفيدة للتمني. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان قوله بذلك الخ، أي؛ فهو لم يصرح بذلك. **قوله: (في معنى التمني)** في بمعنى باء الملابسة أي: ملتبسة بمعنى التمني. **قوله: (أو انها)** عطف على أن الأصل أي إن أراد أن الأصل الخ، وإن أراد أنها الخ. **قوله: (لاستلزامه)** أي: جعلها موضوعة

٤٢٥ ـ **التخريج**: البيتان للمهلهل بن ربيعة في (الأصمعيات ص ١٥٤، ١٥٥؛ والأغاني ٥/ ٣٢، ٤٩؛ وأمالي القالي ٢/ ١٣١؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠٦، ٧١٢، ١٠٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٩٣ (ذنب)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٣؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٣٨ (البيت الأول فقط)؛ والجنى الداني ص ٢٨٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٧ (البيت الأول فقط)).

اللغة: الذنائب: موضع بنجد فيه قبر كليب. الزير: كثير الزيارة للنساء. الشعثمين: هما شعثم وعبد شمس ابنا معاوية، وقد قتلهما في ذلك اليوم. كليب: كليب وائل، وهو أخو المهلهل.

المعنى: ليتني أستطيع كشف قبر أخي كليب، لأخبره كيف قتلت الشعثم وعبد شمس، ليعرف من أنا، ويسرّ وهو ثاوٍ في قبر. ترى كيف يكون لقاء الموتى؟!

كما لا يجمع بينه وبين «ليت»، ا هـ.

الخامس: أن تكون **للعرض**، نحو: «لوْ تنزلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكره ابن هشام اللّخْمِي وغيره لها مَعْنَىً آخَرَ: وهو التَّقليل، نحو: «تَصَدَّقُوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَق»، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وفيه نظر.

وهنا مسائل

إحداها أن «لو» خاصّة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يُفسِّره ما بعده، أو اسم منصوبٌ كذلك؛ أو خبر لـ «كان» محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعدَهُ خبر؛ فالأول كقولهم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني»، وقول عمر رضي الله عنه «لو غَيْرُكَ قالَها يا أبا عبيدة» وقوله [من الكامل]:

للتمني وقوله: بينها أي: بين لو وفعل التمني كوددت أي: مع أنه لم يمتنع الجمع بين لو وفعل التمني وقوله: كما لا يجمع بينه أي بين فعل التمنّي وليت فلا تقول وددت ليتك تأتيني. **قوله: (وفيه نظر)** أي: لأنها فيما ذكر شرطية بمعنى أن وجوابها محذوف والتقليل مستفاد من مدخولها. **قوله: (كذلك)** أي: معمول لمحذوف يفسره ما بعده وقوله: أو خبر عطف على كذلك أي: أو اسم منصوب خبر لكان. **قوله: (كقولهم)** أي: كقول الناس في المثل وأصله لحاتم الطائي حين أسر في حي من العرب ثم إن امرأة رب المنزل أمرته بفصد ناقة وكان من عادة العرب أكل دم الفصادة في المجاعة فنحرها، وقال لا أعرف الفصد غير هذا فلطمته أمة المرأة على وجهه فقال: لو ذات سوار لطمتني وكان شأنهم ان لا يلبس السوار إلا الأحرار فكأنه قال ليت التي لطمتني حرة فلو هنا للتمني أو أن لو شرطية، والجواب محذوف أي: لهان علي. **قوله: (لو غيرك قالها)** الضمير لكلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر توجه إلى الشام فسمع أن بها وباء فعزم بالرجوع فقال له أبو عبيدة أفراراً من قضاء الله فقال: نعم نفر من قضاء الله إلى قضاء الله أرأيت لو كان لك إبل فهبطت إلى أرضين خصبة ومجدبة أما تنزل بها إلى المخصبة مع أن كليهما من قضاء الله وجواب لو محذوف أي: لأدبناه أو ما لمناه. **قوله: (وقوله)** أي: الشاعر وهو جرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها:

سرت الهموم فبتن غير نيام ... وأخو الهموم يروم كل مرامِ

ذم المنازل بعد منزلة اللوا ... والعيش بعد أولئك الأيامِ

وقد استشهد بالبيت الأخير على استعمال أولاء لغير العاقل ويروى الأقوام فلا شاهد فيه.

٤٢٦ ـ لو غَيْرُكمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الْجِوارَ إلى بَنِي الْعَوَّامِ

والثاني نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته» والثالث نحو: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً من حديد»، و «اضْرِب ولو زيداً»، و «ألا ماءَ ولو بارداً»، وقوله [من البسيط]:

٤٢٧ ـ لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ، وَلو ملكاً، جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ وَالجَبَلُ

واختُلف في: ﴿قُل لَوْ أَنتُمْ تملكُون﴾ [الإسراء: ١٠٠] فقيل: من الأول، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فحُذِف الفعلُ الأوّل فانفصَلَ الضمير؛ وقيل: من الثالث، أي: لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد «لو» حذفُ «كان» ومرفوعها معاً؛ فقيل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحُذِفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذفِ والتوكيد.

والرابع نحو قوله [من الرمل]:

قوله: (**لو غيركم علق**) أي: لو علق غيركم. **قوله**: (**الجوار**) بكسر الجيم وضمها. **قوله**: (**التمس ولو خاتماً**) أي: ولو كان الملتمس خاتماً. **قوله**: (**واضرب ولو زيد**) أي: ولو كان المضروب زيداً. **قوله**: (**ألا ماء**) أي: أتمنى ماء ولو كان بارداً فألا للتمني وماء اسمها ولا خبر؛ لأن أتمنى التي هي بمعناه لا خبر لها. **قوله**: (**ولو ملكا**) أي: ولو كان الباغي ملكاً. **قوله**: (**وقيل من الثالث**) فيه تسمح فأراد بالثالث مطلق حذف كان وإلا فالثالث يلي لوفيه خبر كان والوالي هنا الاسم أو توكيده. **قوله**: (**فحذفا**) أي: كان والاسم. **قوله**: (**بين الحذف والتوكيد**) أي: وهو تنافٍ؛ لأن التأكيد يقتضي الاعتناء والحذف يقتضي عدمه وقد سبق في إن المكسورة المشددة أن سيبويه وشيخه أجازاه في مثل جاءني زيد ومررت بعمرو أنفسهما بتقديرهما صاحباي أنفسهما أو لابستهما أنفسهما على الرفع والنصب.

---

٤٢٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٩٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٢، ٤٣٤؛ والدرر ٥/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٧؛ وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٨؛ والمقتضب ٣/ ٧٨).

اللغة: علق: أمسك أو نشب. الحبل: الأمان والذمة والعهد. أدى: قضى الأمر وقام به. الجوار: الحماية، فمن أعطى الجوار عليه بحماية طالبه.

المعنى: لو أن غيركم من طلب الزبير جواره وحمايته، لقام بواجبه اتجاهه، وحماه مع أهله من بني العوام.

٤٢٧ ـ **التخريج**: البيت للّعين المنقري في (خزانة الأدب ١/ ٢٥٧؛ والدرر ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٠).

اللغة: **شرح المفردات**: البغي: الظلم. جنوده ضاق....: كناية عن كثرتهم.

المعنى: يقول: إنّ الظالم لا يهدأ له بال، ولو كان ملكاً كثير الجند والأعوان، فصروف الدهر كثيرة، وعلى الباغي تدور الدوائر.

٤٢٨ ـ لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

وقوله [من البسيط]:

٤٢٩ ـ لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لما عَرَضُوا   دُونَ الَّذي أَنا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

واختلف فيه، فقيل: محمولٌ على ظاهره وإن الجملة الاسميّة وليتها شذوذاً كما قيل في قوله [من الطويل]:

قوله: (بغير الماء) جار ومجرور متعلق بالخبر فهو في نية التأخير، وقوله: حلقي مبتدأ وشرق خبر فقد وقع بعد لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر وقبل البيت:

أبلغ النعمان عني مألكا   أنه قد طال حبسي وانتظاري

والبيتان لعدي بن زيد وقد حبسه النعمان بن المنذر والمألك بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فلام مضمومة الرسالة، فلما وصلت الأبيات للنعمان خنقه هو أول عربي قتل خنقاً فذهب زيد بن عدي المقتول لكسرى ووشى له في النعمان وقال له إن عنده نساءً حساناً فخطب بعض بناته أو أخواته فتحيل النعمان في الرد فكتب له كسرى أن أقبل فلما أقبل رماه تحت أرجل الفيلة فمات. **قوله: (اعتصاري)** أي: إزالة غضتي أي: وقد شرقت بالماء فحينئذٍ أزيله بأي شيء. **قوله: (في طهية)** خبر وقوله أحلام مبتدأ فقد وليها اسم في الظاهر مبتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم، وفي الخبر التأخير، فإن تأخر المبتدأ كان مقدماً في النية والتقدير. **قوله: (أرميه)** بفتح الهمزة من رمى. **قوله: (كما قيل في فهلا الخ)** أي: فهلا أداة تحضيض وهي يجب دخولها على جملة فعلية فدخولها هنا على الجملة الاسمية

---

٤٢٨ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في (ديوانه ص ٩٣؛ والأغاني ٢/ ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والحيوان ٥/ ١٣٨، ٥٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣؛ والدرر ٥/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣٥؛ واللامات ص ١٢٨؛ ولسان العرب ٤/ ٥٨٠ (عَصَر)، ٧/ ٦١ (غصص)، ١٠/ ١٧٧ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣؛ والكتاب ٣/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦).

اللغة: شرق: غص بالماء. الغصان: من غص بالطعام. الاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً.

المعنى: إذا غصصت بطعام، أزيله بالماء، أما إذا غصصت بالماء، فبماذا أزيله؟!

٤٢٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٠).

اللغة: طهية: حي من تميم نسبوا لأمهم طهية بنت عبد شمس. أحلام: جمع حلم وهو العقل. عرضوا: تدخّلوا. أرميه: أهجوه.

المعنى: لو كان في بني طهية رجل عاقل، لما سمح لهم بدخول حرب التهاجي بين الفرزدق الذي يهجوني، وبيني وأنا أهجوه.

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقال الفارسي: هو من النوع الأوّل، والأصل لو شَرِقَ حلقي هو شرِقٌ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، وقال المتنبي [من الطويل]:

٤٣٠ ـ ولو قَلَمٌ أُلْقِيتُ في شِقِّ رأسِهِ من السُّقْمِ ما غَيَّرتُ من خطِّ كاتبِ

فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقي قلم؛ وأقول: روي بنصب «قلم» ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوْجَهُ بتقدير: لو لابَسْتُ قلماً، كما يقدر في نحو: «زيداً حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لوبس قلم، كما قالوا في قوله [من الطويل]:

شاذ. **قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعها)** صدره:

ونبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ

إلى **قوله: (من النوع الأول)** أي: فهي فاعل بفعل محذوف. **قوله: (والأصل لو شرق الخ)** هذا في البيت لأول والأصل في الثاني لو ثبت في طيهة أحلام كذا قيل وخرج بعضهم هذه الأبيات على حذف كان الشأنية والجملة الإسمية الموجودة في محل نصب خبر لكان وهذا موجود في كل تركيب وقعت فيه لو قبل مبتدأ. **قوله: (في شق)** بفتح الشين الفرجة، أي: الشق الموجود في رأس القلم وبكسرها أي: جهة رأسه والمعنى على كل حال إني إذا وضعت في رأس القلم أو في شقه فإني لا أغير خط الكاتب بذلك القلم لأني فنيت بالمرة فأنا أدق من الشعرة التي تغير الخط إذا وضعت في الشق، أو جاءت على رأسه. **قوله: (والنصب أوجه)** قال الدماميني إن قلت شرط المنصوب في الاشتغال جواز الابتداء به لو رفع، قلت: المسوغ موجود بناءً على أن النكرة في سياق الشرط تعم كما ذهب إليه بعض الأصوليين. **قوله: (دل عليه المعنى)** أي: وهو حصل أو لوبس لكن إن قدرته حصل كان قلم فاعلاً، وإن قدر لويس كان قلم نائب فاعل. **قوله: (كما حصل قلم)** أي: وجد وثبت قلم وهذا عام، أي: وجد على أي حالة فوصفه بعد بقوله ألقيت في شق رأسه. **قوله: (كما قالوا في قوله)** أي: قول الشاعر وهو ذو الرمة وقبله:

أقول لها إذ شمر الليل واستوت بها البيد واشتدت عليها الحرائرُ

إذا ابن أبي موسى

البيت والخطاب لناقة الشاعر والأبيات من قصيدة مطلعها:

---

٤٣٠ ـ **التخريج**: (ديوانه ١/ ٢٧٦).

اللغة: الشق: الفرجة «الفتحة»، السقم: المرض.

المعنى: لقد أنحلني المرض، حتى صرت أدق من شعرة، فلو وضعت في رأس ريشة، لما غيرت خطها.

٤٣١ - إذا ابنُ أبي مُوسى بِلالاً بَلَغْتِه   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

فيمن رفع «ابناً» إن التقدير: إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون «ألقيتُ» صفة لقلم، و «من» الأولىٰ تعليليّة على كل حال متعلّق بـ «ألقيت»، لا بـ «غيرّت» لوقوعه في حيّز «ما» النافية، وقد تُعلّق بـ «غيّرت» لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

المسألة الثانية: تقع «أَنَّ» بعدها كثيراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عليهم﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿ولو أنهم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله [من الطويل]:

لمية أطلال بحزوى دوائر   عفتها السواني بعدنا والمواطرُ

ألا بهذا الباخع الوجد نفسه   لشيء نحته عن يديه المفادرُ

وحاصل ما قالوه ان ابن إن نصب كان مفعولاً لمحذوف يدل عليه المذكور لفظاً ومعنى أي: إذا بلغت ابن أبي موسى وبلالاً بدل منه وان ابن كان فاعلاً لمحذوف يدل عليه المعني أي: إذا بلغ ابن أبي موسى وبلالاً مفعول لمحذوف يفسره المذكور أي: بلغت بلالاً وابن ابي موسى هو أمير البصرة وقاضيها أبو بريدة عامر بن أبي موسى الأشعري. **قوله**: **(بين وصليك)** هما عرقان تنحر الناقة فيهما وقوله: جازر بالزاء من الجزر أي: القطع. **قوله**: **(وعلى الرفع)** وأما على النصب فمفسرة لا محل لها. **قوله**: **(لوقوعه في حيز ما النافية)** أي: وما النافية لها الصدر فيمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها. **قوله**: **(وقد تعلق بغيرت)** الذي يقتضيه التأمل تعلقها بما لما في معنى ما من النفي على حد قيل في ما أنت بنعمة ربك بمجنون، وأما التعلق بغيرت فلا يصح؛ لِأن القسم السبب في عدم التغير لا أنه علة للتغير. **قوله**: **(لأن مثل ذلك)** أي: لأن ذلك المعمول وما ماثله مما كان ظرفاً يجوز في الشعر تقديمه على ما النافية وعلى هذا فقولهم ما النافية لها الصدارة فتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها، أي: إلا في الشعر إذا كان المعمول ظرفاً. **قوله**: **(بعدها)** أي: بعد لو الشرطية.

---

٤٣١ - **التخريج**: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ١٠٤٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ والكتاب ١/ ٨٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٦؛ والمقتضب ٢/ ٧٧).

اللغة: أبو موسى: أبو موسى الأشعري، وبلال حفيده من أبي بردة. الوصل: المفصل عند النحر في العنق. الجازر: ناحر الناقة.

المعنى: إن أوصلتني ناقتي إلى بلاد لأمدحه، استغنيت عنها بعطائه، وأرسلت لها من يذبحها بالفأس.

وَلَـوْ أنَّ مَـا أَسْـعَـى لأدنـىٰ مَـعِـيـشَـةٍ كَـفَـانِـي، ولـم أَطْـلُـبْ، قَـلِـيـلٌ مِـنَ الْـمَـالِ

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تَحتاجُ إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسنَد والمسنَد إليه؛ واختصَّت من بين سائرِ ما يؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصّت «غُدْوَة» بالنّصب بعد «لدُنْ»، و «الحين» بالنصب بعد «لات»، قيل: على الابتداء والخبر محذوف؛ ثم قيل: يقَدّر مقدّماً، أي ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حد ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]؛ وقال ابن عُصفور: بل يقدَّر هنا مؤخَّراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد «أما»، كقوله [من البسيط]:

٤٣٢ ـ عِـنْـدِي اصْـطِـبَـارٌ، وَأَمَّـا أَنَّـنِـي جَـزِعٌ يَـوْمَ الـنَّـوَى فَـلِـوَجْـدٍ كَـادَ يَـبْـرِيـنِـي

وذلك لأن «لعلّ» لا تقعُ هنا، فلا تشتبه «أنّ» المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى «لعلّ»، فالأَوْلى حينئذٍ أن يُقدَّر مؤخراً على الأصل، أي: ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجَّاج والكوفيُّون إلى أنه على الفاعليَّة، والفعل مقدَّر بعدها، أي: ولو ثَبَتَ أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كونُ خبر «أنَّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل

قوله: (وموضعها) أي: موضع ان أي: مع معمولها أي: أنها تؤول بمرفوع وهذا المرفوع اختلف فيه فقال سيبويه الخ. **قوله: (واختصت)** أي: أأن. **قوله: (من بين سائر)** أي: جميع أي: بخلاف غيرها مما يؤول بمرفوع فلا يقع بغد لو. **قوله: (وقيل على الابتداء والخبر محذوف)** مقابل لقوله: ولا تحتاج لخبر. **قوله: (يقدر مقدماً)** أي: دفعاً لتوهم أنها أي التي بمعنى لعل؛ لأنها لا يتقدم معمولها عليها على أن هذه للتأكيد والتي للتأكيد لا تفتح في الابتداء وإنما تفتح إذا وقعت في محل المفرد فتعين تقدير الخبر مقدماً. **قوله: (وذلك)** أي: بيان ذلك الاستشهاد. **قوله: (لأن لعل الخ)** أي: وكذلك لعل لا تقع بعد لو فلا تشتبه الخ. **قوله: (لا تقع هنا)** أي: بعد إما أي: لأنها ليست من الأمور التي يفصل بها بين إما والفاء. **قوله: (إذا قدمت)** أي: على الخبر. **قوله: (مقدر بعدها)** أي: بعد لو. **قوله: (ويجب كون خبر إن)** أي: الواقعة بعد لو فعلا ظاهره سواءً أريد الإتيان بالخبر جامداً أو مشتقاً.

---

٤٣٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٢/ ٢٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٣).

شرح المفردات: الاصطبار: التجلّد واحتمال البين. الجزع: الخوف، أو الحزن وعدم احتمال البين. النوى: البعد. الوجد: شدّة الحبّ. يبريني: يضنيني ويهلكني.

المعنى: يقول: إنّه صبور على احتمال الشدائد، إلاّ أنّ الفراق كان صعباً عليه وكاد يهلكه.

المحذوف، ورَدّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَو أنَّ ما في الأرْضِ من شَجَرةٍ أقْلامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتقّ لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله [من البسيط]:

٤٣٣ ـ ما أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أنَّ الفتى حَجَرٌ، تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ

وقوله [من الطويل]:

٤٣٤ ـ وَلَو أنَّهَا عصفُورةٌ لَحَسِبْتُها مَسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَما

قوله: (ورده ابن الحاجب) أي: رد مذهب الزمخشري من حيث أنه مطلق. **قوله: (وقالوا)** أي: ابن الحاجب وغيره. **قوله: (إنما ذاك)** أي: وجوب كون خبر أن فعلاً إذا أريد الإتيان بالخبر مشتقاً فمتى أريد ذلك وجب الإتيان به فعلاً لا اسماً مشتقاً. **قوله: (لا الجامد)** أي: لا إن أريد الإتيان بالخبر جامداً.

قوله: (كالذي في الآية) وهي أقلام. **قوله: (وفي قوله)** أي: وكالذي في قوله. **قوله: (حجر) أي**: كحجر فهو خبر إن وهو جامد. **قوله: (لحسبتها)** بتاء الخطاب وفيه التفات من الغيبة كذا ذكره السيوطي وقبله:

فراب لصهباء إذا حمى الوغى وألقى بأبدان السلاح وسلما

والمسومة الخيل وعبيد بالتصغير قبيلة وكذلك أزنم وهما من بني يربوع وهو لجرير. **قوله: (وأزنما)** بفتح الهمزة والنون وسكون الزاي وعبيداً وأزنما رجلان وكانا شجاعين ومراده ذم رجل بأنه جبان وأنه متى رأى ولو عصفورة حسبها فرساً تدعو هذين الشجاعين المقاتلين فيخاف منها ا هـ تقرير دردير. وهو محصل ما في الدماميني.

---

٤٣٣ ـ **التخريج**: البيت لابن مقبل في (ديوانه ص ٢٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١؛ وبلا نسبة في الحيوان ٤/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٤؛ والخصائص ١/ ٣١٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٢؛ وشرح المفصل ١/ ٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٥ (أمت)، ١٢/ ٥٨٠ (نعم)).

اللغة: نبا: ارتد. ملموم: مجتمع الأطراف. حوادث الدهر: مصائبه.

المعنى: ليتني حجر، إذا لَمّا ألمني الدهر بنكباته، ورددته خائباً.

٤٣٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٣٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٢؛ وله أو للبعيث في حماسة البحتري ص ٢٦١؛ وللعوام بن شوذب الشيباني في العقد الفريد ٥/ ١٩٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٧٧ (زنم)؛ والمعاني الكبير ص ٩٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٨؛ والجنى الداني ص ٢٨١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٣).

اللغة: مسومة: معلمة. عبيد، وأزنم: قبيلتان من قبائل العرب.

المعنى: إن قلبي يحمل خوفاً كبيراً، فلو رأيت عصفورة، لخلتها من الخيل التي أعدت لحرب عبيد وأزنم معاً.

وردَّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاءَ اسماً مشتقاً، كقوله [من الرجز]:

٤٣٥ ـ لو أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلاَحِ   أدركهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ

وقد وجدت آية في التَّنزيل وقعَ فيها الخبَر اسماً مشتقًّا، ولم يتنبَّه لها الزمخشري، كما لم يتنبَّه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منَع من ذلك، ولا ابن مالك وإلاَّ لما استدلَّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ووجدت آية الخبرُ فيها ظرف لغو وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْراً مِنَ الأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

المسألة الثالثة: لغلَبة دخول «لو» على الماضي لم تجزِمْ، ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطية؛ وزعم بعضهم أن الجزم بها مطَّرِد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري، كقوله [من الرمل]:

٤٣٦ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ   لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

قوله: (قول هؤلاء) أي: ابن الحاجب ومن معه. **قوله: (كقوله)** أي: لبيد. **قوله: (مدرك)** أي: فهو اسم فاعل وهو مشتق، وقوله: ملاعب الرماح هو أبو عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، يقال له: ملاعب الأسنة، وإنما قال الرماح للضرورة والبيت للبيد بن عامر العامري وملاعب الأسنة عمه. **قوله: (يودوا لو أنهم بادون)** فيه أن كلامنا في لو الشرطية وهي في هذه الآية إما مصدرية كما يقال الرضى داخله على ثبت محذوفاً أو أنها للتمني حكاية لودادتهم وأتى بالغيبة؛ لأنهم مخبر عنهم ومفعول يودوا محذوف، أي: بدوهم وقد أخرج ابن الحاجب هذه الآية في منظومته فقال:

لو انهم بادون في الإعراب   لو للتمني ليس من ذا الباب

فكيف يقال إنه لم يطلع عليها. **قوله: (ولو أريد بها معنى إن الشرطية)** وهو التعليق في المستقبل. **قوله: (طار به)** أي: بالفارسي وقوله: ذو ميعة أي: حصان وذو ميعة

٤٣٥ ـ التخريج: الرجز للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٤؛ والدرر ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٣؛ ولسان العرب ١/ ٧٤١ (لعب)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٦؛ ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١/ ٣٢٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨).

اللغة: الفلاح: النجاح. ملاعب الرماح: هو عم الشاعر.

المعنى: لو أن إنساناً ناجحاً شجاعاً في هذه الدنيا قد أثبت بها وجوده لفاز عليه عمي الشجاع المقدام الملقب بملاعب الأسنة.

٤٣٦ ـ التخريج: البيت لعلقمة الفحل في (ديوانه ص ١٣٤؛ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠؛ والدرر ٥/ ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة =

وقوله [من البسيط]:

٤٣٧ ـ تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وقد خرج هذا على أن ضمّة الإعراب سُكّنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿وينصركم﴾ [الملك: ٢٠]، و ﴿يشعركم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و ﴿يأمركم﴾ [البقرة: ١٦٩]، والأول على لغة من يقول: «شَا يَشَا» بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: «العألم» و «الخأتم»، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَأْتَه﴾ [سبأ: ١٤] بهمزة ساكنة؛ فإن الأصل ﴿منسَأَته﴾ بهمزة مفتوحة «مِفْعَلَة» من «نَسَأه» إذا أخّره، ثم أُبدِلت الهمزة

والميعة: النشاط ولاحق الآطال ضامرها جمع إطل بسكون الطاء وكسر الهمزة الخاصرة فجمع في موضع التثنية والنهد المرتفع والخصل من الشعر وقبله:

فارساً ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكلِ

ما زائدة وغادروه تركوه لحماً قتيلاً والزميل الضعيف والنكس المقصر عن النجدة الوكل الجبان يتكل على غيره وبعد البيت:

غير أن البأس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالأجلِ

والأبيات لامرأة من بني الحرث وقيل: لعلقمة. **قوله**: **(تامت)** من تيمه أي: عبده وذلك ومنه التيم والمتيم. **قوله**: **(والأول)** أي: وخرج الأول وهو لو يشاء وهذا تخريج ثانٍ له، والحاصل أن التخريج الأول جارٍ في جميع ما ذكر والثاني خاص بقوله لو يشاء. **قوله**: **(العالم والخاتم)** أي: فإن الأصل العالم والخاتم فأبدلت الألف همزة ساكنة. **قوله**: **(من نسأه إذا أخره)** لأن العصا آلة التأخير ومنه ربا النساء والنسيئة.

= للمرزوقي ص ١١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤؛ ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٩؛ والجنى الداني ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٤).

اللغة: ذو ميعة: ذو نشاط وجلد. آطال من إطل: الخاصرة. نهد: مرتفع. خصل: شعر مجتمع.

المعنى: لو أراد النجاة، لنجا بفرسه الضامرة البطن، الطويلة الشعر، القوية النشيطة، **فهي** لسرعتها كأنها تطير، لا تمشي.

٤٣٧ ـ التخريج: البيت للقيط بن زرارة في (لسان العرب ١٢/ ٧٥ (تيم)؛ والعقد الفريد ٦(٨٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤١١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، ٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥).

اللغة: تيّمه الحب: أذلّه.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه قائلاً: لقد استعبدتك تلك الذهليّة بحبّك لها، وأحزنك ما تلاقي منها من معاملة وصدّ، وهذا ما لا تطيقه.

ألفاً ثم الألف همزةً ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب «لو» إما مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: «لو لم يخف الله لم يَعْصِهِ»، أو ماضٍ مُثْبَت، أو منفي بـ «ما»، والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومن تَجرُّده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠]، والغالب على المنفي تجرُّده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوه﴾ [الأنعام: ١١٢]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

٤٣٨ ـ وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلٰكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

ونظيره في الشُّذوذ اقترانُ جواب القَسَم المنفي بـ «ما» بها، كقوله [من الطويل]:

٤٣٩ ـ أما وَالَّذي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى، لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَما غِبْتَ عَنْ قَلْبِي

قوله: (والغالب على المنفي) أي: المنفي بما وهو الماضي؛ لأن الكلام فيه وأما المضارع المنفي فلا تدخل عليه اللام أصلاً. **قوله: (تجرده منها)** أي: من اللام. **قوله: (ومن اقترانه)** أي: بناءً على الشاذ وهو اقتران المنفي بها. **قوله: (كقوله أما والذي الخ)** الشاهد في قوله لما غبت الخ، فاللام في قوله لئن غبت موطئة للقسم وقوله: لما غبت جواب القسم؛ لأنه المتقدم على الشرط ولا جواب للشرط، فإن قلت إنا لا نسلم أن اللام في قوله لئن الخ موطئة بل جملة الشرط وجوابه، وهي قوله لئن غبت عن عيني لما غبت جواب القسم وهو قوله: والذي فاللام في قوله لما غبت إنما هي في جواب الشرط لا في جواب القسم فهو ليس شاذاً وأجيب بأن جواب القسم وهو قوله والذي محذوف أي: لما فارقتك ثم أقسم ثانياً بقوله لئن غبت أي: والله لئن غبت الخ، وقوله: أما والذي الخ بعده:

يوهمنيك الشوق حتى كأنما أناجيك من قرب وإن لم تكن قربي

---

٤٣٨ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ٤/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٢؛ والدرر ٥/ ١٠١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦).

المعنى: يقول: لو كان الأمر بإرادتنا لما افترقنا أبداً، ولكن الأمر مرهون إلى الليالي التي تتحكّم بمصيرنا، وتسيّرنا كما تريد لا كما نختار نحن.

٤٣٩ ـ التخريج: البيت لمسعود بن بشر (في أمالي القالي ٢/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢).

اللغة: النوى: الفراق والبعاد.

المعنى: أقسم بالله، الذي جعل الأقدار، ما فارقتك طائعاً، وإن غاب حضورك عني فطيفك يلازمني في يقظتي ونومي.

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ «قَدْ» وهو غريبٌ، كقول جرير [من الكامل]:

٤٤٠ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الْحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلاَ

ونظيرهُ في الشُّذوذ اقترانُ جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً [من البسيط]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً   لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

قيل: وقد يكونُ جوابُ «لو» جملة اسميَّة مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل: هي جواب لقسمٍ مقدَّر، وقول الشاعر [من الكامل]:

٤٤١ ـ قَالَتْ سَلاَمَةُ: لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ   أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فَرَاحَةٌ،   لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا

قوله: (قد نقع) بالقاف أي: سقى والحوائم العواطش تحوم على الماء وقوله: يجدن بضم الجيم لغة ا هـ أمير. **قوله: (قد نفع الفؤاد)** يقال نقع الماء العطش سكنه والضمير المستكن في نقع عائد على الثغر أو الريق وفي الكلام حذف مضاف، أي: لو نقع ريقك عطش الفؤاد أي: لو سكن ريقك عطش الفؤاد والحوائم العطاشى والغليل حرارة العطش ا هـ دماميني. **قوله: (عادة)** خبر يكن مقدماً ولك متعلق به وأن تترك مؤول بمصدر اسم يكن والكلام على حذف همزة الاستفهام الإنكاري أي: ألم يكن ترك الأعداء عادة لك حتى تعذر. **قوله: (فراحة)** أي: فهو راحة فالفاء داخلة على جملة اسمية جواب

---

٤٤٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (الدرر ٥/ ١٠٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ ولسان العرب ٨/ ٣٦١ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وليس في ديوانه؛ وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢؛ وللبيد أو جرير في لسان العرب ٣/ ٤٤٥ (وجد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٥؛ وشرح المفصل ١٠/ ٦٠؛ والمقرب ٢/ ١٨٤؛ والممتع في التصريف ١/ ١٧٧، ٢/ ٤٢٧؛ والمنصف ١/ ١٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦).

اللغة: نقع: روىٰ وشفى. الحوائم: العطاش الحائمات حول الماء. يجدن: يصبن. الغليل: حرارة العطش، وهنا شدة الشوق.

المعنى: لو شئت، شفيتني بوصلك، من ريق يشفي أمثالي من المشوقين ويبعد عنهم شدة الوجد.

٤٤١ ـ **التخريج**: البيتان لعامر بن الطفيل في (شرح أبيات المغني ٥/ ١١٦؛ وليسا في ديوانه؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣؛ والدرر ٥/ ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦).

اللغة: العذر: هو تبرير لما أوقع اللوم بصاحبه.

المعنى: سألته سلامة: ما هو عذرك هذه المرة لتبرر به فرارك من الحرب، فأجابها: لو كنت على يقين من الموت أو الفوز، لما فررت ولكنه الخوف من الأسر وذله.

● **(لولا)**: على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تدخل على جملتين: اسميَّة ففعليَّة لربطِ امتناعِ الثَّانيةِ بوجودِ الأولى، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتُك»، أي: لولا زيدٌ موجودٌ؛ فأمّا قوله عليه الصلاةُ والسَّلام: «لولاَ أن أَشُقَّ عَلَى أمَّتِي لأمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عِنْدَ كلِّ صَلاَة» فالتقدير: لولا مخافةُ أن أشقّ على أُمَّتي لأمرتهم، أي أمْرَ إيجابٍ، وإلاً لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتِهَا عنه، ولا

لو وقال الدماميني الأولى أنه عطف على قتل والجواب محذوف أي: ما فررت ولثبت ويدل عليه قوله: لكن فررت وذلك لأن مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقيق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الأسر لكن خاف الأسر المفضي إلى الذل والمعرة ففر واعتذر.

(لولا) قوله: (أن تدخل على اسمية) أي: جملة اسمية وقوله: ففعلية أي: فجملة فعلية. **قوله: (لربط امتناع الثانية الخ)** وأما قوله: تعالوا ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك فالمراد هما مؤثراً ضاراً أو أنه ينزل منزلة العدم بدليل وما يضلون إلاّ أنفسهم وما يضرونك من شيء، فاندفع ما يقال مقتضى كونها حرف امتناع لوجود أن هم الطائفة منتفٍ لوجود الرحمة والفضل مع أن همهم موجود. **قوله: (لولا زيد لأكرمتك)** أي: فقد ربطت امتناع الإكرام بوجود زيد. **قوله: (لولا زيد موجود)** أي: فزيد مبتدأ وموجود هو الخبر المحذوف وجوباً وأشار بهذا الدفع ما يقال لا يصح التمثيل بهذا المثال لدخولها على جملة اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى؛ لأنها في هذا المثال إنما دخلت على مفرد لا على جملة اسمية. **قوله: (فأما قوله الخ)** جواب عما يقال مقتضى كونها حرف امتناع لوجود أن الأمر بالسواك منفي لوجود المشقة مع أن الأمر حاصل والمشقة منتفية. **قوله: (لولا مخافة أن أشق)** أي: فأمر الإيجاب منتفٍ لوجود خوف المشقة.

قوله: (ولي المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف) أي: كما يقول الكسائي فإذا قيل: لولا علي لهلك عمر تقديره لولا وجد علي لهلك عمر قال الرضي: وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها لو الامتناعية دخلت على لا فمعنى المثال المتقدم انتفى هلاك عمر لامتناع عدم علي وامتناع عدمه وجوده والبصريون عدلوا عن هذا وجعلوا لولا كلمة بنفسها؛ لأن الفعل إذا اضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر وهو منتفٍ هنا وأيضاً لفظ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مع التكرار. **قوله: (ولا بلولا لنيابتها عنه)** أي: كما حكاه الفراء عن بعضهم فقد نقل عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لولا يوجد ورد بأنك تقول أو زيد لا عمرو لأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي. **قوله: (ولا**

بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رَفْعه بالابتداء؛ ثم قال أكثرُهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطْلَقاً محذوفاً، فإذا أُريد الكونُ المُقَيَّد لم يَجُز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مَصْدَره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيامُ زيد لأتيتُك»، أو تُدْخِل «أنَّ» على المبتدأ فتقول: «لَوْلاَ أنَّ زَيْداً قائم»، وتصير «أنَّ» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبرَ له، أو فاعِلاً بـ «ثبت» محذوفاً، على الخلاف السَّابق في فصل «لو».

وذهب الرُّمَّاني وابن الشَّجري والشَّلوبين وابنُ مالك إلى أنه يكون كوناً مُطْلقاً كالوجود والحصول فيجبُ حذفُهُ، وكوناً مقيَّداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَم، نحو: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإِسْلاَمِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ»، ويجوز الأمران إن عُلِم؛ وزعمَ ابن الشجري أن مِنْ ذكره: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النور: ٢٠، ٢١]، وهذا غير متعيّن، لجواز تعلُّق الظَّرف بالفضل، ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذفِ الخبر المعرّيَّ في قوله في وصفِ سيف [من الوافر]:

٤٤٢ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

بها أصالة) أي: كما هو مذهب الفراء وعلله باختصاصها بالأسماء ورد بأن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما اختص به كالجر في الأسماء وقد يخرج لعمل النصب مع الرفع كان وأخواتها وما الحجازية وأخواتها، وأما عمل الرفع فقط فلا نظير له. **قوله: (لولا زيد قائم)** أي: لحصل كذا.

قوله: (ولا أن تحذفه) أي: قائم بأن تقول لولا زيد لحصل كذا. **قوله: (محذوف الخبر وجوباً)** أي: تقديره موجود مثلاً. **قوله: (أو مبتدأ لا خبر له)** هذا لا يناسب قوله، ثم قال يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً. **قوله: (أو فاعلاً يثبت)** قال الدماميني هذا لا يناسب قول المصنف ما بعد لولا مرفوع بالابتداء لا فاعل بمحذوف وجواب الشمني بأن مراده المرفوع صراحة لا المؤول؛ لأنه يقال له في محل رفع لا مرفوع بعيد، فالحق أن المصنف تسمح في التعبير وقصد مجرد إفادة فقه خارجي.

قوله: (إلى أنه) أي: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا. **قوله: (إن لم يعلم)** أي: إن لم يدل عليه دليل. **قوله: (حديثو عهد)** أي: فحداثة السن بالإسلام كون وحالة خاصة. **قوله: (ان من ذكره)** أي: الخبر الذي هو كون مقيد. **قوله: (ولولا فضل الله عليكم)** كأنه أقام المتعلق مقام الخبر في الذكر والخصوص وإلا فالخبر هو الحقيقة الكون العام المحذوف الذي هو المتعلق. **قوله: (ممن أطلق)** أي: ممن قال يجب حذف الخبر بعد

٤٤٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي العلاء المعريّ في (الجنى الداني ص ٦٠٠؛ والدرر ٢/ ٧٢؛ =

وليس بجيّد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمالٍ على أن الأصل: أنْ يمسكه، ثم حذفت «أنْ» وارتفع الفعلُ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرَّج أيضاً قولُ تلك المرأة [من الطويل]:

٤٤٣ ـ فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ   لَزُعْزِعَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُه

لولا مطلقاً كان كوناً عاماً أو خاصاً. **قوله: (وليس)** أي: التلحين والتغليظ. **قوله: (ثم حذفت أن وارتفع الفعل)** أي: وحينئذٍ فالخبر محذوف لا مذكور والمعنى فلولا الغمد إمساكه موجود لسال. **قوله: (جملة معترضة)** أي: بين المبتدأ أو الجواب والحر محذوف. **قوله: (أنه حال من الخبر)** أي: وقيل أنه على حذف أن المؤكدة، أي: فلولا أن الغمد يمسكه، وإن وصلتها مؤول بمصدر مبتدأ والخبر محذوف أي: فلو إمساك الغمد له موجود لسال ورد بأن حذف إن المؤكدة ليس مقيساً. **قوله: (أنه حال من الخبر المحذوف)** أي: فلولا الغمد موجود في حال كونه ماسكاً له لسال. **قوله: (بعدها)** أي: بعد لولا وقوله؛ لأنه خبر في المعنى، أي: وخبر المبتدأ بعد لولا لا يذكر، بل يحذف وجوباً على ما تقدم. **قوله: (تلك المرأة)** أشار لها لشهرتها مر بها عمر رضي الله عنه وكان يطوف بالمدينة ليلاً فأنشدت أبياتاً وهي:

تطاول هذا الليل واسود جانبه   وليس إلى جنبي خليل ألاعبهْ

قوله: (فوالله الخ) ثم أنها تنفست الصعداء وقالت هان على ابن الخطاب وحشتي في بيتي وغيبة زوجي عني، وقلة نفقتي، فقال لها عمر: يرحمك الله ومن أين يعلم بك عمر، فلما أصبح بعث لها بنفقة وكسروة وكتب إلى عامله يسرح لها زوجها، وقال لابنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها، فقالت: أربعة أشهر أو سنة، فقال لا أحبس أحداً من الجيش أكثر من هذا. **قوله: (تخشى الخ)** هو إما بدل اشتمال على أن الأصل أن تخشى،

= ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٢٨؛ والمقرب ١/ ٨٤).

شرح المفردات: الرعب: الخوف الشديد. العضب: السيف القاطع. الغمد: قراب السيف.

المعنى: يقول: إنّ سطوته وشدّة إخافته للأعداء يذيب سيوفهم، ولولا وجودها في أغمادها لسالت على الأرض.

٤٤٣ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٦٨؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٣؛ ولسان العرب ٨/ ١٤٢ (زعع)).

المعنى: أقسم لولا أني أخشى الله، وأنصاع لنواهيه، كنت زللت عن مقام العفة الحصين.

وزعمَ ابنُ الطَراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمرٌ، فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ، نحو: ﴿لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وسُمِعَ قليلاً «لولاي»، و «لولاكَ»، و «لولاه» خلافاً للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضميرِ مختصَّة به، كما اختصَّت «حتى» والكاف بالظاهر، ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرورِ بها رَفْعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، «ولولا» غير جارّة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنتَ، ولا أنْتَ كأنا»، وقد أسْلَفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالِها بالأسماء الظاهرة؛ فإذا عُطِف عليه اسمٌ ظاهر، نحو: «لولاك وزيد» تعيَّن رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتَّخصيص والعَرْض؛ فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: «لولا تَسْتَغْفِرون الله»، ونحو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٍّ وإزعاج، والعَرْض طلب بلين وتأدُّب.

ثم حذفت أن وارتفع الفعل وخبر المبتدأ محذوف، أي: لولا الله خشية عواقبه موجودة أو أنه جملة معترضة بين المبتدأ والجواب والخبر محذوف أو أنه حال من الخبر المحذوف، أي: لولا الله موجود في حال كونه مخشياً عواقبه. **قوله: (لزعزع)** أي: حرك. **قوله: (أنه لا رابط بينهما)** أي: بين المبتدأ وجواب لولا حتى يكون خبراً عنه. **قوله: (خلافاً للمبرد)** أي: حيث قال انه لم يسمع.

قوله: (جارة للضمير) أي: لضمير غير الرفع فيما سمع. **قوله: (مختصة به)** أي: حالة كونها مختصة به. **قوله: (أنابوا الضمير المخفوض)** أي: الضمير الذي شأنه أن يكون في محل خفض وهو الياء والكاف والهاء. **قوله: (كما عكسوا)** أي: أنابوا ضمير الرفع مناب ضمير الخفض. **قوله: (ما أنا كأنت الخ)** أي: فقد أنابوا ضمير الرفع وهو أنت وأنا عن ضمير الجر فالأصل ما أنا كك ولا أنت كي. **قوله: (وقد أسلفنا)** أي: في عسى وهذا رد لقوله الأخفش. **قوله: (إنما وقعت في الضمائر المنفصلة)** أي: ولم تقع في الضمائر المتصلة وحينئذٍ فلا إنابة في لولاي ولولاك كما قال الأخفش. **قوله: (الثاني)** أي: الوجه الثاني من الأوجه الأربعة التي للولا. **قوله: (أو ما في تأويله)** أي: وهو الماضي لفظاً الذي معناه الاستقبال. **قوله: (طلب بحث وإزعاج)** أي: كما في الآية الأولى وقوله:

والثالث: أن تكون للتَّوبيخ والتَّنديم، فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ومنه ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]، إلا أن الفعل أُخِّرَ، وقوله [من الطويل]:

٤٤٤ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

طلب بلين، أي كما في الآية الثانية. **قوله: (والثالث)** أي: والوجه الثالث من الأوجه الأربعة التي للولا. **قوله: (لولا جاؤوا عليه)** أي: لا ينبغي عدم المجيء بأربعة شهداء يشهدون على الزنا، فالقصد توبيخهم على ترك الإشهاد عليه فيما مضى. **قوله: (فلولا نصرهم)** أي: لا ينبغي للذين اتخذوهم دون الله آلهة عدم نصرتهم لهم ودفع العذاب. **قوله: (الذين اتخذوا)** مفعوله الأول ضمير يعود على الموصول، أي: اتخذوهم وقوله: قرباناً مفعوله الثاني، وآلهة بدل منه أي: فهلا نصرهم بدفع العذاب عنهم الأصنام الذين اتخذوهم غير الله قرباناً أي: متقرباً بهم إلى آلهة معه. **قوله: (ومنه ولولا إذ سمعتموه)** أي: هلا حين سمعتموه، أي: الإفك قلتم ما يكون أي: ما ينبغي لنا أن نتكلم بهذا بل صرتم تتلقونه بألسنتكم ويرويه بعضكم عن بعض فالقصد توبيخهم على عدم قولهم ذلك. **قوله: (إلا أن الفعل)** أي: الموبخ عليه وهو القول مؤخر عن لولا. **قوله: (وقوله)** أي: قول جرير.

قوله: (عقر النيب) جمع ناب الناقة المسنة لعظم نابها والضوطرى الحمقى والكمي الشجاع يكمي شجاعته أي: يخفيها والمقنع، أي: الذي عليه المغفر والبيضة كان غالب أبو الفرزدق فاخر سحيم بن وثيل الرياحي في نحر الإبل والإطعام حتى نحر مائة ناقة فنحر سحيم ثلثمائة ناقة، وقال للناس: شأنكم بها فقال علي بن أبي طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والكلاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك في

---

٤٤٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٨ (ضطر)؛ ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ٨/ ١٤٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢).

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: ج ناب وهي الناقة المسنّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكميّ: الفارس المدجّج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنّة، فهل لهم قدرة على التصدّي للفارس المدجّج بالسلاح؟!

إلا أن الفعل أُضمِر، أي: لولا عَدَدْتم، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يُرِدْ أن يَحُضَّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي، وإنما قال: «تعدّون» على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِلَت من الفعل بـ «إذْ»، و «إذا» معمولَيْنِ له، وبجملةٍ شرطيّةٍ معترضة؛ فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]؛ والثاني والثالث نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه منكم ولكن لا تُبصرون﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥]، ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، المعنى: فَهَلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تُشاهِدونَ ذلك، و «لولا» الثّانية تكرارٌ للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعَرْض، وأن الثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣].

شعره فقال جرير ليس الفخر في عقر النوق والجمال إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال. **قوله: (لولا الكمى)** أي: هلا عددتم أفضل مجدكم قتل الكمى المقنع. **قوله: (وقول النحويين لولا تعدون)** أي: وقول النحويين إن التقدير لولا تعدون. **قوله: (إذ لم يرد)** أي: الشاعر. **قوله: (على حكاية الحال)** أي: ففرض عدهم الواقع في الماضي حاصلاً في الحال فعبر عنه بالمضارع. **قوله: (فإن كان مراد النحويين)** أي: بالفعل الذي قدروه حكاية الحال. **قوله: (من الفعل)** أي: الموبخ على عدمه، وقوله: بإذ وإذا أي: مع الجملة المضافة إليهما. **قوله: (معمولين)** أي: حال كونهما معمولين للفعل المتأخر عنهما.

قوله: (فلولا إذ جاءهم الخ) أي: فهلا تضرعوا حين جاءهم بأسنا، أي: ما كان ينبغي لهم عدم التضرع حين جاءهم بأسنا فلولا للتوبيخ والموبخ عليه عدم التضرع حين مجيء البأس أي: العذاب ففيه فصل بين لولا وبين الفعل الموبخ عليه بإذ المعمولة لذلك الفعل. **قوله: (غير مدينين)** في نسخة مربوبين وفي نسخة مجزيين، وهذا تفسير لمدينين. **قوله: (لولا أخرتني)** أي: هل أخرتني والاستفهام هنا بعيد. **قوله: (لولا أنزل عليه ملك)** أي: هل أنزل الخ. **قوله: (لا يذكره)** أي: لا يذكر الاستفهام من معاني لولا. **قوله: (ان الأولى)** أي: ان لولا الواقعة في الآية الأولى. **قوله: (وأن الثانية)** أي: وحينئذٍ فلا تكون لولا للاستفهام فيهما. **قوله: (مثل لولا جاؤوا الخ)** أي: فهي للتوبيخ بدليل أن الآتي

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمَانُها إلا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهر أن المعنى على التَّوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القُرَى المُهْلَكة تابَتْ عن الكفر قبل مجيءِ العذابِ فنفعَها ذلك، وهو تفسيرُ الأخفش والكسائي والفرّاء وعليّ بن عيسى والنحّاس، ويؤيّده قراءة أُبيّ وعبد الله: ﴿فهلاً كانَتْ﴾، ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدَم الوقوع، وقد يُتَوَهَّم أن الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي لقوله: «الاستثناء منقطع بمعنى «لكن»، ويجوزُ كونُه متَّصِلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: «ما آمنت» ولعلَّه إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا للنفي»، وكذا قال في: ﴿لَوْلاَ إذْ جَاءَهُمْ بأسُنَا تَضَرَّعوا﴾ [الأنعام: ٤٣]: معناه نفي التضرُّع، ولكنه جيء بـ «لولا» لِيُفَاد أنهم لم يكُنْ لهم عذر في تَرْك التضرُّع إلا عنادهم وقَسْوة قلوبِهم وإعجابهم بأعمالهم التي زَيَّنها الشيطان لهم. ا هـ.

فإن احتجَّ محتجٌ للهروي بأنه قُرِىء بنصب ﴿قوم﴾ على أصل الاستثناء، ورفعه على

بعدها ماض فالمعنى ما كان ينبغي عدم نزول ملك معه يكون نذيراً معه فهم وبخوا النبي على عدم إتيانه لهم بالملائكة ولكن الظاهر أنها للتحضيض أي: أنهم طلبوا منه الإتيان لهم بالملائكة طلباً قوياً ويدل لذلك الآية الأخرى لو ما تأتينا بالملائكة ا هـ تقرير دردير.

قوله: (وذكر الهروي الخ) لما كان هذا للهروي من عنده ولم يوافقه أحد فيه كان ضعيفاً فلم يعده المصنف خامساً ولما كان ما قبله للهروي ووافقه بعض عده المصنف رابعاً، وإن كان ضعيفاً إلا أنه ليس ضعفه قوياً مثل الثاني.

قوله: (أي فهلا كانت قوية) أي: ما كان ينبغي لأهل قرية من القرى المهلكة عدم توبتهم عن الكفر قبل مجيء العذاب فالموبخ عليه ترك التوبة عن الكفر. **قوله: (ويلزم من هذا المعنى)** هذا تمهيد لما يذكر من كلام الزمخشري. **قوله: (النفي)** أي: نفي الموبخ عليه كالتوبة هنا. **قوله: (عدم الوقوع)** أي: عدم وقوع الموبخ عليه؛ لأن التوبيخ إنما هو على تركه. **قوله: (بمعنى لكن)** أي: لمغايرة ما بعد إلا قبلها؛ لأن ما بعدها آمنوا دون ما قبلها. **قوله: (متصلاً)** نظر إلى أن قوم يونس من أهل القرى. **قوله: (والجملة)** أي: جملة فلولا كانت قرية آمنت وهذا هو محل الإيهام. **قوله: (ولعلة)** أي: الزمخشري إنما أراد ما ذكرناه من أن لولا للتوبيخ والتوبيخ يلزمه النفي. **قوله: (معناه)** أي: معنى هذا الكلام. **قوله: (ولكنه الخ)** جواب عما يقال إنه إذا كان المراد ما ذكر فلم عدل عن ما إلى لولا فأجاب بأنه عدل للولا ليفاد الخ ووجه الإفادة أن لولا للتوبيخ ولا يوبخ إلا غير المعذور. **قوله: (فإن احتج محتج للهروي)** أي: القائل أن لولا للنفي لا للتوبيخ. **قوله: (ورفعه على الإبدال)** أي: ولا يجوز الرفع على الإبدال إلا بعد النفي، وأما بعد الإيجاب فلا يصح إلا

الإِبدال، فالجوابُ أنَّ الإِبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله [من البسيط]:

٤٤٥ ـ [وَبالصَّرِيمَةِ مِنهُمْ مَنزِلٌ خَلَقٌ] عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

فرفع لما كان «تغيَّر» بمعنى: لم يبقَ على حاله. وأدقُّ من هذه قراءةُ بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قليلٌ مِنْهُم﴾ [البقرة: ٢٤٩] لما كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجَبِ أرْجَحُ من النصب. وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿إلاّ قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] فدلّ على أن الكلام مُوجَب، ولكن فيه رائحةُ غير الإيجاب، كما في قوله:

عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

* * *

النصب فتعين أن لولا للنفي. **قوله: (بعدما فيه رائحة النفي)** أي: كما يقع بعد النفي الحقيقي وقوله: بعد ما فيه رائحة النفي، أي: والتوبيخ فيه رائحة النفي؛ لأنه يقتضي عدم وقوع الموبخ عليه. **قوله: (النؤى)** بضم النون وسكون الهمزة والجمع بكسر النون وكسر الهمزة وشد الياء والنؤى حفرة حول الخباء لئلا يدخله المطر والصربة كل رملة انصرمت عن معظم الرمل. **قوله: (لما كان تغير)** لما بالتشديد أي: حين كان ويصح أن يكون بالتخفيف على أن ما مصدرية، أي: لكون. **قوله: (وأدق من هذا)** أي: في مراعاة رائحة النفي وإنما كان أدق؛ لأنه ليس ظاهراً في النفي ولا يعلم النفي إلا مما قبله بخلاف تغير، فإنه ظاهر في النفي.

قوله: (في معنى فلم يكونوا الخ) أي: فهو كلام فيه منفي النفي فصح الرفع على الإبدال بعده. **قوله: (ويوضح لك ذلك)** أي: ما ذكر من الجواب عن الآية. **قوله: (وقد اجتمعت السبعة الخ)** أي: فاجتماعهم على النصب يدل على الإيجاب، ولا يسلم ذلك الاحتجاج ولكن مع كون هذا الكلام موجباً فيه رائحة النفي فصح قراءة الرفع وهذا أعني قوله وقد اجتمعت الخ هو محط الجواب عن الاحتجاج فكان الأحسن في الجواب أن يقول والجواب أنه قد اجتمعت الخ ويحذف ما قبله. **قوله: (رائحة غير الإيجاب)** أي: فلذلك جاز الرفع.

---

٤٤٥ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (ديوانه ص ١١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٢٨).

شرح المفردات: الصريمة: اسم مكان. خلق: بالٍ. عافٍ: دارس، مهجور. النؤي: الحفرة حول الخيمة، تمنع دخول الماء إليها.

المعنى: يقول: إنّ البيت الذي كانت تسكنه في الصريمة قد تهدّم ولم يبق منه إلاّ النؤي والوتد.

تنبيه ـ ليس من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو قوله [من الطويل]:

٤٤٦ ـ أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شُغلي لَزُرْتك. وقيل: بل هي «لولا» الامتناعيَّة، والفعل بعدَها على إضمار «أنْ» على حدّ قولهم: «تَسْمَع بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه».

● **(لوما): بمنزلة «لولا»**، تقول: «لوما زيد لأكرمتك»، وفي التنزيل: ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وزعم المالقي أنها لم تأتِ إلاّ للتحضيض، ويردُّه قول الشاعر [من الكامل]:

قوله: (ليس من أقسام الخ) أي: لأنها ليست امتناعية لدخولها على الفعل ولا تحضيضية ولا توبيخية إذ لا معنى له. **قوله: (ألا زعمت الخ)** مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي منها:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهلِ

فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديماً فتبلينا المنون وما نبلي

وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى تراهن يوم الروع كالحدا القبلِ

وتملى بالشيء استمتع به ويستلئمون أي: يلبسون اللأمة وقوله على الأولى، أي: حالة وكونهم راكبين على الخيل الأولى والحدأ كعنب جمع حدأة، والقبل بوزن حمر ذات القبل الحول وزنا معنى لإقبال كل عين على الأخرى في الطيران. **قوله: (أن لا أحبها)** بنصب أحب إذا اجعلت أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ويصح الرفع إذا جعلتها مخففة واسمها ضمير الشأن فإنه يجوز فيها الأمر ان وشرط جواز الأمرين موجود وهو تقدم الزعم.

(لوما) أي: في إفادة ربط امتناع الجواب بوجود الشرط وفي الاستعمال للعرض والتحضيض والتوبيخ. **قوله: (لو ما تأتينا)** هي هنا للتحضيض. **قوله: (ويردة قول للشاعر)** أي: لأنها هنا للتعليل والربط لا للتحضيض.

---

٤٤٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (خزانة الأدب ١١/ ٢٤٦، ٢٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٥، ٢/ ٣٨٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٧؛ والدرر ٢/ ٢٨؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٥).

اللغة: ينازع: يخاصم أو يشغل.

المعنى: كيف تقولين إني لا أحبك؟! ولكن أعمالي ومعيشتي تؤخرني عن زيارتك.

٤٤٧ ـ لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاء

● (لم): **حرف جزم لنفي المُضارع وقَلْبِهِ ماضياً**، نحو: ﴿لَم يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] الآية. وقد يُرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله [من البسيط]:

٤٤٨ ـ لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الإنشراح: ١]، وقوله [من الرجز]:

٤٤٩ ـ فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّ، أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

(لم) قوله: (لنفي المضارع) أي: لنفي معناه التضمني وهو الحديث. **قوله: (وقبله ماضياً)** أي: وقلب معناه التضمين أعني الزمان وهذا ظاهر مذهب سيبويه وعليه المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع مع بقاء المعنى ونسبه بعضهم إلى سيبويه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنى الداني والأول هو الصحيح؛ لأن له نظير أو هو المضارع الواقع بعد لو والثاني لا نظير له. **قوله: (من نعم)** بضم النون قبيلة والأسرة:

---

٤٤٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ٣/ ٦٠٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦).

اللغة: الإصاخة: الاستماع والإصغاء. الواشي: النمام. السخط: عكس الرضا.

المعنى: لولا تدخل النمامين بالفتنة، لطمعت بكرمك ورضاك.

٤٤٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦؛ وشرح المفصل ٧/ ٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٨ (صلف)؛ والمحتسب ٢/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦).

اللغة: نعم: قبيلة من قبائل العرب. صليفاء: تصغير مكان «صلفاء» ويوم الصلفاء: موقعة الصليفاء.

المعنى: إن رجال نعم هم الذين جعلوهم يحافظونه على عهد الجوار.

٤٤٩ ـ **التخريج**: الرجز للإمام عليّ بن أبي طالب في (ديوانه ص ٧٩؛ وحماسة البحتري ص ٣٧؛ وللحارث بن منذر الجرميّ في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤؛ والخصائص ٣/ ٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٨؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)؛ والمحتسب ٢/ ٣٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣).

اللغة: أفر: أهرب. لم يقدر: لم يقدر حق قدره.

المعنى: إن للآجال كتاب، فلن يطيلها هرب من الحرب، ولن يقصرها إقدام عليها، إذاً فلم الخوف والذعر منها!؟

وخُرِّجَا على أن الأصل «نَشْرَحَنْ» و «يُقْدَرَنْ» ثم حُذِفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها؛ وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ «لَمْ»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. وقال أبو الفتح: الأصل: «يُقْدَرْ» بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ـ وقد أجْرَتِ العربُ الساكنَ المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجارِ حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تُبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقعُ الألف إلاّ بعد فتحة؛ قال: وعلى ذلك قولهم: «الْمَرَاة»، و «الْكَماة»، بالألف، وعليه خرَّج أبو علي قولَ عبدَ يغُوثَ [من الطويل]:

بضم الهمزة والجماعة والأقارب والصليفاء تصغير الصلفاء وهي الأرض الصلبة وهو يوم من أيام العرب، والظرف متعلق بمحذوف، أي: لولا وجود فوارس يوم الخ ولا يصح تعلقه بلم يوفون؛ لأن ما في حيز الجواب لا يتقدم عليه. **قوله: (توكيد المنفي بلم)** أي: مع أنه لا يؤكد المنفي بها بل المنفي بلا لشبهها بالناهية. **قوله: (وقال أبو الفتح)** هذا تخريج ثانٍ للبيت، وأما الآية فليس فيها إلا التخريج الأول. **قوله: (والمحرك)** أي: وأجروا المحرك المجار الساكن مجرى للساكن. **قوله: (ولزم حينئذٍ)** أي: حين قلبت الهمزة ألفاً فتح ما قبلها، أي: فتحه بالفعل بعد ما كان قبل ذلك ساكناً لكن في حكم المحرك، أي: ثم أبدلت الألف همزة متحركة لالتقائها ساكنة مع الميم ولا بد من هذا هنا أيضاً، وإن كان المصنف قد أخل بذلك لكن ذكره بعد. **قوله: (المرأة والكماة بالألف)** أي: في قولهم المرأة بالهمز ضد الرجل والكمأة بالهمز وهو نبت معلوم. **قوله: (عبد يغوث)** هو ابن وقاص من شعراء الجاهلية فارس سيد لقومه من بني الحارث بن كعب وكان قائدهم إلى بني تميم في يوم الكلاب الثاني أسره غلام أهوج من بني عمير بطن من بني تيم بن عبد شمس، فانطلق به إلى أهله فقالت له أم الغلام من أنت قال أنا سيد القوم فضحكت وقالت قبحك الله من سيد حيث أسرك هذا الأهوج وفي ذلك يقول:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترا قبلي الخ

ومطلع القصيدة:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ... فما لكما في اللوم خير ولا ليا

ألم تعلما أن الملامة نفعها ... قليل وما لومي أخي من شماليا

أقول وقد شدوا لساني بنسعة ... أمعشر تيم أطلقوا من لسانيا

فيا راكباً أما عرضت فبلغن ... نداماي من نجران أن لا تلاقيا

الشمال واحد الشمائل الصفات والنسعة سير مضفور وعرضت تعرضت وظهرت أو جئت لعروض مكة وما حولها ونجران مدينة.

٤٥٠ ـ [وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كأنْ لم تَرَى قبْلِي أسِيراً يَمَانِيَا

فقال: أصله: «تَرْأى» ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال سُراقة البارقي [من الوافر]:

٤٥١ ـ أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ [كِلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ]

قوله: (كما قال سراقة البارقي) ابن مرداس الأزدي من شعراء العراق بينه وبين جرير مهاجاة مات في حدود الثمانين من الهجرة خرج فيمن خرج لقتال المختار فأسر، فلما أوقف بين يديه قال يا أمير آل محمد إنه لم يأسرني أحد ممن بين يديك، فقال له: ويحك فمن أسرك قال رأيت رجالاً على خيل بلق يقاتلوننا ما أراهم الساعة هم الذين أسروني فقال المختار لقومه إن عدوكم يرى من هذا الأمر ما لا ترون من الملائكة، ثم قال يا أمير آل محمد إنك تعلم أن ما هذا أوان قتلي قال له فمتى قال، إذا فتحت دمشق ونقضتها حجراً حجراً، ثم جلست على كرسي في أحد أبوابها فهناك تدعوني فتقتلني وتصلبني، قال المختار: صدقت خلوا سبيله لصدقه فلما أفلت أنشأ يقول وكنية المختار أبو إسحاق:

ألا أبلغ أبا إسحاق عني رأيت الباق دهما مصمتاتِ

أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهاتِ

كفرت بوحيكم وجعلت نذرا على قتالكم حتى المماتِ

والترهات: الأباطيل وهو غير سراقة بن مرداس السلمي، فإن ذاك أخو العباس بن مرداس وهو شاعر أيضاً.

---

٤٥٠ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في (الأغاني ١٦/ ٢٥٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٦، ٢٠٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ٥/ ٧٥ (قدر)، ٦/ ١١٥ (شمس)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٦؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٧، ١٠/ ١٠٧؛ والمحتسب ١/ ٦٩).

اللغة: شيخة: إمرأة عجوز. عبشمية: نعت مشتق من آل عبد شمس. يمانياً: نسبة إلى اليمن.

المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها.

٤٥١ ـ **التخريج**: البيت لسراقة البارقي (في الأشباه والنظائر ٢/ ١٦؛ والأغاني ٩/ ١٣؛ وأمالي الزجاجي ص ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٧، ٨٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٧٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٩٢ (رأى)؛ والمحتسب ١/ ١٢٨؛ والممتع في التصريف ص ٦٢١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٥؛ ولابن قيس الرّقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥؛ والخصائص ٣/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٤١).

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: لقد ادعيت أن عيني رأت الملائكة باطلاً، وذلك حنكة للفرار من الأمر، فأنا وأنت، نعلم علم اليقين الكذب من الحقيقة.

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: «أيَوْمَ لم يُقْدَرَ»: نُقِلت حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحرِّكة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ فتحةً إتباعاً لفتحة الراء، كما في: ﴿وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فيمن همزهُ، وكذلك القول في «المَرَاة والكَماة»، وقوله [من الطويل]:

[وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

ولكن لم تحرّك الألف فيهنَّ لعدم التقاءِ الساكنين.

وقد تُفْصَل من مَجْزومها للضَّرورة بالظرف، كقوله [من الوافر]:

٤٥٢ ـ فَذَاكَ وَلَمْ ـ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا ـ تَكُنْ في النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

وقوله [من الطويل]:

٤٥٣ ـ فأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كأنْ لَمْ سِوَى أهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

قوله: (لما ذكرنا) أي: من أجزاء الساكن قبل المحرك مجرى المحرك وعكسه. **قوله: (وأقيس)** أي: والأقرب للقياس وكلاهما خارج عنه. **قوله: (من تخريجيهما)** أي: تخريج أبي الفتح على. **قوله: (وكانت الحركة)** أي: حركة الهمزة المنقلبة عن الألف.

قوله: (كما في ولا الضألين) تشبه في قوله ثم الألف همزة متحركة فاصلة غير مهموز، فالتقى ساكنان فأبدلت الألف همزة محركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت حركة الهمزة فتحة اتباعاً لحركة ما قبلها وهي قراءة أبي أيوب السختياني قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دابة. **قوله: (وكذلك القول في المراة الكماة)** أي: فيقال فيهما مثل ما قيل في قوله لم يقدر أم يوم قدر، وحاصله ان الأصل مرأة وكمأة بالهمزة نقلب حركة للساكن قبلها، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً. **قوله: (لم تحرك الألف)** أي: لم تبدل همزة محركة. **قوله: (فيهن)** أي: في المرأة والكمأة ولم ترا. **قوله: (مغانيها)** بالغين المعجمة أي: منازلها. **قوله: (سوى أهل من الوحش)** الاستشهاد بهذا مبني على القول بظرفية سوى. **قوله:**

---

٤٥٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٩/ ٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٧٨).

اللغة: امترينا الأمر: شككنا بصحته. المراء: الاعتراض.

المعنى: إذا شككنا في أمر، وتجادلنا فيه، كنا بحاجة لك حتى تنهي الجدال، وتقطع الشك باليقين.

٤٥٣ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ١٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥، والخصائص ٢/ ٤١٠؛ والدرر ٥/ ٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة =

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعلٍ محذوف يُفسِّره ما بعده، كقوله [من الطويل]:

٤٥٤ ـ ظُنِنتُ فِقيراً ذَا غِنًى، ثُمَّ نِلْتُه فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ واهِبِ

● **(لما)**: عَلَى ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ «لمْ» إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها **لا تقترن بأداة شرط**، لا يقال: «إنْ لمَّا تقم»، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ لم تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَإِنْ لم ينتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣].

الثاني: أن **منفيَّها مستمرُّ النَّفي إلى الحال**، كقوله [من الطويل]:

٤٥٥ ـ فَإِنْ كُنتُ مَأكُولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ، وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

(فقيراً) حال وذا غنى معمول ثانٍ.

(لما) قوله: (كلم) أي: فهي توافقها في أمور أربعة. **قوله: (انها لا تقترن بأداة شرط)** والسر في ذلك أي العلة فيه أن لما لنفي قد فعل وما كان قد فعل لا يقع شرطاً وكذلك منفيها، وأما لم، فإنها لنفي فعل وفعل يقع شرطاً تقول ان فكذلك منفيها، وقال الرضى: إن العلة في عدم قرنها بأداة الشرط أنها فاصل قوي بين الحرف أو شبهه ومعموله ومراده بشبهه أسماء الشروط ووجه القوة أن بناءها أزيد من بناء لم وفي هذا إشعار بأن عامل الجزم أداة الشرط لا لم. **قوله: (مستمر النفي إلى الحال)** أي: حال التكلم ولا يلزم من هذا تقادم الماضي واستغراقه وقوله: إلى الحال، أي: لأن لما لنفي قد فعل وقد فعل تقرب إلى الحال فكذلك منفيها بخلاف لم فإنه لنفي فعل وفعل لا يقرب للحال فكذلك منفيها. **قوله: (فإن كنت الخ)** تمثل به عثمان وهو محصور يخاطب علياً وهو للممزق

= في الجنى الداني ص ٢٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦).

اللغة: مغانيها: ربوعها. القفر: الأرض الخالية. تؤهل: تسكن.

المعنى: لقد رحل قوم المحبوبة، وهي معهم، فخلت الديار وكأنها ما ضمت بين جنباتها ناساً قط، بل كانت مرتعاً للوحوش.

٤٥٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٩/ ٥).

المعنى: ظننت غنياً في حال كوني فقيراً، ثم نلت الغنى، فصرت بعد ذلك لا أجدِ محتاجاً إلا أعطيته.

٤٥٥ ـ **التخريج**: البيت للممزّق العبدي في (الاشتقاق ص ٣٣٠؛ والأصمعيّات ص ١٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٤٣ (مزق)، ١١/ ٢١ (أكل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٨١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥).

ومنفيّ لم يحتمل الاتصالَ، نحو: ﴿وَلَم أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانقطاعَ، مثل: ﴿لم يكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال: «لما يكن وقد يكون»، وَمَثَّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

٤٥٦ ـ وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلٰهي وَحْدَكا ... لَمْ يَكُ شيء يا إلٰهي قَبْلَكا

وتبعه ابنهُ فيما كَتَب على التسهيل، وذلك وَهْمٌ فاحش.

ولامتدادِ النّفي بعدَ «لمّا» لم يَجُز اقترانُها بحرفِ التعقيب، بخلاف «لم». تقول:

بالفتح جاهلي واسمه شاس العبدي، وإنما لقب ممزقاً بهذا البيت. **قوله: (ولما أمزق)** أي: والحال أني لم أمزق فانتفاء تمزيقه مستمر لحال التكلم بدليل قوله فادركني. **قوله: (يحتمل الاتصال)** أي: اتصال نفيه بالحال، وقوله: الانقطاع أي: انقطاع نفيه قبل الحال. **قوله: (ولم أكن بدعائك الخ)** أي: فإن الشقاء منفي إلى زمن التكلم. **قوله: (مثل لم يكن شيئاً مذكوراً)** أي: لأنه لم يكن شيئاً في الماضي، ثم انقطع ذلك النفي في الماضي وكان بعد ذلك شيئاً.

قوله: (ولهذا) أي: لاحتمال منفي لما اتصال نفيه وانقطاعه جاز لم يكن، ثم كان ولم يجز الخ؛ لأن ثم تقتضي الثبوت في الماضي بعد النفي. **قوله: (للنفي المنقطع)** أي: في الماضي عن الحال. **قوله: (وكنت)** أي: يا الله إذ كنت إلهي وفي نسخة إلهاً وحدكا. **قوله: (لم يك شيء)** أي: فلم هنا للنفي المنقطع؛ لأن المعنى لم يكن شيء فيما مضى، ثم انقطع ذلك النفي في الماضي وكان الشيء. **قوله: (وذلك وهم فاحش)** أي: لأن نفي الكون قبل متحقق إلى زمن التكلم وبعده لا ينقطع ولعل ابن مالك لاحظ الثبوت مجرداً عن القبلية. **قوله: (وهم)** وجهه أن عدم الوجود مقيد بالقبلية فيفيد أن المعنى لم يكن شيء قبلك وانتفاء نفي الكون قبلك قبل زمن التكلم مع أن نفي الكون قبله متحقق دائماً حتى في زمن التكلم وبعده ولا ينقطع أصلاً. **قوله: (ولامتداد النفي)** علة مقدمة على المعلول أعني لم يجر. **قوله: (بعد لما)** أي: نفي الفعل الكائن بعد لما وإلا، فالظاهر أن يقول في لما تأمل.

اللغة: مأكولاً: هنا مقتولاً.

المعنى: إن كان لا بد أن أقتل، فعلى يديك، ولكن تلطّف ولا تدع غيرك يمزقني إذا لم ترد ذلك.

٤٥٦ ـ التخريج: الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ (في الدرر ٥/ ٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ١١؛ والكتاب ٢/ ٢١٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٧؛ والمنصف ٢/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠).

«قمتُ فلم تقم»، لأن معناه: وما قمتَ عقيبَ قيامي؛ ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي **«لمّا» لا يكون إلا قريباً من الحال**، ولا يُشتَرَط ذلك في منفي «لم»، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقيماً، ولا يجوز «لمَّا يكن». وقال ابن مالك: لا يُشتَرط كونُ منفي «لمّا» قريباً من الحال مثل: «عَصَى إبْلِيسُ رَبَّه وَلَمَّا يَنْدَمْ»، بل ذلك غالِبٌ لا لازم.

الرابع: أن **مَنْفِيّ «لمّا» مُتوقَّع ثُبُوته**، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذَوْقَهم له مُتَوَقَّع. قال الزمخشري في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمّا» من معنى التوقع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، ا هـ. ولهذا أجازوا «لم يُقْض ما لا يكون» ومنعوه في «لمّا».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبَل، فأما بالنّسبة إلى الماضي فهما سِيَّانِ في نفي

قوله: (وما قمت عقيب قيامي) أي: لأن الفاء للتعقيب وقوله: وما قمت عقيب قيامي، أي: بل قمت بعده بمدة. **قوله: (لأن معناه وما قمت إلى الآن)** قد يقال ما المانع من صحة ترتب استمرار انتفاء قيام المخاطب على قيام المتكلم مع ظهور المعنى هو أنا قمت فرتب على ذلك قيامك فأعقبه انتفاء قيامك إلى الآن فالحق ان هذا أي: عدم جواز اقتران لما بأداة التعقيب لا يترتب على ما ذكره من إفادتها استمرار النفي للحال؛ لأن التعقيب بحسب المبدأ لا ينافي الامتداد بعد. **قوله: (لا يكون)** أي: مبتدأ نفيه إلا قريباً من الحال، وأما آخره فمتصل بالحال كما مر. **قوله: (ولا يشترط ذلك الخ)** وذلك لأن لما لنفي قد فعل وقد فعل تشعر بالتقريب فكذلك منفيها بخلاف لم فإن منفيها فعل ولا إشعار لها بالتقريب من الحال.

قوله: (ولما يندم) أي: وانتفى ندمه من حين عصيانه ومعلوم أن حين عصيانه ليس قريباً من حال التكلم. **قوله: (متوقع ثبوته)** أي: غالباً ومن غير الغالب ولا بدليل ندم إبليس ولما ينفعه الندم له غير متوقع حصوله. **قوله: (قال الزمخشري)** هذا دليل لكون منفي لما يتوقع ثبوته. **قوله: (ما في لما)** أي: الذي في لما. **قوله: (على أن هؤلاء قد آمنوا)** أي: لأن التوقع في كلام الله تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وذكر الدماميني فيما يأتي أنه أعم. **قوله: (ولهذا)** أي: لكون منفي لما متوقعاً ثبوته أجازوا الخ. **قوله: (لم يفض)** أي: لم يحصل ما لا يكون، أي: كاجتماع الضدين، أي: لم يحصل اجتماع الضدين ولا تقول لما تحصل اجتماع الضدين؛ لأنه يفيد أنه يحصل الاجتماع في المستقبل مع أنه لا يحصل أصلاً.

المتوقَّع وغيره. مثالُ المتوقَّع أن تقول: «ما لي قمتُ ولم تقم»، أو «ولمَّا تقم»، ومثالُ غير المتوقَّع أن تقول ابتداء: «لم تقم»، أو «لما تقم».

الخامس: أن منفي **«لمّا» جائز الحذف لدليل**، كقوله [من الوافر]:

٤٥٧ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً، وَلَمَّا، فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي: ولمّا أكُنْ بَدْأً قبل ذلك، أي: سَيّداً، ولا يجوز «وصَلْتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها، فأما قوله [من الكامل]:

٤٥٨ ـ احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الأعَازِبِ، إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلّها أن «لم» لنفي «فَعَلَ»، و «لمّا» لنفي «قد فَعَلَ».

قوله: (مثال المتوقع الخ) أي: إذا كنت متوقعاً قيام مخاطبك عند قيامك فقمت ولم يقم هو فتقول له أنا قمت فلم تقم فقد نفت المتوقع في الماضي أو تقول أنا قمت ولما تقم فهي كذلك نفت القيام المتوقع في الماضي. **قوله: (ما لي قمت الخ)** أي: لأن التعجب من العدم تقتضي توقع الثبوت. **قوله: (ان منفي لما جائز الحذف)** والعلة في ذلك أن لما لنفي قد فعل، وقد يجوز حذف مدخولها كما في:

لما تزل برحالنا وكأن قدْ

أي: قد زالت ومنفي لم فعل فليس قد موجودة كما في قد فعل حتى يصح الحذف في منفيها. **قوله: (بدأ)** أي: سيداً أي: جئت قبورهم حال كوني سيداً وقوله: ولما أي: ولم أكن قبل ذلك سيد أي أن السيادة إنما حصلت لي بعد موتهم، وأما قبل فكنت معكوساً غير سيد ا هـ تقرير دردير، وكأن التوقع والاتصال بالحال هنا باعتبار وقت القبلية المقدر فتدبر. **قوله: (أن لم لنفي فعل)** أي: لأن فعل معناه حصل فعل في الزمان الماضي

---

٤٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٤/ ١١٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١١٣، ١١٧؛ والدرر ٤/ ٢٤٥، ٥/ ٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٤ (لمم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٧).

اللغة: البدء: السيد.

المعنى: لقد صرت سيد قومي، ولكن... بعد موتهم!؟ فخاطبتُ القبور، وما من مجيب، فهل أنا سيد وعلى من؟!

٤٥٨ ـ **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هرمة في (ديوانه ص ١٩١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨ ـ ١٠؛ والدرر ٥/ ٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٦ ٤٢٤؛ والجنى الداني ص ٢٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦).

الثاني من أوجه «لمّا»: أن تختصَّ بالماضي، فتقتضي جملتين وُجِدت ثانيتُهما عند وجودِ أولاهما، نحو: «لما جَاءَنِي أكْرَمْتُه». ويقال فيها: **حرف وجود لوجود،** وبعضُهم يقول: **حرف وجوب لوجوب،** وزعم ابن السرَّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جنّي، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذْ»، وهو حسن، لأنها مختصّة بالماضي وبالإِضَافةِ إلى الجملة.

ورَدَّ ابنُ خروف على مُدَّعي الاسميّة بجواز أن يقال: «لما أكْرَمْتَنِي أمْسِ أكرمتُك اليوم»، لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أن هذا مثلُ ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١٦] والشرط لا يكون

ونفيه معناه انتفاء الفعل في الزمان الماضي وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزمن الماضي لحين التكلم ولانقطاع انتفائه في الماضي وهذا المعنى مفاد لم. **قوله: (قد فعل)** وذلك لأن قد فعل معناه قد حصل الفعل في الماضي القريب من الحال ونفيه معناه انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال وحينئذٍ، فالانتفاء مستمر للحال وهذا المعنى هو مفاد لما. **قوله: (وجدت ثانيهما)** أي: مضمونها عند وجود أولاهما أي: مضمونها. **قوله: (حرف وجود)** أي: حرف يقتضي وجود جوابه لأجل وجود شرطه فاللام في لوجود للتعليل. **قوله: (حرف وجوب)** أي: حرف ثبوت، أي: للثاني لثبوت الأول واللام للتعليل والمراد بالبعض القائل لهذا سيبويه. **قوله: (أنها)** أي: المختصة بالماضي المقتضية لجملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.

قوله: (بمعنى حين) ولذا تسمى الحينية ورد بنحو فلما قضينا عليه الموت ما دلهم وما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إلا أن يراعي التوسع في الظروف ولا يصح أن يكون عاملها قضينا؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وأيضاً أجمعوا على جواز زيادة إن بعدها، ولو كانت ظرفاً مضافاً لزم الفصل بين المتضايفين إلا أن يقال عهد جنس ذلك قال الدماميني: والظاهر أنها عند هؤلاء غير مضمنة معنى الشرط ألا ترى أنك إذا قلت حين قام زيد، قمت لم يكن في هذا اللفظ دلالة على سببية الأول للثاني فكذا في قولك لما قام زيد قمت الذي هو بمعناه ا هـ وقد يمنع لأنه لا يلزم من كون كلمة بمعنى أخرى أن تكون مماثلة لها في جميع الأمور. **قوله: (وبالإضافة إلى الجملة)** أي: وإذ كذلك. **قوله: (على مدعي الإسمية)** أي: بمعنى حين أو إذ. **قوله: (بجواز لما الخ)** أي: بجواز التعبير بذلك على أنها حرف تعليق لا على أنها ظرفية لأنها الخ. **قوله: (إذا قدرت ظرفاً)** أي: بمعنى حين. **قوله: (كان عاملها الجواب)** أي: فينحل المعنى أكرمتك اليوم حين ووقت أكرمتني أمس وهذا لا يصح، لأن الواقع في اليوم لا يكون في أمس. **قوله: (مثل إن كنت قلته)** أي: في وقوع الشرط ماضياً.

إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثَبَتَ أني كنت قلت، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتِّفاقاً؛ وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائيَّة أو بالفاء عند ابن مالك؛ وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور. دليلُ الأوّل: ﴿فلمَّا نَجَّاكُمْ إلى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والثاني: ﴿فلمَّا نجَّاهُمْ إلى الْبَرِّ إذَا هُمْ يشْرِكُون﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث: ﴿فلمَّا نَجَّاهُمْ إلى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]، وهو مؤوّل بـ «جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمَيْنِ فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿جاءَته البشرى﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أَقْبَلَ يجادلنا.

ومن مُشْكل «لمَّا» هذه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٤٥٩ ـ أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

قوله: (لما ثبت الخ) فاليوم بدل من لما أو إن زمن الثبوت جزء من اليوم فلم يلزم عمل الفعل في زمنين مختلفين بل هو مثل أكرمتك وقت الظهر يوم الجمعة. **قوله: (اتفاقاً)** الأولى تأخيره بعد قوله جملة اسمية مقرونة بإذا لأنها كالتي قبلها من محل الاتفاق، وأما بعده فالخلاف فيهما. **قوله: (عند ابن مالك)** راجع للفاء وأما إذا فهو باتفاق. **قوله: (وهو مؤول الخ)** هذا بيان لمذهب ابن عصفور؛ لأنه يقول إن جوابها قد يكون مضارعاً بمعنى الماضي لما سبق صدر المبحث أنها تختص بالماضي فتقتضي جملتين الخ. **قوله: (فيقال)** أي: في الإشكال. **قوله: (أين فعلاها)** أي: فهي هنا دخلت على اسم مع أنها تدخل على فعلين ماضيين أحدهما مرتب على الآخر. **قوله: (سقط)** أي: فوها فعل لا أنها جزء من علم شخص، وكان حق ذلك أن يكتب بالياء؛ لأنه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالألف لأجل الألغاز. **قوله: (والجواب محذوف)** هذا إذا كانت شرطية كما هو أحد الأقوال أما إن قلنا انها بمعنى حين فهي ظرف لأقول متعلق به، ولا حذف والمعنى أقول لعبد الله حين وهي سقاؤنا.

قوله: (لما سقط سقاؤنا) أي: لما سقط آلة السقي منا في البئر، قلت: لعبد الله

٤٥٩ ـ التخريج: البيت لتميم بن رافع المخزومي في (شرح أبيات المغني ٥/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣١٦، ٣/ ٥٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢).

اللغة: السقاء: وعاء من جلد الماعز يملأ ماء أو لبناً. وهي: سقط، أو بلي، وشم: انظر، أو ترقب.

المعنى: أقول لعبد الله لما سقط وعاء منّا، ونحن بوادي عبد الشمس، أن جده وارفعه.

فيقال: أين فِعْلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعلٍ محذوفٌ يفسِّره وَهَى بمعنى «سَقَطَ»، والجوابُ محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله «شِمِ» أمْر من قولك: «شِمْتُ البَرْقَ» إذا نظرتَ إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبدِ اللَّهِ شِمْهُ.

والثالث: أن تكونَ حرفَ استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمن شدَّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أنشدُكَ الله لمَّا فَعَلْتَ»، أي: ما أسألُك إلاّ فعلك، قال [من الرجز]:

٤٦٠ ـ قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنْ ... لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثْنَيْنْ

وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ «لما» بمعنى «إلاّ غيرُ» معروف في اللغة.

وتأتي «لمّا» مركّبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركَّبة من كلمات فكما تقدم في: ﴿وَإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١١] في قراءة ابن عامر وحمزة وحَفْص بتشديد نون «إنَّ» وميم «لَمَّا»، فيمن قال: الأصل: لِمَنْ ما فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى،

شمه، أي: انظره. **قوله: (إن كل نفس لما عليها حافظ)** أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ. **قوله: (أنشدك الله)** معناه أسألك بالله وهو على معنى النفي، أي: ما أسألك بالله إلا فعلك ففعلت ماضي بمعنى المضارع. **قوله: (ما سألك الخ)** كأنه تفسير لأنشدك ولذا صح التفريغ بعده لتضمنه معنى النفي وبعضهم يقدر هنا نفياً بعد صيغة المناشدة أي: أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا فعلك كذا. **قوله: (بالله)** أي: أقسم عليك بالله لا تفعل شيئاً إلا غنثك وغنث بكسر النون كعلم. **قوله: (لما غنثت)** أي: بغين معجمة فنون فمثلثه مسند للمخاطب من باب علم والغنث هو التنفس عقب الشرب وكنت به عن الراحة بعد الجماع، والمستثنى منه محذوف، أي: لا تفعل شيئاً إلا غنثك أي: راحتك بعد الجماع مرّة أو مرتين. **قوله: (فكما تقدم)** لعله أراد مثل لما التي تقدمت إلا فهذا التركيب لم يتقدم له هنا أصلاً. **قوله: (فيمن قال)** أي: وهذا في قول من قال، أي: ان جعل لما في هذه الآية مركبة من كلمات مبنى علي قول من قال. **قوله: (الأصل لمن ما)** وبكسر ومن

---

٤٦٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٥٩٣؛ والدرر ٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٨٣؛ ولسان العرب ٢/ ١٧٣ (غنث)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦، ٢/ ٤٥).

اللغة: البرد: رداء يمني مخطط. وغَنَث من اللبن يغنث: شرب منه ثم تنفس، وجاءت (غنث) هنا بمعنى (أتعب).

المعنى: أناشدك الله يا صاحب الثوبين المخططين، لا تفعل شيئاً يتعبك.

وهذا القول ضعيفٌ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: «لَمًّا» بالتنوين بمعنى جَمْعاً، ثم حذف التنوين إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقف، لأن استعمال «لمّا» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المُنْصرِف في الوصف أبعد.

وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلَى من «اللَّمَم»، وهو بمعناه؛ ولكنَّه مُنِع الصرف لألفِ التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان «فَعْلىٰ» فهلاَّ كُتب بالياء، وهلاَّ أَمَالَهُ مَنْ قاعدتهُ الإمالة. واختار ابن الحاجب أنها «لَمَّا» الجازمة حُذف فعلها، والتقدير: لما يُهْمَلُوا، أو لما يُتْرَكُوا، لدلالة ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ثمّ ذكر الأشقياء والسُّعداء ومُجَازاتهم، قال: ولا أعرف وَجْهاً أشْبَه من هذا، وإن كانت النفوسُ تَسْتَبْعِده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل،

للتبعيض وفيه استعمال ما للعاقل، فإن المعنى وإن كلا لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء أعمالهم. **قوله: (وأدغمت)** أي: في الميم التي بعدها وهي الثالثة، وقوله: فلما كثرت الميمات، أي: بأن صارت ثلاثة وقوله: حذفت الأولى أي: حذفت واحدة منها طلباً للتخفيف ودفعاً للثقل الحاصل باجتماع الأمثال الثلاثة واختصت الأولى بالحذف لاستقلالها بنفسها وانفرادها عن الإدغام، وقيل: لاستثقالها بالكسرة عليها.

قوله: (حذفت الأولى) أي: لأنها انفردت بنفسها عن الإدغام واستقلت بنفسها؛ وقيل حذفت الميم الأولى لثقل الكسرة عليها وبهذا لم يرد كثرة الميمات الواقعة في قوله وعلى أمم ممن معك. **قوله: (لأن حذف الخ)** أي: على أنه ثبت في القرآن ثمان ميمات في كلمة، ولم تسقط منها واحدة في قوله تعالى: ﴿وعلى أمم ممن معك﴾ [هود: ٤٨] عند قلب تنوين أمم ميماً وقلب نون من ميما بعد الإدغام. **قوله: (ثم حذفت التنوين)** الأولى قلب الفاء. **قوله: (في هذا المعنى)** أي: بمعنى جميعاً بعد أي: غريب لم يثبت وتخريج القرآن على غير الثابت لم يصح على أنه أيضاً مما يضعفه إجراء الوصل الخ. **قوله: (وهو بمعناه)** أي: بمعنى الجمع. **قوله: (هذه اللفظة)** أي: لفظة لما في اللمم. **قوله: (فهلا كتب بالياء)** أي: لأن الألف متصرفة بعد ثلاثة أحرف قوله يقال إن رسم المصحف سنة متبعة لا تجري على قياس الخط المصطلح عليه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس كما صرح به المصنف في فصل لات والإمالة في التلاوة متعلقة بالرواية، فلعل القارىء لم يروها إلا غير ممالة فإذا لا يرد شيء من هذين الأمرين.

قوله: (واختار الخ) أي: مخترعاً له من عند نفسه خلافاً لظاهر المصنف. **قوله: (حذف فعلها)** أي: المجزوم بها وهو جائز كما تقدم. **قوله: (لما يهملوا)** أي: انتفى إهمالهم بل يجازون على أعمالهم إما بالجنة أو النار. **قوله: (لدلالة ما تقدم)** أي: فالدلالة من حيث المعنى. **قوله: (قال)** أي: ابن الحاجب. **قوله: (لم يقع في التنزيل)** أي:

والحقُّ أن لا يُسْتَبْعَدَ لذلك، ا هـ.

وفي تقديره نظر. والأَوْلى عندي أن يُقَدَّر «لمَّا يُوَفُّوا أعمالهم» أي: أنهم إلى الآن لم يوفَّوْها وسيوفَّوْنها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أن بعده ﴿ليوفينهم﴾ وهو دليل على أَن التوفية لم تقَعْ بعد وأنَّها ستقع؛ والثاني: أن منفيَّ «لمَّا» متوقَّعُ الثبوتِ كما قدَّمنا، والإِهمال غير متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف ﴿أنْ﴾ وتشديد ﴿لمّا﴾ فتحتمل وجهين؛ أحدهما: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ويأتي في «لمّا» تلك الأوجه؛ والثاني: أن تكون «أن» نافية، و ﴿كلا﴾ مفعول بإضمار «أرى»، و «لمّا» بمعنى «إلاّ».

وأما قراءة النحويّين بتشديد النُون وتخفيف الميم وقراءة الحرميّين بتخفيفيهما فـ «إنّ» في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإِعمال، وفي الثانية مخفَّفة من الثقيلة، وأَعلمت على أحد الوجهين، واللام من «لمّا» فيهما لام الابتداء، وقيل: أو

صراحة. **قوله: (وفي تقديره)** أي: منفي لما بقوله يهملوا أو يتركوا. **قوله: (لما يوفوا أعمالهم)** أي: لم يوفوا جزاء أعمالهم. **قوله: (والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت الخ)** قال الدماميني: لا نسلم أن منفي لما متوقع الثبوت دائماً حتى يتم هذا بل قد تكون متوقعاً نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم فإفادتها التوقع غالب لا لازم سلمنا أن توقع الثبوت في منفيها لازم، فلا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب غير متوقع الثبوت، فإن الكفار يتوقعونه ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون بارتكاب المناهي ظناً؛ لأن يتركوا سدى وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة، وأن المنهي عنها غير ضارة ويقولون إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد، ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المَتكلم، بل قد ينفي المتكلم شيئاً بلما بناءً على أن غيره متوقع لثبوته كما أن قد لا يلزم في إفادتها للتوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع، بل تفيد التوقع، وإن كان غير المتكلم هو المتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون ويتوقعون قيامها. **قوله: (متوقع الثبوت)** أي: غالباً والقرآن لا يخرج إلا على الأغلب. **قوله: (فتحتمل وجهين)** أي: في إن وفيه انه استدل سابقاً على أعمال أن المخففة بقراءة أبي بكر هذه وقد طرق هنا فيها احتمال لين، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. **قوله: (مخففة من الثقيلة)** أي: وكلا اسمها فهي عاملة، وإن كان أعمالها قليلاً عند التخفيف. **قوله: (تلك الأوجه)** أي: الأربعة الثلاثة التي ضعفها والذي اختاره ابن الحاجب. **قوله: (النحويين)** في نسخة أبي عمرو والكسائي والأول من أهل البصرة، والثاني إمام نحاة الكوفة. **قوله: (الحرميين)** هما نافع مولى ابن عمرو وهو الفقيه شيخ الإمام مالك مدفون بجانب الإمام مالك والحرمي الثاني ابن كثير. **قوله: (أعملت على أحد الوجهين)** أي:

هي في قراءة التخفيف الفارقة بين «إن» النافية والمخفَّفة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف «إن» وإهمالها، و «ما» زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبين النونات في نحو: «اضْرِبْنَانِّ يا نسوة»، وقيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك، لأن الصِّلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرَّد التَّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وإنّ مِنْكم لمَنْ لَيُبطئن﴾ [النساء: ٧٢] لا يقال: لعل «مَنْ» نكرة أي: لَفريقٌ ليبطئن؛ لأنّها حينئذٍ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريَّة.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

وإن كان ذلك الوجه قليلاً. **قوله: (فيهما)** أي: في القراءتين. **قوله: (وما زائدة)** أي: على كلا القراءتين.

قوله: (بين اللامين) أي: لام الابتداء الداخلة على ما ولام القسم الداخلة على الفعل. **قوله: (في نحو آأنذرتهم)** أي: في قراءة من مد الهمزة الأولى. **قوله: (وليست)** أي: ما موصولة وهذا مقابل لقوله: وما زائدة. **قوله: (بجملة القسم)** أعني: أقسم والله ليوفينهم؛ لأن اللام موطئة للقسم والأصل والله ليوفينهم. **قوله: (لأنها إنشائية)** أي: والجملة الإنشائية لا تكون صلة للموصول إذ صلته لا تكون إلاّ خبرية. **قوله: (وليس كذلك)** أي: وليس هذا القول مثل ذلك، أي: ما في الواقع، وذلك لأن الجملة القسمية إذا جعلت صلة كانت الصلة منها في المعنى جملة الجواب وهي خبرية وأما جملة القسم فهي إنما سيقت لمجرد التوكيد.

قوله: (جملة الجواب) أي: وجواب القسم هو قوله: ليوفينهم، وحاصل هذا الرد أنا لا نسلم أن الصلة هي فعل القسم وجوابه كما لاحظ المعترض بل الصلة خصوص جوابه وهو خبري. **قوله: (وإنما جملة القسم)** أي: فعل القسم المقدرة هنا، أعني: أقسم والله وإنما أكدت مع عدم ذكرها؛ لأن المقدر كالثابت. **قوله: (لمجرد التوكيد)** أي: فصح كون ما في الآية موصولة. **قوله: (ويشهد لذلك)** أي: لكون ما اسم موصول. **قوله: (لمن ليبطئن)** أي: فمن موصولة واللام في ليبطئن موطئة للقسم أي: أقسم والله ليبطئن فصلة الموصول هو جواب القسم عني ليبطئن لا الجملة القسمية أعني فعله وجوابه؛ لأن فعل القسم إنشاء والصلة لا تكون إلا خبرية. **قوله: (لا يقال لعل من نكرة)** أي: فلا يصح الاستشهاد به، وقوله: لأنها علة لعدم القول. **قوله: (في اشتراط الخبرية)** أي: وما هنا أعني ليبطئن خبرية. **قوله: (رديه)** هو أمر من الورود. **قوله: (ظرف له)** أي: لأدع. **قوله: (فيسأل حينئذٍ)** أي: فإذا علمت ما ذكر من الجواب فيسأل وحينئذٍ ويقال كيف الخ.

٤٦١ ـ لَـمَّـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَـزِيـدَ مُـقَـاتِـلاً أَدَعَ الْـقِـتَـالَ وَأَشْـهَـدَ الْـهَـيْـجَـاءَ

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لما»؟ وبم انتصب أدعَ؟ وجواب الأول أن الأصل «لَنْ» ثم أُدغِمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطًّا للإلغاز، وإنما حقُّهما أن يكتبا منفصلين، ونظيرُه في الإلغاز قولُه [من الخفيف]:

٤٦٢ ـ عَـافَـتِ الْـمَـاءَ فـي الـشِّـتَـاءِ، فَـقُـلْـنَـا بَـرِّدِيـهِ تُـصَـادِفِـيـهِ سَـخِـيـنَـا

فيقال: كيفَ يكونُ التَّبريدُ سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل «بَلْ رِديهِ» ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني أن انتصابه بـ «لَنْ» و «ما» الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين «لَنْ» للضرورة؛ فيسأل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»؟ فيجاب بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع»، بل نصبه بـ «أنْ» مضمرةً، و «أنْ» والفعل عطفٌ على القتال، أي: لن أدع القتال وشُهُودَ الهيجاء على حد قول مَيْسُون [من الوافر]:

وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي [أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ]

* * *

● (لَنْ): **حرفُ نصب ونفي واستقبال**، وليس أصلُه وأصلُ «لم» «لا»، فأُبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و ﴿لَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]؛ ولا أصْلُ

قوله: (لن أدع القتال وشهود الهيجاء) أي: لن أدع القتال ولن أدع شهود الهيجاء.

(لن) قوله: (لأن المعروف الخ) فيه أن هذا الدليل أخص من المدعي؛ لأنه إنما يظهر في لن لا فيها وفي لم ويمكن الجواب بأنه إذا كان لا تقلب الألف نوناً كما تقلب النون الفاً فلا تقلب الألف ميماً من باب أولى ا هـ تقرير دردير. **قوله:** (لنسفعا الخ) أي: فيقال لنسفعا وليكونا.

---

٤٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٣).

اللغة: أدع: أترك.

المعنى: لن أتخلى عن الحرب والنزال ما دام أبو يزيد مقاتلاً.

٤٦٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (لسان العرب ٣/ ٨٢ (برد)؛ وتاج العروس ٧/ ٤٢٨ (برد)).

اللغة: برديه: من بل رديه. صادفه: قابله عن غير قصد. سخيناً: معتدلاً.

المعنى: كرهت الماء، وتركته شتاءً، خوفاً من برودته فقلنا لها أخطأت، اقصدي مورده تريه معتدلاً.

«لن»: «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ»، خلافاً للأخفش الصَّغير، وامتناع نحو: «زَيْداً يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ» خلافاً للفرّاء، ولأنَّ الموصولَ وصلته مفرد، و «لن أَفْعَلَ» كلام تام، وقولُ المبرّد إنه مبتدأ حُذف خبره أي لا الفعل واقع مردودٌ بأنه لم يُنْطَقْ به مع أنه لم يسد شيء مَسَدَّه، بخلاف نحو «لولا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ» وبأن الكلام تامٌّ بدون المقدَّر، وبأنَّ «لا» الدَّاخلة على الجملة الاسمية واجبةُ التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإنّ الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في كشّافه، ولا تأبيدَه خلافاً له في

قوله: (ولا أصل لن لا) أي: لا النافية وأن المصدرية، ولو صرح بذلك لكان أظهر، وان كان يؤخذ ذلك من كلامه فيما يأتي. **قوله: (بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها)** أي: ولو كان أصلهما لا ان لم يجزم ذلك للزوم تقديم معمول الصلة على الموصول هو ممنوع؛ لأن الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول فمن باب أولى معمولها، وقد يقال إن جواز تقدم معمولها حدث بالتركيب إذ لا مانع من حدوث حكم بالتركيب غير ما كان قبله وبهذا يجاب عما بعده أيضاً. **قوله: (خلافاً للأخفش الصغير)** أي: القائل بمنع ذلك التركيب. **قوله: (وامتناع)** عطف على جواز. **قوله: (خلافاً للفراء)** أي: القائل بجواز ذلك. **قوله: (ولأن الموصول وصلته مفرد ولن أفعل كلام تام)** أي: وحينئذٍ فلا يكون أصلها لا ان لأن المفرد غير المركب التام. **قوله: (وقول المبرد انه)** أي: لن أفعل. **قوله: (بأنه لم ينطق به الخ)** حاصل الرد أنه إن كان الخبر محذوفاً جواز فلا بد من أن ينطق به ولو مرة في تركيب، وإن كان الحذف وجوباً فلا بد أن يسد شيء مسده بالاستقراء كالواو التي بمعنى مع ومدخولها والحال التي لا تصلح خبر أو جواب لولا وهنا لم يسد شيء مسده. **قوله: (إنه لم يسد شيء مسده)** أي: مع ان الخبر المحذوف وإما أن ينطق به ولو مرة في تركيب وإما أن يسد شيء مسده. **قوله: (بخلاف نحو لولا زيد لأكرمتك)** أي: فأكرمتك خبر لولا ولا خبر للمبتدأ لإغناء خبر لولا عنه. **قوله: (وبأن لا الداخلة على الجملة الإسمية)** أي: كما قال المبرد أن الأصل لا الفعل واقع وقوله: واجبة التكرار، أي: مع معطوف آخر بحيث يقال لا أقدر ولا آكل أي: وهنا لم تكرر فدل ذلك على أن كلامه لا يصح ورد هذا الرد بأنه لا يصح ما ذكر إلا لو كانت لا غير مركبة وهنا ركبت مع إن فصارت لها حالة أخرى غير الحالة الأولى.

قوله: (ولا التفات له الخ) أي: في جوابه عن هذا الرد الأخير وحاصل رده أنه يقول أنا لا أقول بوجوب تكرارها إذا دخلت على الجملة اسمية ولم تعمل ولم يتأت ردكم على إلا لو قلت بما قلتم ورد عليه بأن جوابك هذا لا يعبأ به؛ لأنه مخالف للاستقراء فلا يحتج به. **قوله: (يشهد بذلك)** أي: بوجوب التكرار. **قوله: (ولا تأبيده)** أي: وبني على ذلك

أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيّها باليوم في ﴿فَلن أكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر «الأبد» في: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبداً﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمُه.

وتأتي للدُّعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور؛ والحجّة في قوله [من الخفيف]:

٤٦٣ ـ لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما قوله تعالى: ﴿قَال رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظهيراً لِلْمُجْرِمين﴾ [القصص: ١٧] فقيل: ليس منه، لأن فعل الدُّعاء لا يسند إلى المتكلّم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا ربِّ لا عَذَّبْتَ فلاناً»، ونحو: «لا عَذَّبَ اللَّهُ عَمْراً» ا هـ. ويرده قوله:

[لن تزالوا كذلكم] ثمّ لا زلـ ـت لكُمْ خَالِداً خُلُود الْجِبَالِ

وتلقِّي القَسَم بها وبـ «لم» نادر جدّاً، كقول أبي طالب [من الكامل]:

اعتقاده الفاسد من أن المولى لا يرى في الجنة أصلاً واستدل بقوله تعالى: ﴿لن تراني﴾ [الأعراف: ١٤٣]. **قوله: (لم يقيد الخ)** أي: لما يلزم على التقييد به من التناقض بين التأبيد واليوم وإنما عبر المصنف بقيل إشارة؛ لأنه يمكن الجواب عنه بأنه يقول أنها تفيد التأبيد إذا لم يكن قرينة كاليوم كما هنا، وإلا فلا تكون له وعن الثاني بأن التكرار يقع في البلاغة تأكيداً بكثرة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (كما أتت لا كذلك)** نحو لا تؤاخذنا. **قوله: (كذلكم)** أي: على ما أنتم عليه من الخير والبركة، وقوله: ثم لا زلت الخ كناية عن عائده بطول عمره، والشاهد في قوله: لن تزالوا وفي قوله: ثم لازلت لكم الخ. **قوله: (ثم لا زالت الخ)** من بحر الخفيف وآخر صدره اللام الساكنة، وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبر الإدعاء ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاءً بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر ا هـ. دماميني. والحق أن احتمال الخبرية بعيد. **قوله: (فقيل ليس منه)** أي: بل المعنى يا رب بسبب إنعامك عليَّ لم أكن ظهيراً للمجرمين فهو إخبار لا دعاء. **قوله: (ويرده الخ)** أي: وحينئذٍ، فالآية من قبيل الدعاء والمعنى يا رب بسبب إنعامك عليّ لا تجعلني ظهيراً للمجرمين. **قوله: (وتلقى القسم الخ)** أي: وقوعهما في صدر جوابه. **قوله: (كقول أبي طالب)** أي: للنبي ﷺ.

---

٤٦٣ ـ التخريج: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٦٣؛ والدرر ٢/ ٤٢، ٤/ ٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١، ٢/ ٤).

المعنى: إنهم خاضعون ذلك ذاكرون لفضلك أطال الله في عمرك وعمري.

٤٦٤ ـ وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

وقيل لبعضهم: «أَلك بَنُونَ»؟ فقال: «نعم، وخَالِقِهِمْ لم تَقُمْ عن مثلهم مُنْجِبة»، ويحتمل هذا أَن يكون على حذف الجواب، أي: إنّ لي لَبَنِينَ، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنَّها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

٤٦٥ ـ أَيَادِي سَبَا، يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ ... فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقوله [من المنسرح]:

٤٦٦ ـ لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

قوله: (لن يصلوا إليك) أي: فقد وقعت تلو القسم. **قوله: (نعم وخالقهم)** أي: وحق خالقهم قالوا: وللقسم والشاهد فيه أنه صدر القسم بلم. **قوله: (منجبة)** أي: نجيبة أي. امرأة نجيبة وهي من ولدت ولداً نجيباً وهي ضد المحمقة اسم فاعل. **قوله: (على حذف الجواب)** أي: جواب القسم مدلولاً عليه بنعم. **قوله: (ثم استأنف جملة النفي)** وعلى هذا فلا شاهد في الكلام المذكور على تلقي القسم بلم. **قوله: (فلن يحال الخ)** هو لكثير عزة من باب علم في المنظر ومن باب غزا في الطعم ومصدرهما الحلاوة. **قوله: (فلن يحل)** أصله يحلى على وزن يسعى فدخل الجزم أعني لن فحذف حرف العلة. **قوله: (لن يخب الخ)** الرواية بكسر الباء للتخلص من الساكنين أنشده اعرابي بباب سيدنا الحسين وبعده:

أنت جواد وأنت معتبر ... أبوك ملكان قاتل الفسقة

لولا الذي كان من أوائلكم ... كانت علينا الجحيم منطبقة

---

٤٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب في (ديوانه ص ٦٨؛ والجنى الداني ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦؛ والدرر ٤/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٦).

اللغة: يصلون إليك: يؤذونك. أوسد التراب: أموت.

المعنى: والله لن يؤذيك أحد وأنا على قيد الحياة.

٤٦٥ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨).

اللغة: أيادي سبأ: مثل عربي ومعناه «مشتّت الشمل».

المعنى: كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال مفرق البال، فلم يحل لعيني منظر.

٤٦٦ ـ **التخريج**: البيت لأعرابيّ في (الدرر ٤/ ٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤).

اللغة: الخيبة: الخسران. الحلقة: حديدة مستديرة توضع على الباب ليقرع بها الطارق أو الزائر.

المعنى: إن من يقف ببابك لا يمكن أن يعود خائباً من عطائك.

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

● (ليت): **جرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً**، كقوله [من الوافر]:

٤٦٧ ـ فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وبالمُمْكِن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفرّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما، كقوله [من الرجز]:

٤٦٨ ـ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وكان رجل يصلي فأسرع في صلاته وقال لغلامه كم معك من النفقة قال: ألف ألف درهم فأعطاها للأعرابي في إحدى بردتين كانتا عليه. **قوله: (والأول محتمل الخ)** أي: وأما الثاني فالرواية فيه بكسر الباء على ما صرح به المصنف في آخر الكتاب عندما أنشد هذا البيت ثانياً هناك. **قوله: (محتمل للاجتزاء بالفتحة)** حاصل هذا أن الألف محذوفة للضرورة واجتزىء بالفتحة عنها فلن حينئذٍ لم تكن جازمة.

(ليت) من أخوات إن. قوله: (حرف تمن) أي: حرف يدل على التمني وهو طلب ما لا طماعية فيه لاستحالته أو ما فيه عسر من الممكنات فالمتمنى إما مستحيل أو ممكن بعيد الوقوع وإلا كان طلبه ترجياً. **قوله: (فيا ليت الخ)** عود الشباب محال عقلي إن أريد عوده مع بقاء المشيب وإلا فعادى والشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة والمشيب كون الحيوان في زمان تكون قوته فيه غير غريزية والشيب بياض الشعر هذا قول الأصمعي وقال الجوهري الشيب والمشيب واحد قال الدماميني وقلت: وأبانهن قوله:

زماني رماني بما ساءني فجاءت نحوس وغابت سعودُ

وأصبحت بين الورى بالمشيب عليلاً فليت الشباب يعودُ

ولا يخفى ما في يعود من التورية حيث أوهم أنه من العيادة ورشح ذلك بلفظ العليل والمراد إنما هو العود. **قوله: (وبالممكن)** الذي في حصوله عسر وإلا كان ترجياً. **قوله: (يا ليت أيام)** اسم ليت ورواجعا خبرها.

---

٤٦٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي العتاهية في (ديوانه ص ٣٢).

اللغة: شرح المفردات: الشباب: أيام الفتوّة وتدفّق القوّة. يعود: يرجع. المشيب: أي الشيخوخة، أو وقت فتور الهمّة والنشاط.

المعنى: يتحسّر الشاعر على أيّامه الماضيّة حينما كان شاباً ويتمنّى عودتها ليحدّثها عما لاقاه في شيخوخته من يأس وآلام وفتور همّة.

٤٦٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ وليس في ديوانه، وللعجاج في =

وبنى على ذلك ابن المعتزّ قوله [من البسيط]:

٤٦٩ ـ مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ، فَقُلْتُ لَهَا: طُوبَاكِ، يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ، طُوبَاكِ

والأول عندنا محمولٌ على حذف الخبر، وتقديره: أقبلَتْ، لا تكون، خلافاً للكسائي لعدم تقدّم «إنْ» و «لَوْ» الشَّرطِيَّتين، ويصحُّ بيتُ ابن المعتزِّ على إنابة ضمير النَّصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها «ما» الحرفيّة فلا تُزِيلُها عن الاختصاصِ بالأسماء، لا يقال: «ليتما قامَ زيدٌ» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القَزْويني؛ ويجوزُ حينئذٍ إعمالُها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حَمْلاً على أَخَواتها، ورَوَوْا بالوجهين قول النابغة [من البسيط]:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

قوله: **(وبنى الخ)** أي: أن ابن المعتز لما أراد عمل هذه القصيدة بنى هذا البيت الذي قاله على هذا القول، فالضمير في قوله لابن المعتز. **قوله: (يا ليتني)** أي: فالياء ضمير نصب اسمها وكذلك إياك ضمير نصب خبرها. **قوله: (له لا تكون)** أي: لا تقديره يكون. **قوله: (لعدم تقدم الخ)** أي: وكان إنما تحذف مع اسمها ويبقى خبرها بعد إن ولو. **قوله: (لعدم تقدم الخ)** قد يقال هما شرط للكثرة لا لأصل حذفها قال في «الخلاصة»

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

قوله: (عن ضمير الرفع) أي: فالأصل يا ليتني أنت. **قوله: (فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء)** أي: بخلاف لعل وإن وكل أخواتها، فإن ما تزيلها عن الاختصاص. **قوله: (ليتما قام زيد)** أي: لما يلزم عليه من دخولها على الجملة الفعلية. **قوله: (وطاهر القزويني)** بالطاء المهملة أي: وخلافاً لطاهر القزويني القائلين بجواز دخول ليت على الجملة الفعلية إذا اقترنت بما. **قوله: (ويجوز حينئذٍ)** أي: حين اقتران ما الحرفية بها.

قوله: (ورووا بالوجهين) هما رفع الحمام على أن ما كافة لليت عن العمل وهذا

= ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٤؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤).

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرىٰ إلى أيام الشباب ولكن هيهات، هيهات.

٤٦٩ ـ التخريج: البيت لابن المعتز في (ديوانه ٢/ ٤٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥، ٢٣٦.

اللغة: السحر: قبل الفجر. طوبى لك أو طوباك: هنيئاً لك.

المعنى: رأيت في السحر طيراً، فأحببتها وتمنيت لو تبادلنا الكينونة والمقام.

ويحتمل أنَّ الرفع على أن «ما» موصولة، وأنّ الإشارة خبرٌ لِـ «هو» محذوفاً، أي: ليتَ الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدلُّ حينئذٍ على الإِهمال، ولكنه احتمالٌ مرجوحٌ، لأن حذفَ العائد المرفوع بالابتداء في صلةِ غير «أيٍّ» مع عَدَمِ طولِ الصِّلَة قليلٌ؛ ويجوزُ «ليتما زيداً ألقاه» على الإِعمال، ويمتنعُ على إضمار فعلٍ على شريطةِ التفسير.

• (لَعلَّ): **حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر**، قال بعض أصحاب الفراء: وقد يَنصبُهما، وزعم يونس أن ذلك لغةٌ لبعضِ العرب، وحكى: «لعلَّ أباكَ مُنطلقاً» وتأويلُه عندنا على إضمار «يُوجَدُ»، وعند الكسائي على إضمارِ «يكون».

وقد مر أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله [من الطويل]:

مبتدأ والحمام بدل منه أو عطف بيان لنا خبر ونصبه على ان ما غير كافة لليت فهذا اسمها، والحمام بدل منه ولنا خبرها.

قوله: (ويحتمل ان الرفع الخ) هذا تخريج للرفع على وجه آخر غير السابق. **قوله: (خبر لهو محذوفاً)** أي: والجملة صلة لما ولنا خبر ليت. **قوله: (فلا يدل)** أي: الرفع وقوله: حينئذٍ أي: حين إذ جعلت ما موصولة اسم ليت. **قوله: (في صلة غير أي الخ)** فيه أن الصلة طالت بقوله الحمام الذي هو بدل أو بيان أو صفة، وقد تقدم للمصنف في قول امرىء القيس:

ولا سـيـمـا يـوم بـدارة جـلـجـل

فيمن رافع ان التقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم. **قوله: (ويجوز ليتما الخ)** أي: يجوز هذا التركيب على أعمالها لا على إضمار الفعل. **قوله: (ويمتنع على الإضمار فعل)** أي: لما يلزم عليه من دخولها على الفعلية نعم يجوز هذا على كلام ابن أبي الربيع السابق.

(لعل) قوله: (وحكى) أي: عنه لعل أباك منطلقاً، فأباك اسمها ومنطلقاً خبرها. **قوله: (وتأويله الخ)** فيه انه إذ كانت هؤلاء الفرقة هذه لغتهم أي: نصب الجزأين بها فلا يحتاج لتأويل، وإنما يحتاج له إذا كانوا ينطقون برفع الخبر كثيراً ينصبونه قليلاً فيحتاج حينئذٍ للتأويل لأجل ردها إلى وجه واحد اللهم إلا أن يكون ثبت أن هؤلاء الفرقة نطقت بالأمرين.

قوله: (على إضمار يوجد) أي: فيوجد خبرها وحينئذٍ فمنطلقا مفعول ليوجد. **قوله: (على إضمار يكون)** أي: وفيه ما مر في تقدير يكون في البيت. **قوله: (يخفضون بها المبتدأ)** أي: الذي هو اسمها، أي: وأما خبرها فهو باقٍ على حاله مرفوعاً.

٤٧٠ ـ [فَقُلْتُ: ٱدْعُ أُخْرَى وَٱرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أنَّ الأصل: «لعله لأبي المغوار منك جَوَابٌ قريب»، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام «لعلّ» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول: «المالُ لَزَيْدٍ» بالفتح، وهذا تكلُّفٌ كثير، ولم يثبت تخفيف «لعلّ»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرَّ بـ «لعلّ» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور «لعلّ» في موضع رفع بالابتداء لتنزيل «لعلّ» منزلة الجار الزائد، نحو: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» بجامع ما بينهما من عدم التعلُّق بعامل، وقوله «قريب»

قوله: (لعل الخ) لعل حرف جر شبيه بالزائدة وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحرف الذي جلبه حرف الجر الشبيه بالزائدة وقريب خبر منك متعلق به. **قوله: (أبي المغوار)** هو كنية أخي الشاعر مات فرثاه والشاعر هو كعب بن سعد الغنوي وأخوه المرثي اسمه: هرم أو شبيب صدر البيت:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

وقبله:

وادع دعا يا من يجيب إلى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ

وبعده:

يحبك كما قد كان يفعل إنه مجيب لأبواب العلا وطلوبُ

واستعماله لعل من شدة ولهه واعلم أن الشائع في تعدية استجاب إلى الداعي أن يقال استجاب له، وقد يقال استجابه بمعنى أجابه ومنه البيت الأول وأما في التعدية إلى الدعاء فشائع بدون لام مثل استجاب الله دعاءه ولهذا قيل في البيت إنه على حذف مضاف أي: فلم يستجب دعاءه. **قوله: (لا دليل في ذلك)** أي: عن جر لعل للمبتدأ. **قوله: (لأنه يحتمل الخ)**. أي: والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. **قوله: (منزلة الجار الزائد)** أي: فهو حرف جر شبيه بالزائدة، وقوله: بجامع الخ بيان لوجه الشبه.

---

٤٧٠ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في (الأصمعيات ص ٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠؛ والدرر ٤/ ١٧٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩١؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب)، ١١/ ٤٧٣ (علل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣؛ وكتاب اللامات ص ١٣٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣).

هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله «لَوْلاَيَ لكان كذا» على قول سيبويه إن «لولا» جارّة، وقولك: «رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك»، ونحوهُ قوله [من الوافر]:

٤٧١ ـ [فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ] وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

على قولِ سيبويه إنّ «كان» زائدة، وقول الجمهور إنَّ الزائد لا يعملُ شيئاً، فقيل: الأصل «هم لنا» ثم وَصَل الضَّمير بـ «كان» الزائدة إصلاحاً للَّفظ، لئلا يقَع الضميرُ المرفوع المنفصِل إلى جانب الفعل؛ وقيل: بل الضميرُ توكيدٌ للمستتر في «لنا» على أن «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وصل لما ذكر؛ وقيل: بل هو معمول لِـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنَّها تعملُ في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى، نحو: «زيد ظننت عالِمٌ».

وتتَّصل بلعلَّ «ما» الحرفية فتكفُّها عن العمل، لزوال اختصاصِها حينئذٍ، بدليل قوله [من الطويل]:

قوله: (ان لولا جارة) أي: فهي حرف جر شبيه بالزائد لا تتعلق بشيء والضمير في محل رفع بالابتداء وكذا القول في رب الخ. **قوله: (ونحو قوله)** أي: الفرزدق وصدره:

فكيف إذا مررت بدار قوم

والجامع بينه وبين ما نحن فيه أن المتصل بكان الزائدة مبتدأ على أول الأقوال التي حكاها المصنف كما أن مجرور لعل ورب ولولا كذلك. **قوله: (إلى جانب الفعل)** أي: هو وكان وقد يقال في القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل إلا بعامله وكان الزائد غير عامله فكيف اتصل بها لاعتذار بإصلاح اللفظ نشأ منه إفساد هذه القاعدة، ثم وقوع المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لغرض كما في قولك إنما قام فلو أتى هنا بالمنفصل إلى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها، وأنها غير عاملة لكان مستقيماً ا هـ دماميني. **قوله: (ثم وصل لما ذكر)** أي: إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل. **قوله: (وانها تعمل في الفعل)** أي: بناءً على قول الجمهور السابق. **قوله: (لزوال اختصاصها)** أي: بالدخول على الجملة الاسمية وقوله:

---

٤٧١ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهية ص ١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥؛ وأوضح المسالك / ٣٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون)).

المعنى: يتساءل الشاعر كيف يستطيع أن يمنع دموعه من الانهمار وقد تذكّر جيرانه الكرام.

٤٧٢ ـ [أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ] لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وَجَوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حَمْلاً على «ليتَ»، اشتراكهما في أنهما يُغَيِّرَان معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنَّ»، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك، لأشدِّيَّة التَّشابه لأنها و «لَيْتَ» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأوَّلُ لحن سُمع بالبصرة [من الطويل]:

لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدَّم في «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ».

وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معانٍ:

حينئذٍ أي: حين إذ دخلت عليها ما الحرفية. **قوله: (لعلما أضاءت الخ)** البيت للفرزدق، وأوله أعد نظرا يا عبد قيس وأضاء يستعمل لازماً ومتعدياً، فالأول كما في أضاء النار والثاني كما في البيت وغرض الشاعر هجوه بفعل الفاحشة في الحمار. **قوله: (وجوز قوم إعمالها)** أي: وإن لم تختص بالأسماء فعملها عند عدم دخول ما عليها على الأصل لاختصاصها بالأسماء وعند دخول ما عليها حملاً الخ وقوله: وجوز قوله: الخ مقابل لقوله ولكنها.

قوله: (خص لعل بذلك) أي: بالجمل على ليت وزن كأن. **قوله: (لأشدية التشابه)** أي: لوجود التشابه الشديد. **قوله: (وأما كأن للخبر)** يؤيده أن من تكلم بالتشبيه يقبل التصديق والتكذيب خلافاً لمن قال إنها لإنشاء التشبيه. **قوله: (لعل لها عذر)** أي: فقد رفع الاسم والخبر بها مع أنها تنصب الخبر. **قوله: (محتمل لتقدير ضمير الشأن)** أي: فضمير الشأن اسمها، وقوله لها: خبر المبتدأ أعني عذر والجملة خبر لعل، وكذا يقال في الحديث أي: إن من أشد الخ. **قوله: (عشر لغات)** وهي لعل وعل ولعن وعن لأن وأن ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولغن بالمعجمة ولون كذا عدها في التسهيل وفي الجنى الداني وفي لعل اثنتا عشرة لغة، فذكر هذه إلا لون وذكرهن ورعل وغن بالمعجمة، قال:

---

٤٧٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ١٨٠؛ والأزهية ص ٨٨؛ والدرر ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٤؛ ٢٨٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣).

اللغة والمعنى: عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر.

يهجو الشاعر عبد قيس بقوله: إنّ أصحاب النار هم أصحاب حمير لا أصحاب خيول. وقيل: إنّه حقير لممارسته الجنس مع ذكر الحيوان.

أحدها: **التوقُّع**، وهو: تَرَجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: «لعل الحبيب قادمٌ، ولعل الرقيبَ حاصل»، وتختصُّ بالمُمكن، وقول فرعون: ﴿لعلي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰواتِ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، إنما قاله جَهْلاً أو مَخْرقةً وإفكاً.

الثاني: **التعليل**، أثبته جماعةٌ منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلهُ يَتذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ومَنْ لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما.

الثالث: **الاستفهام**، أثبته الكوفيّون، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾ [الطلاق: ١]، ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يزَّكَّى﴾ [عبس: ٣]. قال الزمخشري: وقد أَشْرَبها معنى «ليت» مَنْ قرأ ﴿فأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] ا هـ؛ وفي الآية بحث سيجيء.

واختلف في العين في تلك اللغات الثلاثة فقيل بدل من المهملة؛ وقيل: ليست بدلاً منها وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين. **قوله: (ترجى المحبوب)** أي: انتظار وقوع الأمر المحبوب وقوله: الإشفاق، أي: الخوف من وقوع الأمر المكروه، فالتوقع شامل لاثنين. **قوله: (لعل الحبيب يقدم)** أي: فقدوم الحبيب أمر محبوب منتظر وقوله: لعل الرقيب حاصل أي: سيحصل أي: أخاف من حصول الرقيب. **قوله: (وتختص)** أي: فعل بالممكن، أي: العادي. **قوله: (إنما قاله جهلاً)** أي: يكون بلوغ أسباب السموات، أي: طرقها وأبوابها الموصلة لها غير ممكن بأن اعتقد أنه ممكن، فاستعمل فيه لعل أي: مرادفها من لغته إذ هو ليس عربياً، وإنما الواقع منه ألفاظ حكيت لنا بمرادفاتها. **قوله: (أو مخرقة)** أي: أو قاله مخرقة، أي: إنه يعرف أن ذلك غير ممكن في الواقع لكنه ترجاه تعنتاً منه وعناداً وأظهر أنه ممكن بالكذب المخالف للواقع. **قوله: (وإفكاً)** مرادف لمخرقة والمخرقة بالقاف والمراد بالمخرقة والإفك الكذب مأخوذة من اختراق والاختلاق وهو الكذب كذا في «القاموس» وفي «الصحاح» الاختراق كلمة مولدة. **قوله: (لعل يتذكر)** أي: لأجل أن يتذكر. **قوله: (المخاطبين)** تثنية مخاطب وهو موسى وهرون. **قوله: (إذهبا على رجائكما)** أي: اذهبا حال كونكما مترجيين تذكره، أي: منتظرين تذكره فالترجي هو الانتظار والانتظار لتذكره ممكن عادة. **قوله: (لا تدري لعل الله)** لا نافية وتدري فعل مضارع، وقوله: لعل حرف استفهام والله اسمها ويحدث خبرها، والجملة سادة مسد مفعولي تدري وإنما لم يتعد تدري للمفعولين لتعلقه عن العمل بأداة الاستفهام، أي: لعل. **قوله: (وقد أشر بها)** أي: بدليل نصب الفعل بعدها بعد الفاء وقوله: معنى ليت، أي: وهو التمني، وهذا بناءً على أن الترجي لا ينصب الفعل بعده بعد الفاء أو الواو وأما على نصبه بعده فلا إشراب أصلاً. **قوله: (وفي الآية)** وهي لعلي أبلغ الأسباب إلى آخرها. **قوله: (بحث سيجيء)** أي: في الباب الرابع والثامن.

ويقترن خبرها بـ «أنْ» كثيراً حَمْلاً على «عَسَى»، كقوله [من الطويل]:

٤٧٣ ـ [لَعَلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ] عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وبحرف التَّنْفيس قليلاً، كقوله [من الطويل]:

٤٧٤ ـ فَقُولاَ لَهَا قَوْلاً رَقِيقاً لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ

وخرَّج بعضهم نصب ﴿فأطَّلعَ﴾ على تقدير «أنْ» مع أبْلُغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى، وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

على تقدير الباء مع «مُدْرِكَ».

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري، وفي الحديث «وَمَا يُدْرِيك

قوله: **(ملمة)** هو بالرفع فاعل وتمام البيت:

عليك من اللائي يدعنك أجدعا

بالجيم والدال أي: مقطوع الأنف ويروى أخرعا من الخرع بفتحتين الضعف وماضيه خرع بالكسر. **قوله**: **(رفيقاً)** روي بالفاء والقاف وروي بقافين، فالأول لعن الرفق والثاني من الرقة، وفي «الصحاح» أن الزفير إدخال النفس والشهيق إخراجه، وقد زفر يزفر والاسم الزفرة، وفي «القاموس» زفر يزفر زفراً وزفيراً أخرج نفسه بعد مده إياه، وأما العامل فهو اسم لرفع الصوت بالبكاء، يقال أعول إعوالاً إذا فعل ذلك والاسم العويل ا هـ دماميني. **قوله**: **(على تقدير أن مع أبلغ)** أي: فهو من العطف على التوهم. **قوله**: **(إذا كان جائياً)** أي: وبدا لي أني لا أسبق شيئاً سيأتيني بل الذي يأتيني يدركني ولا يأتي غيري. **قوله**: **(على تقدير الباء)** أي: وهو المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم. **قوله**: **(ولا يمتنع كون خبرها الخ)** إنما خص الخبر مع ان المراد جواز دخولها على ماض عملت فيه أولاً بأن كانت مهملة بدليل ما يأتي مجاراة للمانع؛ لأن المانع إنما منع وقوع الماضي

---

٤٧٣ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في (ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والمقتضب ٣/ ٧٤).

اللغة: تلم: تصيب أو تنزل. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد تحل بك داهية، تضعفك وتذلك.

٤٧٤ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن مسلم الهذليّ في (شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٠٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٣٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥).

اللغة: العويل: البكاء بصوت عال.

المعنى: ألتمس من المحبوبة اللين والرحمة، وأن ترفع عني صدها، وتزيل غميّ وشجني.

لعَلَّ اللَّهَ اطَّلعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٧٥ ـ وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بعْدَ صِحَّةٍ، لعلَّ مَنَايَانا تَحَوَّلْنَ أبْؤُسا

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

أعِدْ نَظَراً يا عَبْد قَيْسٍ لعلّما أضَاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقيّدا

فإن اعتُرِض بأن «لعلّ» هنا مكفوفة بـ «ما»، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعلّ» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حَيِّزها. ومما يوضح بطلانَ قولِهِ ثبوتُ ذلك في خبر «ليت» وهي

خبراً تأمل. **قوله: (خلافاً للحريري)** أي: القائل بمنع ذلك. **قوله: (وبدلت قرحاً)** القروح: جراحات تخرج من الجسد كالدمامل ونحوها والدامية التي تدمي ولا تسيل والمنايا جمع منية وهي الموت والأبؤس: جمع بؤس وهي الشدة، فإن قلت إن لعل تختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع وهو وتكون هي عوضاً عنه ليس بممكن قلت جعله لقوة ظنه من قبيل الممكن ادعاء ا هـ دماميني والبيت لامرىء القيس ويقال له ذو القروح؛ لأن أباه حجر الكندي طرده لما عشق عنيزة وتغزل بها فقتل المنذر أباه حجراً فحلف امرؤ القيس ان لا يأكل لحماً ولا يشرب خمراً حتى يأخذ بثأر أبيه فخرج إلى قيصر ملك الروم مستنصراً به على المنذر فأكرمه فعشق ابنة قيصر، وكان يأتيها وكان الطرماح بن قيس الأسدي الشاعر عند قيصر فوشى بامرىء القيس عنده فطلبه فهرب فأرسل وراءه رسولاً بخلة مسمومة فأدركه عند أنقرة موضع فيه قلعة الروم فألبسه إياها فتقرح لحمه ومات.

قوله: (تحولن) خبر لعل وهو فعل ماض. **قوله: (مكفوفة بما)** أي: فلا شاهد فيها هنا. **قوله: (أن شبهة المانع)** أي: لوقوع الماضي خبراً. **قوله: (إن لعل للاستقبال فلا تدخل على ماض)** أي: وهذا صادق بسكون الماضي معمولاً لها أولاً أي: ليست العلة في عدم جواز وقوع الماضي خبراً لها عند المانع عدم صحة عملها فيه حتى يتم اعتراض. **قوله: (على هذا)** أي: على قوله فلا تدخل على ماض. **قوله: (معمولاً لها)** أي: بأن كان خبراً. **قوله: (أو معمولاً لما في حيزها)** الصواب أنْ يقول معمولاً لها أو واقعاً في حيزها

---

٤٧٥ ـ **التخريج**: البيت لامرئ القيس في (ديوانه ص ١٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣١؛ والدرر ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٢).

اللغة: القرح: الجرح.

المعنى: لقد رماني الدهر بجراحٍ نازفة بعد الصحة والعافية وقربني من الموت، وعله لا يصيبني وأرجع صحيحاً قوياً كما كنت.

بنمزلة «لعلّ»، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي مُتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنْتُ نِسْياً مَنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

تنبيه ـ من مشكل باب «ليت» وغيره قول يزيد بن الحكم [من الطويل]:

٤٧٦ ـ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي

وذلك كما في البيت الأخير؛ لأن الماضي ليس فيه معمولاً لما في حيزها، بل واقعاً في حيزها. **قوله**: **(أو معمولاً لما في حيزها)** أي: ويقال للمانع أنها قد دخلت على الماضي وعملت فيه فيما مر ودخلت عليه ولم تعمل فيه فيما هنا. **قوله**: **(ثبوت ذلك)** أي: وقوع الماضي. **قوله**: **(وهي بمنزلة لعل)** أي: من حيث العمل ومن حيث إيلاء كل للاستثناء. **قوله**: **(يزيد بن الحكم)** بن أبي العاصي الثقفي وأول القصيدة:

تكاشرني كرهاً كأنك ناصح ... وعينك تبدي ان صدرك لي دوى

لسانك ماذي وعينك علقم ... وشرك مبسوط وخيرك منطوى

عدوك يخشى صولتي إن لقيته ... وأنت عدوي ليس ذاك بمستوى

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بإجرائه من قنة النيق منهوى

فليت كفافاً الخ وبعده:

جمعت فحشا وغيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

تكاشر من التكشر وهو التبسم يبدو منه الأسنان ودوى بفتح الدال وكسر الواو يقال رجل دو فاسد الجوف والماذي: بكسر الذال المعجمة وتشديد الياء العسل الأبيض والصولة السطوة والموطن المشهد من مشاهد الحرب وطحت سقطت وهلكت وهو إما بضم الطاء أو بكسرها من طاح يطيح والقنة كالقلة أعلى الجبل والنيق أرفع مكان في الجبل. **قوله**: **(مرتوي)** وقف عليه بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي وعلى أنه منصوب فالوقف عليه بالسكون للضرورة.

---

٤٧٦ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في (الأغاني ١٢/ ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٤).

اللغة: الكفاف: الرزق الذي لا يزيد عن الحاجة. ارتوى فلان فهو مرتوٍ: طلب الماء ليشرب ويذهب عطشه.

المعنى: يتمنّى لو كان خيره كله بمقدار الحاجة لا يزيد عنها، وشرّه بعيد عنه طالما شرب الناس الماء، أي أبداً.

وإشكالُه من أوْجُه، أحدها: عدمُ ارتباط خبر «ليت» باسمها، إذ الظاهر أن «كفافاً» اسمُ «ليت»، وأنَّ «كان» تامّة، وأنها وفاعلها الخبر؛ ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه «عن» بـ «مرتوِ». والثالث: إيقاعُه «الماءَ» فاعلاً بـ «ارتوى»؛ وإنما يُقال: ارتوى الشاربُ.

والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مقدَّم عليها وهو بمعنى «كافّ»، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي: فلَيْتَك أو فليتَهُ: أي فليت الشأن، ومثله قوله [من الطويل]:

٤٧٧ ـ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي ساعَةً [فَبِتْنَا، عَلَى مَا خَيَّلَتْ، نَاعِمَيْ بَالِ]

و «خيرك»: اسم «كان»، و «كلهُ»: توكيد له، والجملة خبر «ليت»، وأما «وشرُّك» فيروى بالرفع عطفاً على «خيرك» فخبرُه إمّا محذوفٌ تقديرُهُ كفافاً؛ فـ «مرتوِ»:

قوله: (ولا ضمير في هذه الجملة) أي: مع أن الجملة الواقعة خبراً لا بد فيها من ضمير يعود على المخبر عنه به يرتبط الخبر بالمخبر عنه، وأما الضمير في كله فهو عائد على الخبر لا على اسم ليت الذي هو الكفاف. **قوله: (تعليقه عن بمرتو)** أي: مع أن مرتو لا يتعدى بعن وإنما يتعدى بمن. **قوله: (والثالث الخ)** هذا الثالث إنما يأتي على قراءة الماء بالرفع. **قوله: (ارتوى الشارب)** أي: فحق الارتواء ان بسند للشارب لا للماء. **قوله: (إنما هو خبر لكان)** أي: لا اسم لليت كما هو أصل الاعتراض. **قوله: (كاف)** هو بمعنى مكفوف، أي: ممنوع. **قوله: (أي فليت الشأن)** راجع للتقدير الثاني. **قوله: (ومثله)** أي: في حذف اسم ليت. **قوله: (فليت دفعت)** اسم ليت محذوف أي: ليتك أوليته وجملة دفعت الخ خبر ليت وتمام البيت:

فبتنا على ما حيلت ناعماً بالي

وعلى ما حيلت من كلام العرب، أي: على كل حال. **قوله: (والجملة خبر ليت)** أي: والرابط بإعادة المبتدأ بعينه وعلى الثاني لا يحتاج لرابط؛ لأن الخبر عين المبتدأ. **قوله: (فخبره إما محذوف)** أورد عليه الدماميني أنه لا حاجة للحذف لاحتمال أن كفافاً خبر عنها؛ لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره. **قوله: (أما محذوف تقدير كفافاً)** أي:

---

٤٧٧ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن زيد في (ديوانه ص ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥؛ ٤٥١، ٤٧٤؛ والدرر ٢/ ١٧٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ١٤٣).

اللغة: خيّلت: تهيّأت للمطر. البال: الحال والشأن.

المعنى: أتمنّى لو أنك أبعدت الهمّ عن فكري، حتى لو لساعة واحدة، آنئذ ننام ونحن بحالةٍ حسنة ناعمة حسب ما هيّأت لنا.

فاعل بـ «ارتوى»؛ وإما «مُرْتَوٍ» على أنه سُكِّن للضرورة، كقوله [من الطويل]:

٤٧٨ ـ وَلَـوْ أَنَّ وَاشٍ، بِـالْـيَـمَـامَـةِ دَارُه، وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ، اْهْتَدَى لِيَا

ورُوِيَ بالنصب: إما على أنه اسم لِـ «ليت» محذوفة، وسهَّل حذفَها تقدُّمُ ذكرها، كما سهل ذلك حذف «كل» وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

٤٧٩ ـ أكُـلَّ اْمْـرِىءٍ تَـحْـسَـبِـيـنَ أمْـرَأً وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالـلَّـيْـلِ نَـارَا

بمعنى كافاً، أي: دافعاً لخيرك جاو قوله: فمر توأى وعلى هذا فمرتو فاعل بارتوى والواقف عليه بإثبات الياء؛ لأن المعتل بالياء إذا كان منوناً مرفوعاً يوقف عليه بالياء نحو هذا قاضي. **قوله: (وأما مرتوٍ)** على هذا يتوجه جعل الماء مرتوياً ويعلق عن بمرتو وهما السؤالان الأخيران. **قوله: (وإما مرتوٍ)** أي: وإما أن يكون خبره مرتوٍ وقوله: سكن للضرورة، أي: وكان حقه مرفوعاً. **قوله: (ولو أن واشٍ)** أي: فأصله واشي بإسكان الياء ضرورة، ثم حذفت الياء وعوض عنها التنوين. **قوله: (ولو أن واشٍ)** أي: فحقه واشياً لكنه سكن الياء للضرورة. **قوله: (اسم لليت محذوفة)** أي: وخبرها وقوله: مرتواي ومعناه: منكف أي: ليت شرك منكف عني. **قوله: (وسهل حذفها)** أي: فتقدم ذكرها بدل عليها.

قوله: (كما سهل ذلك) أي: تقدم الذكر حذف كل والداعي لحذف كل في هذا البيت ولم يجعل ونار عطفاً على أمرأ للفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين للعطف على معمولي عامل واحد. **قوله: (توقد)** أي: تتوقد أي: وكل نار تتوقد.

---

٤٧٨ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٧١، ٤٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٨٩؛ والدرر ١/١٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣).

المعنى: لحظي السيىء فإن كل وشاة العرب يتقصدون الإيقاع بيني وبين ليلى، ولا أدري لماذا؟!

٤٧٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد في (ديوانه ص ٣٥٣؛ والأصمعيات ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١؛ والدرر ٥/ ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٦؛ والكتاب ١/ ٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠؛ ورصف المباني ص ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ والمقرب ١/ ٢٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢).

شرح المفردات: تحسبين: تظنّين. توقد: أي تتوقّد، أي تشتعل.

المعنى: يقول: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كلّ نار هي نار، وإنّما الرجل هو من تحلّى بالصفات الحقيقيّة للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قُدِّر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، و «مرتوٍ» على الوجهين مرفوعٌ: إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطفٌ على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني بأنه ضمّن «مُرْتَوٍ» معنى «كافّ»، لأن المرتوي يكفُّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] لأن يخالفون في معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجون، وإن عَلَّقته بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذفِ مضافٍ أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مُرْتَوِياً مجازاً كما جعل صادياً في قوله [من الطويل]:

٤٨٠ ـ وَجُبْتُ هَجيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيا

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير «مِنْ» كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥] ففاعل «ارتوى» على هذا «مرتوٍ»، كما تقول: ما شرب الماء شارب.

قوله: (على الوجهين) أي: وجهي النصب وهما جعل شرك اسم ليت المحذوفة، أو عطف على اسم ليت المذكورة. **قوله: (عطف على خبر ليت المذكورة)** أي: وهو جملة كان، ثم إن هذا لا يصح على أن اسمها ضمير الشأن؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ولا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة نعم يصح على انه ضمير المخاطبين ومعنى مرتو كاف أي: ليتك خيرك مكفوف عني وليتك شرك كاف له عني. **قوله: (يكف عن الشرب)** بمعنى ينكف. **قوله: (مر ذكره)** هو كون شر مرفوعاً عطفاً على خيرك وخبره محذوف تقديره كفافاً. **قوله: (كما جعل)** أي: الماء وذلك ثابت في بعض النسخ. **قوله: (وجبت)** أي: قطعت وقوله: يترك الماء أي: يجعله متروكاً فقد أسند الارتواء كما أسند الصديان للماء إسناداً مجازياً وقوله: صادياً حال من الماء. **قوله: (ويروى الماء)** أي: في البيت المشكل السابقي. **قوله: (واختار موسى قومه)** أي: من قومه وسماه بعضهم مفعولاً فيه.

---

٤٨٠ ـ **التخريج**: الشطر بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وهو عجز بيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ٤٢٦، وتمامه:

لَقِيتُ الْمَرَوْرى والشَّناخيبَ دونَهُ ... وَجُبْتُ هَجيراً يَتْرُكُ الماءَ صادِيا

اللغة: المرورى: جمع المروراة وهي الصحراء الواسعة. الشناخيب: جمع شنخوب وشنخاب وهي جزء من الجبل فيها حجارة ناتئة، جبت: قطعت. الهجير: حرّ متنصف النهار. الصادي: العطشان.

المعنى: صادفت الأهوال من الصحارى الواسعات، والجبال الصعبة المرتقى، والحرّ الشديد الذي يجعل الماء يعطش، قبل أن ألقاه. واضح أن الماء لا يعطش، بل الإنسان الذي يشرب الماء، ولكنها مبالغات أبي الطيب.

● (**لكِنَّ**) مشدَّدة النون ـ حرفٌ ينصب الاسم ويرفعُ الخبرَ، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو **الاستدراك**، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدَها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلَها، ولذلك لا بدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ مُناقِض لما بعدها، نحو: «مَا هَذَا سَاكِناً لكنه متحرِّك»، أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبْيَضَ لكنه أسود»، قيل: أو خلاف، نحو: «ما زيد قائماً، لكنه شارب» وقيل: لا يجوز ذلك.

والثاني: أنها **تَرِدُ تارةً للاستدراك وتارةً للتوكيد**، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه، نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنه كريم»، لأن الشجاعة والكرم لا يكادانِ يفترقان، فَنَفْيُ أحدهما يُوهِمُ انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لَكِنَّ عمراً قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثَّلوا

(لكن) **قوله: (مشددة النون)** لا يصح رفعه خبراً عن لكن لأنه ليس المقصود الإخبار عنها بذلك كما لا يخفى، بل هو نصب بتقدير أعني، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر أو على الحالية بناءً على جواز مجيء الحال من المبتدأ أو بتقدير مضاف، أي: تفسير لكن مشددة النون وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود وهو كون المضاف يعمل عمل الفعل، وأيضاً كونه كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كما فعل المصنف. **قوله**: (**انه**) أي: معناها وقوله: وهو الاستدراك أي: ولا نأتي لغيره أصلاً.
قوله: (**بأن تنسب لما بعدها حكماً**) فيه أن النسبة من أوصاف الناسب لا من أوصاف الحرف والاستدراك في الحقيقة كون ما قبلها مخالفاً لما بعدها في الحكم مخالفة قوية.
قوله: (**مخالفاً**) أي: مخالفة قوية بأن يكون على وجه الضدية الخ لا مجرد المخالفة.
قوله: (**كلام مناقض لما بعدها**) المراد مناقض باعتبار محموله لكن الحركة والسكون ضدان فكأنه لاحظ مساواتهما للنقيضين عرفاً وفي تناقض المفردات خلاف بسطه عبد الحكيم على الخيالي فإنها في ذاتها تجتمع تحققاً إلا إذا قيدت بمحل واحد. **قوله**: (**مناقض**) ليس المراد حقيقة المناقضة، بل ذلك ليس بلازم وإنما المراد ما يشتمل المساوي للنقض.
قوله: (**قيل أو خلاف**) أي: بأن يكون الأمران متخالفين. **قوله**: (**والثاني**) أي: من الأحوال، أي: فالمعنى على هذا يتعدد. **قوله**: (**صاحب البسيط**) هو ابن أبي الربيع.
قوله: (**برفع ما يتوهم ثبوته**) أي: أو نفيه ففيه اكتفاء أو يقال المراد بالثبوت مطلق ثبوت، ولو كان في نفسه عدماً والثبوت في المثالين انتفاء الكلام، وانتفاء قيام الرجل الآخر، ولو قال إثبات ما يتوهم رفعه لكان مصدوقه الكرم والقيام.

قوله: (**تلابس**) أي: تلازم بأن كان أحدهما ملازماً للآخر إن قام قام الآخر، وقوله: أو تماثل أي: في الطريقة ككونهما عاليمن أو نجارين، وإنما لم نرد بالتلابس ما هو أعم

للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمتُه لكنَّه لم يَجِئ» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

والثالث: أنها **للتوكيد** دائماً مثل «إنَّ»، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور. قال في المقرب: «إنّ» و «أنَّ» و «لكنّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكنّ» التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك، ا هـ.

والبصريُّون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أَصْلُهَا «لَكِنْ أَنَّ»، فطرحت الهمزة للتَّخفيف، ونون «لكنْ» للساكنين، كقوله [من الطويل]:

٤٨١ ـ [فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أسْتَطِيعُهُ] وَلاَكِ اَسْقِني إنْ كان مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال باقي الكوفيين: مركَّبة من: «لا» و «إن»، والكاف الزائدة لا التشبيهيّة،

لئلا يلزم عطف الخاص بأو. **قوله: (والثالث)** أي: من الأحوال. **قوله: (للتوكيد الخ)** فيه أن المؤكد إنما هو مدخولها إلا أن يقال أنها لما كانت سبباً في ذلك نسب التوكيد لها. **قوله: (ومعناها)** أي: معنى هذه الثلاثة التوكيد. **قوله: (وقال)** أي: قال ابن عصفور في مقربه. **قوله: (فطرحت الهمزة)** فيه أن طرح الهمزة حذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس، ولو ادعى أن الهمزة نقلت حركتها للساكن قبلها، ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال لكان فيه تعليل بموافقة القياس. **قوله: (كقوله الخ)** تشبيه في طرح نون لكن للساكنين. **قوله: (ولاك اسقني)** هو للنجاشي وقبله:

وماء قديم العهد بالورد حلوه يخال رضاباً أو سلافاً من العسلِ
لقيت عليه الذئب يعوي كأنه ضليع خلا من كل مال ومن أهلِ
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسي بلا من عليك ولا بخلِ
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأته سبع قبلي
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضلِ

قوله: (مركبة من لا) أي: النافية وإن المؤكدة. **قوله: (والكاف الزائدة)** اعترض بأنه

---

٤٨١ ـ **التخريج**: البيت للنجاشي الحارثي في (ديوانه ص ١١١؛ والأزهيَّة ص ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١؛ والإنصاف ٢/ ٦٨٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٩؛ والجنى الداني ص ٥٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٦؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤٢؛ واللامات ص ١٥٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦).

المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنّه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الآدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها، كقوله [من الطويل]:

٤٨٢ ـ فَلَوْ كُنتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي، وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أي: ولكنَّك زنجيٌّ، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

٤٨٣ ـ وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلكنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفونَكِ يَعْشَقِ

وبيتُ الكتاب [من الطويل]:

٤٨٤ ـ وَلٰكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ

لا وجه لكسر الكاف إذ الكاف الزائدة مفتوحة مثل الكاف التشبيهية فمن أين جاءت هذه الكسرة وليس التركيب بمقتضٍ لذلك وبالجملة فهذه كلها دعاوى لا يقوم عليها دليل ولا شبهه فلا يلتفت إليها. **قوله: (ضبياً)** أي: من بني ضب وهو ابن إد عم تميم بن مرة والزنجي بفتح الزاي وكسرها واحد الزنج كسراً وفتحاً جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو في الأصل شفة البعير أطلق هنا على شفة الإنسان إما استعارة ان قصد المشابهة في الغلظ والتدلي وإما مجازاً مرسلاً إن قصد أنه من باب إطلاق المقيد على المطلق. **قوله: (عظيم)** نعت لزنجي. **قوله: (يعشق)** بكسر القاف لأجل الروي ومن تلك القصيدة:

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى مجال لدمع المقلة المترقرقِ

وأحلى الهوى ما شك في الوصل ربه وفي الهجر فهو الدهر يرجو ويتقي

قوله: (ينوبه) أي: يصيبه والعدة بضم العين ما أعددته لحوادث الدهر من المال

---

٤٨٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (يدوانه ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدرر ٢/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ وشرح المفصل ٨/ ٨١، ٨٢؛ والكتاب ٢/ ١٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٠؛ والدرر ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦، ٢٢٣).

اللغة: ضبّيّ: منتسب إلى بني ضبّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

المعنى: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي، ولكنّك أسود وشفتاك غليظتان.

٤٨٣ ـ **التخريج**: (ديوانه ٢/ ٤٨؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٤٦).

المعنى: لست ممن يحبون ويقعون في عبودية الهوى، ولكن عينيك فيهما من الجمال والصفاء ما يجعل الرائي يسبّح ربّه لما حباك به من جمال وطيب، ويعشقك.

٤٨٤ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في (خزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٢؛ والكتاب ٣/ ٧٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦).

ولا يكون الاسم فيهما «مَنْ»، لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيّين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

... ... وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ولا يعرف له قائل، ولا تتمّة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام. أو على أن الأصل «لكن إنني» ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكنْ للساكنين.

* * *

● **(لكِنْ) ساكنة النون** ـ ضربان: **مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء**، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، **وخفيفة بأصل الوضع**، فإن وليها كلامٌ فهي **حرف ابتداء** لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة،

والسلاح والأعزل الذي لا سلاح معه. **قوله: (لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله)** محله ما لم يكن العامل حرفاً جاراً أو مضافاً أما إذا كان أحدهما فيعمل متقدماً نحو بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ا هـ دماميني؛ لأن المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور كالكلمة الواحدة كما مر.

(لكن) قوله: (ساكنة) حال من المضاف إليه أي: تفسير لكن حال كونها ساكنة النون ضربان وفيه أن تفسيرها ليس ضربين، فالأولى أن لكن مبتدأ وضربان خبر وساكنة النون خبر بعد خبر وفيه أنه ليس القصد الإخبار بالسكون، فالأولى جعله حالاً أما من المبتدأ على قول مزيراه أو حال من المضاف إليه، ويقدر المضاف أقسام أو أضرب. **قوله: (لدخولها بعد التخفيف)** فالتخفيف أزال اختصاصها بالاسمية. **قوله: (وخفيفة الخ)** أي: وموضوعة من أول الأمر هكذا مخففة وهذا هو الضرب الثاني. **قوله: (فإن وليها كلام)** أي: جملة قال الدماميني تقدم أنها تكون مخففة من الثقيلة، وأنها تدخل إذ ذاك على الجملتين، فنظر بماذا تتميز الخفيفة من المخففة إذا دخلت على جملة والجواب أن هذا المعنى لا يعود إلى أصل المعنى والحاصل أن لكل الخفيفة تارة يقع بعدها جملة وتارة مفرد فإذا وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة ولا عمل لها، وإن كان الواقع بعدها مفرداً فهي عاطفة بشرطين الخ، وهذا مذهب البعض من أن لكن دائماً مخففة من الثقيلة ولا تكون خفيفة بحسب الوضع ومذهب المصنف أنها تكون مخففة وخفيفة فالأولى تدخل على الجملتين للابتداء والثانية تدخل على الجملة وعلى المفرد، فالأولى للابتداء والثانية عاطفة بشروط.

= **اللغة**: ينوبه: ينزل به. عُدّة الرجل: ما أعدّه لحوادث الدّهر من المال والسلاح.

المعنى: من لا يتهيّأ ويعدّ لحوادث الدهر عدّتها يلقها وهو أعزل ممّا يواجهها به؛ يريد أنّ على الإنسان دوام الاستعداد فالمصائب لا بدّ آتية.

ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظالِمينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] وبدونها، نحو قول زهير [من البسيط]:

٤٨٥ ـ إنَّ ٱبْـنَ وَرْقَـاءَ لاَ تُـخْـشَـى بَـوَادِرُهُ   لَـكـنْ وَقَـائِـعُـهُ فِـي الْـحَـرْبِ تُـنْـتَـظَـرُ

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، وأنه ظاهرُ قول سيبويه؛ وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدَّمها نفي أو نَهْي، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرو»، و «لا يقم زيد لكن عمرو»، فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بـ «لكنْ» جعلتها حرف ابتداء فجئتَ بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم»، وأجاز الكوفيُّون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويّين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس:

قوله: (ويجوز أن تستعمل بالواو) أي: وتكون الواو وهي العاطفة فلكن ليست عاطفة أصلاً متى وليها جملة دخلت عليها الواو أم لا خلافاً لابن أبي الربيع القائل أنها هي العاطفة.

قوله: (بوادره) جمع بادرة وهي ما يسبق أمام الغضب من الحدة يقال أخشى عليك بادرته. **قوله: (لكن وقائعه)** جمع واقعة وهي القتال. **قوله: (وأنه ظاهر)** أي: وزعم أنه ظاهر. **قوله: (وإن وليها مفرد)** مقابل لقوله: فإن وليها كلام. **قوله: (فجئت)** أي: فتأتي بالجملة فتقول لكن عمرو لم يقم ولا يجوز أن تأتي بالمفرد لئلا يلزم عطفها للمفرد من غير أن تكون والية للنفي أو النهي. **قوله: (وأجاز الكوفيون الخ)** أي: فجوزوا إيلاءها الخبر المثبت. **قوله: (وقال قوم)** مقابل لما قبله. **قوله: (لا تستعمل)** أي: عاطفة مع المفرد.

---

٤٨٥ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٣٠٦؛ والجنى الداني ص ٥٨٩؛ والدرر ٦/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٣؛ واللمع ص ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧).

شرح المفردات: البوادر: ج «البادرة»، وهي ما يظهر من الإنسان من خطأ أو نحوه في ساعة الغضب. الوقائع: ج الوقيعة، وهي إنزال الشرّ بالعدو.

المعنى: يقول: إنّ ابن ورقاء رجل يسيطر على نفسه ساعة غضبه، أو لا يخون؛ ولكن إنزاله الشرّ بالأعداء أمر مرتقب ومتوقّع.

إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد؛ الثاني لابن مالك: إن «لكن» غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حُذِف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو»: ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَكِن رَسُول الله﴾ [الأحزاب: ٤٠]: ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفردٍ مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»؛ والثالث لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة؛ والرابع لابن كَيْسان: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارٍّ مقدر، أي: لكن مررتُ بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدُّم ذكره.

● (لَيسَ): **كلمة دالة على نفي الحال**، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: «لَيْس خَلَقَ

قوله: (ان لكن غير عاطفة) بل للاستدراك هذا بناءً على أن شرط عطفها أن تقترن بالواو وكذا القول بعده. **قوله: (فيجوز تخالفهما فيه)** اعترض بأن الواو للتشريك في الحكم عطفت مفرداً أو جملة فكيف يجوز تخالف المتعاطفين في الإيجاب والسلب وقد يقال إن تخالفهما فيما ذكر لا يمنع من التشريك في الحكم، وذلك لأن قولك قام زيد ولم يقم عمرو قد شركت الواو الجملتين في حكم الثبوت فكأنه قيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة، ولا ينافي أن أحد المدلولين في ذاته ثبوت والآخر نفي فعلم من هذا أنها لا تعطف متخالفين في الحكم أصلاً وما قلناه من أن عطف الجمل محتوٍ على التشريك هو ما حققه ابن الحاجب وقيل ليس في عطف الجمل فائدة إلا مجرد تحسين اللفظ ورده ابن الحاجبُ بأنا جازمون بأن قام زيد وقام عمرو مفيد غير ما يفيده قام زيد فقام عمرو، أو ثم قام عمرو فوجب اعتبار الترتيب والمهلة والتشريك في التحقق المفهوم من السياق. **قوله: (والثالث الخ)** هذا وما بعده مبنيان على قول من يقول ما تستعمل لكن مع المفرد إلا مع الواو. **قوله: (فقيل على العطف)** هذا يناسب القول الأول الذي يشترط في العطف بها عدم الاقتران بالعاطف وقوله: وقيل بجار الخ يناسب القول باشتراط قرنها بالواو.

(ليس) قوله: (على نفي الحال) أي: على مضمون الخبر في غير الحال وهو الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك وقصد المصنف بهذا الجمع بين القولين المعروفين في ليس وذلك أن سيبويه قال هي للنفي مطلقاً تقوله ليس خلق الله مثله هذا في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ [هود: ٨] وهذا في المستقبل ومنه البيت، وقال جمهور النحاة أنها لنفي الحال، وحاصل التوفيق أن خبر ليس إذا لم يقيد بزمان حمل نفيه على الحال، وإن قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. **قوله: (نحو ليس**

اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقول الأعشى [من الطويل]:

٤٨٦ ـ لَـهُ نَـافِـلاتٌ مَـا يُـغِـبُّ نَـوَالُـهَـا   وَلَـيْـسَ عَـطَـاءُ الْـيَـوْمِ مَـانِـعَـهُ غَـدَا

وهي **فعلٌ لا يتصرَّف**، وزنه «فِعَلَ» بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره «فَعِلَ» بالفتح لأنه لا يخفف، ولا «فَعُلَ» بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيُؤ»؛ وسُمع «لُسْتُ» بضمّ اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤ».

وزعم ابن السَّراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في الْحَلبيات وابن شُقَير، وجماعة؛ والصواب الأوّل، بدليل لَسْتُ وَلَسْتُما وَلَسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ.

خلق الله مثله) هذا مثال للماضي أي: إن مماثلته لخلق الله منفية في الماضي والقرينة المقام؛ لأن المقام للمدح أو الذم. **قوله: (وقول الأعشى)** أي: في مدح النبي ﷺ مات ميمون الأعشى على جاهلية. **قوله: (له)** أي: النبي عليه السلام. **قوله: (نافلات)** أي: عطايا زائدات على الواجبات. فالنافلات: جمع نافلة وهي عطية ما لا يجب. **قوله: (لا يغيب)** أي: لا ينقطع يوماً ويأتي يوماً بل مستمرة كل يوم ويغب من أغب أي: أتى يوماً وانقطع والمعنى أن عطاياه عليه الصلاة والسلام لا تأتي يوماً، وتنقطع يوماً بل تأتي كل يوم وقوله: نوالها أي: عطاؤها. **قوله: (مانعة غداً)** أي: فمنع العطاء في الغد منتفٍ.

قوله: (لا يتصرف) أي: فلا يأتي منه اسما فاعل ولا مفعول ولا صفة مشبهة ولا مصدر. **قوله: (فعل بالكسر)** أي: وليس موضوعاً من أول الأمر ساكن الياء؛ لأن فعلا ليس من أوزان الفعل. **قوله: (ثم التزم تخفيفه)** أي: بإسكان الياء استثقالاً للكسرة عليها، وإنما تركوا قلب يائه ألفاً مع أنه قياس الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها لمخالفتها الأفعال في عدم التصرف فخالفوا بها قواعد التصريف، فإن قلت لو كان مخففاً من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كما في صدت، قلت: أجابوا بما تقدم من أنه فعل ذلك لمخالفته لأخواته في عدم التصرف. **قوله: (لأنه لا يخفف)** أي: لخفة الفتحة على الياء. **قوله: (هيؤ)** من الهيئة يقال هيؤ الرجل، أي: صار صاحب هيئة أو حسنت هيئته. **قوله: (فيكون على هذه اللغة)** أي: فأصله ليست نقلت ضمة الياء للام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ودل على حركة العين بحركة اللام. **قوله: (زعم ابن السراج)** هذا مقابل قوله: وهي فعل لا يتصرف. **قوله: (والصواب الأول)** أعني كونها فعلاً. **قوله: (بدليل الخ)** أي: ولحوق تاء التأنيث والضمير علامة الفعلية وأجاب الفارسي بأن لحوقها

---

٤٨٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧، ٧٠٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠؛ وللأعشى أو للنابغة الجعدي في تخليص الشواهد ص ٢٢٧).

اللغة: النافلة: العطية المتطوع بها. ما يغبّ: لا ينقطع أبداً.

المعنى: إن الرسول جواد على الدوام، فلا يكف عن جود في يوم، لأنه جاد بالأمس. فجوده موجود أبداً.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرجُ عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون **حرفاً ناصباً للمستثنى** بمنزلة «إلاّ»، نحو: «أَتَوْني لَيْسَ زَيْداً» والصَّحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدَّم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سَبَبَ قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حَمَّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أَصْحابي أَحَدٌ إلاَّ وَلَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيهِ ليسَ أبا الدَّرْدَاءِ» فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لَحَنْتَ يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثاني: أن **يقترن الخبر بعدها بـ «إلاّ»** نحو: «لَيْسَ الطِّيبُ إلا الْمِسْكُ» بالرفع، فإنّ بني تميم يرفعونه حَمْلاً لها على «ما» في الإِهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهْلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإِعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العَلاَء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ وَأَدْلَجَ النّاسُ، ليس في

لشبه ليس بالفعل في كونها على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونها رافعة وناصبة كما ألحق الضمير بهات فقيل هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الأفعال وحاصله منع كونه لحاق الضمير البارز للكلمة من خصائص الفعل وكذا التاء الساكنة.

قوله: **(أتوني ليس زيداً)** أي: فأتوني فعل ماض وفاعل والنون للوقاية، والياء مفعول وليس حرف استثناء زيداً منصوب على الاستثناء بلَيس أي: إلا زيداً. **قوله**: **(وان اسمها ضمير)** فإذا قلنا قام القوم ليس زيداً فزيداً مستثنى بليس منصوب بها على أنه خبرها واسمه ضمير مستتر فيها عائد على البعض المفهوم مما تقدم أي: قاموا ليس بعضهم زيداً. **قوله**: **(جاء إلى حماد)** أي: أحد مشايخ أبي حنيفة. **قوله**: **(لأخذت عليه)** من المؤاخذة أي: لعبت عليه بما حصل منه إلا أبا الدرداء فإنه لم يحصل منه ما يقتضي المعاتبة. **قوله**: **(ولزم الخليل)** وفي نسخة ولزم الأخفش. **قوله**: **(والثاني)** أي: من المواضع التي تخرج فيها ليس عن نصب الاسم ورفع الخبر. **قوله**: **(يرفعونه)** أي: على أنه خبر المبتدأ وهو الطيب وليس فعل ماضٍ أو حرف نفي مهمل. **قوله**: **(حملاً لها)** أي: لليس. **قوله**: **(عند انتقاض النفي)** أي: نفيِ ليس وهذا ظرف ليرفعون أو لحملا وأما إهمال ما فهو مطلق عند بني تميم، ولو لم ينتقض النفي. **قوله**: **(حكى ذلك)** أي: حكى ليس الطيب إلا المسك برفع الجزأين وقوله: عنهم أي: عن بني تميم. **قوله**: **(فبلغ ذلك)** أي: ما ذكر من الحكاية. **قوله**: **(ما شيء بلغني عنك)** أي: شيء عظيم بلغني عنك. **قوله**: **(ثم ذكر ذلك له)** أي: حكاية رفع الجزأين في قول القائل ليس الطيب إلا المسك عن بني تميم. **قوله**: **(وأدلج الناس)** أي:

الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهَبَا إلى أبي مهدي فَلَقِّناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقِّناه النصب فإنَّه لا ينصب، فأتَيَاهما وَجَهَدَا بكلٍّ منهما أن يرجعَ عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس.

وخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أوْجُهٍ:

أحدها: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال [من الطويل]:

٤٨٧ ـ أَلاَ لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ، وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعاً وَلاَ ضُرّا

وأجاب بأن «إلا» قد تُوضع في غير موضعها مثل: ﴿إنْ نَظُنَّ إلاّ ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله [من المتقارب]:

٤٨٨ ـ [أحلَّ له الشَّيبُ أثقالَهُ] وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا

أي إن نحن إلاَّ نظنُّ ظنًّا، وما اغترَّه اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التَّوكيدي، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية

ساروا ليلاً، فالمراد وصفه بالتقصير. **قوله: (إلا وهو يرفع)** أي: المسك وقوله: إلا وهو ينصب أي: المسك على أنه خبر ليس. **قوله: (لليزيدي)** هو الإمام يحيى أبو عمرو الدوري.

قوله: (أبي مهدي) أي: الحجازي. **قوله: (وخرج الفارسي ذلك)** أي: ذلك التركيب أعني ليس الطيب إلا المسك. **قوله: (ضمير الشأن)** أي: وهو اسم ليس والطيب مبتدأ والمسك خبره والجملة في محل نصب خبر ليس. **قوله: (ألا ليس)** اسم ليس ضمير الشأن محذوفاً. **قوله: (لعدم الفائدة فيه)** أي: في الاستثناء والنفي، بل كان يؤتى بالمستثنى منه مثبتاً ابتداءً وثبوته هو ثبوت مؤكدة. **قوله: (لعدم الفائدة فيه)** قول بل لعدم صحة الاستثناء المذكور أصلاً وذلك؛ لأن مصدر ضربت في قولك ما ضربت إلا ضرباً لا

---

٤٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٤٩٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤).
المعنى: لا يملك المرء لنفسه شيئاً، فكل مقتضيٍّ بأمر المولى العزيز القدير، النفع والضرر بيده.
٤٨٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٠٧).
اللغة: أحلّ: أنزل. أثقاله: متاعبه، اغتره. خدعه.
المعنى: لقد فأجاته الشيخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد فكر فيه من قبل.

والبيت نَوْعِيٌّ على حذف الصفة، أي: إلاّ ظنًّا ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

والثاني: أن «الطيب» اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن «المسك» بدلٌ من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعتٌ للاسم، لأن تعريفَه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى، أي: ليس طيبٌ غيرُ المسك طِيباً.

ولأبي نزارٍ الملقَّب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن «الطيب» اسمُها، و «المسك» مبتدأ حُذِف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسكُ أفخرُهُ.

وما تقدَّم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدَّرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «لَيْس خلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقوله [من البسيط]:

٤٨٩ ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا، وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ

يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متصلاً يشمل المستثنى وغيره ا هـ دماميني. **قوله**: (**على حذف الصفة**) وحينئذٍ فإلا واقعة في محلها في الآية والبيت فلم يصح التمسك بهما على ما ادعاه فما زال الإيراد وارداً على ذلك الوجه الذي ذكره. **قوله**: (**على حذف الصفة**) أي: وبهذا يصح الاستثناء إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف والمعنى لا يظن بالساعة إلا ظناً ضعيفاً مستحقراً ملحقاً بالعدم فظهر كون الاستثناء مفرغاً وكونه من المستثنى منه الأعم المحذوف أي: لا نظن شيئاً من الظن إلا هذا النوع من الظن. **قوله**: (**أنه كذلك**) أي: أن الطيب اسمها والخبر محذوف أي: طيباً، وقوله: إلا المسك نعت للطيب لأن إلا بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها فرد عليه أن اسمها معرفة وغير نكرة لا تتعرف بالإضافة، فأجاب بأن تعريف الاسم تعريف الجنس فهو نكرة في المعنى. **قوله**: (**إلا المسك أفخره**) استثناء من عموم الأحوال. **قوله**: (**وأن ذلك**) أي: رفع الجزأين الطيب والمسك. **قوله**: (**يرد هذه التأويلات**) أي: لأن التأويل إنما يكون لكلمة وقعت شذوذاً ممن لغته غيرها لا في لغة قوم لا يعرفون سواها. **قوله**: (**ان قائل ذلك**) أي: ليس المسك إلا الطيب. **قوله**: (**قدرها حرفاً**) أي: نافياً لا عمل له فالطيب مبتدأ والمسك خبر وإلا أداة حصر ملغاة. **قوله**: (**من ذلك**) أي: من تقديرها حرفاً.

قوله: (**وقوله**) أي: قول هشام بن عتبة أخي ذي الرمة وبعده:

الله يعلم أني لم أقل كذباً

والحق عند جميع الناس مقبول. **قوله**: (**لدائي**) الداء المرض والظفر الفوز ومنها

---

٤٨٩ ـ **التخريج**: البيت لهشام بن عقبة في (الأزهية ص ١٩١؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، ٦/ =

ولا دليل فيهما: لجواز كون «ليس» فيهما شَأْنِيَّة.

الموضع الثالث: أن **تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين** كما مثلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع: أن تكون **حرفاً عاطفاً**، أثبت ذلك الكوفيُّون أو البغداديُّون، على خلافٍ بين النَّقَلة، واستدلّوا بنحو قوله [من الرجز]:

٤٩٠ ـ أيْنَ الـمَـفَـرُّ وَالإِلٰـهُ الـطَّـالِـبُ، وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ، لَيْسَ الْغَالِبُ

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف؛ قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متَّصل عائد على الأشرم، أي لَيْسَهُ الْغالِبُ، كما تقول: «الصديق كانَهُ زيد» ثم حُذِف لاتّصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديرُه متصلاً لم يجز حَذْفُه، وفيه نظر.

متعلق بمبذول والبذل الجود والإعطاء والمعنى أن وصلها على تقدير الفوز به المزيد لما بي من المرض لكنها لا تجود به. **قوله: (ولا دليل فيهما)** أي: في البيت وقولهم: على كون ليس قدرت حرف نفي مهمل. **قوله: (الموضع الثالث)** أي: من المواضع التي تخرج فيها ليس على رفع الاسم ونصب الخبر وكذا يقال في الرابع. **قوله: (كما مثلناه)** يعني: ليس خلق الله مثله والبيت بعده. **قوله: (وقد أجبنا الخ)** أي: بقول لجواز كون ليس فيهما شأنية. **قوله: (والأشرم)** هو أبرهة كبير جيش الفيل الذين أتوا لهدم الكعبة كان مشروم الأنف. **قوله: (ومقتضى كلامه)** حيث علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله. **قوله: (وفيه نظر)** أي: لإمكان تقدير المحذوف منفصلاً، أي: ليس الغالب إياه.

= ٧٨؛ وتذكرة النحاة ص ١٤١، ١٦٦؛ والدرر ٢/ ٤٢؛ ولذي الرمّة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢١؛ ولهشام أخي ذي الرمّة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤؛ والكتاب ١/ ٧١، ١٤٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٨؛ ورصف المباني ص ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٦؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١).

اللغة: الداء: المرض. مبذول: اسم فاعل من بذل أي أعطى وجاد.

المعنى: وما مرضي إلا البين منها، وما تجود علي بوصالها فأشفى.

٤٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في (الدرر ٦/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨).

اللغة: المفر: المهرب. المغلوب: المهزوم. الأشرم: مشقوق الأنف.

المعنى: أين الهرب لك يا كبير الأحابيش من غضب الله. انظر الآن، إنك المغلوب بكل عظمتك وجيشك لا الغالب.

ـ حرف الميم ـ

● **(ما)**: تأتي على وجهين: **اسمية، وحرفية**، وكل منهما ثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية.

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، **وتامّة**، وهي نوعان: عامّة أي: مقدّرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي؛ والأصل: فنعم الشيء إبداؤُها، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حُذِف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع، وخاصّة وهي التي تقدمها ذلك، وتقدّر من لفظ ذلك الاسم، نحو: «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعمَّا» و «دَقَقْتُه دقًّا نِعِمَّا»، أي: نعم الغسل ونعم الدقّ. وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعةٌ منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرةً مجرَّدة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: **ناقصة، وتامة**.

حرف الميم

(ما) قوله: (وهي الموصولة) التي بمعنى الذي أو التي وسميت ناقصة لاحتياجها إلى الصلة بحيث لا تتم إلا بها. **قوله: (عامة)** أي: لا تفتقر إلى شيء في تعيين معناها. **قوله: (مقدرة بقولك الشيء)** أي: وأل فيه إما للجنس أو الاستغراق. **قوله: (فنعما هي)** نعم فعل ماضٍ وما فاعل وهو مخصوص بالمدح. **قوله: (وهي التي تقدمها ذلك)** أي: اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وإنما قيدنا بقولنا في المعنى؛ لأن الوصف في صناعة النحو محذوف عامل في جملة ما والأصل غسلاً مقولاً فيه نعم الغسل؛ لأن الإنشاء لا يوصف به كما قالوا في:

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

قوله: (غسلاً نعماً الخ) غسلاً هذا هو الاسم ونعم وما صفة له في المعنى. **قوله: (تامة)** أي: بنوعيها العامة والخاصة، أي: بل يقولون إما معرفة ناقصة أو نكرة مجردة عن معنى الحرف أو مضمنة معناه ويجعلون ما في الأمثلة السابقة موصولة تصرف في صلتها بالحذف أو مقدرة بشيء هكذا نكرة. **قوله: (والثاني)** أي: من أوجه الاسمية. **قوله: (نكرة مجردة)** أي: ليست مضمنة معنى الحرف بخلاف التي ضمنت معناه كالشرطية

فالناقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: «شيء»، كقولهم: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك»، أي: بشيء معجب لك، وقوله [من الطويل]:

٤٩١ ـ لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبِيبُ، فَلاَ تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقول الآخر [من الخفيف]:

٤٩٢ ـ رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

والاستفهامية. **قوله: (هي الموصوفة)** أي: بمفرد كما في المثال والشاهد الأول أو بجملة كما في الشاهد الثاني، وإنما كانت ناقصة لافتقارها للصفة بحيث لا تتم إلا بها. **قوله: (مررت بما معجب لك)** ما نكرة موصوفة معجب لك صفتها. **قوله: (لما نافع)** أي: لشيء نافع يسعى اللبيب أي: لا ينبغي أن يكون سعيه إلا لشيء نافع وقوله: فلا تكون الفاء فصيحة وقوله: الدهر معمول لنفعه هو فاعل لبعيد؛ لأنه صفة مشبهة وساعياً خبر يكن. **قوله: (ربما تكره الخ)** هذا البيت من بحر الخفيف من لامية ابن أبي الصلت وقبله:

يا قليل العزاء في الأهوال وكثير الهموم في الأوجالِ

صبر النفس عند كل ملم إن في الصبر حيلة المحتالِ

لا تضيق بالأمور ذرعاً فقد يكشف غماؤها بغير احتيالِ

قد يصاب الجبان في آخر الصف وينجو مقارع الأبطالِ

يحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان له غلام ماهر في الشعر، فوشى به إلى الحجاج فطلبه يشتريه منه، فلما كلمه بذلك قال له إنه مدبر، فلما خرج من عنده قال له

---

٤٩١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧).

اللغة: السعي: المشي أو طلب الرزق. اللبيب: العاقل.

المعنى: إن العاقل من يعمل ما يفيد، فلا تعمل ما يفسد عليك ويضرك، ولا تعمل ما نفعه بعيد بعيد المنال.

٤٩٢ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في (ديوانه ص ٥٠؛ والأزهيّة ص ٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩؛ والدرر ١/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/ ٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح المفصّل ٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨).

اللغة والمعنى: ضاق بالشيء: لم يُطقه. غمّاؤها: شدّتها. فرجة: انفراج. يقول: تسلّحْ بالصبر، فقد تزول الشدّة من غير مشقّة، وكم من أمور تكرهها النفوس تنحلّ بأيسر السبل.

أي: رب شيء تكرهه النُّفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي: وصفاً فيه، أو الأصل: أمراً من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له؛ وقد قيل في: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكم بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]: إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به. فـ «ما» نكرة تامّة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر؛ وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك. وقال سيبويه في: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]: المراد: شيء لدّي عتيد، أي: مُعَدّ أي لجهنّم بإغوائي إياه، أو حاضر؛ والتفسيرُ الأول رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذٍ للشخص العاقل، وإن قدرت «ما» موصولة

الواشي: يكذب فهرب أبو عمرو إلى اليمن مخافة من شره، فمكث هناك والحال أنه إمام يرجع إليه في المسائل فخرج ذات يوم إلى ظاهر الصحراء، قال: فرأيت أعرابياً يقول لآخر: ألا أبشرك، قال: بلى، قال: مات الحجاج، فأنشد ربما تكره النفوس البيت وأنشده بفتح الفاء من فرجة، قال أبو عمرو: ولا أدري بأي الشيئين أفرح أبموت الحجاج، أم بقوله: فرجة بفتح الفاء، ونحن نقول فرجة بضمها وهو خطأ وتطلبت ذلك زماناً في استعمالاتهم، قال أبو عمرو: وكنت بقوله فرجة بفتح الفاء أشد فرحاً معنى بقوله: مات الحجاج. **قوله: (له فرجة)** بفتح الفاء المرة من الفرج وهو زوال الهم وبالضم الثقب في الحائط ونحوها. **قوله: (كحل العقال)** أي: فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدابة وهو الحبل الذي يشد به يداها عند البروك لمنعها عن القيام. **قوله: (كافة)** أي: لرب، أي فتكون حرفاً فلا تكون مما نحن فيه، بل مما يأتي. **قوله: (أي وصفا فيه)** تفسير للشيء والضمير فيه للأمر أو أن المفعول يقدر أمراً إن أردت من الأمر المذكور الجنس.

قوله: (وفي هذا) أي: الأخير. **قوله: (إنابة المفرد)** أي: الأمر وقوله عن الجمع أي: الأمور. **قوله: (وفيه)** أي: الأخير وقوله: وفي الأول أي: النسبي وهو الذي قبله. **قوله: (إنابة الصفة)** أي: له فرجة ولا شك أنها جملة، وقوله: عن الموصوف أي: أمراً أو وصفاً. **قوله: (إذا الجملة)** يعني: له فرجة وقوله: صفة له أي: لذلك المفعول. **قوله: (نكرة تامة)** صوابه ناقصة؛ لأن الذي يوصف إنما هو الناقصة على أن الكلام فيها. **قوله: (تمييز)** أي: الضمير المبهم. **قوله: (والجملة صفة)** أي: جارية على غير من هي له. **قوله: (وقيل غير ذلك)** أي: فقيل إنها مصدرية وقيل: إنها كافة لنعم عن الفاعل. **قوله: (المراد لشيء لدي)** أي: فما نكر. ناقصة خبر هذا وقوله: لدي صفة وعتيد صفة ثانية وهذا المعنى الذي ذكره الشارح بناءً على أن المراد بالقرين الشيطان، وقيل: هو أحد الزبانية وعليه فالإشارة لما أعد له من العذاب وقيل: كاتب السيآت والإشارة للعمل السيء المكتوب. **قوله: (رأي الزمخشري)** حيث قال قوله: قال قرينة أي: الشيطان هذا، أي:

فـ «عتيد» بدل منها، أو خبر ثانٍ، أو خبر لمحذوف.

والتامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: **التعجُّب**، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» المعنى: شيء حَسَّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوّزه، وجوّز أن تكون معرفةً موصولة والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها؛ وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقديره: شيء عظيم ونحوه.

الثاني: **باب «نِعْم» و «بِئْسَ»**، نحو: «غَسَلْته غَسْلاً نِعِمَّا»، وَ «دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، أي: نعم شيئاً، فـ «ما»: نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخّرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامّة كأمر.

الكافر شيء عندي مهيأ لجهنم لإغوائي إياه، وأما على كلام غير الزمخشري فالمراد بالقرين الخازن لجهنم أي: قال الخازن لجهنم شيء عندي حاضر لجهنم. **قوله: (حينئذٍ)** أي: حيث تفسير عتيد بمعد ومهيأ أما أن فسر بحاضر فيحتمل أن المراد به العمل السيء أو العذاب، وكلاهما لا يعقل. **قوله: (للشخص)** أي: الكافر العاقل، وأجيب بأنه نزل منزلة غير العاقل لمخالفة الرسول واتباع الشيطان.

قوله: (والتامة) أي التي لا تفتقر لصفة. **قوله: (في ثلاثة أبواب)** أي: على خلاف في ذلك وبعضهم منع تمامها فيها أيضاً. **قوله: (شيء حسن زيداً)** أي: صيره حسناً. **قوله: (جزم بذلك)** أي: بكون ما في هذا التركيب نكرة تامة جميع البصريين فما عندهم نكرة تامة في محل رفع مبتدأ، وأحسن فعل ماضٍ مزيداً مفعوله والفاعل ضمير مستتر عائد على ما والجملة خبر المبتدأ أو قال ابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى ومذهبه قوي من حيث المعنى؛ لأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد استفيد التعجيب من الاستفهام نحو وما أدراك ما يوم الدين، وأتدري ما هو وعليه فهي من فروع المضمنة معنى الحرف وعلى ما ذكره المصنف التعجيب من الجملة. **قوله: (والجملة بعدها صلة)** والتقدير الذي حسن زيداً شيء عظيم. **قوله: (وأن تكون نكرة موصوفة)** أي: فهي ناقصة والتقدير شيء موصوف بأنه حسن زيداً عظيم. **قوله: (وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً)** فيه أنه لا يجب حذفه إلا إذا سد شيء مسده وهنا لم يسد شيء مسده قوله: شيء عظيم. هذا التقدير إنما هو على احتمال أن ما موصولة مبتدأ والجملة بعدها صلة أما على احتمال أنها نكرة موصوفة بالجملة بعدها فالخبر إنما يقدر عظيم فقط. **قوله: (على التميز)** أي: للضمير المبهم وفيه أن ما مساوية في الإبهام والقصد بالتميز بيان المميز أجيب بمنع المساواة؛ لأن المراد بالشيء هنا شيء له عظم فهي أي ما تزيد على الشيء بخصوصية التعظيم والفخامة. **قوله: (انها معرفة تامة)** والتقدير نعم الغسل ونعم الدق فما فاعل لنعم.

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: «إنَّ زَيْداً ممَّا أَنْ يَكْتبَ» أي: أنه من أمرِ كتابةٍ، أي: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، **فـ «ما» بمعنى شيء**، و «أنْ» وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنه خُلق منها. وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامّة بمعنى الشيء أو الأمر، و «أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ «إنّ»، ولا يتحصَّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث: أن تكون **نكرة مضمَّنة معنى الحرف**، وهي نوعان:

أحدها: **الاستفهامية**، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿ما هي﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿ما لونها﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿وما تلك بيمينك﴾ [طه: ١٧]، ﴿قال مُوسَى ما جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿السحر﴾ بمد الألف. فـ «ما»: مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و«آلسحر»: إما بدل من «ما»، ولهذا قُرِن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو آلسحر هو؛ وأمّا من قرأ

قوله: (مما أن يكتب) من حرف جر وما نكرة تامة بمعنى شيء في محل جر وأن وصلتها في موضع جر بدل منها. **قوله: (والمعنى)** كانه قال، والحاصل أن الكلام هنا بمنزلته في قوله خلق الخ. **قوله: (بمنزلته)** أي: في كون الكلام في كل مبنياً على المبالغة. **قوله: (كأنه خلق منها)** أي: وكذلك هنا جعل لكثرة كتابته كأنه خلق منها. **قوله: (ولا يحصل)** وفي نسخة ولا يتحصل أي: لأن المعنى حينئذٍ ان زيد الكتابة مخلوقة وناشئة من الشيء فقد خلا الخبر من الضمير على أنه لا معنى لهذا الكلام، وقد يجاب بأن أل عوض عن الضمير، أي: كتابته والمراد من الشيء التام الكثير بقرينة السياق فصح الكلام. **قوله: (طائل)** من الطول وهو النفع أي: نافع. **قوله: (والثالث)** أي: من أوجه ما الاسمية. **قوله: (ما هي)** ما اسم استفهام مبتدأ وهي ولونها خبر إن. **قوله: (وما تلك)** ما مبتدأ وت اسم إشارة خبر واللام للبعد والكاف حرف خطاب وبيمينك حال أي: أشير لها حال كونها في يمينك. **قوله: (وذلك)** أي: جعلها استفهامية في هذه الآية على قراءة الخ. **قوله: (وذلك على قراءة أبي عمرو)** أي: بناء على الظاهر وإلا فيصح جعلها موصولة مبتدأ والسحر بتقدير خبر أو مبتدأ والجملة خبرها بناءً على صحة الإخبار بالإنشاء، فالتقدير على الأول الذي جئتم به مقول فيه السحر هو وعلى الثاني الذي جئتم به أهو السحر ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (والجملة)** أي: جئتم. **قوله: (وكأنه قيل الخ)** تفسير للكلام بجملته لأن السحر بدل. **قوله: (بتقدير أهو السحر الخ)** أي: فالسحر إما خبر أو مبتدأ والخبر محذوف والجملة استئنافية وما على كل حال استفهامية. **قوله: (وأما من قرأ السحر على**

﴿السحر﴾ على الخبر فـ «ما» موصولة و«السحر» خبرها، ويقوّيه قراءة عبد الله ﴿ما جِئتُم بِهِ سِحْرٌ﴾.

ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ»، و«إلامَ»، و«عَلامَ»، و«بِمَ»، وقال [من الطويل]:

٤٩٣ ـ فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ، فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ

وربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله [من الرمل]:

٤٩٤ ـ يَا أبَا الأسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

الخبر) فما موصولة والسحر خبرها إن قلت إن بين قراءة الاستفهام والخبر تنافٍ؛ لأن قراءة الخبر تفيد أن موسى جزم بأن ما جاؤوا به سحر، وقراءة الاستفهام تفيد عدم علمه بذلك واستفهامه عنه والجزم مخالف لذلك وأجيب بأن المراد من الاستفهام التحقير لا الاستفهام الحقيقي كما أن الغرض من الإخبار ذلك أو يقال لا مانع من أن موسى استفهم أولاً ثم أخبر بذلك فكل من القراءتين ناظر لحالة وهذا الإشكال إنما يرد إذا جعلنا ما على قراءة الخبر موصولة كما قال الشارح وهو الظاهر أما إذا جعلت استفهامية وحذفت الأداة مما بعدها معرفاً أو منكراً، أي: أي شيء جئتم به أهو السحر أو سحر فلا تنافي بين القراءتين ولا تأييد بالتنكير. **قوله: (ويجب حذف الخ)** هذا إشارة لحكم متعلق بما بالنظر للفظ والنطق.

قوله: (وإبقاء الفتحة) أي: ويجب إبقاء الخ. **قوله: (فتلك)** مبتدأ خبره ولاة وجملة قد طال حال من الولاة والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل أي: أشير إليهم في حال كونهم طويلي المكث وحتام الثاني توكيد لفظي والعناء مبتدأ والمطول صفة له والخبر محذوف، أي: منهم، أو من الناس والولاة جمع والٍ وهم الأمراء والعمال والمكث مثلث الميم الإقامة واللبث وفاء فحتام فصيحة أي: إذا كان الأمر كذلك فحتام والعناء التعب. **قوله: (فحتام)** أي: فحتى حرف جر وم مجرور بها وقد حذف ألفها. **قوله: (لم خلفتني)**

٤٩٣ ـ **التخريج**: البيت للكميت في (الدرر ٦/ ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٣ (لوم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥).

اللغة: الوالي: الحاكم. المكث: طول الإقامة. العناء: التعب.

المعنى: لقد حكموا بالشر، وطال حكمهم، وإقامتهم على الرقاب فإلى متى نعاني من ظلمهم وشرهم.

٤٩٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وشرح المفصل ٩/ ٨٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١).

=

وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفعلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وثبتت في ﴿لَمسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، ﴿يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إليك﴾ [البقرة: ٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ لِما خَلَقتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عِكرمة وعيسى ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فنادر، وأما قول حسان [من الوافر]:

٤٩٥ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى، ويُروى «في رماد» فلذلك رجحته على

أي: أخرتني والهموم والأحزان والطروق المجيء ليلاً وإنما جعل الهموم طارقات لأنها أكثر ما تعتري الإنسان في الليل حيث يجتمع فكره ويخلو فيتذكر ما هو فيه من الأحوال الموجعة والمصائب المؤلمة وقوله: وذكر جمع ذكره قال في «الخلاصة» ولفعلة فعل وهي الفكرة وزناً ومعنًى. **قوله**: **(طارقات)** وفي نسخة طالقات. **قوله**: **(الفرق)** أي: من أول الأمر. **قوله**: **(فيم أنت من ذكراها)** مثل لجر ما الاستفهامية بثلاثة أمثلة فهي في الأول مجرورة بفي وفي الثاني بالباء وفي الثالث باللام. **قوله**: **(ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)** مثل لجر ما الخبرية بثلاثة أمثلة مجرورة بفي وبالباء وباللام. **قوله**: **(وكما لا تحذف)** المناسب التفريغ بالفاء على ما سبق. **قوله**: **(عكرمة)** هو أبو عبد الله مولى ابن عباس واصل العكرمة أنثى الحمام فلعل هذا العلم منقول عنه ا هـ دماميني. **قوله**: **(وعيسى)** أي: ابن عمر الأسدي المقري الكوفي يعرف بالهمداني لا الثقفي النحوي البصري الذي هو من أئمة القراء أيضاً. **قوله**: **(يشتمني)** أي: يسبني وبابه ضرب ونصر وحينئذٍ ففي عينه الضم والكسر والخنزير معروف محرم الأكل وتمرغ تمعك. **قوله**: **(فلذلك)** أي: لهذه

= **اللغة**: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. خلفتني: خذلتني وتركتني لأعدائي. الذكر: جمع «ذكرة» وهي ضد النسيان.

المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

٤٩٥ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في (ديوانه ص ٣٢٤؛ والأزهية ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤؛ ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧).

اللغة: الدمان: الرماد.

المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطّخ بالطين الآسن والرماد.

تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٤٩٦ ـ إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمُ، أهْلَ اللِّوَاءِ، فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ

ولا يجوز حمل القراءة المُتواتِرة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رَدّ الكسائي قولَ المفسِّرين في ﴿بما غَفَر لي ربِّي﴾ [يس: ٢٧] إنها استفهامية، وإنما هي مصدريَّة، والعجب من الزمخشري إذ جوَّز كونها استفهاميَّة مع ردّه على مَنْ قال في ﴿بما أغْوَيتني﴾ [الحجر: ٣٩] إن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذّ، وأجاز هو وغيره أن تكونَ بمعنى: الذي، وهو بعيد؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب،

الرواية. **قوله**: **(بالسرجين)** أي: الزبل. **قوله**: **(سراتكم)** أي: عظمائكم وقوله: ففيما يكثر القتل، أي: ففي أي شيء يكثر القتل في الرعاع حيث ماتت الشجعان واللواء العلم أي: الراية والشاهد في قوله: ففيما حيث أثبت الألف. **قوله**: **(ولا يجوز الخ)** هذا كلام مستأنف والمراد بالقراءة المتواترة قوله تعالى: ﴿بما غفر لي ربي﴾ [يس: ٢٧] لا قوله: ﴿عما يتساءلون﴾ [النبأ: ١]؛ لأن هذه قراءة شاذة وحاصله أن بعضهم ذكر أن ما في قوله تعالى: ﴿بما غفر لي ربي﴾ [يس: ٢٧] استفهامية وأنه إنما ثبتت ألفها حملاً على ما ذكر في البيتين فرد المصنف عليه بأن ذلك الحمل لا يصح. **قوله**: **(وإنما هي مصدرية)** أي: وقال إنها مصدرية أي: يا ليت قومي يعلمون بغفران ربي. **قوله**: **(إذ جوز كونها استفهامية)** أي: حيث قال، يعني: بأي شيء غفر لي ربي يريد به ما كان منه معهم من المصابرة وإعزاز الدين حتى قتل. **قوله**: **(مع رده)** أي: فما رد به قد لزمه وهذا عجيب. **قوله**: **(أن المعنى بأي شيء أغويتني)** أي: ثم ابتدأ وقيل لأقعدن الخ. **قوله**: **(بأن إثبات)** متعلق برده. **قوله**: **(شاذ)** أي: فلا يخرج عليه القرآن الذي هو أفصح كلام. **قوله**: **(أن تكون)** أي: ما في قوله: بما غفر لي ربي. **قوله**: **(وهو بعيد)** أجيب بأن ما إذا جعلت بمعنى الذي لا تجعل واقعة على الذنوب بل على الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي فإذاً لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا أن ما واقعة على الذنوب فنقول إنه لا يبعد إرادة الإطلاع عليها مطلقاً؛ بل يجوز إرادة الإطلاع عليها مغفورة ليعلم سعة كرم إلهه وشرف دينه حيث غفرت منه هذه الذنوب مع عظمها نعم يرد عطف قوله: وجعلني من المكرمين بغير الفاء مع أنها لا تصلح صلة لعدم العائد

---

٤٩٦ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في (ديوانه ص ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠١، ١٠٥، ١٠٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٠).

اللغة: سراة: جمع سري، وهو الشريف في قومه. اللواء: الراية. القيل: القول. أهل اللواء: حاملو اللواء للحرب، و (هنا) هم بنو عبد الدار في قريش.

المعنى: الحرب كالدهر، يوم تنصر فيه، ويوم تغلب، واليوم غلبناكم وثأرنا منكم لقتلانا فلماذا يكثر كلامكم عن انتصاراتكم.

ويبعد إرادة الاطّلاع عليها، وإن غُفِرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] إنها للاستفهام التعجُّبي، أي: فبأيِّ رحمةٍ، ويردُّه ثبوتُ الألف، وأن خَفْضَ «رحمة» حينئذٍ لا يتّجه، لأنها لا تكونُ بدلاً من «ما» إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانُه بهمزة الاستفهام، نحو: «ما صَنَعْت أَخَيْراً أم شرًّا»، ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تَستغني عن الوصف، إلا في بابَي التعجُّبِ و«نعم» و«بئس»، وإلاّ في نحو قولهم: «إني ممَّا أن أفعلَ» على خلافٍ فيهن، وقد مَرَّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن «ما» الاستفهامية لا توصَفُ، وما

إن قلت التقدير، وجعلني من المكرمين به قلت الجار لم يوافق جار الموصول معنى؛ لأن المقدرة للسببية والموصول مفعول معنى. **قوله: (ويبعد إرادة)** أي: تمني الخ، وذلك لأن الشأن أن الإنسان لا يحب الإطلاع على ذنوبه وإن غفرت فكيف يتمنى الإطلاع عليها. **قوله: (فخر الدين)** أي: الرازي. **قوله: (وإن خفض رحمة حينئذٍ لا يتجه)** أي: فكلامه مردود. **قوله: (لأنها لا تكون بدلاً)** أي: لأنه لا يصح أن يكون رحمة بدلاً من ما بحيث تكون مجرورة على البدلية. **قوله: (ولأن ما النكرة)** الواو داخلة على محذوف معلول لقوله: لأن ما النكرة أي: ولا يصح أن تكون صفة؛ لأن ما الخ.

قوله: (ولأن ما النكرة الخ) هذا عطف على قوله: إذا المبدل ومجموعهما علة لكون رحمة ليست بدلاً من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلاً من ما فإن كانت ما استفهامية وجب اقتران رحمة بالاستفهام وإن كانت غير استفهامية وجب وصف ما وكلاهما مفقود هنا وقد يقال هذا الشق الثاني لم يصادف محلاً؛ لأن الإمام الفخر مصرح بتضمنها الاستفهام، فإن أراد بقوله: الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي نقض بمواضع كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧] فإن ما ليست للاستفهام الحقيقي، بل التعجبي ولم توصف. **قوله: (الواقعة في غير الاستفهام)** الحق أن هذا لم يصادف محلاً، فإن الإمام مصرح بتضمنها الاستفهام، فإن أراد غير الاستفهام الحقيقي نقض كما قال الدماميني بمواضع كثيرة منها وما تلك بيمينك يا موسى. **قوله: (الواقعة في غير الاستفهام)** أي: المجردة عن معنى الحرف. **قوله: (الواقعة في غير الخ)** أي: وأما الواقعة في الاستفهام والشرط فلا يصح وصفها وبهذا صحت العبارة، وإلا فالكلام في الاستفهامية لا في النكرة والأولى أن يقول؛ لأن رحمة لا يصح وصفها وبهذا صحت العبارة، وإلا فالكلام في الاستفهامية لا في النكرة، والأولى ان يقول لأن حرمة لا يصح أن يكون بدلاً لما سبق ولا صفة لأن ما الاستفهامية والشرطية لا يوصفان أصلاً. **قوله: (لا تستغني عن الوصف)** مفهومه أن ما الاستفهامية والشرطية تستغنيان عن الوصف بمعنى أنه لا يصح وصفهما. **قوله: (ولا عطف بيان هذا)** أي: لنظير هذا بأن يقول ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط يجب بيانها، وأما الاستفهامية والشرطية فلا يبينان، كذا قرر بعضهم وفيه أنه يلزم عليه أن يكون ما بعده وهو قوله ولأن ما استفهامية لا توصف الخ مكرراً معه وقرر بعضهم

لا يوصَفُ كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافاً إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيٍّ باتّفاق، و«كم» في الاستفهام عند الزجّاج في نحو: «بكم دِرْهَمٍ اشتريت»، والصحيحُ أن جرَّهُ بـ «مِنْ» محذوفة.

وإذا رُكِّبت «ما» الاستفهاميَّة مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: «لِمَاذا جِئتَ»، لأن ألفها قد صارت حَشْواً.

وهذا فصلٌ عقَدْته في «لماذا»

اعلم أنها تأتي في العربيَّة على أوجه:

أحدها: أن تكون «ما» **استفهاميَّة و«ذا» إشَارة**، نحو: «ما ذا التَّوَانِي؟» و«ما ذا الْوُقُوفُ»؟.

والثاني: أن تكون «ما» **استفهاميَّة و«ذا» مَوْصولة**، كقول لبيد [من الطويل]:

٤٩٧ ـ أَلاَ تَسألانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وبَاطِلُ؟

أن قوله لهذا أي: لنظير هذا المتقدم في البدل فبيان ما الاستفهامية كالمبدل منها يجيب اقترانه بهمزة الاستفهام ويحرر ذلك. **قوله: (ولأن ما الاستفهامية)** علة ثانية لمنع عطف البيان. **قوله: (وكم)** عطف على أيّ أي غير أي وغيركم قوله: عند الزجاج، أي: والصحيح خلافه. **قوله: (والصحيح أن جره)** أي: جر تمييز كم الاستفهامية فالضمير عائد لمعلوم من المقام. **قوله: (لم تحذف ألفها)** قال الدماميني وقع في «صحيح مسلم» في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخلفوا، فلما بلغني أنه توجه قافلاً حضرني همي وطفقت أتذكر الكذب وأقول بم ذا أخرج من سخطه هكذا بحذف الألف مع التركيب فعد هذا شاذاً اهـ كلامه. **قوله: (وهذا)** أي: الألفاظ المتخيلة في ذهني.

فصل

قوله: (على أوجه) أي: ستة. **قوله: (ماذا التواني)** ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر

---

٤٩٧ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٢٥٤؛ والأزهيَّة ص ٢٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧؛ وديوان المعاني ١/ ١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١؛ والكتاب ٢/ ٤١٧؛ ولسان العرب ١/ ٧٥١ (نحب)، ١١/ ١٨٧ (حول)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣؛ وكتاب اللامات ص ٦٤؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠).

شرح المفردات: يحاول: يطلب بالحيلة. النحب: النذر.

المعنى: يقول: اسألا المرء عمّا يسعى إليه في هذه الحياة، أهو نذر يقضيه أم ضلال باطل؟

فـ «ما» مبتدأ، بدليل إبداله المرفوعَ منها، و«ذا»: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعدهُ، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رفع «العفو»، أي: الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تُجاب الاسميَّة بالاسميَّة والفعليَّة بالفعليَّة.

الثالث: أن يكون «ماذا» **كلُّه استفهاماً على التَّركيب** كقولك: «لماذا جئت؟»، وقوله [من البسيط]:

٤٩٨ - يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بَالُ نِسْوتِكم لاَ يَستحتَفِقْن إلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا؟

والتواني بدل أو عطف بيان، أي: أي شيء هذا التواني وجعل هذا التركيب غير ما ذكره المصنف يحوج لتقدير؛ لأنه إذا جعل ماذا كلها استفهاماً احتيج لتقدير مبتدأ، أي: أي شيء هو التواني والجملة خبر ماذا وإن جعلت ذا موصولة احتيج لتقدير حذف صدر الصلة وحذف صدرها عند عدم الطول شاذ. **قوله: (فما مبتدأ)** أي: اسم استفهام مبتدأ وظاهره أن هذا الإعراب متعين في كلام لبيد وليس كذلك بل يجوز أن يكون ماذا كله اسم استفهام مبتدأ وجملة يحاول خبر والتقدير، أي: شيء يحاوله فيكون عائد المبتدأ محذوفاً من الخبر، وقوله: أنحب يحتمل أنه بدل من المبتدأ ويحتمل أن يكون خبر المحذوف، أي: أهو، أي: المحاولة نحب ولكن هذا خلاف المتبادر ويحتمل أيضاً أن يكون ماذا كلها اسم استفهام في محل نصب على أنه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف ولا يقال يبطل رفع البدل؛ لأنا نقول نحب حينئذٍ ليس بدلاً بل خبر مبتدأ محذوف. **قوله: (إبداله المرفوع)** أعني قوله أنحب. **قوله: (وهو)** أي: جعل ما استفهامية مبتدأ وذا اسم موصول خبر هو أرجح وقوله: أرجح الوجهين والثاني أن ماذا مفعول مقدم لينفقون. **قوله: (ويسألونك ماذا ينفقون)** أي: أي شيء الذي ينفقونه فالعائد محذوف وقوله: أي الذي ينفقونه تفسير للجواب الذي يقال لهُم وعلم منه أن العفو خبر لمبتدأ محذوف. **قوله: (إذ الأصل)** أي: الكثير وإنما كان هذا الوجه أرجح الوجهين لموافقة الجواب للسؤال في أن كلا منهما جملة اسمية؛ لأن الأصل الخ، وأما على الوجه الأخير فيلزم على هذه القراءة إجابة السؤال بالفعلية بالجملة الاسمية وهو خلاف الأصل. **قوله: (لماذا جئت)** أي: فاللام حرف جر وماذا اسم استفهام في موضع جر والجار والمجرور متعلق بجئت وإنما تعين التركيب في هذا المثال لثبوت الألف مع دخول الجار عليها لولا التركيب لوجب حذف الألف. **قوله: (يا خرز)** بضم الخاء المعجمة وإسكان الراء المهملة جمع أخرز وهو الضعيف العين

---

٤٩٨ - التخريج: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٦٧؛ والجنى الداني ص ٢٤٠؛ والدرر ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٤).

اللغة: الأخزر: صغير العين ضيقها. البال: الشأن.

المعنى: أيها الأعاجم المنسوبون إلى تغلب، ما حال نسوتكم لا يستطعن النهوض...؟!

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالنصب، أي: يُنْفِقون العفو.

الرابع: أن يكون «ماذا» **كلُّه اسمَ جنسٍ بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى «الذي»**، على خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

٤٩٩ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

لصغرها تغلب بكسر اللام قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تغلب بن وائل، والبال الحال يقال: ما بالك أي: ما حالك وتمام البيت:

لا يستفقن إلى الديرين تحنانا

يستفقن مأخوذ من استفاق من سكره بمعنى فاق منه وصحا، والديرين تثنية دير وهو خان النصارى والتحنان الشوق وهو منصوب على إنه مفعول لأجله وإلى الديرين متعلق بتحنان المذكور إن جوزنا تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو بمثله محذوفاً إن معناه، ثم إن جعل ماذا في هذا البيت اسماً مركباً غير متعين لجواز أن تكون ما استفهامية وذا موصولاً وصدر الصلة محذوف أي ما الذي هو حال شريكم، وقوله لا يستفقن استئناف بياني كأنه قيل لم استفهم عن حالهن فقال لا يستفقن ويجوز أن يكون حالاً منهن، والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الإنكار أي أنكر حالهن في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزئه فكأنه غير مذكور، والمعنى أي شيء اتفق لنسوتكم في حال كونهن لا يستفقن. **قوله: (وهو أرجح الوجهين)** أي: كون ماذا كله استفهاماً على أنه مفعول مقدم لقوله ينفقون أرجح الوجهين، وثانيهما جعل ما استفهامية مبتدأ وذا موصولة خبر ووجه ترجيح الأول على الثاني موافقة الجواب للسؤال في الفعلية بخلاف الوجه الثاني فإنه يلزم عليه كون الجواب جملة فعلية، والسؤال جملة اسمية وهذا خلاف الأصل كما تقدم للشارح والحاصل أن ماذا في الآية يحتمل أن تكون كلها استفهامية، وأن تكون استفهامية وذا موصولة والاحتمال الأول أرجح على قراءة النصب والثاني أرجح على قراءة الرفع. **قوله: (اسم جنس)** أي: اسم دال على جنس ولا شك أن شيئاً جنس أي تحته أنواع وليس المراد اسم الجنس الاصطلاحي. **قوله: (أو موصولاً)**

---

٤٩٩ ـ التخريج: البيت للمثقب العبدي في (ديوانه ص ٢١٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ص ١٩١؛ ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١؛ والدرر ١/ ٢٧١؛ والكتاب ٢/ ٤١٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦١ (ذوا)).

اللغة: أتقي: أحذر وأتجنب. المغيب: ما غاب.

المعنى: تناسي كل ما أغضبك مني سابقاً، لأنه كان مقضياً أو لجهلي به، وأخبريني من الآن عما تكرهينه، فأبتعد عنه.

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول «دَعِي»، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: «ما» موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون «ماذا» مفعولاً لِـ «دعي»؛ لأن الاستفهام له الصدر؛ ولا لـ «علمتِ»، لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه؛ لأن «علمتِ» حينئذٍ لا محلّ لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبر، و«عَلِمْتِ» صلة، وعُلِّق «دعي» عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرت «ماذا» بمعنى «الذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونُها مفعول «دعي»، وقوله: «لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل «ماذا» مبتدأ وخبراً؛ ودعواه تعليق «دعي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب؛ فإن قال: إنما أردت أنه قدّر الوقف على «دعي» فاستأنف ما بعده رَدَّه قولُ الشاعر: «ولكن» فإنها لا بدَّ أن يخالفَ ما بعدَها ما قبلها، والمخالِف هنا «دعي»، فالمعنى: دَعي كذا، ولكن اَفعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد «دَعي»، لأنه لا يقال: مَنْ في الدار

أي: اسمياً. **قوله: (مفعول دعى)** أي: فهو في محل نصب. **قوله: (نكرة بمعنى شيء)** أي فهو نكرة موصوفة ولا تامة لأنها لا تقع إلا في الأبواب الثلاثة السابقة. **قوله: (ثبت في الأجناس)** أي: كابن عرس. **قوله: (أن يستفهم عن معلومها)** هذا الكلام بناءً على إن التاء في البيت كسور وقد علمت أنه يخالف آخره ولكن المخالفة إنما تتأتى على إعراب الجمهور، وأما على كلام ابن عصفور من أنها للاستفهام فالقراءة بالكسر ظاهرة ولا غبار عليه خلافاً للشمني. **قوله: (ولا لمحذوف)** من كلام ابن عصفور. **قوله: (لا محل لها)** أي: لا وجه لها إذ المعنى حينئذٍ سأتقي أي شيء سأتقيه فعلمت حينئذٍ ضائع. **قوله: (اسم استفهام مبتدأ)** أي: وحينئذٍ لم يخرج الاستفهام عن الصدارة لأن المبتدأ ليس ما قبله عاملاً فيه بخلاف المفعول. **قوله: (لم يمتنع)** أي: لأنها ليست اسم استفهام خلافاً لما فهمه. **قوله: (لم يمتنع)** أي: فبطل قوله لا يكون لماذا مفعولاً لدعى. **قوله: (إذا جعل ماذا مبتدأ أو خبراً)** أي: أن المعنى دعى أي شيء الذي علمت أي شيء معلوم لك.

قوله: (بأنها ليت من أفعال القلوب) أي: والذي يعلق إنما هو أفعال القلوب. **قوله: (إنما أردت)** أي: بالتعليق أي فمراده بالتعليق تعليق غير المشهور. **قوله: (لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها)** على أن قوله سأتقيه لا معنى له. **قوله: (والمخالف هنا)** أي: لما بعدها. **قوله: (وعلى هذا)** أي: على هذا الذي قلنا من كون لكن لا بد إن يخالف ما بعدها ما قبلها، ومخالفة ما بعدها هنا حاصلة بقوله دعى. **قوله: (ما بعد دعى)** أي: لعدم المخالفة. **قوله: (لأنه لا يقال الخ)** أي: لعدم مخالفة ما بعد لكن لما قبلها. **قوله: (ما**

فإنَّني أُكرمه ولكن أَخْبِرْني عن كذا.

الخامس: أن تكون «ما» **زائدة و«ذا» للإشارة،** كقوله [من الوافر]:

٥٠٠ ـ أَنَــوْراً سَــرْعَ مَــاذَا، يــا فَــرُوقُ، وَحَبْـلُ الْـوَصْـلِ مُـنْـتِـكِـثٌ حَـذِيـقُ

«أنوراً» بالنون أي: أَنِفاراً، سَرْعَ: أصلُه بضمّ الراء فخُفِّف، يقال: سَرُعَ ذا خروجاً، أي: أَسْرَعَ هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل سَرْعَ، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كله اسماً كما في قوله [من الوافر]:

دَعِـي مَـاذَا عَـلِـمْـتِ سـأَتَّـقِـيـهِ [وَلَـكِـنْ بـالْـمُـغَـيَّـبِ نَـبِّـئِـيـنِـي]

السادس: أن تكون «ما» **استفهاماً و«ذا» زائدة،** أجازهُ جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ماذا صنعت»، وعلى هذا التَّقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذَا

زائدة) أي: أنها حرف زائد. **قوله: (أنوراً)** منصوب على التميز مقدم على عامله وهمزته للاستفهام والعامل فيه سرع والأصل سرع نور ذا وسرع فعل ماضٍ إذ أصله سرع، وما زائدة وذا فاعل سرع والمعنى أسرع هذا نفاراً يا فروق وفروق اسم امرأة وهي مرخمة أي يا فروقة وتمام البيت:

وحـبـل الـوصـل مـنـتـكـث حـذيـق

يقال امرأة فروق أي خائفة ومنتكث بمعنى منتقض وحذيق بالذال المعجمة مقطوع.
قوله: (أي أسرع هذا في الخروج) الأولى أسرع هذا خروجاً لأن خروجاً تمييز لا أنه نصب على نزع الخافض إلا أن يقال إن هذا حل معنى لا صناعي. **قوله: (ويجوز كون الخ)** هذا مقابل لقوله الخامس أن تكون ما زائدة، قال الدماميني وأحسن من هذين التخريجين جعل نوراً نصباً على أنه مصدر معمول لمحذوف أي أنرت نوراً أي أنفرت نفاراً أو سرع فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير عائد على نور، والجملة صفة أنفرت نفاراً سريعاً وقوله ماذا مبتدأ وخبر على أن تكون ما استفهامية وذا اسم إشارة والاستفهام تعجبي أو إنكاري ولا غبار على هذا ا هـ كلامه. **قوله: (أسو)** أي: للإشارة وقوله كما الخ تنظير في كون مجموع الكلمتين اسماً، وإن كان أحدهما اسم إشارة والآخر موصولاً.

---

٥٠٠ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن زغبة الباهلي في (لسان العرب ٥/ ٢٤٤ (نور)، ٨/ ١٥٢ (سرع)؛ ولزغبة الباهلي في لسان العرب ١٠/ ٤٠ (حذف)؛ ولزغبة أو لجزء بن رباح الباهلي في لسان العرب ١٠/ ٣٠ (بوق)؛ وللباهليّ في إصلاح المنطق ص ٣٥، ١٢٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٤؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٠٧؛ والمحتسب ١/ ١٨٢).

اللغة: المرأة النور: المرأة النافرة ريبة. فروق: خائفة وهو اسم علم أنثى. منتكث: منقوض. حذيق: مقطوع.

المعنى: ما أسرع ما نفرت يا فروق، فهل لوصلك من عودة.

جِئْتَ»، والتَّحقيق أن الأسماءَ لا تزاد.

* * *

النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: **غير زمانيَّة**، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّه﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقد جوزت في ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّه﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل: وما يَكُن، ثم حذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

٥٠١ ـ إنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً، وإنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

أي: إن يكنِ العقل، وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن

قوله: (إن الاسماء لا تزاد) أي: وذا اسم إما للإشارة أو موصولة وكذلك ما اسم أما موصول أو للاستفهام أو نكرة فهذا رد للخامس والسادس.

قوله: (النوع الثاني) أي: من نوعي ما النكرة المضمنة لمعنى الحرف. **قوله: (غير زمانية)** أي: وهو الغالب في الشرطية. **قوله: (وما تفعلوا)** ما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط ومن خير بيان لما ويعلمه جواب الشرط. **قوله: (وقد جوزت)** هذا التجويز شاذ لأن فعل الشرط وحده لا يحذف إلا إذا دل عليه مفسر بعده كما في قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [التوبة: ٦] وحينئذٍ فلا ينبغي أن يخرج القرآن على هذا الوجه لأنه شاذ. **قوله: (وما يكن)** أي: بكم. **قوله: (إن العقل)** أي: الدية وقوله لا نضق بالنون. **قوله: (وإن نحبس)** هذا تفسير لقوله وإن صبراً لأن الصبر معناه الحبس والشاهد في إن العقل لا في قوله وإن صبراً وذلك لأن الأول هو الذي حذف فيه فعل الشرط وحده، وأما الثاني فهو من قبيل ما حذف فيه جملة الشرط وحده بدون الأداة كما في:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيراً معدماً قالت وإنن

فإن قلت كيف دخلت الفاء على نصبر مع أنه صالح لأن يكون شرطاً قلت ليس تصبر هو الجواب حتى يرد هذا بل هو خبر مبتدأ محذوف أي فنحن نصبر على حد قوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ [المائدة: ٩٥] أي فهو ينتقم الله منه، والجواب إذا كان جملة اسمية فالفاء فيها لازمة. **قوله: (وإن نحبس)** أشار إلى أن الصبر والحبس والعقل

٥٠١ ـ **التخريج**: البيت لهدبة بن الخشرم في (ديوانه ص ٩٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧٦، ٢٧٩، ٢/ ٧١٥؛ والكتاب ١/ ٢٥٩).

اللغة: العقل: الدية. لا نضيق ذراعاً: لا نعجز عن دفعها. الصبر: أن نقتل إنساناً موثقاً، أو هو السجن.

المعنى: إن كان المال فدية لنا عن القتل فنحن مؤدوه، وإن كان السجن، فنحن محتملون، وإن كان لا بد من القتل، فنحن صابرون.

الفاء داخلة على الخبر، لا شرطيّة والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برّي وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لهم﴾ [التوبة: ٧]، أي: استقيموا لهم مدَّة استقامتهم لكم، والمحتمل في ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤].

الدية وضاق ذراعاً وذرعاً عجز أي لا نعجز عن أدائها بل نقدر عليه، ولما كان الذراع موضع شهرة الإنسان قيل في الأمر الذي لا طاقة للإنسان به ضاق بهذا الأمر ذراع فلان وذرعه أي حيلته بذراعيه، وهذا البيت لهدبة بن خشرم يخاطب معاوية وكان حبسه في قصاص، ومن استعمال العقل في الدية كما في البيت قول ابن نباتة في قصيدة له:

وأصبوا إلى السحر الذي في جفونه ... وإن كنت أدري إنه جالب قتلي
وأرضى بأن أمضي قتيلاً كما مضى ... بلا قود مجنون ليلى ولا عقلِ

قوله: (والأرجح) ربما أفاد إن في الآية راجحية مع أنه شاذ فالأولى أن يقول والراجح في الآية. **قوله: (وإن الفاء داخلة على الخبر)** أي: لعموم المبتدأ ومشابهته لأدوات الشرط في العموم. **قوله: (وابن بري)** بفتح الموحدة. **قوله: (فما استقاموا لكم)** ما اسم شرط جازم واستقاموا فعل الشرط، وقوله: فاستقيموا في محل جزم جواب الشرط وما معمول للجواب، وإنما كان جعل ما هنا شرطية زمانية ظاهراً لوجود الفاء مع عدم التعلق وإنما لم يكن نصاً لاحتمال المصدرية الظرفية كما هو ظاهر حله لكنه حل معنى وإلا نافى الظاهر. **قوله: (استقيموا لهم مدة استقامتهم)** هذا حل معنى وإلا فالمعنى الحقيقي استقيموا لهم وقت استقاموا لكم وإلا فظاهره أنها مصدرية ظرفية مع أنه ليس كذلك أيمنع منها وجود الفاء، وإنما ألجأه إلى حل المعنى الإشارة إلى أن ما معمول استقيموا. **قوله: (ومحتمل)** أي: لأن تكون زمانية ويجوز أن تكون موصولة فعلى الأول تكون ما اسم شرط جازم مبتدأ والعائد عليها من جملة الخبر الضمير في به، وقوله: فآتوهن جواب الشرط والخبر إما جملة الجواب أو الشرط أو هما وليست ظرفاً معمولة لآتوهن وعلى هذا المعنى أي زمن استمتعتم فيه بالنساء فآتوهن الخ، وهذا بعيد لجعل به بمعنى فيه ومن في منهن بمعنى الباء، وأيضاً يلزم عليه أن كلما يطأ امرأته يدفع لها صداقاً وهو باطل فهذا الوجه باطل لفظاً ومعنى.

قوله: (ومحتمل الخ) اعلم أن ما في هذه الآية تحتمل احتمالات ثلاثة أولها: أن تكون شرطية غير زمانية مبنية في المعنى بالاستمتاع، والمعنى أي تمتع تمتعتم به منهن من وطء أو عقد فآتوهن أجورهن لأجله فالضمير في به راجع لما المبينة بالاستمتاع وقدر لأجله لأجل ربط المبتدأ أعني ما بالخبر الذي هو الجواب، وثانيها: أن تكون موصولة بمعنى اللاتي وعليه فأفرد لاضمير في به نظراً للفظ ما وأعاده جمعاً في فآتوهن نظراً

إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية و«فآتوهنَّ» الخبر، والعائد محذوف أي: لأجله، وقال [من الوافر]:

٥٠٢ ـ فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فِينَا فَلاَ ظُلْماً نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا

استدلَّ به ابن مالك على مجيئِها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر؛ أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كَوْنٍ تكون فينا طويلاً أو قصيراً.

وأما **أوجه الحرفية**:

فأحدها: أن تكون **نافية**، فإن دخلَتْ على الجملة الاسمية أعملها الحجازيُّون والتهامِيُّون والنجديُّون عَمَلَ «ليس» بشروط معروفة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وعن عاصم أنه رفع «أُمهاتهم» على التميميّة، وندر تركيبها مَعَ النكرة تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله [من الطويل]:

٥٠٣ ـ وَمَا بأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقّ عَابُهَا

للمعنى والأصل فاللاتي استمتعتم به منهن فآتوهن وعليه فالعائد موجود لا محذوف، وقوله: منهن أي من بعضهن إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف والعائد محذوف أي لأجله لا يظهر إلا على ما شرطية غير زمانية، وثالثها: أن تكون شرطية زمانية وقد علمت ما فيه. **قوله**: **(إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفية)** أي: بخلاف المتقدمة فإنها ظرفية، والحاصل أن ما في الآيتين شرطية زمانية إلا أنها هنا غير ظرفية وفيما تقدم ظرفية. **قوله**: **(فما تك)** أي: أي زمن تكن فينا. **قوله**: **(أي كون تكن)** إنما جزم بما لأنها وإن كانت مصدرية لا تنافي إنها شرطية إلا أنها غير زمانية. **قوله**: **(طويلاً)** بدلاً من قوله أي كون. **قوله**: **(بشروط)** وهي أن يتقدم اسمها على خبرها وأن لا ينتقض النفي بالأوان لا تقترن بأن الزائدة. **قوله**: **(ما هذا بشراً)** ما نافية وهذا اسمها وبشراً خبرها وكذلك ما هن أمهاتهم هن اسمها وأمهاتهم خبر منصوب بالكسرة. **قوله**: **(على التميمية)** أي: على اللغة التميمية. **قوله**: **(تشبيهاً لها بلا)** أي: النافية وحينئذٍ فيكون اسمها مبنياً على الفتح وخبرها مرفوعاً كلا النافية.

قوله: **(وما بأس)** ما نافية شبيهة بلا وبأس اسمها مبني معها على الفتح في محل

---

٥٠٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٥).
المعنى: نحن لا نخش فقراً ولا ظلماً يا ابن عبد الله ما دمت فينا.

٥٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٣٣٠؛ والدرر ٢/ ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤).
اللغة: لا بأس: لا حرج. تحية: بمعنى لك الحياة أو البقاء وإلقاء التحية بهذا المعنى.
المعنى: لا حرج عليها إن ردت علينا سلامنا، فلا عيب في ذلك.

وإن دخلت على الفعليّة لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّه﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فأما: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فلأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فـ «ما» فيهما شرطيّة، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية؛ وإذا نفت المضارع تخلّصَ عند الجمهور للحال. ورَدَّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينةِ خلافِهِ.

والثاني: أن تكون **مصدريّة**، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.

فغيرُ الزمانية نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨]، ﴿فذوقوا بِمَا

نصب هذا هو الأظهر لا أنه في لا محل رفع، وقوله: لو ردت لو مصدرية وجملة ردت مؤولة بمصدر خبر أي ما بأس ردها تحية علينا. **قوله: (وما بأس)** يمكن أن يقال إن بأس فعل ماض أصله بئس أي أصاب بؤساً وشدة، ثم خفف بإسكان الهمزة كما يقال شهد بإسكان الهاء في شهد بكسرها، ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بئس أي وما بئس ردها التحية علينا أي ما أصاب بؤساً ولا مشقة والإسناد مجازي إذ المراد ما بئست بسبب رد التحية، ثم أسند الفعل لرد الملابس لها وهذا تخريج جارٍ على القواعد وهو خير من إثبات حكم لم يثبت لها وعابها بمعنى عيبها وهو مبتدأ وقليل خبره وهو بمعنى النفي أي عيبها معدوم على رأي من يعرف الحق فثم مضاف محذوف ا هـ دماميني. **قوله: (على الفعلية)** أي: أو الاسمية والحال إنه شرط من الشروط. **قوله: (والجزم)** أي: جزم الجواب. **قوله: (للحال)** أي: فهي مثل ليس فمعنى ما يقوم زيد يعني في الحال كما إنه ليس زيد قائماً معناه في الحال. **قوله: (إن أبدله)** فاعل يكون أي ما يكون لي التبديل ولا شك إن أبدله مقترن بأن الدالة على الاستقبال وحينئذٍ فلا يصح أن يكون الفعل حالياً وذلك لاستلزامه كون الفعل حالياً والفاعل مستقبلاً ولا شك أن تقدم الفعل في الوجود على فاعله لا يصح لأنه أثره فيجب تقارنهما في الوجود.

قوله: (وأجيب الخ) أجيب أيضاً في أن الكلام حذف مضاف أي ما يكون لي قصد إن أبدله، والقصد حالي، وإن كان التبديل مستقبلاً. **قوله: (بأن شرط كونه)** أي: المضارع المنفي بما. **قوله: (انتفاء خلافه)** أي: خلاف الحال وخلاف الحال هو الاستقبال وقرينة الاستقبال موجودة وهي إن فقد فقد شرط الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه، وليس المراد إن ما للحال عند الجمهور، ولو وجدت قرينة خلافة إذ لا سبيل إليه. **قوله: (والثاني)** أي: من أوجه الحرفية. **قوله: (فغيرت الزمانية)** أي: فالمصدرية غير الظرفية وهذا هو الكثير فيها. **قوله: (عزيز)** خبر مقدم وما عنتم مبتدأ مؤخر. **قوله: (بما رحبت)** أي: برحبها أي وسعها.

نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] وليست هذه بمعنى «الذي»، لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السَّقْي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدّر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلُّف لا مُحْوِج إليه، ومنه ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] و[التوبة: ٧٧]، ﴿آمِنُوا كما آمَن النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، وكذا حيث اقترنت بكافِ التشبيه بين فعلينِ متماثلينِ.

وفي هذه الآيات رَدٌّ لقول السُّهيلي: أن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصاً، فتقول: «أعجبني ما تفعل» ولا يجوز «أعْجَبَني ما تخرج».

والزمانيّة، نحو: ﴿ما دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أصله: مُدَّةَ دوامي حيًّا، فحُذِف الظرفُ وخلفَتْه «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: «جِئْتُكَ صَلاةَ العَصْرِ»، و«آتيكَ قُدُومَ الحاج»، ومنه ﴿إنْ أُرِيدُ إلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿فاتَّقُوا اللَّهَ ما اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

قوله: (أجر ما سقيت لنا) أي: أجر سقيك لنا. **قوله: (وليست هذه)** أي: ما في قوله ما سقيت لنا. **قوله: (ومنه)** أي: من المصدرية غير الزمانية وإنما أتى بمن للفصل بين الأمثال بكلام. **قوله: (بما كانوا يكذبون)** قبلها ولهم عذاب أليم.

قوله: (بين فعلين متماثلين) كما في آمنوا كما آمن الناس وأضرب كما ضرب عمرو. **قوله: (بعد ما هذه)** أي: ما المصدرية غير الزمانية، وقوله: رد أي لأن النسيان والإيمان خاص لا عام وكذا غيره. **قوله: (لا يكون خاصاً)** أي: بل عاماً. **قوله: (أعجبني ما تفعل)** أي: الفعل. **قوله: (ولا يجوز أعجبني ما تخرج)** أي: لأن الخروج غير عام لأنه فعل مخصوص. **قوله: (والزمانية)** أي: والمصدرية الزمانية إنما كانت مصدرية لتأويلها بمصدر وزمانية لحلولها محل الزمان. **قوله: (وخلفته ما)** أي: المصدرية. **قوله: (جاء في المصدر الصريح)** أي: فإنه ناب عن الظرف المحذوف. **قوله: (جئتك صلاة العصر)** أي: وقت صلاته. **قوله: (وآتيك قدوم الحاج)** أي: وقت قدومه. **قوله: (ومنه)** أي: من المصدرية الزمانية وإنما فصل المصنف هذه الأمثلة عما تقدم بقوله ومنه؛ لأن ما فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير زمانية، وإن كان احتمالاً مرجوحاً أي إلا الإصلاح استطاعتي أي قدر استطاعتي وكذا اتقوا الله ما استطعتم أي قدر استطاعتكم وأني مقيم إقامة عسيب أي مثلها لا أبرح عن مكاني ا هـ دماميني. **قوله: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت)** أي: مدة استطاعتي. **قوله: (وقوله أجارتنا الخ)** هو لامرىء القيس احتضرته الوفاة وبجنبه قبر فسأل عنه فقيل له قبر امرأة غريبة وبعد البيت:

أجـارتـنـا إنـا مـقـيـمـان هـهـنـا وكـل غـريـب لـلـغـريـب نـسـيـبُ

٥٠٤ ـ أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ   وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

٥٠٥ ـ مِنَّا الَّذِي هُوَ ما إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ،   وَالعَانِسُونَ، وَمِنَّا الْمُرْدُ والشِّيبُ

معناه: حين طرَّ، قلت: وزيدت «أَنْ» بعدها لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية،

قوله: (أن الخطوب) هي أسباب الأمور يقال ما خطبك أي ما سبب الأمر الذي تلبست به ولكنه كثر استعماله في الأمر الصعب الشاق وتنوب تصيب. **قوله: (ما أقام عسيب)** اسم لجبل أي مدة إقامة هذا الجبل. **قوله: (على الزمان بذاتها)** أي: بحيث يراد من ما نفس الوقت أو الحين أو المدة. **قوله: (لكانت اسماً)** أي: واللازم باطل فكذا الملزوم فتعين أنها لا تدل بذاتها على الزمان بل بالنيابة لأنها حرف والكلام فيها. **قوله: (ولم تكن مصدرية)** أي: لأنها لا تكون إلا حرفاً. **قوله: (كما قال ابن السكيت الخ)** أي: فإنهما قالا إنها تدل على الزمان بذاتها في البيت المذكور فجعلاها زمانية غير مصدرية. **قوله: (طر)** أي: نبت. **قوله: (المرد جمع أمرد)** وهو الذكر الذي لا شعر بوجهه والشيب جمع أشيب وهو الذي شاب أي أبيض شعره. **قوله: (والعانسون)** أي: الذين طال مكثهم بلا تزويج. **قوله: (معناه الخ)** أي: فقد دلت على الزمان بذاتها. **قوله: (وزيدت أن بعدها)** أي: في قوله ما أن طر الخ. **قوله: (لشبهها في اللفظ)** أي: في الصورة. **قوله:**

---

٥٠٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٥٧؛ وأمالي الزجاجي ص ٢١١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٥؛ ولسان العرب ١/ ٥٩٩ (عسب)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٨؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٠).

اللغة: تنوب: تصيب، والخطوب: جمع خطب، وهو الأمر الشديد، وعسيب: جبل بعالية نجد معروف.

المعنى: يا جارتي المصائب تنال المرء حيث كان، وأنا سأدفن جانب جبل عسيب هذا، وسأبقى بجواره ما دام.

٥٠٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن رفاعة في (إصلاح المنطق ص ٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ١٤٩ (عنس)؛ ولأبي قيس بن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٧؛ وأمالي القالي ٢/ ٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥).

اللغة: طرّ: طلع أو نبت. عانس: الآنسة المقيمة في أهلها على غير زواج. الأمرد: حان وقت ظهور شعر لحيته ولم يظهر. أشيب: صاحب الشعر الأبيض.

المعنى: إنا قوم شجعان، فينا من لم تنبت لحيته، والكهل، والرجل الذي لم يتزوج، وكلنا سواء في الشجاعة والإقدام.

كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الفَتى لِلْخَيْرِ ما إن رأيْتَهُ عَلى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ

وبعدُ فالأولىٰ في البيت تقديرُ «ما» نافية، لأن زيادة «إنْ» حينئذٍ قياسية، ولأن فيه سلامَةً من الإخبار بالزمان عن الجثّة، ومن إثبات معنى واستعمال لِـ «ما» لم يثبتا له ـ وهما كونها للزمان مجرّدة، وكونها مضافة ـ وكأن الذي صَرَفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر «المُرْدِ» بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرَدُ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين ـ وهم الذين لم يتزوّجوا ـ لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب مَحمِيُّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني. ـ

(كقوله) ظاهره أن هذا مثال لزيادة إن بعد ما النافية وليس كذلك بل ما في هذا البيت مصدرية أي ترج الخير للفتى مدة رؤيته لا يزال يزيد خيراً مع سنه وكبره.

قوله: (فالأولى في البيت) أي: وهو قوله منا الذي ما إن طر شاربه الخ. **قوله: (لأن زيادة أن حينئذٍ)** أي: حين إذ كانت ما نافية قياسية أي وأما زيادتها بعد ما المصدرية فهو غير قياسي. **قوله: (عن الجثة)** أي: مدلول ضمير هو العائد على الذي. **قوله: (لما)** أي: للفظ ما وقوله لم يثبتا أي هذان الأمران أعني الإثبات والاستعمال له أي لذلك اللفظ. **قوله: (كونها للزمان)** راجع للمعنى. **قوله: (وكونها مضافة)** راجع للاستعمال وإطلاق الاستعمال على الكون فيه تسمح أي استعمالها للزمان واستعمالها مضافة. **قوله: (عن هذا الوجه)** أي: وجه كونها نافية. **قوله: (لا يحسن)** أي: لما فيه التناقض حيث نفى أولاً أن يكون فيهم أمرد ثم ذكر إنه فيهم. **قوله: (بعد ذلك)** أي: بعد قوله طر شاربه. **قوله: (لم ينبت شاربه أمرد)** قد يقال إن الأمر أعم من الذي لم ينبت شاربه لأن الأمرد هو الذي لم ينبت له لحية نبت شاربه أو لا. **قوله: (لم يتزوجوا)** أي: وقد طال مكثهم وخرجوا عن الحد في المكث.

قوله: (لا يناسبون بقية الأقسام) أي: لا يناسبونها في التقسيم أي لا يقابلونها وذلك لأن العانس يشمل الأمرد، والشائب فهو أعم منهما والأقسام الحقيقية يجب تباينها ولا مباينة بين العام والخاص. **قوله: (يناسبون بقية الأقسام)** قد يجاب بأن الأصل ومنا العانسون والمتزوجون ولكن حذفه للعلم به لأن الغالب على الشخص التزويج أو يقال إنه لم يذكر العانسون من حيث كونهم غير متزوجين، وإنما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرد وعن كونه بحداثة نبات شاربه، وذلك لأن العانس هو الذي طالت إقامته بدون تزويج حتى خرج عن أمثال من تزوج في الغالب ولا شك إنه بهذا الاعتبار قسيم لمن طر شاربه، ولمن هو أمرد ولا يقال إنه ليس قسيماً للأشيب وقد ذكر في البيت فيفسد التقسيم لصدق العانس عليه لأنا نقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيماً أي والشيب غير العانس ا هـ دماميني. **قوله: (وإنما العرب الخ)**

وفي البيت ـ مع هذا العَيْب ـ شذوذان: إطلاقُ العانِس على المذكر، وإنما الأشهر استعمالُه في المؤنث، وجَمْعُ الصِّفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلْتُ عن قولهم: «ظرفيّة» إلى قولي «زمانيّة» ليشمل نحو: ﴿كلَّما أضاءَ لهم مَشَوْا فيه﴾ [البقرة: ٢٠]، فإن الزمان المقدَّرَ هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يُسمَّى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافاً لابن جنّي، وحَمَل عليه قوله [من الطويل]:

٥٠٦ ـ وَتَـالـلَّـهِ مَـا إنْ شَـهْـلَـةٌ أُمُّ وَاحِـدٍ بِـأَوْجَـدَ مِـنِّـي أَنْ يُـهَـانَ صَـغِـيـرُهَـا

جواب عما يقال إنه يلزم عليه أن العرب تخلط في الكلام وتخطىء فيه وهو باطل، وحاصل الجواب إن العرب إنما يتحاشون من الخطأ في اللفظ دون المعنى وهذا الخطأ إنما هو من جهة المعنى لا الإعراب فلا إيراد. **قوله: (مع هذا اللعيب)** أي: مع قطع النظر عن الجواب عنه بما تقدم من قوله، وأما العرب الخ.

قوله: (إطلاق العانس على المذكر الخ) قال الدماميني لم أر التصريح بشذوذ إطلاق العانس على المذكر في كلام أحد من اللغويين بل في «الصحاح» و«القاموس» إطلاقه عليهما فلعل المصنف استند فيه على نقل يعتمد، وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون جوازه قياساً، وإن مثله غير شاذ على إنه يرد على المصنف النقض بنحو خصى مما هو صفة بالمذكر فإنه يجمع بالواو والنون مع إنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره إذ خصيون ليس قابلاً للتاء ولا دالاً على المفاضلة. **قوله: (ولا دالة على المفاضلة)** جواب عما يقال إنها تقبل التاء وتكون للمبالغة لا للتأنيث فلا يصح إطلاق القول بعدم قبولها للتاء، فقال إنها لا دلالة لها على المفاضلة حتى تكون التاء فيها للمبالغة فصح القول بإطلاق عدم قبولها للتاء. **قوله: (والمخفوض)** أي: من أسماء الزمان أو المكان وفيه إنها مخفوضة بكل وكل منصوبة ومن المعلوم إن كل بعض ما يضاف إليه فالوقت منصوب في المعنى أي بعضه منصوب لأن كل بعض منه فكأنه منصوب باعتبار نصب بعضه، كذا قيل وهو بعيد. **قوله: (ولا تشارك ما)** أي: المصدرية وقوله إن أي المصدرية.

قوله: (خلافاً لابن جنّي) أي: القائل إنها تشاركها لأنها أختها في إن كلا مصدرية. **قوله: (شهلة)** هي المرأة الوسط والعجوز وقوله أم واحد أي أم ولد واحد وقوله بأوجد أي

---

٥٠٦ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في (شرح أبيات المغني ٥/ ٢٤٤؛ وأشعار الهذليين ص ١١٧٧؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٦).

اللغة: الشهلة: العجوز. أوجد مني: أشد وجداً مني.

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ آتاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿أَتَقْتُلون رَجُلاً أن يَقول رَبِّيَ اللهُ﴾ [غافر: ٢٨]، ومعنى التعليل في البيت والآيات مُمْكن، وهو متَّفق عليه؛ فلا مَعْدِلَ عنه.

وزعم ابن خَروف أن «ما» المصدريّة حرفٌ باتّفاق، ورَدَّ على مَنْ نقل فيها خلافاً، والصّواب مع ناقل الخلاف، فقد صرَّح الأخفش وأبو بكر باسميَّتِها، ويُرَجّحه أن فيه تخلُّصاً من دعوى اشتراكٍ لا داعيَ إليه؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتّفاق، وهي موضوعة لما لا يعقِل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير: أعجبني الذي قمته؛ وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامُكَ؛ ويردُّ ذلك أن نحو: «جلست ما جلس زيدٌ» تريد به المكان ممتنع مع

أحزن مني وقوله: إن يهان صغيرها أي وقت إهانة صغيرها. **قوله: (ومعنى التعليل الخ)** هذا رد على ابن جنى وقوله في البيت أي بأن يقال المعنى من أجل أن يهان. **قوله: (والآيات)** أي: بأن يقال المعنى من أجل إن آتاه الله الملك ومن أجل أن يقول ربي الله. **قوله: (إن المصدرية)** أي: التي تسبك مع ما بعدها بمصدر سواءً كانت زمانية أو لا. **قوله: (باسميتها)** أي: إنها اسمية بمعنى الذي سواء كانت زمانية أو لا لكن لا تقع إلا على الأحداث فيقولون أعجبني ما قمت وهو معنى قولهم أعجبني قيامك. **قوله: (ويرجحه)** أي: القول بالاسمية. **قوله: (من دعوى اشتراك)** أي: لازم على القول بالحرفية لأنه يلزمه أنها تارة تكون موصولاً حرفياً وتارة تكون موصولاً اسمياً. **قوله: (فإن ما الموصولة)** أي: إنما كان فيه تخلصاً لأن ما الموصولة الخ. **قوله: (والأحداث من جملة ما لا يعقل)** أي: فتكون الأحداث مدلولة لما الموصولة والحاصل أن ما الموصولة موضوعة لما هو أعم من الذوات الغير العاملة وأحداث لكن خصوا ما دل على الأحداث باسم المصدرية وما دل على الذوات باسم الموصولة فظهر من هذا أنه لا اشتراك أصلاً. **قوله: (ما قمت)** ما هنا هي المصدرية لأنها تؤول ما بعدها بمصدر أي أعجبني قيامك. **قوله: (أعجبني الذي قمته)** أي: القيام الذي قمته. **قوله: (وهو يعطي معنى قولهم)** الأولى وهو معنى قولهم.

قوله: (ويرد ذلك) أي: القول المرجح بأنها اسم وحاصله نقص إجمالي بتخلف الحكم عن العلة ورد هذا الرد بأن امتناع هذا التركيب ليس لكون ما واقعة على ما لا يعقل بل لأمر عارض وهو صيرورة الفعل اللازم متعدياً بنفسه لأن المعنى جلست المكان الذي جلسه زيد فقد تعدى جلس للضمير مع أنه لازم واللازم لا يتعدى بنفسه، وما كان يصح هذا الرد إلا لو كان مفاد الدليل أن كل تركيب وقعت فيه على ما لا يعقل يكون صحيحاً وليس هذا مفاده وإنما مفاده أن ما موضوعة لما لا يعقل ولا يلزم من ذلك أن كل تركيب

= **المعنى**: أقسم بالله إنَّ عجوزاً لم ترزق من الأولاد إلا واحداً، أشد حزناً مني إذا ما أهين صغيرها الوحيد هذا.

أنه مما لا يعقل. وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمته» لأنه عندهما الأصلُ، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن، لأن «قام» غير متعدٍّ؛ وهذا خطأ بيِّن، لأن الهاء المقدَّرة مفعول مطلق لا مفعول به. وقال ابن الشجري: أفسد النحويّون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عذابٌ أليمٌ بما كانُوا يكْذِبون﴾ [البقرة: ١٠] فقالوا: إن كانَ الضميرُ المحذوف للنبيّ عليه السلام، أو للقرآن، صحَّ المعنى وخَلَتِ الصلة عن عائِد، أو للتَّكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، ا هـ.

وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكَّدٌ به، لأنه

وقعت فيه ما على ما لا يعقل يكون صحيحاً لجواز وقوعها على ما لا يعقل ويوجد مانع يمنع من صحة التركيب. **قوله: (أن نحو جلست ما جلس زيداً الخ)** أي: وإذا كان هذا ممتنعاً فلا يصح قوله في الدليل إن ما موضوعة لما لا يعقل أي لكل ما لا يعقل إذ هي هنا واقعة على بعض ما لا يعقل والتركيب غير صحيح. **قوله: (أعجبني ما قمته)** أي: القيام الذي قمته وقوله لأنه أي ذكر العائد وقوله الأصل أي الكثير.

قوله: (لأن قام غير متعد) أي: فلا يمكن أن يتصل به ضمير لئلا يكون متعدياً مع أنه لازم وقوله وهذا أي التعليل. **قوله: (لأن الهاء)** أي: في ما قمته وقوله المقدرة أي في الكلام لأنهم إنما يقولون ما قمت فهي مقدرة بالنظر لكلامهم وإن صرح بها هنا. **قوله: (مفعول مطلق)** أي: لأنها عائدة على القيام فالمعنى أعجبني القيام الذي قمته. **قوله: (لا مفعولاً به)** أي: ولا يلزم أن يكون متعدياً إلا لو كانت مفعولاً به لأن المتعدي هو الناصب للمفعول به. **قوله: (تقدير الأخفش)** أي: القائل إن ما المصدرية اسم واقعة على الحدث وإن يعجبني ما قمت تقديره ما قمته. **قوله: (بما كانوا يكذبون)** أي: فهو يقول إنها مصدرية والتقدير بالذي كانوا يكذبونه وقوله إن كان الضمير أي في يكذبون وقوله من عائد أي يعود على ما. **قوله: (وخلت الصلة من عائد)** أي: يعود على ما أي وحينئذٍ فلا يكون اسماً موصولاً كما يقول. **قوله: (وخلت الصلة من عائد)** لأن المعنى ولهم عذاب أليم بسبب التكذيب الذي يكذبون النبي أو القرآن. **قوله: (فسد المعنى)** أي: لأن المعنى ولهم عذاب أليم بسبب تكذيبهم الذي كذبوا به التكذيب للقرآن أو النبي.

قوله: (بالقرآن) الباء بمعنى اللام وقوله كانوا مؤمنين أي فلا يكون لهم عذاب أليم. **قوله: (وهذا سهو منه)** أي: من ابن الشجري حيث نقله وسلمه وقوله لأن كذبوا أي في قولنا كذبوا التكذيب، وقوله ليس واقعاً على التكذيب أي بحيث يكون مفعولاً به، وإنما التكذيب مفعول مطلق لكذبوا أي كذبوا النبي تكذيباً، وقوله بل مؤكداً به أي بل كذبوا مؤكد بالتكذيب لأنه مفعول مطلق مؤكد لعامله وحاصله إنا نختار الثاني ولا نسلم فساد المعنى لأن التكذيب ليس واقعاً عليه الفعل بل الفعل مؤكد به والمفعول الواقع عليه الفعل محذوف أي القرآن أو النبي. **قوله: (ومنهم)** أي: النحاة. **قوله: (لأن كذبوا)** أي: لأن

مفعولٌ مطلق، ولا مفعول به، والمفعول به محذوفٌ أيضاً، أي: بما كانوا يُكذّبون النبي أو القرآن تكذيباً ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا بآياتنا كِذّاباً﴾ [النبأ: ٢٨].

ولأبي البقاء في هذه الآية أوْهامٌ متعدِّدة؛ فإنه قال: «ما» مصدرية صلتها «يكذّبون»، و«يكذّبون» خبر «كان»، ولا عائد على «ما»؛ ولو قيل باسميّتها، فتضمّنت مقالته الفصل بين «ما» الحرفية وصلتها بـ «كان»، وكون يكذّبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسميّ عن عائد.

وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جَوَّز مصدريّة «ما» في ﴿واتَّبَعَ الَّذِين ظَلَموا ما أُتْرِفُوا فيه﴾ [هود: ١١٦] مع أنَّه قد عادَ عليها الضمير.

ونَدَر وَصْلُها بالفعلِ الجامد في قوله [من الطويل]:

يكذبون وإنما عبر عنه بالماضي نظراً لكون التكذيب وقع منهم فيما مضى، وقوله ليس واقعاً الخ أي بل هو واقع على النبي أو القرآن. **قوله: (ونظيره)** أي: كون كذبوا مؤكد بالتكذيب. **قوله: (في هذه الآية)** أي: قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ [البقرة: ١٠]. **قوله: (الفصل)** أي: بكان وقوله وصلتها أي يكذبون. **قوله: (لأنه قدره وصلة ما)** سيأتي للمصنف في آخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب الاعتذار عن أبي البقاء إن قال لعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناءً على قولي أبي العباس وأبي علي وأبي الفتح، وإن كان الناقصة لا مصدر لها وهذا لا ينافي أن صلتها مجموع الجملة الكبرى أعني كانوا يكذبون. **قوله: (واستغناء الموصول الاسمي الخ)** أي: لأنه بالغ عليه. **قوله: (عكس هذه الأخيرة)** أي: عكس هذه الغلطة الأخيرة لأنه جعل ما في غير هذه الآية حرفاً مصدرياً مع عود الضمير عليها. **قوله: (واتبع الذين ظلموا ما ترفوا فيه)** أي: فقال اتبع الذين ظلموا ترافهم أي شهواتهم هذا هو الواقع من الزمخشري ولم يقل إنها مصدرية ولا إن الضمير عائد عليها ولكن هذا مأخوذ من كلامه لكن يقال للمصنف أنه إذا لم يصرح بأن الضمير راجع لها يمكن أن الزمخشري يقول إن الضمير عائد على الظلم المأخوذ من ظلموا وفي بمعنى مع أي اتبع الذين ظلموا أترافهم مع الظلم. **قوله: (واتبع الذين ظلموا)** أراد بهم تاركي النهي عن المنكرات أي إنهم لم يهتموا بما هو ركن عظيم من أركان الدين وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتبعوا شهواتهم ما فيه الترفة والتنعم من الرياسة والثروة وطلب أسباب العيش الهنيء ورفضوا ما وراء ذلك. **قوله: (مع إنها قد عاد عليها الضمير)** أي: والضمير لا يعود على المصدرية. **قوله: (وندر وصلها)** أي: ما المصدرية وقوله بالفعل أي وحينئذٍ فتؤول صلتها بالكون كما قالوا في أعجبني إن زيداً قائم أي كونه قائماً.

٥٠٧ ـ أَلَيْسَ أمِيري في الأمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ والغَدْرِ

وبهذا البيت رجّح القول بحرفيّتها، إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث: أن تكونَ **زائدة**، وهي نوعانِ: كافَّة، وغيرُ كافَّة.

والكافَّة ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدها: **الكافَّة عن عمل الرفع**، ولا تَتَّصِل إلاّ بثلاثةِ أفعالٍ: «قَلَّ»، و «كَثُرَ»، و «طَالَ»، وعلَّة ذلك شِبْههنَّ بـ «ربَّ». ولا يدخُلْنَ حينئذٍ إلا على جملةٍ فعليّةٍ صُرِّح بفعلِهَا، كقوله [من الخفيف]:

٥٠٨ ـ قلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى ما يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أو مُجِيبا

قوله: (أليس أميري) الأمير ذو الأمرة والولاية وكثيراً ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وأنتما اسم فصل ضرورة والباء الداخلة عليه زائدة لوقوعه محل الخبر كقوله:

أليس عجباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

والخيانة معروفة والغدر ضد الوفاء. **قوله: (بما لستما)** الباء سببية والشاهد في قوله بما فهي مصدرية داخلة على جامد وهو ليس أي بسبب كونكما من أهل الخيانة والغدر. **قوله: (إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير)** أي: العائد عليها لو كانت اسماً لأن الجامد لا يتحمل ضميراً. **قوله: (الوجه الثالث)** أي: أوجه ما الحرفية. **قوله: (الكافة)** أي: للفعل. **قوله: (شبههن برب)** أي: في الدلالة على القلة أو الكثرة والتصدير أول الكلام فقل تدل على القلة وكثر وطال يدلان على الكثرة ورب تتصل بها ما الكافة فتكفها عن عمل الجر فاتصلت بما أشبهها. **قوله: (ولا يدخلن)** أي: هذه الأفعال الثلاثة وقوله حينئذٍ أي إذا اتصل بهن ما. **قوله: (قلما يبرح الخ)** قلما في معنى النفي واللبيب العاقل والمجد الكرم أي لا يبرح ولا ينفك العاقل عن إحدى هاتين الحالتين، إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دعي إليه وإلى متعلق بداعيا وحذف مثلها متعلقاً بمجيبا بناءً على عدم صحة التنازع في المعمول المتقدم نحو زيد أضربت وأكرمت وقد

---

٥٠٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٢).

اللغة: الغدر: عدم الوفاء. الخيانة: عدم الأمانة.

المعنى: أنا أثق بكما وأطيعكما في ما تأمران به، فأنتما أهل للوفاء والأمانة.

٥٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٣٠٤؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٠٦).

اللغة: المجد: الكرم، والعز والسيادة.

المعنى: إن العاقل، يدعو إلى العزّ والكرم والسيادة على الدوام، ويجيب من يستغيث به.

فأما قول الْمَرَّار [من الطويل]:

٥٠٩ ـ صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُودَ، وقَلَّما ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُدودِ يَدُومُ

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل وجه الضرورة أن حقَّها أن يليَها الفعلُ صريحاً والشَّاعر أولاها فعلاً مقدَّراً، وأن «وصال» مرتفع بـ «يدوم» محذوفاً مُفسَّراً بالمذكور؛ وقيل: وجهها أنه قَدَّم الفاعل، وردَّه ابن السيد بأن البصريّين لا يُجيزون تقديمَ الفاعل في شعر ولا نثر؛ وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

[وَنُبِّئْتُ لَيْلىٰ أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إليَّ] فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلى شَفِيعُهَا

جوزه الرضى وعليه فيأتي في هذا البيت التنازع. **قوله**: **(وقلما وصال)** أدخل قلما على الاسم. **قوله**: **(وقلّما وصال الخ)** قال المصنف في بعض تعاليقه المناسب وقلما وداد إذ مع الصدود لا وصال أصلاً ولك أن تقول المعنى التواصل الباطني وهو الوداد أو المراد قل وصال بعد الصدود. **قوله**: **(فقال سيبويه)** أي: فقال سيبويه إن دخول قلّما على الاسم في هذا البيت ضرورة. **قوله**: **(فقيل وجه الضرورة الخ)** اعلم أن الذي قاله سيبويه في كتابه وقد يجوز تقديم الاسم المرفوع على رافعه في الشعر، قال صددت الخ فهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه هل وجه الضرورة إيلاء قلما الفعل مقدراً أو إنابة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بأن وجه الضرورة تقديم الفاعل بقوله إن البصريين لم يجوزوا تقديم الفاعل في شعر ولا نثر ا هـ دماميني.

قوله: **(أنه قدم الفاعل)** وهو وصال أي على الفعل وهو يدوم. **قوله**: **(فهلا نفس ليلى شفيعها)** أي: فهلا أداة تحضيض لا تدخل إلا على الفعلية فأدخلها على الاسمية والأصل هلا تشفع نفس ليلى.

---

٥٠٩ ـ التخريج: البيت للمرار الفقعسي في (ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ وشرح المفصل ٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢؛ ١٠/ ٧٦؛ والكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤).

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

وزعم المبرّد أن «ما» زائدة، و «وصال»: فاعل لا مُبتدأ؛ وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدريَّة لا كافَّة.

والثاني: **الكافَّةُ عن عمل النصب والرفع** وهي المتَّصِلة بـ «إنّ» وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كأنما يُسَاقُونَ إلى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونُسمّي المتلوَّة بفعل مُهيِّئَةً؛ وزعم ابن دُرُسْتُوَيه وبعضُ الكوفيّين أن «ما» مع هذه الحروف اسمٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التَّفخيم والإِبهام، وفي أن الجملة بعده مفسِّرة له، ومخبَرٌ بها عنه، ويردُّه أنها لا تصلُح للابتداء بها، ولا لدخولِ ناسخ غير «إنَّ» وأخواتها؛ وردَّه ابن الخبّاز في شرح الإِيضاح بامتناع «إنما أَيْنَ زَيْدٌ» مع صحّة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سَهْو منه؛ إذ لا يفسَّر ضمير الشأن بالجمل غير الخبريّة اللهمَّ إلا مع «أن» الْمُخَفَّفة من الثَّقيلة فإنه قد يُفسَّر بالدعاء، نحو: «أما أن جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً»، وقراءة

قوله: (وزعم المبرد الخ) هذا راجع لأصل الكلام أعني قوله ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال. **قوله: (مصدرية لا كافة)** أي: وعليه فالمصدر المؤول من ما وصلتها فاعل لتلك الأفعال. **قوله: (إنما الله إله)** الله مبتدأ وإله خبر. **قوله: (وتسمى المتلوة بفعل)** أي: إن ما الكافة المتصلة بأن وأخواتها إذا تلاها فعل تسمى مهيئة لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل. **قوله: (اسم مبهم)** أي: فإذا قلت إنما زيد قائم كان المعنى إن الشخص العظيم وهو زيد قائم فلا يقال ذلك إلا في مقام التفخيم. **قوله: (ويرده)** أي: يرد هذا القول القائل بإسمية ما الواقعة مع إن وأخواتها. **قوله: (لا تصلح للابتداء بها)** أي: بخلاف ضمير الشأن فإنه يصح الابتداء به ولذا صح جعله اسماً للناسخ الداخل عليه، وحينئذٍ فلم يتم كونها بمنزلة ضمير الشأن. **قوله: (ولا لدخول ناسخ الخ)** أي: ولو كانت كضمير الشأن لصلح دخول سائر النواسخ عليها كما تدخل على ضمير الشأن. **قوله: (ورده ابن الخباز)** أي: رد قول ابن درستويه باسمية ما الواقعة مع إن وأخواتها وهذا رد ثابت لذلك لا قول. **قوله: (إن ما أين زيد)** إن حرف توكيد ونصب وما اسمها وأين خبر وزيد مبتدأ والجملة خبر إن هذا على قول ابن درستويه بإسمية ما الواقعة بعد إن وأخواتها، وأما على أن ما كافة فإن حرف توكيد ملغاة وما كافة لها وأين خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر. **قوله: (مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام)** كأن يقال إنه أين زيد أي فلو كانت مثل ضمير الشأن لصح التركيب. **قوله: (وهذا سهو منه)** أي: وحينئذٍ فلا يرد على القول المذكور بهذا الرد بل بالرد الأول فقط.

قوله: (بالجمل غير الخبرية) أي: خلافاً لما يفيده كلامه من أن ضمير الشأن يجوز أن يفسر بخبرية وغيرها. **قوله: (اللهم إلا مع أن)** أي: اللهم إلا لكون ضمير الشأن مصاحباً لأن المخففة فيجوز حينئذٍ تفسيره بجملة غير خبرية. **قوله: (بالدعاء)** أي: له أو عليه فالأول كما في المثال والثاني كما في الآية.

بعض السبعة ﴿وَالخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ الله عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، على أنّا لا نسلم أن اسم «أن» المخفَّفة يتعيّن كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضمير المخاطب في الأول والغائبة في الثاني؛ وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥] إن التقدير: أنك قد صدقت؛ وأما ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿وأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، ﴿أَنَّ مَا عِنْدَ الله هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّ مَا نَمدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ في الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَه﴾ [الأنفال: ٤١] فـ «ما» في ذلك كله اَسم باتّفاق، والحرف عامِل، وأما ﴿إنما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الميتة﴾ [البقرة: ١٧٣]، فمَن نَصَبَ «الميتة» فـ «ما»: كافّة؛ ومَنْ رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي ـ فـ

قوله: (إذ يجوز الخ) هذه طريقة مرجوحة والحق أن اسم إن المخففة ضمير الشأن. **قوله: (في الأول)** أي: في قوله أما أن جزاك الله خيراً، وقوله: في الثاني أي الآية أي إنها غضب الله عليها وإنك جزاك الله خيراً. **قوله: (أيحسبون أن ما نمدهم الخ)** أن حرف توكيد وما اسم موصول اسمها والعائد به والخبر يحتمل أنه محذوف أي خير لهم أو جملة نسارع لهم لكن لا بد من تقدير رابط يربط تلك الجملة أي نسارع لهم به. **قوله: (اسم باتفاق)** أي: لأنها موصولة والعائد محذوف في بعضها وظاهر في بعضها. **قوله: (إنما حرم عليكم)** أي: فإنما أداة حصر ملغاة لا عمل لها، وحرم فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الله والميتة مفعول. **قوله: (والعائد محذوف)** والميتة خبر إنَّ أو خبر لمحذوف والجملة خبر إن أي إن الذي حرمه عليكم هو الميتة. **قوله: (محتمل للاسمي)** أي: وحينئذٍ تكون ما في محل نصب اسم إن ويكون العائد محذوفاً، وقوله: والحرفي أي فيكون المصدر المؤول من ما وصلتها اسم إن ولا عائد أصلاً وعلى كل فقوله كيد ساحر خبر إن. **قوله: (إنما يخشى الخ)** الخشية خوف مع تعظيم وقرىء برفع الاسم الكريم فالمراد بها الإجلال والتعظيم والمراد بالعلماء العارفون بالله فحينئذٍ يكون المراد بهم المسلمين ويكون الجاهل به هو الكافر.

قوله: (ولا يمتنع) أي: على قراءة نصب الاسم الكريم ورفع العلماء. **قوله: (والعائد مستتر في يخشى)** والمعنى إن الذين يخشون الله من عباده العلماء. **قوله: (كما في قوله تعالى)** أي: أنها استعملت في العقلاء مجازاً كما في قوله تعالى أو ما ملكت الخ لكن فيه إن ما ملكتهم الإيمان والنساء إذا نزلوا منزلة ما لا عقل له الأمر فيه ظاهر بخلاف العلماء فإنه لا وجه لتنزيلهم منزلة غير العقلاء على أن مما يرد هذا الوجه أن ما موصولة بأن في المصحف العثماني وهذا يدل على أنها كافة إذ غير الكافة لا توصل بأن أصلاً. **قوله: (وهو الأرجح)** أي: لأن ما إذا لحقت ليت لا تزيل اختصاصها بالأسماء بخلاف غيرها من أخواتها فإنها إذا لحقته تزيل اختصاصه بالأسماء وحق الحرف المشترك الإهمال

«ما»: اسم موصول، والعائد محذوف؛ وكذلك ﴿إنّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمَنْ رفعَ «كيد» فـ «إنّ» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسميّ والحرفيّ، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم؛ ومَنْ نصبَ ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خَيْثم ـ فـ «ما» كافة؛ وجزمَ النحويُّون بأن «ما» كافّة في ﴿إنّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبَر، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أو مَا مَلَكَتْ أيْمَانكم﴾ [النساء: ٣]، ﴿فانكِحُوا ما طَابَ لكُم من النّساء﴾ [النساء: ٣] وأما قول النابغة [من البسيط]:

قـالَـتْ أَلاَ لَـيْـتَـمَـا هٰـذَا الْـحَـمَـامَ لَـنَـا [إِلَـى حَـمَـامَـتِـنَـا أَوْ نِـصْـفَـهُ فَـقَـدِ]

فمن نصبَ «الحمام»، وهو الأرجح عند النحويين في نحو: «ليتما زيداً قائم» فـ «ما»: زائدة غير كافَّةٍ، و «هذا»: اسمها، و «لنا»: الخبر، قال سيبويه: وقد كان رُؤْبة بنُ العجّاج ينشده رفعاً، ا هـ. فعلى هذا يحتملُ أن تكونَ «ما» كافّة، و «هذا» مبتدأ؛ ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف، أي: ليت الذي هو هٰذا الحمام لنا؛ وهو ضعيف، لحذف الضميرِ المرفوع في صلة غير «أيّ» مع عدم الطول، وسَهُلَ ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعةٌ من الأصوليّين والبيانيين أن «ما» الكافَّة التي مع «إنَّ» نافية، وأن ذلك سبب إفَادتها للحَصْر، قالوا: لأن «إنَّ» للإثبات، و «ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معاً إلى شيءٍ واحد، لأنه تناقض؛ ولا أن يُحْكم بتوجه النفي للمذكور بعدها،

والمختص الأعمال. **قوله: (في نحو ليتما زيداً قائم)** أي: وكذا في البيت فهو من جملة النحو. **قوله: (وقد كان)** أشار به إلى قلة الرفع.

قوله: (وهذا مبتدأ) أي: والحمام بدل منه لنا هو الخبر على كل حال. **قوله: (وهو)** أي: الإعراب الأخير ضعيف. **قوله: (مع عدم طول الصلة)** قد يجاب بأن الطول قد حصل بالبدل وسيأتي له قريباً أن الطول يحصل بالوصف. **قوله: (وسهل)** أي: جوز ذلك أي الإعراب وهو بالبناء للمفعول أي جواز وإن كان ضعيفاً. **قوله: (وإن ذلك)** أي: كونها نافية سبب الخ. **قوله: (أن يتوجها معاً إلى شيء واحد)** أي: كقيام زيد في إنما زيد قائم. **قوله: (تناقض)** أي: لأنه يفيد أن القيام ثابت منفي. **قوله: (للمذكور بعدها)** أي: وهو القيام أي بحيث لم يكن القيام حصل وهذا باطل قطعاً إذ القيام ثابت قطعاً والمنفي إنما هو

لأنه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيَّن صَرْفُه لغير المذكور وصَرْفُ الإِثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيٌّ على مقدَّمَتيْن باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست «إنَّ» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إنَّ زيداً قائم»، أو نفياً مثل «إنَّ زيداً ليس بقائم»، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيئاً﴾ [يونس: ٤٤]؛ وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و «لعلَّما» و «لكنّما» و «كأنَّما»، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسيّ في كتاب الشيرازيّات، ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في الشيرازيّات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسيّ في الشيرازيّات: إن العرب عاملُوا «إنما» معاملةَ النفي و «إلا» في فصل الضمير كقول الفرزدق [من الطويل]:

النوم والقعود مثلاً. **قوله: (فتعين صرفه)** أي: صرف النفي لغير المذكور كالرقاد والقعود وقوله للمذكور أي القيام في المثال. **قوله: (فجاء الحصر)** أي: الذي هو إثبات الحكم للمذكور ونفي ما عداه عنه. **قوله: (وهذا البحث)** أي: قولهم لا جائز أن يتوجها إلى شيء واحد ولا جائز أن يحكم الخ. **قوله: (على مقدمتين)** الأولى أن إن للإثبات والثانية أن ما نافية. **قوله: (إذ ليست إن للإثبات)** قد يقال مراد هذا القائل إنها هنا ملاحظة حيث من استعمالها للإثبات لا أنها دائماً له ولا يخفي أصالة إثبات أو يدعي العدول في قضايا النفي وأنه حكم بثبوت النفي لا بنفي الثبوت، وقد ذكر بعضهم نحو ما هنا في سبب إعمال لا عمل إن قال لأنها في النفي نظيرتها في الإثبات. **قوله: (إذ ليست إن للإثبات)** أي: ليست موضوعة للإثبات لأن الإثبات لم يوضع له حروف تدل عليه. **قوله: (مثل إن زيداً قائم)** أي: فالمعنى قام زيد قطعاً.

قوله: (إن الله لا يظلم الناس شيئاً) أي: انتفى الظلم عن الله انتفاءً مؤكداً. **قوله: (بمنزلتها في أخواتها)** أي: وهي في أخواتها زائدة لا للنفي والأصل إن الشيء لا يخالف ما ماثله، وأيضاً لو كانت نافية لخرجت عن صدارتها ولجاز إعمالها وكل هذا على أن التركيب في هذا القول على ظاهره وفي الشمني عن بعضهم أنه أبدا لسر مناسبة في الوضع مع الاعتراف بأن إنما كلمة واحدة. **قوله: (وبعضهم الخ)** يشير به إلى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فإنه حكى ذلك عن الفارسي. **قوله: (في كتاب الشيرازيات)** هو كتاب فيه مسائل أملاه الفارسي وهو في شيراز للطلبة والنسبة له اعتبار المسائل، ولو نسب باعتبار الكتاب لقال الشيرازي. **قوله: (إن العرب الخ)** حاصله أنه لا يعدل إلى الانفصال إذا أمكن الاتصال إلا إذا كان الضمير محصوراً بما وإلا، أو كان مقدماً على عامله فإذا وجد الفصل في كلامهم إنما دل ذلك على أنهم عاملوا إنما معاملة ما وإلا.

٥١٠ ـ [أَنَا الذَّائد الْحَامِي الذِّمَارِ]، وإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أَنَا أوْ مِثْلي

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

٥١١ ـ قَدْ عَلِمَتْ سَلْمىٰ وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارسَ إلاَّ أَنَا

وقول أبي حيان: لا يجوزُ فصلُ الضميرِ المحصور بـ «إنما» وإن الفصل في

قوله: (وإنما يدافع الخ) قبله:

ألا استهزأت مني سويداء إن رأت أسيراً يداني خطوه حلق الحجلِ

وإن يك قيدي كان نذراً نذرته فما بي عن أحساب قومي من شغلِ

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما

الخ الذائد الطارد والذمار ما يجب حفظه كأن الفرزدق قيد نفسه ونذر أن لا يفك قيده حتى يحفظ القرآن فتعرض جرير لأحساب قومه فشكوا له. **قوله: (فهذا)** أي: إنما يدافع. **قوله: (كقوله الآخر)** أي: كما وإلا في قول الآخر وهو عمرو بن معد يكرب حمل على مرزبان يوم القادسية فقتله فقال هذه القصيدة وأولها:

ألمم بسلمى قبل أن يطعنا فإن لسلمى عندنا ديدنا

وبعد البيت:

شككت بالرمح حيازيمه والخيل تجري زيماً بيننا

شككت خرقت والحيازيم جمع حيزوم وسط الصدر وجمعه باعتبار الأجزاء واللحم وإلا فالفارس ليس له إلاّ حيزوم واحد وزيماً متفرقة. **قوله: (قطر الفارس)** أي: ألقاه على أحد قطريه بضم القاف وسكون الطاء أي جانبيه. **قوله: (لا يجوز فصل الضمير المحصور**

---

٥١٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ١٥٣؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ والجنى الداني ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥؛ والدرر ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٠ (قلا)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٥؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٦٠؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٧٧؛ ولأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٢).

شرح المفردات: الذائد: المدافع. الأحساب: الشرف والمجد، أو مفاخر الآباء والأجداد. الذمار: كلّ ما يجب الحفاظ عليه.

المعنى: يقول: إنّه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمّة إلاّ هو ومثله.

٥١١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ١٦٧؛ والأغاني ١٥/ ١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١؛ والكتاب ٢/ ٣٥٣؛ وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٤؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣؛ ولسان العرب ٥/ ١٠٦ (قطر)).

اللغة: قطره: قتله.

المعنى: قد علمت سلمىٰ وصويحباتها أنني قاتل الفارسي ومجندله.

البيت الأول ضرورة واستدلالُهُ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، ﴿إِنَّمَا أَشْكو بَثِّي وحُزْنِي إلىٰ الله﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وإنَّما تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَهمٌ، لأن الحصر فيهنّ في جانبِ الظَّرف لا الفاعِل، ألا تَرى أنّ المعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي.

والثالث: **الكافة عن عملِ الجرّ**، وتتَّصِلُ بأحرفٍ وظروفٍ.

فالأحرف أحدها «رُبَّ»، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

لأنَّ التَّكيرَ والتَّقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّه، والمستقبل مجهول، ومن ثَمَّ قال الرمّاني في ﴿رُبَمَا يودُّ الَّذِينَ كَفرُوا﴾ [الحجر: ٢] إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حالٍ ماضية مجازاً مثل ﴿ونُفِخَ في

بإنما) أي: وأما لو كان محصوراً بما وإلا فهو محل اتفاق. **قوله: (لا يجوز فصل الضمير المحصور)** أي: فيه بإنما بل يقال إذا أريد الحصر في الفاعل إنما زيداً ضربت ولا يقال إنما ضرب زيداً أنا. **قوله: (والاستدلالة بقوله تعالى قل إنما أعظكم)** أي: فلو كان يجب الفصل معاملة لإنما معاملة ما وإلا لقال إنما يعظكم بواحدة إنا إنما يشكو بثه وحزنه، وإنما يوفي أجورهم أنتم يوم القيامة. **قوله: (لأن الحصر فيهن)** أي: لأن المحصور فيه في هذه الآيات الظرف، وذلك لأن المحصور فيه بما وإلا وإنما يكون مؤخراً ولا يقدم إلا بدليل، والمؤخر في هذه الآيات كما يقتضيه المقام في كل من الآيات هو الظرف ا هـ تقرير دردير، وقوله: في جانب الظرف وهو ليس ضميراً قوله: لا الفاعل أي حتى يجب فصل الضمير عن عامله ويؤخر، وحينئذٍ فاستدلاله على ما ادعاه بالآيات لا يتم، وإن كانت دعواه صحيحة فقد نقل الدماميني نحوه عن سيبويه. **قوله: (الكافة عن عمل الجر الخ)** أي: سواءً كان ذلك الجر بالحرف أو بالإضافة فالمكفوف بها عن عمل الجر حروف أربعة، والمكفوف بها عن عمل الجر بالإضافة ظروف أربعة.

قوله: (وتتصل بأحرف) أي: أربعة. **قوله: (وأكثر ما تدخل)** أي: رب حينئذٍ أي حين إذا اتصلت بها ما، وقوله: وأكثر الخ وتدخل بقلة على الاسمية والثبوت فيه نوع شبه من المضي لأن الثابت معلوم قدره، فلذا دخلت عليه. **قوله: (لأن التكثير)** أي: المفاد برب. **قوله: (مجهول)** أي: فلا تدخل عليه بحال. **قوله: (ومن ثم)** أي: من أجل دخولها على الماضي دون المستقبل. **قوله: (على حكاية حال الخ)** أي: وذلك أنهم لما يروا العذاب يتمنوا الإسلام قطعاً وهذه الحال استقبالية لكن لتحققها نزلت منزلة الماضي، ولذا عبر بربما وكان مقتضى التنزيل المذكور أن يعبر بالماضي ولكن عدل عن الماضي إلى

الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١]، وقيل: التَّقدير: ربما كان يودُّ، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و «لو» الشرطيّتين سَهْلاً، ثم الخبر حينئذٍ ـ وهو «يَوَدُّ» ـ مخرَّجٌ على حكاية الحالِ الماضيةِ فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسيّ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

رُبَمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]

«ما»: نكرة موصوفة بجملة حُذِف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامِلِ. الثاني: الكاف، نحو: «كُنْ كما أنتَ»، وقوله [من الطويل]:

[أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ] كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

قيل: ومنه: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلٰهاً كما لَهُمْ آلِهةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقيل: «ما» موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكَفُّ الكاف بـ «ما»، وإنّ «ما» في

المضارع استحضاراً لتلك الصورة العجيبة الماضية تنزيلاً وكأنها واقعة الآن فقد حكى الحال الماضية مجازاً، والحاصل أنه نزل الأمر المستقبل المحقق منزلة الماضي ثم حكى هذا الماضي الحكمي والتنزيل يخلو عن نظر لاستواء الماضي والمستقبل بالنظر له تعالى. **قوله: (مثل ونفخ الخ)** أي: فالأصل وينفخ ثم إنه لتحقق ذلك الأمر عبر بالماضي إشارة حصوله ولا بعد فالمثلية من حيث الماضوية مجازاً لا من حيث حكاية الحال. **قوله: (وتكون كان هذه شأنية)** أي: تنزيلاً.

قوله: (حذف كان) هذا اعتراض أول على قوله: وقيل التقدير ربما كان الخ، قوله: ثم الخبر الخ اعتراض ثانٍ، وقوله: وليس حذف كان أي وإبقاء خبرها بدون الخ. **قوله: (سهلاً)** أي: بل هو شاذ وفيه أنه شرط لكثرة الحذف فقط، وقد يقال إن غير الكثير شاذ. **قوله: (مخرج على حكاية الحال الماضية)** أي: حتى يصح التعبير بالمضارع. **قوله: (فلا حاجة الخ)** أي: لأننا رجعنا إلى حكاية الحال الذي فررنا منها بهذا التقدير. **قوله: (خلافاً للفارسي)** أي: فإنه يمنع دخولها على الاسمية. **قوله: (ولهذا)** أي: لقوله بالامتناع. **قوله: (أبي ذواد)** ضبط بالذال المعجمة. **قوله: (أي رب شيء هو الجامل)** أي: وأما على القول المشهور فربما مكفوفة لا عمل لها والجامل مبتدأ والمؤيد خبر، فالجملة لا محل لها على هذا بخلافها على قول الفارسي فإنها في محل جر صفة لما المجرورة برب. **قوله: (نحو كن الخ)** كن فعل أمر والفاعل مستتر وكما الكاف حرف مكفوف وما كافة وأنت مبتدأ خبر محذوف أي كائن عليه. **قوله: (كما سيف عمرو الخ)** صدره:

أخ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهدِ

قوله: (والتقدير كالذي هو آلهة لهم) أي: فحذف صدر الصلة لاستطالتها بالصفة.

ذلك مصدريَّة موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباء، كقوله [من الخفيف]:

٥١٢ ـ فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثَتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التَّعليل في نحو: ﴿وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معها مصدريّة، وقد سَلَّم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿وَيْكَأَنَّه لاَ يُفلِحُ الكافرون﴾ [القصص: ٨٢] وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين؛ ثم المناسب في البيت معنى التَّكثير لا التقليل.

قوله: (موصولة بالجملة الاسمية) أي: فالمعنى كن ككونك الذي أنت عليه وككون سيف عمرو وككونهم آلهة لهم. **قوله: (لا تحير)** أي: لا ترد جواباً بموتك وجواب إن محذوف أي لم يقدح هذا في فصاحتك فقد طالما خطبت في حياتك والمذكور بعد سبب الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي. **قوله: (لا تحير)** بضم التاء من أحار الجواب رجعه يقال كلمته فما أحار إلى جواباً يصف الشاعر بهذا شخصاً ميتاً أي إن صرت لا ترجع جواباً لمن يكلمك فكثيراً ما ترى أي ما رؤيت وأنت خطيب في حال الحياة بلسان المقال، وقد عبر بالمضارع عن الماضي لاستحضار الحال وبعد البيت:

فــي مـقــال ومــا وعــظــت بــشــيء مــثــل وعــظ بــالـصـمـت إذ لا تـجـيـبُ

والوعظ بالصمت بلسان حال الميت اعتبار. **قوله: (وإن ما الكافة)** أي: وذكر إن ما الكافة وقوله معنى التقليل بالقاف. **قوله: (أحدثت مع الباء معنى التقليل)** بالقاف أي فمعنى البيت إن صرت لا ترد جواباً بموتك فهذا لا يقدح في فصاحتك لأنك قد رؤيت بقلة وأنت تخطب. **قوله: (وإن ما معهما مصدرية)** أي: لأن التقدير في الآية لأجل هدايته فالتعليل إنما أتى من الكاف وأما ما فهي قد أولت مع ما بعدها بمصدر التقدير في البيت لرؤيتك فالتعليل مأخوذ من الباء، وأما ما فهي مؤولة مع صلتها بمصدر. **قوله: (مع عدم ما)** أي: فلا وجه لكون ما أحدثت معها ذلك التقليل الذي هو مفاد منها وحدها. **قوله:**

---

٥١٢ ـ التخريج: البيت لصالح بن عبد القدوس في (خزانة الأدب ١٠/ ٢٢١، ٢٢٢؛ والدرر ٤/ ٢٠٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ ولمطيع بن إياس في أمالي القالي ١/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٠؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٣٤٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨).

اللغة: يحير: يرد.

المعنى: لقد صرت لا ترد على من يناديك، وكثيراً ما رئيت واعظاً في الناس، وخير ما تعظ به الناس سكوتك، فكفى بالموت حسيباً.

الرابع: «مِنْ»، كقول أبي حَيَّةَ [من الطويل]:

٥١٣ ـ وَإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً [عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ]

قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدريّة، وأن المعنى مثله في ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقوله [من الطويل]:

٥١٤ ـ [ألاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ] وَضَنَّتْ عَلَينا، وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ

فَجَعْلُ الإنسان والبخيل مخلوقَيْنِ من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها «بعد»، كقوله [من الكامل]:

(أبي حية) بفتح الحاء المهملة وبعدها ياء مثناة تحتية مشددة النميري اسمه الهيثم بن الربيع أدرك الدولتين الأموية والعباسية كان شاعراً فصيحاً دخل كلب داره فظنه لصاً فقام له يزجره فخرج الكلب فقال: الحمد لله الذي مسخك كلباً وكفانا حرباً.

قوله: (وإنما لمما الخ) تمامه، على رأسه نلقي اللسان من الفم. **قوله: (وإن المعنى الخ)** أي: فالمعنى وإنا لمن ضرب الكبش أي سيد القوم أي إنه لما كان شأنهم ضرب سادات القوم كأنهم خلقوا من ذلك، وكذا تقول في خلق الإنسان من عجل إنه كان شأن الإنسان العجلة في الأمور جعل كأنه مخلوق منها.

قوله: (وقوله) أي: ومثله في قوله. **قوله: (وضنت)** أي: وبخلت والضنين البخيل وصدره:

ألا أصبحت أسماء حاذمة الحبلِ

قوله: (وأما الظروف) أي: التي تقع بعدها ما فتكفها عن عمل الجر بإضافتها لمفرد

---

٥١٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي حيّة النميري في (ديوانه ص ١٧٤؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧؛ والدرر ٤/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢، ٧٣٨؛ والكتاب ٣/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٣١٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ والمقتضب ٤/ ١٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٣٨).

اللغة: الكبش: سيد القوم. تلقى: ترمي.

المعنى: إنا قوم شجعان بطاشون في الحرب، نضرب زعيم الأعداء على رأسه، ضربةً تخرج لسانه من فمه.

٥١٤ ـ **التخريج**: البيت للبعيث (خداش بن بشر) في (لسان العرب ١٢/ ٨٧ (جذم)، ١٣/ ٢٦١ (ضنن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٥؛ والخصائص ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢؛ والمحتسب ٢/ ٤٦).

اللغة: جاذمة: قاطعة. ضننت: بخلت.

المعنى: لقد قطعت أسماء التواصل بيننا وبخلت به بخلاً تخالها وإياه صنوان لا ينفصلان.

٥١٥ ـ أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

الْمُخْلِس ـ بكسر اللام ـ المختلط رَطْبُه بيابسه.

وقيل: «ما» مصدريَّة، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنُوِّنَتْ.

والثاني «بين»، كقوله [من الخفيف]:

٥١٦ ـ بَيْنَمَا نَحْنُ بالأَرَاكِ مَعاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

أو لجملة. **قوله**: **(أعلاقة)** هذا البيت للمرار يخاطب نفسه وعلاقة نصب على المصدرية وأم الوليد بالنصب مفعول أي أتحب أم الوليد محبة بعد ما الخ، والأفنان جمع فنن الغصن والمراد هنا جانب الرأس والعلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما وبالفتح علاقة الخصومة والحب والوليد تصغير ولد وهو الصبي. **قوله**: **(أفنان رأسك)** أي: جوانب رأسك كالثغام هو نبت إذا يبس أبيض، وقوله المخلس أي المختلط يابسه برطبه أي فيكون بعض رأسه أسود وبعضه أبيض، والشاهد في أفنان رأسك فهي جملة ابتدائية وبعد مكفوفة عن الإضافة إليها بما. **قوله**: **(وقيل ما مصدرية)** أي: مؤولة مع صلتها بمصدر مضاف لبعد أي بعد كون أفنان الخ. **قوله**: **(من الإضافة)** أي: والقطع عنها خلاف الأصل. **قوله**: **(لنونت)** أي: لأن الكف بما لا يوجب حذف التنوين. **قوله**: **(كقوله بينما نحن الخ)** هذا البيت لجميل من قصيدة طويلة من جملتها البيت المشهور:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وفي «القاموس» الأراك كسحاب القطعة من الأرض وموضع بعرفة قرب نمرة وجبل

---

٥١٥ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في (ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/ ١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق)، ١٢/ ٧٨ (ثغم)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠).

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفنن: الغصن، وهنا ذؤابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

٥١٦ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٦، ٢/ ٧٢٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٦٣، ٧٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٨٤).

اللغة: الأراك: وادٍ قرب جبل الهذيل.

المعنى: فوجئنا، بينما كنا بوادي الأراك، بقدوم رجل على جمله إلينا.

وقيل: «ما» زائدة، و «بَيْن» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بَيْنَ أوقاتِ نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

٥١٧ ـ فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا، إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

والثالث والرابع «حيثُ»، و «إذ» ويُضمَّنان حينئذٍ معنى «إن» الشرطيّة فيجزمان فعلين.

لهذيل وشجر يستاك به انتهى والكل في البيت ممكن وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن المكرم:

بالله إن جزت بوادي الأراك وقبلت أغصانه الخضر فاكَ

فابعث إلى المملوك من بعضها فإنني والله ما لي سواكَ

وقوله: بينما نحن بالأراك أي فجملة نحن بالأراك ابتدائية لا محل لها لا في محل جر بالإضافة لبين لأن ما كفتها عن إضافتها إليها. **قوله: (مضافة إلى الجملة)** أي: فهي كحيث تارة تضاف لجملة وتارة لمفرد وهذا هو الأصل في بين نحو جلست بين زيد وعمرو. **قوله: (وقيل زائدة)** أي: غير كافة. **قوله: (زمن محذوف)** أي: متعدد لأن البينية لا تكون إلا فيه. **قوله: (والأقوال)** أي: الكائنة في بين مع ما. **قوله: (في بين)** أي: تجري في بين مع الألف كبينا. **قوله: (فبينا الخ)** أي: فقيل إن الألف زائدة كافة عن الإضافة وقيل زائدة غير كافة وبين مضافة للجملة، وقيل: زائدة غير كافة وبين مضاف إلى زمن محذوف مضاف للجملة أي بين أوقات نسوس الخ. **قوله: (نسوس الناس)** أي: نأمرهم وننهاهم تشير إلى ما كانوا عليه من العز والملك والسوقة الرعية. **قوله: (سوقة)** هو ضد الملك والبيت لبنت النعمان بن المنذر فكان حقه أن يقول في نحو قولها ولكنه ذكر على إرادة من قال وتنصف من الإنصاف وفي ليس ضمير الشأن وبعده:

فأف لدنيا لا يدوم نعيمها تقلب تارات بنا وتصرفُ

قوله: (ويضمنان الخ) يعني إن حيث في الأصل ظرف مكان تضاف للجملة وإذ ظرف زمان يضاف للجملة، فإذا وقعت بعدها ما كفتهما عن الإضافة للجملة وضمنا معنى

---

٥١٧ ـ **التخريج**: البيت لحرقة بنت النعمان في (الجنى الداني ص ٣٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠؛ والدرر ٣/ ١١٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٣؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣٣ (نصف)، ١٠/ ١٧٠ (سوق)، ١٣/ ٦٦ (بين)، ١٥/ ٤٣١ (إذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٠٣).

اللغة: نسوس الناس: نتولى أمرهم. أنصف: عدل في الأمر وعدل بين الناس.

المعنى: بينما نحن الولاة الحاكمون الآمرون، إذ بنا المحكومون المغلوبون على أمرهم، المظلومون.

وغير الكافة نوعان: عِوَض، وغير عِوَض.

فالعِوَض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: «أمَّا أَنتَ مُنطَلِقاً انطَلَقتُ» والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً، فقُدِّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض، وأُدغمت النون للتّقارب، والعملُ عند الفارسي وابن جنّي لِـ «ما»، لا لِـ «كان».

والثاني: في نحو قولهم: «افعَلْ هٰذَا إِمَّا لاَ» وأصله: إن كُنتَ لا تفعل غيره.

وغير العِوَض تقع بعد الرَّفع، كقولك: «شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وعَمْرٌو»، وقول مُهَلْهِل [من المنسرح]:

٥١٨ ـ لَـوْ بِـأَبـانَـيْـنِ جَـاءَ يَـخْـطُـبُـهـا   زُمِّـلَ مَـا أَنْـفُ خَـاطِـبٍ بِـدَمِ

إن الشرطية وجزما فعلين. **قوله: (عوض)** أي: عن شيء وهي كان المحذوفة. **قوله: (فقدم المفعول)** أي: وهو مدخول اللام أعني لأن كنت مطلقاً لأن المعنى انطلقت لأجل انطلاقك والمصدر المعلل لحدث يقال له مفعول لأجله مجازاً إذا جر لفقد شرط من شروط النصب كما هنا لعدم الاتحاد في الفاعل. **قوله: (وجيء بما)** أي: غير الكافة وقوله للتعويض أي عن كان. **قوله: (وأدغمت النون)** أي: الباقية من لأن في الميم من ما وأنت هو الضمير المتصل بكنت لأنه لما حذفت انفصل وصار لا ينطق به إلا منفصلاً. **قوله: (والعمل عند الفارسي وابن جنى لما)** أي: فيقول إن الاسم والخبر لما لا لكان. **قوله: (افعل هذا)** فعل وفاعل ومفعول وقوله إما لا إن حرف شرط جازم وما زائدة عوض عن كان واسمها اللذين هما جملة الشرط ولا نافية والنفي محذوف أي لا تفعل غيره. **قوله: (افعل هذا إما لا)** بكسر الهمزة وقول العاملة أما لي بضم الهمزة وإثبات الياء لحن. **قوله: (وأصله إن كنت لا تفعل غيره)** أي: فحذفت كان واسمها وعوض عنهما ما وأدغمت نون إن في الميم لتقاربهما وحذف المنفي بلا الواقعة بعدما الذي هو خبر كان. **قوله: (إن كنت لا تفعل غيره)** أي: فافعله بدليل افعل هذا فجواب الشرط محذوف.

قوله: (شتان) اسم فعل ماضٍ وزيد مرفوع به. **قوله: (لو بإبانين)** هما جبلان

٥١٨ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل في (ديوانه ص ٧٧؛ والأغاني ٥/ ٤٣؛ والدرر ٦/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٤، ٧٢٥؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٠٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥ (ابن)؛ ومعجم البلدان ١/ ٦٤ (أبانان)؛ ولعصم بن النعمان في معجم الشعراء ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١/ ٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣١٣ (ضرج)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨).

اللغة: أبان: الأبيض. زُمِّل: لطخ.

المعنى: تلك الفتاة من تغلب، كيف زوجت لرجل من تلك القبيلة الحقيرة، فلو جاء زوجها طالباً في حالة غير ما كانوا عليه لضرب على أنفه ولطخ وجهه بالدم.

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

أَنُوراً سَرْعَ مَاذا يَا فَرُوقُ [وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ]

وأن التقدير: أَنِفَاراً سَرعَ هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: «ليتما زيداً قائم»، وبعد الجازم نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أينما تكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقول الأعشى [من الطويل]:

٥١٩ - مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ٱبْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى

وبعد الخافض حرفاً كان، نحو: ﴿فبما رَحمةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عمَّا قليلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿مما خَطيئاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من الخفيف]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

وقوله [من الطويل]:

أحدهما أبان والثاني متالع فالكلام على سبيل التغليب يقول هذه المرأة عظيمة القدر لو جاء يخطبها بمثل هذين الجبلين نقداً أو جاء بأهلهما ما أجيب لذلك بل شج وجهه وزمل أي لطخ أنفه بالدم ومهلهل بكسر الهاء الثانية هو امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب وائل لقب بالمهلهل لأنه أول من هلهل الشعر أي رققه وحسنه وما في قوله ما أنف زائدة غير كافة لأن ما بعدها فاعل بما قبلها وهو محل الشاهد. **قوله: (وقد مضى البحث)** أي: الكلام. **قوله: (أسرع هذا)** أي: فما زائدة لغير تعويض وهي غير كافة لأن ما بعدها فاعل بما قبلها. **قوله: (ليتما زايدا)** أي: فهي هنا غير كافة ولا تكف إلا إذا قيل ليتما زيد فهي هنا زائدة غير كافة. **قوله: (وقول الأعشى)** أي: يخاطب ناقته وهذا البيت من القصيدة التي مدح بها النبي ﷺ ومات كافراً وتناخى مضارع أنيخت مبنياً للمفعول وإناختها إبراكها وتراحي مضارع أريحت مبنياً للمفعول أيضاً، والفواضل جمع فاضلة وهي الدرجة الرفيعة من الفضل والندى بالقصر الجود، وقوله ابن هاشم والمراد به نبينا عليه الصلاة والسلام نسب لجده الأعلى. **قوله: (تناخى)** من أناخ فعل مضارع مبني للمفعول. **قوله: (فيما رحمة)** ما زائدة غير كافة ورحمة مجرور بالباء، وكذا قليل مجرور بعن وما زائدة غير

---

٥١٩ - التخريج: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧، ٧٣٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠).

اللغة: الإناخة: يقال أناخ الرجل الجمل فبرك، هاشم: جد والد الرسول. الفواضل: صفات التقي. الندى: الإحسان.

المعنى: ناقتي صبراً، فمتى تقفي بباب النبي، تستريحي من التعب، وتنالي العطايا.

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلاَنَـا، وَنَـعْـلَـمُ أنـهُ، كَـمـا الـنَّـاسِ، مَـجْـرُومٌ عَـلَـيْـهِ وَجـارِمُ

أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وقول الشاعر [من الكامل]:

٥٢٠ ـ نَـامَ الْـخَـلِـيُّ، وَمَـا أُحِـسُّ رُقَـادِي وَالْـهَـمّ مُـحْـتَـضَـرٌ لَـدَيَّ وِسَـادِي

مِـنْ غَـيْـرِ مَـا سَـقَـمٍ، وَلـكِـنْ شَـفَّـنِـي هَـمٌّ أرَاهُ قَـدْ أَصَـابَ فُـؤَادِي

وقوله [من الطويل]:

[أَلاَ رُبَّ يَـوْمٍ صَـالِـحٍ لَـكَ مِـنْـهُـمـا] وَلاَ سِـيَّـمَـا يَـوْمٍ بِـدَارَةِ جُـلْـجُـلِ

أي: ولا مثل يوم، وقوله: «بدارة» صفة لِـ «يوم»، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتّقدير: ولا مثل الذي هو يوم، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» معرفة، وجوابه أنه قد يُقدر «ما» نكرة موصوفة،

كافة. **قوله: (كما الناس)** مجرور بالكاف وما زائدة. **قوله: (أو اسماً)** أي: فلا تكفه عن عمل الجر بالإضافة. **قوله: (نام الخلي)** هو الخالي من الهم وقوله وما أحسن الخ ما نافية والجملة عطف على ما قبلها. **قوله: (وما أحسن)** أي: ما وجدت حسنه والرقاد النوم مطلقاً وقيل بقيد كونه بالليل. **قوله: (محتضر)** بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من حضره الغم واحتضره. **قوله: (وسادي)** إما خبر لمحذوف أي وهو سوادي مثلث الواو كوسادة أي مخدتي وبدل من الياء في لدي. **قوله: (ولاسيما يوم الخ)** صدره:

ولا بـد يـوم صـالـح لـك مـنـهـمـا

قوله: (ولا مثل) أي: فمثل اسم لا وما زائدة غير كافة ويوم مضاف لسي وخبر لا محذوف أي أصلح. **قوله: (ولا مثل الذي هو)** أي: فما اسم موصول على هذا وهي في محل جر مضافة لسي وخبر لا محذوف. **قوله: (ثم المشهور)** أي: إنه إذا رفع يوم ففيه أعاريب المشهور منها أن ما مخفوضة بالإضافة وهو الإعراب المتقدم ومقابله ما ذكره بعد. **قوله: (إن ما مخفوضة)** أي: بالإضافة وقوله ثم المشهور الخ هذا هو القول الذي سبق له والأظهر أن يقول وهذا هو المشهور. **قوله: (وخبر لا)** أي: ويؤول مثل بالمماثل بالفتح وحاصل كلامه أنه إذا رفع تجعل سي اسم لا وما خبرها ويوم خبر لمبتدأ محذوف أي هو يوم وبدارة جلجل نعت ليوم.

---

٥٢٠ ـ **التخريج**: البيتان للأسود بن يعفر في (ديوانه ص ٢٥؛ وخزانة الأدب ١/٤٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٣، ٧٢٦).

اللغة: الخلي: البعيد عن الهموم والأحزان. الرقاد: النوم. محتضر: اسم فاعل من حضر. شفّني: أصابني.

المعنى: أسهر من غير مرض، بل حزناً ووجداً، بينما ينام هو قرير العين هانىء البال.

أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رَجُلَ قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النافية؛ وفي الهيتيات للفارسي «إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد»، فـ «لا» مُهْمل، و «سي» حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام»، ويردُّه صحَّة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار «لا»، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما مَنْ نصبه فهو تمييز ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌّ لِـ «سيّ» عن الإضافة، فأشبهت الإِضافة في «عَلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زيداً»؛ وإذا قلت: «لا سيَّما زيد»، جاز جَرُّ «زيد» ورفعه، وامتنع نصبه.

قوله: (من غير عوض) أي: من غير تنوين عوض مع أن الأسماء التي تقطع عن الإضافة لا بد من تنوينها. قوله: (وكون خبر لا معرفة) أي: لأنها اسم موصول بمعنى الذي. قوله: (قيل وكون خبر لا الخ) أي: قيل ويلزمه كون خبر لا معرفة. قوله: (نكرة موصوفة) أي: فتفسر بشيء ولا تجعل اسم موصول كما فهم المعترض. قوله: (بما كان مرتفعاً) أي: أو لا أي قبل دخول لا وهو المبتدأ وحينئذٍ فلم تكن لا عاملة في معرفة كما هو الممنوع.

قوله: (وفي الهيتيات) مسائل أملاها بهيت بلدة على الفرات. قوله: (فلا مهملة) هذا القول يخالف ما تقدم من أن لا عاملة عمل إن وسي اسمها وقوله: إذا قيل قاموا لا سيما زيد أي ومثله لاسيما يوم، وكذا كل تركيب وقوله فلا مهملة أي وهي نافية وسي حال وما زائدة. قوله: (وهي لا تدخل على الحال المفردة) أي: وقد دخلت في لاسيما زيد ولاسيما يوم. قوله: (وذلك) أي: تكرار لا المهملة واجب أي فكان الواجب أن يقال ولاسيما زيد ولا عمرو ولم يقع منهم تكرار فدل ذلك على أن لا غير مهملة بل عاملة وأن سي اسمها. قوله: (وأما من نصبه) أي: يوماً في قوله:

ولاسـيـمـا يـومـاً بـدارة جـلـجـلِ

وهو عطف على قوله ومن رفع يوم. قوله: (وقال الفارسي ما) أي: في حالة نصب يوم كافة فالأصل ولا سي يوم بالإضافة فلما زيدت ما بعد سي كفته عن الإضافة ليوم ونصب يوم على التمييز لشبه سي لمثل في على التمرة مثلها زبداً. قوله: (فأشبهت) أي: وما قوله الإضافة أي في الكف فكما إن إضافة مثل للضمير كفته عن إضافته لزيد كذلك ما كفت سي عن إضافته ليوم، ثم إن المعروف هنا أن يقولوا جيء بالتميز لشبه سي بمثل على التمرة الخ. قوله: (مثلما زيداً) أي: فالأصل مثل زيد فلما أضيف مثل للضمير كفته تلك الإضافة عن إضافته لزيد. قوله: (وإذا قلت لاسيما زيد) هذا شروع في الكلام على ما إذا وقع بعد سي معرفتة وما مر كان الواقع بعدها نكرة. قوله: (وامتنع نصبه) أي: لأنه حينئذٍ يكون تمييزاً والتمييز لا يكون معرفة، فقوله وامتنع نصبه أي على التمييز لأنه

وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: «مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا عَمْرٍو» بالخفض، وهو نادر.

وتُزاد بعدَ أداة الشرط، جازمَةً كانت، نحو: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وإِمَّا تَخافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، أو غير جازمة، نحو: ﴿حَتَّى إذا ما جَاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهم﴾ [فصلت: ٢٠]، وبين المتبوعِ وتابِعه في نحو: ﴿مثلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. قال الزجّاج: «ما» حَرْف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ا هـ، ويؤيّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود و «بعوضة» بدل؛ وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لِـ «مثلاً» أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما». وقرأ رُؤْبة برفعِ «بعوضة»، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البَصْريّين والكوفيّين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذٌ عندَ البَصْرِيّين قياسٌ عند الكوفيّين. واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ، و «بعوضة» خبرها، والمعنى: أي شيء

المحدث عنه، وأما نصب بتقدير أعني فلا مانع منه. **قوله: (وهو نادر)** أي: والمشهور إنه متى دخل ما على عدا وخلا وحاشا صارت أفعالاً وينصب ما بعدها. **قوله: (وتزاد بعد أداة الشرط جازمة)** هذا قد سبق وإنما ذكره لأجل أن يرتب عليه قوله أو غير جازمة. **قوله: (قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد)** أي: لتقوية النكرة وشيوعها فالمعنى إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً أي مثل كان فما إذا وقعت بعد نكرة دلت على عمومها وشيوعها وهي حرف، وقولنا في التقدير أي في مثل هذا مدلول النكرة لا مدلول ما وإلا لكانت اسماً وقد جعلها الزمخشري في كشافة اسماً حيث قال أن يضرب مثلاً ما أي أي مثل ويحتمل أنها صلة فالمقابلة تفيد أنها اسم. **قوله: (صفة لمثلا)** أي: مثلاً شيئاً. **قوله: (رؤية)** بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤية كان مشهوداً له بالفصاحة وكانوا يشبهون به الحسن. **قوله: (على إن ما موصولة)** أي: في قراءة رؤية. **قوله: (وهو شاذ الخ)** قد يقال حيث اعترفوا بشذوذه فلم يحسن لهم تخريج الفصيح عليه وينبغي أن يقال إن الطول هنا في الصلة موجود لا معدوم لأن قوله فما فوقها من جملة الصلة لعطفه على بعوضة فلا شذوذ عند البصريين كما إنه لا شذوذ عند الكوفيين، وإنما جاء هذا من جهة ادعاء إن الصلة هي بعوضة فقط وليس كذلك. **قوله: (قياس عند الكوفيين)** أي: لأنه عندهم يجوز حذف العائد المرفوع الواقع صدراً للصلة وجد طول في الصلة أولاً. **قوله: (واختار الزمخشري)** مقابل للأكثرين قال الزمخشري وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه وهو المطابق لفصاحته يعني وجه الاستفهام وفيه نظر، فإن القارىء لا يذهب إلى ما يختار بل إلى ما ينقله وليس له في القراءة اجتهاد:

وما للقياس في القراءة مدخلُ

قوله: (كون ما استفهامية) أي: وعليه فيصح الابتداء بها والوقف على مثلاً. **قوله:**

البعوضة فما فوقها في الحقارة.

وزادها الأعشى مرَّتَيْن في قوله [من البسيط]:

٥٢١ ـ إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لاَ نِعَالَ لنَا، إنَّا كَذَلِكَ ما نَخْفَى وَنَنْتَعِلُ

وأمية بن أبي الصلت ثلاثَ مرات في قوله [من الخفيف]:

٥٢٢ ـ سَلَعٌ ما، ومِثْلُه عَشَرٌ ما عائلٌ ما، وعالت البَيْقُورَا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيتُ أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سَنَةِ الْجَدْب عقَدُوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع بفتحتين والعُشَر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار

(في قوله إما ترينا الخ) هذا البيت من قصيدته التي أولها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ

قوله: (إما ترينا) جواب إن محذوف أي فهو أمر لا يدوم ويدل عليه قوله إنا كذلك ولا تكون هذه الجملة الاسمية جواباً لعدم اقترانها بالفاء بل أتى بها للدلالة على الجواب المحذوف أو إن الجواب إنا كذلك ولم يقرنه بالفاء مع كونه جملة اسمية لأنه محل ضرورة، وفي البيت شذوذ وهو عدم توكيد الفعل بالنون من إما ترينا والشائع هنا التوكيد مثل فأما ترين من البشر أحداً. **قوله: (ما نخفي)** ما زائدة. **قوله: (وأمية)** أي: وزادها أمية. **قوله: (سلع ما)** ما زائدة وقوله ومثله عشر ما، ما زائدة وقوله عائل ما أي مثقلة وما زائدة والبيقورا جماعة البقر. **قوله: (ضربان من الشجر)**فالسلع شجر مر والعشر شجر له صمغ وهو من العضاه. **قوله: (ثم أوقدوا فيها النار)** أي: والحال أن البقر مربوطة. **قوله:**

---

٥٢١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٠٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٠).

اللغة: الحفاة: الذين لا ينتعلون النعال.

المعنى: يا حبيبة، ترينا حفاة! إن الحياة كذلك تارة يفقر المرء فيها وتارة يغنىٰ.

٥٢٢ ـ **التخريج**: البيت لأميَّة بن أبي الصلت في (ديوانه ص ٣٦؛ والأزهية ص ٨١؛ والأشباه والنظائر ٦/ ١٠١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٥، ٢/ ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٨٦ (علا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٢؛ ولسان العرب ٤/ ٧٣ (بقر)، ٨/ ١٦١ (سلع)، ١١/ ٤٨٧ (عول)).

اللغة: السُّلَع: والعُشَر: ضربان من الشجر، وعائل: مُثْقِلٌ، والبيقور: البقر، وعالت البيقور: يعني سنة الجدب أثقلت البقر بما حملت من السَّلَع والعُشَر.

المعنى: يريد أنهم في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر، ثم يعقدون في أذنابها، وشعر عراقيبها السُّلع والعُشَر، ثم يعلون بها في جبل وعر، ويشعلون فيها النار، ويضجون بالدعاء، والتضرع، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا. كذا في شرح أبيات المغني ٥/ ٢٨٤.

وصَعِدُوا بها الجبالَ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال [من البسيط]:

٥٢٣ ـ أجَاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً   ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أَثْقَلَتِ البقر بما حَمَّلَتْهَا من السَّلَع والعُشَر.

وهذا فصل عقدته للتدريب في «ما»

قوله تعالى: ﴿ما أغنى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] تحتمل «ما» الأولى النافية، أي: لم يُغْنِ والاستفهاميَّة فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ، إذ تقديرُه: أيُّ إغْنَاءٍ أغْنَاهُ عنه ماله. وهو نظير «زيد ضَرَبْتُ» إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به. وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفيّ، أي: والذي كسبه، لزِمَ التكرار لتقدُّم ذكر المال، ويُجاب بأنه يجوز أن يراد به الوَلَدُ؛ ففي الحديث: «أحَقُّ ما أكلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبِهِ»؛ والآية حينئذٍ نظيرُ ﴿لَن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ

(ورفعوا أصواتهم بالدعاء) أي: وحينئذٍ فيجابوا لوقتهم. **قوله: (قال)** أي: الشاعر ومراده بهذا أن الحكاية التي ذكرها لها أصل. **قوله: (أجاعل)** استفهام إنكاري. **قوله: (حملتها)** أي: كلفتها. **قوله: (للتدريب)** أي: لأنه إذا رأى أن ما لها معانٍ ويصح الكلام على هذا المعنى وعلى هذا المعنى تصرف في كل ما رآه من ما. **قوله: (أي لم يغن)** أي: لم ينفعه ماله فالمراد بالإغناء النفع.

قوله: (والاستفهامية) أي: استفهاماً إنكارياً. **قوله: (أي إغناء أغنى)** أي: مفعول مطلق لأغنى أي أي نفع نفعه ماله أي أنه لم ينفعه شيئاً. **قوله: (ويضعف الخ)** وجه الضعف أن حذف العائد في الخبر قليل بخلاف حذفه في الصلة والصفة، وقوله كونه أي كون ما الاستفهامية في محل رفع مبتدأ. **قوله: (وهو نظير زيد ضربت)** أي: حذف رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ وقوله زيد ضربت أي فزيد مبتدأ وضربت أي ضربته. **قوله: (مفعول مطلق)** أي: لأنها عائدة على المصدر وهو الإغناء. **قوله: (لزم التكرار)** أي: لأنه يصير المعنى ما أغنى عنه ماله ما أغنى عنه ماله لأن الذي كسبه هو المال. **قوله: (ويجاب الخ)** أو يجاب بأن المراد بالمال رأس المال وبما كسب الأرباح أو يراد بالمال الماشية وبما كسب نسلها ومنافعها. **قوله: (أن يراد به)** أي: بالذي كسبه. **قوله: (ففي الحديث الخ)** هذا سند في أن الولد يقال له كسب. **قوله: (والآية حينئذٍ)** أي: حين إذ فسر الذي كسبه بالولد، وقوله نظير أي من حيث إنه ذكر المال أولاً ثم ذكر بعده الولد. **قوله:**

٥٢٣ ـ **التخريج**: ليس في هذا البيت أيّ شاهد نحويّ، وقد ساقه المؤلف في معرض تفسيره للبيت السابق.

ولاَ أَوْلاَدُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠]، وأمَّا ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إذا تَرَدَّى﴾ [الليل: ١١]، ﴿مَا اغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، فـ «ما» فيهما محتملة للاستفهاميَّة وللنافية، ويُرَجِّحها تعيّنها في ﴿فَمَا أغنى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلاَ أبْصَارُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، والأرجح في ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلكيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢] أنَّها موصولة عَطْفٌ على «السحر». وقيل: نافية فالوقف على «السحر»؛ والأرجح في ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ﴾ [يس: ٦] أنّها النافية بدليل ﴿وَمَا أَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، وتحتمل الموصولة. والأظهرُ في ﴿فَاْصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] المصدريّة، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه

(للاستفهامية) أي: وكونها في محل نصب مفعول مطلق أو في محل رفع مبتدأ ما سبق كله يجري هنا. **قوله: (للاستفهامية)** أي: أي إغناءَ يعني عنه ماله أو أي إغناءٍ يغنيه عنه ماله. **قوله: (وللنافية)** أي: لم يغن عنه مال. **قوله: (تعيينها)** وجه التعيين توكيدها بالنفي في قوله تعالى لا أفئدتهم وذلك لأن الأصل التوافق.

قوله: (والأرجح الخ) إنما جاء ذلك من آخر الآية وقوله إنها موصولة أي لتبادره للذهن والملكين بفتح اللام على قراءة الجمهور وهاروت وماروت بيان لهما فهما من الملائكة وأُنزلا لتعليم السحر ابتلاءً من الله تعالى فمن ثم جاء بعده وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر. **قوله: (موصولة)** أي: بمعنى الذي. **قوله: (عطف على السحر)** أي: فالمعنى يعلمون الناس السحر ويعلمونهم ما أنزل على الملكين، والمراد بإنزاله عليهما قذفه في قلوبهما لكن في هذا شيء لأن العطف يقتضي المغايرة والذي أنزل على الملكين هو السحر، والجواب إن هذا من قبيل عطف المرادف فهو خلاف الأصل أو إن العطف متغاير اعتباراً، فالسحر من حيث ذاته غيره من حيث الإنزال. **قوله: (وقيل نافية)** أي: بناءً على أن المراد بهاروت وماروت داود وسليمان عليهما السلام كما قيل. **قوله: (ما أنذر آباؤهم النافية)** أي: والمراد آباؤهم الأذنون، وأما أباؤهم الأعلون فمن زمن إسماعيل وقد وقعت النذارة فيهم، وعلى هذا فقوله فهم غافلون متفرغ على نفي إنذار آبائهم. **قوله: (بدليل وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير)** أي: فإن ما هنا نافية قطعاً ألا ترى إن قبله وما آتيناهم من كتب يدرسونها قال الدماميني ولا وجه للدلالة، فإن هذه الآية في نفي إنذارهم والأولى في نفي إنذار آبائهم ولم يذكر نفي إنذار آبائهم هنا أصلاً، وقد يقال ليس المراد وما أرسلنا لخصوص هؤلاء الموجودين قبلك من نذير لأنه إخبار بما هو معلوم بل المراد ما أرسلنا لهؤلاء القبائل التي أرسلت فيهم نذيراً قبلك والقبائل تصدق بآباء الموجودين الأقربين فحينئذٍ تجعل في آية الآباء نافية لأجل أن يوافق هذا.

قوله: (وتحتمل الموصولة) أي: الاسمية كما هو المتبادر أي لتنذر قوماً الأمر الذي أنذره آباؤهم أو الحرفية لتنذر قوماً إنذار آبائهم وعلى هذا فالمراد آباؤهم الأعلون، وقوله فهم غافلون مرتبط بقوله إنك لمن المرسلين، كما يقال أرسلت لفلان فهو غافل. **قوله: (المصدرية)** أي: أصدع بأمرك أي لهم. **قوله: (ففيه)** أي: على الموصولية خمسة حذوف

خمسة حذوف؛ والأصل: بما تُؤمر بالصدع به، فحُذِفت الباء فصار بالصّدْعِهِ فحذفت «أل» لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصَدْعِهِ، ثم حُذِف المضاف كما في ﴿وَاسأَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فصار به، ثم حُذِف الجارّ كما قال عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

٥٢٤ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ]

فصار: تُؤمره، ثم حُذِفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّه رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١] وهذا تقرير ابن جنّي.

وأما ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] فـ «ما» شرطيّة، ولهذا جَزَمت، ومحلُّها

إنما ارتكب خمسة الحذوف لأجل أن يكون جارياً على القياس في حذف العائد المجرور لأنه لا يحذف العائد المجرور إلا إذا كان مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول أن يكون كل من الحرفين بعامل مماثل لما تعلق به الآخر، فقوله والأصل بما تؤمر بالصدع به العائد متعلق بمثل ما تعلق به الجار للموصول، ولو قال اصدع بما تؤمر به لم توجد تلك الشروط لاختلاف المتعلق لأن الباء الأولى متعلق بالصدع والثانية متعلقة بتؤمر. ثم حذف المضاف أي الصدع. **قوله: (واسأل القرية)** تنظير في حذف المضاف وقوله ثم حذف الجار أي الباء في به. **قوله: (أمرتك الخير)** أي: بالخير لأن أمر يتعدى بالباء وهذا هو الشاهد فحذف الباء وتمامه:

فقد تركتك ذا مال وذا نَشَبِ

النشب بالمعجمة المال الثابت كالعقار ويروى بالمهملة. **قوله: (أمرتك الخير)** أي: بعد والفرق بين النصب بنزع الخافض وزيادة الجار وكون العامل يتعدى ولا يتعدى بغلبة أحد الاستعمالين واستوائهما. **قوله: (فما شرطية)** أي: أي آية ننسخها نأت الخ. **قوله: (لهذا جزمت)** أي: الشرط وما عطف عليه والجزاء. **قوله: (لا أي آية ننسخ)** أي: لا أن

---

٥٢٤ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وشرح المفصّل ٨/ ٥٠؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩؛ والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١).

اللغة والمعنى: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أنسبائه: كن كريماً، وافعل ما أُمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظنّ أنّ هذا الكلام وجّهه الشاعر إلى بنيه.

النصب بِنَنْسخ وانتصابها إمًا على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًا مًا تدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] فالتقدير: أيّ شيء ننسخ، لا أيّ آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] وإما على أنها مفعول مطلق؛ فالتَّقدير: أيّ نَسْخ نَنْسَخ، فـ «آية» مفعول «ننسخ»، و «من» زائدة، ورَدَّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدريّة لا تعمل، وهذا سهوٌ منه، فإنه نفسه نَقَلَ عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدريّة.

وأما قوله تعالى: ﴿مَكَّنّاهُمْ فِي الأرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكم﴾ [الأنعام: ٦] فـ «ما» محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدريّة الظرفية، أي أن مدَّة تمكُّنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل على المفعول به على تضمين «مكنّا» معنى «أعطينا»، وفيه تكلُّف.

التقدير أي آية ننسخ وقوله لأن ذلك أي التقدير وقوله لا يجتمع مع من آية أي لأن الشيء لا يبين بنفسه فيجب إيقاع ما على الشيء العام ليكون البيان مفيداً هذا، وقد أجاز بعضهم تبيين الشيء بنفسه دفعاً لتوهم قصره على بعض أفراده. **قوله: (لا يجتمع من آية)** أي: لأن الشيء لا يبين بنفسه فيجب إيقاع ما على الشيء العام ليكون البيان مفيداً نعم قال بعضهم يبين الشيء بنفسه دفعاً لتوهم قصره على بعض أفراده وجعل منه قوله مهما يكن من شيء. **قوله: (ومن زائدة)** زيادة من في الإثبات ليست سهلة خصوصاً في أفصح الكلام والمعنى على هذا أي نسخ ننسخ آية. **قوله: (ورد الخ)** اعترض على المصنف بأن الذي قاله أبو البقاء في إعرابه في قوله ما ننسخ الخ، قيل ما هنا مصدرية وآية مفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه إن ما هنا مصدرية بل فيه إنها مصدرية لعل المؤلف وقف له على كلام في غير هذا الموضع ا هـ شمني.

قوله: (بأن ما المصدرية لا تعمل) أي: وهي هنا مصدرية وهي قد عملت الجزم لأنها شرطية والحاصل إن ما هنا شرطية محلها نصب، واختلف في ذلك النصب هل على المفعول به أو المفعول المطلق فلزم عليه أنها مصدرية وعاملة. **قوله: (للموصوفة)** أي: للنكرة الموصوفة. **قوله: (فحذف العائد)** أي: على ما الموصوفة. **قوله: (أي إن مدة تمكنهم أطول)** هذا بيان لحاصل المعنى إذ المعنى مكناهم في الأرض مدة عدم تمكينكم أي وإذا كانوا ممكنين في حال عدم تمكين المخاطبين يلزم أن يكون مدة تمكنهم أطول. **قوله: (وانتصابها في الأول على المصدر)** أي: فالمراد بشيء الممكن به. **قوله: (على تضمين مكنا الخ)** أي: لأن مكنا لا يتعدى وقوله معنى أعطينا أي فالمراد بالشيء الأمر المعطى. **قوله: (وفيه تكلف)** لعل وجهه أن فيه مخالفة الأصل مرتين بحذف العائد والتضمين ولا يخفى أن ما في هذه الآية تحتمل الموصولة الاسمية أي التمكين الذي لم نمكنه لكم فانظر لم سكت عنه.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فـ «ما» محتملة لثلاثة أوجه: أحدها: الزِّيادة، فتكون إمّا لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فتكون حرفاً باتفاقٍ، وقليلاً في معنى النفي مثلها في قوله [من الطويل]:

[أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ] قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

وإما لإفادةِ التَّقليل مثلها في «أَكَلْتُ أَكْلاً مَّا»، وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه. ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدّمناه في ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. والوجه الثاني: النفي، و «قليلاً»: نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه أمران: أحدهما أن «ما» النافية لها الصَّدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلاً» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتّسعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:

قوله: (لمجرد تقوية الكلام) أي: للتقوية المجردة عن غيره من المعاني. **قوله: (فبما رحمة)** أي: فما زائدة ورحمة مجرورة بالباء وأتى بها لمجرد التقوية. **قوله: (في معنى النفي)** أي: فالمعنى لا يؤمنون. **قوله: (قليل الخ)** أي: فقليل معناه النفي بدليل الاستثناء. **قوله: (قليل بها الأصوات الخ)** قليل نعت لبلدة في قوله قبله:

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدةٍ

قليل الخ. **قوله: (إلا بغامها)** أي: فرفع قوله إلا بغامها دليل على أن ما قبله غير موجب أي ليس بها صوت. **قوله: (أكلت أكلاً ما)** أي: أي أكل كان وتقدم إن ما هذه حرف لتوكيد النكرة أي لإفادة شيوعها. **قوله: (فيكون تقليلاً بعد تقليل)** أي: والمعنى حينئذٍ تؤمنون إيماناً قليلاً جداً. **قوله: (ويكون التقليل على معناه)** أي: ليصح التفاوت فيه بتقليل بعد تقليل بخلافه على الأول فإن النفي عدم واحد. **قوله: (إن ما هذه اسم)** أي: نكرة تامة بمعنى شيء وهذا القول مقابل للقول بالزيادة سواءً قلنا إنها للتوكيد أو لإفادة التقليل. **قوله: (مثلاً ما بعوضة)** أي: فيكون صفة لقليلاً أو بدلاً منه والمعنى فيؤمنون قليلاً شيئاً والراجح أنها حرف زائد لإفادة تقوية النكرة وشيوعها. **قوله: (أي إيماناً قليلاً)** أي: لا يؤمنون إيماناً قليلاً أزمناً قليلاً. **قوله: (إن النافية لها الصدر)** أي: وهذه خرجت عنه وعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا مجاز أول من المجازين الآتيين خلافاً للمصنف. **قوله: (ويسهل ذلك)** أي: خروج ما عن الصدارة وقوله شيئاً ما أي أدنى سهولة لا تسهيلاً تاماً لتخصيص المصنف الاتساع بالشعر؛ قال الدماميني الظاهر أنه لا ينبغي أن يسهل عند المصنف ذلك ولا أدنى سهولة لأنه صرح في مبحث إذ بأن الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعدما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح كلام. **قوله: (نعتاً للظرف)** أي: وإن المعنى لا يؤمنون زمناً قليلاً. **قوله: (يتسعون في الظرف)** أي:

وَنَـحْـنُ عَـنْ فَـضْـلِـكَ مَـا اسْـتَـغْـنَـيْـنَـا

والثاني: أنهم لا يَجْمعون بين مَجَازين، ولهذا لم يُجِيزوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لئلاَّ يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار». واستقبحوا «سِيرَ عليه طوِيلٌ» لئلاّ يجمعوا بين جَعْل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف «سِيرَ عليه طوِيلاً» و «سير عليه سَيْرٌ طويل، أو زمن طويل».

والثالث: أن تكونَ مصدريَّة، وهي وصلتها فاعلٌ بـ «قليلاً»، و «قليلاً» حال معمول لمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأَخّروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] «ما» إمّا زائدة، فـ

فيجوزون تقديمها على ما له الصدر ويعملون ما بعدها فيها.

قوله: (وقد قال الخ) أي: ولكن التسهيل القليل مظهره في الشعر لا فيما نحن فيه النثر بل في فصيح الكلام فاندفع اعتراض الشارح بأن هذا لا يوافق مذهب المصنف من أن النافية لا يتقدم عليها الظرف في النثر فضلاً عن أفصح الكلام ا هـ تقرير دردير. **قوله: (عن فضلك)** أي: فهو متعلق باستغنينا مع أنه واقع بعد ما النافية. **قوله: (بين مجازين)** مراده بالمجاز خلاف الأصل الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ولا إسناد الشيء إلى غير ما هو له، وأما المجاز البياني فسائغ تعدده نحو أحيا الأرض شباب الزمان. **قوله: (بين مجازين)** أي: وقد جمعوا هنا حيث أخرجوا ما النافية عن الصدارة والثاني أنهم حذفوا الموصوف أو يقال المجاز إن هنا حذف الموصوف وتقديم معمول ما بعدما عليها. **قوله: (باسم المعنى)** أي: الأمر إذ الدخول إنما يكون في نحو دار أي شيء محسوس. **قوله: (دخلت في الأمر)** أي: فهذا إنما فيه مجاز واحد تعليق الدخول باسم المعنى. **قوله: (ودخلت الدار)** أي: ففيه مجاز حذف في. **قوله: (سير عليه طوله)** أي: حيث حذفوا الموصوف الذي هو نائب الفاعل. **قوله: (الحدث أو الزمان مسيراً)** هذا تنويع باعتبار الموصوف لأن التقدير سير طويل أو زمان طويل وجعله مسيراً باعتبار نيابته عن الفاعل فإنه يستلزم الإخبار عنه باسم المفعول وإنما كان هذا مجازاً لأن حقيقة المسير الذي وقع عليه السير.

قوله: (بخلاف سير عليه طويلاً) أي: فهو إنما فيه مجاز واحد وهو حذف الموصول، وأما الثاني فهو لم يرد هنا لأن نائب الفاعل قوله عليه. **قوله: (وسير عليه سير طويل)** أي: فإن فيه مجازاً واحداً من جهة جعل الحدث أو الزمان سيراً. **قوله: (دل عليه المعنى)** أي: لأنهم إذا لعنوا وأبعدوا عن رحمة الله صاروا مؤخرين. **قوله: (قليلاً)** حال من الواو. **قوله: (أما زائدة)** أي: وحينئذٍ فالمعنى ألم تعلموا إن أباكم قد أخذ عليكم

«مِنْ» متعلّقة بـ «فرطتم»، وإمَّا مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتِهَا رفعٌ بالابتداء، وخبرُه «مِنْ قَبْلُ»، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفات ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعةٌ من المحقِّقين؛ ويشكل عليهم ﴿كيفَ كان عاقِبَةُ الّذِين مِنْ قَبْلُ﴾ [الروم: ٤٢]؛ وقيل: نصب عطفاً على «أنَّ» وصلتها، أي: أَلم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع؛ فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَينِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً﴾ [يس: ٩]، ﴿رَبَّنَا آتِنا في الدُّنيا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهَّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئينِ.

وقوله تعالى: ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ طلّقْتُمُ النِّسَاءَ ما لَمْ تَمسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] «ما» ظرفيَّة، وقيل: بدل من «النساء»، وهو بَعِيد. وتقول: «اصْنَعْ ما صَنعْتُ» فـ «ما»

موثقاً من الله والحال أنكم فرطتم في يوسف من قبل. **قوله: (وخبره من قبل)** أي: والمعنى وتفريطكم في يوسف من قبل والجملة حال. **قوله: (من قبل)** أي: فمن قبل صلة للذين ورد بأن من قبل ظرف لغو متعلق بالمشركين والصلة جملة كان أكثرهم مشركين والأصل كيف كان عاقبة الذين كان أكثرهم مشركين من قبل. **قوله: (ورد بأن الغايات)** أي: الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم لحذف المضاف إليه كقبل وبعد والجهات الست لأنها تصير غاية وطرفاً للكلام بعد حذف المضاف إليه.

قوله: (ويشكل عليهم) أي: سيبويه ومن معه القائلين بهذا القول. **قوله: (وقيل نصب)** مقابل لقوله هي وصلتها رفع. **قوله: (الفصل بين العاطف)** أي: وهو الواو وقوله والمعطوف هو فرطتم وقوله بالظرف أي وهو من قبل. **قوله: (وهو ممتنع)** لا نسلمَ أنه ممنوع بل هو جائز كما ذكره ابن مالك والمصنف في غير هذا الكتاب وتمسك بعضهم لجوازه بقوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ [النساء: ٥٨] وأجاب عنه المصنف في حواشي التسهيل بأن التقدير ويأمركم إذا حكمتم فهو عطف جمل. **قوله: (من خلفهم سداً)** أي: فقد فصل بين سداً وسداً بالظروف أعني من خلفهم. **قوله: (وفي الآخرة حسنة)** أي: فقد فصل بين حسنة وحسنة بقوله وفي الآخرة. **قوله: (ليس هذا من ذلك)** أي: من الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف. **قوله: (شيآن)** أي: فسداً عطف على سداً ومن خلفهم عطف على من بين أيديهم وكذلك قوله وفي الآخرة عطف على الدنيا وحسنة عطف على حسنة، وإذا كانت الواو عطفت شيئين على شيئين فلم يكن هناك فصل بين العاطف والمعطوف أصلاً بل الواو داخلة على المعطوف. **قوله: (ما ظرفية)** أي: مدة عدم مسهن.

قوله: (وقيل بدل) أي: والمعنى لا جناح عليكم إن طلقتكم النساء اللاتي لم تمسوهن فما موصولة. **قوله: (وهو بعيد)** أي: غير متبادر للذهن لأن ما لغير العاقل وعلى

موصولة أو شرطيَّة، وعلى هذا فتحتاجُ إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصْنَعْ ما تَصْنَعُ» امتنعَتِ الشرطيّة، لأن شرْط حذف الجواب مضيُّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ»، فـ «ما» الثانية مصدريَّة، و «كان زيد» صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جوَّز إطلاق «ما» على آحاد مَنْ يعلم أن تقدّرها بمعنى «الذي»، وتقدّر «كان» ناقصةً رافعةً لضميرها وتنصب «زيداً» على الخبريَّة، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى «الذي» مع رفع «زيد»، على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف والمعنى: ما أحسن الذي كانَه زيد! إلا أن حذفَ خبرِ «كان» ضعيف.

وممَّا يُسألُ عنه قولُ الشاعر في صفةِ فرسٍ صافن: أي ثانٍ في وقوفِهِ إحدى قوائمه [من الكامل]:

٥٢٥ ـ أَلِـفَ الـصُّـفُـونَ فَـمَـا يَـزالُ كـأَنَّـهُ   مِـمّـا يَـقُـومُ عَـلَـى الـثَّـلاَثِ كَـسِـيـرا

فيقال: كان الظاهر رفع «كسيراً» خبراً لـ «كأنَّ».

والجواب أنه خبر لِـ «يزال»، ومعناه كاسر، أي: ثانٍ، كـ «رحيم» و «قدير»، لا

هذا تكون واقعة على العاقل. **قوله: (لتقدير جواب)** أي: يدل عليه ما تقدم والأصل أصنع أي شيء صنعته أصنعه. **قوله: (امتنعت الشرطية)** أي: وتعينت الموصولية أي أصنع الذي تصنعه. **قوله: (مضي فعل الشرط)** أي: وهو هنا مضارع. **قوله: (فما الثانية مصدرية)** أي: وأما الأولى فهي تعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه والجملة خبر ما. **قوله: (والجملة مفعول)** أي: لأحسن والمراد بالجملة جملة ما وصلتها يعني المصدر المنسبك منهما والتقدير ما أحسن كون زيد. **قوله: (ويجوز على قوله)** أي: على قول من جوز وقوع ما على العاقل وقوله أن يكون أي ما. **قوله: (بمعنى الذي)** مفعول أحسن وقوله على أن يكون الخبر أي خبر كان، وقوله ثم حذف أي وجملة كان صلة ما. **قوله: (أي ثاني في وقوفه إحدى قوائمه)** أي: وهي ممدوحة في الخيل. **قوله: (كسيرا)** المتبادر أن كسيرا خبر لكان مع أنه مرفوع والجواب أنه خبر ليزال وخبر كأن مما يقوم وليس المراد كسير بمعنى مكسور كما هو المتبادر بل بمعنى كاسر أي ثانٍ. **قوله: (أي ثانٍ)** في نسخة

---

٥٢٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأزهية ص ٨٧؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٤٨ (صفن)).

اللغة: ألف: اعتاد. الصفون: وقوف الفرس على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة. كسيراً: بمعنى كاسر، أي ثان.

المعنى: تلك فرس عربية أصيلة اعتادت الوقوف على ثلاث وطرف الرابعة، حتى لتظنها ولدت كذلك.

مكسور ضد الصحيح كـ «جريح» و «قتيل»، و «ما»: مصدرية، وهي وصلتها خبر «كأنَّ»، أي ألِف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنَهُ مخلوقٌ من قيامِه على الثلاث. وقيل: «ما» بمعنى «الذي» وضمير «يقوم» عائد إليها؛ و «كسيراً»: حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور؛ و «كأنَّ» ومعمولاها خبر «يزال»، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أوْلَىٰ.

● (مِنْ): تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتدءا الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائِرَ معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿إنه مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]. قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن دُرُسْتُويه: وفي الزمان أيضاً؛ بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث «فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعةِ إلى الْجُمْعَةِ»، وقال النابغة [من الطويل]:

٥٢٦ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلّ التَّجَارِبِ

رجل. **قوله: (وهي وصلتها خبر)** الأولى والجار والمجرور خبر أي مما يقوم.

قوله: (حتى كأنه الخ) أي: فهو مبالغة مثل خلق الإنسان من عجل. **قوله: (الذي يقوم على الثلاث)** أي: في حال كون رجله مكسورة. **قوله: (والمعنى الأول أولى)** أي: لأن القصد مدح الفرس بالصفون فلا يناسب الالتفات لتشبيهه بالمكسور.

(من) قوله: (أحدها ابتداء الغاية) أي: ذي الغاية أو المراد بالغاية المسافة بتمامها مجازاً لعلاقة الجزئية أو يقال الإضافة في قولهم لابتداء الغاية لأدنى ملابسة وإن المراد ابتداء الشيء ذي الغاية، وحينئذٍ فلا يلزم أن الغاية مبتدأة وتعرف من الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فالباء أفادت معنى الانتهاء لأن معنى أعوذ به ألتجيء إليه ومجرورها تارة يكون مبدأ لفعل ممتد نحو سرت من البصرة فإن البصرة مبدأ للسير وهو ممتد وتارة يكون مبدأ لأصل فعل ممتد نحو خرجت من الدار فإن الدار مبدأ للخروج وهو لا امتداد فيه لكنه أصل للذهاب الذي هو فعل ممتد. **قوله: (راجعة إليه)** أي: ولو بتأويل. **قوله: (غير الزمان)** أي: بأن يكون مجرور ما اسم عين أو اسم مكان نحو من المسجد الحرام إنه من سليمان فسليمان مبدأ وهو أصل والفعل الممتد البعث أي مبعوث من سليمان. **قوله: (من أول يوم)** أي: تأسيساً مبتدأ من أول يوم والمراد بالتأسيس الوضع والبناء لا خصوص وضع الأساس الذي لا يمتد. **قوله: (تخيرن)** من تخيرت الشيء اصطفيته الضمير في تخيرن للسيوف المذكورة

---

٥٢٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩، ٨٣١؛ ولسان العرب ١/ ٢٦١ (جرب)، ١٢/ ١٤٩ =

وقيل: التَّقدير: من مضيّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردَّه السهيليّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدّها، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعۡضَ مَا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢].

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقعُ بعدَ «ما» و «مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿ما يَفتح اللَّهُ للنَّاسِ من رَحْمَةٍ فلا ممسكَ لها﴾ [فاطر: ٢]، ﴿ما نَنسَخۡ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نَصْب على الحال؛ ومن قوعِها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ

قبل هذا البيت وهو:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائبِ

ويوم حليمة يوم مشهور من أيام حرب العرب تضرب العرب به المثل إن أباها الحرث بن أبي شمر أرسل إلى المنذر بن ماء السماء قوماً يقتلونه ثم إنها أخرجت إناء مملوءاً طيباً وفرقته عليهم، ثم إنهم خرجوا للمنذر وقالوا له إن الحرث أرسلنا لكن لترى خاطر لا فاطمأن به، ثم أخذوه بغتة وحصل من الهرج في ذلك اليوم ما حصل.

قوله: (من أزمان) أي: تخييراً مبتدأ من أزمان الخ. **قوله: (كل التجارب)** بكسر الراء جمع تجربة وهي مصدر قولك جرب الشيء إذا اختبره وعرفه. **قوله: (وقيل التقدير)** أي: في البيت والآية أي أن الكلام على حذف مضاف وحينئذٍ فمن للابتداء في غير الزمان وذلك لأن المعنى أن التخيير مبتدأ من مضي يوم ومن تأسيس أول يوم. **قوله: (لاحتيج إلى تقدير الزمان)** أي: وحينئذٍ فرجع الأمر إلى أنها لابتداء الغاية في الزمان وقد يقال إنه لا حاجة لتقدير زمن ولا مانع من جعل نفسي والتأسيس مبدأ كما تجعل الدار مبتدأ للخروج. **قوله: (لاحتيج إلى تقدير الزمان)** أي: فالأصل من وقت تأسيس أول يوم ومن وقت مضي أزمان. **قوله: (بيان الجنس)** أي: وهي التي يصح أن يحمل مجرورها على المبين أو يجعل محلها الذي هو أي الموصول وصلته. **قوله: (في ذلك)** أي: فيما ذكر من الآيات. **قوله: (في موضع نصب على الحال)** أي: والمعنى أي شيء ننسخ حالة كونه آية وأي شيء يفتح الله للناس حالة كونه رحمة وأي شيء تأتينا به حالة كونه آية. **قوله: (على الحال)**

= (حلم)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٧؛ وابن عقيل ص ٣٥٨).

شرح المفردات: يوم حليمة: من أيّام العرب المشهورة في العصر الجاهليّ، فيه انتصر الغساسنة على اللخميين، وبه ضرب المثل «ما يوم حليمة بسرّ».

المعنى: يقول إنّ سيوف الغساسنة صقيلة اختارها أصحابها من زمن يوم حليمة، وحافظوا عليها إلى اليوم، وقد أظهرت التجارب جودتها وحسن بلائها في رقاب الأعداء.

مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وإسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١]، الشَّاهِد في غير الأولى فإن تلك للابتداء؛ وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. وأَنكرَ مجيء «مِن» لبيان الجنس قومٌ، وقالوا: هي في ﴿مِنْ ذهب﴾ و ﴿مِن سندس﴾ للتبعيض، وفي ﴿من الأوثان﴾ للابتداء. والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجْسَ وهو عبادتها، وهذا تكلُّف.

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحات مِنْهُمْ مَغْفِرة﴾ [الفتح: ٢٩] في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «مِن» فيها للتَّبيين لا للتبعيض، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا للَّهِ والرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ القَرْحُ لِلَّذين أَحْسَنُوا مِنهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظيم﴾ [آل عمران: ١٧٢]، وكلّهم محسن ومُتَّقٍ، ﴿وَإنْ لَمْ يَنْتَهوا عَمَّا يَقُولونَ

أي: من ما التي هي مفعول ومجيء الحال من المفعول جائز، ومن مهما ولا يقال إن مهما مبتدأ والحال لا تأتي منه لأنا نقول محل ذلك ما لم يكن المبتدأ معمولاً في المعنى بفعل الشرط وإلا جاز كما هنا؛ لأن مهما معمول لفعل الشرط في المعنى لأن قولك أي شيء تأتينا به في معناه أي شيء تأتينا أو أن صاحب الحال في هذه الآية ضمير الجر من به أو يجعل مهما منصوباً على الاشتغال ويقدر فعل من معنى المذكور مؤخر لأن الشرط له الصدر أي مهما تذكرة تنابه حال كونه آية.

قوله: **(فإن تلك)** أي: الأولى. **قوله**: **(فإن تلك للابتداء)** والمعنى يحلون فيها تحلية ناشئة من أساور حال كونها ذهباً. **قوله**: **(زائدة)** أي: فالمعنى يحلون فيها أساور حال كونها ذهباً وفيه أن حلي يتعدى بالباء فلعله ضمن حلي معنى ألبس أو إن من بمعنى الباء. **قوله**: **(وأنكر مجيء من الخ)** أي: في غير ما ومهما لا أنهم أنكروه مطلقاً خلافاً لظاهره. **قوله**: **(وهو عبادتها)** أي: وليس المراد بالأوثان الرجس كما هو على القول الأول. **قوله**: **(في الطعن)** متعلق بتمسك وقوله على بعض الصحابة أي حيث أدى أن بعضهم صالح وبعضهم غير صالح واستدل بأن منهم في هذه الآية للتبعيض وأن المعنى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات بعضهم مغفرة الخ فالموعود بالمغفرة بعضهم دون كلهم. **قوله**: **(أي الذين آمنوا هم هؤلاء)** أي: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات الذين هم هؤلاء الصحابة مغفرة الخ. **قوله**: **(الذين)** مبتدأ وقوله استجابوا لله والرسول أي أجابوا دعاءه بالخروج للقتال لما ورد أبو سفيان وأصحابه العود وتواعدوا مع النبي ﷺ سوق بدر في العام المقبل من يوم أحد وقوله من بعد ما أصابهم القرح أي بأحد، وقوله للذين أحسنوا أي بطاعته واتقوا مخالفته وهذا خبر المبتدأ. **قوله**: **(وكلهم محسن)** هذا حسن تلويح بالصحابة وقوله ومتقٍ أي وحينئذٍ فالمعنى للذين أحسنوا الذين هم هؤلاء. **قوله**: **(وإن لم ينتهوا عما يقولون)** في الإتيان بهذه الآية ردع وتعريض بهؤلاء الزنادقة.

لَيَمَسَّنَّ الَّذِين كَفَرُوا مِنهُمْ عَذَابٌ أليمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول فيهم ذلك كلهم كُفَّار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِمّا خَطِيئاتهم أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من المتقارب]:

٥٢٧ ـ [تطاولَ ليلُك بالإثمِدِ وباتَ الخليُّ ولم تَرْقُدِ
وباتَ وباتتْ لهُ ليلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ]
وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي [وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ]

وقول الفرزدق في علي بن الحسين [من البسيط]:

٥٢٨ ـ يُغضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ، [فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ]

قوله: (كلهم كفار) أي: وحينئذٍ فالمعنى ليمسن الذين كفروا الذين هم هؤلاء. **قوله: (مما خطاياهم أغرقوا)** أي: أغرقوا من أجل خطاياهم. **قوله: (وذلك من نبأ)** أي: وذلك جاءني من أجل نبأ خير وهو لامرىء القيس بن حجر وقيل من عانس الصحابي وقيل لعمرو بن معد يكرب وقبله:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخليّ ولم ترقدِ
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمدِ
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسودِ

العائر قذي العين خاطب نفسه ثم التفت، والأثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وحكى صاحب «القاموس» فتحها أيضاً كأحمد، وأما الإثمد بكسر الهمزة والميم فحجر يكتحل به والخلي الخالي من الهم وله حال من ليلة لا متعلق بباتت. **قوله: (في علي)** هو زين العابدين بن الحسين بن علي كرم الله وجهه. **قوله: (يغضي حياءً الخ)** تمامه:

---

٥٢٧ ـ **التخريج**: الأبيات لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٨٥؛ والمستقصى ٢/ ٥٠؛ وسمط اللآلي ص ٥٣١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٥؛ ومعجم البلدان ١/ ٩٢ (إثمد)؛ وتاج العروس ٧/ ٤٦٨ (ثمد)).

اللغة: **شرح المفردات**: تطاول: طال، أو تمطّى. الإثمد: حجر يكتحل به، وهنا اسم موضع. الخليّ: المطمئنّ، الخالي من الهموم. ترقد: تنام. العائر: القذى في العين. الأرمد: المصاب بالرمد.

المعنى: يقول: إنّ ليله كان طويلاً في ذلك المكان، ولم يرقد له جفن، بعكس الخليّ الذي نام مطمئناً. وكانت ليلته شبيهة بليلة الأرمد الموجع العينين الذي لا يعرف النوم، وذلك بسبب نبأ جاءني.

٥٢٨ ـ **التخريج**: البيت للحزين الكنانيّ (عمرو بن عبد وهيب) في (الأغاني ١٥/ ٢٦٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٤ (حزن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٩؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩؛ وأمالي =

الخامس: البدل: نحو: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لجعلنا منكُم مَلائكَةً فِي الأرْضِ يَخلُفونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٠]، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الجدُّ» أي: لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك؛ وقيل: ضُمِّن «ينفع» معنى «يمنع»؛ ومتى عُلِّقت «مِنْ» بالجد انعكس المعنى، وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ في شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] فليس من هذا خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة [من الرجز]:

فـلا يـكـلـم إلا حـيـن يـبـتـسـمُ

قوله: (الخامس البدل) أي: وهي التي يحل محلها بدل. **قوله: (أي بدل طاعة الله)** أي: فالكلام على حذف مضاف. **قوله: (الحظ)** أي: لأن الجد بفتح الجيم معناه الحظ في الدنيا بالمال، وأما على رواية الكسر فالمراد به الاجتهاد لكن هنا اجتهاد مخصوص أي الاجتهاد في الطاعة، واعترض بأن الاجتهاد في الطاعة ينفع ويجاب بأنا لا نسلم أن المراد الاجتهاد في الطاعة بل المراد الاجتهاد في تحصيل الدنيا. **قوله: (وقيل ضمن ينفع معنى يمنع)** أي: وعلى هذا فمن للابتداء أي لا يمنع الجد صاحبه منك أي منعاً ناشئاً منك ومنسوباً إليك كذا قرروا لأطهر جعلها للتعدية أي لا يمنعه من انتقامك. **قوله: (انعكس المعنى)** أي: فسد وصار المعنى عنه النفع هو الحظ من الله. **قوله: (فليس من هذا)** أي: من جعل من للبدل أي لأن النفي لا يصح لأن المعنى من يتول الكافرين بدل المؤمنين فليس في شيء بدل رحمة الله وهذا لا يصح لأنه في شيء بدل رحمة الله قطعاً ويجاب بأن المراد ليس بشيء يعبؤ به بدل رحمة الله بل هو في شيء لا يعبؤ به أو أنه نزل الشيء الذي هو فيه منزلة العدم لعدم النفع به.

قوله: (في شيء) خبر ليس واسمها ضمير يعود على من يفعل وقوله من ولاية الله أي الذي هو ولاية الله إذا أردت البيان أو ناشئاً من ولاية الله إذا أردت الابتداء. **قوله: (في قول أبي نخيلة)** بالنون والخاء المعجمة.

= المرتضى ١/ ٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥١٣، ٣/ ٢٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٨٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٣).

شرح المفردات: يغضي: يخفض جفنه. المهابة: الاحترام.

المعنى: يقول: إنّه يغضّ الطرف حياء، ولكنّ الناس لفرط مهابته لا يرفعون إليه بصرهم إلاّ إذا ابتسم لهم.

٥٢٩ ـ [جَارِيَةٌ لم تَأْكُلِ المُرَقَّقا] وَلَمْ تَذُقْ من البُقُولِ الفُسْتُقَا

المراد بدل البقول؛ وقال غيره: توهَّم الشاعر أن الفُسْتُق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النّقول» ـ بالنون ـ و «من» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلاّ الفستق، وإنّما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لأنها بَدَوِيَّة. وقال الآخر يصف عامل الزّكاة بالْجَوْرِ [من الكامل]:

٥٣٠ ـ أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ

أي: بَدَلَ الفصيل؛ و «الأفيل»: الصغير لأنه يأفِلُ بين الإبل: أي يغيب. وانتصاب «أَفيلا» على الحكاية؛ لأنهم يكتبون «أدّى فلان أَفيلا». وأنكر قوم مجيء

قوله: (توهم الشاعر أن الفستق من البقول) أي: فأتى بمن التي للتبعيض. **قوله: (النقول)** جمع نقل كالبندق. **قوله: (ومن عليهما للتبعيض)** أي: إنها لا تأكل الفستق الذي هو بعض البقول بالباء على الأول وبالنون على الثاني. **قوله: (وإنما المراد)** هذا رد على الجوهري وبخطئه له. **قوله: (أخذوا المخاض)** هي الحوامل من النوق وأحدها خلفة من غير لفظها والفصيل ولد الناقة بمجرد انفصاله عنها والقصيدة للراعي يخاطب عبد الملك بن مروان منها:

أوليّ أمر الله إنا معشر حنفا نسبح بكرة وأصيلا

إن الذين أمرتهم أن يعدلوا لم يفعلوا مما أمرت فتيلا

وقوله غلبة بغين معجمة ولام مضمومتين وباء موحدة مشددة مصدر غلب وهو منصوب بمحذوف أي وغلبوا غلبة أو يأخذوا على تضمينه معنى الغلبة، وظلماً مفعول لأجله أو غلبة حالان أي أخذوا غالبين ظالمين. **قوله: (من الفصيل)** هو المعبر عنه في الفقه ببنت المخاض. **قوله: (أفيلا)** أي: بدل الفصيل الذي هو بنت المخاض. **قوله:**

---

٥٢٩ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٨٠؛ ولأبي نخيلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٥؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٦؛ ولسان العرب ٩/ ١٥٧ (سكف)، ١٠/ ٣٠٨ (فستق)، ١١/ ٦١ (بقل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٩؛ والجنى الداني ص ٣١١؛ وجواهر الأدب ص ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤).

اللغة: المرقّق: الخبز.

٥٣٠ ـ التخريج: البيت للراعي النميري في (ديوانه ص ٢٤٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣١١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٨٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٤٤).

اللغة: المخاض: النوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة فطم عن أمه. الغلبة: مصدر غلبة. أفيل: ولد الناقة ابن سبعة أشهر.

المعنى: يظلم الجباة، فيأخذون الإبل الحوامل، ويكتبون للأمير بأنهم عدلوا، وأخذوا صغارها.

«مِنْ» للبدل، فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَاةِ الدُّنيا مِن الآخِرَة﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدلاً منها؛ فالمُفيد للبدليّة متعلّقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مرادفة «عن»، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ الله﴾ [الزمر: ٢٢]، ﴿يَا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتُفِيد أن ما بعدَ ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بـ «ويل»، مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِلّذينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ولا يصحّ كونه تعليقاً صناعيّاً للفَصْل بالخَبَرِ، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأوّل للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنّه إذا ذكر قَسَتْ قلوبهم.

وزعم ابن مالك أنّ «مِن» في نحو: «زَيْدٌ أفضلُ مِن عمرو» للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في الفَضْلِ، قال: وهو أَوْلىٰ من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداءِ الارتفاع في نحو: «أفضلُ منه»، وابتداء الانحطاط في نحو: «شَرٌّ منه» إذ لا يقعُ بعدها «إلى»، ا هـ.

(وانتصاب أفيلا على الحكاية) أي: أو إنه منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف أي ويكتب للأمير أخذنا منه أفيلاً وعلى هذا يكون نائب الفاعل جملة وهو خلاف الكثير بل منعه بعض فالأحسن ما قاله المصنف. **قوله: (أدى فلان أفيلا)** أو إنه نصب على الحال من الضمير المستتر النائب عن الفاعل العائد على المأخوذ المفهوم من السياق. **قوله: (من ذكر الله)** أي: عن ذكر الله لأن القسوة تتعدى بعن لا بمن أي فويل للذين قست قلوبهم عن القرآن. **قوله: (واقترب الخ)** أي: وقرب اليوم الموعود به حقاً وهو يوم القيامة، فإذا هي أي القصة شاخصة أبصار الذين كفروا في ذلك اليوم قائلين يا ويلنا أي يا هلاكنا قد كنا في غفلة من هذا اليوم.

قوله: (قد كنا في غفلة من هذا) أي: عن هذا لأن الغفلة تتعدى بعن لا بمن. **قوله: (وقيل هي في هذه الآية للابتداء)** أي: والمعنى يا ويلنا ويلاً نشأ من هذا، وقوله إن ما بعد ذلك أي من وهو المجرور أي ليفيد أن ما بعدها أشد في العذاب مما قبلها. **قوله: (يعلق معناها بويل)** أي: يربطها بويل من حيث المعنى لا من حيث الصناعة، والأولى إسقاط معنى. **قوله: (مثل فويل الخ)** أي: فمن متعلقة بويل أي الويل من النار. **قوله: (للفصل بالخبر)** المراد الكلام الخبري أي قوله قد كنا في غفلة ولا شك أن هذه جملة خبرية. **قوله: (وقيل هي فيهما للابتداء)** فمعنى الأولى ويل للذين قست قلوبهم ناشىء ذلك الويل من ذكر الله وقد تقدم معنى الثانية. **قوله: (وابتداء الانحطاط)** مراده به الشرية ولو أطلق الفضل أي الزيادة في أي معنى كان لصح. **قوله: (إذ لا يقع بعدها)** أي: في التركيب أي وشأن الابتدائية وقوع إلى بعدها وقوله إذ لا يقع الخ علة لقوله أولى وقد يقال إن كلام

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها «عَنْ».

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة «في»، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأرضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا نُودِيَ للصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، والظاهر أنها في الأولى لبيانِ الجنس مثلها في ﴿ما نَنسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦].

التاسع: موافقة «عند»، نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شيئاً﴾ [آل عمران: ١٠] قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفةُ «ربَّما»، وذلك إذا اتَّصلت بـ «ما» كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً   عَلَى رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

قاله السيرافي وابن خَروف وابن طاهر والأعلم، وخَرَّجوا عليه قول سيبويه: وٱعلمْ أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن «مِنْ» فيهما ابتدائيَّة و «ما» مصدريَّة، وأنهم

سيبويه ظاهر أي إن الفضل ملحوظ ابتداؤه من زيد وانتهاؤه إلى عمرو فإلى واقعة بعد من في المعنى وهذا يكفي في كون من ابتدائية ولا يشترط التصريح بها بالفعل في التركيب كما لاحظه المعترض وقوله: إذ لا يقع رد لما قاله سيبويه، وقوله ولو كانت الخ هذا رد على ابن مالك.

قوله: (أنها للابتداء) أي: نظراً ناشئاً من طرف والحق إنه إن لوحظ أن آلة النظر الطرف كانت للتعدية فتكون مرادفة للباء، وإن لوحظ أن الطرف وقع ابتداء النظر منه كانت للابتداء لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل. **قوله: (أروني ماذا خلقوا من الأرض)** أول الآية: ﴿قل أرأيتم ما تدعون من دون الله﴾ [الأحقاف: ٤] أي أخبروني عن الأصنام التي تبعدونها من دون الله فما تدعون مفعول أول وقوله بعد أروني أي أخبروني تأكيد، قوله ماذا خلقوا من الأرض مفعول ثانٍ أي أخبروني عن الأصنام التي تعبدونها من دون الله هل خلقت شيئاً في الأرض. **قوله: (إنها لبيان الجنس)** أي: فالمعنى أروني أي أخبروني أي شيء خلقوه الذي هو الأرض أي أخبروني هل خلقوا الأرض أم لهم مشاركة مع الله في خلق السموات والأرض. **قوله: (لن تغني عنهم أموالهم الخ)** أي: لا نفعهم أموالهم ولا أولادهم عند الله شيئاً من النفع. **قوله: (للبدل)** أي: والمعنى لا تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم بدل طاعة الله أو رحمته.

قوله: (إذا اتصلت) أي: من بما. **قوله: (لمما نضرب)** أي: لربما نضرب. **قوله: (وأعلم إنهم مما يحذفون كذا)** الأظهر إن مما خبر مقدم وكذا مبتدأ مؤخر والجملة خبر إن أي وأعلم أنهم كذا مما يحذفونه. **قوله: (إن من فيها)** أي: في البيت وفي قول سيبويه.

جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خلق الإِنسان من عجل﴾ [الأنبياء: ٣٧].

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَومِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل: على التَّضمين، أي: منعناه منهم بالنَّصر.

الثاني عشر: الفصل، وهي الدَّاخلة على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَم المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّى يميزَ الخبيثَ من الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ «مَازَ» وَ «مَيَّزَ» بمعنى «فَصَلَ»، والعلم صفةٌ توجب التَّمييز، والظاهر أنَّ «مِن» في الآيتين للابتِداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: «وتقول رأيتُه مِنْ ذلك الموضع» فجعلته غاية لِرُؤيتك، أي: محلاً للابتداءِ والانتهاء؛ قال: «وكذا أخذته من زيد»؛ وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداءِ، لأن الأخذ ابتُدِىء من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التَّنصيص على العموم، وهي الزَّائدة في نحو: «ما جاءني مِنْ

قوله: (ونصرناه من القوم) أي: لأن نصر يتعدى بعلى لا بمن. **قوله: (وقيل على التضمين)** أي: وقيل إنها في هذه الآية باقية على حالها على تضمين نصر معنى منع الذي يتعدى بمن. **قوله: (بالنصر)** أي: عليهم فلا يصلون إليه بسوء. **قوله: (المتضادين)** أي: في الجملة وتضادهما إنما هو بحسب الوصف. **قوله: (والله يعلم المفسد الخ)** أي: يميز هذا من هذا ويفصله منه فيجازي كلاً منهما. **قوله: (حتى يميز الخ)** أول الآية ما كان الله ليذر أي ليترك المؤمنين على ما أنتم أيها الناس عليه من اختلاط المخلص في إيمانه بغيره حتى يميز أي يفصل الخبيث وهو المنافق من الطيب وهو المؤمن بالتكاليف الشاقة المبينة لذلك، وقد فعل ذلك يوم أحد وما كان الله ليطلعكم على الغيب لتعرفوا المنافق من غيره قبل التمييز. **قوله: (والعلم صفة توجب التمييز)** أي: فرجع الأمر للتمييز. **قوله: (والظاهر الخ)** أي: وخلاف الظاهر إنها للفصل وليس عنده قطع بكونه أي الأول باطلاً وإلا لقال والحق. **قوله: (فجعلته)** أي: الموضع غاية الخ. **قوله: (أي محلاً للابتداء)** هذا لا يناسب كونها للغاية وتحقيق الكلام أنك إذا أردت موضعك فمن للابتداء أو موضع الهلاك فللانتهاء ولعل المصنف لاحظ قول الحكماء إن الأشعة تبدو من الناظر ثم تنعكس إليه. **قوله: (أي محلاً للابتداء)** أي: فالمعنى رأيته رؤية مبتدأة من ذلك الموضع ومنتهية إليه. **قوله: (وكذا أخذته من زيد)** أي: أخذا منتهياً إلى زيد أي فغاية الأخذ ومبدؤه زيد ولكن هذا بعيد. **قوله: (للمجاوزة)** أي: أخذته أخذاً مجاوزاً لزيد ومنتهياً إلي. **قوله: (والظاهر عندي أنها)** أي: في المثال الثاني. **قوله: (التنصيص على العموم)** أي: وهي الداخلة على

رَجُل» فإنه قبلَ دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوَحْدة؛ ولهذا يصحُّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

الخامس عشر: توكيد العُموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحدٍ، أو من دَيَّارٍ» فإن «أحداً» و «دياراً» صِيغَتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدّم **نَفْي أو نَهْي أو استفهام بهل**، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يعلمها﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَا تَرَى فِي خلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ﴿فارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُور﴾ [الملك: ٣]، وتقول: «لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ»، وزاد الفارسي الشّرْطَ، كقوله [من الطويل]:

٥٣١ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءِ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وسيأتي فصل «مهما».

والثاني: **تنكير مجرورها**.

والثالث: **كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ**.

المحتمل للعموم كما في رجل الواقع بعد النفي فهو محتمل للعموم لأنك إذا قلت ما جاءني رجل يحتمل أن المعنى ما جاءني أحد من هذا الجنس ويحتمل ما جاء رجل واحد بل رجلان. **قوله: (توكيد العموم)** أي: وهي الداخلة على الموضوع للعموم والاستغراق كأحد وديار الواقعين بعد النفي. **قوله: (فإن أحداً ودياراً صيغتا عموم)** أي: صيغتان دالتان على العموم إذا وقعتا بعد النفي. **قوله: (وما تسقط الخ)** تقدم نفي وقوله فارجع البصر هل ترى استفهام بهل وقوله لا يقم من أحد تقدم النهي. **قوله: (وزاد الفارسي الشرط)** أي: تقدم الشرط عليها. **قوله: (تكون)** بالمثناة الفوقية لتأنيث الفاعل وبالتحتية للفصل بين الفعل والفاعل. **قوله: (تنكير مجرورها)** أي: كونها نكرة. **قوله: (أو مبتدأ)** أي: له مسوغ لما فرض إنه لا بد أن يكون نكرة.

---

٥٣١ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٣٢؛ والجنى الداني ص ٦١٢؛ والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٥٨).

اللغة وشرح المفردات: الخليقة: الطبيعة. خالها: ظنّها.

المعنى: إذا كان عند امرىء خصلة من الخصال، وظنّ أنّها تخفى على الناس فإنها لا بدّ ستظهر عندهم وسيعرفونها.

تنبيهات

أحدها: قد اجتمعت زيادتُها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ولك أن تقدّر «كان» تامّة، لأن مرفوعها فاعل؛ وناقصة، لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصلُه المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتُخْرِج بقيّة المفاعيل، وكأنه وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهنَّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ «مع» وباللام بـ «في»، ولا تجامعهنَّ «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وَجْهٌ، وقد خَرَّجَ عليه أبو البقاء ﴿مَا فَرَّطْنا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقال: «من» زائدة و «شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل: ﴿لا يَضُرُّكُم كَيْدُهُم شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠]، والمعنى تفريطاً وضرّاً؛ وقال: ولا يكونُ مفعولاً به، لأن «فَرَّطَ» إنما يتعدّى إليه بـ «في»، وقد عُدّي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حُجَّة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذلك كلّ شيء صريحاً؛

قوله: **(ما اتخذ الله من ولد)** أي: ولداً وهو مفعول اتخذ وقوله من إله أي إله لأنه اسم كان. **قوله**: **(وأصله المبتدأ)** أي: فقد وجد الشرط الثالث من وجهين. **قوله**: **(وأصله المبتدأ)** أي: فعلى كل حال إله مرفوع لكن إما على أنه فاعل أو شبيه بالفاعل. **قوله**: **(هي عبارة ابن مالك)** أي: تعبيره وأنت باعتبار الخبر. **قوله**: **(فتخرج بقية المفاعيل)** أي: فلا تزاد معها من. **قوله**: **(بمع)** أي: لأن قولك سرت والنيل على معنى سرت مع النيل.

قوله: **(وباللام)** أي: لأن قولك قمت إجلالاً على معنى للإجلال. **قوله**: **(وبفي)** أي: لأن جلست أمام زيد معناه في أمامه. **قوله**: **(ولا تجامعهن من)** قد يستشكل بأنه قد سمع دخول من على مع حكى سيبويه ذهبت من معه وقرأ من قرأ وهذا ذكر من معي ويجاب بأن مع المدخولة لمن بمعنى عند وليست مع التي يراد بها مكان الاجتماع أزمانه ولا شك أن التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند ا هـ دماميني. **قوله**: **(وقد خرج عليه)** أي: على زيادتها في المفعول المطلق. **قوله**: **(في موضع المصدر)** أي: فهو مفعول مطلق والأصل تفريطاً شيئاً فحذف الموصوف ثم زيدت من. **قوله**: **(ولا يكون)** أي: شيئاً من قولك من شيء. **قوله**: **(إلى الكتاب)** أي: فقوله في الكتاب مفعول به. **قوله**: **(إن الكتاب)** أي: القرآن أي إن بعضهم ادعى أن القرآن صرح فيه بكل شيء واستدل بقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ [الأنعام: ٣٨] ولا شك إن من شيء نكرة في سياق النفي فتعم ورد بأن هذا لا يسلم إلا لو كان من شيء مفعولاً به؛ لأن المعنى ما فرطنا أي ما تركنا شيئاً في الكتاب، وأما لو جعل المفعول به في الكتاب وجعل قوله من شيء مصدراً أي ما فرطنا في الكتاب تفريطاً فلا دلالة له على ذلك.

قُلْت: وكذا لا حجّة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إلا في كِتَابٍ مُبينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو رأي الزمخشريّ، والسِّياقُ يَقْتضيه.

الثالث: القياسُ أنها لا تُزاد في ثاني مفعولَيْ «ظنَّ»، ولا ثالث مفعولات «أعْلَمَ»، لأنهما في الأصل خبر؛ وشذَّت قراءةُ بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أولياء﴾ [الفرقان: ١٨] ببناء «نُتخَذ» للمفعول؛ وحَمَلَها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال، ويظهر لي فسادُه في المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: «ما كان لك أن تتّخذَ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مُثْبِت لخذلانِهِ ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهملَ هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً»، والتمييز في نحو: «ما طَابَ زيدٌ نفساً»، والحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً»، وهم لا يُجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦]: إنه يجوز كون ﴿آية﴾

قوله: (اللوح المحفوظ) أي: ما فرطنا في اللوح المحفوظ من الأشياء أي وأما القرآن فمسكوت عنه وهذه طريقة لبعض ولكن الحق أن القرآن مذكور فيه كل شيء لكن لا بالصراحة. **قوله: (والسياق يقتضيه)** أي: سياق الآية يقتضيه أي لأن قبله وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم أي في الآجال والأرزاق فالمراد بالكتاب كتاب الآجال والأرزاق وهو اللوح المحفوظ. **قوله: (ولا ثالث مفعولات أعلم)** أي: لأنها ليست مفعولاً بها. **قوله: (أن نتخذ)** أصلها يتخذ الناس ولا شك إنها تتعدى لمفعولين الأول الضمير أي نحن الذي هو نائب الفاعل وقوله من أولياء مفعول ثانٍ لها. **قوله: (وحملها ابن مالك)** حاصل كلام ابن مالك أن نتخذ من اتخذ المتعدي لواحد كما في قوله تعالى: ﴿أم اتخذوا من دون الله أولياء﴾ [الشورى: ٩] فحينئذٍ يكون الضمير هو المفعول وقوله من أولياء حال أي ما كان ينبغي لنا أن نتخذ حال كوننا أولياء من دونك. **قوله: (ناه)** أي: لأن قولك ما كان ينبغي الخ نهي في المعنى فالمنهي عنه انبغاء الاتخاذ. **قوله: (أكثرهم الخ)** منهم ابن مالك في الألفية حيث قال:

وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكرة كما لباغ من مفرّ

قوله: (أهمل الشرط الثالث) أي: فلم يشترط كون المجرور فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، واشترط تقدم النفي وشبهه وكون المجرور نكرة. **قوله: (فيلزمهم زيادتها)** أي: صحة زيادتها وهذا الاعتراض عليهم حيث أهملوا الشرط فاللزوم من حيث الإطلاق. **قوله: (كون آية حالاً)** أي: أي شيء ننسخ حال كونه آية ومعنى آية قليلاً أو كثيراً فقول

حالاً و ﴿من﴾ زائدة كما جاءت آية حالاً في ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُم آيَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثَبَتَ فهو شاذٌ، أعني زيادة «مِن» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتَّنظير بما لا يناسب؛ فإن ﴿آية﴾ في ﴿هذه نَاقَةُ الله لكم آية﴾ [الأعراف: ٧٣] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفادٌ من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفشُ واحداً من الشرطين الأوَّلين، واستدلَّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ جاءك مِنْ نَبَإِ المرْسلين﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يغفر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبكم﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿يُحَلَّوْن فِيهَا مِنْ

المصنف قليلاً أو كثيراً نصب على الحال وهو معنى آية. **قوله: (إن ثبت فهو شاذ)** أي: أنا أولاً لا نسلم ثبوته وإن سلم ثبوته فهو شاذ. **قوله: (وتقدير)** أي: جعل الخ وقد يقال إن الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال، وإنما هما غالباً فلا يكون عدم اشتقاق آية وانتقالها مناف بدعوى حاليتها مع إنه يمكن أن تؤول بمشتق، وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع. **قوله: (وتقدير الخ)** عطف على تخريج كما أن التنظير عطف عليه أيضاً وكذلك قوله تفسير اللفظ وقوله ما ليس بمشتق أي الذي هو آية. **قوله: (فإن آية في هذه ناقة الله لكم آية)** قد يقال مراده التنظير في كون لفظ آية وقع منكراً حالاً في الموضعين لا في اتحاد المعنيين. **قوله: (لا واحدة الآية)** أي: فمعناها البعض من القرآن وذلك في الآية الثاني أعني ما ننسخ الخ. **قوله: (وتفسير اللفظ بما لا يحتمله الخ)** يمكن أن يقال إنها أي آية نكرة في سياق الشرط فهي كسياقها في النفي فتعم حينئذٍ فتفسيرها بقليلاً أو كثيراً تفسير بما يحتمله اللفظ. **قوله: (من الشرطين الأولين)** أي: وقوعها بعد نفي أو استفهام أو نهي وكون مجرورها نكرة. **قوله: (ولقد جاءك الخ)** أول الآية: ﴿ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا﴾ [الأنعام: ٣٤] أي بإهلاك قومهم فاصبر حتى يأتيك النصر بإهلاك قومك ولا مبدل لكلمات الله، ولقد جاءك من نبأ المرسلين ما يسكن به قبلك. **قوله: (ولقد جاءك من نبأ المرسلين)** هذا مثال لما فقد فيه الشرطان وكذلك قوله يغفر لكم الخ، وأما قوله قد كان من مطر ففقد فيه واحد أي كونها في سياق النفي.

قوله: (ولقد جاءك من نبأ المرسلين) أي: فمن زائدة في الإثبات داخلة على معرفة لأن نبأ معرفة لإضافته للمرسلين. **قوله: (يغفر لكم من ذنوبكم)** أجاب سيبويه بأن من تبعيضية أي يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم فإن قلت إن الله قال إن الله يغفر الذنوب جميعاً أجيب بأن هذه في قوم نوح، وأما قوله يغفر الذنوب جميعاً فهي في أمة نبينا محمد أو أنهما في أمة محمد ولكن أخبر المولى أولاً بغفران البعض ثم أخبر ثانياً بغفرانها كلها ولا شك أن غفران البعض لا ينافي غفران الكل بل عدم غفران البعض هو المناقض لغفران الكل. **قوله: (يحلون فيها من أساور)** تقدم أن من هذه فيها قولان قيل إنها للابتداء أي

أساور من ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿ويكفِّرْ عَنْكم منْ سَيئاتكم﴾ [البقرة: ٢٧١].

ولم يشترط الكوفيّون الأوّل، واستدلُّوا بقولهم: «قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ»، وبقول عمر بن أبي ربيعة [من المتقارب]:

٥٣٢ - وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَما قالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

وخَرَّج الكسائي على زيادتها: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»، وابن جنّي قراءة بعضهم: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُم مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] بتشديد «لمّا»، وقال: أصله: لَمِنْ ما، ثم أُدغم، ثم حُذفت ميم «مِنْ».

وجوَّز الزمخشري في ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ [يس: ٢٨] الآية، كونَ المعنى ومِنَ الّذي كنا منزلين، فجوَّز زيادتها مع المعرفة.

يحلون فيها تحلية ناشئة من أساور وقيل إنها زائدة على تضمين حلي معنى أليس. **قوله: (وينمي)** أي: يزيد والكاشح الذي يضمر العداوة في كشحه وأول القصيدة:

صحا القلب عن ذكر أم البنين بعد الذي قد مضى في العصرْ

وأصبح طاوع عذاله واقصر بعد الأباء المبرْ

أخيراً وقد راعه لائح من الشيب من يعله ينزجرْ

على إن حب ابنة المالكي كالصدع في الحجر المنفطرْ

يهيم النهار ويدنو له جنان الظلام بليل سهرْ

وينمي الخ. **قوله: (إن من أشد الناس)** أي: إن أشد الناس أي العصاة غير الكفار عذاباً يوم القيامة المصورون أي وبهذا يجاب كون إن رفعت الجزأين وقوله المصورون أي للصور التي تعبد. **قوله: (وابن جنى قراءة)** أي: وخرج ابن جنى على زيادتها قراءة بعضهم والشاهد في من كتاب لأن المعنى لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة. **قوله: (ثم أدغم)** أي: الميم في النون. **قوله: (وجوز الزمخشري الخ)** لعل المصنف أطلع على هذا الكلام له في غير «الكشاف» إذ هو لم يذكر هذا فيه. **قوله: (كون المعنى ومن الذي الخ)** أي: فجعل من في قوله من جند هذه زائدة وهو ظاهر لتوفرها للشروط وجعل ما في قوله

---

٥٣٢ - التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ١٧٥؛ والجنى الداني ص ٣١٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٨).

اللغة: كاشح: مبغض.

المعنى: يزيد حبنا لمحبوباتنا في القلوب، وما حاول المبغضون ضرنا به لا أثر له في حبنا لها.

وقال الفارسيّ في ﴿وينزل منَ السَّماءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣] يجوز كون «مِنْ» و «مِن» الأخيرتَيْن زائدتين؛ فجوّز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالِفون: التَّقدير: قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي: قائلٌ من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي إن الشأن، ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأُ المرسلين ثم حُذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربيّة، لأن الصفة غير مفردة؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختُلِف في «مِن» الداخلة على «قبل» و «بعد»؛ فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزَّمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصِّلَيْنِ في الظرفيّة وإنما هما في الأصْل صفتانِ للزَّمان، إذ معنى «جئتُ قبلَك»: جئت زَمَناً قبل زمنِ مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما؛ وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

وما كنا منزلين موصولة عطفاً على جند، والأصل ومما كنا منزلين أي ومن الذي كنا الخ، ولا شك أن الذي اسم موصول فجعل من الزائدة جارة للمعرفة وقد يقال إنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع لأن وما كنا عطف على قوله جند.

قوله: (يجوز كون من) أي: في جبال وفي برد. **قوله: (وقال المخالفون)** أي: الذين يشترطون النفي وكون المجرور نكرة. **قوله: (التقدير قد كان هو الخ)** أشار بذلك إلى أنه يقول إن كان تامة وفاعلها ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من كان ومن لبيان الجنس أي قد كان الكائن حالة كونه من جنس المطر. **قوله: (من جنس الكاشح)** أي: ففاعل قال ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي فالذي قاله القائل حالة كونه من هذا الجنس لم يضرنا ولم تزل محبتها من عندنا. **قوله: (لأن الصفة غير مفردة)** أي: وموصوف الصفة الغير المفردة لا يطرد حذفه إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفي. **قوله: (فقال الجمهور)** أراد بهم البصريين بدليل قوله بعد إنها لا تدخل عندهم الخ، وأما عند الكوفيين فتدخل عليها كما مر وحينئذٍ فلا يرد هذا الاعتراض عليهم، وقوله على الزمان أي وقبل وبعد من الظروف الزمانية.

قوله: (غير متأصلين في الظرفية) أي: الزمانية. **قوله: (وإنما هما في الأصل صفتان للزمان)** أي: وكذلك المكان فإذا قلت دار زيد قبل دار عمر وكان المعنى دار زيد في مكان قبل المكان الذي فيه دار عمرو. **قوله: (جئت زمناً قبل زمن مجيئك)** أي: فحذف الموصوف وأقيمت صفة وهي الظرف مقامه ثم حذف المضافان بعده، وأقيم المضاف إليه وهو المكان مقامهما. **قوله: (فلهذا)** أي: لكونهما في الأصل صفتين للزمان سهل فيهما

مسألة

﴿كلَّما أرَادُوا أنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحج: ٢٢]، «من» الأولى للابتداء والثانية للتعليل، وتعلّقها بـ «أرادوا» أو بـ «يخرجوا»، أو للابتداء فـ «الغم» بدل اشتمال، وأُعيد الخافض، وحُذف الضمير، أي: من غم فيها.

مسألة

﴿ممَّا تُنْبِتُ الأرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] «من» الأولى للابتداء، والثانية إمّا كذلك فالمجرور بدلُ بعضٍ وأُعيد الجار، وإمّا لبيان الجنس فالظَّرف حالٌ والمُنبَتُ محذوف، أي مما تُنبتُه كائناً من هذا الجنس.

مسألة

﴿وَمَنْ أظْلَمُ مِمنْ كتَمَ شَهَادة عنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، «من» الأولى مثلها في «زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو»، و «من» الثانية للابتداء على أنها متعلِّقة باستقرار مقدَّر، أو بالاستقرار الذي تعلَّقت به «عند»، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن»، على أنها متعلِّقة بـ «مِنْ» على جعل كتمانِهِ على الأداء الذي أوْجَبَهُ الله كتمانه عن الله، وسيأتي أن ﴿كَتَم﴾ لا يتعدّى بـ «مِنْ».

ذلك أي دخول من التي لابتداء الغاية عليهما. **قوله: (للتعليل)** أي: فالمعنى أرادوا من أجل الغم الخروج منها أو أرادوا الخروج منها من أجل الغم. **قوله: (بدل اشتمال)** أي: لأن النار تستلزم الغم. **قوله: (وحذف الضمير)** الذي هو الربط في بدل اشتمال الذي لا بد منه. **قوله: (من الأولى للابتداء)** أي: يخرج لنا إخراجاً مبتدأ مما تنبته الأرض. **قوله: (إما لبيان الجنس)** أي: الذي هو البقل. **قوله: (والمنبت)** أي: الذي هو عبارة عن الضمير العائد محذوف. **قوله: (مثلها في زيد أفضل)** أي: من كونها للمجاوزة والمعنى أي شخص جاوز ظلمه من كتم شهادة حاصلة عنده من الله أو للابتداء إلى آخر الخلاف السابق وعلى هذا فالمعنى شخص ظلمه مبتدأ من كتمان الشهادة التي عنده من الله.

قوله: (باستقرار مقدر) أي: مقدر بعد عنده. **قوله: (الذي تعلقت به عند)** أي: بحيث يكون كل من من وعند متعلقين بالاستقرار المذكور قبل عنده. **قوله: (مما أخبر الله به)** أي: مبتدأ مما أخبر الله به وأشار المصنف إلى أن قوله تعالى من الله فيه حذف. **قوله: (كتمانه)** بالنصب مفعول ثانٍ أي كأنه كتمان عن الله. **قوله: (وسيأتي الخ)** لم يأت له ذلك في بقية الكتاب ولعله نسي ما وعد به وفي بعض النسخ وعد مر وفيه إنه لم يمر، وإن كان

مسألة

﴿أتأتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١ والنمل: ٥٥]، «من» للابتداء والظرف صفة لـ «شهوة»، أي: شهوة مبتدأة من دونهم، قيل: أو للمقابلة كـ «خُذْ هٰذَا مِنْ دُونِ هذا» أي: اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدَّم، ويردُّه أنه لا يصحّ التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة

﴿مَا يَوَدُّ الّذين كَفَرُوا مِنْ أهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أن يُنَزَّلَ عَلَيْكم مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبّكم﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية، فيها «من» ثلاث مرّات؛ الأولى للتَّبيين لأن الكافرين نوعان كتابيُّون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

مسألة

﴿لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥٢]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كلِّ أمةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ﴾ [النمل: ٨٣] الأولى منهما للابتداء، والثانية للتَّبيين.

مسألة

﴿نُودِيَ منْ شَاطِىء الْوَادي الأيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص:

صحيحاً فإن كتم يتعدى للمفعول الثاني بنفسه أيضاً نحو ولا يكتمون الله حديثاً أو بعن وما اشتهر من تعديته بمن قال ابن السبكي الظاهر إنه لا أصل له في الاستعمال. **قوله: (لا يتعدى بمن)** أي: وحينئذٍ فلا يصح جعل من الثانية للابتداء متعلقة بكتم بل متعلقة بمحذوف كما قال الشارح. **قوله: (من دونهن)** والذي دون النساء هو الرجال أي إنهم ابتدأوا الشهوة من الرجال. **قوله: (للمقابلة)** أي: فالمعنى أتأتون الرجال شهوة في مقابلة النساء وبدلاً عنهن. **قوله: (أي أجعله عوضاً منه)** أي: أجعل هذا عوضاً من هذا وفي مقابلته. **قوله: (إنه لا يصح)** أي: مع بقاء دون.

قوله: (التصريح به) أي: بالمقابلة. **قوله: (ولا بالعوض مكانها)** أي: وحدها مع بقاء دون وجهة عدم الصحة، إن لفظ دون يمنع من التصريح بالمذكور، وقوله هنا أي مع إنها لا تكون كذلك إلا إذا صح التصريح به مكانها. **قوله: (نوعان)** أي: فبين بمن النوع الأول. **قوله: (لآكلون من شجر من زقوم)** أي: لآكلوا أكلاً مبتدأ من شجر حال كونه زقوماً. **قوله: (ويوم نحشر من كل أمة)** أي: ونحشر حشراً مبتدأ من كل أمة حالة كونها تكذب بآياتنا أي حالة كونها من هذا الجنس. **قوله: (من شاطىء)** أي: جانب الوادي

٣٠]، «من» فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء.

● **(مَنْ)**: على أربعة أوجه:

شرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنَا؟﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يا مُوسَى؟﴾ [طه: ٤٩].

وإِذَا قِيلَ «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي «مَن» الاستفهاميَّة أُشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]؛ ولا يتقيّد جواز ذلك بأن يتقدَّمها الواو، خلافاً لابن مالك، بدليل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بإذنه﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا قيل: «مَنْ ذا لقيتَ؟» فـ «من»: مبتدأ و «ذا»: خَبَرٌ موصول، والعائد محذوف؛ ويجوز على قول الكوفيّين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و «مَن» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «مَنْ ذا لقيت» أن تكون «مَنْ» و «ذا» مركَّبتين كما في قولك: «ماذا صَنَعْتَ»، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه،

الأيمن أي ذي اليمن والبركة لموسى، وقوله المباركة أي التي حصل لموسى فيها البركة لسماعه كلام الله فيها. **قوله**: **(بدل اشتمال)** أي: العائد محذوف أي من الشجرة فيه أو من شجرته فأل عوض عن الضمير.

(من) قوله: **(خمسة)** أراد بالخامس قوله، وإذا قيل من يفعل هذا فهي استفهامية أشربت معنى النفي فمحصله أن الوجه الخامس النفي، وفي بعض النسخ أربعة وهي أولى لأن هذه استفهامية غير أن الاستفهام إنكاري بمعنى النفي. **قوله**: **(أشربت معنى النفي)** أي: لأنه يجوز أن تقول لا يفعل ذلك إلا زيد. **قوله**: **(ومنه)** أي: من هذا القبيل أعني الاستفهامية التي أشربت معنى النفي. **قوله**: **(ولا يتقيد جواز ذلك)** أي: جوازاً شراب الاستفهامية للنفي. **قوله**: **(بأن يتقدمها الواو)** أي: يتقدم الواو عليها. **قوله**: **(خلافاً لابن مالك الخ)** الذي قاله ابن مالك في التسهيل وكثيراً ما تنقلها الواو وهذه العبارة لا تفيد التقييد اللهم إلا أن يكون له عبارة أخرى في غير التسهيل وإلا فكلامه في التسهيل إنما يفيد أن تقدم الواو عليها قيد للكثير فقط. **قوله**: **(من ذا الذي يشفع الخ)** أي: لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه. **قوله**: **(فمن)** أي: اسم استفهام مبتدأ وقوله والعائد محذوف أي أي شخص الذي لقيته. **قوله**: **(ومن مفعولاً)** أي: لقيت أي شخص. **قوله**: **(مركبتين)** أي: على إنهما اسم استفهام مبتدأ وجملة لقيت خبر أي أي شخص لقيته أو إنهما اسم استفهام مفعول مقدم للقيت أي لقيت أي شخص.

وثعلبٌ في أماليه وغَيْرُهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلافُ الأصْلِ، وإنما دلَّ عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم: «لما جِئْتَ» بإثبات الألف.

وموصولة في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رُبَّ» في قوله [من الرمل]:

٥٣٣ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، وقال حسان رضي الله عنه [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

ويروى برفع «غير»؛ فيحتمل أن «مَنْ» على حالها، ويحتمل الموصوليّة،

قوله: (وخصوا) أي: الجميع وقوله جواز ذلك أي التركيب.

قوله: (أكثر إبهاماً) أي: من من. **قوله: (وإنما دل عليه الدليل مع ما)** أي: وما دل الدليل عليه يقتصر عليه ولا يلحق به غير. **قوله: (وهو)** أي: الدليل. **قوله: (لماذا جئت)** أي: فماذا برمتها اسم استفهام وثبوت الألف دل على التركيب وإلا لحذفت الألف من ما لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا لم تركب. **قوله: (في قوله)** أي: قول سويد بن أبي كاهل اليشكري وبعده:

ويراني كالشجا في حلقه   عسر مخرجه ما ينتزع

ويحييني إذا لاقيته   وإذ أمكن من لحمي رتع

قوله: (رب من نضجت) أي: رب رجل أو شخص أنضجت قلبه من الغيظ. **قوله: (بمن معجب)** أي: فمعجب اسم فاعل وهو نكرة صفة لمن فدل على إن من نكرة لتنكير الوصف أي بشخص معجب لك. **قوله: (فكفى بنا شرفاً)** وفي نسخة فضلاً وهو تمييز لنسبة كفى وحب فاعل والباء زائدة في المفعول. **قوله: (غيرنا)** صفة لمن وهو نكرة وليس يكسب التعريف من المضاف إليه لأنه متوغل في الإبهام مثل ديار. **قوله: (على حالها)**

---

٥٣٣ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن أبي كاهل في (الأغاني ١٣/ ٩٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ١١٣ ـ ١٢٥؛ والدرر ١/ ٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ٩٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٧٠؛ وشرح المفصل ٤/ ١١).

اللغة والمعنى: أنضج قلبه غيظاً: أي ملأه غيظاً.

يقول: ربّ حاقد ملأت قلبه غيظاً قد تمنّى لي الموت فلم تُستجب أمنيته.

وعليهما فالتقدير: على مَنْ هو غيرُنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

٥٣٤ ـ إنِّي وَإِيَّاكَ، إذْ حَلَّتْ بأرْحُلِنَا، كَمَنْ بِوَادِيه بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

أي: كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلاَّ في موضع يخصّ النكرات، ورُدَّ بهٰذين البيتينِ، فخرَّجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا باللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] فجزم جماعةٌ بأنها موصوفة وهو بعيد، لقلَّة استعمالها؛ وآخرون بأنها موصولة؛ وقال الزمخشري: إن قدرت «أل» في الناس للعهد فموصولة مثل: ﴿ومنْهُمُ الّذينَ يُؤْذُونَ النَّبِي﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنس فموصوفة، مثل: ﴿مِن الْمُؤْمِنينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ويحتاج لتأمل.

أي: نكرة موصوفة. **قوله: (وعليهما)** أي: على إن من نكرة موصوفة أو موصولة. **قوله: (وإياك)** بفتح الكاف خطاب لليزيد بن عبد الملك الممدوح يقول له أنا وأنت إن أحلت النياق بدورنا كشخص حل المطر بواديه أي في واديه بعد جدبه، وبعده:

وفي يمينك سيف الله قد نصرت على العدو ورزق غير محظورِ

قوله: (إذا حلت) أي: النياق بأرحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل والجار والمجرور وهو بواديه والظرف كلاهما متعلق بمطور وهو صفة من المجرور بالكاف. **قوله: (كمن)** الكاف حرف جر ومن نكرة مجرورة بالكاف والدليل على نكرتها وصفها بمطور. **قوله: (يخص النكرات)** أي: كأن تقع بعد رب أو في محل الحال أو التمييز. **قوله: (على الزيادة)** أي: زيادة من وقوله وذلك شيء لم يثبت أي وزيادة من شيء لم يثبت كما يأتي في التنبيه. **قوله: (على الزيادة)** قال الدماميني يمكن تخريج بيت الفرزدق على أن من موصولة وحذف صدر صلتها أي كالذي هو ممطور بواديه فممطور خبر إلا أنه خفض لمجاورة المخفوض أعني بواديه لأنه جار ومجرور. **قوله: (لقلة استعمالها)** أي: لقلة استعمال الموصوفة في الكلام. **قوله: (وآخرون بأنها موصولة)** وعلى كل حال هي مبتدأ مقدم ومن الناس خبر. **قوله: (ومنهم الذين يؤذون النبي)** أي: فقد وقع بعد الضمير الذي مرجعه معهود الموصول. **قوله: (من المؤمنين رجال)** أي: فقد وقعت النكرة بعد أل الجنسية. **قوله: (ويحتاج إلى تأمل)** أي: في وجه التخصيص والمناسبة وفي حاشية السعد

---

٥٣٤ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (الأزهية ص ١٠٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ والكتاب ٢/ ١٠٦).

اللغة: حلت: نزلت. أرحل: ج قلة من رحل، والمحل: الجدب. ممطور: أصابه المطر.

المعنى: أنا وأنت، كريمين، إن حلت بنا الرحال تهلكنا كمن حل بأرضه المطر بعد جدب طويل.

تنبيهان

الأول - تقول: «مَنْ يُكرمني أكرمه» فتحتمل «مَن» الأوجه الأربعة، فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء، و «مَنْ» فيهنّ مبتدأ، وخبر لاستفهاميّة الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «مَن زَارَني زُرْتُهُ» فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني - زِيد في أقسام «مَنْ» قسمان آخران؛ أحدهما أن تأتي **نكرة تامة**، وذلك عند أبي علي، قالَهُ في قوله [من البسيط]:

٥٣٥ - [وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

فزعم أن الفاعل مستتر، و «مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فـ

على الكشاف وجه التخصيص أن تعريف العهد يناسبه الموصول؛ لأن تعريفه عهدي إذ يجب في صلته المعرفة له أن تكون معهودة عند المخاطب والجنس شائع في الأفراد فيناسبه النكرة لشيوعها خصوصاً وقد ورد النظير كما قال. **قوله: (جزمت الفعلين)** الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه. **قوله: (رفعتهما)** أي: على أن الأول صفة أو صلة والثاني خبر لمن. **قوله: (بغير الفاء)** أي: ومتى سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء فإن الفعل يجزم قال في «الخلاصة»:

وبعد غير النفي جزماً اعتمد إن تسقط الفا والجزاء قد قصدْ

قوله: (ومد فيهن) أي: في الأوجه الأربعة. **قوله: (على خلاف في ذلك)** أي: في كون الخبر فعل الشرط أو جوابه أي أو هما. **قوله: (فلا تحسن الاستفهامية)** أي: المضي ما بعدها وإن صحت. **قوله: (في قوله الخ)** قبله:

وكيف أرهب أمراً أو أزاع له وقد زكأت إلى بشر بن مروانِ

ونعم من كان من ضاقت مذاهبهُ

ونعم الخ وبشر بن مروان أخو عبد الملك كان جواداً وهو أول أمير مات بالبصرة.

---

٥٣٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤؛ والدرر ١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٠؛ ولسان العرب ١/ ٩١ (زكا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٨٦).

اللغة: مزكأ: ملجأ. الضيق: عدم السعة للمكان، والضر للمعنى. المذهب: المعتقد.

المعنى: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي ونعم من لجأت إليه.

«هو» مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَنْ» موصول فاعل، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله [من الرجز]:

٥٣٦ ـ [أنا أبُو النَّجْمِ]، وشِعْري شِعْرِي، [لِلَّـهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي]

والظرفُ مُتعلِّق بالمحذوف، لأنَّ فيه معنى الفعل، أي: ونِعْمَ مَنْ هو الثابت في حالتي السرِّ والعلانية.

قلت: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثاني: التَّوكيد، وذلك فيما زعمَ الكسائي من أنها تَرِدُ زائدةً كـ «ما»، وذلك سهل على قاعدة الكوفيِّين في أن الأسماءَ تزاد، وأنشد عليه [من الكامل]:

قوله: (خبره ما قبله) أي: جملة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير. **قوله: (أو خبر لمبتدأ محذوف)** أي: هو هو. **قوله: (هو آخره محذوف)** أي: والجملة صلة من. **قوله: (وشعري شعري)** أي: شعري الآن هو شعري المعلوم سابقاً بالفصاحة والبلاغة ولم يتغير بكبري. **قوله: (والظرف)** أي: في سر. **قوله: (لأن فيه معنى الفعل)** أي: فلا يرد أن الضمير جامد لا يتعلق به. **قوله: (من هو)** أي: نعم الرجل الذي هو وقوله الثلث هو معنى هو المقدر، والأولى أن يفسر بالمتصف بالكمال لأنه المقصود لا الثابت وإلا لما احتيج لتقدير خبر بل يجعل الظرف خبراً عن هو المذكورة والظرف متعلق باستقرار محذوف. **قوله: (ويحتاج إلى تقدير هو الثالث)** إن قلت هو كلمة أريد بها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت: إن العلم قد يقصد تنكيره كما في قولك مررت بسيبويه وسيبويه آخر أي ورجل آخر مسمى بسيبويه كذلك هذا أي ويحتاج إلى لفظ ثالث مسمى بهو ا هـ دماميني. **قوله: (مخصوصاً بالمدح)** أي: ويحتاج أيضاً لتقدير هو رابع بناءً على أن المخصوص بالمدح خبر لمحذوف. **قوله: (الثاني التوكيد)** أي: إن تأتي زائدة للتوكيد. **قوله: (وذلك فيما زعم الخ)** أي: وذلك في المواضع التي زعم الكسائي أنها وردت فيها زائدة.

---

٥٣٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في (أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩؛ والخصائص ٣/ ٣٣٧؛ والدرر ١/ ١٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧؛ وشرح المفصل ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣؛ والمنصف ١/ ١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٧، ٩/ ٤١٢؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٣، ٢٩٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩).

اللغة: أبو النجم: كناية عن الشجاعة. لله دري: دعاء تعجب.

المعنى: أنا هو الرجل الموصوف بالكمال ولذا دعيت أبا النجم فللَّه اللبن الذي رضعته، ما أعظم فصاحتي، وكم في صدري من بلاغة، وفي شعري من جمال.

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا [حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا]

فيمن خفض «غيرنا»، وقوله [من الكامل]:

٥٣٧ ـ يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

٥٣٨ ـ آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

قوله: (على من غيرنا) أي: فمن زائدة للتوكيد والتقوية. **قوله: (يا شاة من قنص الخ)** هذا صدر بيت لعنترة عجزه:

حرمت عليّ وليتها لم تحرم

يتعجب من حسنها وجمالها والشاة كناية عن المرأة قيل أراد بها زوجة أبيه يقول حرم عليّ تزوجها لتزوج أبي بها وليتها لم تحرم أي ليت أبي لم يتزوجها حتى كانت تحل لي، وقيل أراد أنها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها وقبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتأتى له تزوجها ا هـ دماميني. **قوله: (يا شاة من قنص)** أي: شاة قنص أي مقنوصة ومصيدة لمن حلت له. **قوله: (وهو خلاف المشهور)** أي: والمشهور روايته بما. **قوله: (آل الزبير)** مبتدأ وليس المراد يا آل الزبير والمراد بالزبير بن العوام وهو ابن صفية عمة رسول الله ﷺ وحواريه وابن أخي خديجة أول من سل سيفاً في سبيل الله مات في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الأولى، وقوله سنام المجد أي ذروته وأعلاه وآله المراد بهم أقاربه، وقوله والأثرون عطف على الخبر أعني سنام المجد والمراد بالأثرون الأكثرون وقوله من عدداً تمييز أي الأكثرون من جهة العدد فمن الداخلة عليه زائدة. **قوله: (وقد علمت)** بمعنى عرفت وإلا لزم حذف المفعول الثاني وهو فاسد لأنه حذف اقتصاري في باب ظن وهو لا يجوز ا هـ دماميني والقبائل جمع قبيلة وهم الجماعة بنو أب واحد.

---

٥٣٧ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في (ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهي ص ٧٩، ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٣٠، ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠٩ (شوه)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢٩).

اللغة: الشاة: الإمرأة. قنص: صيد.

المعنى: ليتني استطعت الزواج منها، فقد أحلت لغيري، فواهٍ لهذا الحظ السيىء.

٥٣٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأزهية ص ١٠٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٨؛ والدرر ١/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٢).

اللغة: سنام المجد: ذروة المجد. الأثرون: الأكثرون.

المعنى: إن أولاد الزبير ملكوا ناصية المجد، وهم الأكثر عدداً ولا تنكر القبائل عنهم هذه الحقيقة.

ولنا أنَّها في الأوَّلَيْنِ نكرةٌ موصوفة، أي: على قوم غيرها؛ ويا شاة إنسان قنَص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة؛ و «عدداً»: إما صفة لِـ «من» على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العَدُّ: أي: والأَثرون قوماً ذوي عدد، أي قوماً معدودين، وإما معمول لِـ «يعدّ» محذوفاً صِلَة أو صفة لِـ «من»، و «مَنْ» بدل من «الأثرون».

● (مَهمَا) اسم؛ لعَوْدِ الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا به مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقال الزمخشري وغيره: عاد عَلَيها ضميرُ ﴿به﴾ وضميرُ ﴿بها﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى، ا هـ. والأَوْلى أن يعودَ ضمير ﴿بها﴾ لآية، وزعم السهيلي أَنها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى ٱلنَّاسِ تُعْلَمِ

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إِنْ»، بدليل أنها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلّ بقوله [من البسيط]:

٥٣٩ ـ قَدْ أُوبِيَتْ كلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ، مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

قوله: (ولنا) أي: ولنا في الجواب عند عدم زيادتها. **قوله: (قنص)** أي: قانص. **قوله: (للمبالغة)** أي: فالمراد بقنص قانص والمعنى يا شاة إنسان قانص وصائد لمن حللت له ففي الكلام التفات. **قوله: (ليعد)** إنما لم يقل ليعدون بل أفرد لمراعاة لفظ من. **قوله: (صلة)** أي: على أن من اسم موصول وقوله أو صفة أي بناءً على أن من نكرة. **قوله: (ومن بدل)** أي: فهي في محل رفع أي فالمعنى الأثرون قوم يعدون عدداً أو الأثرون الذين يعدون عدداً.

(مهما) قوله: (اسم) أي: لا حرف خلافاً للسهيلي. **قوله: (لعود الضمير إليها)** أي: وهو إنما يعود على الأسماء. **قوله: (عاد عليها ضمير به)** أي: من قوله تأتنا به من آية لتسحرنا بها. **قوله: (إن يعود ضمير بها الآية)** أي: لأن عود الضمير على أقرب مذكور أولى. **قوله: (إنها تأتي حرفاً)** المتبادر من كلامه إنها عنده تأتي حرفاً واسماً. **قوله: (بدليل إنها لا محل لها)** أي: لأنها لو كانت اسماً لكانت متبدأ ولو كانت مبتدأ لعاد عليها الضمير من الجملة الواقعة خبراً فهي حينئذٍ ليست اسماً فلا محل لها فهي حينئذٍ حرف. **قوله: (قد أوبيت)** أي: قد منعت. **قوله: (أوبيت)** بوزن أكرمت مبني للمجهول. **قوله:**

---

٥٣٩ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في (خزانة الأدب ٨/ ١٦٣ ـ ١٦٦؛ والدرر ٥/ ٧٠؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٧، ٢/ ٧٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٤ (أبي)، ٤٧٣ (صوي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٧).

قال: إذْ لا تكون مبتدأ لعدم الرّابط من الخبر وهو فعلُ الشرط، ولا مفعولاً لاستيفاءِ فعل الشَّرْط مفعولَهُ، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيَّن أنها لا موضعَ لها.

والجواب أنها في الأول إمَّا خبر «تكن»، و «خليقة»: اسمها، و «من» زائدة، لأن الشرط غير مُوجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنَّثَ ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءتْ حَاجَتَك» فيمن نصب «حاجتك»، و «من خليقة»: تفسير للضمير، كقوله [من الطويل]:

٥٤٠ ـ [فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا] لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

(ضاوية) أي: هزيلة من العطش. **قوله: (من بارق)** أي: السحاب صاحب البرق. **قوله: (تشم)** أي: تنظر إلى ذلك السحاب أين يمطر لأجل أن تشرب.

قوله: (قال) أي: ابن يسعون. **قوله: (ولا مفعولاً)** أي: لقوله تصب. **قوله: (لاستيفاء فعل الشرط مفعوله)** أي: قوله أفقاً. **قوله: (فتعين إنها لا موضع)** أي: فهي حرف. **قوله: (إما خبر تكن)** أي: فهي في محل نصب وأصل الكلام تكون الخليفة أي شيء كانت تعلم. **قوله: (لأن الشرط غير موجب)** أي: فلذا ساغ زيادة من قوله لأن الشرط غير موجب عند أبي علي أي ومن لا تزاد عنده إلا في النفي وشبهه ووجه كون الشرط غير موجب إن معناه التعليق وهو لا يدل على الثبوت لأن المعلق عليه غير محقق الثبوت. **قوله: (وإما مبتدأ)** أي: والأصل أي صفة تكن هي عند امرىء من خليقة. **قوله: (والظرف خبر)** أي: وقوله عند امرىء. **قوله: (وأنت ضميرها)** أي: على رواية تكن بالتاء الفوقية أي الضمير العائد عليها؛ لأن الفعل الرافع لذلك الضمير بالتاء المثناة فوق فالضمير العائد عليها يؤنث. **قوله: (ما جاءت حاجتك)** أي: ما صارت فجاء من أخوات صار وحاجتك بالنصب خبر جاءت الذي بمعنى صارت واسمها ضمير مستتر عائد على ما والجملة خبر المبتدأ وهو ما الاستفهامية، وأنت الضمير العائد على ما نظراً لمعناها لأنها

اللغة: أوبيت: منعت. ضاوية: هزيلة من شدة العطش، ورواية الخزانة، وشرح أبيات المغني (صاوية) بالصاد، وهي اليابسة البطن عطشاً. الأفق: ما ظهر من نواحي السماء. البارق: السحاب. تشم: تنظر.

المعنى: منعت بقر الوحش من الماء فضمرت، وباتت ترتقب السحاب القادم من البعيد، رافعة رؤوسها، ناظرة موقع نزول مطره.

٥٤٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٨؛ والأضداد ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/٦؛ والدرر ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣، ٢/ ٧٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧؛ والمنصف ٣/ ٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨).

اللغة: توضح والمقراة: جبلان بين إمرة وأسود العين، والمقراة: الغدير.

المعنى: لم تستطع السنون محو آثار ديارها، لتصارع الريحين بين شمال وجنوب، وردم وكشف.

وفي الثاني مفعول «تُصب»، و «أفقاً»: ظرف، و «من بارق»: تفسير لِـ «مهما» أو متعلق بـ «تصب»، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى: أي وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفقٍ بارقاً، فزادَ «من»، واستعمل «أفقاً» ظرفاً، انتهى؛ وسيأتي أن «مهما» لا تُستعمل ظرفاً.

وهي بسيطة، لا مُركَّبة من «مَهْ» و «مَا» الشرطيَّة، ولا مِن «ما» الشرطية و «ما» الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتَّكرار؛ خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معانٍ:

أحدها: **ما لا يعقِل غير الزمان مع تضمّن الشرط**، ومنه الآية، ولهذا فسرت

في المعنى نفس الحاجة إذ تقدير الكلام أي حاجة صارت حاجتك. **قوله: (تفسير الضمير)** أي: المستكن في تكن. **قوله: (لما نسجتها)** ما مصدرية ونسج فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث والفاعل ضمير المؤنث أي لما نسجت هي وأنت الضمير نظر للمعنى لأن المراد بالضمير هو نفس الريح الجنوب والشمال والريح مؤنثة والجنوب هو المريسي والشمال هو الشرقي وقوله نسجتها أي لما نسفت الرياح تلك الرمال. **قوله: (لما نسجتها الخ)** صدره:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها

وتوضح بضم التاء وكسر الضاد والمقراة بكسر الميم موضعان ونسج الريح الديار اختلافه عليها، وقوله لم يعف أي لم يمح ورسمها ما لصق بالأرض من آثارها وهو مرفوع على إنه فاعل يعفو ونسج الريح الدار اختلافهما عليها فهذه تستر آثار الدار بالتراب، والأخرى تزيله عنها فلا يذهب الأثر وقيل معناه لم ينحصر سبب محوها في نسج الريح بل له أسباب كمر السنين وترادف الأمطار وغير ذلك، وقيل معناه لم يعف رسم حبها من قلبي وإن نسجتها الريحان والاستشهاد بهذا البيت من حيث أنه أنث الضمير العائد على ما لما فسره بالمؤنث وهو الريح الجنوب والشمائل كما أنث الضمير العائد على مهما لما فسره بالمؤنث وهو خليقة. **قوله: (وفي الثاني)** أي: ومهما في الثاني. **قوله: (وأفقا ظرف)** أي: لا أنه مفعول لتصب كما قال الأول. **قوله: (فمعناها التبعيض)** أي: مهما نصب شيئاً من بعض البوارق. **قوله: (فقلب الكلام)** أي: لأن ما كان منصوباً جعله مجروراً بمن وما كان مجروراً بمن نصبه. **قوله: (وسيأتي)** هذا رد للقولين قبله. **قوله: (من مه الخ)** أي: ولا يلزم بقاء معنى مه لجواز أن يحدث بالتركيب معنى آخر.

قوله: (أحدها ما لا يعقل) أي: وهذا المعنى ثابت لها باتفاق، وأما المعنيان

بقوله تعالى: ﴿من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢] وهي فيها إمَّا مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عامل متعدٍّ كما في «زَيْداً مَرَرتُ به» متأخِّراً عنها، لأنَّ لها الصدرَ، أي: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: **الزمان والشرط**، فتكون ظرفاً لفعلِ الشرط. ذكرهُ ابن مالك، وزعم أن النَّحويين أهملوه، وأنشد لحاتم [من الطويل]:

٥٤١ ـ وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وأبياتاً أخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيراً

الأخيران ففي ثبوتهما لها نزاع والحق أنهما لم يثبتا لها وإنما يثبت لها هذا المعنى فقط. **قوله: (ومنه)** أي: من مجيئها لهذا المعنى الآية أي مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين. **قوله: (ولهذا)** أي: لكونها لما لا يعقل غير الزمان. **قوله: (من آية)** أي: ولا شك إن الآية من جملة ما لا يعقل وهي غير زمان. **قوله: (وهي معا)** أي: مهما في الآية المذكورة قوله مبتدأ أي وفي الخبر الأقوال الثلاثة فعل الشرط أو جوابه أو هما معاً. **قوله: (عامل متعد)** أي: لا مثل المذكور لا يصح لأنه لا يتعدى للمفعول الثاني إلا بالباء تقول أتيت زيداً بالدينار فمفعول تأتِ الأول هو ضميرنا والثاني الضمير في به فلو قدرناه تأتنا للزم تعديه لهما على إنه مفعول ثانٍ تعدى له بنفسه. **قوله: (متأخراً عنها)** أي: عن مهما. **قوله: (أي مهما تحضرنا)** من أحضرت الشيء أتيت به أي أي شيء يحضرنا قليلاً أو كثيراً تأتنا به حالة كونه آية. **قوله: (والشرط)** هو لا بد منه في كل معنى ما عدا الاستفهامية.

قوله: (وأنشد لحاتم) أي: بيتاً منسوباً لحاتم يدل لما قاله وحاتم هو حِاتم بن عدي بن سعد الطائي الجواد المشهور والد عدي الصحابي وهذا البيت من الحكم فإن الإنسان متى مال مع بطنه فأنالها كل ما تشتهيه من المطاعم والمشارِب وقع في المحذور وارتكب ما يذم عليه شرعاً وكذا متى مال مع فرجه فأناله كل ما يشتهيه وقع في الزنا بلا شك، فنال الذم وباء بالإثم والسؤل بضم السين وإسكان الهمزة وقد تخفف بإبدالها واواً وهو ما يسأله الإنسان ا هـ دماميني. **قوله: (مهما تعط)** مهما ظرف لتعط أي أي وقت تعط بطنك وفرجك سؤاله نال الخ فهما اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية. **قوله: (بمعنى أي إعطاء)** أي: تعط بطنك أي أعطاه فقد خرجت عن المفعول فيه إلى المفعول المطلق على هذا وحينئذٍ فهي في هذا البيت من القسم الأول لأن المصدر من

---

٥٤١ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في (ديوانه ص ١٧٤؛ والجنى الداني ص ٦١٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٧؛ والدرر ٥/ ٧١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٤).

المعنى: أيها العاقل، لا تعط بدنك كل شهواته، فتقع في الرذيلة والإثم، وترد مورداً لا تحسد عليه.

وقليلاً وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيرُه، وشدَّد الزمخشري الإنكار على مَنْ قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَنْ لا يَدَ له في علم العربيَّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنّها بمعنى «متى»، ويقول: «مَهما جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضعِ العربيَّة، ثم يذهب فيفسِّر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقولُ بذلك في الآيَة ممتنِع، ولو صحَّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ «من آية».

الثالث: **الاستفهام**، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلُّوا عليه بقوله [من السريع]:

مَـهـمَـا لِـيَ الـلَّـيْـلَـةَ مَـهْـمَـا لِـيَـهْ أَوْدَى بِـنَـعْـلَـيَّ وَسِـرْبَـالِـيَـهْ

فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أَودى»: بمعنى هلك؛ و«نَعْلي»: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿كَفَى بالله شَهِيداً﴾ [الفتح: ٢٨] وغيرها، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى: «اكففْ» ثم استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها.

جملة ما لا يعقل غير الزمان. **قوله: (كثيراً أو قليلاً)** هذا التعميم إنما جاء من عموم الشرط. **قوله: (وهذه المقالة)** أي: كون مهما للزمان والشرط الخ قصد المصنف بهذا الاعتراض على زعم ابن مالك أن النحويين أهملوها. **قوله: (في عداد الكلمات)** أي: من جملة الكلمات. **قوله: (من لا بد له)** أي: لا قدرة له. **قوله: (ويظنها بمعنى متى)** أي: للزمان. **قوله: (مهما جئتني)** أي: أي وقت جئتني فهي بمعنى متى التي هي للزمان.

قوله: (وهذا من وضعه) أي: جعل مهما للزمان من وضعه لا من واضع العربية. **قوله: (فيفسر بها الآية)** أي: فيقول إن المعنى في أي زمان تأتنا فيه. **قوله: (فيلحد)** أي: يكذب. **قوله: (لتفسيرها بمن آية)** أي: وحينئذٍ فلا يصح تفسيرها بالزمان بعد هذا البيان. **قوله: (مهما لي)** أي: أي شيء ثبت لي الليلة وقوله مهما ليه توكيد لما قبله، وقوله أودي أي هلك نعلاي وسرباليه فالباء زائدة وقد مر الكلام عليه في حرف الباء وهذا بيت واحد مقفى من بحر السريع من عروضه الأولى المطوية المكشوفة وضربها الثاني المماثل لها. **قوله: (فزعموا إن مهما مبتدأ)** أي: إنها اسم استفهام مبتدأ. **قوله: (والباء زائدة)** أي: في الفاعل للتوكيد والتقوية فالمعنى هلك نعلاي هلاكاً شديداً قوياً. **قوله: (في كفى بالله شهيداً)** أي: كفى الله من جهة الشهادة كفاية قوية. **قوله: (إن التقدير مه)** أي: وحينئذٍ يكون وصلها في الرسم لأجل الإلغاز، وقوله ثم استأنف الخ أي بقوله ما لي الليلة فقوله ثانياً مهما ليه توكيد على كل حال.

قوله: (بما وحدها) أي: لا بهما بتمامها كما يدعيه ابن مالك ومن وافقه. **قوله:**

تنبيه ـ من المشكل قولُ الشاطبي رحمه الله [من الطويل]:

٥٤٢ ـ وَمَـهْـمَـا تَـصِـلْـهَـا أو بَـدَأْت بَـرَاءَةً [لِتنزيلها بالسَّيْفِ لَسْت مُبَسْمِلا]

ونقول فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط. فإن قيل: قَدِّرْ «مهما» واقعة على «براءة»؛ فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى «براءة»، وحينئذٍ فـ «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يُفسِّره «تصل»؛ قلنا: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجهِ الذي بطل به ابتدائيَّة «مهما» يبطل كونها مشتغِلاً عنها العامل بالضمير.

(ومهما تصلها) الضمير لبراءة أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير وتمامه:

لتنزيلها بالسيف لست مبسملا

وحاصل معنى هذا البيت أنك إذا ختمت سورة الأنفال وأردت وصل براءة بآخر الأنفال فلا تبسمل، وكذا إذا قرأت ابتداءً من أول براءة فلا تبسمل فقوله لست مبسملاً جواب الشرط وحذف الفاء منه ضرورة وهو خبر في معنى النهي أي فلا تبسمل، وقوله: لتنزيلها بالسيف علة مقدمة على المعلول أي إنما لم يبسمل لأنها نزلت في القتال بالسيف والبسملة لا تذكر إلا في محل الرحمة إن قلت بماذا يتعلق قوله لتنزيلها إذ يمتنع تعلقه بلست لأنها لا دلالة لها على الحديث، ولو سلم أن لها دلالة عليه امتنع لوقوعها جواباً للشرط ولا يتقدم ما في حيزه عليه؛ قلت: يتعلق بمحذوف أي ترك ذلك لتنزيلها بالسيف والجملة معترضة بين الشر وجوابه، وأما قوله بالسيف فهو ظرف مستقر في محل نصب على الحال من المضاف إليه في قوله لتنزيلها أي ملتبسة بالسيف. **قوله: (ونقول فيه)** أي: في بيان إشكاله. **قوله: (لاستيعابه مفعوله)** أي: وهو الضمير. **قوله: (لعدم الرابط)** أي: الذي يربطه بالجملة الواقعة خبراً. **قوله: (فإن قيل)** أي: في الجواب. **قوله: (قدر مهما واقعة على براءة)** لك إثبات التنوين في براءة لغرض الحكاية وتكون حركته حركة نصب محكية أيضاً وفتحة الإعراب مقدرة ولك ترك التنوين معرضاً عن الحكاية فتكون الفتحة الملفوظ بها فتحة إعراب وهي علامة للجر هنا إذ براءة أريد بها اللفظ فهي علم فيه تاء التأنيث فيمتنع من الصرف وهذا ظاهر لإخفاء به ا هـ دماميني. **قوله: (راجعاً إلى براءة)** أي: إلى مهما الذي مصدوقها براءة. **قوله: (فمهما مبتدأ)** أي: والجملة بعدها خبر وفيها الرابط. **قوله: (يفسره تصل)** المشتغل بضمير الاسم السابق. **قوله: (اسم الشرط عام)** قد يقال هو عام في نفسه لكن أريد منه شيء مخصوص أي براءة. **قوله: (وبراءة)** أي: التي قدرنا مهما واقعة عليها. **قوله: (فلا يرجع إلى العام)** وحينئذٍ فلا يكون في تصلها ضمير الاسم المتقدم وحينئذٍ فلا يصح جعل مهما مبتدأ لعدم الرابط، ولا مفعولاً لمحذوف يفسره الفعل المذكور لعدم اشتغال الفعل المذكور بضمير الاسم السابق.

---

٥٤٢ ـ هذا البيت من قصيدة نظمها الشاطبي في القراءات السبع.

وهذه بخلافها في قوله [من الطويل]:

٥٤٣ ـ وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ [فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلا]

فإنها هناك واقعة على البسلمة التي في أول كل سورة؛ فهي عامة؛ فيصحُّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يُفسِّره «تصل»، أي: وأيّ بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى: وأيّ وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيَّتها.

وأما هنا فيتعيَّن كونُها ظرفاً لِـ «تصل» بتقدير: وأيّ وقتٍ تصل براءة، أو مفعولاً به حُذِف بها؛ ولمّا خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر «براءة» بياناً له: إما على

قوله: (وهذه) أي: مهما في هذا البيت بخلاف مهما في قول الشاطبي في بيت آخر. **قوله: (ومهما تصلها الخ)** أي: البسملة مع أواخر سورة تماماً:

فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا

وحاصل معنى هذا البيت إنك إذا فرغت من سورة ثم وصلت آخرها بالبسملة فلا تقف بعدها أي يكره لأنه يوهم أن البسملة من آخر السورة الماضية وليست لأول اللاحقة والأولى إنك تقف على آخر السورة، ثم تبسمل وتبدأ بالسورة الثانية واصلاً للبسملة بأول السورة اللاحقة أو إنك تقف على آخر السورة ثم تبسمل وتقف ثم تبدأ بالسورة اللاحقة أو إنك توصل آخر السورة بالبسملة وبالسورة الثانية فتوصل الثلاثة فأوجه البسملة أربعة يمنع واحد منها. **قوله: (فإنها هناك واقعة على البسملة)** أي: والبسملة أمر كلي صادق بأي بسملة في أول كل سورة فحينئذٍ الجواب السابق ينفع هنا بعد ورود الإشكال السابق. **قوله: (فيصح فيها)** أي: في مهما الابتداء أي والمعنى أي بسملة تصلها. **قوله: (وأي وقت)** أي: فهي ظرف زمان. **قوله: (وأما هنا)** أي: ومهما هنا أي في البيت الأول الذي كلامه فيه:

ومهما تصلها أو بدأت براءةً

قوله: (فيتعين كونها ظرفاً) قال دم يمكن إنه مفعول مطلق أي أي وصل كان تصلها بالآخر أو بغيره من القرآن.

قوله: (أي ومهما تفعل) أي: أي شيء تفعل ولعل الأظهر في مثل هذا المفعول المطلق. **قوله: (وبدأت الخ)** أي: على إن المراد ببدأت أردت البداءة. **قوله: (وأما ضمير تصلها)** أي: أما الكلام على مهما فقد علمته، وأما ضمير تصلها فلك الخ. **قوله: (أو بدأت بها)** أشار بقوله بها إلى أن يتعدى بالباء. **قوله: (ولما خفي المعنى)** أي: معنى الكلام وقوله بحذف أي بسبب حذف الخ. **قوله: (مرجع الضمير)** أي: في تصلها ذكر براءة بياناً أي تفسيراً وتوضيحاً له، أي لمرجع الضمير أعني تصلها. **قوله: (إما على إنه)**

---

٥٤٣ ـ البيت من القصيدة السابقة.

أنه بدلٌ منه، أو على إضمار: أعني؛ ولك أن تُعيده على ما بعده وهو «براءة»: إما على أنه بدل منه مثل «رأيته زيداً» فمفعول «بدأت» محذوف، أو على أن الفعلين تَنَازَعَاهَا فأعمل الثاني مُتّسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله [من الطويل]:

٥٤٤ ـ إذا كنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

* * *

● (مع): **اسم**؛ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجارّ في حكاية سيبويه «ذهبت مِنْ معه»، وقراءة بعضهم ﴿هٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وتسكينُ عينه

أي: براءة بدلاً منه أي من الضمير. **قوله: (مثل رأيته زيداً)** أي: فزيداً بدل من الضمير وذلك جائز أي بدل الظاهر من الضمير. **قوله: (متسعاً فيه بإسقاط الباء)** أي: لأن بدأ إنما يتعدى بالباء لا بنفسه. **قوله: (وأضمر الفضلة الأول)** أي: كما هو رأي غير ابن مالك، وأما مذهبه فلا يجوز أن يضمر في الأول المهمل إلا ضمير الرفع، وأما ضمير الفضلة فيلزم حذفه لما في بقائه من الإضمار قبل الذكر واغتفر ذلك في ضمير الرفع لكونه عمدة. **قوله: (على حد قوله الخ)** لم يعلم قائله وبعده:

وألغ أحاديث الوشاة فقلما   يحاول واشٍ غير إفساد ذي ودِّ

وقوله: على حد الخ أي فهذا مثل الذي قبله في كونه أضمر مع الأول الفضلة. **قوله: (إذا كنت ترضيه)** أي: فالأصل إذا كنت ترضي صاحباً ويرضيك صاحب فصاحباً تنازعه كل من ترضي الأول والثاني، وأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير النصب.

(مع) **قوله: (بدليل التنوين الخ)** وجه الاستدلال أن مع لا تخرج عن المعاني الثلاثة الآتية فحيث تكون اسماً لموضع الاجتماع أو لزمانه يجوز أن يلحقها التنوين وهو آية الاسمية وحيث تكون اسماً مرادفاً لعند يجوز أن تدخل عليها من الجارة كحكاية سيبويه لذلك المثال، ودخول الجار على كلمة مع دليل على إنها اسم. **قوله: (ذهبت من معه)**

---

٥٤٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٤؛ والدرر ٥/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠).

اللغة والمعنى: الغيب: في الغياب.

يقول: إذا كنت تتصافى الودّ بينك وبين صديقك، ورضي كلّ منكما بالآخر علانية، فعليك أن تكون في غيابه أشدّ حرصاً على هذه المودّة، أو العهد.

لغة غَنْم وربيعة لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميّتها حينئذٍ باقية، وقولُ النحَّاس «إنها حينئذٍ حرف بالإِجماع» مردود.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ:

أحدها: **موضوع الاجتماع**؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿واللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: **زمانه** نحو: «جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ».

والثالث: **مرادفة عند**، عليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفرده، فَتُنوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله [من الطويل]:

٥٤٥ ـ أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ

أي: من عنده لأن من إذا دخلت عليها كانت بمعنى عند. **قوله: (لغة غنم)** بفتح الغين وسكون النون أبو حيّ من تغلب بن وائل وعلى لغتها يجوز كسرها قبل سكون بعدها نحو جئت مع الرجل ويسكنوها قبل حركة نحو معك. **قوله: (حينئذٍ)** أي: حين سكون عينها ينظر ما علة بنائها عندهم هل هو الوضع على حرفين، وإن لم يكن الثاني حرف لين أو الافتقار لمعنى المضاف إليه أو عدم التصرف. **قوله: (إنها حينئذٍ)** أي: حين التسكين. **قوله: (حرف)** أي: معناه الاجتماع. **قوله: (مردود)** أي: لمجيئها مضافة في هذه الحالة والحرف لا يضاف قال الشاعر:

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

قوله: (مضافة) أي: للظاهري والضمير كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب سواءٌ كان كل من الظاهر والضمير مفرداً أو غيره. **قوله: (أحدها موضع الاجتماع)** أي: فهي ظرف مكان تقول جلست مع زيداً في مكان الاجتماع بزيد أي مكان اجتمعت مع زيد فيه. **قوله: (ولهذا)** أي: لكونها بمعنى موضع الاجتماع. **قوله: (جئتك مع العصر)** أي: وقت العصر فقد علمت أن الفرق بين المعنيين الأولين بالقرائن. **قوله: (مرادفة عند)** أي: إذا جرت بمن. **قوله: (وعليه القراءة)** أي: وعلى هذا المعنى وردت القراءة. **قوله: (السابقتان)** نعت للقراءة وحكاية فالقراءة هذا ذكر من معي والحكاية ذهبت من معه. **قوله: (وتكون حالاً)** نحو جلسنا معاً أي حال كوننا مجتمعين في الجلوس. **قوله: (وقد جاءت)** أي: حال كونها مفردة منونة. **قوله: (أفيقوا بني حرب الخ)** أمرهم بترك ما هم عليه من الغفلة وعدم

٥٤٥ ـ **التخريج**: البيت لجندل بن عمرو في (الدرر ٣/ ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨).

=

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإِفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: «إذا قلت «جاءا جَمِيعاً» احتملَ أنَّ فعلهما في وقتٍ واحد أو في وقتين؛ وإذا قلت «جاءا مَعاً» فالوقت واحد» ا هـ. وفيه نظر، وقد عَادَلَ بينهما مَنْ قال [من السريع]:

٥٤٦ ـ كُنْتُ وَيَحْيَىٰ كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرامىٰ مَعَا

وتُستعمل معاً للجماعة كما تُستعمل للاثنين، قال [من الطويل]:

٥٤٧ ـ [يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الحزينَ بِبَثِّهِ] إذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

الاستعداد فشبه ما هم عليه ذلك بالسكر أو الإغماء وشبه ترك ذلك بالصحو فاستعمل فيه الإفاقة إذ هي زوال السكر ونحوه والأهواء جمع هوى مقصوراً وهو هوى النفس، والواو حالية أي أفيقوا في حال اجتماع أهوائنا قبل أن تتفرق فلا تنفعكم الإفاقة عند تفرقنا لتمكن العدو حينئذٍ وامتداد طمعه إليكم. **قوله: (معاً)** أي: فمعا خبر عن قوله وأهواؤنا أي أهواؤنا في زمن اجتماعها.

قوله: (وقيل وهي حال) أي: من الضمير في الخبر المحذوف أي وأهواؤنا كائنة ومستقرة هي حال كونها معاً. **قوله: (وهي في الإفراد)** أي: في حال إفرادها وعدم إضافتها. **قوله: (وفيه)** أي: في كلام ثعلب نظر لأنا لا نسلم إن معاً تفيد أن الوقت متحد وإن جميعاً محتمل الاتحاد وعدمه بل هما سواء فدعواه التفرقة دعوى بلا دليل. **قوله: (عادل)** أي: سوى أي المقام يقتضي أي جميعاً ومعاً بمعنى واحد وهو إفادة الحصول في وقت واحد وفيه إن ثعلباً يقول إن جميعاً تحتمل احتمالين ومعاً لا تحتمل إلا احتمالاً واحداً، وما أذكره هنا بناءً على أحد الاحتمالين أي إنها تحتمل أن الفعلين في وقت واحد.

قوله: (إذا حنت الأولى) أي: الجماعة الأولى وقوله سجعن لها أي الباقيات من

= **اللغة**: تقضب: تقطع.

المعنى: يا بني أهلي، ألا تنبهتم من غفلتكم واجتمعتم في أمركم وتوحدتم بقوتكم، وتواصلت أرحامكم، فلا غالب لكم حينذاك.

٥٤٦ ـ **التخريج**: البيت لمحمد المخزومي في (ذيل أمالي القالي ص ١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٦، ٧٤٧؛ ولمطيع بن إياس في الأغاني ١٣/٣٠٨).

المعنى: كنا متعاونين على السراء والضراء وكأننا رجل واحد منقسم في جسدين.

٥٤٧ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في (ديوانه ص ١١٧؛ وشرح التصريح ٢/٤٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٦٧، ٧٤٧؛ والشعر والشعراء ١/٣٤٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٤، ٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٠؛ والمحتسب ١/١٥١).

اللغة: الحنين: صوت الناقة إذا اشتاقت إلى ولدها. سجعن معاً: التقت أصواتهن معاً على طريقة واحدة.

=

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

٥٤٨ ـ وَأَفْنَى رِجَالِي، فَبَادُوا مَعاً، فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا

● (متى): على خمسة أوجه: **اسم استفهام**، نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، **واسم شرط**، كقوله [من الوافر]:

[أَنَا ٱبْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا] مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

واسم **مرادف للوَسَطِ**، **وحَرْف بمعنى مِنْ أو فِي**، وذلك في لغة هُذيل يقولون: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه» أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

٥٤٩ ـ أُخِيلُ بَرْقاً مَتَى حابٍ لَه زَجَلٌ إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا

الحمام، وقوله حنت أي صوتت، وقوله سجعن أي هدرن جميعاً لأجل تصويتها فقد استعمل معاً في جمع المؤنث. **قوله**: **(وأفنى رجالي)** فاعل أفنى ضمير عائد على الدهر أو الموت وبادوا وأهلكوا معاً أي جميعاً بحيث لم يبق منهم أحد فاستعمل معاً في جمع المذكر ومستفزاً بفتح التاء والفاء وبعدها زاي معجمة اسم مفعول أي مستخفاً يقال استفزه الخوف إذا استخفه.

(متى) قوله: **(متى أضع العمامة)** هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل وصدره:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

وبعد هذا البيت:

فإن مكاننا من حميري مكان الليث في وسط العرينِ

والظاهر أن الياء في حميري زائدة كما في دواري أي فإن مكاننا من حمير وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصر الأول والليث الأسد والعرين مأواه يقول أنا المفتح للأمور العظام متى أضع العمامة عن رأسي تعرفوني فلست بمجهول فإن مكاننا من حمير مكان الليث من وسط عرينه أي أنا أشرف بني حمير ا هـ دماميني. **قوله**: **(وذلك)** أي: المعنيان الأخيران أي كونها بمعنى في أو من، وقال شيخنا وكذا كونها بمعنى وسط إنما هو في لغة هذيل. **قوله**: **(أخيل)** بضم الهمزة مضارع أخال يقال أخيلنا وأخلنا أي شمنا

= **المعنى**: إن النوق الثلاث يذكرن صاحب الحزن الشديد فإذا صوتت إحداها، قابلتها الأخريان بمثله.

٥٤٨ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في (ديوانها ص ٢٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٢، ٢/ ٧٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٠).

اللغة: أفنى: أهلك. بادوا: هلكوا. مستفزاً: مستخفاً.

المعنى: لقد هلك رجالي جميعاً، فبت مضطربة القلب حزينة.

٥٤٩ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في (شرح أشعار الهذليين ص ١١٧٣؛ وشرح شواهد =

أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشي له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعته مَتَى كمّي»، فقال ابن سيده: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصفُ السحاب [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فقيل: بمعنى «مِنْ»، وقال ابْنُ سِيدَه: بمعنى «وسط».

● (مُنْذُ، ومُذْ)، لهما ثلاث حالات:

إحداها: **أن يليهما اسمٌ مجرور،** فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما **حرفا جرّ**: بمعنى «مِنْ» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الخميس، أو منذُ يومِنا، أو عامنا؛ أو مُذ ثلاثةِ أيام».

سحابة محتملة للمطر. **قوله**: **(حاب)** بالحاء المهملة قال الدماميني الظاهر إنها بمعنى دان قال الجوهري كل دانٍ فهو حابٍ والمصنف فسره بثقيل المشي ولم أقف عليه والزجل بزاي وجيم مفتوحتين الصوت. **قوله**: **(أي ثقيل المشي)** وقيل إن الحابي معناه الداني أي القريب. **قوله**: **(بمعنى وسط)** أي: فمتى اسم بخلافها على جعلها بمعنى في. **قوله**: **(شربن)** أي: السحاب. **قوله**: **(بماء البحر)** أي: من مائه واللجج جمع لجة وهي معظم الماء والنئيج المر السريع مع الصوت يقال إن السحاب في بعض الأماكن تدنو من البحر المالح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت شديد مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله في زمن صعودها وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى.

(منذ ومذ) قوله: **(لهما ثلاث حالات)** أي: لأن ما يليهما إما اسم مجرور أو مرفوع أو جملة. **قوله**: **(فقيل هما اسمان مضافان)** فعلى هذا إذا قيل ما رأيته منذ يوم الخميس أو منذ يومنا بالإضافة كان معناه ما رأيته زمن يوم الخميس أو زمن يومنا بالإضافة البيانية. **قوله**: **(حاضراً)** أي: الزمان والحضور في كل شيء بحسبه، فإذا قلت مذ عامنا كان ذلك حاضراً لأن المراد العام الذي نحن فيه. **قوله**: **(نحو الخ)** أي ألف ونشر مرتب. **قوله**: **(أو مذ ثلاثة أيام)** أي: من ثلاثة أيام إلى هذا اليوم الحاضر أي فرفع الحاضر بعدهما

= المغني ص ٧٤٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٠ (حلج)، ٥/ ٤٣ (فتر)، ٧/ ٢٥٢ (ومضى)، ١٥/ ٤٧٤ (متى)).

اللغة: الحابي: السحاب المرتفع. ـ زجل: صوت ـ يفتر: يفتر بعد احتدامه. توماضه: لمعانه. الحلج: المرّ السريع. حلجا: أمطر.

المعنى: يريد أن هذا الحمار الوحشي شام برقاً من سحاب يقصفُ ويرعد، ويبرق ثم يمطر.

وأكثر العرب على وجوب جرِّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرِّ «منذ» للماضي على رَفْعِه، وترجيح رفعِ «مذ» للماضي على جرّه، ومن الكثير في «منذُ» قوله [من الطويل]:

٥٥٠ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]، وَرَبْـعٍ عـفَـتْ آثَـارُهُ مُـنْـذُ أزْمَـانِ

ومن القليل في «مُذْ» قوله [من الكامل]:

٥٥١ ـ [لِـمَـنِ الـدِّيَـارُ بِـقُـنَّـةِ الْـحِـجْـرِ] أقْـوَيْـنَ مُـذْ حِـجَـجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ

والحالة الثانية: **أن يليهما اسم مرفوع**، نحو: «مذ يَوْمُ الخميسِ، وَمُنْذ يَوْمانِ»

قليل. **قوله**: **(ومن الكثير)** أي: وهو جرها للماضي ويلزمه أن يكون راجحاً. **قوله**: **(وربع عفت)** هذا عجز بيت لامرىء القيس صدره:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى حـبـيـب وعـرفـان

عرفان كعتبان مغنية مشهورة والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر ويوري آياته جمع آية وهي العلامة وزنها فعلة بتحريك العين وهي في الأصل لواو عند سيبويه، قال لأن بات طويت أكثر من باب حييت وقال الفراء وزنها في الأصل فاعلة حذفت لامها تخفيفاً. **قوله**: **(منذ أزمان)** أي: من أزمان ماضية. **قوله**: **(منذ أزمان)** أي: فمنذ حرف جر وأزمان مجرور بمنذ وهو كثير، وأما القليل فهو رفع أزمان. **قوله**: **(من القليل)** وهو جرهما للماضي. **قوله**: **(أقوين الخ)** هذا عجز بيت مصرع من الكامل صدره:

---

٥٥٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٨٩؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤، ٢/ ٧٥٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٧).

شرح المفردات: العرفان: ما عُرف من علامات الدار. الربع: المنزل. عفت: امّحت، درست الآيات: العلامات.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه، وهي عادة عند العرب، أن يتوقّفا ويبكيا على ذكر حبيب وربع كان مرتعاً للهوه، وقد امّحت آثاره منذ زمن.

٥٥١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٨٦؛ والأزهيّة ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية ص ٢٧٣؛ والأغاني ٦/ ٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)، ٤/ ١٧٠ (هجر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٣١٧).

شرح المفردات: القنّة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون، مذ حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنّة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسي: مبتدآن، وما بعدَهما خبر، ومعناهما الأمَدُ إن كان الزمانُ حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدّة إن كان ماضياً. وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي: ظرفان مُخْبَر بهما عمَّا بعدهما، ومعناهما «بين وبين» مضافين، فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بيني وبينَ لقائه يومان؛ ولا خفاء بما فيه من التعسُّفِ. وقال أكثر الكوفيّين: ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها، وبقي فاعلُها، والأصلُ: مذ كان يومانِ، واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوفٍ، أي: ما

لـمـن الـديـار بـقـنـة الـحـجـرِ

والحجر بكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى وقد قال تعالى: ﴿كذب أصحاب الحجر المرسلين﴾ [الحجر: ٨٠] وقيتها أعلاها وأقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء جمع حجة بالكسر أيضاً وهي السنة والشاهد في قوله مذ حجج حيث جر بمذ والكثر حجج بالرفع. **قوله: (فقال المبرد الخ)** هذا الإعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته صرح في غيرها بأنه مذهب المحققين لكنه يشكل بعده لمذ ومنذ من الظروف مع اختياره لهذا الإعراب فيهما إذ كونهما مبتدأين منافٍ لكونهما ظرفين، ولم أعثر له على جواب مع شدة البحث عنه، قال الدماميني وقال الشسني أقول لا منافاة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين متصرفين بأن يكون مبتدأين ا هـ، قال الدماميني ومما استشكلت به على الابتدائية إن قيل ما الموجب لتقدم هذا المبتدأ وهلا جاز يومان منذ كما تقول يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهم أجروها رافعة خافضة مجراها في أنها لا تدخل إلا على اسم الزمان ا هـ كلامه. **قوله: (ومعناهما الأمد)** أي: فإذا قيل ما رأيته مذ يومنا أو منذ ثلاثة أيام فالمعنى أمد انقطاع الرؤية يومنا أو ثلاثة أيام، وانقطاع الرؤية مأخوذ من النفي. **قوله: (أو معدوداً)** نحو مذ ثلاثة أيام.

قوله: (وأول المدة) فإذا قلت ما رأيته مذ يوم الجمعة وكان قد مضى فالمعنى أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة. **قوله: (مخبر بهما)** اعترض بأنه كان يجوز تأخيرهما لما هو أصل الإخبار وأجيب بأنهم حملوا حالة الرفع على حالة الجر. **قوله: (مضافين)** حال من بين وبين.

قوله: (من التعسف) أي: لجعلهما بمعنى كلمتين مضافتين ولم يكن في المعنى تعرض لمعنى النفي على أنك إذا قلت ما رأيته منذ يوم الخميس يكون المعنى بيني وبين لقائه يوم الخميس، ولا شك أن هذا فاسد إذا لم يكن الكلام صادراً يوم الجمعة التالي ليوم الخميس. **قوله: (وقال أكثر الكوفيين ظرفان)** أي: فيقول في ما رأيته مذ يومان ما نافية، ورأيته فعل وفاعل ومفعول ومذ ظرف متعلق برأيت ويومان فاعل فعل محذوف والجملة في محل جر بالإضافة لمذ.

قوله: (والأصل مذ كان يومان) أي: وحينئذٍ فكان تامة. **قوله: (خبر لمحذوف)** الظاهر إن قوله خبر أي الاسم الذي بعدهما كما يدل عليه تقريره ولكن هذا لا يناسب

رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناءً على أن «مُذ» مركَّبة من كلمتين «مِنْ» و«ذو» الطائيّة.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعليّة أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

٥٥٢ ـ مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ [فَـسَـمَـا فـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ]

وقوله [من الطويل]:

٥٥٣ ـ وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ [وَلِيداً وَكَهْلاً، حينَ شِبْتُ، وَأَمْرَدَا]

السياق لأن الكلام في منذ ومذ لا فيما بعدهما وما ذكره ظاهر في منذ، وأما مذ فكذلك لأن أصلها منذ فحذفت منها النون تخفيفاً، وقوله لمحذوف أي الذي هو الضمير أعني قوله هو. **قوله: (يومان)** خبر لقوله هو والجملة صلة الذي.

قوله: (ما زال الخ) هذا صدر بيت للفرزدق يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة عجزه:

فـسـمـا فـأدرك خـمـسـة الأشـبـارِ

وخبر زال قوله بعد هذا البيت:

يـدنـى خـوافـق مـن خـوافـق تـلـتـقـي فـي ظـل مـعـتـبـط لـلـغـبـار مـثـارِ

وعقدت يده جملة فعلية وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الأشبار مقدار ارتفاع قامته أو موضع قبره، وقوله يدنى أي يقرب خوافق أي رايات تخفق وتضطرب من خوافق أي من رايات أخر، وقوله تلتقي أي تجتمع في ظل مكان اعتبط غباره أي لم يثر قبل ذلك، والمثار المرفوع يقول لم يزل مذ قدر على عقد إزاره بيده فارتفع وبلغ مبلغ الرجال أو مات ودفن في خمسة أشبار من الأرض أميراً يقود الجيوش ويقاتل في الأمكنة التي لم يقاتل فيها أحد قبله ولا أثار لها غباراً حتى أثاره هو ا هـ دماميني. **قوله: (مذ أنا يافع)** جملة اسمية واليافع هو الغلام الذي راهق العشرين.

---

٥٥٢ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٣٠٥؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣؛ والجنى الداني ص ٥٠٤؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢١٢؛ والدرر ٣/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٦، ٢/ ١٥٠).

شرح المفردات: مذ عقدت يداه إزاره: أي تجاوز حدّ الطفولة. الإزار: الثوب الذي يحيط بالنصف الأسفل من البدن. سما: ارتفع.

المعنى: يقول: ظهرت منه النجابة منذ حداثته ولم يكن قد بلغ الخمسة أشبار.

٥٥٣ ـ التخريج: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٥؛ وتذكرة النحاة ص ٥٨٩، ٦٣٢؛ والدرر ٣/ ١٣٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٥٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ =

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة؛ وقيل: مبتدآن؛ فيجبُ تقديرُ زمانٍ مضاف للجملة يكونُ هو الخبر.

وأصل «مُذْ»: «منذُ»، بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مُذُ» عند ملاقاة الساكن، نحو: «مُذُ اليوم»، ولولا أنَّ الأَصْل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن. وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لا يُتَصَرَّف في الحرف ولا شِبْهِهِ، ويردُّه تخفيفُهم «إنَّ» و«كأنّ» و«لكنَّ» و«رُبَّ» و«قَطّ». وقال المالقي: إذا كانت «مُذ» اسماً فأصلها «منذ»، أو حرفاً فهي أصل.

قوله: (فقيل إلى الجملة) أي: وحينئذٍ فيكونان قد خرجا عن الاختصاص بالدخول على الزمان ومعناهما حينئذٍ من زمان. **قوله: (وقيل إلى زمن الخ)** أي: فالأصل من زمن عقدت وقوله إلى الجملة أي فمذ ومنذ بمعنى أول على هذا القول كما هما على القول بعد. **قوله: (وقيل مبتدآن)** هذا مقابل لقوله المشهور لا مقابل لما قبله فقط بل للمشهور بالقولين اللذين تحته. **قوله: (فيجب تقدير زمان مضاف للجملة)** أي: فالأصل في البيت أول ذلك زمن أنا يافع فمنذ بمعنى أول وقدر زمن حرصاً على اختصاصها بالزمان، وتقول في البيت الذي قبله وأول ذلك زمن عقدت الخ. **قوله: (وأصل مذ منذ)** أي: حذفت منها النون. **قوله: (لكسروا)** قد يقال يحتمل إن مذ أصل زيدت فيه النون والضم الذي في منذ إتباع لحركة الميم وعليه فلا يتم هذا الدليل الذي ذكره. **قوله: (فيضم مع عدم الساكن)** فلولا إن الضم أصل لسكن وقد يقال يمكن أن الضم للإتباع لا لأن أصل الكلمة منذ فحذفت النون.

= ٦٠، ٣٢٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٦).

شرح المفردات: أبغي: أريد. اليافع: الغلام الذي بلغ العشرين. الكهل: من وخطه الشيب. الأمرد: الذي لم تنبت لحيته.

المعنى: يقول: أنفقت عمري دائباً في جمع المال منذ كنت يافعاً، صبيّاً، وكهلاً قد علاني الشيب.

ـ حرف النون ـ

● **النون المفردة** ـ تأتي على أربعةِ أوْجه:

أحدها: نُون التَّوكيد، وهي خَفِيفَةٌ وَثَقِيلةٌ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لِيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾ [يوسف: ٣٢]، وهما أَصْلانِ عند البصريّين؛ وقالَ الكوفيُّون: الثَّقِيلة أصل، ومعناهُما التَّوكيد. قال الخليل: والتَّوكيد بالثَّقيلة أبلغ، ويختصّانِ بالفِعْلِ، وأما قوله [من الرجز]:

٥٥٤ ـ أَرَيْـــتَ إِنْ جَـــاءَتْ بِـــهِ أُمْـــلُـــودَا مُـــرَجَّـــلاً وَيَـــلْـــبَـــسُ الْـــبُـــرُودَا]

أَقَـــائِـــلُـــنَّ أَحْـــضِـــرُوا الـــشُّـــهُـــودَا

حرف النون

قوله: (النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذٍ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم إليها شيء من غير جنسها وحينئذٍ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لأنها لا ينضم إليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط. **قوله: (الثقيلة أصل)** أي: والخفيفة فرع عنها بالحذف، وقوله الثقيلة أصل أي ولا مانع من عكسه. **قوله: (أبلغ)** أي: لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى. **قوله: (ويختصان الخ)** أي: فلا يدخلان الاسم، وأما قوله الخ. **قوله: (ويختصان بالفعل)** أي: بجنس الفعل لأن الماضي لا يدخلانه أصلاً، وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً إلا أفعل في التعجب على أنه فعل أمر، وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل. **قوله: (أقائلن الخ)** قال الدماميني: يمكن أنه غير مؤكد بل أصله أقائل أنا حذفت الهمزة تخفيفاً وأدغم التنوين في النون على حد لكنا هو الله ربي وفيه أن

---

٥٥٤ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح التصريح ١/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٣٣٤؛ ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١/ ٤٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥، والدرر ٥/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٨؛ ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٢؛ والجنى الداني ص ١٤١؛ والخصائص ١/ ١٣٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦؛ والمحتسب ١/ ١٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩).

شرح المفردات: الشهود: أي شهود عقد الزواج.

المعنى: يبدو هذا الكلام لأمة حبلت من أحدهم، فقالت له: إذا جئت بطفل حسن الهيئة، فهل توافق وتقبل بإحضار الشهود للتزوجني؟

فضرورة سَوَّغها شِبْهُ الوَصْفِ بالفعلِ.

ويؤكّد بهما صِيَغ الأَمْرِ مطلقاً، ولو كان دُعائياً، كقوله [من الرجز]:

٥٥٥ ـ فـأَنْـزِلَـنْ سَـكِـيـنَـةً عَـلَـيْـنَـا [وَثَـبِّـتِ الأَقْـدَامَ إِنْ لاَقَـيْـنَـا]

إلاَّ «أَفْعِلْ» في التعجب، لأن معناه كمعنى الفعلِ الماضي، وشذَّ قولُه [من الطويل]:

٥٥٦ ـ وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً]، فَـأَحْـرِ بِـهِ بِـطُـولِ فَـقْـرٍ وَأَحْـرِيَـا

ولا يُؤكَّد بهما الماضِي مُطلقاً، وشذَّ قولُه [من الكامل]:

معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاحد حليلته في مولود وقبله:

أريـــت إن جـــاءت بـــه أمـلـــودا مـــرجـــلاً ويـلـــبـــس الـــمـــبـــرودا

المرجّل حسن الشعر والأملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضري بياء المخاطبة ثم إن التخريج الذي قاله الدماميني لا يتأتى في قوله:

يـا لـيـت شـعـري عـنـكـم حـنـيـفـاً أشـاهـرن بـعـدنـا الـسـيـوفـا

وحنيفاً مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم إن اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الأسماء في الإعراب. **قوله**: **(شبه الوصف)** أي: اسم الفاعل وقوله بالفعل أي الفعل المضارع. **قوله**: **(مطلقاً)** أي: من غير تقييد بشرط ولا فعل. **قوله**: **(كقوله)** أي: قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل إنه من كلام عبد الله بن رواحة ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(إلا أفعل)** الاستثناء من صيغ الأمر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناءً على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر، وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماضٍ جيء به على صيغة الأمر فلا معنى للاستثناء إلا أن يقال الاستثناء من صيغ الأمر باعتبار الصورة. **قوله**: **(فأحر به)** صدره:

ومـسـتـبـدل مـن بـعـض عـضـبـي صـريـمـة

العضبي المائة من الإبل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصريمة تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين. **قوله**: **(وأحريا)** بالحاء وقف عليها بالألف والشاهد فيه؛ لأن الأصل وأحرين وأبدلت نون التوكيد ألفاً لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك

---

٥٥٥ ـ **التخريج**: هذا الشاهد مع الشاهد ذي الرقم ١٣٧ من أرجوزة واحدة.

٥٥٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (جواهر الأدب ص ٥٨؛ والدرر ٥/ ١٥٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٩؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٠ (غضب)، ١٤/ ١٧٣ (حرى)، ١٥/ ١٢٩ (غضا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٦٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨).

اللغة: غضيا: اسم للمئة من الإبل. الصريمة: قطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين. حريّ به: جدير به.

٥٥٧ ـ دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً، لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

والذي سَهَّله أنه بمعنى «أَفْعَلْ»، وأمَّا المُضارع فإن كان حالاً لم يؤكَّد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكِّد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقريباً من الوجوبِ بعدَ «إمَّا» في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. وذكر ابن جني أنه قرىء ﴿فإمَّا تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله [من البسيط]:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم، وجوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

وأبدلنها أثر فتح ألفا. وقفا. **قوله: (متيماً)** المتيم هو الذي ولّهه الحب وعبده لمحبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحاً مائلاً. **قوله: (بمعنى أفعل)** أي: بمعنى الطلب لأنه دعاء والمعنى دم يا سعدها، وقال الدماميني لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لأن فاعل دام في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه أفعل فلا يحل دم هنا محله بخلاف ليدم، وقد يقال أراد بأفعل ما يدل عليه وهو الأمر لا خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الأمر فيصدق على مثل ليدم. **قوله: (فإن كان حالاً)** نحو قوله تعالى: ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾ [القيامة: ١] على قراءة بعض بالإثبات. **قوله: (في نحو قوله تعالى وتالله)** المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جواباً للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفياً لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ إذ المعنى لا نفتؤ وقوله ولم يفصل احترازاً بما إذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو: ﴿لإلى الله تحشرون﴾ [آل عمران: ١٥٨]. **قوله: (وقريباً من الوجوب)** أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه إلا نادراً، ويريد بنحو إما تخافن أن يكون المضارع شرطاً لأن المؤكدة بما الزائدة. **قوله: (ولا تحسبن الله الخ)** أي: فهو طلب لوقوعه بعد لا الناهية. **قوله: (وقليلاً في مواضع كقولهم الخ)** أي: من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة؛ لأن وغير الواقعة بعد رب ومثلُ ما الزائدة ما النافية، أما لو وقعت بعد إن الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب

---

٥٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ١٤٣؛ والدرر ٥/ ١٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٦٠؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٢٠، ٤/ ٣٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨).

اللغة: دام: من الديمومة. السعد: نقيض النحس، اليُمن: الصبابة: المحبة، جانحاً: مائلاً.

المعنى: لو أنك أيتها المحبوبة رحمت عاشقاً لك ورفقت به، لدام خيرك، ولعشت بسرور وهناء لأنه لولاك لم يُر المحب مائلاً للعشق والغرام.

٥٥٨ - [إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ٱبْنُهُ]   وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

الثاني: **التنوين**، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنة تلحقُ الآخر لغيرِ توكيدٍ؛ فخرج نون «حَسَن» لأنها أصل، ونون «ضَيْفن» للطفيليِّ لأنها متحرِّكة، ونون «مُنْكَسر» و«انْكَسَرَ» لأنها غير آخر، ونون ﴿لَنَسْفَعاً﴾ [العلق: ١٥] لأنها للتَّوكيد.

وأقسامه خمسة:

(١) **تَنْوين التَّمكين**، وهو: اللاحقُ للاسم المعرَبِ ٱلمنْصرف، إعلاماً ببقائه على أصله وأنّه لم يشبه الحرفَ فيُبْنى، ولا الفعلَ فيُمْنَع الصرف، ويُسمّى **تَنْوين الأمكنيَّة** أيضاً، **وتَنْوين الصَّرف**، وذلك كـ «زيدٍ» و«رَجُلٍ» و«رِجَالٍ».

(٢) **وَتَنْوِين التَّنكير**، وهو: اللاَّحِق لبعض الأسماء المبنِيَّة فَرْقاً بين معرفتها

فلا يجوز فلا تقول ربما تضربن زيداً وشذ قولهم:

ربما أوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات

قوله: **(ومن عضه الخ)** العضه شجرة والسكير ما ينبت حول الشجر من أصله. **قوله**: **(فخرج)** أي: بزائدة، وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شيء. **قوله**: **(ونون ضيفن)** أي: النون الأولى التي قبل التنوين فهي زائدة لإلحاق ضيف بجعفر. **قوله**: **(لأنها متحركة)** أي: وإن كانت زائدة لأن أصله ضيف. **قوله**: **(لأنها غير آخر)** الأنسب أن يقول لأنها غير لاحقة للأصل لأن القيد المخرج به تلحق الآخر. **قوله**: **(تنوين التمكين)** من إضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على تمكن الاسم من الإسمية وإنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وفي هذه التسمية نظر لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن إلا أنه غير أمكن. **قوله**: **(ويسمى تنوين الأمكنية)** أي: الدال على زيادة تمكن الاسم من الإسمية قيل هذه التسمية أولى؛ لأن الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن. **قوله**: **(وتنوين الصرف)** إضافة تنوين للصرف من قبيل إضافة العام للخاص فالإضافة بيانية لأن الصرف هو التنوين، وأما قولهم تنوين التمكين أو الأمكنية فهو من إضافة الدال للمدلول.

قوله: **(فرقا بين معرفتها ونكرتها)** أي: فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان

---

٥٥٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٤/ ٢٢، ٦/ ٢٨١، ١١/ ٢٢١، ٤٠٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦١؛ والكتاب ٣/ ٥١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٢٦ (شكر)، ١٣/ ٥١٦، ٥١٨ (عضه).

شرح المفردات: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: يقول: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأنّ العضة لا تنبت إلاّ الشكير.

ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ «صَهٍ» و«مَهٍ» و«إيهٍ»، وفي العَلَم المختوم بـ «وَيْهٍ» بقياس، نحو: «جاءَني سِيبَوَيْه وسيبويهٍ آخر».

وأما تنوين «رجل» ونحوه من المُعْرَبات فتنوين تَمْكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهّم بعض الطلبة، ولهذا لو سمَّيتَ به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

(٣) **وتَنْوين المُقَابَلة**، وهو: اللاَّحقُ لنحو: «مسلمات» جُعِلَ في مقابلة النون في «مُسْلِمينَ»، وقيل: هو عِوَض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني؟

وقيل: هو تنوينُ التمكين، ويردُّه ثبوتُه مع التَّسمية به كـ «عَرفاتٍ» كما تبقى نون «مُسْلِمينَ» مسمًّى به، وتنوين التَّمكين لا يُجامع العلَّتين، ولهذا لو سُمِّي بـ «مسلمة» أو «عَرَفَة» زال تنوينُها. وزَعم الزمخشريّ أن «عرفات» مصروفٌ، لأن تاءه ليست

معرفة، فإذا قلت صه بالسكون فالمعنى أسكت عن هذا الكلام بخصوصه، وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لأنه حينئذٍ نكرة، وإذا قلت أية بالتنوين كان المعنى زدني من أي حديث كان وأيه بلا تنوين معناه زدني من حديث خاص. **قوله**: **(كما قد يتوهم بعض الطلبة)** نظراً لكون ذلك لامنون نكرة فالتنوين الذي فيه يكون للتنكير ورد ذلك بأن الذي للتنكير هو الدال على التنكير كما في صه وهذا بخلاف رجل، فإن التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضى وأنا لا أرى تنافياً بين كون التنوين للتمكين، وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معاً وبعد العلمية يتمحض للتمكين. **قوله**: **(مع زوال التنكير)** لا يقال إن التنوين أولاً قبل العلمية كان للتنكير، والآن صار للتمكين لأن الأصل إبقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير. **قوله**: **(جعل في مقابلة النون في مسلمين)** أي: لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر، والأصل قد وجد فيه النون مستكملاً بها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متكملاً بنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لأصله. **قوله**: **(ثم الفتحة)** رد ثانٍ. **قوله**: **(لا يجامع العلتين)** أعني العلمية والتأنيث لأن تنوين التمكين إنما يكون في الأسماء المعربة المنصرفة الخالية عن العلتين.

قوله: **(لا يجامع العلتين)** أي: المانعتين من الصرف، فإن وجد التنوين معهما كان لغير التمكين. **قوله**: **(ولهذا)** أي: لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين. **قوله**: **(لو سمي بمسلمة وعرفة)** أي: ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين، وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتأنيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين. **قوله**: **(وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف)** أي: عند التسمية به، وحينئذٍ فتنوينه تنوين تمكين وإنما يزال عند العلمية لأنها لم توجد فيه العلتان لأن التاء ليست للتأنيث. **قوله**: **(أن عرفات)** أي: مسمى به

للتأنيث، وإنما هي والألف للجَمْع، قال: ولا يصحّ أن يُقَدَّر فيه تاء غيرها، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنَّث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في «بِنْتٍ» مع أن التاء المذكورة مُبْدَلَة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك؛ وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو «عرفات» في مَنْع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عَرَفة» و«مُسْلِمة»، لأنها لتأنيث معه جمعيَّة، ولأنها علامة لا تتغيَّر في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ.

(٤) **وتَنوين العِوَض**، وهو: اللاحق عِوَضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول كـ «جوارٍ» و«غَوَاشٍ»، فإنه عِوَض من الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور، لا

مصروف أي فتنوينه للتمكين. **قوله**: **(ليست للتأنيث)** أي: ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين. **قوله**: **(وإنما هي والألف للجمع)** لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك. **قوله**: **(تأبى ذلك)** أي: تأبى تقدير تاء أخرى لأنه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا. **قوله**: **(كما لا تقدر التاء الخ)** هذا تنظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لأنه لا يجتمع تاآن دالان على مؤنث، وقوله مع أن التاء الخ أي لأن أصل بنت بنو. **قوله**: **(وقال ابن مالك الخ)** هذا رد لكلام الزمخشري أن إنا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كافٍ، وحينئذٍ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف، وحينئذٍ فتنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة.

قوله: **(نحو عرفة)** لأن عرفة وجد فيه العلمية والتأنيث، وأما عرفات علماً ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجموع فلها دخل في منع الصرف في الجملة. **قوله**: **(ولأنها علامة لم تتغير في وصل)** أي: لأن التاء في عرفات علماً لا تتغير وصلاً ولا وقفاً بخلاف تاء عرفة ومسلمة فإنها تتغير في الوقف وتصيرها، وإذا لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف. **قوله**: **(فالأول)** وهو ما كان عوضاً عن حرف أصلي. **قوله**: **(فإنه عوض من الياء)** أي: بناء على الإعلال مقدم على منع الصرف فأصله جواري وغواشي على صيغة منتهى الجموع أعني مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارِ فحذف التنوين لأنه ممنوع من الصرف لأنه على زنة مفاعل تقديراً إذ المحذوف لعلة كالثابت فصار جوار فأتى بالتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأما المبرد فيقول إن منع الصرف مقدم على الإعلال فالأصل عنده جواري ومرت بجواري بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت، وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة، وحينئذٍ فصار جواري ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني

عِوَض من ضمّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرّد، إذ لو صحَّ لعوض عن حركات نحو: «حُبْلى»؛ ولا هو تَنْوين التمكين والاسمُ منصرفٌ خلافاً للأخفش، وقولُه لمَّا حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سَلام» و «كَلاَم» فصُرِف مردودٌ، لأن حَذْفها عارِض للتخفيف، وهي مَنْوِيَّة، بدليل أن الحرفَ الذي بقِي أخيراً لم يحرَّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سمي بـ «كتف» امرأةٌ ثم سُكِّن تخفيفاً لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف «هِند»، وأنه إذا قيل في «جَيْأَل» علماً لرجل «جَيَل» بالنقل لم ينصرف انصرافَ «قَدَم» علماً لرجل، لأن حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل» منويًّا الثبوتِ، ولهذا لم تقلب ياء «جَيَل» ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها.

الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فصار جواري فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار.

قوله: (وفتحها النائبة عن الكسرة) هذا إشارة لجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة وذلك لأنها هنا نائبة عن الكسرة التي حق الكلمة أن تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فأعطى نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت. **قوله: (إذ لو صح)** أي: إذ لو صح إن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلى بحيث يقال حبلا لأن أصله حبلى بل قد يقال إن التعويض في حبلى أولى لأن حركة حبلى متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فإن حركاتها إنما هي ثقيلة يمكن النطق بها والتعذر خوف الثقل. **قوله: (ولا هو)** أي: وليس التنوين في جوارٍ للتمكين. **قوله: (خلافاً للأخفش)** أي: فالأصل عنده جواري بالمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان الآحاد فنون للتمكين. **قوله: (عارض)** أي: والعارض لا يعتد به. **قوله: (وهي)** أي: الياء منوية أي فكأنها موجودة، وقوله بدليل إن الحرف الذي بقي آخراً لم يحرك المراد بالحرف الأخير الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده، وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان الآحاد. **قوله: (وقد وافق)** أي: الأخفش. **قوله: (لم يجز صرفه)** بل يمنع من الصرف لأنه محرك الوسط أصالة، وقوله كما جاز في هند أي الثلاثي الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه، والحاصل أن المؤنث إذا كان رباعياً امتنع صرفه، وأما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جاز فيه الأمران لا إن كان محركاً لأن تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع. **قوله: (جيأل)** هو اسم لمؤنث الضبع، وأما مذكره فيقال له ضلعان كسرحان. **قوله: (بالنقل)** أي: نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة.

قوله: (انصراف قدم) أي: لأنه ثلاثي مسمى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجيال إذا سمي به مذكر لأنه رباعي فيمتنع للتأنيث الأصلي. **قوله: (ولهذا لم تقلب)** أي: ولأجل كون همزة جيل منوية الثبوت لم تقلب الخ. **قوله: (لتحركها)** أي: بحركة عارضة.

والثاني: كـ «جَنَدِلٍ»، فإن تنوينه عوض من ألف «جَنَادل»، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوينُ الصَّرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عَلَم الجمعية كذهاب الياء من نحو: «جَوارٍ» و «غَوَاشٍ».

والثالث: تنوين «كُلٍّ» و «بَعْضٍ» إذا قُطِعتا عن الإضافة، نحو: ﴿وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقيل: هو تنوينُ التّمكين، رَجَعَ لزوالِ الإِضافة التي كانت تُعارضه.

والرابع: اللاحق لـ «إذْ» في نحو: ﴿وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]، والأصل: فهي يومَ إذِ انشقَّت واهية، ثم حُذفت الجملة المضاف إليه للعِلْمِ، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسِرت الذال للساكنَيْنِ؛ وقال الأخفش: التنوين تنوين التَّمكين والكسرة إعراب المضاف إليه.

(٥) **وتَنْوين الترنُّم**، وهو: اللاحق للقوافي المُطْلَقة بَدَلاً من حرفِ الإِطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشادِ تميم، وظاهر قولهم أنه [تنوين] مُحَصِّل للترنُّم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش كما سيأتي؛ والذي صرح به سيبويه وغيره من

قوله: (من الألف جنادل) أي: فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالألف فيه زائدة لأجل الجمع ثم إنه حذف منه الألف فصار جندل، ثم إنه نون عوضاً عن الألف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لأنه لم يوجد مفرد على هذه الصيغة. **قوله: (وليس ذهاب الألف الخ)** هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلاً منهما صيغته في الأصل صيغة منتهى الجموع، وحاصل الجواب أن الألف في جنادل علامة الجمعية فحذفها مخل بها خصوصاً وحذفها اعتباطاً والمحذوف اعتباطاً كالعدم فاختلفت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فإنها ليست علامة الجمعية على أنها محذوفة لعلة فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف. **قوله: (وكلاً ضربنا الخ)** أي: كل طائفة وقوله على بعض أي على بعضهم. **قوله: (اللاحق لإذ)** المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة. **قوله: (للساكنين)** لأن إذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة. **قوله: (المضاف إليه)** أعني إذ فإذ عنده معرفة لا مبنية، وقد تقدم رده بقوله:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

فليس قبلها ما تضاف إليه. **قوله: (المطلقة)** أي: الذي آخرها حرف إطلاق أي مد وهي الحروف الثلاثة. **قوله: (وذلك)** أي: لحوق التنوين للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق في إنشاد أي تعني بني تميم. **قوله: (للترنم)** أي: التغني. **قوله: (والذي صرح سيبويه)** أي: فقد وقع خلاف في تسميته قيل لأنه محصل للترنم وقيل لأنه به يحصل قطع

المحققين أنه جيء به لقَطْع الترنُّم، وأن الترنُّم وهو التَّغَنِّي يحصل بأَحْرُف الإِطلاق لقبولها لمَدِّ الصوتِ فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختصّ هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

٥٥٩ ـ [أَقِلِّـي الـلَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْـعِـتَـابَـنْ] وَقُـولِـي إنْ أَصَـبْـتُ لَـقَـدْ أَصَـابَـنْ

وقوله [من الكامل]:

أَفِـدَ الـتُّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكَـابَـنَـا لـمـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا وَكَـأَنْ قَـدِنْ

وزاد الأخفش والعَرُوضيّون تنويناً سادساً، وسمَّوْه **الغالي**، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيَّدة، كقول رؤبة [من الرجز]:

الترنم. **قوله: (إنه جيء به لقطع الترنم)** أي: فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم قدرية للذين ينفون القدر ويقولون إن الله لم يقدر الأشياء في الأزل وقد انقرضوا وصار القدرية الآن لقباً للمعتزلة لإسنادهم أفعال العبد لنفسه وإثباتهم تأثير القدرة الحادثة. **قوله: (ولا يختص الخ)** أي: بخلاف الأقسام الثلاثة قبله فإنها مختصة بالاسم. **قوله: (وقوله إن أصبت الخ)** صدره:

أقـلـي الـلـوم عـاذل والـعـتـابـن

وعاذل مرخم وهو لجرير ومن أبيات القصيدة:

إذا غـضـبـت عـلـيـك بـنـو تـمـيـم وجـدت الـنـاس كـلـهـم غـضـابـا

قوله: (لقد أصابن) أي: فقد لحق الفعل، وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف. **قوله: (لما تزل الخ)** هذا عجز بيت للنابغة صدره:

أفـد الـتـرحـل غـيـر إن ركـابـنـا

قوله: (القوافي المقيدة) أي: التي آخرها حرف ليس من حروف الإطلاق. **قوله:**

---

٥٥٩ ـ التخريج: البيت لجرير في (ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٥/ ١٧٦؛ ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وسر صناعة الإعـراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشـرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٩؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥؛ وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٤ (خنا)؛ والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٧).

شرح المفردات: أقلّي: خفّفي، أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي كنت مصيباً فيما أقول أو أفعل.

المعنى: يقول: خفّفي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيباً.

٥٦٠ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الْخَفَقْنْ

وسُمّي «غالياً» لتجاوُزِه حَدّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحرَكَة التي قبله «غلوًّا»، وفائدته الفرق بين الوَقْف والوَصْل، وجَعَلَه ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغَنُّ، قال: وإنما سُمِّي المغنِّي مغنِّياً، لأنه يُغَنِّنُ صوته: أي يجعلُ فيه غُنَّة، والأصل عنده مغنِّن بثلاثِ نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً؛ وأنكر الزجّاج والسيرافي ثبوتَ هذا التّنوين ألبتّة، لأنّه يكسر الوزن، وقالا:

(وقاتم الأعماق) تمامه:

مشتبه الأعلام لماع الخفق

القاتم شديد السواد والأعماق جمع عمق بفتح العين المهملة وضمتها وهو ما بعد من أطراف المفازة أي مخبر النواحي والخاوي بالخاء المعجمة الخالي والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والأعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على الطريق، والخفق بفتح الفاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب. **قوله: (لتجاوزه حد الوزن)** أي: فهو من الغلو بمعنى الزيادة لأن هذا زائد على الوزن. **قوله: (الحركة التي قبله)** هي كسرة القاف لأنه مضاف إليه، وجرى على الألسن فتحها كأنه إتباع للراء. **قوله: (الفرق بين الوقف والوصل)** أي: فإذا أتى به الشاعر علم أنه وقف ولم يوصل للبيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل أنه واقف، وإن كانت القاف ساكنة لأجل توافق الروي مطلقاً، والحاصل أن إسكان القاف لأجل توافق الروي لا يمنع تردد السامع من كون المنشد واصلاً أو واقفاً ألا ترى أنك تنشد الأبيات الساكنة الآخر موصولاً بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لأجل الوزن لا لأجل الوقف. **قوله: (وجعله ابن يعيش)** هذا هو الذي وعد به فيما سبق فتنوين الترنم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة. **قوله: (وجعله)** أي: خارج من الخيشوم الذي هو مخرج الغنة التي هي صوت يخرج من الخيشوم.

قوله: (لأنه يغنن صوته) ومنه الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغني الطير عليها. **قوله: (والأصل)** أي: أصل مغن. **قوله: (فأبدلت الأخيرة ياء)** أي: وحذفت الياء. **قوله: (وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين)** أي: اللاحق للقوافي المقيدة. **قوله: (عوض**

---

٥٦٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ١٠٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والدرر ٤/ ١٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨).

اللغة: القاتم: المغبّر. الخاوي: الخالي. المخترق: مهبّ الريح. الأعماق: أطراف المفاوز.

المعنى: يقول إنّه اجتاز مفازات خالية ومضلّة. يريد أن يقول إنّه شجاع.

لعلَّ الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كلِّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السامع أن النُّون تنوين؛ واختار هذا القول ابن مالك، وزعَم أبو الحجّاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمَّى تنوين الترنُّم أنه نون عوض من المدَّة، وليس بتنوين؛ وزعمَ ابن مالك في التحفة أنَّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيَّدة تنويناً مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختصّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو **تنوينُ الضَّرورة**، وهو: اللاحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

٥٦١ ـ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلاتُ؛ إنَّكَ مُرْجِلِي

من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالي لأنه ليس عوضاً عن شيء. **قوله: (وليس بتنوين)** أي: لأن التنوين نون زائدة لغير توكيد وما كان بدلاً عن حرف أصلي فليس بزائد. **قوله: (وزعم ابن مالك)** هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان. **قوله: (ويثبت في الوقف)** فيه أن الزمخشري كلامه يفيد أنه لا يثبت في الوقف وعبارته حيث أشار إلى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق، وإذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في أنه لم يثبت في الوقف. **قوله: (وهو اللاحق لما لا ينصرف)** أي: فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين في الممنوع من الصرف، وتنوين التمكين لا يجامعها، وحينئذٍ فقولهم إن الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه إنه يجوز أن يؤتى فيه بتنوين مشابه في الصورة لتنوين الصرف، وإن كان ليس تنوين تمكين لوجود العلتين. **قوله: (ويوم دخلت الخدر الخ)** تمامه:

فقالت لك الويلات إنك مرجلي

الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية مخدرة أي مقصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة، فنون فياء تصغير فزاي فهاء تأنيث اسم محبوبته وهي ابنة عم الشاعر امرىء القيس، وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل: بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب، وزعم بعضهم أن هذا منها له في معرض الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو

---

٥٦١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٥٤١).

شرح المفردات: الخدر: ستر يمدّ للمرأة في ناحية البيت. عنيزة: عشيقة الشاعر. لك الويلات: دعاء عليه بالشدّة والعذاب. المرجل: الذي يصيّر راجلاً أي ماشياً على رجليه.

المعنى: يقول: ويوم دخلت هودج عنيزة دعت عليّ وقالت إنّك تحملني على المشي سيراً على الأقدام لامتطائك بعيري.

وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

٥٦٢ - سَلاَمُ الله يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم.

وثامناً، وهو التنوين الشّاذُّ، كقول بعضهم: «هُؤلاءٍ قَوْمُكَ» حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعْثَرَى»، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ زيدت في آخر الاسم كنون «ضَيْفَن»، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سمَّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوَصْل دون الوقف، ونون «ضيفن» ليست كذلك.

وذكر ابن الخبّاز في شرح الْجُزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صَرْف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تُسمّي رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمَّى به، وهذا اعتراف منه بأنه

عليه، ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله إنك مرجلي أي مصيرني راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري. **قوله: (عنيزة)** أي: فقد نون ما فيه العلمية والتأنيث. **قوله: (وللمنادى المضموم)** أي: المبني على الضم. **قوله: (وبقوله)** أي: وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المبني على الضم تنوين ضرورة. **قوله: (أباحت الصرف)** أي: لا ينصرف أي وأباحت مجامعة العلتين لتنوين التمكين. **قوله: (لأن الاسم مبني على الضم)** أي: وتنوين التمكين إنما يكون في الأسماء المعربة. **قوله: (وهو التنوين الشاذ)** أي: ولا يكون إلا في الأسماء المبنية. **قوله: (كما قيل في ألف قبعثرى)** فالألف ليس القصد منها التأنيث بل مجرد التكثير. **قوله: (سماه تنويناً)** أي: ولم يتعد بذلك إلا لكونه سمعه في الوصل أي ويحذف في الوقف، ومن المعلوم أنه لا يثبت الوصل إلا إذا كان تنويناً حقيقياً ولو كان نوناً لثبتت فيه وصلاً ووقفاً. **قوله: (ونون ضيفن)** أي: النون الأولى، أما الثانية فهي تنوين، وقوله ليست كذلك أي بل تثبت وصلاً ووقفاً.

---

٥٦٢ - **التخريج**: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٣٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧؛ والدرر ٣/ ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، ٢/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٠٢؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣؛ والإنصاف ١/ ٣١١؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢٨؛ والجنى الداني ص ١٤٩؛ والدرر ٥/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢؛ والمحتسب ٢/ ٩٣).

تنوينُ الصرّف، لأن الذي كان قبل التَّسمية حكي بعدها.

الثالث: نون الإناث، وهي اسم في نحو: «النِّسْوَةُ يَذْهَبْنَ» خلافاً للمازني، وحرف في نحو: «يَذْهَبْنَ النِّسْوَةُ» في لغة مَنْ قال: «أَكَلوني البراغيثُ» خلافاً لمن زَعَمَ أنها اسمٌ وما بعدها بَدَل منها، أو مبتدأ مؤخَّر والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الوقاية، وتسمى **نون العِمَاد** أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرِّفاً كان، نحو: «أَكْرَمِني» أو جامداً، نحو: «عَسَاني»، و «قاموا ما خَلاَنِي وما عَدَانِي وحَاشَاني» إن قُدِّرت فعلاً، وأما قوله [من الرجز]:

[عَـدَدْتُ قَـوْمِـي كَـعَـدِيـدِ الـطَّـيْـسِ] إِذْ ذَهَـبَ الْـقَـوْمُ الْـكِـرَامُ لَـيْـسِـي

قوله: (وهذا) أي: قوله فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وقوله: بأنه أي التنوين المحكي تنوين الصرف أي تنوين التمكين، وقوله لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكين فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين، وحينئذٍ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائداً وقد يقال لا نسلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لأنك إذا سمت رجلاً بعاقلة لبيبة اجتمع العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامعها فالحق أن تنوين الحكاية للتمكين، وإن كان المحكي للتمكين ونظير هذا قولك من زيداً في حكاية من قال ضربت زيداً فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة إعراب، وأما في لفظك فليست إعراب وإلا لزم نصب خبر المبتدأ بلا ناسخ، وإنما هي حركة حكيت بصورة الحركة الإعرابية، والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفاً كما أن حكاية الإعراب ليست إعراباً. **قوله: (خلافاً للمازني)** أي: القائل إنها حرف فالفاعل عنده ضمير. **قوله: (خلافاً لمن زعم الخ)** هذا مقابل قوله في لغة، وذلك أن كون قوم يلتزمون الإبدال أو تأخير المبتدأ بعيد إنما التأويل إذا وقعت فلتة من غيرهم.

قوله: (خلافاً لمن زعم أنها اسم) أي: لأن هذا التخريج إنما يكون لو جاء هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم، وأما في لغتهم فلا تخريج أصلا. **قوله: (وتلحق قبل ياء المتكلم)** أي: وجوباً وجوازاً، فالوجوب في الفعل واسم الفعل ومني وعني وما عداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف. **قوله: (المنتصبة)** أي: الكائنة في محل نصب وفي نصب وفي نسخة المتصلة. **قوله: (أو جامداً نحو عساني الخ)** فلا يعترض هذا بأن نون الوقاية إنما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر، وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف فهلا قالوا عساي وما خلاي مثلاً بغير نون، والجواب أنهم فعلوا ذلك إجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو محلاً للفرع على الأصل؛ لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام وهَو إذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فحمل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون. **قوله: (إذ ذهب القوم الكرام الخ)** صدره:

فضرورة، ونحو: ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: ٦٤] يجوز فيه الفكّ، والإدغام، والنّطق بنون واحدة، وقد قُرئ بهنَّ في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النُّون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل، نحو: «دَرَاكِنِي» و «تَرَاكِنِي»، و «عَلَيْكَنِي» بمعنى «أدركْني» و «اتركني، و «الزمني».

الثالث: الحرف، نحو: «إنّني» وهي جائزة الحذف مع «إنَّ» و «أنَّ» و «لكنَّ» و «كأنَّ»، وغالبة الحذف مع «لعلَّ»، وقليلتُهُ مع «ليت».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ «مِنْ» و «عَنْ» إلا في الضرورة،

عددت قومي كعديد الطيس

والطيس هو الكثير من الرمل. **قوله**: (**ليسنى**) أي: فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم. **قوله**: (**يجوز فيه الفك والإدغام**) أي: وعليهما فتأمرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والباء مفعول. **قوله**: (**فقيل النون الباقية نون الرفع**) هذا قول الجوولي ووجه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الإعراب لأنها واقعة أولاً فيحذف ما حدث فيه الثقل. **قوله**: (**وقيل نون الوقاية**) هو قول سيبويه. **قوله**: (**وهو الصحيح**) أي: لأن النون الرفع وإن سبقت عهد حذفها في الجملة عند الناصب والجازم فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره. **قوله**: (**اسم الفعل**) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على خلافه، فقال ويجوز إلحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضاً لأنها ليست أفعالاً أصلاً في الأصل ا هـ دماميني. **قوله**: (**الحرف**) المراد إن وأخواتها. **قوله**: (**وغالبه الحذف مع لعل**) نحو لعلي أبلغ الأسباب لعلي آتيكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله:

فقلت أعيراني القوم لعلني أخط بها قبر الأبيض ماجدِ

قوله: (**وقليلته مع ليت**) أي: وقليلة الحذف وظاهره أن محذف مع ليت جائز بقلة نظماً ونثراً وهو قول الفراء ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر كما في المفصل، ومثال الحذف قول زيد الخيل:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

قوله: (**وتلحق أيضاً**) أي: وتلحق وجوباً نون الوقاية ياء المتكلم المخفوضة. **قوله**: (**إلا في الضرورة**) مثال عدم اللحاق فيها للضرورة قول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل.

وقبل المضاف إليها «لَدُنْ» أو «قَدْ» أو «قَط» إلا في القليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً، كقولهم: «بَجَلْنِي» بمعنى: حَسْبِي.

وقوله [من الوافر]:

٥٦٣ ـ وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلى قَوْمِي شَرَاحِي

يريد: شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أَمُسْلِمُني» ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في «ضاربني» أن الياء منصوبة، ويردُّه قول الشاعر [من الطويل]:

قوله: (وقبل المضاف إليها لدن) يعني قد تلحق نون الوقاية قبل الياء المضاف إليها لدن نحو قد بلغت من لدني عذراً بالتشديد كما قرأ الأكثرون وقرأ نافع وأبو بكر لدني بالتخفيف، قال ابن مالك وزعم سيبويه أن عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع، وأما قد وقط المضافان إلى الياء فقدني وقطني بالنون فيهما أعرف من قدي وقطي بتركها، كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار، وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة. **قوله: (أمسلمني)** الهمزة للاستفهام ومسلمني اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء في محل جر بالإضافة لمسلم وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع من الإضافة، وهذا الإعراب هو المشهور، وقال هشام الهمزة للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لأن التنوين يمنع من الإضافة والأصل عنده أمسلم لي ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية. **قوله: (وبنى ذلك الخ)** أي: إن مذهبه أن الياء في ضاربني في محل نصب وليست هناك إضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمراً، وإذا لم يكن إضافة فالذي قبل الياء تنوين لا نون وقاية لأنها تجامع الإضافة والغرض الفرار منها. **قوله: (إن الياء منصوبة)** أي: لأن الجر إنما يكون بالإضافة والتنوين مانع منها، وإنما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء. **قوله: (ويرده قول الشاعر)**:

وليس الموافيني ليرفد خائباً

أي: فإنه لو كان ذلك تنويناً لا نون وقاية لزم عليه الجمع بين أل والتنوين فتعين أن

---

٥٦٣ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في (شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠؛ والدرر ١/ ٢١٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٢؛ ورصف المباني ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٣ (شرحل)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٠؛ والمقرب ١/ ١٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥).

اللغة: مسلمني: تاركي وخاذلي، شراحي: شراحيل اسم علم وشراحي مرخم شذوذاً لأنه ليس منادى.

المعنى: لا أدري أيخذلني ويسلمني شراحيل إلى قومي ليفعلوا بي ما أرادوا، مع أني أعتقد اعتقاداً، وآمل آملاً كبيراً، أن لا يسلمني ولا يخذلني.

٥٦٤ ـ وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

وفي الحديث: «غَيْر الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم» والتنوين لا يجامعُ الألفَ واللام، ولا اسْمَ التَّفضيل، لكونِه غيرَ متصرّف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه؛ وفي الصحاح أنه يقال: «بَجَلِي» ولا يقال: «بَجَلْنِي»، وليس كذلك.

● (نَعَمْ) **بفتح العين**، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: «نِعِمَ» و «شِهِد» بكسرتين، كما نُزِّلَتْ «بَلَى» منزلة الفعل في الإمالة؛ والفارسيُّ لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

التنوين للوقاية والياء في محل جر بالإضافة. **قوله: (الموافيني)** أي: الجائي إلي، وقوله ليرفد أي ليعطى ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه. **قوله: (غير الدجال الخ)** الأصل خوف غير الدجال أخوف أخوافي أي أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف إليه غايته أنه أسند للمصدر مجازاً فاندفع ما يقال أن الحديث يقتضي أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه، وأن أفعل التفضيل إنما يضاف لبعضه والياء لا تقبل ذلك. **قوله: (لكونه غير منصرف)** أي: للوصفية والوزن. **قوله: (وليس كذلك)** أي: بل يقال وإن كان شاذاً.

(نعم:) **قوله: (بفتح العين)** المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك، وقوله بفتح العين أي وبفتح النون أيضاً. **قوله: (وكناية تكسرها)** كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والإسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم، بالفتح في واحد الأنعام وقد جمع بين اللغتين من قال:

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه فيا لك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الأولى وكسر الثانية ا هـ دماميني. **قوله: (وبعضهم)** أي: بعض كناية، وقوله بعضهم أي بعض كناية أيضاً. **قوله: (تنزيلاً لها منزلة الفعل)** أي: لأن الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مكسورة يجوز إتباع فائه لها، وقوله كما نزلت بلى منزلة الفعل في الإمالة أي لأن الأصل في الإمالة أن تكون في الفعل. **قوله: (لم يطلع على هذه القراءة)**

---

٥٦٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٧/ ١٥؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥).

اللغة: الموافي: من وافاك، إذا جاءك. يرفد: يعطي.

المعنى: إن القادم إلي قاصداً معروفي وإحساني، لا يرجع دون أن ينال بغيته ومطلوبه بل إن له أضعاف ما أمله مني.

وهي **حرفُ تصديقٍ ووَعْدٍ وإعلام**؛ فالأول بعد الخبر كـ «قام زيد»، و «ما قام زيد»؛ والثاني بعد «افْعَلْ» و «لا تَفْعَلْ»، وما في معناهما، نحو: «هَلاَّ تفعل» و «هَلاَّ لم تَفْعَلْ»، وبعد الاستفهام في نحو: «هَلْ تُعْطِيني؟»، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث؛ والثالث بعد الاستفهام في نحو: «هَلْ جاءك زيد؟» ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿أَئِنَّ لَنَا لأَجْراً﴾ [الشعراء: ٤١]، وقول صاحب المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوَعْدِ» غير مطّرِد لما بيّناه قبل.

قيل: وتأتي للتَّوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نَعَم هٰذِهِ أَطْلاَلُهُمْ»، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر؛ ولم يذكر سيبويه معنى الإِعلام ألبتة، بل قال: وأما «نَعَمْ» فعِدَةٌ وتصديق، وأما «بَلَى» فيوجَبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا قيل: «هل قام زيد»، فقيل: «نعم» فهي لتصديق ما بعد الاستفهام،

أي: قراءة ابن مسعود. **قوله: (وأجازها بالقياس)** فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها. **قوله: (وهي حرف تصديق)** أي: للمخبر بكسر الباء، وقوله ووعد أي للطالب وقوله وإعلام أي للمستخبر. **قوله: (بعد أفعل)** أي: بعد الأمر والنهي. **قوله: (وما في معناهما)** أي: وهو التخفيض لأنه في الحقيقة طلب فعل أو ترك. **قوله: (في نحو هل تعطيني)** أي: فتقول نعم سأعطيك فهو وعد منك له، وقوله في نحو هل الخ، أي من كل استفهام عن مطلوب فعله، وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذٍ إعلام فقط. **قوله: (إن تفسر)** أي: نعم. **قوله: (في هذا)** أي: في هذا المثال نحو هل تعطيني من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للإعلام به. **قوله: (ائن لنا لأجرا)** الظاهر أن هذا من باب هل تعطيني فهي محتملة لأن تكون للوعد والإعلام. **قوله: (وقول صاحب المقرب)** هو ابن عصفور.

قوله: (غير مطرد) أي: لأنها بعد الاستفهام قد تكون للإعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله، وقد تكون للوعد إذا كان المستفهم عنه مطلوباً حصوله. **قوله: (وتأتي للتوكيد)** أي: تقوية الكلام. **قوله: (نعم هذا أطلالهم)** أي: هذه أطلالهم قطعاً ولا بد. **قوله: (جواب لسؤال مقدر)** أي: فكان قائلاً قال له هل هذه أطلالهم فقال نعم، هذه أطلالهم وحينئذٍ فيخرج على هذا ما إذا قيل لك يا فلان فقلت نعم، فهي من هذا القبيل فكأنه قال لك يا فلان أنت صاغ لي فأجبته بقولك نعم، أي صاغ لك، وكذا إذا طرق عليك إنسان الدار فقلت نعم فهيَ واقعة في جواب سؤال فكأنه حينَ دق الباب قال أأنت حاضر فأجبته نعم أنا حاضر، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الأمر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكأن القارىء يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح. **قوله: (معنى الاعلام)** الإضافة للبيان. **قوله: (وإما يلي الخ)** من كلام سيبويه.

والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصحُّ أن تقول لقائل ذلك: صَدَقْتَ؛ لأنه إنشاءٌ لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقُه «نَعَمْ»، وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بلى» لعدم النفي. وإذا قيل: «ما قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «بلى»، ومنه: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ويمتنع دخولُ «لا»، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل: «أَقامَ زَيْد» فهو مثل: «قام زيد»، أعني أنك تقول إن أثبتَّ القيام: «نعم»، وإن نفيته: «لا»، ويمتنع دخول «بَلَى»؛ وإذا قيل: «ألم يقم زيد» فهو مثل: «لم يقم زيد»، فتقول إذا أثبتَّ القيام: بلى، ويمنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: «نعم»، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: «نَعَمْ» في جواب ﴿لست بربكم﴾، لكان كفراً.

والحاصل أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾ [الزمر: ٥٩] مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧] يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ:

قوله: **(من أنها للإعلام)** أي: لأن المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه. **قوله**: **(لعدم النفي)** أي: لأن بلى لا تكون إلا جواباً للنفي، وقوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى علم منه أن نعم يجاب بها من كل الإيجاب والنفي فتقرره، وأما بلى فإنما يجاب بها النفي تكذيباً له فيكون الجواب بها مثبتاً. **قوله**: **(ومنه)** أي: من تكذيب النفي ببلى زعم الذين كفروا الخ.

قوله: **(زيد)** ما تقدم كان الكلام المجاب خبر أي مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفياً والكلام الآن فيما إذا كان الكلام المجاب استفهاماً موجباً أو منفياً. **قوله**: **(ويمتنع)** أي: لعدم النفي لأنها لا تقال إلا في جوابه. **قوله**: **(وإذ قيل ألم)** أي: والحال أن مرادك الاستفهام عن النفي لا تقرير. **قوله**: **(ويمتنع دخول لا)** أي: لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. **قوله**: **(قالوا بلى)** أي: جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أي أنت ربنا، وقوله قال بلى أي آمنت. **قوله**: **(لكان كفراً)** أي: لأن نعم تقرر ما قبلها سواءَ كان إيجاباً أو نفياً، فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا. **قوله**: **(بعد نفي)** أي: فتفيد الإيجاب وقوله إلا بعد إيجاب أي وتصيره منفياً، وقوله بعدهما أي فتقررهما. **قوله**: **(يدل الخ)** أي: لأن لو للامتناع والامتناع منفي.

بلى قد هَدَيْتُكَ بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

وقال سيبويه، في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يَجدُ بدّاً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: «نعم»، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين منهم الشَّلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرَّد، وإن كان مُراداً به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رَعْياً للفظه، ويجوز عند أمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإِيجاب رَعْياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد، ولا الاستثناء المفرَّغ، لا يقال: أليس أحدٌ في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول

قوله: **(أي قد أرشدتك)** أي: فمعنى قوله بلى قد جاءتك آياتي بلى قد هديتك أي بلى قد أرشدتك وليس المراد بالهدية التوصيل كما هو أصل معانيها وإلا نافاه قوله بعد فكذبت بها الخ. **قوله: (بذلك)** أي: بمجيء الآيات. **قوله: (وأما ثمود فهديناهم)** فالمراد بالهداية الإرشاد لا التوصيل. **قوله: (وقال سيبويه)** القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لأن حاصله أن نعم تقرر ما قبلها فإذا كان إثباتاً صيرته إثباتاً، وإن كان نفياً صيرته نفياً، وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الإيجاب. **قوله: (فيقال)** هذا مقول القول فقال فيقال القائل هو سيبويه، وقوله له أي لذلك الخصم المناظر، وقوله فإنه لا يجد أي ذلك الخصم مفراً من أن يقول نعم والحاصل أن سيبويه حكى واقعة حصلت له، وذكر فيها نعم بعد النفي وقصد منها الإثبات لأن قول الخصم نعم معناه قلته مع أن مقتضى ما سبق أن معنى قوله نعم إني لست قلته.

قوله: (أفلست تفعل) أي: تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله. **قوله: (فإنه قائل نعم)** أي: فعله. **قوله: (فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن)** أي: زعم أن قول سيبويه نعم في حكايته لحن منه وكان الأولى له أن يقول بلى بدل نعم، وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا. **قوله: (فإن كان على حقيقته)** أي: فإن كان الاستفهام على حقيقته بأن كان الاستفهام عن النفي. **قوله: (فجوابه كجواب النفي)** أي: فتدخله نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وإفادة الإثبات. **قوله: (وإن كان مراداً به التقرير)** أي: التقرير لما بعد النفي أي حمل المخاطب على الإقرار بمدخول النفي فهو في الحقيقة إيجاب. **قوله: (فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي)** أي: وحينئذٍ فيجاب ببلى لا بنعم ليحصل الإقرار بما بعد النفي. **قوله: (أن يجاب بما يجاب به الإيجاب)** أي: وحينئذٍ فيجاب بنعم لا ببلى. **قوله: (أنه لا يجوز بعده دخول أحد الخ)** أي: ولو كان معناه نفياً لجاز دخول أحد والاستثناء المفرع بعده لأن أحداً والاستثناء المفرع لا يقعان إلا بعد نفي.

الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك - نعم، وقول جَحْدَر [من الوافر]:

٥٦٥ - أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ، وَأَرَى الْهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه، والمُخَطِّىء مُخطىء.

وقال ابن عُصفور: أجْرَتِ العربُ التقريرَ في الجواب مُجْرى النفي المَحْض وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَماً» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه:

قوله: (ألستم ترون) أي: تعرفون. **قوله: (نعم)** أي: فأمن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم: نعم إنا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الإيجاب وهو نعم نظراً للمعنى لعدم اللبس.

قوله: (جحدر) بوزن جعفر. **قوله: (فذاك)** أي: جمع الليل له ولأم عمرو تدانٍ وتقريب لنا منها. **قوله: (نعم الخ)** أي: فالمعنى الليل يجمعنا مع أم عمرو. **قوله: (وعلى ذلك)** أي: على ما ذكر من جواز إجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الإيجاب إذا أمن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ، والحاصل أن ما تقدم من أن نعم بعد النفي تقرره محمول على ما إذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقريري بأن لم يسبق باستفهام أصلاً أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيبويه فيما إذا وقع قبل النفي استفهام تقريري فهو إيجاب معنى فلا معارضة. **قوله: (جرى كلام سيبويه)** أي: فقول سيبويه للخصم ألست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا، وقول الخصم له نعم معناه أفعل كذا. **قوله: (وقال ابن عصفور)** كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائداً عليه. **قوله: (التقرير)** أي: الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي. **قوله: (في الجواب)** أي: من حيث الجواب، وقوله مجرى النفي المحض أي في جواز إجابته بنعم وبلى. **قوله: (في تصديقه نعم)** أي: لم تعطي. **قوله: (في تكذيبه)** أي: تصييره إيجاباً لأنه لنقض نفيه فقوله بلى أي أعطيتني.

---

٥٦٥ - **التخريج**: البيتان لجحدر بن مالك في (أمالي القالي ١/ ٢٢٨؛ والجنى الداني ص ٤٢٢ - ٤٢٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩؛ وسمط اللآلي ص ٦١٧، ٩٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨؛ ومعجم البلدان ٢/ ٢٢٣ (حجر)؛ وللمعلوط القريعي في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١؛ ورصف المباني ص ٣٦٥).

اللغة: تداني: قرب من الدنو وأصله تدانٍ.

المعنى: إن الشاعر يعتبر إتيان الليل عليه وعلى حبيبته أم عمرو وستره لهما بظلامه قرباً بينهما، ولو كان أحدهما بعيداً عن الآخر، ورؤيته ورؤيتها الهلال قرب وتدانٍ بينهما أيضاً وطلوع الشمس عليه وعليها تدانٍ أيضاً.

بلى، وذلك لأن المقرَّرَ قد يوافقك فيما تدَّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: «نعم» لم يعلم هل أراد: نعم، لَمْ تُعطني على اللفظ، أو نعم أعْطيتْني على المعنى؛ فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يَلْتفتوا إلى المعنى، وأمّا «نعم» في بيت جَحْدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أنَّ الليلَ يجمعه وأم عمرو؛ وجاز ذلك لأمْنِ اللبس، لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو؛ أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال ـ البيت» وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تداني» وهو أحسن. وأما قول الأنصار فجاز لزوالِ اللبْس، لأنه قد عُلم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحْمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير، ا هـ.

ويتحرَّر على هذا أنه لو أجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بـ «نعمْ» لم يَكْفِ

قوله: (وذلك) أي: وبيان كونهم أجروه مجرى النفي المحض، وإن كان إيجاباً في المعنى. **قوله: (فيما تدعيه)** أي: من الإعطاء. **قوله: (وقد يخالفك)** أي: بأن يكون معترفاً بعدم الإعطاء. **قوله: (هل أراد نعم)** أي: فيكون مخالفاً. **قوله: (أو نعم أعطيتني)** أي: فيكون موافقاً لما يدعيه. **قوله: (فلذلك)** أي: لأجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أي أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا لمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الإيجاب. **قوله: (على اللفظ)** أي: مراعاة للفظ السؤال. **قوله: (ولم يلتفتوا للمعنى)** أعني الإيحاب. **قوله: (وأما نعم في بيت جحدر الخ)** هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم بيت جحدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمر مع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطاً بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى، وحاصل الجواب أن نعم ليست جواباً للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى، بل جواب لمقدر.

قوله: (فجواب لغير مذكور) أي: فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعنا، وأم عمرو فأجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جواباً لقوله المذكور أليس الليل الخ، ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقدر فكأن الطارق حين طرق قال أأنت حاضر فأجابه بقوله نعم أنا حاضر. **قوله: (في اعتقاده)** أي: في نفسه. **قوله: (وجاز ذلك)** أي: إجابة غير المذكور. **قوله: (قلت الخ)** هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعل المصنف لم يطلع عليه. **قوله: (أو لقوله)** أي: جواب لقوله. **قوله: (قال)** أي: ابن عصفور. **قوله: (وأما قول الأنصار الخ)** هذا جواب عما يقال إن قول الأنصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ، وحاصل الجواب أن محل إناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى إذا لم يؤمن اللبس، فإن أمن جاز مراعاته كما في كلام الأنصار. **قوله: (لأنه)** أي: النبي ﷺ وقوله أنهم يريدون أي بقولهم نعم. **قوله: (وعلى هذا يحتمل الخ)** أي: على مراعاة المعنى في الجواب لأمن اللبس بحمل استعمال سيبويه؛ لأن فيه قرينة مزيلة للبس وهو كون القصد إلزام الخصم.

في الإِقرار؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإِقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المُراد من المُقرّ؛ ولهذا لا يدخل في الإِسلام بقوله: «لا إِلٰهٌ إِلاَّ الله» برفع «إِله»، لاحتماله لنفي الوحدة فقط؛ ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا: «نعم» لم يكن إقراراً كافياً. وجوّز الشلوبين أن يكون مُرَادُه أنهم لو قالوا: «نعم» جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظاً، وفيه نظر، لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال.

قوله: (لأن الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال إن الله عالم بالقصد من قولهم نعم أي أنت ربنا فحينئذٍ يكون ذلك كافياً كما أن لا إله إلا الله يكون كافياً بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس إلا أن يقال إن وجوب العبارة الصريحة من حيث إنها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقدها بعض الكفرة تأمل. **قوله: (غير المعنى المراد)** أي: ونعم جواباً لألست بربكم، تحتمل احتمالين: يحتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظراً لكون الجواب منوطاً باللفظ، ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظراً لكون الجواب منوطاً بالمعنى. **قوله: (لنفي الوحدة)** أي: بخلاف لا إله فإنها لنفي الجنس، وقوله لنفي الوحدة أي فيحتمل أنه إنما نفي الإله الواحد غير الله ولم ينف إلهين فأكثر. **قوله: (ولعل ابن عباس الخ)** جواب عما يقال قد علم من كلامك إنهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كافٍ في الإقرار لكون اللفظ محتملاً للكفر وعدمه، ومن المعلوم أن المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا. **قوله: (إنما قال الخ)** أي: ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن يرد على المصنف بأنه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه. **قوله: (مراده)** أي: مراد ابن عباس أي على تسليم أنه قال لو قالوا نعم لكفروا. **قوله: (جواباً للملفوظ)** أي: قاصدين إجابة اللفظ. **قوله: (إذ الأصل)** علة لكون إجابة اللفظ أفصح. **قوله: (لا يكون بالاحتمال)** أي: لأنهم إذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل أن يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضع أنهم أجابوا بنعم قاصدين إجابة اللفظ فتأمل.

ـ حرف الهاء ـ

● **الهاء المفردة** ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في مَوْضِعَي الجرّ والنّصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

والثاني: أن تكونَ حرفاً للغَيْبة، وهي الهاء في «إيّاهُ» فالحقُّ أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيّا» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ، نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ونحو: «هٰاهُنَاهُ، ووَازَيْدَاه» وأصلها أن يوقف عليها، وربّما وُصلت بنية الوقف.

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

حرف الهاء

قوله: (الهاء المفردة) أي: التي لم يتصل بها ألف ولا واو نحو له وبه وفيه وإياه. **قوله: (أن تكون ضميراً)** أي: فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة، وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو إنما تكون إذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه، أما إن وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه، وكذا إن كان صحيحاً على الأصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بإشباع فيهما، وكذا حفص في قوله تعالى فيه مهاناً. **قوله: (للغائب)** أي: دالاً على ذات الغائب. **قوله: (قال له صاحبه وهو يحاوره)** أي: فالأول مجرور باللام والثاني بالإضافة والثالث مفعول. **قوله: (للغيبة)** أي: حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو إيا وهذا بناءً على أن الضمير إيا وحدها. **قوله: (وأصلها)** أي: هاء السكت أي الغالب أن يوقف عليها. **قوله: (لبيان حركة)** أي: لأنه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة، وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء والمراد بنحوها ما كان ألف الندبة فربما توهم مع حذفها أن الألف مبتدلة من تنوين مثلاً. **قوله: (نحو ماهية)** أراد بنحوها ما كان محركاً بحركة غير إعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لأن حركته، وإن لم تكن إعرابية إلا أنها شبيهة بالإعراب من حيث العروض، وكذا المبني لفظه عنه الإضافة كقبل وبعد. **قوله: (وربما وصلت بنية الوقف)** أي: يؤتى بها في الوصل كحالها في الوقف أي بأن ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه ببعض ولا تقف في الكون إنما هو بنية الوقف عليها.

٥٦٦ ـ وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذا الذِي   مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟

والتحقيق أن لا تُعَدَّ هذه؛ لأنها ليست بأصليَّة، على أن بعضهم زعمَ أن الأصل «هٰذَا» فحذفت الألف.

والخامس: هاء التأنيث، نحو: «رَحْمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيِّين، زعموا أنها الأصْلُ، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكَسَ ذلك البصريون، والتحقيق أن لا تعدَّ ولو قلنا بقول الكوفيِّين، لأنها جزء كلمة لا كلمة.

* * *

قوله: (وأتى صواحبها الخ) يحتمل أن يكون صواحبها مرفوعاً على أنه فاعل يأتي ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه مفعول به، والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة، ومنح: أعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالفتح والكسر، والمودة مفعول ثانٍ قدم لأن ذكره أهم وغيرنا مفعول أول وجفانا هجرنا وترك مودتنا. **قوله: (هذا الذي)** أي: فالأصل إذا الذي. **قوله: (أن لا تعد هذه)** أي: الهاء الموجودة هنا من إقسام الهاء المفردة لأنها ليست بأصل بل مبدلة والكلام في المفردة أصالة وقد يقال إن المصنف قد ذكر في حرف الألف مجيء أل للاستفهام وهمزية بدل من الهاء الأصلية فيرد على ا هـ دماميني. **قوله: (لأنها ليست بأصل)** أي: بل هي مبدلة الهمزة التي للاستفهام. **قوله: (إن الأصل هذا)** أي: فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الإشارة، وقوله فحذفت الألف أي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الإشارة. **قوله: (زعموا أنها)** أي: الهاء. **قوله: (وعكس ذلك البصريون)** أي: لأن الأصل في الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف. **قوله: (أن لا تعد)** أي: هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة. **قوله: (لأنها جز كلمة)** نص الرضى على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار لشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب.

---

٥٦٦ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠ (ذا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧؛ وشرح المفصل ١٠/ ٤٢، ٤٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ والمحتسب ١/ ١٨١؛ والمقرب ٢/ ١٧٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠).

اللغة: صواحب: جمع صاحبة، جفانا: أعرض عنا وقاطعنا.

المعنى: جاءه صواحب حبيبته، فقلن مشيرات إليه، ومستفهمات عنه: أهذا الذي أعطى المحبة غيرنا، وترك مودتنا، ولم يلتفت إلينا ولم يفِ بالعهد. أي بئس المحب وبئس ما فعل.

● **(ها)** على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو «خُذْ» ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوزُ في الممدودة أن يُسْتَغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريفَ الكاف؛ فيقال: «هَاءَ» للمذكر بالفتح، و «ها» للمؤنث بالكسر، و «هاؤُمَا»، و «هاؤُنَّ»، و «هاؤُمْ»، ومنه: ﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتُستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته، نحو: ﴿فألْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨].

والثالث: أن تكون للتّنبيه، فتدخل على أربعة:

أحدها: الإِشارة غير المختصّة بالبعيد، نحو: «هٰذا»، بخلاف «ثَمَّ» و «هَنَّا» بالتشديد و «هُنَالك».

والثاني: ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة، نحو: ﴿ها أَنْتُمْ أُولاَءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقيل: إنما كانت داخلة على الإِشارة فقدِّمت، فرُدَّ بنحو: ﴿ها أَنْتُمْ هٰؤُلاَءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، فأجيب بأنها أُعيدت توكيداً.

(ها) قوله: (ويجوز مد ألفها) أي: مداً متصلاً كما أن فيما إن مكناكم فيه منفصل، وقوله ويجوز أي يجوز ذلك كما يجوز القصر فتقول ها وهاء زيداً، وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه أربع لغات. **قوله: (وهاؤما)** أي: للمثنى مذكراً أو مؤنثاً. **قوله: (وهاؤم)** أي: لجمع المذكر فهاء اسم فعل وم حرف دال على جماعة الذكور، وكذا يقال في الباقي. **قوله: (وهاؤن)** أي: بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن. **قوله: (فتدخل على أربعة)** حكى الزمخشري في المفصل أنه يقال هاء إن زيداً منطلق وها أفعل كذا وهذا ليس شيئاً من الأربعة التي ذكرها المصنف، لكن قال الرضى لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب، فإن الزمخشري أنشد في المفصل قول النابغة:

ها إن تاعذرة إن تكن قبلت ... فإن صاحبها قد تاه في البلدِ

وهذا شد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها إن زيداً منطلق إلا أن المسند إليه في البيت اسم إشارة فلعل الرضى يقول إن هذا لا يصلح شاهد الدخول لها على الاسمية الخالية من اسم الإشارة تأمله والعذرة بكسر العين المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيراً ا هـ دماميني. **قوله: (بخلاف ثم وهنا)** الدال على التشديد في النون وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها. **قوله: (بالتشديد)** أي: فلا يقول هاثم وهاهنا ولا هاهنالك لأنها كلها للبعيد. **قوله: (فرد بنحوها أنتم)** أي: فإنه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة في الأصل على اسم الإشارة للزوم أن اسم الإشارة دخل عليه ها إن وهو لا يصح.

والثالث: نعتُ «أيّ» في النداء، نحو: «يا أيها الرَّجُلُ»، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء؛ قيل: وللتعويض عما تضاف إليه «أيُّ»، ويجوز في هذه، في لغة بني أسد، أن تُحذَفَ ألفُها، وأن تُضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَيُّهُ الثقلان﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَيُّهُ السَّاحِرِ﴾ [الزخرف: ٤٩]، بضم الهاء في الوصل.

والرابع: اسم الله تعالى في القَسَم عند حذف الحرف، يقال: «ها اللّهِ» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

* * *

(هل): حرف موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوُّر، ودون التَّصديق السلبي، فيمتنع نحو: «هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ» لأنّ تقديم الاسم يُشْعر بحصول التصديق

قوله: (نعت أي في النداء) أي: فأي منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعت أي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فالمقصود بالنداء إنما هو النعت لا أي ولكن لما كان لا يمكن مناداته لما فيه من الجمع بين يا وأل أتى بأي توصلاً لندائه. **قوله: (يا أيها الرجل)** قال الأخفش **الرجل** ليس نعت لأي بل هو خبر لمحذوف وأي موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المتبدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، كذا في الرضي ونقله ملا علي قاري والأشموني عنه وزاد الأشموني وعن ابن كيسان والكوفيين أن اسم الإشارة مقدر بعد الهاء.

قوله: (قيل وللتعريض) أي: أن الهاء تدخل على نعت أي في النداء للتنبيه وللتعويض فهي للأمرين. **قوله: (وأن تضم هاؤها)** هذا هو محط الجواز، وأما حذف الألف فهو واجب اتفاقاً للساكنين، وقوله إتباعاً أي لضمة أي. **قوله: (بضم الهاء في الوصل)** أي: وأما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم. **قوله: (عند حذف الحرف)** أي: حرف القسم أعني الواو والباء والتاء، فإذا حذفت الحرف أتيت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد في شرح الآجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وأنها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف الجار وإبقاء عمله، وإن كان ما ذكره المصنف أولى لأن الأليق بالحروف عدم التصرف. **قوله: (بقطع الهمزة)** أي: بأن تقول ها الله أو هألله وقوله ووصلها أي بأن تقول ها الله أو تقول هالله هذه هي الأربعة أحوال.

(هل) قوله: (التصديق الإيجابي) أي: طلب إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها. **قوله: (ودون التصديق السلبي)** يعني إنها لا تدخل على سلب فلا ينافي أنها عند دخولها على الإيجاب لطلب التصديق مطلقاً إذ يصح جوابها بالنفي بلا مثلاً تدبر فإن هنا وهمانية عليه المحلي في «شرح جمع الجوامع». **قوله: (يشعر بحصول التصديق)** أي: فهو عالم

بنفس النسبة؛ ونحو: «هَلْ زَيْدٌ قائم أَمْ عَمْرٌو» إذا أريد بـ «أم» المتصلة، و «هَلْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ»؛ ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهنّ لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: **اختصاصُها بالتصديق**.

والثاني: **اختصاصها بالإِيجاب**، تقول: «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم»

بأنه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على مَنْ مِنَ الأشخاص، وقوله يشعر بحصول الخ أي وهل لا يطلب بها التخصيص وإنما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع، والذي قاله في متن التلخيص أن هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال أن زيداً مفعول لمحذوف هو المستفهم عنه تصديقاً، وإن الأصل هل ضربت زيداً ضربت ولكنه لما كان احتمالاً مرجوحاً لما فيه من حذف عامل المعمول الأول وحذف معمول العامل الثاني كان ذلك قبيحاً، وقيل إنما لم يمتنع لإمكان أن التقديم لمجرد الاهتمام ورده السعد بأنه لا وجه للقبح حينئذٍ والإلزام قبح وجه الحبيب أتمنى على التقديم لمجرد الاهتمام ولا قائل به. **قوله: (إذا أريد بأم المتصلة)** أي: لأنها لطلب تعيين أحد الأمرين وذلك إنما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذٍ فلا يصح معادلتها لهل التي يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وإنما تعادل الهمزة التي لطلب التصور.

قوله: (إذا أريد بأم المتصلة) أي: وذلك لأن أم المتصلة لتعيين أحد الأمرين فهي خاصة بالتصور بمنزلة أي وذلك لا يكون إلا بعد تصديق بأصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الأجزاء فيجب أن تكون معادلتها للهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بأم المنقطعة لأنها إضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق؛ وعلى هذا إذا أردت المنقطعة في المثال وقدرت ما بعدها جملة جاز وهذا كله مبني على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الألف المفردة أن ابن مالك قال أن هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور، وحينئذٍ فعادلتها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكراً أم ثيباً ا هـ دماميني. **قوله: (أم المنقطعة)** أي: فهي من أدوات الاستفهام الحق إنها حرف إضراب وأنها إن أفادت استفهاماً حقيقياً فهو إما من الأدوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلاً. **قوله: (لا غير)** قد سبق له أن لا غير لحن ولكن وقع له ذلك كثيراً. **قوله: (وأعم من الجميع الهمزة)** خرجت الهمزة لأنها حرف وسيأتي أنها مشترك. **قوله: (اختصاصها بالإيجاب)** أي: بخلاف الهمزة فإنها تدخل على الإيجاب والسلب.

بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الإنشراح: ١]، ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال [من البسيط]:

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَة

والثالث: **تخصيصها المضارعَ بالاستقبال**، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنُّه قائماً» وأما قول ابن سِيدَه في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً، فَسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقال زهير [من الطويل]:

٥٦٧ ـ فَمَنْ مُبْلِغُ الأحْلاَفِ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

والرابع والخامس والسادس: **أنها لا تدخل على الشَّرْطِ، ولا على «إنّ»، ولا على اسم بعده فعل**، في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أفإنْ مُتَّ فَهمُ

قوله: (بخلاف الهمزة) أي: فلا يمنع دخولها على المنفي. **قوله: (ألا طعان ألا فرسان الخ)** تمامه:

ألا تجشؤكم حول التنانير

قوله: (بخلاف الهمزة) أي: فإنها ليست بلازم أن تخلصه للاستقبال. **قوله: (أتظنه قائماً)** أي: في الحال لأن الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظنه لأن هل للاستقبالي والظن حالي لا استقبالي. **قوله: (بالاستقبال)** كأنه توهم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول، وأما الماضي والحال فقد وقعا وعلما وفيه إنه لا يلزم أن يعلمها كل أحد. **قوله: (فسهو)** أي: لأن المستفهم عنه قد يكون ماضياً وقد يكون حالياً نحو أتظن زيد قائماً. **قوله: (الأحلاف)** جمع حلف وهو المعاهد أي الذي يعاهدك على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم أي كل إقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابن أم حبل الصلح والتناصر كل حلف فتخرجوا من الحنث وبعد هذا البيت:

فلا تكتمن الله ما في صدوركم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يريد أن الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فإنكم إن أضمرتموه علمه الله، وفي هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثاني بنفسه. **قوله: (ولا على اسم الخ)** أي: فلا تقول هل زيداً ضربت وإن كان

---

٥٦٧ ـ **التخريج**: (ديوانه ص ١٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٩؛ ولسان العرب ٩/ ٥٤ (حلف).

اللغة: الأحلاف: جمع حليف وهو المؤيد والمساعد. ذبيان: قبيلة عربية.

المعنى: فمن مبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها رسالة تتضمن قولي: هل حلفتم على إبرام الصلح، فلا تضمروا الغدر ونقض العهد.

الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَئِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤].

والسابع والثامن: **أنها تقع بعد العاطف، لا قبله وبعد «أم»**، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحديث: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رباع»، وقال [من الخفيف]:

٥٦٨ ـ لَيْتَ شِعْرِيَ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

التاسع: **أنه يرادُ بالاستفهام بِها النَّفي**، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمٰن: ٦٠]، والباء في قوله [من الطويل]:

على تقدير الفعل لأنها إذا رأت الفعل في حيزها لم ترض إلا بمعانقته في صريح اللفظ عند سيبويه. **قوله: (أئن ذكرتم)** كرر المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها منه بالفاء مثلاً. **قوله: (أئنك لأنت يوسف)** دخلت هنا على أن وأما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط. **قوله: (إنها)** أي: هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقيل أم. **قوله: (وفي الحديث الخ)** قاله ﷺ وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقيل له أين المنزل. **قوله: (وهل ترك لنا عقيل)** هو أخو سيدنا علي شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار وأكبر الأربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكلهم صحابة إلاّ طالب فقد مات كافراً. **قوله: (ليت شعري)** أي: ليتني أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا توكيد للأول.

قوله: (أنها يراد الاستفهام بها) الباء في الاستفهام للبدل أي بأنها تارة للنفي بدل ما وضعت له أعني الاستفهام فاستعمالها في النفي حينئذٍ مجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له وسيأتي ما يخالفه. **قوله: (ولذلك دخلت على الخبر)** أي: خبر المبتدأ أي لأن إلا والباء لا يدخلان على الخبر إلا في حيز النفي. **قوله: (والباء في قوله)** ظاهر هذا أنه لولا أن النفي يراد بهل لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا فلا تزاد في نحو قولك هل زيد قائم إذا

---

٥٦٨ ـ التخريج: البيت للكميت بن معروف في (الدرر ٦/ ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٤، ٤٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥ ويروى «الردى» مكان «الحمام»).

اللغة: حمامي: (بكسر الحاء) موتي وانتهاء أجلي.

المعنى: ليتني أعرف وأعلم هل يقدّر لي الوصول إلى أحبتي والاجتماع بهم أو يحول الموت دون ذلك، ويمنع من ملاقاتهم.

٥٦٩ - [يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ] أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ؟

وصحّ العطف في قوله [من الطويل]:

٥٧٠ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

إذ لا يعطف الإِنشاء على الخبر.

أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر، فقد قال المصنف في حرف الباء إن زيادتها في الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب ا هـ دماميني، قال الشمني ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وإنما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشيء فالأصل أنه ليس منه بدليل. **قوله: (ألا هل أخو عيش الخ)** هو للفرزدق يرمي جريراً وقومه بإتيان الابن وصدره:

يقول إذا اقلولى عليها واقردت

أقلولي ارتفع واقردت سكنت وقبل البيت:

وليس كليبي إذا جن ليله إذا لم يذق طعم الأتان بنائم

قوله: (إذ لا يعطف الخ) علة للمعلل مع علته أو علة لمحذوف أي وإنما قلنا بصحة العطف حينئذٍ. **قوله: (إذ لا لا يعطف الإنشاء على الخبر)** أي: فلما جعلت هل للنفي كان

---

٥٦٩ - التخريج: البيت للفرزدق في (ديوانه ص ٨٦٣ (طبعة الصاوي)؛ والأزهيَّة ص ٢١٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٠ (قلد)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ١٣٥، ١٤٩؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد)؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٩٩؛ والجنى الداني ص ٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٤؛ والدرر ٥/ ١٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤؛ ولسان العرب ٣/ ٣٥٠ (قرد)، ١١/ ٧٠٧ (هلل)؛ والمنصف ٣/ ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧، ٢/ ٧٧).

شرح المفردات: اقلولى: امتطى، رحل. أقردت: ذلّت وسكنت.

المعنى: يتّهم الفرزدق جريراً بخساسة عيش قومه فيقول: لو أنّ أحدهم امتطى أتاناً، وسكنت له، تمنّى لو يدوم له هذا العيش اللذيذ.

٥٧٠ - التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، ٥/ ٢٧٧، ٣٨٠، ١١/ ٢٩٢؛ والدرر ٥/ ١٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ (عول)، ٧٠٩ (هلل)؛ والمنصف ٣/ ٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٤٠).

اللغة: عبرة: دمعة. مهراقة: مصبوبة مثل مراقة. رسم: آثار الديار أو الأطلال، دارس: اسم فاعل من درس ودرس الرسم إذا عفا وانمحى. معول: بكاء أو عويل.

المعنى: إن دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنه لا فائدة من البكاء لأنه لا يرد حبيباً ولا يشفي قلب المحب.

فإن قلت: قد مرَّ لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، ألا ترى أن الواقِع أنه سبحانَهُ لم يُصْفِهم بذلك؟

قلت: إنما مرَّ أنها للإنكار على مُدَّعِي ذلك، ويلزم من ذلك الانْتِفاء، لا أنها للنفي ابتداء، ولهذا لا يجوز «أقام إلاّ زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إلاّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ السَّاعَةَ﴾ [الزخرف: ٦٦]. وقد يكون الإنكار مُقْتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان يَنْبَغِي لك أن تفعلَ، نحو: «أتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك؟».

ويتلخَّص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادعى وقوعَ الشيء، ويلزمُ

ذلك من عطف الخبر على الخبر. **قوله: (لمثل ذلك)** أي: المعنى فيراد بالاستفهام بها النفي. **قوله: (لم يصفهم)** أي: لم يخصهم بالبنين أي فهو نفي. **قوله: (على مدعي ذلك)** أي: إصفائهم بالبنين. **قوله: (لا أنها للنفي ابتداء)** أي: وإنما النفي لزومي بخلاف هل فإنها تستعمل للنفي ابتداءً وهذا يخالف قولهم سابقاً إن استعمال هل في النفي مجازاً ويجاب بأنه لا منافاة أصلاً لأن هل موضوعة للاستفهام ثم فصلت واستعملت في النفي ابتداءً من غير واسطة إنكار بخلاف الهمزة فإنها جعلت أولاً للإنكار ويلزم ذلك النفي، والحاصل أن الهمزة تستعمل في الإنكار ويلزمها النفي فدلالتها على النفي بواسطة استعمالها في الإنكار بخلاف هل فإنها تستعمل في النفي ابتداءً بدل الاستفهام فدلالتها على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي إن هل موضوعة للنفي ولا يخالف قوله أن هل يراد الاستفهام بها النفي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداءً بل بواسطة لما علمت أن الباء للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدماميني بالمنافاة، ولعل الأظهر حمله على ظاهره هنا، وأن الأصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجازاً أي أن النفي متفرع على الاستفهام، وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الإنكار ولا ينافي قوله أنها للنفي ابتداءً لأن معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الإنكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام.

قوله: (ولهذا) أي: لكون الهمزة للإنكار لا للنفي وإنما هو لزومي لا يجوز الخ أي لأن الاستثناء المفرع إنما يكون بعد النفي. **قوله: (مقتضياً لوقوع الفعل)** أي: بخلاف ما سبق فإنه مقتضٍ لعدم وقوع الفعل. **قوله: (على العكس)** أي: بأن كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لأنه لا يوبخ إلا على ما حصل، وقوله من هذا أي المذكور سابقاً، وقوله من هذا أي الإنكار على دعوى الثبوت. **قوله: (إنكار على من ادعى وقوع الشيء)** أي: كالإنكار على من ادعى أن الله خصهم بالبنين. **قوله: (إنكار على من ادعى الخ)** أي: كما في قوله تعالى ﴿أفأصفاكم ربكم﴾ [الإسراء: ٤٠]. **قوله: (وإنكار على من أوقع الشيء)** أي:

من هذا النفيُ؛ وإنكارٌ على مَنْ أوقع الشيء، ويختصّان بالهمزة؛ وإنكارٌ لوقوع الشيءِ، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هَلْ» عن الهمزة.

والعاشر: **أنها تأتي بمعنى «قَدْ»**، وذلك مع الفعل، وبذلك فَسَّرَ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفرّاء والمبرّد قال في مقتضبه: «هل» للاستفهام، نحو: «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَى على الإِنْسَان﴾ [الإنسان: ١] ا هـ.

وبالغ الزَّمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى «قد»، وأنَّ الاستفهام إنما هو مُسْتَفَادٌ من همزة مُقَدَّرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هَلْ» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام، وقد جاء دخولُهَا عليها في قوله [من البسيط]:

٥٧١ ـ سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

كالإنكار على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل. **قوله: (وإنكار)** أي: نفي لوقوع الشيء أي نفي ذلك الشيء كما في هل جزاء الإحسان إلا الإحسان أي ما جزاء الإحسان شيء إلا الإحسان. **قوله: (أنها تأتى بمعنى قد)** أي: بخلاف الهمزة فلا تأتي لذلك. **قوله: (هل أتى على الإنسان)** أي: قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لأن الله تعالى عالم بكون الإنسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور.

قوله: (قال) أي: المبرد. **قوله: (أنها أبداً)** أي: سواءً دخلت على فعل أو دخلت على اسم. **قوله: (ونقله)** أي: نقل الزمخشري كونها بمعنى قد دائماً، وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائماً وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة، وإنما حذفتَ تلك الهمزة لأن هل لا تدخل إلا على شيء مستفهم عنه فحينئذٍ تسومح في الهمزة وحذفت والقرينة عليها هل. **قوله: (لأنها)** أي: هل لا تدخل إلا على شيء مستفهم عنه. **قوله: (لأنها لا تقع إلا في الاستفهام)** أي: في الكلام الذي فيه الاستفهام بهمزة لا بهل كما يتوهم. **قوله: (سائل)** أي: أسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن الشدة بالفتح الحملة

٥٧١ ـ التخريج: البيت لزيد الخيل في (ديوانه ص ١٥٥؛ والجنى الداني ص ٣٤٤؛ والدرر ٥/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٧/ ٥٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/ ٤٦٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٥؛ واللمع ص ٣١٧؛ والمقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣).

اللغة: سائل: أمر بالمساءلة بمعنى اسأل. يربوع: حي من اليمن. القاع: الأرض المنبسطة، =

ا هـ. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ «قَدْ»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكَرَه في باب «أم» المتّصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عِدّة ما يكون عليه الكَلِمُ ما نصه: و «هل» هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في كشافه ﴿هل أتى﴾ [الإنسان: ١] أي: قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبلَ زمانٍ قريب طائفةٌ من الزمان الطَّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسيّاً نطفة في الأصلاب،

الواحدة في الحرب[١] وسفح الجبل أعلاه حيث يفسح فيه الماء والقاع المستوي من الأرض والأكم جمع أكمة وهي التل من حجارة واحدة. **قوله: (ولو كان الخ)** أي: ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشري. **قوله: (وثبت الخ)** كذا في نسخة وفي نسخة أخرى ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة الخ، قال الدماميني وأظن أن الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الآتي وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك ا هـ لكن الواقع هو النسخة الأولى، فإن سيبويه ذكر في باب أم المتصلة ما نصه وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد إلا أنهم تركوا الألف إذا كانت لا تقع إلا في الاستفهام فكأن المصنف رأى الصواب فأبدل النسخة الثانية بالأولى وغفل عما يأتي في الدليل الثاني.

قوله: (ما نقله عنه) أي: ما نقله الزمخشري عن سيبويه. **قوله: (ولكن فيه أيضاً)** أي: ولكن ثبت في كتاب سيبويه. **قوله: (فإنه قال في باب عدة)** أي: فإنه قال في باب عدة ما يتركب منه الكلم من الكلمات. **قوله: (ولم يزد على ذلك)** أي: بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد. **قوله: (ولم يزد)** أي: سيبويه على ذلك أي وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله عنه الزمخشري، وقد يقال معنى قوله وهي للاستفهام أي إن الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الألف فلا تنافي. **قوله: (أي أقد أتى)** إني بالهمزة إشارة للاستفهام التقريري فقوله على معنى التقرير أي المستفاد من الهمزة المقدرة دائماً على كلام الزمخشري، وقوله والتقريب المستفاد من قد. **قوله: (التقرير)** أي: حمل المخاطب على الإقرار بما بعد الأداة ولما كان التقرير ظاهراً في الآية والتقريب فيها خفي تعرض لبيانه بقوله أي أتى على الإنسان الخ، ولو أريد بيان الأمرين لقيل قر واعترف بأنه أتى الخ. **قوله: (قبل زمان قريب)** أي: أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ. **قوله: (من الزمان الطويل الممتد)** أي: في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن حمله وزمان كونه نطفة في أصلاب الآباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي.

= الأكم: جمع أكمة وهي التل أو المرتفع من الأرض.

المعنى: اسأل شجعان بني يربوع عن حملتنا عليهم وقوتنا وشجاعتنا أأبصرونا بسفح الجبل كيف فعلنا بهم ما فعلنا من القتل والتشريد.

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفي الصحاح سفح الجبل أسفله لا أعلاه فإضافته للقاع لأدنى ملابسة ا. هـ.

والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنْسانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢] ا هـ.

وفسَّرها غيره بـ «قَدْ» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق؛ وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيلَ لقوم يتوقّعون الخبرَ عما أتى على الإِنسانِ وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمنُ كونِهِ طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعيّن مُرَادفةُ «هل» لـ «قد» إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت؛ ومفهومه أنها لا تتعيَّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكَس قومٌ ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصَّوابُ عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعلَّه إنما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتقرير، وليسَ باستفهامٍ حقيقيٍّ، وقد صرح بذلك جماعةٌ من المفسّرين، فقال بعضهم: «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد علم أنهم

قوله: (والمراد الجنس) أي: والمراد بالإنسان الجنس المتحقق في الأفراد أي في بعضها لخروج آدم فإنه ليس من نطفة. **قوله: (بدليل الخ)** أي: فإن المخلوق من النطفة بعض أفراد الإنسان لا كلها ألا ترى آدم عليه الصلاة والسلام. **قوله: (وفسرها غيره بقد)** أي: وهذا يوافق ما مشى عليه المصنف أولاً في قوله العاشر، ولما ذكره المبرد في المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد. **قوله: (بل على معنى التحقيق)** أي: فالمعنى قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً تحقيقاً وهذا أقرب في الحمل مما قاله الكشاف. **قوله: (وقال بعضهم معناها)** أي: هل في هذه الآية. **قوله: (يتوقعون)** أي: ينتظرون. **قوله: (لا تتعين لذلك)** أي: لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد لا تكون. **قوله: (وقد عكس قوم)** هذا رابع الأقوال في هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أو لا، الثاني أنها تكون بمعنى قد دائماً، الثالث أنها يتعين كونها بمعنى قد إن دخلت عليها الهمزة وإلا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون، وتارة لا تكون الرابع أنها لا تكون بمعنى قد أصلاً.

قوله: (ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقد لا يدل على أن قد بمعنى هل لأنه يمكن أنه إنما فسر هل بقد لأنه أراد أن هل للاستفهام التقريري والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به. **قوله: (والمقرر به)** أي: والمأمور بالإقرار به. **قوله: (من أنكر البعث)** أي: حيث قالوا: ﴿أئذا متناو كنا ترابا ائنا لفي خلق جديد﴾ [الرعد: ٥] وهم عالمون بأنه قد مضى على الإنسان دهر لم يكن شيئاً مذكوراً، فقال لهم هل أتى على الإنسان الخ فيقولون نعم، ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك

يقولون: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أَحْدَثَ الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنعُ عليه إحياؤُهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُم النَّشْأَةَ الأولى فَلَوْلا تَذَكَّرونَ﴾ [الواقعة: ٦٢]، أي: فهلا تذكرون فتعلمون أنهُ مَنْ أنشأ شيئاً بعد أن لم يكُنْ قادرٌ على إعادته بعد عَدَمِه؟ انتهى.

وقال آخَرُ مثل ذلك، إلا أنه فسَّر الحين بزمن التَّصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم.يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطفاً ثم عَلَقاً ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزجَّاج، إلا أنه حملَ الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تُراباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الروح؟ ا هـ.

وقال بعضهم: لا تكونُ «هل» للاستفهام التقريريِّ، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هَلْ» تكونُ بمنزلة «إنَّ» في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هَلْ في ذَلِك قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥] وقدّروه جواباً للقسم، وهو بعيد.

والدليلُ الثاني: قولُ سيبويه الذي شافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصدهم، وقد مضى أنَّ

إلى أن يقال لهم إن الذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم، فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال إلى إقرارهم بالبعث. **قوله: (فيقال لهم)** أي: في الجواب. **قوله: (مثل ذلك)** أي: أن هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث.

قوله: (إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أي: لا بزمن كونه نطفة في أصلاب الآباء. **قوله: (وكذا قال الزجاج)** أي: قال إنها للاستفهام التقريري إلا أنه حمل الإنسان على آدم كما أن الأول حمله على غيره كما علمت، وفسر الزجاج الحين بزمن الكون تراباً بخلاف الأول فإنه فسره بزمن التصوير في الرحم. **قوله: (وقال بعضهم الخ)** القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين إن هل للاستفهام التقريري. **قوله: (وذكر الخ)** الأولى تأخيره آخر الباب إذ لا مدخل له في الدليل. **قوله: (هل في ذلك)** أي: إن في ذلك. **قوله: (جواباً للقسم)** هو قوله والفجر. **قوله: (وهو بعيد)** أي: لفظاً لأنه لم يعهد أن هل بمعنى أن ومعنى لأنه لا يصلح أن يكون جواباً إذ لا تتم به الفائدة لأن المعنى أقسم بالفجر أن في ذلك القسم قسماً الذي عقل فالحق أن هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بأنه كافٍ لكل ذي عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي الفجر الخ أنكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل: ﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد﴾ [الفجر: ٦] الخ.

سيبويه لم يَقُلْ ذلك.

والثالث: دخول الهمزةِ عليها في البيت، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أمْ هَلْ»، و «أم» هذه منقطعة بمعنى «بل»؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذٌّ؛ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبـدًا دَوَاءُ

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفَيْن، فهو كقوله [من الطويل]:

٥٧٢ - فـأَصْبَـحَ لاَ يَـسْـأَلْـنَـهُ عَـنْ بِـمَـا بِـهِ ... أَصَـعَّـدَ فـي عُـلْـو الْـهَـوى أمْ تَـصَـوَّبَـا

قوله: (لم يقل ذلك) أي: لم يقل أن هل بمعنى قد وفيه إن هذا يخالف ما ذكره سابقاً من أن ما نقله الزمخشري في الفصل عن سيبويه من أهل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها الخ قد ثبت في كتاب سيبويه ذكره في باب أم المتصلة. **قوله: (لم يقل ذلك)** أي: دائماً هذا على نسخة وثبت فيم وتقدم، وأما على نسخة ولم أر في كتاب سيبويه الخ فيرد عليه أنه لا يلزم من عدم الرؤية لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الإيراد، وإن لو وافقها قوله وقد مضى الخ. **قوله: (والحرف لا يدخل على مثله)** أي: بأن يكون حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام. **قوله: (في المعنى)** أي: فوجب حملها على معنى قد. **قوله: (بمعنى بل)** أي: وهي ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافاً لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام. **قوله: (فلا دليل)** أي: في البيت على أن هل بمعنى قد. **قوله: (فيمكن تخريجه)** الأولى أن يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قولِه:

ولا لـلـمـا بـهـم أبـداً دواءُ

وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله أي فيكون فليس شاذاً مع إنه حينئذٍ شاذ. **قوله: (بل الذي في البيت)** أي: بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت. **قوله: (لاختلاف اللفظين)** أي: وهما الهمزة وهل. **قوله: (عن بما به)**

---

٥٧٢ - التخريج: البيت للأسود بن يعفر في (ديوانه ص ٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ١٠٥، ١٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨).

شرح المفردات: صعّد: ارتفع. تصوّب: انحدر.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بعد أن ضعفت همّته ووخطه الشيب بأنّ النساء لم يعدن يكترثن به، ولا يسألنه عمّا حلّ به سواء اشتدّ به الهوى أم خفت صوته.

• **(هو)** وفروعه: تكون **أسماء** وهو الغالب، **وأحْرُفاً** في نحو: «زَيْد هُوَ الفَاضِلُ» إذا أعرب فَصْلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: «صَهْ» وَ «نَزَالِ»: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضارب» إذا قدرناهما اسماً.

أي: فالباء بمعنى عن وهي مؤكدة لعن. **قوله: (وأخرفا)** أي: وتسميته ضميراً مجاز للضورة كما يأتي بيانه. **قوله: (هي مع القول بذلك)** أي: كونه ضمير فصل لا محل له من الأعراب. **قوله: (في نحو صه)** قيل هي مبتدأ سد مرفوعها مسد الخبر، وقيل مفعول مطلق كما أنه قيل لضمير الفصل محل باعتبار ما قبله أو ما بعده. **قوله: (إذا قدرناهما)** أي: الألف واللام، وقوله اسماً أي اسم موصول أي فلا منافاة بين كونه لا محل له من الأعراب وكونه اسماً.

ـ حرف الواو ـ

● **(الواو المفردة)** انتهى مجموع ما يُذْكَر من أقسامها إلى أحَدَ عَشَرَ:

الأول: العاطفة، ومعناها مُطْلق الجمع، فتعطِفُ الشيءَ على مُصَاحِبه نحو: ﴿فأنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحِقِه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان في: ﴿وَمِنْكَ ومن نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ فعلى هذا إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معانٍ؛ قال ابن مالك: وكونُها للمعيّة راجحٌ، وللترتيب كثيرٌ، ولعكسهِ قليل، ا هـ.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارُبٌ أو تَرَاخٍ، نحو: ﴿إِنَّا رَادُّوه إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ

حرف الواو ــ الواو المفردة

قوله: (الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف. **قوله: (أحد عشر)** قال الدماميني إن أراد بمجموع ما ذكر، ما ذكره هنا ففيه أنه ذكر هنا خمسة عشر، وإن أراد مجموع ما ذكر صواباً ففيه أنه ثمانية لأنه أبطل من الخمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها، وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت، وواو الإنكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لأنه قال الصواب أن لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة فهو أحد عشر فلا إشكال. **قوله: (مطلق الجمع)** أي: للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية. **قوله: (وأصحاب السفينة)** أي: فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه. **قوله: (وإبراهيم)** أي: فقد عطف إبراهيم الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح. **قوله: (وإلى الذين من قبلك)** هو عطف على الضمير في إليك مع أن الذين من قبله أعني الأنبياء سابقون على نبينا. **قوله: (وقد اجتمع هذان)** أي: عطف السابق على اللاحق والعكس، وهذا بناءً على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الأول وعليه فليس في الآية إلا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في إعادة الخافض في زيد مررت به وبعمرو وبكر ولبعض إذا كان العاطف مرتباً فكل على ما قبله قطعاً. **قوله: (فعلى هذا)** أي: فعلى ما ذكر من أنها تعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه ولاحقه. **قوله: (ثلاث معان)** أي: المعية والتركيب وعكسه. **قوله: (راجح)** أي: أكثر فهو فوق الكثير. **قوله: (تقارب)** نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غدوة فبينهما تقارب. **قوله: (نحو إنا رادوه إليك)** هذا مثال لقوله أو تراخٍ. **قوله:**

مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، فإن الردّ بُعَيْدَ إلقائه في اليمِّ، والإِرْسَالَ على رأس أربعين سنةٍ. وقولُ بعضهم «إنّ معناها الجمع المطلق» غيرُ سديدٍ، لتقييد الجمع بقيدِ الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد. وقولُ السِّيرافي «إن النحويّينَ واللغويّين أجمعوا على أنها لا تُفيد الترتيب» مردود، بل قال بإفادتها إيّاه قُطْرُب والرَّبَعِيُّ والفَرَّاء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الإِمام في البرهان عن بعض الحنفيَّة أنها للمعية.

وتنفردُ عن سائر أحْرُفِ العطف بخمسةَ عشرَ حكماً:

أحدها: **احتمالُ مَعْطوفِها للمعاني الثَّلاثة السابقة**.

والثاني: **اقترانها بـ «إمّا»** نحو: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣].

والثالث: **اقترانها بلا** إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو»، ولتفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالتَي الاجتماعِ والافتراق،

(وإنما للجمع لا بقيد) والحق إن الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد وإنهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لا هي بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طارىء، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أي قوله غير سديد فالحق إن كلام هذا البعض سديد. **قوله: (لا تفيد الترتيب)** بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية. **قوله: (على أنها لا تفيد الترتيب)** أي: فقط أي إنها غير موضوعة لذلك. **قوله: (والشافعي)** أي: فقال إن ترتيب أعضاء الوضوء واجب أي فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب. **قوله: (ونقل الإمام في البرهان)** أي: إمام الحرمين لأن البرهان كتاب له، وإمام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين.

قوله: (إنها للمعية) أي: لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها. **قوله: (للمعاني الثلاثة السابقة)** أي: الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا حتى فإنها على كلام الجمهور تحتمل المعاني الثلاثة، فإذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية والترتيب، وحينئذٍ فلا يصح الانفراد وأجيب بأن كل منهما، وإن احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فإن الترتيب فيها ذهني. **قوله: (ولم تقصد المعية)** أي: ولم يقصد نفي الحكم عنهما على سبيل المعية، أما إذا قصد ذلك فلا يصح الإتيان بلا لأنها توهم نفي الحكم مطلقاً والغرض نفيه على سبيل المعية ا هـ دماميني. **قوله: (لتفيد)** أي: الواو وحدها إنها لا تشرك ما قبلها فيما بعدها ولا بعدها إنما هي لتوكيد النفي. **قوله: (ومنه)** أي: ومن اقتران الواو بلا لعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية.

ومنه: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُم بالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى﴾ [سبأ: ٣٧]، والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضِهم على إضمارِ العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات؛ وإذا فُقِدَ أحَد الشرطين امتنَع دخولُها، فلا يجوز نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو»، وإنّما جاز ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لأن في ﴿غير﴾ معنى النفي، وإنما جاز قولُه [من البسيط]:

٥٧٣ ـ فَاذْهَبْ، فأَيُّ فَتًى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلاَ جِيَلُ

لأن المعنى لا فتى أحْرَزَه، مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ القوم الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ ولا يجوز «ما اختصم زيدٌ ولا عمرو» لأنه للمعيّة لا غير، وأمَّا ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى والْبَصِيرُ، وَلاَ الظُّلُماتُ وَلاَ النُورُ، ولا الظل ولا الْحَرُور، ومَا يَسْتَوي الأَحْيَاءُ

قوله: (ومنه وما أموالكم ولا أولادكم الخ) أي: فالمعنى انتفى تقريبكم عندنا في الحالتين أي اجتماع الأموال والأولاد عندكم وافتراقها. **قوله: (والعطف حينئذٍ من عطف الجمل)** أي: فيقدر للثاني عامل فنقول في ما قام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو، وكذا تقول ما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم. **قوله: (الشرطين)** وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية. **قوله: (دخولها)** أي: دخول لا.

قوله: (فلا يجوز) أي: لفقد الشرط الأول ووجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في الإيجاب. وذكر لا يقتضي نفي ما بعدها فيكون ما بعدها موجباً منفياً وهو تناقض. **قوله: (لأن في غير)** أي: في غير المغضوب. **قوله: (أحرزه)** أي: جعله في حرز يمنع من الوصول إليه. **قوله: (من حتفه)** أي: من موته، وقوله دعج أي شديدة السواد. **قوله: (حيل)** يصح أن يكون المراد جمع حيلة، ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء. **قوله: (ولا حيل)** أي: فهو عطف على ظلم أي أي فتى أحرزه من الموت ظلم الليالي ولا حيل فقد عطف بلا بعد إثبات. **قوله: (لأن المعنى لا فتى)** أي: فالاستفهام بمعنى النفي لأنه للإنكار. **قوله: (فهل يهلك الخ)** أي: لا يهلك الخ. **قوله: (ولا يجوز ما اختصم زيد الخ)** أي: لأن الواو ولا تقيد نفي الاختصام عنهما مجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصام يصح أن يكون متعلقاً بشخص واحد حتى إنه يصح

---

٥٧٣ ـ التخريج: البيت للمتنخل الهذلي في (شرح أبيات المغني ٦/ ٧٧؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣).

اللغة: أحرزه: جعله في حرز أمين. الحتف: الهلاك. ظلم: جمع ظلماء، وهي الليالي السوداء. دعج: الشديدة السواد.

المعنى: لا أحد في الناس جعله ظلم الليالي والتحصن بالجبال في مأمن من الموت والهلاك.

وَلاَ الأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢] فـ «لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائِد لأَمِنْ اللبس.

والرابع: **اقترانها بـ «لكنْ»**، نحو: ﴿وَلَٰكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والخامس: **عطف المفرد السَّببِيّ على الأَجْنَبِيّ** عند الاحتجاج إلى الرَّبطِ، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائم زيدٌ وَأخوهُ»، ونحو: «زَيْدٌ قائمٌ عَمْروٌ وَغُلامه»، وقولك في باب الاشتغال «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأخاه».

والسادس: **عطف العقد على النيّف**، نحو: «أَحَدٌ وعِشْرُونَ».

والسابع: **عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها**، كقوله [من الوافر]:

٥٧٤ ـ بَكَيْتُ، وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي؟

النفي عنه مع أنه لا يعقل إلا بين شخصين. **قوله: (زوائد)** يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمرو على أن لا زائدة كان جائزاً، وأن محل المنع إذا قصد نفي الفعل عنهما مطلقاً في حال الاجتماع والانفراد لأن نفي الشيء يفيد صحة ثبوته، والفعل لا يثبت حال الانفراد. **قوله: (زوائد)** أي: لمجرد التوكيد، وأما الأولى والثالثة فهما زائدان لكن لا لمجرد التوكيد بل لإفادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعاً وانفراداً. **قوله: (لأمن اللبس)** أي: لأن من المعلوم أن الاستواء إنما يكون بين اثنين، ولو جعلت لا ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى إنه ينفي مع الاستواء أي المساواة في الأمور لا تعقل إلا بين أمرين.

قوله: (المفرد) أي: وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فيكرمه عمرو أخوك. **قوله: (عطف العقد على النيف)** أي: عند تركيبهما وجعلهما عدداً واحداً تقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلاً، ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون، أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول ما مضى ثلاثة بل عشرون، أو لكن عشرون وتقول مضت ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب. **قوله: (النيف)** هو واوي العين كسيد من ناف ينوف إذا زاد وهو ما زاد من الآحاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر، والعقد عشرات أو مئات أو ألوف. **قوله: (المفرقة)** أي: التي كل واحدة منها الواحد بانفراده كما لو كان زيد موصوفاً بالشعر وعمرو بالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب. **قوله: (بكا رجل)** بضم الباء وبالقصر وبالإضافة. **قوله: (مسلوب**

---

٥٧٤ ـ التخريج: البيت لابن ميادة في (ديوانه ص ٢١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٤؛ ولرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٤٣١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٩١؛ والمقرب ١/ ٢٢٥).

شرح المفردات: الربع: المنزل. البالي: الدارس. المسلوب: الذي لم يبق منه شيء.

والثامن: **عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع**، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

٥٧٥ ـ إنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

وقول أبي نُؤاسٍ [من الطويل]:

٥٧٦ ـ أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوماً وَثَالِثاً، وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَرحُّلِ خَامِسُ

وهذا البيت يَتَساءل عنه أهلُ الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية لأن يوماً الأخير رابع وقد وُصِفَ بأن يوم الترحُّل خامس له، وحينئذٍ فيكون يوم الترحُّل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

وبالي) أي: فهما صفتان للربعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوباً، والثاني موصوف بكونه بالياً وليس المراد أن كلاً من الربعين مسلوب وبالٍ للتنافي. **قوله: (ما حقه التثنية والجمع)** أي: فالأصل والغالب والكثير فيه ذلك فلا ينافي أن التفريق أيضاً فصيح إلا أنه خلاف الكثير الغالب. **قوله: (الرزية)** بالهمز وبدونه، وقوله فقدان بكسر أوله كالوجدان، وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني أخو الحجاج فالأصل الغالب أن يقول محمدين. **قوله: (أقمنا بها)** أي: بدار كسرى. **قوله: (يوماً ويوماً)** أي: فالأصل الغالب أن يقول أقمنا بها أياماً ولا يفرق. **قوله: (وقد وصف الخ)** أي: فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التي بعد الثلاثة المذكورة أولاً لأن المبدأ للشيء محسوب من ذلك الشيء. **قوله: (فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ)** فيه أن هذا يفيد أن أيام الإقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله، والجواب ثمانية إلا أن يقال سمي يوم الرحيل يوم إقامة نظراً لإقامة بعضه ولكن الذي يذكرونه في الحكاية أن الإقامة كانت أربعة أيام ورحلوا في الخامس؛ والحكاية إن جماعة من جملتهم أبو نواس مروا بمدائن كسرى فراوا في إيوانه محلاً طريفاً فمكثوا فيه أربعة أيام يأكلون ويشربون، ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لأبي نواس اذكر هذه الوقعة في قصيدة ففعل ذلك، فقوله ويوماً له يوم الترحل خامس معناه ويوماً موصوفاً بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث إنه بلصقه

---

٥٧٥ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (ديوانه ص ١/ ١٦١؛ والدرر ٦/ ٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ والمقرب ٢/ ٤٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١).

اللغة: الرزية: المصيبة العظيمة وأصلها الرزيئة. الحمام: بكسر الحاء: الموت.

المعنى: إن المصيبة العظيمة التي لا مصيبة مثلها، هي هلاك محمد بن الحجاج وهلاك محمد أخي الحجاج في يوم واحد.

٥٧٦ ـ التخريج: البيت لأبي نواس في (ديوانه ٢/ ٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢؛ والدرر ٦/ ٧٧؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤٩).

المعنى: لقد أقمنا في هذا المكان ثمانية أيام.

التاسع: **عطف ما لا يُستغنى عنه** كـ «اخْتَصَمَ زَيْد وَعَمْرو»، و «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: «جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب [من الطويل]:

[قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيب ومنزل بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ

لا «فحومل»، وأُجيب بأن التقدير: بين نَواحي الدخول، فهو كقولك: «جَلَسْتُ بين الزّيْدِينَ فَالْعَمْرِين»، أو بأن الدُّخُولَ مشتملٌ على أماكِن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو: «سَواءٌ أقُمْتَ أم قَعَدْتَ»، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: **عطف العامّ على الخاصّ، وبالعكس**؛ فالأول نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ﴾ [نوح: ٢٨]؛

ثم إنه قد ينازع في اختصاص الواو بهذا إذ لا مانع من نحو أقمت يوماً فيوماً.

قوله: (على عدم إفادتها الترتيب) أي: لأنه لا يعقل الفعل هنا إلا معاً وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول إنها تفيد الترتيب ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا. **قوله: (جلست بين زيد وعمرو)** أي: لأن البينية لا تعقل إلا بين شيئين. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى عنه. **قوله: (لا فحومل)** أي: لأن العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه، والعامل بين والبينية لا تعقل إلا بين متعدد وعطف ما لا يستغنى عنه من خواص الواو. **قوله: (بين نواحي الدخول)** أي: أطرافه القريبة، وقوله أو بأن الدخول الخ الأولى تقديمه على قوله فهو كقولك جلست لأنه صحيح أيضاً قولك جلست بين الزبيرين فالعمرين. **قوله: (فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين)** أي: فالمعنى جلست بين أماكن الزيدين والعمرين. **قوله: (أو بأن الدخول مشتمل)** أي: من غير تقدير مضاف فغاير ما قبله. **قوله: (ويشاركها في هذا الحكم أم الخ)** فيه أن الموضوع في الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد، وأجاب الشمني بأن قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور، وقوله يشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد إذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال، وفيه نظر لأن أم الخ وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى في قوله قريباً ويشاركها في هذا حتى. **قوله: (ويشاركها الخ)** أي: فعده من المختصة بالواو، أما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الإضافي أو إنه تبع غيره ثم بين ما فيه، وهذان الجوابان يأتيان في مشاركة حتى لأم في عطف الخاص على العام كما يأتي. **قوله: (رب اغفر لي ولوالدي)** المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله. **قوله: (ولمن دخل بيتي مؤمناً)** أي: فهذا أعم من والديه، وكذلك والمؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته.

والثاني نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

ويشاركُها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى العُلَماءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المُشَاةُ»؛ فإنها عاطفة خاصّاً على عام.

والثاني عشر: **عطفُ عاملٍ حُذف وَبَقِي معمولُه على عاملٍ آخر مذكُورٍ يَجْمَعُهُما معنى واحد**، كقوله [من الوافر]:

٥٧٧ - [إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً] وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونَا

أي: وكَحَّلْن العيون، والجامع بينهما التَّحْسِين، ولولا هذا التَّقْيِيد لوَرَدَ «اشْتَرَيْتُه بدرهم فصاعداً» إذ التقدير: فَذَهَب الثمنُ صاعداً.

قوله: (ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعني قوله ومنك وكذا ما بعده بناءً على أن الكل عطف على الأولى.

قوله: (ويشاركها في هذا الحكم) أعني العكس وهو عطف الخاص على العام. **قوله: (حذف)** أي: ذلك العامل. **قوله: (وكحلن العيونا)** أي: فالعالم المحذوف المعطوف هو كحلن ومعموله الثاني هو العيون، وإنما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لأنه يكون الكلام فاسداً لأن المعنى حينئذٍ وزججن العيون مع العيون لا تزجج أي لأن الترجيج هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أي هدب العيون لأنا نقول لا يصح أيضاً لأن هدب العيون إذا نتف كان ذلك تقبيحاً للعين مع أن المراد تحسينها. **قوله: (ولولا هذا التقييد)** أي: بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ، وحاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملاً حذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعداً على العامل الأخير وهو اشتريت لكن لما قيد الأول بأن معاملين يجمعهما معنىٍ واحد خرج هذا المثال إذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعداً لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فإنه يجمعهما أمر واحد وهو التحسين. **قوله: (فذهب الثمن)** أي: فقد عطف

---

٥٧٧ - التخريج: البيت للراعي النميري في (ديوانه ص ٢٦٩؛ والدرر ٣/ ١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٦١٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٧؛ وحاشية يس ١/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ والدرر ٦/ ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٠٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠).

اللغة والمعنى: الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. زجّجن: رقّقن.

يقول: إذا ما خرجت النساء الجميلات المستغنيات عن الزينة في أيّ يوم، وقد رقّقن حواجبهنّ، وكحّلن عيونهنّ، فلا بدّ أن يعلق بهنّ من ينظر إليهنّ.

والثالث عشر: **عطف الشيء على مُرَادفه**، نحو: ﴿إِنَّما أَشْكُو بَثِّي وحُزْنِي إِلى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ونحو: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونحو: ﴿عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً﴾ [طه: ١٠٧] وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذَوُو الأَحْلاَمِ والنُّهىٰ»، وقول الشاعر [من الوافر]:

٥٧٨ ـ [وقَـدَّدَتِ الأَدِيـمَ لِـرَاهِـشَـيْـهِ] وَأَلْـفَـى قَـوْلَـهَـا كَـذِبـاً وَمَـيْـنَـا

وزعم بعضُهم أن الرواية «كذباً مبيناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر «الأحلام» في الحديث جمع «حُلُم» بضمتين؛ فالمعنى: لِيَلني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه ﴿ومَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً﴾ [النساء: ١١٢].

والرابع عشر: **عطف المُقَدَّم على متبوعه** للضرورة، كقوله [من الوافر]:

بالفاء عامل حذف وبقي معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعهما، وقوله صاعداً حال معملة للمحذوف عامل صاحبها. **قوله: (وحزني إلى الله)** أي: فالحزن هو البث. **قوله: (صلوات من ربهم ورحمة)** أي: فالصلوات والرحمة بمعنى. **قوله: (ليليني)** أي: في الصلاة. **قوله: (ذوو الأحلام)** جمع حلم بضمتين أي العقل وقوله النهى هو جمع نهية وهو العقل لأنه ينهى عما لا يليق. **قوله: (وألفى)** أي: جذيمة الأبرش أي وجد وضمير قولها للزباء والبيت لعدي بن الأبرش وصدره:

وقـــددت الأديـــم لـــراهـــشـــيـــه

قوله: (وزعم بعضهم أن الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي وهو الأوفق لبقية القصيدة لأن أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر أنه وهم. **قوله: (بضمتين)** أي: والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الأول. **قوله: (أن ذلك)** أي: عطف الشيء على مرادفه، وقوله قد يأتي في أو أي فليس من خصوصيات الواو. **قوله: (عطف المقدم)** أي: التابع المتقدم على متبوعه.

---

٥٧٨ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في (ذيل ديوانه ص ١٨٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٩٩٣؛ والدرر ٦/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٦؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢٥ (مين)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٢٩).

اللغة: قددت: قطعت. الأديم: الجلد المدبوغ. الرواهش: عروق ظاهر الكف. ألفى: وجد. المين: الكذب.

المعنى: يقول بعد أن ذكر مكرها وخداعها له: إنها قددت النطع وهو الجلد من عروقه، وفصدتها حتى مات، فغدرت به وقد وجد وعودها وقولها بأنها تتزوجه كذباً وزوراً. والبيت عن الزباء وغدرها بجذيمة الوضاح.

٥٧٩ ـ أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ

والخامس عشر: **عطف المخفوض على الجِوَارِ**، كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكم وأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فيمن خفض «الأرجل»، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه

زعم قوم أن الواو قد تَخْرج عن إفادةِ مطلقِ الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تُسْتعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن تكون

قوله: (نخلة) كناية عن المرأة وبعده:

سألت الناس عنك فخبروني هنا من ذاك يكرهه الكرام
وليس بما أحل الله بأس إذا هو لم يخالطه الحرام

ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للأحوص، وفي التفتازاني على المفتاح أن هذا غير خاص بالواو، وقال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد الخمسة الواو، والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليك بلا فصل. **قوله: (ورحمة الله السلام)** أي: فالأصل عليك والسلام ورحمة الله. **قوله: (وأرجلكم)** بالجر أي فهو معطوف على وجوهكم لأنها هي التي تغسل وجره لمجاورته للمجرور فإعراب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن الجوار. **قوله: (وفيه بحث)** حاصله أن الجر على الجوار إنما يكون في النعت كثيراً وفي التوكيد قليلاً، وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لأن العاطف يمنع من المجاورة فالأولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للأرجل الغسل الخفيف دفعاً للسرف لأنها مظنته. **قوله: (سيأتي)** أي: في القاعدة الثانية من الباب الثاني.

قوله: (على أوجه) أي: ثلاثة إما بمعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل. **قوله: (على أوجه ثلاثة)** الإباحة والتخيير والتقسيم.

---

٥٧٩ ـ التخريج: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٩٠ (الهامش)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١؛ والدرر ٣/ ١٩، ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧؛ ولسان العرب ٨/ ١٩١ (شيع)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ والدرر ٦/ ٧٩، ١٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، ٢٢٠، ٢/ ١٣٠، ١٤٠).

اللغة: ذات عرق: اسم مكان بالحجاز وهو أحد مواقيت الحج المكانية.

المعنى: الشاعر ينادي من يتغزل بها، فيقول: أيتها المرأة المقيمة في ذات عرق السلام عليك ورحمة الله.

بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، وقوله [من الطويل]:

كـمـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيْـهِ وَجَـارِمُ

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواعُ مجتمعةٌ في الدخول تحتَ الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم، لكان استعمالُها فيه أكثر من استعمال الواو.

والثاني: أن تكون بمعنى «أو» في الإباحة، قاله الزمخشريّ، وزعم أنه يقال: «جَالس الْحَسَنَ وابْنَ سيرين» أي: أحدَهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذلك «ثلاثة» و «سبعة»، لئلاّ يتوهّم إرادة الإباحة، والمعروفُ من كلام النحويين أنه لو قال: «جالس الحسَنَ وابْنَ سيرين»، كان أمراً بمجالسةِ كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ «أو».

والثالث: أن تكون بمعناها في التَّخيير، قاله بعضُهم في قوله [من الطويل]:

٥٨٠ ـ وَقَالوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَا   فـقـلـت: الـبُـكَـا أَشْـفَـى إذاً لِـغَـلِـيـلِـي

قوله: (اسم وفعل وحرف) أي: فالواو بمعنى أو التي للتقسيم. **قوله: (مجروم عليه وجارم)** أي: إما مجروم عليه أو جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى أو التي للتقسيم. **قوله: (على معناها الأصلي)** أي: وهو مطلق الجمع. **قوله: (تحت الجنس)** الحاصل إنك إذا ذكرت جنساً وعددت أنواعه فإن لاحظت أن تلك الأنواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم وفعل وحرف والحال إنك قصدت دخولها تحت الكلمة، وإن لاحظت أنها أنواع مبتاينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلي، وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو. **قوله: (لكان استعمالها فيه أكثر)** أي: مع أنه ليس كذلك. **قوله: (بمعناها في الإباحة)** أي: التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين.

قوله: (أي أحدهما) أي: بالمأمور به مجالسة أحدهما، وإن كان الجمع بين مجالستهما جائزاً. **قوله: (لهذا)** علة مقدمة على المعلول وهو قول قيل أي لأجل إتيان الواو للإباحة. **قوله: (إرادة الإباحة)** أي: فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فإن لم تصوموها فصوموا سبعة إذا رجعتم مع أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة. **قوله: (إرادة الإباحة)** أي: وإلا كان لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لأن ذلك معلوم. **قوله: (بمجالسة كل منهما)** أي: إلا لقرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما. **قوله: (وجعلوا ذلك)** أي: الأمر بمجالسة كل. **قوله: (والعطف بأو)** أي: فإن القصد الأمر بمجالسة واحد منهما لا بعينه. **قوله: (وقالوا نأت)** أي: المحبوبة من الوصال

---

٥٨٠ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ١٤٤؛ وأمالي القالي ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٥).

=

قال: معناه أو البكاء، إذ لا يجتمعُ مع الصبر. ونقول: يحتمل أن يكون الأصل: فاختر من الصبر والبكاء، أي: أحدهما، ثم حذف «مِنْ» كما في ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ويؤيّده أن أبا علي القالي رَواه بـ «مِنْ». وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة «وصِلْ واسْكُتَا»، فقالَ شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محقّقوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أن المعنى: وَصِلْ إن شئت واسكُتَن إن شئت؛ وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً.

والثاني: أن تكونَ بمعنى باء الجر، كقولهم: «أنْتَ أعْلَم وَمَالُك» و «بِعتُ الشَّاء

وقوله فاختر لها أي لأجلها. **قوله: (إذ لا يجتمع الخ)** أي: لأن الصابر لا يبكي والباكي ليس بصابر.

قوله: (وتقول يحتمل الخ) أي: ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والبكاء أخرى على أتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكاء معفولاً لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسياق فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء، وقوله فقلت البكاء أشفى إذاً لغليلي يشير لذلك والغليل حرارة العطف واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازاً. **قوله: (أي أحدهما)** أي: فالأصل اختر من الصبر والبكا أحدهما فيكون حذف من والمفعول فقول ثم حذف من أي والمفعول. **قوله: (رواه بمن)** أي: بدل لها. **قوله: (المراد التخيير)** أي: لأنه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر من هذا الكلام أن التخيير مستفاد من الواو مع أنها لمطلق الجمع أتى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام أبي شامة إشارة إلى جواز أن يكون التخيير من الواو لأنها قد تستعمل فيه مجازاً. **قوله: (ثم قال محققوهم)** القصد من نقل كلام المحققين وكلام أبي شامة الرد على من قال إن الواو تستعمل للتخيير كأو.

قوله: (أن المعنى) أي: فالتخيير من فحوى الكلام. **قوله: (قال أبو شامة)** هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كما أنه مقابل للقائل بأنها للتخيير. **قوله: (والثاني)** أي: من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناه الأصلي وتستعمل فيها. **قوله: (أنت أعلم ومالك)** أي: قالوا وحرف عطف ومال عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة بأعلم ورد هذا بأنه يحتمل أن الأصل أنت أعلم بمالك فأنت ومالك أي مقترنان، فأنت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا ففي الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدأ والخبر معاً. **قوله: (الشاء)** اسم جنس وقوله شاة أي كل شاة بدل مما قبله، وقوله ودرهماً أي بدرهم أي بعت الشاء كل شاة

= **اللغة والمعنى**: نأت: ارتحلت وبعدت. الغليل: شدّة العطش، وهنا، حرقة الفؤاد.

يقول: قالوا لي إنّها ارتحلت وبعدت عنك، فاختر ما بين الصبر على الفراق والبكاء، فقلت لهم: إنّ البكاء أجدى لحرقة الفؤاد.

شَاة ودِرْهَماً»، قاله جماعة، وهو ظاهر.

والثالث: أن تكونَ بمعنى لامِ التعليل، قال الْخَارَزَنْجِيُّ، وحمل عليه الواوات الدَّاخِلَة على الأفعالِ المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤ ـ ٣٥]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والصوابُ أنَّ الواو فيهنَّ للمعيَّة كما سيأتي.

والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يَرْتَفِعُ مَا بعدَهما.

إحداهما: **واو الاستِئْنَاف**، نحو: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، ونحو: «لاَ تأكلِ السَّمك وتَشْرَبُ اللبَنَ» فيمن رفع، ونحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فيمن رفَع أيضاً، ونحو: ﴿واتَّقُوا اللَّهَ ويُعلِّمُكُمُ الله﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لو كانت واو العطف لانتصب ﴿نُقرّ﴾ ولانتصب أو انجزم «تشرب»، ولجزم ﴿يذر﴾ كما قرأ الآخرون، ولَلَزِمَ عطفُ الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

بدرهم وفيه أن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ، وأخرجه الدماميني على تقدير العامل أي دفعت شاة وأخذت درهماً. **قوله: (وهو ظاهر)** أي: لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخريج في كل من المثالين فإنه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الأصل. **قوله: (والثلاثة)** أي: من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه. **قوله: (الخارزنجي)** بخاء معجمة فألف فراء مهملة مفتوحة فزاي معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدماميني. **قوله: (للمعية)** أي: والنصب بأن مضمرة بعد واو المعية في الأجوبة الثمانية. **قوله: (أحدهما واو الاستئناف)** قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أتى بالواو أم لا فما معنى إضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق. **قوله: (ونقر في الأرحام)** أي: فقراءته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بأن تقتضي الاستئناف. **قوله: (فيمن رفع أيضاً)** أي: وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله. **قوله: (لانتصب نقر)** أي: عطفاً على نبين، وقال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنبين أي نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك أن تجعل لنبين متعلقاً بخلقناكم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر. **قوله: (ولانتصب)** أي: إذا أريد النهي عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة. **قوله: (أو انجزم)** أي: إذا أريد النهي عن كلِ واحد. **قوله: (ولجزم يذر)** أي: عطفاً على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفاً على جملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم. **قوله: (وللزم الخ)** يعني لو كانت الواو في هذه الآية عاطفة للزم

٥٨١ ـ عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْماً إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ

وهذا مُتَعَيِّن للاستِئْناف، لأن العطفَ يجعلُه شريكاً في النفي، فيلزم التناقض وكذلك قولهم: «دَعْني ولاَ أعُود» لأنه لو نُصِب كان المعنى: ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تَنْهاني عنه، وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهيّ عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدِّب، ولو جزم فإمّا بالعطف ولم

ما ذكر لكن اللازم باطل، فكذا الملزوم فتعين أنها للاستئناف. **قوله: (وللزم عطف الخبر)** أعني قوله ويعلمكم الله على الأمر أعني اتقوا الله. **قوله: (المأتي)** صفة للحكم وقضيته مفعول قضى، وقوله ويقصد الواو للاستئناف لا أنها للعطف وإلا كان عطفاً على يجور، وحينئذٍ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور ويعدل. **قوله: (فيلزم التناقض)** لأن نفي الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانياً، قال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة وأن الأصل وأن يقصد فالواو عاطفة على أن يجور ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد، ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافاً في كون هذا مقيساً أو لا ولك أن تجعل جملة ويقصد عاطفاً على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي. **قوله: (وكذلك قولهم)** أي: قول من كان موثوقاً عنده وأراد تأديبه. **قوله: (دعني)** أي: اترك عقوبتي. **قوله: (لأنه لو نصب)** أي: بأن مضمرة بعد واو المعية التي هي عاطفة. **قوله: (كان المعنى ليجتمع الخ)** أي: لأن الواو حينئذٍ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية. **قوله: (فإذا تقيد الخ)** أي: لأنه إذا جعلت للعطف كان ترك المنهي عنه أيضاً مقيداً بالحال ولا يحصل غرض المؤدب من ترك ما نهاه عنه في المستقبل واعترض بأنا نسلم أن الطلب ترك العقوبة حالي لكن لا نسلم أن متعلقه المطلوب وهو ترك العقوبة حالي، بل هو مستقبل فيمكن أي يقيد به ترك المنهي عنه، وأن يجتمعا فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك في الحال أن تترك عقوبتي في المستقبل فيحصل فيه تركي لما تنهاني عنه. **قوله: (لم يحصل غرض المؤدب)** أي: وهو ترك

---

٥٨١ ـ **التخريج**: البيت لأبي اللحام التغلبي في (خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٢؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٨، ٣٩؛ ولعبد الرحمٰن بن أم الحكم في الكتاب ٣/ ٥٦؛ ولأبي اللحام أو لعبد الرحمٰن في لسان العرب ٣/ ٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٨؛ والمحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١).

اللغة: الحَكَم: الحاكم. المأتي: اسم المفعول من أتى. لا يجوز: لا يظلم أو لا يميل عن الحق.

المعنى: يقول: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق في حكمه، بل يجب أن يعدل في حكمه.

يتقدّم جازم، أو على أن تُقدَّر ناهية، ويرده أن المُقْتَضِي لتركِ التأديب إنما هو الخبر عن نفي العَوْد، لا نهيه نفسَه عن العَوْد، إذ لا تناقض بين النهي عن العَوْد وبين العَوْد بخلاف العَوْد والإِخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: «أنا أنْهَاهُ وهو يفعل» ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثانية: **واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية**، نحو: «جاء زيد والشَّمْسُ طالعة» وتُسمَّى **واو الابتداء**، ويقدّرها سيبويه والأقدمون بـ «إذْ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادفُ الحرفُ الاسمَ، بل إنها وما بعدَها قَيْدٌ للفعلِ السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ «إذا» لأنَّها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وطائِفَةٌ قَدْ أَهَمّتْهُمْ أنْفُسهمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبَقَه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، ا هـ. والثلاثة بمعنى واحد؛ فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواءٌ.

المنهي عنه مطلقاً. **قوله**: (**إذ لا تناقض بين النهي عن العود**) فيمكن أن تنهاه عن العود ويعود العود مقتضٍ لتأديبه. **قوله**: (**بخلاف الخ**) أي: فإن ذلك متناقض. **قوله**: (**ويوضحه**) أي: ويوضح التناقض وعدمه. **قوله**: (**ويوضحه**) أي: ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهي عنه بخلاف العود والإخبار بعدمه.

قوله: (**والثانية**) أي: من الواوين التي يرتفع ما بعدهما. **قوله**: (**وتسمى واو الابتداء**) أي: لدخولها على مبتدأ. **قوله**: (**والأقدمون بأن**) فيقولون في تقدير المثال السابق أي إذ طلعت الشمس. **قوله**: (**ولا يريدون أنها**) أي: واو الحال بمعنى إذ. **قوله**: (**كما أن إذ كذلك**) أي: قيد للفعل قبلها. **قوله**: (**لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية**) أي: بخلاف إذ فلذا اختاروا إذ دون إذا. **قوله**: (**لأنها لا تدخل الخ**) أي: لأن إذا لا تدخل على الجملة الاسمية التي تدخل عليها واو الحال. **قوله**: (**في قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم**) قبلها ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم﴾ [آل عمران: ١٥٤]. **قوله**: (**وقيل بمعنى إذ**) أي: فظاهره أن كونها بمعنى إذ غير كونها بمعنى واو الحال مع أنها نفسها. **قوله**: (**وزاد عليه**) أي: وزاد مكي على أبي البقاء في الخطأ. **قوله**: (**الواو الخ**) هذا مقول قول مكي. **قوله**: (**والثلاثة**) الخ علة لغلط مكي. **قوله**: (**فإن أراد الخ**) أي: وظاهره أنها متغايرة. **قوله**: (**فإن أراد الخ**) أي: أنه أن أراد بواو الابتداء واو الاستئناف التي تبتدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قولهما سواء. **قوله**: (**فقولهما سواء**) أي: في الخطأ أي من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم تزد أحدهما على الآخر في الغلط.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

٥٨٢ ـ بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ولَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلىٰ بِهَا حِينَ سُلَّتِ

ولو قدرتها عاطفة لانقلب المدح ذمًّا.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت ـ عند مَنْ يجيز تعدد الحال ـ العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿اهْبِطوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ولَكُمْ في الأَرْضِ مُسْتَقَرٌ﴾ [الأعراف: ٢٤].

قوله: (ومن أمثلتها الخ) أي: من أمثلة الواو التي للحال وفيه أن الكلام في الواو التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أي كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع، وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فشيء آخر. **قوله: (ومن أمثلتها)** أي: واو الحال مطلقاً لا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة.

قوله: (لم يشيموا) أي: لم يغمدوا سيوفهم أي لم يدخلوها في أغمدتها حال عدم كثرة القتلى أي انتفى الإدخال حال عدم كثرة القتلى بها فالثابت لهم إدخالهم في الأغمدة حال كثرة القتلى بها وهذا على جعل الواو للحال، وأما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى إشامتهم أي إدخالهم السيوف في الأغمدة وانتفى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذمهم لجبنهم وخوفهم، وأجاب بعض بأن المعنى ولم يكثروا الخ أي بحيث يقتلون أراذلة الناس بل إنما يقتلون أكفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون إلا الكفء. **قوله: (لم يشيموا)** يقال شمت السيف بالكسر غمدته ويطلق على السل أيضاً فهو من أسماء الأضداد كذا في ملا علي قاري. **قوله: (إذا سبقت)** أي: الواو. **قوله: (عند من يجيز تعدد الحال)** أي: وأما عند من يمنعه فيقول إنه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر. **قوله: (تعدد الحال العاطفة)** أي: فتكون الجملة بعدها حالاً. **قوله: (والابتدائية)** أي: كونها للاستئناف كذا قرر. **قوله: (والابتدائية)** الأشهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من عدد الحال بلا عطف، وأما من منع تعدد الحال فيتعين العطف والخلاف في تعدد الحال من غير عطف، أما معه فلا خلاف في جوازه. **قوله: (اهبطوا بعضكم الخ)** الجملة حالية.

---

٥٨٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣٥ (خرر)).

اللغة: لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدوها، أي لم يعيدوها إلى قربها، وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي لم يخرجوها من أغمادها.

المعنى: انظر إلى هؤلاء الفرسان فسيوفهم لم يعيدوها إلى أغمادها، لأن عدد القتلى قليل، فآثروا أن تبقى سيوفهم مرفوعة مصوّبة لهؤلاء الأعداء، وفي حال كثرة قتلى أعدائهم نراهم وقد أعادوا تلك السيوف إلى أغمادها.

الرابع والخامس: وَاوَانِ ينتصبُ ما بَعْدَهُما، وهما **واوُ المفعول معه** كـ «سِرْتُ والنِّيل»، وليس النّصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأتِ في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكُمْ وشُرَكاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] في قراءة السبعة ﴿فأجْمِعُوا﴾ بقطع الهمزة و ﴿شركاءكم﴾ بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكونَ عاطفةً مفرداً على مفرد بتقدير مضافٍ أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملةٍ بتقدير فِعْل، أي: واْجْمَعُوا شركاءكم بوصل الهمزة، ومُوجِبُ التقدير في الوجهين أن «أجْمَعَ» لا يتعلّق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: «أجْمَعُوا على قول كذا»، بخلاف «جَمَعَ» فإنه مشترك، بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَه﴾ [طه: ٦٠]، ﴿الذي جَمَعَ مالاً وعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: ٢]، ويقرأ ﴿فاْجْمَعُوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع «الشركاء» عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعَطْفه على اسمٍ صريحٍ أو مُؤَوَّل؛

قوله: (وليس النصب بها) أي: بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه. **قوله: (خلافاً للجرجاني)** مما رد به عليه أنها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت وإياك كما يتصل بأحرف الجر. **قوله: (ولم تأت)** أي: واو المعية. **قوله: (فتحتمل الواو فيه ذلك)** أي: المعية. **قوله: (وموجب التقدير)** أي: في وجه العطف وقوله موجب التقدير أي تقدير المضاف في الأول والفعل في الثاني، وقوله في الوجهين أي عطف المفردات وعطف الجمل. **قوله: (لا يتعلق بالذوات)** نقل الدماميني عن ابن سيده أن الأجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعاني، وحينئذٍ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك في معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظ. **قوله: (فجمع كيده)** أي: فالكيد معنى بخلاف المال. **قوله: (ويقرأ)** هي قراءة رويس من العشرة. **قوله: (فلا إشكال)** أي: في جعلها عاطفة أو للمعية لأن كلاً منهما لا يحوج لتقدير. **قوله: (ويروى برفع الشركاء)** وهي قراءة روح من العشرة. **قوله: (عطفاً على الواو)** أي: في أجمعوا وقوله للفصل أي وإنما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الأمر للظاهر؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

قوله: (لعطفه على اسم صريح الخ) قد سرى على المصنف التحقيق وإلا فهي عند من عدها مستقلة يجعلها غير عاطفة. **قوله: (لعطفه على اسم صريح الخ)** قال الدماميني جزمه هنا بأنها للعطف مع قوله بعد والحق أنها واو العطف فيه تنافر لأن قوله والحق أن هذه واو العطف يشعر بأن الواو المتكلم فيها ليست كذلك، وقد جزم أولاً بأنها للعطف نعم لو قال أولاً أنها واو الصرف لا العطف يشعر ثم قال والحق أنها واو العطف لالتأم الكلام وانتسق النظام. **قوله: (ومؤول)** عنى به المصدر المتصيد من الكلام السابق إذ لا

فالأول كقوله [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثاني: شَرْطُهُ أن يتقدَّم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسمَّى الكوفيُّون هذه الواو وَاوَ الصَّرْف، وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالُها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

٥٨٣ ـ [يا أيُّها الرجلُ المعلِّمُ غيره هلاّ لنفسِكَ كان ذا التعليمُ
ابدأ بنفسِك فانهها عن غيِّها فإذا انتهتْ عنهُ فأنتَ حكيمُ
فهناك يسمع ما تقول ويُشتَفَى بالقولِ منك وينفَعُ التعليمُ]
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ [عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيم]

والحقُّ أن هذه واوُ العطف كما سيأتي.

سابك قبل بل متوهم. **قوله**: **(كقوله)** أي: القائل أعني ميسون زوجة معاوية. **قوله**: **(واو الصرف)** أي: لأنها صرفت المضارع من الرفع الذي كان يستحقه إلى النصب إرشاد بصرفه عن سنن الكلام إلى أنها غير عاطفة. **قوله**: **(والحق أن هذه واو العطف)** أي: الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف إلا أنها في الأول عطفت مصدراً على صريح، وفي الثاني عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم وإضمار أن في الأول جائز وفي الثاني

---

٥٨٣ ـ **التخريج**: الأبيات لأبي الأسود الدؤلي في (ديوانه ص ٤٠٤؛ والبيت الرابع، وهو موضع الشاهد، أبي الأسود في الأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣؛ وللمتوكل اللَّيثي في الأغاني ١٢/١٥٦؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٢/ ٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/ ٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٤؛ والكتاب ٣/ ٤٢؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨١؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٩ (وا)؛ والمقتضب ٢/ ٢٦).

اللغة والمعنى: الغيّ: الضلال. يقول: يا من يريد أن يعلم غيره وهو أحقّ بالتعليم، ابدأ بنفسك فانهها عن ضلالها، فإذا فعلت تصبح حكيماً، وعند ذلك ستجد الآذان المُصغية لنصائحك. واحذرْ أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلاّ لزمك العار الكبير.

السادس والسابع: وَاوانِ ينجرُّ ما بَعْدَهما.

إحداهما: **واو القسم**، ولا تدخل إلا على مُظْهر، ولا تتعلَّق إلا بمحذوف، نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فإنْ تَلَتْها واوٌ أخرى، نحو: ﴿وَالتِّينِ والزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

الثانية: **واو «رُبَّ»**، كقوله [من الطويل]:

٥٨٤ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ [عَلَيَّ بِأَنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

ولا تدخل إلا على مُنكرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخّر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجرَّ بـ «ربّ» محذوفة خلافاً للكوفيّين والمبرّد، وحُجَّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وأُجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلِّم، ويوضح كونَها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

واجب. **قوله: (كما سيأتي)** أي: في الباب الرابع مبحث العطف على المعنى. **قوله: (ولا تتعلق إلا بمحذوف)** أي: وجوباً تقديره أقسم ولا تجاب بإنشاء لما سبق أن القسم في الاستعطاء من خواص الباء نحو بالله أفعل كذا. **قوله: (وإلا لأحتاج)** أي: وإلا بأن كانت للقسم أي كالقسم الأول في كونه مستقلاً بخلاف ما إذا جعلت للعطف فإنه وإن كان المعطوف قسماً إلا أنه غير مستقل. **قوله: (لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب)** أي: مع أنهم إنما يذكرون جواباً واحداً ويمكن أن يقال أنها للقسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد. **قوله: (ولا تتعلق)** أي: على القول بأنها تتعلق والحق أن رب حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه، وقوله إلا بمؤخر أي في البيت المذكور. **قوله: (افتتاح القصائد)** أي: فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه. **قوله: (في نفس المتكلم)** أي: وحينئذٍ يكون الأصل ورب قول اقتحمته وقائم الأعماق الخ، وأما احتمال كون الراوي حذف من أول القصيدة شيئاً كما في الشمني فبعيد. **قوله: (لا تدخل عليها)** أي: لأن حرف العطف لا يدخل على

---

٥٨٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣/ ٣٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، ٧٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٠).

اللغة والمعنى: السدول: الستر. ليبتلي: ليمتحن ويختبر.

يقول: ربّ ليل يحاكي موج البحر قد أرخى ستور ظلامه عليّ ليختبر شجاعتي وصبري على نوائب الدهر وأحزانه.

٥٨٥ ـ وَوَاللَّهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ [وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ]

والثامن: واوٌ دخولها كخروجها؛ وهي الزَّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش وجماعة، وحُمِلَ على ذلك ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بدليل الآية الأخرى. وقيل: هي عاطفة، والزَّائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر: ٧١] وقيل: هما عاطفتان، والجوابُ محذوف، أي: كان كَيْتَ وكَيْتَ؛ وكذا البَحْثُ في ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤]، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتانِ والجواب محذوف على القول الثاني؛ والزيادةُ ظاهرة في قوله [من الطويل]:

٥٨٦ ـ فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظاً، ويَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي؟

مثله. **قوله: (كما تدخل على واو القسم)** أي: لأنه لا يمنع دخول حرف على آخر مخالف له في المعنى، وإن اتحدا لفظاً وأما لو اتحدا لفظاً ومعنىً فإنه يمتنع.

قوله: (وفتحت أبوابها) أي: فهي زائدة في جواب إذا وقوله والزائدة أي في الجواب، وقوله والجواب أي جواب إذا. **قوله: (كيت وكيت)** كناية عما يناسب المقام أي رأوا نفعاً منها أو سلمت عليهم الملائكة أو حياهم الله. **قوله: (وكذا البحث)** أي: القول. **قوله: (وتله للجبين)** أي: قيل إن هذه الواو زائدة في جواب لما وقيل ما بعدها. **قوله: (على القول الأول)** أي: القائل بالزيادة وإن كان القائل بالزيادة مختلفاً لأن بعضهم يقول الأولى هي الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا ما يقول إنها عاطفة. **قوله: (لأجبر عظمه)** جبر العظم إصلاحه وحفاظاً مفعول لأجله والحفاظ المراقبة اهـ دماميني. **قوله: (وينوي)** الواو زائدة لأن المضارع الواقع حالاً إذا كان مثبتاً

---

٥٨٥ ـ **التخريج**: البيت لعيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٨؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠).

المعنى: يقول: أقسم بالله لولا وجود التمر عنده ما أحببته ولا زرته ولا كان أقرب إليّ وأحب إليّ من ولدي: عبيد ومشرق.

٥٨٦ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن مجنون في (حماسة البحتري ص ٧٥؛ ولابن الذئبة الثقفي في سمط اللآلي ص ٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨١؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٧٣؛ ولكنانة بن عبد الثقفي أو للحارث بن وعلة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٦٤؛ وللأجرد في الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٨).

اللغة: البال: الشأن أو القلب، جبر: مداواة العظم المكسور. كسري: إضعافي. السفاهة: الخفة والطيش والحمق والجهالة.

المعنى: ما شأن الذي أسعى لمعاونته ومساعدته في جميع أموره وأحواله محافظة على محبته وصداقته، في الوقت الذي يستعمل قوته لإضعافي جهالةً منه وحماقة.

وقوله [من الكامل]:

٥٨٧ ـ وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي

والتاسع: واوُ الثَّمانية، ذكرَها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء كابن خَالَوَيْه، ومن المفسرين كالثَّعلبي، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا قالوا ستة، سبعة وثمانية، إيذاناً بأنَّ السبعة عددٌ تام، وأن ما بعدها عَدَدٌ مستأنفٌ واستدلُّوا على ذلك بآيات.

إحداها ﴿سَيَقُولونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَة وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾ [الكهف: ٢٢]، وقيل: هي في ذلك لعطفِ جُملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم؛ وقيل: العطف من كلام الله تعالى،

لا يربط بالواو فقوله ينوي حال أي ما بال الخ في حال كونه ناوياً الخ، قال الدماميني ويمكن العطف على محذوف أي يهمل حقي وينوي الخ. **قوله: (ولقدر مقتك)** الزيادة فيه ظاهرة. **قوله: (وأنت)** الواو زائدة والمعنى فإذا أنت فإذا فجائية وأنت مبتدأ وجملة تعين خبر، وقوله يبغيني أي يقصدني بسوء أو يظلمني، وقوله رمتك أي نظرت إليك.

قوله: (واو الثمانية) هي الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فمتى أتى لفظ ثمانية حالة سرد العدد أتى هؤلاء القوم بواو. **قوله: (وزعموا أن العرب الخ)** في الدماميني أن هذه لغة فصيحة لبعض العرب. **قوله: (إذا عدوا)** أي: من الواحد. **قوله: (عدد تام)** يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها، وفي الدماميني توجيه تمام السبعة بأن العدد إما فرد أو مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج وفرد أو من زوجين والثلاثة الأول من الثلاثة فإن في ضمنها الواحد والاثنين والأخير من الأربعة ومجموع الثلاثة والأربعة سبعة فتمت بها الأحوال وما يأتي تكرار فالثمانية زوج وزوج قد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا. **قوله: (وأن ما بعده عدد مستأنف)** أي: فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث أن ما بعدها مستأنف لكن لما كانت تدخل إلا على لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف. **قوله: (لعطف جملة الخ)** أي: فقوله وثامنهم كلبهم جملة عطف على جملة وسبعة. **قوله: (الجميع)** أي: جميع الجمل التي فيها الواو والتي ليست فيها. **قوله: (وقيل العطف)** أي: بالواو وقوله وأن هذا أي قوله وثامنهم كلبهم، وقوله لهذه المقالة أي

---

٥٨٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي العيال الهذلي في (الأغاني ٢٣/ ٤٠٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٢).

اللغة: رمق: نظر. بغى: اعتدى.

المعنى: أقسم بالله لقد نظرت إليك في كل المجالس التي تجلس فيها وتأملت منك أن تساعدني على من يريدني بسوء، فإذا أنت تساعدهم، وتحاول ظلمي والاعتداء عليّ.

والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿رَجْماً بالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] تكذيبٌ لتلك المقالة، ويُؤيّده قولُ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العِدَّة، أي: لم تبق عِدّةٌ عادٌ يُلْتفت إليها.

فإن قلت: إذَا كان المراد التَّصديق فما وجه مجيء ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إلاّ قَلِيل﴾ [الكهف: ٢٢]؟

قلت: وجه الجملةِ الأُولى توكيدُ صحَّةِ التصديق بإثبات عِلْم المصدّق؛ ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلينَ تلك المقالَة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديقُ في الآية خفياً لا يستخرجُه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: وأنا من ذلك القليل، هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم.

أعني هم سبعة. **قوله: (لتلك المقالة)** أعني سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد كون العطف أي الكلام المعطوف من كلام الله.

قوله: (انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن عباس. **قوله: (يلتفت إليها)** أي: فيكون قوله وثامنهم كلبهم من مقول الله تعالى. **قوله: (إذا كان المراد)** أي: من جملة وثامنهم كلبهم. **قوله: (الجملة الأولى)** أي: قوله قل ربي أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعني قوله وثامنهم كلبهم ليس بصحيح، وإن الذي صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالماً بالواقع، قال الله تعالى قل ربي أعلم أي أن المصدق بذلك هو العالم بكل شيء، وإذا كان المصدق بذلك عالم بكل شيء تأكد التصديق. **قوله: (توكيد صحة التصديق)** الأولى حذف صحة أو أنه من إضافة الصفة للموصوف. **قوله: (بإثبات علم الصدق)** أي: وهو الله. **قوله: (ووجه الثانية)** أعني قوله ما يعلمهم إلا قليل الإشارة الخ فكأن المولى قال أنهم صدقوا في هذه المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقال بها إلا قليل لقلة العالمين بالعدد. **قوله: (تلك المقالة)** أي: وهي سبعة. **قوله: (أو لما كان الخ)** أي: أو يقال في وجه الجملة الثانية إنه لما كان التصديق أن من الله لهم، وقوله لا يستخرجه إلا ابن عباس أي وأمثاله[1] من الراسخين في العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بأن يقولوا هذه الواو لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أي نعم هم سبعة وثامنهم الخ.

قوله: (خفياً) أي: لأنه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لأن قبلها كل من أثبت عدد أذكر الكلب سادساً أو رابعاً واعلم أن قوله ما يعلمهم إلا قليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن، وأما على الجوابين الأولين فالمعنى ما يعلمهم فيما مضى إلا قليل.

---

(١) قوله إلا ابن عباس أي وأمثاله هكذا في خطه ونسخ المتن التي بأيدينا إلا مثل ابن عباس ا.هـ.

وقيل: هي واوُ الحال وعلى هذا فيقَدَّر المبتدأ اسم إشارة، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ ويردّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع، ولهذا ردُّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قَرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

إن «مِثْلَهم» حال ناصبها خبر محذوف، أي: وإذْ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

الثانية: آية الزمر، إذ قيل ﴿فتحت﴾ في آية النار لأن أبوابها سبعة، ﴿وفتحت﴾ [الزمر: ٧٣] في آية الجنّة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عَدَدٍ ألبتة، وإنما فيها ذكر «الأبواب»، هي جمع لا يدلّ على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مَرَّ أن الواو في ﴿وفتحت﴾ مُقْحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين؛ وقيل: هي واو الحال أي: جاؤوها مُفتَّحَة أبوابُها كما صُرِّح بـ «مفتحة» حالاً في ﴿جَنَّات عدن مُفتَّحَةً لهم الأبْوابُ﴾ [ص: ٥٠] وهذا قول المبرّد والفارسي وجماعة؛ قيل: وإنما فتحت لهم قبل

قوله: (قيل ذلك) لأن العالم بالتصديق لما كان قليلاً لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلاً. **قوله: (واو الحال)** أي: وسبعة خبر لمبتدأ محذوف. **قوله: (اسم إشارة)** أي: وتكون الإشارة لهم لجريان ذكرهم. **قوله: (ليكون الخ)** هذا وجه تقديره اسم إشارة. **قوله: (ما يعمل في الحال)** أي: وهو اسم الإشارة لأن فيه معنى الفعل وهو أشير والحال يكفي في العمل فيها رائحة الفعل. **قوله: (ويرد ذلك)** قد يقال أنا نقدره اسم إشارة ولكن نجعل العامل غير معنوي بل اسم مفعول والأصل هؤلاء معدودون والحال أن ثامنهم كلبهم ولا منع ولا شيء لكن هذا وإن كان جائزاً إلا أنه بعيد من الكلام كما أن تقدير اسم الإشارة كذلك. **قوله: (إذا كان معنوياً)** المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة والجار والمجرور وليت ولعل وكأن لأن فيها معنى الفعل دون حروفه. **قوله: (وإذ ما في الوجود)** خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلاً لهم حال. **قوله: (لو كان لواو الثمانية حقيقة)** أي: لا نسلم أن لها حقيقة، ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل.

قوله: (إذا ليس فيها ذكر عدد) أي: واو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هي الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد. **قوله: (لا يدل على عدد خاص)** أي: لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر. **قوله: (ثم الواو الخ)** هو ترق في الاعتراض أي سلمنا أنه دال على عدد خاص، وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو ليست داخلة على ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم. **قوله: (وقيل هي واو الحال)** أي: فجملة الأقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بأنها واو الثمانية. **قوله: (حالاً من جنات عدن)** أي: حال كون مفتحة حالاً. **قوله: (وإنما فتحت الخ)** هذا الكلام

مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالث: ﴿والنّاهونَ عنِ المنكرِ﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الوصْفُ الثامنُ، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهةِ أنّ الأمرَ والنهيَ من حيث هما أمرٌ ونهيٌ مُتَقابلان، بخلاف بقيَّة الصفات، أو لأن الآمِرَ بالمعروفِ ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف؛ فأُشير إلى الاعتداد بكل منهما وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر؛ وذهب أبو البقاء، على إمامتهِ، في هذه الآية، مذهبَ الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصِّفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بَعْدها لِمَا قَبْلَها.

إنما هو على جعلها للحال فقوله قبل أي على جعلها للحال. **قوله: (إكراماً)** أي: بخلاف النار فإنها سجن لا تفتح إلا عند الإدخال كما هو عادة السجن لا يفتح إلا للداخل فيه أو الخارج منه. **قوله: (الثالثة)** أي: من الآيات التي استدل بها على وجود واو الثمانية. **قوله: (فإنه الوصف الثامن)** أي: من الأوصاف المذكورة في المجاهدين في سبيل الله. **قوله: (من حيث هما أمر ونهي)** احترز به عن حيثية تعلق الأمر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر فإنهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد. **قوله: (متقابلان)** أي: متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك الواو شرطاً في صحة العطف ولا في حسنه. **قوله: (وهو)** أي: المنكر وقوله ناهٍ عن المنكر أي لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده.

قوله: (فأشير) أي: بالواو وقوله إلى الاعتداد الخ أي أنه أشار بالواو إلى أن كل واحد منهما معتد به في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكفي الوجود الضمني وذلك لأن شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغني عن الآخر لأن كل واحد منهما يستلزم الآخر. **قوله: (على إمامته)** أي: مع كماله فكأنه استعلى على الإمامة وملكها. **قوله: (إنما دخلت)** أي: الواو. **قوله: (عدد تام)** أي: وإن ما بعدها عدد مستأنف. **قوله: (ولذلك)** أي: لكون السبعة عدداً تاماً صح ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفاً للسبعة وما ذلك إلا لكون السبعة عدداً تاماً وفيه أن كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاماً أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها فهذه العلة لا تفيد شيئاً تأمله؛ ويمكن أن يقال إن قولهم سبعة في ثمانية اشتهر منهم على أنه مثل أو شبه لما اختاروها مضروبة كان ذلك دليلاً على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك. **قوله: (وإنما دخلت الخ)** هذا من كلام المصنف رد لكلام أبي البقاء بأنها واو الثمانية. **قوله: (على ذلك)** أي: الوصف الثامن. **قوله: (لأن وضعها)** أي: الإتيان بها أي بالواو وقوله على مغايرة أي لأجل مغايرة ما بعدها لما قبلها، فلما امتازا عن نعت الصفات

الرابعة: ﴿وَأَبْكَاراً﴾ [التحريم: ٥] في آية التحريم، ذكرها القَاضي الفاضلُ، وتبجَّح باسْتِخْرَاجِها، وقد سبقه إلى ذكرها الثَّعلبي، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميعِ الصفات السابقة، فلا يصحُّ إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة؛ وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط؛ وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّام حُسُوماً﴾ [الحاقة: ٧] فسهو بَيِّن، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿أبكاراً﴾ صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات ﴿خيراً مِنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] لا ﴿مسلمات﴾ [التحريم: ٥]، فإن أجاب بأن ﴿مسلمات﴾ وما بعده تفصيلٌ لـ «خيراً منكن» فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها، قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَاتٍ وأَبْكاراً﴾ [التحريم: ٥] تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدُّهما منهنَّ.

والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتِّصَافَهُ بها أمْرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشريُّ ومَنْ قَلَّدَه، وحملوا

بالتضاد ناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف. **قوله: (ذكرها القاضي الفاضل)** أي: فقال إنها دخلت على الوصف الثامن فهي واو الثمانية، وقوله القاضي الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن الحسين العسقلاني مولداً المصري موتاً. **قوله: (وتبجح)** أي: فرح وافتخر باستخراجها أي لأنها زائدة عما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهي آية براءة وآية الكهف وآية التنزيل. **قوله: (وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي)** أي: ولم يطلع القاضي على ما قاله الثعلبي وإلا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه النحاة من الآيات. **قوله: (الصفات السابقة)** أي: لأن النساء اللاتي تزوج بهن عليه السلام المسلمات الفاتنات التائبات العابدات السائحات لا يخلو إما أن يكن ثيبات أو أبكاراً. **قوله: (فلا يصح إسقاطها)** أي: فلو أسقط الواو لتوهم اجتماع الأمرين. **قوله: (صالحة للسقوط)** أي: لأنها إنما جيء بها لمجرد الإيذان بأن السبعة عدد تام. **قوله: (فسهو)** أي: لأنه لا يتأتى إسقاط الواو هنا لأن الأيام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة. **قوله: (ثم إن أبكاراً الخ)** هذه زيادة في الاعتراض على القول بأنها واو الثمانية. **قوله: (تفصيل للصفات)** أي: فالصفات السابقة ستة وهذان الأمران تفصيل فيها أي أن ما يتزوجه النبي إما ثيبات أو أبكاراً. **قوله: (لتأكيد لصوقها بموصوفها)** أي: لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتاً مؤكداً لازماً، فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي لا اللفظي وإلا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو وإيضاح المقام أن تقول إن الجملة إذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زياده عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال لأن من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده.

قوله: (أثبتها الزمخشري) الحامل له على ذلك أنه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوال بعد النكرات صفات قال إن هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على

على ذلك مواضع الواوُ فيها كلُّها واوُ الحالِ نحو: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلبهم﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]؛ والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌ بها، وهو تقدُّم النفي؛ والثاني عامٌّ في بقية الآيات وهو امتناع الوَصْفِيَّة؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النَّكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: «في الدَّارِ قائماً رَجُلٌ» وعند جمودها، نحو: «هذا خَاتَمٌ حديداً»، و «مررت بماء قَعْدَةَ رَجُل»؛ ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها، وهو اقتران الجملة بـ «إلاّ»، إذ لا يجوزُ التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ إلاّ قائم» نصَّ على ذلك أبو علي وغيره؛ والثاني عامّ في بقيّة الآيات، وهو اقترانها بالواو.

الرابط الأصلي أعني الضمير فليكن ذلك الرابط إنما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لأن الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق، فالزمخشري لم ينظر لقولهم أنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، ولو نظر لذلك لم يقل بها. **قوله: (الواو فيها كلها واو الحال)** أي: بناءً على المشهور من أن الواو في تلك الآيات واو الحال، وأما عند الزمخشري ومن قلده قالوا وفي ذلك واو اللصوق وكان الأنسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قولها إلا ولها كتاب معلوم تأمل. **قوله: (وهو خير لكم)** أي: فجملة خير لكم صفة لشيء على ما قاله الزمخشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كلبهم صفة لسبعة، وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله إلا ولها كتاب معلوم.

قوله: (والمسوغ لمجيء الحال) أي: إذا جعلت الجملة حالاً بناء على القول المشهور من أنها حال. **قوله: (ولهذا جاءت)** أي: الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لأنه إذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة. **قوله: (وعند جمودها)** أي: الحال. **قوله: (هذا خاتم حديداً)** أي: فحديداً جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالاً. **قوله: (قعدة رجل)** في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر، وقوله قعدة رجل أي فقعدة جامدة والمراد أن الماء قدر ما يجلس فيه الرجل. **قوله: (في هذه الآية)** وهي: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [الحجر: ٤]. **قوله: (إذ لا يجوز التفريغ الخ)** أي: خلافاً لما في السعد على المفتاح. **قوله: (إذ لا يجوز التفريغ)** أي: ولو جعلت إلا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالاً. **قوله: (وهو اقترانها بالواو)** أي: فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافاً للزمخشري.

والحادي عشر: **واو ضمير الذكور**، نحو: «الرِّجَالُ قَامُوا»، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزِّلُوا مَنْزِلَتهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذّ قولُه [من الطويل]:

٥٨٨ ـ شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحه   إذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَانَوْا فَتَصَوَّبُوا

والذي جَرَّأه على ذلك قوله: «بنو» لا «بنات»؛ والذي سَوَّغ ذلك أن ما فيه من تَغْيِيرِ نغم الواحد شَبَّهه بجمع التكسير، فسهَّل مجيئَهُ لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيثُ

قوله: (حرف) أي: دال على جمعية الفاعل. **قوله: (والفاعل مستتر)** تقديره هم.

قوله: (وذلك) أي: وبيان ذلك أي التنزيل في الآية. **قوله: (لتوجيه الخطاب إليهم)** أي: في قوله يا أيها النمل فإن النداء خطاب وهو لا يتوجه إلا للعقلاء فأتى بالواو لذلك التنزيل. **قوله: (وشذ الخ)** أي: لأنه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفي في ذلك بإسناد الدنو والتصوب، قال الدماميني ويروي تمززتها والديك والتمزز تمصص الشراب قليلاً قليلاً وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات نعش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول والمراد هنا النزول إلى جهة الغروب.

قوله: (جرأه) أي: حمله على ذلك أي على ترجيح الواو في قوله فتصوبوا لغير العقلاء، وقوله قوله بنو أي لأنه لا يستعمل إلا للعقلاء فعبر بالواو لأجل المشاكلة، وقوله لا بنات أي مع أنه المشهور فيها والشائع. **قوله: (سوغ ذلك)** أي: سوغ الإتيان ببنو دون بنات.

قوله: (أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد على بنو، وقوله من تغيير بيان لما. **قوله: (شبهه الخ)** حاصله أن جمع السلامة هو ما سلم فيه أبناء الواحد وهو مختص بالعاقل بخلاف جمع التكسير فإنه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير، فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجيء بنو لغير العاقل، فلما أتى ببنو ساغ له الإتيان بالواو التي للعاقل في قوله تصوبوا للمشاكلة.

قوله: (ولهذا) أي: لأجل شبهه بجمع التكسير، وقوله جاز تأنيث فعله أي كما

---

٥٨٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في (ديوانه ص ٤؛ والحماسة البصرية ٢/ ٧٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٧٨، ٧٩، ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٨٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٠؛ والكتاب ٢/ ٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٥٥ (نعش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٠٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٦٦).

اللغة: بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم وسميت بذلك لأنها على هيئة النعش. تصوبوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

المعنى: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.

فِعله، نحو: ﴿إِلاَّ الذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] مع امتناع «قامتِ الزيدون».

الثاني عشر: واو علامة المذكّرين في لغة طيِّىء أو أزد شَنُوءة أو بَلْحَارث، ومنه الحديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بالليل وملائكة بالنَّهَارِ»، وقوله [من المتقارب]:

٥٨٩ ـ يلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أهْلِي، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وهي عند سيبويه حرف دالٌّ على الجماعة كما أن التاء في «قالت» حرفٌ دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليَّة؛ ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملةُ خبرٌ مقدَّم؛ وكذا الخلاف في نحو «قَامَا أخَوَاكَ» و «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ» إذ وصفت بالأكل لاَ بالقَرْص، وهذا سَهْو منه؛ فإن الأكل من صفات

يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير. **قوله: (مع امتناع الخ)** أي: لأن الزيدون جمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باقٍ على أصله. **قوله: (بلحارث)** أي: بني الحرث وأشار بأو إلى أنها روايات ثلاثة. **قوله: (يتعاقبون)** أي: فهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل، والأولى تخريجه على غير هذه اللغة لأنها ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلاً وملائكة بدلاً أو مبتدأ مؤخراً والجملة خبر. **قوله: (يلومونني الخ)** جعل هذا من هذه اللغة ظاهر لأنه من كلامهم وشطر البيت الياء من النخيل لأنه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل. **قوله: (في اشترائي النخيل)** يروى البيت بإضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كما أنشدناه، ويروى بترك الياء والإضافة للمفعول الذي هو النخيل وألوام أفعل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكلهم أكثر ملومية.

قوله: (وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لأن تواطؤا أهل هذه اللغة على الإتيان بالواو والألف يبعد جلعهم لها فاعلات بل الغرض إنما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لربما نطقوا بدون الألف، أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلاً بدونها، والحاصل أن الذي يحسن تخريجه على هذا القليل إنما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح، وأما كلام قوم التزموا ذلك في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعاً خلافاً للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة. **قوله: (وقد تستعمل)** أي: الواو العلامة. **قوله: (وهذا)** أي: قول أبي سعيد إن التنزيل إذا وصفت بالأكل لا بالقرص سهو منه.

---

٥٨٩ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في (ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٧، ٧/ ٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠).

الحيوانات عاقلة وغير عاقلة؛ وقالَ ابن الشجري: عندي أن «الأكل» هنا بمعنى العُدْوَان والظلم، كقوله [من الوافر]:

٥٩٠ ـ أكَلْتِ بَنِيكِ أكْلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلأ الْوَبِيلِ

أي: ظَلمْتِهم؛ وشبّهَ الأكل المعنويّ بالحقيقي؛ والأحْسَنُ في «الضبّ» في البيت أن لا يكونَ في موضع نصبٍ على حذف الفاعل؛ أي مثل أكلك الضبَّ، بل في موضع رفع على حذفِ المفعول: أي مثل أكل الضَّب أولادَه؛ لأنَّ ذلك أدخلُ في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل «الأكل» الثاني أن يكونَ معنويًا، لأن الضبَّ ظالم لأولاده

قوله: (بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء. **قوله: (بمعنى العدوان والظلم)** أي: فالكلام أعني أكلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالأكل واستعار الأكل للظلم واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لأنها لا تستعمل إلا في العقلاء. **قوله: (أكلت بنيك)** استعار الأكل لظلم البنين أولاً ثم استعار لهم الكلأ من حيث كان المظلام بمنزلة المأكول في الاستهلاك والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبحاً وخيم العاقبة جعله وبيلاً وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه الطبائع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى ا هـ دماميني، وقوله أكلت بنيك الخ بعده:

ولو كان الأولى غابوا شهوداً منعت فناء بيتك من بجيلِ

وهذه الأبيات في رجل طرد بنيه فحطم رجل يقال له بجيل بيوته بماشيته فأقبل بعض أولاده من الشام واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لأبيه طعاماً. **قوله: (الكلأ)** بالقصر العشب وقوله الوبيل أي الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج. **قوله: (وشبه الأكل المعنوي)** أي: وهو الظلم المعبر عنه بالأكل مجازاً. **قوله: (والأحسن الخ)** هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن الشجري لأنه قال شبه الأكل المعنوي بالحقيقي وهو أكل الضب أولاده وأكلك للضب ولا يجوز أن يشبه الأكل المعنوي بالمعنوي. **قوله: (أي مثل أكلك الضب)** بيان للمنفي. **قوله: (أدخل في التشبيه)** أي: لأنه قد شبه أكل الرجل أولاده بأكل الضب أولاده فالمشبه به والمشبه كل منهما أكل أولاد بخلاف المعنى الأولى فإنهما ليسا متحدين. **قوله: (الثاني)** أي: كما أن الأول أكل معنوي فقد شبه أكل معنوي بأكل

---

٥٩٠ ـ التخريج: البيت للعملس بن عقيل في (الحيوان ٦/ ٤٩؛ والمعاني الكبير ص ٦٤٢؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣).

اللغة: أكل الضب: مثل أكل الضب أولاده. الكلأ: العشب الذي تأكله الماشية. والوبيل: الوخيم، المر الذي لا يستساغ طعمه.

المعنى: ظلمت أولادك ظلماً شبيهاً بظلم الضب الذي يأكل أولاده الصغار ودمت على ذلك، حتى ذقت مرارة الحياة بسبب تعدي الناس عليك وعرفت نتائج ظلمك لأولادك.

بأكله إيَّاهم؛ وفي المثل: «أعَقُّ مِنْ ضَبٍّ». وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]؛ وحملُهما على غير هذه اللغة أوْلى لضعفها، وقد جُوِّز في ﴿الَّذين ظلموا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿وأَسَرُّوا﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿وأسَرُّوا﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولونَ هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف: أي هُم الذين، أو فاعلاً بـ «أسرّوا» والواو علامة كما قدَّمنا، أو بـ «يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿استمعوه﴾ [الأنبياء: ٢]، وأن يكون منصوباً على البدَل من مفعول ﴿يأتيهم﴾ [الأنبياء: ٢] أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني»، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿الناس﴾ في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، أو من الهاء والميم في ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فهذه أحَدَ عَشَرَ وجهاً، وأمَّا الآية الأولى فإذا قُدِّرت الواوانِ فيها علامتَيْنِ، فالعلامَتانِ قد تنازَعا الظَّاهر؛ فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائبِ العربية، أعني وجوب استتار الضّمير في فعل الغائبين؛ ويجوز كون ﴿كثير﴾ مبتدأ وما قبلَهُ خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأولى مثل «اللَّهُمْ صَلِّ عليه

معنوي. **قوله: (ظالم لأولاده)** أي: لأن أكل الأصل لأولاده ظلم منه لهم. **قوله: (على هذه اللغة)** أي: لغة طيء التي تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه. **قوله: (ثم عموا وصموا كثير الخ)** أي: فقد جعل ذلك البعض أن الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثاني عند البصريين، وفاعل الأول محذوف أي هم وقوله وأسروا النجوى الذين أي فأسروا فعل مضارع والواو علامة والذين فاعل. **قوله: (أن يكون بدلاً من الواو الخ)** أي: وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل أسروا لا على جعل الذين ظلموا فاعلاً. **قوله: (أو مبتدأ خبره إما وأسروا الخ)** أشار بذلك إلى ما قيل فيها من الإعراب سواءً كان على هذه اللغة وغيرها. **قوله: (أو بيقول محذوفاً)** أي: يقول الذين. **قوله: (من مفعول يأتيهم)** أي: من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون. **قوله: (فهذه أحد عشر وجهاً)** حاصلها أن الذين ظلموا إما في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر فإن كان في محل رفع فهو إما بدل من واو وأسروا أو من واو استمعوه، وإما مبتدأ خبره إما جملة وأسروا أو قول محذوف، وإما فاعل بأسروا والواو علامة أو بقول محذوف، وإما خبر لمحذوف فهذه سبعة أوجه على أن الذين ظلموا في محل رفع، وأما على أنه في محل نصب ففيه وجهان وكذا إذا كان في محل جر. **قوله: (وأما الآية الأولى)** أي: وهي: ﴿ثم عموا وصموا﴾ [المائدة: ٧١] الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه. **قوله: (في فعل الغائبين)** أي: لأنه إنما يستتر وجوباً في فعل المخاطب وفعل المتكلم، وكذا في فعل الغائب المفرد كما في فعل التعجب والاستثناء. **قوله: (مثل اللهم صل عليه)** هذا تنظير في

الرؤوفِ الرَّحيمِ» فالواو الثانية حينئذٍ عائدةٌ على متقدِّم رتبةً، ولا يجوز العكس، لأن الأولى حينئذٍ لا مُفسِّر لها.

ومنع أبو حيَّان أن يقال على هذه اللغة: «جَاؤوني مَنْ جَاءَكَ» لأنها لم تُسْمَع إلاّ مع ما لفظُه جمعٌ، وأقول: إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي جمع، كان لحاقها هنا أوْلَى، لأن الجمعيَّة خفيَّة.

وقد أوجب الجميعُ علامَةَ التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازُوها في «غَلَتِ الْقِدْرُ، وانْكَسَرَتِ القَوْسُ»، كما أجازوها في «طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَنَفَعَتِ الْمَوْعِظَةُ».

وجوَّز الزمخشري في ﴿لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً﴾ [مريم: ٨٧] كونَ ﴿مَنْ﴾ فاعلاً والواو علامة.

كون الاسم الظاهر بدلاً من ضمير الغائب، وقوله الرؤوف بدل من ضمير عليه.

قوله: (فالواو الثانية حينئذٍ عائدة الخ) أي: فهي على هذا الإعراب اسم بخلافها على الإعراب الأول. **قوله: (على متقدم رتبة)** أي: وإن كان متأخراً لفظاً. **قوله: (ولا يجوز العكس)** أي: جعل كثير بدلاً من الواو الثانية. **قوله: (لا مفسر لها)** أي: لم يتقدم لها مرجع لا لفظاً ولا حكماً ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده على المتأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (لأنها)** أي: الواو الآتية علامة للجمع. **قوله: (إلا مع ما لفظه جمع)** أي: وأما إذا كان الفاعل جمعاً في المعنى كمن فلم يسمع الإتيان بها. **قوله: (وأقول)** أي: في الرد على أبي حيان. **قوله: (إذا كان سبب دخولها)** أي: في الواقع وفيه أن هذا لا يرد عليه لأنه استعد للسماع والقياس لا يرده، وأيضاً لفظ الجمع يشاكل بالعلامة. **قوله: (لأن الجمعية خفية)** أي: لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو. **قوله: (في قامت هند)** أي: مع أن لفظها مذكر، وإنما أوجبوها نظراً لكونها مؤنثة في المعنى. **قوله: (في قامت امرأة)** أي: التي هو مؤنث لفظاً، والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثاً في المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا، وحينئذٍ فمقتضاه أن يجوز قياس جاؤني من جاءك على قاموا الرجل وأجيب بأن الكثير الغالب مراعاة لفظ من لا معناها حتى أنه يصح القياس والرد عليه.

قوله: (غلت القدر) في نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة النفوس. **قوله: (وأجازوها في غلت القدر وانكسرت القوس)** أي: فهذا إن لم يسمعا لكن أجازوهما قياساً على طلعت الشمس ونفعت الموعظة لتأنيث الفاعل في كل وإن كان التأنيث في الأولين معنوياً وفي الآخرين لفظياً، أما في الموعظة فظاهر، وأما في الشمس فلأنه يقال في تصغيرها شمسية برد التاء. **قوله: (وجوز الزمخشري الخ)** هذا سند للرد على أبي حيان

وإذا قيل: «جَاؤوا زَيْدٌ وعَمرٌو وبَكْرٌ» لم يَجُز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في «جاءا» زيد وعمرو»، وقول غيره أَولى، لما بيَّنَّا من أن المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

٥٩١ ـ [تَـوَلَّـى قِتَـالَ الْـمَـارِقِـيـنَ بِـنَـفْـسِـهِ] وَقَـدْ أَسْـلَـمَـاهُ مُـبْـعَـدٌ وَحَـمِـيـم

وفيه أن هذا لم يفده لأن المصنف يرى أن هذه لغة ضعيفة لا يخرج عليها التنزيل، وإذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول، كذا قيل والحق أنه يفيد لأن كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان، وإن كان بعد ذلك يبحث في كلام الزمخشري. **قوله: (لم يجر الخ)** أي: فيتعين جعل الواو فاعلاً وزيد بدل أو مبتدأ. **قوله: (لم يجز عند ابن هشام)** أي: الخضراوي أي وأجازه غيره. **قوله: (لم يجز عند ابن هشام)** أي: لأن الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه، وحينئذٍ فلا يصح الإتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظاً هو زيد فقط، وأما غيره لما نظر إلى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فأجاز وهو نظراً للفظ فمنع. **قوله: (بيان المعنى)** أي: بيان كون الفاعل جمعاً أو مثنى في المعنى والفاعل في المعنى متعدد لأن المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى. **قوله: (وقد أسلماه الخ)** صدره:

تـولـى قـتـال الـمـارقـيـن بـنـفـسـهِ

وبعد البيت:

لـقـد أورث الـمـصـريـن حـزنـاً وذلـة قـتـيـل بـديـر الـجـاثـلـيـق مـقـيـمُ

والأبيات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الأجنبي والحميم القريب الذي يهتم بأمره يعني أنه تبرا منه القريب والبعيد وأسلماه لما يراد منه، والمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب.

---

٥٩١ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في (ديوانه ص ١٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٣؛ والدرر ٢/ ٢٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤٦١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦؛ والجنى الداني ص ١٧٥؛ وجواهر الأدب ص ١٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠).

اللغة والمعنى: المارقين: الخارجين على الدين. أسلماه: خذلاه، ولم ينصراه. المبعد: البعيد الصلة. الحميم: القريب.

يقول: إنّ مصعباً بنفسه تولّى قتال الخارجين على الدين في العراق، وقد تجشّم الكثير من المصاعب، ولكن خذله البعيد والقريب وأسلماه للعدوّ.

وليس بشيء، لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قَامَ زَيْدٌ أو عمرو»، لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غُلاَمَاك» لأنه اثنان؛ وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد». وأمّا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ [الإسراء: ٢٣] وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كِلاَهمَا، أو أحدهما بدلُ بعضٍ، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً، لأن بدل الكلّ لا يُعْطَف على بدلِ البعض، لا تقول: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وجهُهُ وأَخُوكَ» على أن «الأخ» هو «زيد»، لأنك لا تعطفُ المبيِّن على المخصّص.

فإن قلت: «قام أخواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدّرته من عطف المفردات، و «قاما» بالألف إن قدَّرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إنّ التقدير ولا يأخذه نوم.

قوله: (لأنه) أي: ابن هشام الخضراوي إنما يمنع التخريج أي على هذه اللغة ولا يمنع التركيب في ذاته وذلك بجعل الواو فاعلاً والاسم الظاهر بدلاً أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه إلا لو كان يمنع التركيب في ذاته. **قوله: (في قام أخواك أو زيد)** أي: لأن الفاعل واحد لأن أو لأحد الشيئين.

قوله: (فمن زعم أنه من ذلك) أي: مما جاءت فيه الألف علامة على تثنية الفاعل. **قوله: (ضمير الوالدين)** أي: فهو الفاعل. **قوله: (بتقدير يبلغه أحدهما الخ)** أي: فهو فاعل لفعل محذوف. **قوله: (أو أحدهما بدل بعض)** أي: من الألف وقوله وما بعده أي وهو أو كلاهما. **قوله: (لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض)** أي: وأما عكسه فالظاهر جوازه. **قوله: (على أن الأخ هو زيد)** أي: وأما قولك أعجبني زيد أخوك وجهه فإنه يجوز. **قوله: (لأنك لا تعطف المبين الخ)** أي: لأن عطفك الشيء على الشيء يقتضي أنه شاركه من كل وجه أي في الحكم، وإن اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبراً، وكذلك العطف على الفاعل وعلى الحال حال وهكذا فإذا عطف بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع أنه في الواقع مبين لا مخصص. **قوله: (إن قدرته من عطف الجمل)** أي: وإن زيد فاعل لمحذوف أي وقام زيد، وأما إن قدرته من عطف المفردات فلا يصح لأن قاما بالألف لا يصح تسلطه على زيد لأفراده.

قوله: (كما قال السهيلي) هذا تنظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلاً لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذه سنة ولم يجعله عطفاً على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لأن نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل

والثالث عشر: **واو الإنكار**، نحو: «آلرجلُوهْ» بعد قول القائل: «قام الرجلُ»، والصواب أن لا تعدَّ هذه، لأنها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاَه» في النصب و «آلرَّجُلِيه» في الجر، ونظيرها الواو في «مَنُو» في الحكاية، وفي «أَنْظُورُ» من قوله [من البسيط]:

٥٩٢ ـ [اللـه يـعـلـمُ أنّ فـي تـلـفّـتـنـا يـوم الـفـراقِ إلـى أحـبـابـنـا صـورُ
وَأنَّـنِـي حَـيْـثُـمَـا يَـثْـنِـي الْـهَـوى بَـصَـرِي] مِـنْ حَـيْـثُـمـا سَـلَـكـوا أدْنُـو فَـأَنْـظُـورُ

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

٥٩٣ ـ [مَـتَـى كَـانَ ٱلْـخِـيَـامُ بِـذِي طُـلـوحٍ] سُـقِـيـتِ الْـغَـيْـثَ أَيَّـتُـهَـا الْـخِـيَـامُـو

إنما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود في الكلام. **قوله**: **(واو الإنكار)** في الحقيقة الواو إنما أفادت زيادة الإنكار لأن أصل الإنكار استفيد من همزة الاستفهام. **قوله**: **(آلرجلوه)** أي: فقد أنكرت عليه كون القائم رجلاً بل القائم إنما هو امرأة. **قوله**: **(لأنها إشباع)** أي: فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب إنما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعانٍ. **قوله**: **(لأنها إشباع)** أي: لتتمة الحرف الذي قبلها. **قوله**: **(ونظيرها)** أي: في كونها إشباعاً. **قوله**: **(حوثما)** لغة في حيث وصدر هذا البيت:

وأنـنـي حـيـثـمـا يـثـنـي الـهـوى بـصـري

من حوثما وقبل البيت:

الله يـعـلـم أنـا فـي تـلـفـتـنـا يـوم الـفـراق إلـى أحـبـابـنـا صـور

قوله: **(فأنظور الخ)** أي: فالأصل فانظر فهو فعل مضارع واشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها. **قوله**: **(سقيت الغيث الخ)** هذا عجز بيت صدره:

---

٥٩٢ ـ **التخريج**: البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في (ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والجنى الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٦٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شري)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ١٥/ ٤٨٨ (وا)؛ والمحتسب ١/ ٢٥٩؛ والممتع في التصريف ١/ ١٥٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦).

اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.

المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبّته.

٥٩٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٠؛ والجنى الداني ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ٢/ ٧٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٧؛ وشرح المفصل ٩/ ٧٨؛ والكتاب ٤/ ٢٠٦؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٩؛ وبلا نسبة في =

الرابع عشر: واو التذكّر، كقول مَنْ أراد أن يقول «يقوم زيد»، فنسِيَ «زيد» فأراد مَدَّ الصوت ليتذكّر، إذ لم يرد قطع الكلام: «يَقُومُو»، والصوابُ أن هذه كالتي قبلها.

الخامس عشر: الواو المُبْدَلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلَها كقراءة قُنْبُل ﴿إلَيْهِ النشورُ وأمنتم﴾ [الملك: ١٥ ـ ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، والصوابُ أن لا تعدَّ هذه أيضاً، لأنها مُبْدَلة، ولو صحّ عَدُّها لصحَّ عَدُّ الواو مِن أحرف الاستفهام.

● **(وا)** على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ نداءٍ مختصّاً بباب النُّدْبة، نحو: «وَا زَيْدَاه»، وأجاز بعضُهم استعمالَه في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسماً لِـ «أعجب»، كقوله [من الرجز]:

٥٩٤ ـ وَا، بـأبِـي أنـتِ وَفُـوكِ الأشْـنَـبُ   كَـأنَّـمـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

مـتـى كـان الـخـيـام بـذي طـلـوح

والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أي متى كان الخيام بمكان ذي طلوح. **قوله: (كالتي قبلها)** أي: للإشباع لا إنها موضوعة لمعنى وحينئذٍ فلا تعد. **قوله: (مبدلة)** أي: وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعاني الثلاثة الأخيرة باطلة فلم يبق إلا أحد عشر معنىً.

(وا) قوله: (بباب الندبة) أي: وهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً أو المتوجع منه. **قوله: (وازيداه)** أي: فالواو حرف ندبة وزيداً منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة في محل نصب والألف للندبة والهاء للسكت. **قوله: (وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي)** أي: فيجوز أن تقول لمن رأيته وأردت نداءه وا زيد فوا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب. **قوله: (اسماً لأعجب)** أي: اسم فعل مضارع معناه أعجب. **قوله: (وابأبي)** التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك. **قوله: (وابأبي)** أي: وأتعجب

= جواهر الأدب ص ١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٥٠٢، ٥٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٦٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)، ١٥/ ٢٠٩ (قوا)؛ والمنصف ١/ ٢٢٤).

اللغة: ذو طلوح: وادٍ في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلع به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.

المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء ـ وهو يتذكر أهل هذه الخيام ـ أن ينزل عليها المطر.

٥٩٤ ـ التخريج: الرجز لراجز من بني تميم في (الدرر ٥/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ =

أَوْ زَنْـجَـبِـيـلٌ، وَهُـوَ عِـنْـدِي أَطْـيَـبُ

وقد يقال «وَاها» كقوله [من الرجز]:

٥٩٥ ـ وَاهـاً لِـسَـلْـمـىٰ ثُـمَّ وَاهـاً وَاهَـا [هِـي الْـمُـنَـى لَـوْ أَنَّـنَـا نِـلْـنَـاهَـا]

و «وَيْ»، كقوله [من الخفيف]:

٥٩٦ ـ وَيْ، كَـأَنْ مَـنْ يَـكُـنْ لَـهُ نَـشَـبٌ يُحْبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وقوله بأبي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وبأبي خبره قدم عليه وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الأسنان، وقيل برد وعذوبة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجمة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة. **قوله: (وقد يقال)** أي: في والتي هي اسم فعل ما عجب. **قوله: (واها لسلمى)** في الصحاح إذا تعجبت من طيب الشيء قلت وأها له ما أطيبه قال أبو النجم:

واهـا لـريـاثـم واهـا واهـا يـا لـيـت عـيـنـاهـا لـنـا وفـاهـا

بـثـمـن نـرضـي بـه أبـاهـا

قوله: (ووي) أي: ويقال في والتي هي اسم فعل لأعجب وي وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وي اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور، وقيل إن وي حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكروه كما إذا وجد رجل يسب أحداً ويوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل وي معناه تنبه وأنزجر عن فعلك. **قوله: (كقوله)** هو من الخفيف. **قوله: (وي كأن الخ)** هذا البيت مدرج من

= ٧٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٤٥. ١٢١٨؛ والجنى الداني ص ٤٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٤٨ (زرنب)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦).

اللغة: شرح المفردات: وا: أعجب. بأبي: أي أفديك بأبي. الأشنب: الأبيض الأسنان الرقيقها. ذرّ: نثر. الزرنب: نبات طيّب الرائحة، وكذلك الزنجبيل.

المعنى: يقول: بأبي أفديك وأفدي فاكِ المرصّع بالأسنان البيضاء الرقيقة، والذي يفوح منه الطيب، وكأنّه ذرّ عليه الزرنب أو الزنجبيل.

٥٩٥ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٩٨؛ وله أو لأبي النجم في المقاصد النحويّة ١/ ١٢٣، ٣/ ٦٣٦؛ ولأبي النجم في شرح التصريح ٢/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٩؛ وشرح المفصّل ٤/ ٧٢؛ ولسان العرب ٣/ ٥٦٣ (ويه)، ١٤/ ٣٤٥ (روى)؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٦٧؛ واللامات ص ١٢٥؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١).

اللغة: شرح المفردات: واهاً: أعجب.

٥٩٦ ـ التخريج: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في (خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ =

وقد تَلْحَقُ هذه كافُ الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٥٩٧ ـ وَلَقَد شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا   قِيلُ الْفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ، أَقْدِمِ

وقال الكسائي: أصل «ويك»: و «ويلك» فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيْ كأَنَّ اللهَ﴾ [القصص: ٨٢]، فقال أبو الحسن: «وَيْ» اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و «أنَّ» على إضمار اللام، والمعنى أعجبُ لأن الله، وقال الخليل: «وَيْ» وحدها كما قال: «وَيْ كَأَنْ مَن يكُنْ» البيت، و «كأن» للتحقيق، كما قال [من البسيط]:

بحر الخفيف فاعلاتن متفعلن فعلاتن آخر صدره الحاء من يحبب والنشب المال وبعد البيت:

ويجنب سر النجي ولكن   أخذ المال محضر كل سرّ

قوله: (هذه) أي: وهي وي بمعنى أعجب. **قوله: (قيل الفوارس الخ)** أي: قول الفوارس يا عنترة أقدم فيتعجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب. **قوله: (قيل الفوارس الخ)** يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم في هذا المقام الصعب إليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم أي يا عنترة. **قوله: (وقال الكسائي)** هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب. **قوله: (حرف خطاب)** قد يتكلف أن الكاف جارة للتعليل على حد واذكروه كما هداكم. **قوله: (فكأن للتحقيق)** أي: لا للتشبيه أي فالكاف على هذا مفصولة من وي بخلافها على القول. **قوله: (كما قال)** أي: عمر بن

= والدرر ٥/ ٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٥؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٠ (وا)، ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣؛ والخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٦؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٨٩؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦).

اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أعجب، نشب: المال الثابت كالضياع وقد يطلق على المال جميعاً. عيش ضر: الضر بفتح الضاد: هو كل مصيبة وضرر، وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال.

المعنى: يقول: أعجب من المقادير ومن الناس، لأن من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقل ماله، يعش عيشة ذل وعذاب وهوان ويبتعد عنه الناس.

٥٩٧ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في (ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٨).

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو تعجب. أقدم: تقدّم.

المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسانَ أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجؤون له في المعركة.

٥٩٨ ـ كَـأنَّـنِـي حِـيـنَ أُمْـسِـي لاَ تُـكَـلِّـمُـنِـي مُـتَـيَّـمٌ يَـشْـتَـهِـي مـا لَـيْـسَ مَـوْجُـودَا

أي: إنني حين أمسي على هذه الحالة.

أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم. **قوله: (كأنني الخ)** ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال إمسائه غير مكلمة له متيم يشتهي أمراً غير موجود وهو كلامها فمن ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه. **قوله: (لا تكلمني)** أي: المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق التشبيه أي أنه إذا أمسى ولم تكلمه متيم لا أن المراد أنه كمتيم. **قوله: (ما ليس موجوداً)** أي: وهو الكلام منها. **قوله: (على هذه الحالة)** أي: غير مكلمة لي متيم.

---

٥٩٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ٣٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٧١؛ والخصائص ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٨؛ وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب ٣/ ٣١٨ (عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٧؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥).

اللغة: متيم: العاشق الذي استبدّ به هواه، وتيم الله: عبد الله.

المعنى: عندما يمر يوم لا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

ـ حرف الألف ـ

والمراد به هنا الحرفُ الهاوي الممتنِعُ الابتداءُ به، لكونه لا يقبلُ الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صَدْر الكِتاب.

وابن جنّي يرى أن هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرفُ الذي يُذْكر قبل الياء عند عَدِّ الحروف، وأنه لمّا لم يمكن أن يُتَلَفَّظ به في أول اسمِهِ، كما فُعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم، تُوُصل إليه باللاَّم كما تُوصِّل إلى اللفظ بلام التَّعريف بالألف حين قيل في الابتداء «الغلام» ليتقارَضا، وأن قول المعلِّمين: «لام ألف» خطأ لأن كُلاً من اللام والألف قد مضى ذكرُه، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سَرْد

حرف الألف

قوله: (والمراد به هنا) أي: وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الألف فالمراد به الهمزة. **قوله: (الحرف الهاوي)** في نسخة الهوائي أي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كألف موسى. **قوله: (فأما الذي)** أي: الألف الذي يراد به الهمزة أي بمدلوله الهمزة والحاصل أن الألف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي وبين اسم الهمزة، فإذا قيل على هذا تهج قام أي قطع حروفها قلت قاف وألف وميم هذا مذهب الجمهور، وأما ابن جنى فيقول إن الألف الهاوي إنما يعبر عنه بلا فإذا قيل تهج قام قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه إلا بلا لكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأتي ذلك. **قوله: (أن يتلفظ به)** أي بالألف الهاوي، وقوله كما توصل إلى اللفظ أي التلفظ. **قوله: (كما فعل فيّ إخواته)** أي: فصاد اسم لصه وجيم اسم لجه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه. **قوله: (ليتقارضا)** أي: فلام التعريف توصل لها بالألف والألف توصل لها باللام فكل منهما قارض الآخر وفيه إن الذي توصل به للام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة لا الألف اللينة بمعنى الحرف الهاوي فهذه الألف المتوصل بها للام غير الألف المتوصل باللام لها لأنها الألف اللينة فلا تقارض إلا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم وإطلاق الألف. **قوله: (لام ألف خطأ)** أي: وإنما الصواب أن يقولوا لا لأن الألف الهاوي إنما يلحق بلا لا بما ذكروه ولأن كلا الخ. **قوله: (قد مضى ذكره)** فيه أن الذي مضى ذكره إنما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والألف اللينة أي الهاوي ولم يمر ذكر هذا نعم ويرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة، اللهم إلا أن يكون أهل الخط اصطلحوا على أن لام ألف اسم للألف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح. **قوله: (بيان كيفية تركيب الحروف)** أي: لأن كيفية تركيب الحروف غير هذه

أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

٥٩٩ - أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَيَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ
تُكَتِّبَانِ في الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِفْ

وأجاب بأنه لعلّه تلقّاه من أفواه العامة، لأنّ الخط ليس له تعلُّق بالفصاحة.

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

الطريقة وهي باب بألف بي بوبه أب وهكذا. **قوله: (أسماء الحروف)** أي: بأن يقال أ ب ت ث ج الخ. **قوله: (بقول أبي النجم)** الأوضح أن يعترض بالحديث الذي ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف إلا أن يقال أن الحديث لم يبلغه. **قوله: (كالخرف)** بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لأن أبا النجم قدم على زياد يمدحه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففر هارباً ينشد ذلك.

قوله: (وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدماميني بأنه كيف أن العربي الفصيح الذي تتلقى اللغة عنه يخطىء في اللفظ تبعاً للعامة، وقوله لأن الخط الخ فيه أن أبا النجم إنما صدر منه لفظ لا خط فعل مراده أبي النجم لام وألف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزه القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذي هو اسم واحد مركب ومراده أنه يمشي تارة مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف، وتارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطاً معوجاً شبيهاً باللام أو قد يقال الظاهر أن ما ذكره الدماميني لا يرد وذلك لأن العرب معصومون عن الخطأ في اللغة العربية كحركات الكلم ونحوها، ونطقهم بلام ألف تبعاً للعامة لا يمنع إذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام ألف بمنزلة ما لو سمى إنسان ابنه بديز مقلوب زيد لظاهر أن العرب تناديه في ذلك الحال بالمهمل، وأجاب الشمني بأن أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيراً شائعاً ساغ له تلقيه وجعل قوله لأن الخط الخ جواباً عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصيح أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة، وحاصل الجواب أن الذي صدر من العامة إنما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل. **قوله: (وقد ذكر للألف)** أي: الحرف

---

٥٩٩ - التخريج: الرجز لأبي النجم في (خزانة الأدب ١/ ٩٩؛ والخصائص ٣/ ٢٨٧؛ والدرر ٥/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٠؛ ولسان العرب ٩/ ٦٢ (خرف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢٣؛ والكتاب ٣/ ٢٦٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٩٨ (كتب)، ٧/ ٢٨٨ (خطط)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧).

اللغة: الخرف: الهرم الفاسد العقل.

المعنى: خرجت من دكان (زياد) كالشيخ الهرم، تمشي قدماي بي بشكل مختلف عما تمشي به أرجل الناس، فهي تلتوي من شدة السكر حتى تغدو كما هي اللام والألف (لا).

أحدها: أن تكون **للإنكار**، نحو: «أَعَمْرَاه» لمن قال: «رأيت عمراً».

والثاني: أن تكُون **للتذكُّر** كـ «رأيت الرَّجُلاَ».

وقد مضى أن التحقيق أن لا يُعَدَّ هذان.

الثالث: أن تكون **ضمير الاثنين**، نحو: «الزيدان قَامَا»، وقال المازني: هي حرف، والضَّمير مستتر.

الرابع: أن تكون **علامة الاثنين**، كقوله [من البسيط]:

٦٠٠ ـ أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا، [أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ]

وقوله [من الطويل]:

[تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

٦٠١ ـ وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ، والسِّهَامُ تُرِيحُ

الهاوي. **قوله**: **(أعمراه)** الأصل أعمرا أي أنت لقيت عمراً وأنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه، وقوله للإنكار أي لزيادته وإلا فالهمزة لأصل الإنكار لأنها للاستفهام الإنكاري. **قوله**: **(للتذكر)** أي: إذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيئاً بعدها بل نسيته فتأتي بالألف حتى تتذكر ما بعده. **قوله**: **(وقد مضى)** أي: في نظيره في مبحث الواو. **قوله**: **(أن لا يعد هذان)** أي: من الأوجه التي تأتي لها الألف لأن الباب معقود للحروف الأصلية الموضوعة لمعانٍ والألف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من إشباع الفتحة. **قوله**: **(هي حرف)** أي: دال على التثنية. **قوله**: **(عيناك)** فاعل الفيتا والألف حرف علامة التثنية. **قوله**: **(وعليه الخ)** إنما لم يقل، وقال المتنبي إشارة إلى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد.

قوله: **(ورمى الخ)** يعني أنه نظر إليه بطرفه فرمى سهماً أصاب فؤاده ولم ترم يداه

---

٦٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في (تخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧١٨؛ وشرح المفصّل ٣/ ٨٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧).

شرح المفردات: ألفى الشيء: وجده. القفا: مؤخّرة العنق. أولى لك: دعاء بالشرّ والتهديد.

المعنى: يقول هاجياً رجلاً جباناً: لقد وُجدت عيناك وكأنّهما على قفاك لكثرة تلفّتك إلى الوراء، فكن حذراً، فالوقاية خير ملاذ وخير وسيلة للنجاة.

٦٠١ ـ **التخريج**: (ديوانه ١/ ٣٦٩).

اللغة: فصابني: أصابني.

=

الخامس: **الألف الكافَّةُ**، كقوله [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأمْرُ أمْرُنَا   إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ ليس تُنْصَفُ

وقيل: الألفُ بعضُ «ما» الكافة، وقيل: إشباعٌ، و «بين» مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

٦٠٢ ـ بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ   يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

السادس: أن تكون **فاصلة بين الهمزتين**، نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] ودخولُهَا جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون **فاصلة بين النُّونَين** نون النسوة ونون التوكيد، نحو: «اضرِبْنَانِّ»، وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون **لمدِّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجَّبِ منه، أو**

على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التي ترميها الأيدي لأنها تقتل فتريح من تعب الحياة، وأما هذا السهم الصائب فإنه يعذب دائماً لتهييجه لوعة الغرام ا هـ دماميني. **قوله**: **(يداه)** فاعل رمتا والألف علامة التثنية. **قوله**: **(ورمى)** بلحظه سهاماً وقوله فصابني سهم أي من لحاظه، وقوله والسهام أي التي ترمى باليد. **قوله**: **(الكافة)** أي: عن الإضافة ومن هذا القبيل قوله بينا نحن جلوس عند رسول الله. **قوله**: **(قد أضيفت إلى المفرد)** أي: وظهر أثرها في الإضافة للمفرد. **قوله**: **(تعانقه)** مضاف لبينا. **قوله**: **(مسهلة)** أي: كما في قراءة قالون وأبي عمر، وقوله أو محققة أي كما في قراءة هشام. **قوله**: **(وهذه واجبة)** أي: لأنك لو لم تأت بها لتوالي الأمثال. **قوله**: **(أو المتعجب منه)** ظاهره

= **المعنى**: رماني المحبوب بسهم من سهام عينيه ولم يرمه بيديه والمعروف أن السهام تقتل من تصيبه فتريحه من الحياة بخلاف هذا السهم، فإنه يعذب دائماً ويهيج نار الوجد والهيام.

٦٠٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في (الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٤؛ والدرر ٣/ ١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢؛ ورصف المباني ص ١١؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١).

اللغة: الكماة: جمع كمي وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشيء. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر.

المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعانق الشجعان ويروغ عنهم أي يلتحم بهم أحياناً ويبتعد أخرى، قدّر له شجاع جسور ذو جرأة فأرداه قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

المندوب، كقوله [من المنسرح]:

٦٠٣ - يَـا يَـزِيـدَا لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ   وَغِـنًـى، بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ

وقوله [من الرجز]:

٦٠٤ - يَـا عَـجَـبَـا لِـهَـذِهِ الْـفَـلِـيـقَـةْ،   هَـلْ تُـذْهِـبَـنَّ الْـقُـوَبَـاءَ الـرِّيـقَـهْ

وقوله [من البسيط]:

٦٠٥ - حُـمِّلْـتَ أَمْـراً عَـظِـيـماً فَاصْـطَـبَرْتَ لَـهُ   وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ الـلَّـهِ يَـا عُـمَـرَا

أو المنادى المتعجب منه أن المنادى في البيت نفس التعجب فالأول أن يقول أو المأتي به للتعجب لا لحقيقة النداء. **قوله**: **(كقوله الخ)** أورد الأبيات الممثل بها على ترتيب الأقسام الممثل لها، فقوله يا يزيد أمثل للمنادى المستغات والأمر الراجني اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. **قوله**: **(يا يزيدا)** الأصل يا يزيد لأن المنادى المفرد يبنى على الضم. **قوله**: **(يا عجبا)** مثل للمنادى المتعجب منه. **قوله**: **(الفليقة)** بالفاء والقاف أي الداهية والمنكر. **قوله**: **(القوباء)** بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمد داء يعالج بالريق وهي في البيت بتاء الوحدة فاعل مؤخر. **قوله**: **(القوبا)** هي القوبة المعروفة أي القوبة التي تداوى بالريق وسبب ذلك أن أعرابياً أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك. **قوله**: **(وقوله)** مثال للمندوب. **قوله**: **(حملت أمراً عظيماً)** هو لجرير في عمر بن عبد العزيز وقبله:

---

٦٠٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ٤/ ٤٩؛ والجنى الداني ص ١٧٧؛ والدرر ٤/ ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٢٦٢).

اللغة: **شرح المفردات**: آمل: اسم فاعل من «أمل يأمُلُ»، والأمل: الرجاء. الفاقة: العوز. الهوان: الذلّ.

المعنى: يستغيث الشاعر بيزيد أن يمنحه العزّ والغنى، وينتشله من براثن الفاقة والهوان.

٦٠٤ - **التخريج**: الرجز لابن قنان في (لسان العرب ١/ ٦٩٢، ٦٩٣ (قوب)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، ١٠٢٦، ١٢٣٣؛ والجنى الداني ص ١٧٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١؛ وكتاب اللامات ص ٨٨؛ والمنصف ٣/ ٦١).

اللغة: الفليقة: الداهية. القوباء: داء يقشر الجلد. الريقة: ريق الإنسان أي لعابه.

المعنى: عجب الشاعر من تفل الناس على القوباء ورقيتها لتذهب، فقال: كيف يغلب الريق القوباء.

٦٠٥ - **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٧٣٦؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠).

التاسع: أن تكون **بدلاً من نونٍ ساكنةٍ**، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالأولى نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُوناً﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله [من الطويل]:

٦٠٦ - وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاْعْبُدَا

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَه».

والثاني: كـ «رأيت زيداً»، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعدَّ الألف المُبْدَلة من نون «إذَنْ»، ولا ألف التكثير كألف

الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعةٍ جوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم، وقيل المعنى تقلبها في البكاء أو تجعلها باكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه، أو أن نجوم معفول لكاسفة. **قوله**: **(يا عمرا)** أصله يا عمر فزيدت الألف للندبة. **قوله**: **(لنسفعا وليكونا)** أي: فتقول لنسفعا ولكونا. **قوله**: **(من باب الخ)** أي: فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى. **قوله**: **(والثاني)** أي: المبدلة من تنوين المنصوب. **قوله**: **(في لغة غير ربيعة)** أي: وأما هم فيقفون على النون المنصوب بالسكون. **قوله**: **(ولا ألف التكثير)** أي: وهي الزائدة في

= **اللغة**: **شرح المفردات**: الأمر العظيم: كناية عن الخلافة. اصطبرت: اضطلعت بالأعباء. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يقول الشاعر مخاطباً عمر بن عبد العزيز: اضطلعت بأعباء الخلافة، فنهضت بها خير نهوض، منفذاً أوامر الله.

٦٠٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٧؛ والأزهية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ٥/ ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٥٩ (نصب)، ٢/ ٤٧٣ (سبح)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ والمقتضب ٣/ ١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨؛ ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨).

والبيت ملفق من بيتين، هما:

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكنَّه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

اللغة: **شرح المفردات**: تقربنها: أي تأكلنها.

المعنى: يقول: إيّاك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلاّ الله وحده.

«قَبَعْثَرى»، ولا ألف التأنيث كألف «حُبْلَى»، ولا ألف الإلحاق كألف **«أرطَى»**، **ولا** ألف الإِطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

٦٠٧ ـ مَا هَاجَ أَشْوَاقاً وَشَجْواً قَدْ شَجَا   مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا

ولا ألف التَّثْنية كـ «الزيدان»، ولا أَلِف الإِشباع الواقعة في الحكاية، نحو: «مَنَا» أو في غيرها في الضَّرورة، كقوله [من الرجز]:

٦٠٨ ـ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ   [الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ]

الكلمة لمجرد تكثير حروفها. **قوله: (ولا ألف الإلحاق)** هي التي تزاد في كلمة لأجل إلحاقها بكلمة أخرى لتثنى تثنيتها وتجمع جمعها فأرطى ملحقة بجعفر. **قوله: (كالأتحمي)** بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشد الياء نوع من البرد وأنهجا بلى فصار كالطريق وصدره:

ما هاج أشواقاً وشجواً قد شجا

وهو للعجاج منها:

وفاحما ومرسنا مسرجا

قوله: (أو في غيرها في الضرورة) أي: أو الواقعة في غير الحكاية. **قوله: (أعوذ بالله الخ)** تمامه:

الشائلات عقد الأذناب

وإنما وصف العقرب وهي مفرد بالجمع لأن الألف واللام للاستغراق فالأفراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف.

---

٦٠٧ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في (ديوانه ٢/ ١٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧؛ والخصائص ١/ ١٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣/ ٥١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٣؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤؛ والكتاب ٤/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٦؛ ولرؤبة في معاهد التنصيص ١/ ١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧ (بيع)).

اللغة: هاج: حرّك. شجاه: أحزنه. طلل: بقايا الديار. الأتحمي: البرد اليمني المخطط. أنهجا: بلي، تقول أنهج الثوب إنهاجاً: أخلق وبلى.

المعنى: أي شيء هيج وحرك الأشواق والأحزان المهلكة من آثار الديار الدارسة البالية التي صارت كالبرد اليماني المخطط الآخذ في البلى.

٦٠٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (رصف المباني ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٥؛ ولسان العرب ١/ ٤٦٠ (سبسب).

اللغة: أعوذ: أستجير وأستغيث. العقراب: يريد العقرب، وهي من الزواحف ذات السموم يطلق على الذكر والأنثى الشائلات: الرافعات.

المعنى: أستجير وأستغيث بالله من شرّ الحيوان المسمى عقرباً الحامل في ذنبه عقداً مملوءة سماً.

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوَقْف وهي أَلف «أَنا» عند البصريّين، ولا **أَلف التصغير**، نحو: «ذَيَّا» و «اللَّذيَّا»، لما قدّمنا.

قوله: (عند البصريين) أي: فالألف عندهم زائدة لأجل بيان حركة إن، وأما الكوفيون فيقولون أنها من جملة الضمير لا أنها زائدة فالضمير عندهم أنا بتمامها. **قوله: (لما قدمنا)** أي: في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعدها التأنيث من نحو رحمة من ذلك لأنها جزء كلمة والأولى أن يقول لما يأتي قريباً لأنه علل بمثل ذلك التعليل فريقاً. **قوله: (لما قدمنا)** أي: في هاء التأنيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء ومما لا ينبغي عده أيضاً الألف المبدلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو الآن.

ـ حرف الياء ـ

● (**الياء المفردة**) تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون **ضميراً للمؤنَّثة**، نحو: «تَقُومِينَ»، و «قومي»، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر؛ **وحرف إنكارٍ**، نحو: «أَزَيْدَنِيهْ»، **وحرف تذكار**، نحو: «قدي»، وقد تقدَّم البحثُ فيهما، والصوابُ أن لا يُعَدَّا كما لا تعدُّ ياءُ التَّصغير، وياء المضارعة، وياء الإِطلاق، وياء الإِشباع، ونحوُهُنَّ، لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات.

● (**يا**): حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حُكْماً، وقد يُنَادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر أحرف النِّداء استعمالاً؛ ولهذا لا يُقَدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِض عَنْ هَذا﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ، والاسمُ المستغاثُ، و «أيُّها» و«أيتها» إلاّ بها، ولا المندوب إلاَّ بها أو بـ «وا»، وليس نصبُ المنادى بها، ولا

حرف الياء

(**الياء المفردة**) **قوله**: (**هي حرف تأنيث**) أي: فهي تاء قامت هند، وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت. **قوله**: (**أزيدنيه**) يصح بكسر الدال وفتحها وضمها لأنه يقال في الأحوال الثلاثة، وهذا بخلاف الرجل فإنه يقال في حالة الرفع آلرجلوه، وفي حالة النصب آلرجلاه، وفي حالة الجر آلرجليه، وذلك لأن زيداً محرك فتنوينه بالكسر لأجل التقائه ساكناً مع الياء فهذا إنكار له في أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فإنكاره تابع لحركته، فحال الرفع بالواو وحال النصب بالألف وحال الجر بالياء. **قوله**: (**وقد تقدم البحث فيهما**) أي: في الواو. **قوله**: (**وياء الإطلاق**) أي: كما في وكأقدي وقوله وياء الإشباع أي إذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية كمني أو غيرها، وقوله ونحوهن أي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب. **قوله**: (**لا كلمات**) أي: والباب إنما هو معقود لبيان أحوال الكلمات المستقلة.

يا: **قوله**: (**أو حكماً**) أي: كما إذا ناديت بها الساهي أو النائم أو الغافل القريب. **قوله**: (**توكيداً**) المراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتني به حتى نزل القريب، وإن كان متنبهاً لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب. **قوله**: (**وقيل مشتركة**) أي: اشتراكاً معنوياً لأنها موضوعة للأمر الكلي وهو طلب الإقبال سواء كان المطلوب بعيداً أو قريباً. **قوله**: (**أو بوا**) أي: فلما لم يشاركها إلا البعض في

بأخواتها أحرفاً، ولا بهنَّ أسماءً لِـ «أدعو» متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً. وقولُ ابن الطَّراوة: النِّداء إنشاءٌ، و «أدعو» خبر، سَهْوٌ منه، بل «أَدعو» المقدَّر إنشاء كـ «بعتُ» وَ «أَقْسَمْتُ».

وإذا وليَ «يا» ما ليسَ بمُنَادى كالفعل في ﴿أَلَا يَا ٱسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، وقوله [من الطويل]:

٦٠٩ ـ أَلاَ يَا اسْقِيانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ، [وَقَبْلَ مَنَايا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ]

والحرف في نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فأفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والجملة الاسميةِ، كقوله [من البسيط]:

٦١٠ ـ يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالأَقْوامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِين على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

بعض الأحوال ضمت الكثرة لها. **قوله: (أحرفا)** أي: حال كونها أحرفا كما قال بعض إنها أحرف والناصب للمنادى هي. **قوله: (أسماء)** أي: أسماء أفعال لأدعو فياعنده اسم فعل مضارع. **قوله: (بل بأدعو محذوفاً)** أي: لقيام حرف النداء مقامه. **قوله: (وأدعو خبر)** أي: وكيف يقوم الإنشاء مقام الخبر. **قوله: (المقدر)** أي: المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه.

قوله: (غارة) مضافة لبعد. **قوله: (سنجال)** اسم موضع بأذربيجان أي اسقياني بعد غارة هذا الموضع أي بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لي الموت وينقضي أجلي فالشاعر كان مطعوناً، وقال ذلك حال ضعفه. **قوله: (وقبل منايا عاديات)** في نسخة وقبل صروف عاديات وهي نوائب الدهر وأوجال أي خوف وفي نسخة وآجال. **قوله: (كاسية)** أي: ذات مكسوة. **قوله: (يا لعنة الله)** لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر، وقوله من جار

---

٦٠٩ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في (ملحق ديوانه ص ٤٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٦٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٥؛ والكتاب ٤/ ٢٢٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٦٠؛ وتاج العروس (سيخل)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٦).

اللغة: الغارة: اسم للإغارة وهي الهجوم على العدو. سنجال: قرية من قرى إرمينية. منايا: ج منية وهي الموت. العاديات: مؤنث العادي وهو الباغي والمتجاوز الحد. آجال: جمع أجل، وهو انقضاء مدة العمر.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه، ويقول: اسقياني قبل هذه الوقعة وقبل هذه المنايا المقدرة، فرضاً منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه.

٦١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧؛ والدرر ٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ٣، ٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٤، =

فقيل: هي للنداء والمُنادى محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه، لئلاّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها، وقال ابن مالك: إن وَلِيَها دُعاء كهذا البيت أو أَمْر، نحو: ﴿أَلا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] فهي للنِّداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يا نُوحُ اهْبِطْ﴾ [هود: ٤٨]، ونحو: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإلاّ فهي للتنبيه، والله أعلم.

تمييز مجرور بمن. **قوله: (والصالحين)** يروى والصالحون بالواو إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين، وإما على العطف على المحل إذ المجرور قبله لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل المصدر. **قوله: (سمعان)** بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصراني. **قوله: (محذوف)** أي: والأصل يا هؤلاء اسجدوا الخ. **قوله: (لئلا يلزم الإجحاف)** أي: لو جعلت يا للنداء لأن ادعو محذوف وكذلك المنادى لأن فضلات الجملة منها كما هو القول فيما يأتي للمصنف. **قوله: (وإلا)** أي: بأن لم يلها لا دعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو:

يا حبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كانا

أو حرف نحو يا ليتنا نرد.

= ٤٠؛ والكتاب ٢/ ٢١٩؛ واللامات ص ٣٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠).

المعنى: يطلب من الله ـ جلّ وعزّ ـ أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم.

الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

شرح الجملة، وبيان أن الكلام أَخَصُّ منها، ولا مُرَادِف لها

الكلام: هو القَوْلُ المفيدُ بالقَصْدِ

والمراد بـ «المفيد»: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

قوله: (**الباب**) مبتدأ والثاني نعت، وقوله في تفسير خبر، وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدأ على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي. **قوله**: (**وذكر أقسامها**) أي: من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين. **قوله**: (**وأحكامها**) أي: من كونها إنشائية إن وقعت جواب بالقسم استعطافي أو خبرية إن وقعت صفة أو صلة أو حالاً ومثله عروض الإعراب لها بحسب المحل رفعاً ونصباً وجراً وجزماً. **قوله**: (**شرح الجملة**) أي: هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر أعني المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **قوله**: (**هو القول**) إنما لم يقل اللفظ لأن القول جنس قريب لأنه عبارة عن اللفظ المشتمل بخلاف اللفظ فإنه جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لأجل أن يصيره تاماً بخلاف البعيد فإنه يصيره ناقصاً، فإن قلت أن القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد، وعلى الرأي فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع؛ قلنا محل ذلك إذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على إرادة اللفظ وهو الوصف بالإفادة إذ المفيد إنما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد. **قوله**: (**المفيد**) خرج الجملة الاستثنائية وجملة الشرط، وقوله المفيد بالقصد الخ اعترض بأن المفيد يغني عن القصد لأن النائم إذا أخبر بخبر فإنه لا يفيد شيئاً وكذلك المجنون إذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات، ولو فرض إفادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من إخباره بل إنما حصلت من خارج المشاهدة ورد بأن المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أي مطابقته للواقع، وأما الفائدة فالكلام متصف بها

والجملة عبارةٌ عن الفعل وفاعله، كـ «قامَ زيْدٌ»، والمبتدأ وخبره كـ «زيْدٌ قائِمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضُرِبَ اللِّصُ»، و «أقائِم الزَّيْدَانِ»، و «كان زَيْدٌ قائماً»، و «ظننتهُ قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جُملة، **والصواب**

غايته أنه غير مقصود بالإفادة، والحاصل أن كلام النائم والمجنون في حد ذاته مفيد أي دال على معنى يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالإفادة، وحينئذٍ فلا يسمى كلاماً عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد.

قوله: (يحسن السكوت عليه) أي: من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من السامع بأن لا يطلب زائداً على ما سمع والأول أولى لأن الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة له، وفي الحقيقة هما متلازمان لأنه متى ذكر ركنا الإسناد حسن السكوت من كل منهما وإلا فلا. **قوله: (يحسن السكوت عليه)** خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات، وإن قام زيد على تعليق شيء ما على القيام فهو ليس بمفيد. **قوله: (وما كان بمنزلة أحدهما)** أي: منزلة الفعل مع فاعله أو منزلاً منزلة المبتدأ مع خبره. **قوله: (ضرب اللص)** أي: فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل لأن اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلته. **قوله: (وأقائم الزيدان)** أي: فهو أيضاً بمنزلة الفعل مع الفاعل لأن الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لا أنه فعل ويحتمل أنه منزل منزلة المبتدأ مع الخبر، وذلك لأن قائم وإن كان مبتدأ إلا أن الزيدان كالخبر لا أنه خبر. **قوله: (وكان زيد قائماً)** يحتمل أنه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لا أن زيد كالفاعل لأنه اسم كان لا أنه فاعل ويحتمل أنه منزل منزلة المبتدأ والخبر نظراً إلى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الأول لأن الجملة كان مع معموليها، وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو.

قوله: (وظننته قائماً) إيراده فيما يتنزل منزلة أحدهما مشكل لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس بما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر. **قوله: (أنهما ليسا مترادفين)** أي: بل الجملة أعم. **قوله: (أنهما ليسا مترادفين)** أي: لأنه لا يشترط في الجملة الإفادة. **قوله: (كما يتوهمه الخ)** فيه أن النحاة فرقتان إحداهما اصطلحوا على الترادف والأخرى اصطلحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف للقائلين بالترادف نظراً لاصطلاحه لا يصح وإلا كان للغير أن يوهموه أيضاً نظراً لاصطلاحهم إذ ليس توهيمه لهم أولى من توهيمهم له، وأجاب الشمني بأنا لا نسلم أنهم اختلفوا في الاصطلاح بل إنما اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهيم ظاهر. **قوله: (وهو)** أي: الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشري. **قوله: (ويسمى جملة)** وفي نسخة بالجملة وفي نسخة

أنها أعَمُّ منه، إذ شرطهُ الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا قَدْ مَسَّ آباءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ، وَلَوْ أَنَّ أَهلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَلَكِنْ كَذبوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، أفأمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأتيَهُمْ بأسُنَا بَياتاً وهُمْ نَائمونَ﴾ [الأعراف: ٩٥ ـ ٩٧]. إنَّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أفأمن﴾ معطوف على ﴿فأخذناهم﴾، ورَدَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام

الجملة أي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره أن الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادفاً له، وإنما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال أن معنى قوله ويسمى جملة أي من حيث أنه من أفرادها، وإن الجملة تنفرد عنه إلا أنه خلاف الظاهر.

قوله: **(أنها أعم منه)** أي: لأنه أخذ في مفهوم الكلام قيداً ليس مأخوذاً في حد الجملة. **قوله**: **(إذ شرطه الإفادة)** أي: المقصودة، وقوله بخلافها أي فلا يشترط فيها الإفادة قصداً. **قوله**: **(ولهذا)** أي: لأجل عدم اشتراط قصد الإفادة. **قوله**: **(وكان ذلك ليس مفيداً)** أي: ليس مقصوداً بالإفادة لأن المقصود من قولك جاء الذي قام الإخبار بالمجيء لا بالقيام، وإنما ذكرت قام لتعيين الموصول. **قوله**: **(صحة قول الخ)** في نسخة وجه قول ابن مالك وهي أحسن لما يأتي أن كلام ابن مالك ليس صحيحاً، وإن كان له وجه في نفسه. **قوله**: **(ثم بدلنا)** أي: أعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة أي الصحة حتى عفوا أي كفروا وقالوا كفراً للنعمة. **قوله**: **(أن الزمخشري الخ)** ظاهره أن هذا كلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشري أن قوله وهم لا يشعرون، ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم إنه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم إن بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول أن الاعتراض بسبع جمل مع أن الاعتراض هنا بأربع جمل، وحاصل الجواب عن ابن مالك أن كلامه مبني على أن الجملة أعم من الكلام والمعترض راعي القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه. **قوله**: **(بسبع جمل)** الأولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فأخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون. **قوله**: **(إذ زعم)** أي: الزمخشري، وقوله إن أفأمن أي فالفاء مزحلقة عن محلها فيها معنى السببية.

قوله: **(إن أفأمن معطوف على فأخذناهم)** أي: أخذناهم الأولى أعني قوله فأخذناهم بغتة، وفي هذا العطف شيء وذلك لأن أخذناهم خبر، وقوله أفأمن إنشاء مع أنه لا يصح عطف الإنشاء على الخبر إلا أن يقال إنه مجوز لذلك تأمله، وأجيب بأن الاستفهام إنكاري

مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربعِ جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿ولو أنَّ أهل القرى﴾ إلى ﴿والأرض﴾ جملة، لأن الفائدة إنَّما تتمُّ بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثمان جمل، إحداها ﴿وهم لا يشعرون﴾، وأربعة في حيِّز «لو» - وهي: «آمنوا، واتّقوا، وفتحنا»، والمركَّبةُ من «أنَّ» وصلتها مع «ثَبَتَ» مُقدَّراً أو مع «ثابِت» مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعليَّة أو اسميَّة، والسادسة ﴿ولكن كذبوا﴾، والسابعة ﴿فأخذناهم﴾، والثامنة ﴿بما كانُوا يَكْسبون﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما ٱختارَهُ ونقلَهُ عن سيبويه من كونِ «أنَّ» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنّما مُرَادُهُ أن يُبيِّن ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أنَّ «أنَّ» وصلتها هنا فاعل يثبت.

بمعنى النفي أي لا يأمن فهو خبر معطوف على خبر. **قوله: (معطوف على فأخذناهم)** ضمير أخذناهم عائد على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة في أفأمن للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي أي لا يأمن أي أخذنا المكذبون لأنبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب. **قوله: (معطوف الخ)** أي: وليس العطف على مقدر بعد الهمزة أي أيقولون فأمن الخ؛ لأن هذا مذهب سيبويه والزمخشري يخالفه في ذلك. **قوله: (إنما اعترض)** أي: في الآية بأربع لا بسبع كما قلت يا ابن مالك. **قوله: (وبعد)** أي: وبعد أن عرفت كلام ابن مالك وكلام المعترض، وإن كلام ابن مالك له وجه فأقول الخ. **قوله: (أما قول ابن مالك)** أي: أما الاعتراض على قول ابن مالك.

قوله: (على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذٍ في كلام الزمخشري وهو يقدرها ثبت فحينئذٍ لا يتأتى هذا الخلاف. **قوله: (على الخلاف الخ)** ينبغي الجزم بأن المقدر ثبت لأن المصنف بصدد ما لزم كلام الزمخشري وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذٍ فإن وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو. **قوله: (فإن قلت)** أي: جواباً عن ابن مالك في عدة الجمل سبعة ولم يعدها ثمانية. **قوله: (ونقله عن سيبويه الخ)** حاصله أن سيبويه يقول إن المعنى ولو أن إيمانهم فقيل له أين الخبر فقال أنه لما طال الكلام وجرى الإسناد في ضمنه لم يحتج للحج. **قوله: (وذلك)** أي: الاستغناء المفهوم من المقام. **قوله: (فاعل يثبت)** أي: فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بأن ابن مالك والزمخشري لم يعدا قوله، ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون وحيث صرحا بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثلاثَ جمل، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿وهم لا يشعرون﴾ جملة؛ لأنها حالٌ مرتبطة بعامِلِها، وليست مستقلَّة برأسها، ويعدُّ «لو» وما في حيِّزها جملةً واحدة: إما فعليَّة إن قَدّر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتّقوا، أو اسميّة إن قدَّر: ولو أنّ إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان، ويعدُّ ﴿ولكن كذبوا﴾ جملة، و ﴿فأَخذنَاهم بما كَانُوا يكسبون﴾ كلّه جملة، وهذا هو التَّحقيق، ولا يُنافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة، لأن الكلامَ هنا ليس في مُطلق الجملة، بل في الجملة بقيدِ كونِها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

أنهما تركا بعض الجملة اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته، وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعداه من الاعتراض صح ما قالاه من أن الاعتراض بسبع جمل، وقد يقال بل هي ثمانية غيرها الثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها ألا ترى أنهما عدا آمنوا التي هي خبر إن جملة غير جملة إن مع خبرها.

قوله: (وأما قول المعترض) أي: وأما التنظير الوارد على قول المعترض. **قوله: (وهذا هو التحقيق)** يعني عدم جملة وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا لا تحقيق فيه، والتحقيق أن يقال إن قوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا﴾ إلى قوله: ﴿يكسبون﴾[الأعراف: ٩٦] جملة واحدة باعتبار كنونه معترضان جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض، وأما كل واحد من قوله تعالى: ﴿ولكن كذبوا﴾، وقوله تعالى: ﴿فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره، وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً لما سيأتي في الاعتراضية إن وإن شطت نواها من قوله:

لـعـلـي وإن شـطـت نـواهـا أزورُهـا

جملة معترضة ا هـ شمني. **قوله: (لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة)** فيه نظر لأنه يقتضي أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع، وإنما مراده مطلق الجملة.

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفية

فالاسميّة هي: التي صَدْرُها اسم، كـ «زيد قائم»، و «هيهات العَقِيقُ»، و «قائم الزيدان»، عند من جَوَّزه، وهو الأخفش والكوفيُّون.

والفعليَّة هي: التي صَدْرُها فِعْل، كـ «قام زيد»، و «ضُرِب اللصُّ»، و «كان زيد قائماً»، و «ظننته قائماً»، و «يقوم زيدٌ»، و «قُمْ».

والظرفيَّة هي: المُصَدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: «أعِنْدَكَ زَيد»، و «أفي الدار زيد»، إذا قدرتَ «زيداً» فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرارِ المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما؛ ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» من قولك: «زيد في الدار» وهو مبنيّ على أن الاستقرار المقدّر فعلٌ لا إسم، وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقلَ

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

قوله: (إلى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى الأول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية. **قوله: (التي صدرها اسم)** أي: غير ظرف بدليل ما يأتي. **قوله: (وقائم الزيدان)** أي: بدون اعتماد وإنما مثل بذلك بدون أقائم الزيدان لأن كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف، وأما ما سبقه حرف فسيأتي في التنبيه. **قوله: (عند من جوزه)** أي: جوز الابتداء بالوصف من غير اعتماد. **قوله: (التي صدرها فعل كقام زيد الخ)** المثال الأول للفعلية التي فعلها ماضٍ مبني للفاعل، والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلفُ الأثر، والرابع لما فعلها ناسخ متفق الأثر، والخامس لما فعلها مضارع، والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضي أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناءً على قول الجمهور أن لها دلالة على الحدث والزمان، وأما قول البيانيين إنها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي، وحينئذٍ فالإسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل إذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند.

قوله: (فعل) أي: لأنه جملة فيصح أن النائب عنه جملة وإلا كان مفرداً. **قوله: (بالاستقرار)** أي: وإلا كانت فعلية إن قدرت فعلاً واسمية إن قدرت اسماً. **قوله: (ولا مبتدأ)** أي: وإلا كانت اسمية. **قوله: (ومثل الزمخشري لذلك)** أي: لما ذكر من الظرفية. **قوله: (قوله زيد في الدار)** أي: فالجملة الواقعة خبراً عن زيد ظرفية، وأما جملة زيد في

الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشريّ وغيرهُ الجملة الشرطية، والصوابُ أنها من قبيلِ الفعليَّة لما سيأتي.

تنبيه ـ مُرادنا بصَدْرِ الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه، فلا عِبْرَةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان»، و «أزيد أخوك»، و «لعلَّ أباك منطلقٌ»، و «ما زيدٌ قائماً» اسميّة، ومن نحو: «أقامَ زيد»، و «إن قَامَ زيد»، و «قَدْ قام زيد»، و «هَلاَّ قُمْتَ» فعليّة.

والمعتَبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملةُ من نحو: «كَيْفَ جاءَ زيد» ومن نحو: ﴿فأيَّ آياتِ اللّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو: ﴿فَفرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفريقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و ﴿خُشَّعاً أبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فعليّة، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير؛ وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَالأنْعَامَ خَلَقَها﴾ [النحل: ٥]، ﴿والليلِ إذا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] فعليَّة لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

الدار فهي اسمية. **قوله: (بعد أن عمل)** أي: الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك إذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له، فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خالياً عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير إليه واستتر فيه لأنه لا يتصل إلا بعامله وقرر الشمني أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملاً فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجدد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار.

قوله: (الجملة الشرطية) أي: الواقعة فعل الشرط أي فجعلوا أقسام الجملة أربعة. **قوله: (مرادنا بصدر الجملة)** أي: في قولنا إن صدرت باسم فهي اسمية، وإن صدرت بفعل فهي فعلية. **قوله: (المسند)** الأولى أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه سواءً كان ملفوظاً أو مقدراً فخرجت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ، فلو قال هكذا لأغناه عن قوله وأيضاً ما هو صدر في الأصل الخ لأنه يفيد حينئذٍ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لأن قولنا المسند إليه أو المسند يخرج هذه الأشياء لأنها فضلات. **قوله: (اسمية)** أي: لأنها مصدرة باسم وهو المسند إليه. **قوله: (في نية التأخير)** أي: لأنها فضلات. **قوله: (وإن أحد الخ)** أي: إن إن داخلة على فعل محذوف لأن أدوات الشروط لا تدخل إلا على فعل. **قوله: (ادعو زيداً)** صوابه ادعو عبد الله. **قوله: (وأقسم والليل)** في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لأن نسخة الباء حل معنى فقط.

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصِّل فيه

لاحتماله الاسميَّة والفعليَّة، لاختلاف التقدير، أو لاختلافِ النحويّين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إذَا قَامَ زَيْدٌ فأنا أُكْرِمُهُ»، وهذا مبنيّ على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا جوابُها فَصَدْرُ الكلام جملة اسميّة، و «إذا» مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد «إذا» مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولكَ

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه

قوله: (باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه. **قوله**: (باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع، وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤول التفصيل فيه أي التفصيل في جوابه. **قوله**: (ما يجب) ما واقعة على الكلام أي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤول التفصيل في جوابه، وقوله في المسؤول عنه أي حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤول في حال إلقاء المسؤول عنه. **قوله**: (لاحتماله) أي: وإنما وجب على المسؤول التفصيل في الجواب إذا ألقى له المسؤول عنه لاحتماله أي المسؤول عنه الخ. **قوله**: (ولذلك) أي: المسؤول عنه المحتمل للاحتمالات المذكورة أمثلة. **قوله**: (أحدها) أي: أحد الأمثلة صدر الكلام الخ فإذا سئل إنسان وقيل له هل صدر قولنا إذا قام زيد فأنا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بأن يقول إن كان إذا معمولاً للجواب فالصدر جملة اسمية، وإن كان معمولاً للشرط فالصدر جملة فعلية.

قوله: (وهذا) أي: واحتمال صدر هذا الكلام للاحتمالات المذكورة مبني الخ. **قوله**: (فإن قلنا جوابها) أي: فالمعنى أنا أكرم زيداً وقت مجيئه. **قوله**: (جوابها) أي: ما في حيز جوابها من فعل أو شبهه كأنا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حيز الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدماً يفسره أكرمه المذكور وحينئذٍ فالجملة فعلية، ولو قلنا العامل ما في حيز الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسره عاملاً مخصوص بباب الاشتغال، كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بأن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل. **قوله**: (ونظير ذلك)

«يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ»، وعكسه قوله [من الوافر]:

٦١١ ـ فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

إذا قدَّرْتَ ألف «بَيْنا» زائدة «وبين» مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعليّة والظّرف مضاف إلى جملة اسمية؛ وإن قلنا العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعليَّة قُدِّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَ «أَعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنَّا إن قدَّرنا المرفوعَ مبتدأً أو مَرْفُوعاً بمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: «كائن» أو «مُسْتَقِرّ»، فالجملة اسميَّة ذاتُ خبرٍ في الأولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية؛ وإن قدَّرناه فاعِلاً بـ «استقرّ» ففعليَّة، أو بالظَّرف فظرفيَّة.

الثالث: نحو «يَوْمان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنذُ يَوْمَانِ»، فإن تقديرَهُ عند الأخفش

أي: في كون الظرف مضافاً فالجملة فعلية ومقدماً من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية. **قوله: (يوم)** ظرف منصوب بقوله أنا مسافر. **قوله: (وعكسه)** أي: من حيث أن الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية. **قوله: (إذا قدرت الخ)** بيان للعكس.

قوله: (العامل في إذا فعل الشرط) أي: وإن المعنى إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فأنا أكرمه. **قوله: (مبتدأ)** أي: والخبر في الدار، وقوله أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر. **قوله: (وذات فاعل مغنٍ في الخبر في الثانية)** جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغنٍ عن الخبر في مثل أقائم الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً ولا يتصور أن يكون مخبراً عنه وكيف وهو في نفسه مسند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك ا هـ دماميني. **قوله: (نحو يومان)** فيه أن يومان في الأعاريب الآتية، إما مبتدأ أو فاعل أو خبر

---

٦١١ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في (ديوانه ص ١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨؛ والكتاب ١/ ١٧١ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٢؛ والجنى الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٤؛ والدرر ٣/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٦/ ١١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ والمحتسب ٢/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١).

اللغة: نرقبه: نترقّبه وننتظره. الوفضة: حقيبة يحمل فيها الصياد أو الراعي ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزندة وهما العودان الأعلى والأسفل اللذين تُقتدح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنّا في انتظاره، يعلّق على كتفه زوّادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة.

والزَّجَّاج: بيني وبين لقائهِ يومان، وعند أبي بكرٍ وأبي علي: أَمَدُ انتفاءِ الرؤية يومان، وعليهما فالجملةُ اسميّة لا محلَّ لها، و «منذُ» خبر على الأوَّل ومبتدأ على الثَّاني؛ وقال الكسائي وجماعة: المعنى: مُنْذُ كان يَوْمانِ، فـ «منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعلية فعلُها ماضٍ حذف فعلها، وهي في محلّ خفض؛ وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومانِ، و «مُنْذُ» مركَّبة من حرفِ الابتداءِ و «ذو» الطائيّة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلَّ لها لأنَّها صِلة.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإِنَّهُ يحتملُ معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميَّة قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤُها عند سيبويه؛ والثاني: أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ، فهي فعليَّة قُدِّمَ مفعولُهَا؛ فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَهُ» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالِها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّة بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليَّةَ بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسيرِ، ويكون تقديرُهُ بعدَ «ماذا»، لأن الاستفهام له الصَّدْر.

وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان الأولى أن يقول الثالث مذ يومان في نحو الخ لأنه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب أن المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وإنما لم يقل منذ يومان لأنه لا يصح لأن يومان تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الأولين، وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو فالجملة اسمية صلة الموصول. **قوله: (بيني الخ)** أي: فمنذ خبر مقدم ويومان مبتدأ مؤخر. **قوله: (أمد انتفاء الرؤية يومان)** أي: فأمد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيته.

قوله: (وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الأول تحتمل الفعلية إن جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفاً نعم لا تكون ظرفية لأن الظرف إذا لم يعتمد لا يعمل. **قوله: (فالجملة)** أي: جملة منذ يومان وهي جملة ثانية، وأما الجملة الأولى فهي ما رأيته. **قوله: (ومنذ خبر)** أي: عن يومان على الأول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لأنها مؤولة بأمد فهي مبتدأ. **قوله: (منذ كان)** أي: وجد. **قوله: (لما قبلها)** أي: كعدم الرؤية في المثال. **قوله: (في محل خفض)** أي: بالإضافة للظرف وهو منذ. **قوله: (واقعة على الزمن)** أي: فالذي صفة للزمن. **قوله: (قدم خبرها)** أي: وهو ما الاستفهامية. **قوله: (أي شيء)** أي: وعلى هذا فما مركبة مع ذا وجعلا اسماً واحداً للاستفهام بخلاف الوجه الأول فإن ذا عليه موصولة وعائدها محذوف. **قوله: (فعلى التقدير الأول)** أي: من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر، وقوله بحالها أي من كونها اسمية. **قوله: (وعلى الثاني)** أي: مع أن ما مركبة مع ذا وجعلا اسماً واحداً للاستفهام. **قوله: (ماذا مبتدأ)** أي: والمعنى أي شيء صنعته. **قوله: (له الصدر)** والتقدير أي شيء صنعت

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، فالأرجحُ تقديرُ «بشر» فاعلاً لِـ «يهدي» محذوفاً، والجملة فعليَّة، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة: ٥٩] أرجَحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسميَّة، وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] وتقديرُ الفعليّة في قوله [من البسيط]:

[فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرَّقَنِي] فَقُلْتُ: أهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟

أَكثَرُ رُجْحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعليّة.

السادس: نحو: «قَامَا أخوَاك» فإنّ الألف، إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِندٌ»، أو اسماً و «أخواك» بدل منها فالجملة فعليّة، وإن قدّرت اسماً وما بعدَها مبتدأ فالجملةُ اسميّة قُدِّم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْد» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن «زيد» فاسميّة، كما في «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل»، وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوفٍ فجملتان فعليَّة واسميَّة.

الثامن: جملة البَسْملة، فإن قدّر: ابتدائي باسم الله، فاسميّة، وهو قول البصريّين، أو: أبدأ باسم الله، ففعليّة، وهو قول الكوفيِّين، وهو المشهورُ في التفاسير

صنعته هذا وقد ذكر بعضهم أن ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية ا هـ دماميني.

قوله: **(فالأرجح الخ)** أي: لأن الأصل في الاستفهام أن يدخل على الأفعال. **قوله**: **(ويجوز تقديره مبتدأ)** أي: ويهدوننا خبر أي فالجملة حينئذٍ اسمية. **قوله**: **(أأنتم تخلقونه)** أي: فالهمزة للاستفهام وأأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر. **قوله**: **(أرجح)** اعلم أنه قد وجد في هذه الآية لكل من الاسمية والفعلية مرجحاً فقد رجحت الفعلية بغلبة إيلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها، وحينئذٍ فهما متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لأن الأرجحية بالنسبة إلى شيء خاص وهو قوله أبشر يهدوننا فلا تعارض. **قوله**: **(لمعادلتها الخ)** أي: فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في أبشر يهدوننا فإنها لم ترجح وإنما رجحت الفعلية فيها بغلبة إيلاء الفعل للهمزة. **قوله**: **(أكثر رجحانا الخ)** أي: وأما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جداً لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف الاسمية. **قوله**: **(لمعادلتها الفعلية)** أي: فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة إيلاء الفعل للهمزة والمعادلة للفعلية بخلاف الفعلية في أبشر يهدوننا فإنها لم يوجد فيها إلا مرجح واحد وهو الأول في الآيتين المذكورتين.

قوله: **(فعلية واسمية)** أي: وكذا إن قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه، وقوله

والأعاريب؛ ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخّراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرْتَحِلُ، ويؤيّده الحديثُ «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي».

التاسع: قولهم: «مَا جَاءَت حَاجَتُكَ»، فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجملة فعليَّة، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»؛ فعلى الأوَّل «ما» خبرها، و «حاجتك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما»، و أُنِّثَ حَمْلاً على معنى «ما»، و «حاجتك» خبرها.

ونظيرُ ما هذه ما في قولك: «مَا أَنْتَ وَمُوسَى»، فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنَّصب، إلا أن الرَّفع على الابتدائيَّة أو الخبريَّة، على خلافٍ بين سيبويه والأخْفَش، وذلك إذا قدرت «موسى» عطفاً على «أنت»، والنصب على الخبرية أو المفعوليَّة، وذلك إذا قدّرته مفعولاً معه؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ ما هذه في هذين الوجهين على اختلافِ التقديرين «كيف» في نحو: «كَيْفَ أنْتَ ومُوسَى»، إلا أنَها لا تكونُ مبتدأ ولا مفعولاً به؛ فليس للرفع إلاَّ توجيه واحد،

فجملتان أي جملة نعم الرجل وجملة هو زيد. **قوله: (مؤخراً)** أي: لأجل إفادة الحصر، وقوله إلا أنه أي إلا أن الأولى أنه أي الحال والشأن يقدر الخ. **قوله: (ومناسباً الخ)** إنما كان تقديره مناسباً أولى لأنه أوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك القدر حينئذٍ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة. **قوله: (ربي)** في نسخة اللهم. **قوله: (التاسع الخ)** فيه أنه في حالة الرفع لا يحتمل إلا وجهاً واحداً وهو الفعلية، وكذا في حالة النصب لا يحتمل إلا وجهاً واحداً وهو الاسمية، وحينئذٍ فعد هذا المثال مما ينبغي أن يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل ا هـ دماميني. **قوله: (بمعنى صار)** أي: فهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر. **قوله: (واسمها)** أي: اسم جاء أي وخبرها الحاجة. **قوله: (على معنى ما)** أي: لأن ما واقعة على حاجة ولو راعى اللفظ لذكر. **قوله: (إلا أن الرفع على الابتدائية)** أي: وأنت خبر. **قوله: (على خلاف سيبويه)** أي: فسيبويه يقول إنها مبتدأ والأخفش يقول إنها خبر مقدم، وحينئذٍ يكون أنت خبراً على الأول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على أنت. **قوله: (وذلك)** أي: ما ذكر من الرفع بقوليه. **قوله: (والنصب)** أي: نصب ما على الخبرية أي لتكون أو المفعولية أي لتصنع. **قوله: (إذا قدرته)** أي: قدرت موسى فالإعراب حينئذٍ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون وموسى مفعول معه. **قوله: (إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ)** أي: حين إذ جعل موسى مفعولاً معه لأن العامل فيه ما سبق من فعل أو شبهه لا الواو. **قوله: (في الوجهين)** أي: الرفع والنصب. **قوله: (إلا أنها لا تكون مبتدأ)** أي: أي لأن كيف معناها على أي حالة وحينئذٍ

وأَما النصب فيجوز كونه على الخبريَّة أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرٌو وزيدٌ قام»، فالأَرْجَحُ الفعليَّة للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتينِ المتعاطفتين.

وممّا يترجَّح فيه الفعليةُ نحو: «مُوسَى أَكْرِمْهُ»، ونحو: «زَيدٌ لِيَقُم»، و «عَمْرٌو لاَ يَذْهَبْ» بالجزم؛ لأن وقوعَ الجملة الطلبيَّة خبراً قليل، وأما نحو: «زَيْدٌ قام» فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلبُ الفعل. هذا قول الجمهور، وجوَّز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليَّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيُّون على التقديمِ والتأخير، فإن قلت: «زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ» فالأولى اسميّة عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عندَ الجميع.

فلا يصح وقوعها مبتدأ. **قوله: (فليس للرفع إلا توجيه واحد)** أي: وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على أنت. **قوله: (وذلك)** أي: ما ذكر من الرفع بقوليه. **قوله: (والنصب)** أي: نصب ما على الخبرية أي لتكون أو المفعولية أي لتصنع. **قوله: (إذا قدرته)** أي: قدرت موسى فالإعراب حينئذٍ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون وموسى مفعول معه. **قوله: (إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ)** أي: حين إذ جعل وموسى مفعولاً معه لأن العامل فيه ما سبق من فعل أو شبهه لا الواو. **قوله: (في الوجهين)** أي: الرفع والنصب. **قوله: (إلا أنها لا تكون مبتدأ)** أي: أي لأن كيف معناها على أي حالة وحينئذٍ فلا يصح وقوعها مبتدأ. **قوله: (فليس للرفع إلا توجيه واحد)** أي: وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على أنت. **قوله: (وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية)** كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل أنت اسماً لتكون محذوفة أي كيف تكون، فلما حذف تكون وحدها أبرز الضمير المستكن فيها، وقوله أو الحالية أي بتقدير توجد وموسى على وجهي النصب مفعول معه. **قوله: (فالأرجح الفعلية)** أي: يجعل زيد فاعلاً لمحذوف يفسره المذكور. **قوله: (ومما يرجح فيه الفعلية)** هذا خارج عن المعطوف فلو جعله قسماً حادي عشر كان أولى لأن هذا محتمل للوجهين. **قوله: (موسى أكرمه)** أي: فأكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبر عن موسى فالراجح حينئذٍ جعل موسى مفعولاً لفعل محذوف. **قوله: (زيد ليقم)** أي: فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبراً فيعرب زيد وعمرو فاعلان لمحذوف. **قوله: (وعمرو لا يذهب)** أي: فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله. **قوله: (فالجملة اسمية)** أي: فزيد مبتدأ وقام خبر. **قوله: (والكوفيون الخ)** أي: لأنه يجوز عندهم تقدم الفاعل. **قوله: (عند الجمهور)** أي: ويجري فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه. **قوله: (محتملة لهما)** أي: لأن جملة وعمرو قد يحتمل جعلها فعلية إن عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية إن عطف على جملة زيد قام.

انقسام الجملة إلى صُغْرَى وكُبْرَى

الكُبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، و «زَيْدٌ أبوه قائم»، **والصغرى هي: المبنية على المبتدأ،** كالجملة المُخْبَر بها في المثَالَيْن.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَيْن، نحو: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ» فجموع هذا الكلام جملةٌ كُبرى لا غير، و «غُلامُهُ مُنْطَلِق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و «أَبُوهُ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ» كُبْرى باعتبار «غلامُهُ منطلق» وصُغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله: ﴿لكِنَّا هُو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] إِذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاثُ مُبْتدآت، إذ لم يُقَدَّر ﴿هو﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدّر ضمير الشأن وهو الظَّاهر، ثم حُذفت همزة «أنا» حَذْفاً اعتباطِيًا، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقِلت حركتها ثم حُذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

قوله: (إلى الصغرى والكبرى) في نسخة إلى صغرى وكبرى وهي المناسبة لقوله فيما يأتي وإنما قلت صغرى وكبرى الخ. **قوله: (والصغرى الخ)** على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة. **قوله: (المبنية)** أي: التي هي خبر عنه. **قوله: (في المثالين)** ففي المثال الأول وقعت الصغرى فعلية وفي الثاني وقعت اسمية. **قوله: (كبرى لا غير)** أي: لأن الخبر فيها جملة.

قوله: (صغرى لا غير) أي: لأنها مبنية على المبتدأ أي مخبر بها عنه. **قوله: (باعتبار غلامه منطلق)** أي: باعتبار أن الخبر فيها جملة وهي غلامه منطلق. **قوله: (صغرى باعتبار جملة الكلام)** المناسب باعتبار وقوعها خبراً عن المبتدأ الذي هو زيد. **قوله: (لكن أنا هو الله ربي)** أي: فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثانٍ ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول وليس في الله ربي رابط لأنه عين المبتدأ فالجملة بتمامها كبرى لا غير والله ربي صغرى لا غير وهو الله ربي كبرى بالنظر لألله ربي وصغرى نظراً للمبتدأ الأول. **قوله: (إذا لم يقدر الخ)** أي: فإن قدر كذلك فهي جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتأتى أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لأن ذلك لا يكون إلا إذا وجد ثلاث مبتدآت. **قوله: (اعتباطياً)** أي: لا لعلة.

قوله: (وقيل حذفاً الخ) قد رد هذا المصنف سابقاً بأن ما حذف لعلة كالألف هنا كالثابت فيمنع من إدغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطياً فكأنه لم

تنبيهان ـ الأول: ما فَسَّرْتُ به الجملةَ الكُبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدَّرة بالفعل، نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلت: «صُغْرى» و «كُبْرى» موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَلَ» بـ «أَلْ» أو بالإضافة؛ ولذلك لُحِّنَ مَنْ قال [من البسيط]:

٦١٢ ـ كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقول بعضهم إن «مِن» زائدة وإنهما مُضَافان على حَدِّ قوله [من المنسرح]:

٦١٣ ـ [يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

يوجد أصلاً. **قوله**: **(ما فسرت به الجملة الكبرى)** أي: بأنها الاسمية التي خبرها جملة. **قوله**: **(بالفعل)** أي: وحينئذٍ فالكبرى يصح أن تكون فعلية خلافاً لظاهر كلامهم. **قوله**: **(بالفعل)** أي: الفعل الناسخ إذا كان الخبر في الأصل جملة وعلى هذا فتعرفها بأنها ما كان الخبر فيها جملة، ولو بحسب الأصل أو نقول هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الأصل جملة. **قوله**: **(فعلى أفعل)** أي: الذي هو مؤنث أفعل وحاصل الكلام أن أفعل التفضيل إن جرد من أل والإضافة يجب إفراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا نجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فإن عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات، وكذا الباقي إذا علمت هذا تعلم إن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه. **قوله**: **(كأن صغرى الخ)** أي: فحقه كان الصغرى والكبرى.

قوله: **(فواقعها)** جمع فاقعة وفي نسخة فقاقعها جمع فقاعة والمراد بها النفاخة التي تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غليانه بالنار أي كأن الفقاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخمر درر على أرض من ذهب. **قوله**: **(وقول بعضهم)** أي: في الجواب عنه. **قوله**: **(وإنهما مضافان)** أي: فالأصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الأول لدلالة الثاني أو من الثاني لدلالة الأول أو إنهما معاضا فإن للموجود كما قيل بكل من

---

٦١٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في (ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٦).

اللغة: **شرح المفردات**: فقاقعها: ما يعلو الماء أو غيره من النفاخات، ويروى: «فواقعها». الحصباء: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إنّ الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدرّ منثورة على أرض ذهبيّة اللون.

٦١٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح شواهد =

يردُّه أنَّ الصَّحيح أن «مِنْ» لا تُقْحَم في الإيجاب، ولا مع تعريفِ المجرور، ولكن ربما استُعْمِل أَفْعَلُ التَّفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، قال [من الطويل]:

٦١٤ ـ إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ

أي: لِئَام، فعلى هذا يتخرَّج البيت، وقول النحويّين: جملة صُغْرى وكُبْرى وكذلك قول العروضيين: فاصلة صُغْرى، وفاصِلَة كُبْرى.

وقد يحتمل الكلام الكُبرى، وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو ﴿أنا آتِيكَ بِهِ﴾ [النمل:٣٩] إذ يحتمل ﴿آتيك﴾ أن يكونَ فعلاً مُضارعاً ومَفْعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومُضافاً إليه مثل ﴿وإنَّهُمْ آتيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ٧٦]، ﴿وكلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٥]، ويُؤَيِّده أن أصلَ الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ

ذلك. **قوله: (لا تقحم في الإيجاب)** أي: وهنا موجب ومجرورها معرفة. **قوله: (ولكن الخ)** جواب عن البيت وعن كل كلام مثله. **قوله: (مع كون مجرداً)** أي: من أل والإضافة. **قوله: (ألائم)** الشاهد فيه إنه جمع ألأم على غير بابه لا جمع لئيم وجمعه مع إنه مجرد من أل مراعاة لقوله أنتم لعدم قصد المفاضلة. **قوله: (فعلى هذا يتخرج البيت)** أي: بحيث يقال إنه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر. **قوله: (وقول النحويين)** أي: جملة صغرى وكبرى. **قوله: (أن يكون فعلاً مضارعاً)** أي: والأصل أتيك أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لوقوعها ساكنة إثر همزة، وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده فإنها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى. **قوله: (مثل الخ)** تنظير في الاحتمال الثاني. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد كون آتيك اسم فاعل. **قوله: (وإن حمزة يميل الألف)** أي: فهذا دليل على إنه اسم فاعل لأن عليه

= المغني ٢/٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/٢١؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذِراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرّني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح، وتفرحون لأن هذا يعني المطر والخصب.

٦١٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (شرح التصريح ٢/ ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ١٧١، ٢/ ٤٧؛ وجمهرة =

الألف من ﴿آتيك﴾، وذلك ممتنع على تقدير انقلابِهَا من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدَّار» إذ يحتمل تقدير «استقرَّ» وتقديرُ «مُسْتقِرّ».

الثالث: نحو: «إنما أنت سَيْراً» إذ يحتملُ تقديرَ «تسير» وتقدير «سائر»، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتملُ أن يُقدَّر «أبوه» مبتدأ، وأَن يقدَّر فاعلاً بـ «قائم».

تنبيه ـ يتعيّن في قوله [من الطويل]:

أَلاَ عُمْرَ وَلّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ   [فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ]

تقدير «رجوعه» مبتدأ «ومستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنّها

الألف تكون أصلية ولا يجوز إمالة الألف إلا إذا كانت أصلية، وأما على جعله فعلاً تكون الألف بدلاً عن الهمزة والألف المبدلة لا تمال. **قوله: (نحو زيد في الدار)** أي: فعلى الاحتمال الأول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما، وكذا يقال في المثال الثالث. **قوله: (وينبغي أن يجري هنا)** أي: في الأولوية. **قوله: (الخلاف الذي في المسألة قبلها)** وهو إنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد أو يقدر العامل في سيرا فعلاً لأنه الأصل في العمل وقوله في المسألة قبلها أي مسألة عامل الظرف الواقع خبراً وإنما أحال عليه ولم يتقدم له لشهرة هذا الخلاف في تلك المسألة. **قوله: (في المسألة قبلها)** وهي قوله الثالث نحو زيد في الدار. **قوله: (أبوه مبتدأ)** أي: مؤخراً وقائم خبره مقدم وحينئذٍ فيكون الكلام جملة كبرى. **قوله: (فاعلاً بقائم)** أي: وحينئذٍ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما. **قوله: (تنبيه الخ)** إنما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم إن قوله ألا عمرو لي الخ جملة كبرى لأن عمر في الأصل مبتدأ، وقوله مستطاع رجوعه خبر فحينئذٍ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى، وقوله لا عمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بأنها ليست جملة كبرى أصلاً. **قوله: (ألا عمر الخ)** الهمزة للاستفهام ولا أصلها لا النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمني فحينئذٍ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبني معها على الفتح، وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة لعمر نظراً للفظ في الحالة العارضة لا صفة على المحل وإلا كانت في محل رفع. **قوله: (والجملة في محل نصب)** أي: والأصل أتمنى عمراً موصوفاً بكونه رجوعه مستطاع.

= اللغة ص ٦٥٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨١ (عتم)؛ ومعجم البلدان ١/ ١٩٣ (أسود العين).

اللغة: أسود العين، اسم جبل. الائم: ج ألأم بمعنى لئيم، وهو الدنيء الأصل الشحيح.

المعنى: لا يمكن أن تكونوا بين الكرام حتى يزول هذا الجبل من مكانه، فأنتم والبخل صنوان على مر الزمان.

صفة، لا في محل رفع على أنَّها خبر، لأن «ألا» التي للتمنّي لا خبرَ لها عند سيبويه، لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء»، كان ذلك كلاماً مؤلّفاً من حرف واسم، وإنما تَمَّ الكلام بذلك حملاً على مَعْناه وهو: أتمنَّى ماء؛ وكذلك يمتنعُ تقدير «مُستطاع» خبراً و «رجوعه» فاعلاً لما ذكرنا؛ ويمتنع أيضاً تقديرُ «مُستطاع» صفةً على المحلّ، أو تقديرُ «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنَّها صفة على المحل إجراء لـ «أَلاَ» مُجْرَى «ليت» في امتناع مُراعاة محلّ اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوَجْهَيْن، وخالفه في المسألتين المازني والمبرّد.

انقسام الجملة الكبرى
إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسميَّة الصَّدْر وفعليَّة العَجُز، نحو: «زَيْدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» بناءً على ما قدَّمنا.

وذات الوجه نحو: «زَيْدٌ أبوه قائم»، ومثله على ما قدّمنا نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً يقومُ أَبُوهُ».

قوله: **(لا في محل رفع)** أي: حتى تكون الجملة كبرى. قوله: **(فاعلاً)** الأولى نائب فاعل لأن مستطاع اسم مفعول. قوله: **(صفة على المحل)** أي: ورجوعه نائب فاعل. قوله: **(جملة)** أي: من مبتدأ وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع. قوله: **(في امتناع مراعاة محل اسمها)** أي: قبل دخول الناسخ وإنما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الأصلي بالمرة من الإعراب وهو ظاهر وصير الكلام إنشاء بعد أن كان خبراً فالمحل قد زال بألا والحاصل أن سيبويه راعى أموراً ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال لا خبر واعتبر أصل لا وهو أنها نافية للجنس فجعل لها اسماً ونظر لكونها في معنى ليت وأن لها اسماً فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها. قوله: **(في الوجهين)** أي: وجهي الوصفية على المحل. قوله: **(وخالفه في المسألتين الخ)** أي: فيجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبر للا والكلام حينئذٍ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو إن الجملة في محلِ رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين. قوله: **(إسمية الصدر فعلية العجز)** أي: فإذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية، وإذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية. قوله: **(في نحو ظننت زيداً أبوه قائم)** أي: هي فعلية الصدر اسمية العجز. قوله: **(وذات الوجه)** أي: وهي التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل.

الجمل التي لا محلَّ لها مِن الإعراب

وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصلُ في الجمل.

فالأولى: الابتدائية، وتُسمَّى أيضاً **المستأنفة**، وهو أوضح، لأن الجملةَ الابتدائيَّة تُطْلَقُ أيضاً على الجملةِ المصَدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلّ، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المُفْتَتَحُ بها النُّطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: «مات فلان، رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً، إنّا مَكّنّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ ـ ٨٤]، ومنه

الجمل التي لا محل لها من الأعراب

قوله: (تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل) أي: وهذا غير مراد وذلك كما في جاء زيد ويده على رأسه فإن جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل. **قوله: (تطلق أيضاً)** أي: كما تطلق على الجملة التي ابتدىء بها الكلام سواءً صدرت بمبتدأ أو بفعل ولا محل لها من الإعراب وهذا المعنى هو المراد. **قوله: (تطلق أيضاً الخ)** وأيضاً الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق. **قوله: (المفتتح بها النطق)** وهذه تسمى مستأنفة استئنافاً تاماً. **قوله: (المفتتح بها السور)** نحو: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾[القدر: ١] ﴿إنا فتحنا لك﴾ [الفتح: ١]. **قوله: (المنقطعة)** أي: لفظاً أو معنىً فمثال المنقطعة لفظاً ما مثل به المصنف فإن رحمه الله منقطعة لفظاً لأنه ليس هاء حرف يوصلها بها، وأما في المعنى فإن الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أو لم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فإن الإعادة منقطعة عما قبلها لفظاً لأن الإعادة لم تقع حتى يحملوا على الإقرار برؤيتها وليس انقطاعاً لفظاً بل متصلة فيه لأن ثم للعطف والضم. **قوله: (المنقطعة عما قبلها)** المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بها تعلقاً صناعياً بإتباع أو إخبار أو حالية سواءً كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنىً بغير ذلك فيدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس، وإن ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الإعراب إلا من جملة الصلة. **قوله: (رحمه الله)** أي: فجملة رحمه الله منقطعة عما قبلها لأنها إنشائية.

جملة العامل الملغى لتأخُّره، نحو: «زَيْدٌ قائم أظنّ»، فأما العامل المُلْغى لتوسُّطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محلّ لها، إلاّ أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخصّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤال مقدَّر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَال سلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فإنَّ جملةَ القولِ الثَّانية جوابٌ لسؤالٍ مقدّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تُعْطَف عليها؛ وفي قوله تعالى: ﴿سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] جملتان حُذِف خبرُ الأولى ومُبْتَدأُ الثانية، إذ التقديرُ: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثَّانية ﴿ونَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ إِنّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ ـ ٥٢]، وقد استُؤْنفت جُمْلتا القولِ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرى قَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ﴾ [هود: ٦٩]؛ ومن الاستئنافِ البياني أيضاً قولُه [من الكامل]:

٦١٥ ـ زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلٰكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

قوله: (إلا إنها من باب جمل الاعتراض) أي: لا من جمل الاستئناف التي كلامنا فيها فلا تراد هنا. **قوله: (ويخص البيانيون الاستئناف الخ)** أي: وأما النحاة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها سواءً كانت جواباً عن سؤال لا فالاستئناف عندهم أعم. **قوله: (فإن جملة القول الثانية)** وهي قال سلام. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل انقطاعها. **قوله: (فلم تعطف عليها)** تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع، وأما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمتنع على الأظهر نحو: ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه﴾ [التوبة: ١١٤] الآية بعدما كان للنبي الآية فإنه جواب عما يقال كيف استغفر إبراهيم لأبيه ومن منع دخول الواو مطلقاً على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البياني ما كان جواباً لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الأولى وليس هذا منه تأمل. **قوله: (قال إنا منكم وجلون)** هذا محل الشاهد فإنه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلموا عليه. **قوله: (قالوا سلاماً)** أي: ماذا قالوا له فأجاب وقال قالوا سلاماً ثم سأل وقيل ماذا قال لهم فأجاب، وقال قال سلام. **قوله: (العواذل)** جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لا جمع عاذل لأن فاعلاً لا يجمع على فواعل.

---

٦١٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١).

اللغة: زعم: ادعى كذباً. العواذل: اللائمون. الغمرة: ذروة الشدّة في الشيء. تنجلي: تتضح وتظهر.

المعنى: يتشدّق اللائمون بأني سفيه، جاهل، ولست مكذّباً لهم، فليس بالإمكان أفضل مما كان.

فإن قوله «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كَذَبُوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]، فيمن فتح باء ﴿يسبح﴾.

تنبيهات ـ الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة.

أحدها: ﴿لا يسمعون﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفظاً مِنْ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً. وقيل: يحتمل أن

قوله: (رجال) فاعل لمحذوف أي يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح. **قوله**: (**فيمن فتح باء يسبح**) أي: وهو شعبة، وأما من كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة. **قوله**: (**إنه صفة**) أي: فتكون الجملة في محل جر وقوله أو حال أي فتكون في محل نصب. **قوله**: (**إنه صفة**) أي: على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله أو حال أي لوجود المسوغ وهو الوصف بما رد. **قوله**: (**من شيطان لا يسمع**) أي: موصوف بكونه لا يسمع وهذا تعليل لبطلان الصفة والحال، أما الصفة فظاهر، وأما الحال فهي وصف في المعنى. **قوله**: (**من شيطان لا يسمع**) قد يجاب بأن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذٍ ظاهرة والإيراد إنما يتأتى على أن المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اهـ تقرير شيخنا دردير. **قوله**: (**للاستئناف النحوي**) أي: إنه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملأ الأعلى قال الدماميني إذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع، وحينئذٍ فيعود الإشكال بأنه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الأمر إذا المتحفظ منه من يسمع، فإن قلت إن المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فما بالك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم، وأجاب الشمني بأنه إخبار عن حال الشياطين لا يوصف كونهم محفوظاً منهم، وفيه أنه لا يصح الإخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لأنهم يسمعون في نفس الأمر وما أتى عدم السماع إلا من الحفظ وإلا لما كان للحفظ معنى.

قوله: (**لفساد المعنى**) أي: لأنه يكون جواباً عن سؤال وهو أنه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فأجاب لأنهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم أنه إنما يحصل الفساد إذا جعل جواباً عن سؤال عن العلة أي لم حفظت السماء من الشياطين، وأما إن جعل جواباً عن السؤال عن حالة الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فأجاب بأن حالهم أنهم لا يسمعون إلا الملأ الأعلى كان الكلام مستقيماً

الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت «أن» فارتفع الفعل كما في قوله [من الطويل]:

٦١٦ - أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِري أَحْضُرَ الْوَغَى [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي]

فيمن رفع «أَحضُر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة، أي: وحفظاً من كلِّ شيطان مارد مُقدَّراً عدمُ سماعه، أي: بعدَ الحفظ.

قلت: الذي يُقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها، كالمرور به في قولك: «مررتُ برجُلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً»، أي مقدراً حال المُرورِ به أن يصيدَ به غداً، والشياطين لا يقدّرون عدم السماع ولا يُرِيدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّون وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] فإنه ربما يتبادر إلى الذِّهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك، لأن ذلك ليس مَقُولاً لهم.

فإطلاق القول بالفساد لا يصح. **قوله: (إن الأصل لئلا الخ)** أي: فهو علة لقوله وحفظاً. **قوله: (أحضر الخ)** أي: فالأصل عن أن أحضر الوغى فحذف أن بعد حذف عن فرفع الفعل بعد أن كان منصوباً على حد تسمع بالمعيدي الخ. **قوله: (واستضعف الزمخشري الخ)** قد يقال إنه يرد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير. **قوله: (أجعلها حالاً مقدرة)** هذا وارد على قوله سابقاً لا يصح جعلها حالاً وحاصله أن الممنوع على جعلها حالاً إذا جعلت مقارنة فلو جعلتها منتظرة لصح الكلام. **قوله: (هو صاحبها)** قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدراً على صيغة اسم المفعول لصح سواءً كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتزاحمة، وأما الإرادة فغير لازمة كما إذا قيل للمظلوم أدخل السجن خالداً فيه ا هـ دماميني. **قوله: (مقدراً)** أي: ذلك الرجل. **قوله: (لا يقدرون عدم السماع)** أي: وإنما يقدرون حين ارتقائهم السماء السماع لأنهم راجون

---

٦١٦ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في (ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧).

اللغة والمعنى: الزاجري: المانعي. الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالداً.

يقول: أيّها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها؟

الثالث: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٦٥]، بعدَ قوله تعالى: ﴿فَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، وهي كالتي قبلَها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقفَ على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩] بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدأُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]، لأنَّ إعادةَ الخلق لم تقع بعدُ فيقرّروا برؤيتها، ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقبِ ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا في الأرْضِ فانظُروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِىءُ الآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ مِنْ ذلك ﴿تُثِيرُ الأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]، فقال: الوقف على ﴿ذلول﴾ جيد، ثم يتبدىء ﴿تُثِيرُ الأرض﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأن ﴿ولا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارتِ الأرض كانت ذَلُولاً. ويردُّ اعتراضَه

له. **قوله: (فلا يحزنك قولهم)** هكذا بالفاء في أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو، واعترض عليه أن الاستئناف فيهما غير خفي وإنما يخفى على بليد لم يتدبر في معنى الآية لأن كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول أن العزة لله جميعاً، وحينئذٍ فلا ينبغي أن يعد هذا الاستئناف الخفي. **قوله: (وهي كالتي قبلها)** أي: في كونها يتبادر إلى الذهن إنها من مقولهم. **قوله: (وقف واجب)** أي: سواءً كان له سبب أو لا.

وأجيب بأن المراد واجب صناعي والمنفي الوجوب الشرعي. **قوله: (الرابع)** أي: من أمثلة الاستئناف الذي قد يخفى. **قوله: (ثم يعيده)** أي: فالمتبادر العطف على ما قبله وإن الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق وإعادته. **قوله: (بعد)** أي: إلى الآن حتى إنهم يقررون برؤيتها. **قوله: (ثم الله ينشيء الخ)** أي: فقد غير الأسلوب ولم يقل ثم نشأه فهذا دليل على الاستئناف. **قوله: (زعم أبو حاتم أن من ذلك)** أي: من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الأرض عند أبي حاتم والمتبادر أن تثير صفة لذلول أي لا مذللة بإثارة الأرض أي بالعمل والحرث ولا تسقي الحرث أي الزرع فمن قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحرث بها ولا يسقى. **قوله: (بأن ولا الخ)** هذا كلام أبي البقاء فالمعنى ويدلك أن المصنف سيأتي برد كلام أبي البقاء، ولو كان هذا عين كلامه لاعترض المصنف عليه بأن العاطف الواو لا ولا. **قوله: (على النفي)** أي: ولو جعلت مستأنفة لكانت الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لأن العاطف الواو وحدها فالأولى الواو الداخلة على لا تعطف إلا على منفي.

قوله: (وبأنها لو أثارت الأرض) أي: أثارت غبارها وهيجتها، وقوله كانت ذلولاً أي مذللة للحرث لأنها لا تثير الغبار من الأرض إلا إذا علقت في المحراث ومتى علقت فيه

الأولَ صحّةُ «مرزتُ برجلٍ يُصلّي ولا يلتفت»، والثانِي أنَّ أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائبِ هذه البقرة، وإنما وَجْهُ الردِّ أن الخبرَ لم يأتِ بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنهم إنّما كلّفوا بأمر موجود، لا بأمرٍ خارقٍ للعادة، وبأنه كان يجبُ تكرار «لا» في «ذَلول» إذ لا يقال: «مَرَرت برجلٍ لا شاعرٍ» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿ولا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]، لأنَّ ذلك واقعٌ بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاسْتِئْنَافِ احتيجَ إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو: «زيد» من قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد».

كانت مذللة وقد حكم أولاً بأنها ليست ذلولاً فجعلها استئنافاً تناقض. **قوله: (ولا يلتفت)** أي: وكذا زيد يصوم ولا يعقد والأولى أن يمثل بهذا لظهور أن الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فإنها تحتمل أنها للحال. **قوله: (والثاني الخ)** أي: ويرد اعتراضه الثاني ويرد أيضاً بأن المعنى أنها تثير الأرض من بطرها في قوة المشي. **قوله: (وإنما وجه الرد)** أي: على أبي حاتم وحاصل الرد أنا لا نسلم إن ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أي حديث ولكن اعترض على المصنف بأنه لا يلزم من كونه لم يبلغك خبر بأن ذلك من عجائبها إنه لم يرد خبر بذلك في الواقع إذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر إلا بسند. **قوله: (من عجائبها)** أي: فهي تثير الأرض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فإنه لا يثير غبار الأرض إلا إذا كان مذللاً.

قوله: (وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود الخ) حاصله أنه يلزم على قوله بالاستئناف أن البقرة التي أمروا بذبحها متصفة بأمر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين إثارتها غبار الأرض فيلزم عليه تكليفهم بأمر خارق للعادة مع أنهم إنما كلفوا بأمر موجود، ويرد هذا الاعتراض بأنهم كلفوا بذبح بقرة موجودة إلا أنها متصفة بأمر خارق للعادة لأنهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بأمر خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين. **قوله: (وبأنه كان يجب الخ)** هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول في نسخة لا ذلول أي بعده. **قوله: (تكرار لا في ذلول)** أي: تكرار لا الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة للا لا متعلق بتكرار. **قوله: (بعد الاستئناف)** أي: فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جارٍ على كلام الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرار نحو غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات. **قوله: (الثاني)** أي: من التنبيهات.

قوله: (وهو نوعان) أي: واللفظ المحتمل نوعان. **قوله: (نعم الرجل زيد)** فإن جعلت زيداً مبتدأ أو ما قبله خبراً كان زيد لفظاً غير مستأنف، وإن جعلته خبر المحذوف أي هو زيد كان مستأنفاً وعبر المصنف باللفظ لأن المحتمل قد لا يكون جملة كزيد في

والثاني: ما لا يحتاجُ فيه إلى ذلك، لِكَوْنِهِ جملةً تامّة، وذلك كثير جدًّا، نحو الجملة المنفيَّة وما بعدَها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]. قال الزمخشريّ: الأحسنُ والأبلغُ أن تكونَ مستَأنَفات على وجهِ التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يَأْلونكم» و «قَد بدت» صفتَيْن، أي: بطانةً غيرَ مانعتكم فساداً باديةً بغضاؤُهم. ومنع الواحِديُّ هذا الوَجْه، لعدم حرفِ العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا

المثال المذكور فإنه على الاحتمال الأول مفرد وجملة على الثاني. **قوله: (والثاني ما)** أي: لفظ أو جمل على الاستئناف. **قوله: (إلى ذلك)** أي: تقدير. **قوله: (لا تتخذوا بطانة)** أي: أصفياء تظهرونهم على سركم وموالاة ربكم أي لا يتبعونكم. **قوله: (وما تخفي صدورهم أكبر)** كان عليه أن يريد قد بينا لكم الآيات لأن قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي الجمل الثلاث أعني لا يألونكم خبالاً وقد بدت البغضاء من أفواههم وقد بينا لكم الآيات، وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر أن الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الأولى أن تكون الجمل الثلاث مستأنفات وإنما لم يعد ودوا ما عنتم جملة منها لأنها بيان لقوله لا يألونكم خبالاً. **قوله: (والأبلغ أن تكون مستأنفات)** أي: استئنافاً نحوياً أو بيانياً، ووجه الأبلغية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضاً الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة وقد لا مع أنها كذلك دائماً. **قوله: (على وجه التعليل)** أي: لأنهم لا يألونكم خبالاً أي لا يمنعونكم من الخبال أي من الفساد بدليل أنهم يودون عنتكم أي شدة ضرركم ولأنه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم؛ والحال أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم، فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية، وقوله ودوا ما عنتم بيان لما قبله، وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل أنه استئناف كلام وإنه علة للنهي أيضاً أي لأننا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا؛ الحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الأوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالاً، وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفين علة للنهي، قوله وأما بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال إما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظاً ومعنى. **قوله: (على وجه التعليل للنهي)** ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيهاً على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله. **قوله: (بطانة)** أي: أولياء وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله. **قوله: (من دون المسلمين)** أي: من غيرهم.

قوله: (ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والأحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأوليين وذكر

يُقال: «لا تَتَّخِذْ صاحباً يُؤْذِيك أحبّ مفارقتك». والذي يظهر أن الصفة تتعدَّد بغيرِ عاطفٍ وإن كانت جملةً كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]، وحصَلَ للإمام فخر الدين في تفسيرِ هذه الآية سَهْوٌ، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم «من دونكم» على «بطانة»، وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو «من دونكم» لا «بطانة»، فلذلك قدّم الأهمّ، وليست التِّلاوة كما ذكر؛ ونظير هذا أن أبا حيان فسَّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُراً﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بينهم زُبُراً﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السَّهْو رجلانِ لخَّصا من تفسيره إعراباً.

التنبيه الثالث: من الجُمَل ما جرَى فيه خِلاَف، هل هو مُستَأْنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، وذلك لأن المبرد يرى أنَّه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخّر من تقديم، وأن الأصلَ: أقوم إن قامَ زيدٌ، وأنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ، ويؤيّده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

ويَنْبني على هذا **مسألتان**:

في الاستئناف الثلاثة. **قوله**: **(أحب)** أي: بدون العاطف أي وإنما يقال وأحب بالواو. **قوله**: **(كما في الخبر)** أي: لأن الصفة محكوم بها في المعنى. **قوله**: **(كما ذكر)** أي: بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من ودونكم. **قوله**: **(وإنما هي في سورة المؤمنون)** أي: وأما سورة الأنبياء فليس فيها لفظ زبراً بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون. **قوله**: **(وترك تفسيرها الخ)** أي: اعتقاد أنها إنما هي في الأنبياء لا في المؤمنون. **قوله**: **(لخصا من تفسيره إعراباً)** أي: لخص كل منها إعراباً وهم السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين. **قوله**: **(من نحو قولك)** أي: من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعاً بعد الشرط. **قوله**: **(على إضمار الفاء)** أي: ومبتدأ والتقدير فإنا قوم فالجملة اسمية فتربط بالفاء وليست مستأنفة لأنها جواب الشرط. **قوله**: **(وسيبويه يرى الخ)** قال الرضى لا نحتاج لأحد هذين المذهبين أصلاً بل نجعل نفس يقوم جواباً لأن ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وإنما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظاً بينها وبين الجواب فلما لم تعمل في الشرط لفظاً مع أنه بلصقها لم تعمل في الجزاء أصلاً لبعده عنها فالأداة لم تعمل إلا في فعل الشرط محلاً. **قوله**: **(مؤخر من تقديم)** أي: فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لأن حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة.

قوله: **(ويؤيده)** وجه التأييد أن معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب. **قوله**: **(وينبني على هذا)** أي: الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وإنه ليس مستأنفاً أو إنه ليس جواب

إحداهما: أنَّه هل يجوز «زيْداً إنْ أتَانِي أُكْرِمُهُ» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يُجيزه كما تُجِيزُ «زَيْداً أُكْرِمُهُ إنْ أَتَانِي»، والقياس أن المبرّد يمنعه، لأنه في سياقِ أداة الشَّرط، فلا يعمل فيما تقدَّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعلِ المرفوع بفعلٍ معطوفٍ، هل يُجزمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوزُ الْجَزم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظِ الفعل، والجزمُ بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدها.

الثاني: «مُذْ» و «مُنذُ» وما بَعْدَهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ»، فقال السيرافي: في موضعِ نصبٍ على الحال، وليس بشيءٍ، لعدم الرابط؛ وقال الجمهور: مُسْتَأْنَفه جواباً لسؤالٍ تقديره عند مَنْ قدّر «مُذْ» مبتدأ: ما أَمَد ذلك؟ وعند من قدَّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستِثْناء «ليس» و «لا يكون» و «خَلاَ» و «عَدَا» و «حاشَا» فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القومُ خالِينَ عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجبَهُ ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَنِي رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع

الشرط بل دليل الجواب وأنه مؤخر من تقديم فهو مستأنف. **قوله**: **(كما يجوز الخ)** أي: لأن محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور. **قوله**: **(لا يجوز الجزم)** أي: لأن محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم. **قوله**: **(على محل الفاء المقدرة وما بعدها)** فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل إنما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع أن المحل للمجرور فقط. **قوله**: **(الثاني)** أي: من أمثلة الجمل التي اختلف في كونها مستأنفة أولاً. **قوله**: **(وليس بشيء لعدم الرابط)** أي: في قولك مذ يومان لأن معنى الجملة المذكور مدة انتفاء الرؤية يومان أو بيني وبين لقائه يومان؛ وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير، وقول بعض إن فيه رابطاً بحسب المعنى أن الأصل بيني وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لا بد من الرابط اللفظي. **قوله**: **(لعدم الرابط)** يعني رابط جملة الحال المعهود وهو الواو أو الضمير فيها. **قوله**: **(ما أمد ذلك)** أي: انتفاء الرؤية. **قوله**: **(جملة أفعل الاستثناء)** أي: في نحو قولك قام القوم ليس زيداً أو خلا زيداً الخ. **قوله**: **(ليس ولا يكون الخ)** بدل من أفعال الاستثناء. **قوله**: **(حال)** أي: لأن الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال. **قوله**: **(إذا المعنى)** أي: في الجميع. **قوله**: **(وأوجبه ابن عصفور)** أي: لعدم الرابط في الجملة الحالية. **قوله**: **(فالجملة صفة)** أي: لأن الجمل بعد النكرات صفات. **قوله**: **(في موضع جر بحتى)** أي: بناءً على أن حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافاً للجمهور القائلين

عندي أن يُقال «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائيّة كقوله [من الطويل]:

[فَمَـا زَالَـتِ الـقَـتْـلَـىٰ تَـمُـجُّ دِمَـاءَهَـا] بِـدِجْـلَـةَ حَـتَّـى مَـاءُ دِجْـلَـةَ أشْـكَـلُ

فقال الجمهور: مُسْتأنفَة، وعن الزجّاج وابنِ دُرُسْتُوَيْه أنَّها في موضع جرٍّ بـ «حتى»، وقد تقدَّم.

* * *

الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوِية وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع.

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٦١٧ ـ شَـجَـاكَ ـ أَظُـنُّ ـ رَبْـعُ الـظَّـاعِـنِـيـنَـا [وَلَـمْ تَـعْـبَـأْ بِـعَـذْلِ الْـعَـاذِلِـيـنَـا]

ويروى بنصب «ربع» على أنه مفعولٌ أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه

أن حتى متى كانت ابتدائية امتنع أن تكون عاملة للجر في الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية إذا عملت الجر مع كون كل عاملاً للجر أن الأولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة، وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جراً لا لفظاً ولا محلاً.

الجملة الثانية المعترضة

قوله: (المعترضة بين شيئين) أي: متلازمين لإفادة الكلام المعترضة في أثنائه تقوية أي توكيداً، وقوله وتسديداً مرادف لما قبله. **قوله: (أو تحسيناً)** أي: فهي لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أي توكيد لما قبلها. **قوله: (بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ)** أي: بناءً على أن شجا فعل ويحتمل أنه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره. **قوله: (شجاك)** فعل ومفعول وربع فاعل وتمامه:

ولـم تـعـبـأ بـعـذل الـعـاذلـيـنـا

قوله: (أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل أفادت التقوية لأنه حين يقول شجاك ربع الظاعنين يحتمل ذلك مظنون أو متوهم فأخبر أنه مظنون. **قوله: (وشجاك مفعوله الثاني)** أي: هذه الجملة مفعول ثانٍ وقوله وفيه أي في شجاك. **قوله: (راجع إليه)**

---

٦١٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٤٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٣).

ضمير مستتِر راجع إليه، وقوله [من الطويل]:

٦١٨ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ ـ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ـ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ «يأتي» و «تنمي» تنازعا «ما»، فأُعمل الثاني وأُضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأول

أي: الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت. **قوله: (والحوادث)** الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها. **قوله: (ولا عزل)** أي: ليسوا خالين من السلاح وقبله:

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيارة في شغلِ

أسر رجل من بني عجل رجلاً من دارم فقال هذه الأبيات فأطلقوه وتمامها:

لعلهمو أن يمطروني بنعمة كما صاب ماء المزن في البلد المحلِ

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة ويصطنع الحسنى سراة بني عجلِ

قوله: (وهو الظاهر) أي: الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر في قوله الخ. **قوله: (ألم يأتيك والأنباء تنمى الخ)** بعده:

ومحبسها على القرشي تشري بأدراع وأسياف، حدادِ

وبنو زياد الربيع بن زياد وإخوته أخذوا لقيس درعاً فاستاق قيس إبل الربيع بمكة وباعها لعبد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشي بدروع وسيوف. **قوله: (والأنباء)** أي: الأخبار. **قوله: (على أن)** أي: بناءً على أن الباء زائدة في الفاعل أي فما مرفوع المحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة. **قوله: (فأعمل الثاني)** أي: بدليل أنه قرنه بالباء. **قوله: (فلا اعتراض ولا زيادة)** أي: لأن تنمى يتعدى بالباء.

اللغة: الشجا، الحزن والغصة. الربع: الطلل (اسم الديار): الظاعن: المسافر. لم يعبأ: لم يبال ولم يعر انتباهاً.

المعنى: إن سبب حزنك، منظر ديار الحبيبة وهو خاوٍ من أهله، وقد أخذ عليك قلبك وعقلك، فأظهرت أساك غير عابىء بلوم أو تقريع.

٦١٨ ـ **التخريج**: البيت لجويرية بن زيد في (الدرر ٤/ ٢٥؛ ولرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني ٢/٨٠٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٢٦ (هيم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨).

اللغة: الحوادث: المصائب. جمة: كثيرة. الأسنة: ج سنان: أعلى الرمح من الحديد مسنون.

المعنى: إن مصائب الدهر كثيرة وقد أصابتني واحدة، فلقد أسرت بعد جرحي برمحِ شجاع، قومه =

أَوْجَهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تَنْمي بهذا وبغيره.

الثاني: **بينه وبين مفعوله**، كقوله [من الرجز]:

٦١٩ ـ وَبُـدِّلَـتْ ـ وَالـدَّهـرُ ذو تَـبَـدُّلِ ـ هَـيْـفـاً دَبُـوراً بِـالـصَّـبَـا وَالـشَّـمْـأَلِ

والثالث: **بينَ المبتدأ وخبره** كقوله [من الطويل]:

٦٢٠ ـ وَفِـيـهِـنَّ ـ وَالأَيَّـامُ يَـعْـثُـرْنَ بِـالْـفَـتَـى نَـوَادِبُ لاَ يَـمْـلَـلْـنَـهُ وَنَـوَائِـحُ

ومنه الاعتراض بجملة الفِعْل المُلْغَى في نحو: «زَيْدٌ أَظُنُّ قائم»، وبجملةِ الاختِصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»،

قوله: **(إذ الأنباء)** الأخبار وقوله تنمى أي تخبر وقوله بهذا وبغيره أي ولو جعل بما لاقت معمولاً لتنمى لأفاد أن الإخبار لا تخبر إلا بما لاقت لبون الخ مع أنها أي الأخبار كما تخبره لاقته اللبون تخبر بغيره. **قوله**: **(بينه)** أي: الفعل وبين مفعوله. **قوله**: **(وبدلت)** نائب الفاعل ضمير يعود على الريح. **قوله**: **(هيفا)** أي: ريحاً حارة. **قوله**: **(بالصبا)** الباء داخلة على المتروك وهو الأشهر وقوله هيفا أي ريحا هيفا أي محرقة وهي ريح تأتي من قبل اليمن حارة لا تمر بشيء إلا يبسته وتسمى بالنكباء والصبا هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي الريح التي تأتي من ناحية القطب المسماة بالطياب والباء في بالصبا داخلة على المتروك وهو الأشهر من دخولها على المؤخوذ. **قوله**: **(وفيهن الخ)** خبر مقدم أي في البنات السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للندب، وقوله ونوائح أي وفيهن نوائح أي نائحات. **قوله**: **(لا يمللنه)** أي: لا يرغبن عنه. **قوله**: **(وفيهن الخ)** قبله:

رأيـت رجـالاً يـكـرهـون بـنـاتـهـم وفـيـهـن لا نـكـذب نـسـاء صـوالـحُ

قوله: **(ومنه الاعتراض الخ)** أي: من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ. **قوله**: **(وبجملة الاختصاص)** في المطول هي في محل نصب على الحال، وكذا قال

= مدججون بالسلاح.

٦١٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في (خزانة الأدب ٢/ ٣٩١؛ والخصائص ١/ ٣٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨؛ والطرائف الأدبية ص ٥٨؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤٩ (بدل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨).

اللغة: هيفاً: ريح جنوبية عاصفة. دبور: ريح سموم تهلك الزرع والضرع. الصبا: ريح لطيفة تهب من الشرق. والشمأل: ريح تهب من القطب الشمالي.

المعنى: إن الدهر لذو تغير لا يثبت على حال، وقد ابتلاني فعصفت بي مصائبه بعد أن كان مواتياً.

٦٢٠ ـ **التخريج**: البيت لمعن بن أوس في (ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١؛ والخصائص ١/ ٣٣٩؛ والدرر ٤/ ١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٤٧).

اللغة: الأيام: الحوادث والمصائب. يعثرن: يصبن: نوائح: نوادب، هن الباكيات على الميت. =

وقول الشاعر [من الرجز]:

٦٢١ ـ نَحْنُ ـ بَنَاتِ طَارِقْ ـ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وأمّا الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله: «أو نَبِيّ كان مُوسَى» فالصحيحُ أنها لا فاعل لها، فلا جُمْلة.

والرابع: **بين ما أصْلُه المُبتدأ والخبر**، كقوله [من الطويل]:

٦٢٢ ـ وَإنّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

الرضى ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر. **قوله: (وقول الشاعر الخ)** أي: قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص وإلا فهو لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل إسلامها وأرادت بالصارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لأنه يطلع ليلاً وكل آتٍ ليلاً فهو طارق وبعد البيت:

والمسك في المفارق والدار في المخانق
إن تقبلوا نعانق ونبسط النمارق
أو تدبروا نفارق فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب. **قوله: (نحن)** مبتدأ وقوله نمشي خبر وقوله بنات أي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اخصتاصية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية وذهب بعض إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال. **قوله: (فالصحيح أنها الخ)** أي: فلا تعد من هذا القبيل أي

= **المعنى**: لقد كرهت العرب ولادة البنات، غير أن فيهن البنات الصالحات، اللائي يخففن عنا مصائبنا، ومنهن من يبكيننا إذا ما اعترانا طارىء أوقع القضاء.

٦٢١ ـ **التخريج**: الرجز لهند بنت عتبة في (أدب الكاتب ص ٩٠؛ والأغاني ١٢/ ٣٤٣، ١٥/ ١٤٧؛ ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٧ (طرق)؛ ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإياديّ في معجم ما استعجم ص ٧٠؛ ولهند بنت الفند الزماني (سهل بن شيبان) في الأغاني ٢٣/ ٢٥٤؛ ولهند دون تحديد في لسان العرب ١٠/ ٣٦١ (نمرق)؛ وللقرشية في جمهرة اللغة ص ٧٥٦؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٣٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١).

اللغة: طارق، هو والد هند الإيادية. النمارق: الوسائد والنجوم لعلوها.

المعنى: نحن بنات رجال عظماء، ومجد أرفع من النجوم وعز كبير، نفرش الغالي من الوسائد ونسير عليها، حتى لا تطأ أقدامنا الأرض.

٦٢٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤؛ والدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥). =

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلَّ»، وتقدير الصِّلة محذوفة، أي: التي أقول: لعلّي.

وكقوله [من الطويل]:

٦٢٣ ـ لَعَلَّكَ ـ والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ـ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وقوله [من الرجز]:

٦٢٤ ـ يَا لَيْتَ شِعْرِي ـ وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ هَلْ أغْدُوَنْ يَوْماً وأمْرِي مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملةَ الاستفهام خبرٌ على تأويلِ «شِعْرِي» بـ «مشعوري»، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابطٍ؛ وأما إذا قيل بأن الخبرَ محذوفٌ أي:

من جمل الاعتراض لأن الصحيح أنها لا فاعل لها. **قوله: (على تقدير أزورها خبر لعلى)** أي: لا على أن أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف وإلا كان من القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول. **قوله: (وتقرير الصلة محذوفة)** لأنها إنما تكون خبرية والترجي إنشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدأ والخبر. **قوله: (القلوص)** بفتح القاف هي الشابة من الإبل والبداء ما يحدث من الأراء يخاطب من وعده قلوصاً فأخلفه.

قوله: (يا ليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمني أي التمني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها. **قوله: (بمشعوري)** أي: يا ليت

= **اللغة**: شطت: بعدت. النوى: البعد والفراق.

المعنى: سأرسل نظرة الوداع إلى الحبيبة رغم التباعد راجياً لقاءها رغم التفرق بيننا.

٦٢٣ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن بشير في (ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ١٦/ ٧٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥؛ والدرر ٤/ ٢٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٠؛ وللشمّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٦ (بدا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

اللغة والمعنى: القلوص: الناقة الشابّة. بدا لك بداء: أي تغيّر رأيك عما سبق.

يقول لمن وعده بالقلوص: لعلّ رأيك قد تغيّر في شأن الناقة التي وعدتني بها، غير أنّه يجب أن تفي بما وعدت به.

٦٢٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (إصلاح المنطق ص ٢٦٣؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٥٩؛ والخصائص ٢/ ١٣٦؛ والدرر ٤/ ٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ ولسان العرب ٨/ ٥٧ (جمع)، ١٤/ ٣٥٧ (رمى)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧).

اللغة: المنى: الأمنية. الغدو: الرواح صباحاً. مجمع أمره: حازم عازم في أمره.

المعنى: أرغب في أن تكون أموري بخير، وعزمي صحيح، وحزمي أكيد، ولكن هيهات، =

موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها ههنا إذ المعنى: لَيْتَني أشعر، فالاعتراضُ بين الشّعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي [من السريع]:

٦٢٥ - إنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان

وقول ابن هَرْمَة [من المنسرح]:

٦٢٦ - إن سُلَيْمَى - واللَّهُ يَكْلَؤُهَا - ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

وقول رؤبة [من الرجز]:

٦٢٧ - إنـي - وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا - لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وقول كُثَير [من الطويل]:

مشعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام موجود. **قوله: (لا خبر لها هنا)** أي: بناءً على ما ذكره بعض من أن ليت إذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج الاسم وكان لا خبر لها لأن المعنى ليتني أشعر كما أن لا التي لنفي الجنس إذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتمنى. **قوله: (فالاعتراض بين الشعر ومعموله)** أي: فهو من باب الاعتراض بين الفاعل أي المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المتبدأ والخبر. **قوله: (وبلغتها)** بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغه إياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين. **قوله: (ترجمان)** بفتح التاء مع ضم الجمي وبضمها وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ. **قوله: (إن سليمى الخ)** بعده:

ولا أراهــا تــزال ظــالـمــة تـحـدث لـي نـكـبـة وتـنـكـؤهـا

من نكأ الجرح. **قوله: (إني)** الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله وأسطار جملة قسمية معترضة بين اسم إن وخبرها. **قوله: (وأسطار)** يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي سطرت سطراً بعد سطر إني لقائل الخ. **قوله: (يا نصر)** منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن

= فالبيوت لا تعمرها الأماني.

٦٢٥ - **التخريج**: البيت لعوف بن محلم في (الدرر ٤/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١؛ وطبقات الشعراء ص ١٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٣٦٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٨).

اللغة والمعنى: الترجمان: الذي يفسّر الكلام من لغة إلى أخرى.

يقول الشاعر لممدوحه: إنّي قد بلغت الثمانين من العمر - أطال الله عمرك وبلّغك إيّاه - فضعف سمعي ممّا أحوجني إلى ترجمان ينقل إليّ ما يخاطبني به الناس.

٦٢٦ - **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هرمة في (ديوانه ص ٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٤٦ (كلأ)).

اللغة: يكلؤها: يحفظها. ضنّت: بخلت. يرزؤها: يضرها.

المعنى: مع أن الوصال لا ينقص من سليمى الحبيبة شيئاً ولا يضرها، فقد بخلت به.

٦٢٧ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ =

٦٢٨ - وإِنّـي - وَتَـهْـيَـامِـي بِـعَـزَّةَ بَـعْـدَمـا تَـخَـلَّـيْـتُ مِـمَّـا بَـيْـنَـنَـا وَتَـخَـلَّـتِ -
لَـكَـالْـمُـرْتَـجِـي ظِـلَّ الْـغَـمَـامَـةِ كُـلَّـمَـا تَـبَـوَّأَ مِـنْـهَـا لِـلْـمَـقِـيـلِ اَضْـمَـحَـلَّـتِ

قال أبو علي: «تَهْيامي بعزَّة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إنّي وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ» فتكون الباء متعلّقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف.

الخامس: **بين الشرط وجوابه**، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ونحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظَّاهر أن الجواب ﴿فالله أولى بهما﴾

سيار أمير خراسان والأخير بمعنى المعونة فهو معمول لمحذوف، وأما الثاني فهو إتباع على اللفظ وقيل الثاني الثالث إتباع على اللفظ والمحل. **قوله: (وإني الخ)** مطلع القصيدة:

خـلـيـلـي هـذا ربـع عـزة فـاعـقـلا قـلـوصـيـكـمـا ثـم ابـكـيـا حـيـث حـلـتِ
ومـا كـنـت أدري قـبـل عـزة مـا الـبـكـا ولا مـوجـعـات الـقـلـب حـتـى تـولـتِ

قوله: (لكالمرتجي) خبر إن أي إني كالمرتجي أي الطالب. **قوله: (جملة معترضة)** أي: فتهيامي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيامي. **قوله: (وخبرها)** أي: لكالمرتجي. **قوله: (يجوز أن تكون الواو للقسم)** أي: كما يجوز الإعراب الأول فهو مجوز للأمرين. **قوله: (الواو للقسم)** أي: فهي جملة فعلية معترضة، وأما ما قاله أبو علي فالاعتراض بجملة اسمية. **قوله: (والظاهر إن الجواب فالله أولى بهما)** في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فلا تكتموا الشهادة رأفة به لأن

= ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ والدرر ٦/ ٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١).

اللغة والمعنى: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار.

يقول: أقسم بأسطار سُطِرْن سطراً بأنّه سينادي نصراً ليعطيه ويساعده.

٦٢٨ - **التخريج**: البيتان لكثيّر عزّة في (ديوانه ص ١٠٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٤؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٢٦ (هيم)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٩).

اللغة: التهيام: شدة العشق.

المعنى: إني بحال لا تسر، بعد أن زال الذي بيني وبين المحبوب من الوصل.

[النساء: ١٣٥]، ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهَّموا لأن «أو» هنا للتَّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المُطابقة، نصّ عليه الأبدي، وهو الحقّ؛ أمَّا قول ابن عصفور: إن تَثْنية الضّمير في الآية شاذّة فباطلٌ كبطلانِ قوله مثل ذلك في إفرادِ الضمير في ﴿واللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾ [التوبة: ٦٢] وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿أحق﴾ خبر عَنْهما؛ وسَهَّلَ إفرادَ الضّمير أمران: معنويٌّ وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصَّلاة والسلام، وبالعكس ﴿إنَّ الذينَ يُبَايِعُونَكَ إنَّمَا يُبَايِعُونَ الله﴾ [الفتح: ١٠]، ولفظيٌّ هو تقديمُ إفراد «أحق»، ووَجْهُ ذلك أن اسمَ التَّفضيل المجرَّد من «أل» والإضافة واجبُ الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قلْ إنْ كان آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَعَشِيرتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله ﴿أحَبَّ إليكم﴾ [التوبة: ٢٤].

والثاني: أن ﴿أحق﴾ خبرٌ عنْ اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُهُ خبراً عن اسمه

الله أولى وأرحم بهما. **قوله: (ولا يرد الخ)** حاصله أن أو لأحد الأمرين أي وإذا كان كذلك فالضمير معها إنما يعود مفرداً لا مثنى. **قوله: (للتنويع)** أي: والضمير معها يطابق بخلاف أو التي ليست للتنويع فإنه يفرد معها. **قوله: (مثل ذلك)** أي: أنه قال إن أفراد والضمير في هذه الآية شاذ والقياس التثنية، وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الأفراد في هذه الآية ثلاثة أوجه. **قوله: (والله ورسوله أحق الخ)** صدر الآية: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم﴾ [التوبة: ٦٢] أي يحلف المنافقون بالله لكم أنهم لمنكم، إن ما بلغ النبي عنهم من الإيذاء لم يقع منهم لأجل أن يرضوكم والحال إن الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة.

قوله: (وفيه) أي: وفي تخريج أفراده ثلاثة أوجه. **قوله: (إن إرضاء الله الخ)** في «الكشاف» و«حواشيه» أن الضمير للرسول وحده وإنما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول ﷺ على حد إن الذين يؤذون الله ورسوله وهم إنما يؤذون الرسول. **قوله: (إن الذين يبايعونك)** هذا دليل للعكس أي كون إرضاء الرسول إرضاء لله، وأما كون إرضاء الله إرضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل. **قوله: (إفراد أحق)** أي: فلما كان مفرداً سهل ذلك إفراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفرداً كأنه لوحظ الإفراد في المبتدأ فساغ إفراد الضمير العائد عليه. **قوله: (ووجه ذلك)** أي: وجه إفراد أحق الذي هو الخبر الموجب إفراده لإفراد الضمير في يرضوه. **قوله: (أو بالعكس)** أي: فالضمير إنما هو راجع لله أو لرسوله. **قوله: (بأن يرضوه)** أي: على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من إن الذي حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر. **قوله: (وما عمري عليَّ بهين)** العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أي الحياة والذي يقع في القسم مفتوح العين. **قوله: (الأقارع)**

عليه الصَّلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن ﴿أنْ يُرْضُوه﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير: بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: **بين القسم وجوابه**، كقوله [من الطويل]:

٦٢٩ ـ لَعَمْرِي ـ وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ـ   لَقَدْ نَطَقَتْ بُطلاً عَلَيَّ الأقارِعُ

وقوله تعالى: ﴿قال فَالْحَقَّ والحقّ أقُولُ لأمْلأنَّ﴾ [ص: ٨٤ ـ ٨٥] الأصْلُ: أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول ـ بعد إسْقاطِ الخافض ـ بـ «أُقسم» محذوفاً، و «الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقُرِىء برفعهما بتقدير: فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرِّهما على

جمع أقرع صفة رجل أي لقد نطقت الرجال القرع علي باطلاً. **قوله: (لعمري الخ)** عمر الرجل بابه فرح إذا عاش طويلاً إلا أن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل في القسم الأول والبطل مصدر بطل الشيء والبيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر منها:

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت الما أصح والشيب وازعُ
أتاني أبيت اللعن إنك لمتني   وتلك التي تستد عنها المسامعُ
مقالة إن قد قلت سوف أناله   وذلك من تلقاء مثلك رائعُ
فبت كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السم ناقعُ
فإنك كالليل الذي هو مدركي   وإن خلت إن المنتأى عنك واسعُ

قوله: (أقسم بالحق) أي: فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والأولى أن يقول فأقسم ليشير إلى الفاء الموجودة. **قوله: (بعد إسقاط الخافض)** أعني حرف القسم وهو الباء نحو إن على الله أن تبايعا، وقوله بأقسم متعلق بانتصب. **قوله: (فالحق قسمي)** أي: فالحق مبتدأ وخبره محذوف، وأما الحق الثاني فهو مبتدأ أو خبره مذكور إلا أنه حذف منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الأول فإن الاعتراض بجملة فعلية. **قوله:**

---

٦٢٩ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦؛ والكتاب ٢/ ٧٠ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨).

اللغة: الأقارع: هم بنو قريع.

المعنى: أقسم بحياتي، وهي غالبة عندي، إن بني قريع يدّعون علي زوراً وظلماً.

تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: «والله والله لأفعلَنَّ»، وقال الزمخشريّ: جرّ الثاني على أن المعنى وأقولُ والحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورِها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، ا هـ.

وقُرىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحقّ أنا، والأول أولىٰ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلاَ أُقْسِم بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧] الآية.

(على تقدير واو القسم) أي: فالمعنى قال فوالحق والحق أي فأقسم بالحق وأقسم بالحق لأملأن الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة أقول. **قوله: (والثاني توكيداً)** أي: فالاعتراض حينئذٍ إنما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لأملأن فاعترض بأقول فقط. **قوله: (وقال الزمخشري)** أي: بعد أن ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع، وأما ما قاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشري.

قوله: (على أن المعنى وأقول والحق) الأولى حذف الواو من قوله وأقول لأن الموجود إنما هي واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى أقسم بالحق أقول في قسمي في هذا المقام الهائل والحق أي أقول هذا اللفظ أي لا أقول في قسمي إلا هذا اللفظ وبقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال أن كثيراً ما يقسم بغير هذا اللفظ. **قوله: (فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها)** أي: لتأويلهما بهذا اللفظ. **قوله: (على سبيل الحكاية)** أي: للفظ المقسم به مع حرف القسم. **قوله: (وهو وجه حسن)** أي: لإفادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بأن ذلك القسم أمر عظيم. **قوله: (وهو وجه حسن الخ)** يعني أن حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلاً وتقديراً وجه حسن وكما جاز في المجرور كهذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما. **قوله: (جائز في الرفع)** أي: لأنه تقدم أن المعنى الحق قسمي وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكاه بالرفع ففيه حصر بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا أقول إلا هذا اللفظ، وقوله والنصب أي نصبهما والمعنى أقسم بالحق والحق أقول لا أقول إلا هذا اللفظ فتحصل أن الحق محكي سواء رفع أو نصب أو جر.

قوله: (انتهى) أي: كلام الزمخشري لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز في الرفع والنصب مع أن الزمخشري أخره وزاد في عبارته قوله فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها تأمل. **قوله: (من ذلك)** أي: من الاعتراض بين القسم وجوابه. **قوله: (فلا أقسم الخ)** أي: لأن الأمر واضح لا يحتاج لقسم أو فالقسم ولا مزيدة للتأكيد كما في لئلا يعمل أو فلأنا أقسم فحذف المبتدأ أو أشبع فتحة لام الابتداء ويدل له أنه قرأ فلأقسم أولاً رد لكلام

والسابع: **بين الموصوف وصفته** كالآية، فإن فيها اعتراضَيْن: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قَسَم﴾ [الواقعة: ٧٦] وصفته وهو ﴿عظيم﴾ [الواقعة: ٧٦] بجملة ﴿لو تعلمون﴾ [الواقعة: ٧٦]، واعتراضاً بين ﴿أقسم بمواقع النجوم﴾ [الواقعة: ٧٥] وجوابه وهو ﴿إنه لقرآن كريم﴾ [الواقعة: ٧٧] بالكلام الذي بَيْنهما؛ وأمّا قولُ ابن عطيّة ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد وهو ﴿لو تعلمون﴾ لأن ﴿وإنه لقَسَم عظيم﴾ توكيدٌ لا اعتراض فمردود؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثامن: **بين الموصول وصلته**، كقوله [من الكامل]:

٦٣٠ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً [والْحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ]

ويحتمله قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي، وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا، أَزُورُهَا

وذلك على أن تقدّر الصلة «أزورها» وتقدر خبر «لعلَّ» محذوفاً، أي: لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: **بين أجزاء الصّلة**، نحو: ﴿والَّذينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا

مخالف للمقسم عليه أي ليس الأمر كما تزعمون من كون القرآن شعراً أو أساطير الأولين. **قوله: (في حد جملة الاعتراض)** أي: لأنه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين. **قوله: (ذاك الذي الخ)** تمامه:

.... والحق يدمغ ترهات الباطلِ

أنا تزيد على الحلوم حلومنا فضلاً ونجهل فوق جهل الجاهلِ

قوله: (وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصل وصلته أعني يعرف. **قوله: (بين أجزاء الصلة)** جمع جزء والمراد بالأجزاء أحد ركني الإسناد وليس هنا كذلك، بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالأولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف

---

٦٣٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٥٨٠؛ والدرر ١/ ٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٠ (تره)؛ والمقرب ١/ ٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ٢٤٧).

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: إن الذي حمىٰ النساء من السبي، والمال من السلب هو الذي تعرفه قبيلة مالك بشجاعته وصفاته العربية الكريمة، من نجدة الملهوف، وإغاثة الضعيف، والحق يدحض الباطل.

وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٦ ـ ٢٧] الآيات؛ فإن جملة ﴿وترهقهم ذلة﴾ معطوفة على ﴿كسبوا السيئات﴾ فهي من الصّلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿ما لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس: ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ترهقهم﴾ لم يؤت به لتعريفِ «الذين» فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كَسْبهم السيّئات؛ ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكونَ الخبر ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧] فلا يكون في الآية اعتراض؛ ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترِضَتان، وأن يكون الخبر ﴿كأنّما أغشيت﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراضُ بثلاثِ جمل، أو ﴿أولئك أصحاب النار﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراض بأربع جُمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن ﴿الذين﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿الذين﴾ الأولى، أي: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾، والذين كسبوا

أحدهما على الأخرى، وقد يقال أن المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة كل واحدة منهما جزء منها. **قوله**: **(الآيات)** الأولى الآية ولعله جعلها آيات نظراً لما فيها من الأوقاف. **قوله**: **(فهي من الصلة)** أي: بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمني. **قوله**: **(بين به قدر جزائهم)** أي: وهو أن قدر الجزاء المثل لا الأقل ولا الأكثر وحينئذٍ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها. **قوله**: **(خبر)** أي: عن المبتدأ وهو قوله والذين كسبوا. **قوله**: **(لأن الظاهر إن ترهقهم الخ)** إنما كان ذلك ظاهراً لأن الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيدا أي الجائي أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيئات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المراهقون بالذلة إذ الإرهاق بالذلة إنما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذٍ فلا يعرفون به الآن.

قوله: **(فيعطف)** بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف. **قوله**: **(بل جيء به)** أي: وحينئذٍ فهو عطف على جملة سيئة بمثها الواقع اعتراضاً لا على جملة الصلة حتى يكون بعضاً منها. **قوله**: **(أن يكون الخبر)** أي: وحينئذٍ فقوله وترهقهم عطف على الخبر. **قوله**: **(جزاء سيئة بمثلها)** أي: جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه. **قوله**: **(لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها)** أي: ومالهم الخ خبر ثانٍ. **قوله**: **(جملة النفي)** أي: وهي ما لهم من الله من عاصم. **قوله**: **(جملتان معترضتان)** أي: بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة. **قوله**: **(أو أولئك)** أي: وأن يكون الخبر أولئك الخ. **قوله**: **(فالاعتراض)** أي: بين المبتدأ والخبر. **قوله**: **(بل معطوف على الذين)** أي: فهو في محل رفع خبر لا إنه في محل رفع مبتدأ، وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى. **قوله**: **(أي للذين)** هو خبر

السيِّئات جزاء سيِّئة بمثلها؛ فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الَّذِين عَمِلُوا السيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، وفي اللفظ قولهم «في الدَّارِ زَيْدٌ والْحُجْرَةِ عَمْرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عَامِلَيْنِ مختلفَيْنِ عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقين؛ وممّا يُرجِّح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿بِمِثْلِهَا﴾ متعلّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاء سيّئة» مبتدأ احتيج إلى تقديرِ الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لَهُمْ، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابطٍ بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿الذين﴾؛ وعلى ما اختَرْناه يكون «جزاء» عطفاً على «الحسنى»، فلا يحتاج إلى تقديرٍ آخر؛ وأمّا قول أبي الحسن وابن كيسان إن ﴿بمثلها﴾ هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بِحَسْبِكَ دِرْهم» فمردود عند الجمهور،

مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته.

قوله: (ونظيرها) أي: نظير هذه الآية بتمامها. **قوله: (إلا ما كانوا يعملون)** كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله. **قوله: (وفي اللفظ)** أي: ونظير هذه الآية في اللفظ بناءً على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين. **قوله: (وفي اللفظ الخ)** هذا استطراد لأن الكلام في الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الأظهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الأخفش أو على تقدير اللام عند سيبويه. **قوله: (من العطف على معمولي عاملين)** أي: لأن عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه في، كذلك الآية فإن جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام. **قوله: (عند الأخفش)** متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الأخفش. **قوله: (وعلى إضمار الجار)** أي: اللام في الآية وفي المثال. **قوله: (عند سيبويه والمحققين)** أي: المانعين لذلك. **قوله: (ومما يرجح هذا الوجه)** أي: كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق. **قوله: (متعلقة بالجزاء)** أي: لأن المعنى الجزاء بالمثل. **قوله: (وهو)** أي: تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقدير واقع وإنما تظهر الأحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبراً عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والحوفي راعى الأول.

قوله: (لإغنائه) أي: وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع لهم. **قوله: (فلا يحتاج إلى تقدير)** أي: وما لا يحوج أولى. **قوله: (فلا يحتاج إلى تقدير)** أي: للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ. **قوله: (وأما قول أبي الحسن الخ)** جواب عما يقال إنه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساوياً لما اختاره المصنف. **قوله: (فمردود)** أي: لأن الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل

وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلها﴾ [الشورى: ٤٠].

والعاشر: **بين المتضايفين**، كقولهم: «هَذَا غُلاَمُ وَاللَّهِ زَيْدٍ»، و«لاَ أَخَا فَاعْلَمْ لِزَيْدٍ»، وقيل: «الأخ» هو الاسم والظَّرف الخبر، وإن «الأخ» حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله «مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطل»، فهو كقولهم: «لا عَصَا لَكَ».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور، كقوله: «اشْتَرَيْتُهُ بأَرَى أَلْفِ دِرْهَمٍ».

الثاني عشر: **بين الحرف الناسخ وما دخل عليه**، كقوله [من الوافر]:

٦٣١ - كأنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ، أثافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

كذا قال قوم، ويمكن أن تكونَ هذه الجملةُ حاليّة تقدَّمت على صاحبها، وهو

في المبتدأ إلا إذا كان الخبر منفياً. **قوله: (وقد يؤنس)** أي: من حيث أن مثلها جرد من الباء وهو الصفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة. **قوله: (ولا أخاً فأعلم لزيد)** أي: فلا نافية وأخا اسمها منصوب بالألف وأخا مضاف ولزيد مضاف إليه، وقوله فأعلم اعترض بينهما واللام في لزيد زائدة والخبر محذوف أي موجود وإنما عملت لا في المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام.

قوله: (هو الاسم) أي: اسم لا وقوله والظرف أي لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذٍ فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايفين. **قوله: (وإن الأخ الخ)** جواب عما يقال إنه إذا كان الأخ اسماً للا كان الواجب أن يقول ولا أخ. **قوله: (جاء على لغة القصر)** أي: فهو مبني على فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. **قوله: (كقوله)** أي: قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب علي بن أبي طالب. **قوله: (فهو كقولهم لاعصا لك)** أي: إنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبني على فتح مقدر على الألف وخبرها ظرف. **قوله: (بأرى)** أي: بأظن فالأصل اشتريته أرى أي أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار والمجرور. **قوله: (أثافيها)** جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الأضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالأرض وهو لأبي الغول الطهري وقبله:

أتنسى لا هداك الله سلمى وعهد شبابها الحسن الجميلُ

قوله: (ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة

---

٦٣١ - **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في (الدرر ٤/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٣ (ثفا)؛ والمنصف ٢/ ١٨٥، ٣/ ٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨).

اللغة: أتي: مَرّ وانقضى. الحول: العام أو السنة. أثافي: وهي أركان الموقد الثلاثة توضع فوقها القدر. مثول: واقفات أو منتصبات.

اسم «كأن»، على حد الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

الثالث عشر: **بين الحرف وتوكيده**، كقوله [من الرجز]:

٦٣٢ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الرابع عشر: **بين حرف التنفيس والفعل**، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإن «سوفَ» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: **بين «قد» والفعل**، كقوله [من الطويل]:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

الحالية المقترنة بالواو وحينئذٍ فيتعين الاعتراض عندهم. **قوله: (على حد الحال)** أي: مجيئها من اسم كأن بقطع النظر عن التقدم فإن قوله رطباً حال من قلوب السابق. **قوله: (كأن قلوب الطير الخ)** هذا في وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل القلوب والبيت لامرىء القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباته وقد دنا من امرأة مخضبة البنان:

دنوت إليها وهو كالفرخ راقد فياخجلتي لما دنوت وإذلالي

فقلت أمسكه بالأنامل فالتقى لدى وكرها العناب والحشف البالي

قوله: (ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لأن المراد لفظها والثالثة توكيلاً للأولى وجملة وهل ينفع معترضة بين الأولى والثالثة. **قوله: (وما أدري)** أي: الآن وقوله وسوف الخ أي وأظن الآن إني سوف أدري في المستقبل. **قوله: (وسوف أخال)** الأصل وأخال سوف أدري فاعترض بإخال بين سوف وأدري وليست سوف داخلة على أخال لأن الظن واقع الآن لأن المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل جواب هذا الاستفهام. **قوله: (وهذا الاعتراض)** أي: الواقع بين حرف التنفيس والفعل. **قوله: (اعتراض بين أدري الخ)** أي: إنه اعتراض بين الفعل وبين ما سد مسد مفعوليه. **قوله: (وجملة الاستفهام)** أعني أقول آل حصن أم نساء. **قوله: (أخالد الخ)** تمامه:

المعنى: لم تذهب أو تتكسر حجارة موقد الحبيبة رغم مرور ردح من الدهر، سنة كاملة.

٦٣٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه ص ١٧١؛ والدرر ٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨١٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٩٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥).

السادس عشر: **بين حرف النفي ومنفيه**، كقوله [من المنسرح]:

٦٣٣ ـ وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا

وقوله [من الطويل]:

٦٣٤ ـ فَلاَ، وَأَبِي دَهْمَاءَ، زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ

السابع عشر: **بين جملتين مستقلّتين**، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التوابين ويُحِب الْمُتَطَهِّرِين، نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]، فإن ﴿نساؤكم حرثٌ لكم﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿من حيثُ أمركم الله﴾، أي: إنّ المأتيّ

وما قائل المعروف فينا يعنف

قوله: (ولا أراها تزال ظالمة) تمامه:

تحدث لي نكبة وتنكؤها

فالأصل وأراها لا تزال ظالمة فاعترض بجملة أراها بين لا وبين منفيها. **قوله: (فلا وأبي دهماء)** تمامة:

على قومها ما دام للزيد قادح

قوله: (بين جملتين مستقلتين) أي: ليست إحداهما معطوفة على الأخرى بحيث تكون محكوماً عليها بحكمها فإن المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى الحالية حال. **قوله: (بين جملتين مستقلتين)** أي: بينهما تلازم. **قوله: (من حيث أمركم الله)** أي: من المكان الذي أمركم الله بالإتيان فيه. **قوله: (تفسير الخ)** ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الأول بل المراد أن المحل المأمورين بالإتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم أي أن المحل المأمورين بالإتيان فيه هو محل الحرث والزراعة، ومن المعلوم أن محل الحرث والزراعة إنما هو الفرج لا الدبر فكان بياناً له بهذا المعنى. **قوله: (أي أن المأتي)** أي: محل الإتيان الذي أمركم الله به أي

---

٦٣٣ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧؛ والدرر ٢/ ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٠، ٨٢٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١١، ٢٤٨).

اللغة: النكبة: المصيبة. نكأ: أي قشر الجرح أو فتحه ثانية.

المعنى: تصد ثم ترجع، وعودها كالمصيبة، إذ ما تلبث جراح نفسي أن تبرأ حتى تعود، فتنزف من جديد.

٦٣٤ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٥٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠/ ١٠٠، ١٠١؛ والدرر ٦/ ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠؛ والمقرب ١/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦).

اللغة: أبي دهماء: والد فتاة تدعى دهماء. الزند: الخشبة العليا التي تحك لقدح النار.

المعنى: أقسم بوالد الدهماء إن ابنته ما زالت عزيزة على مر الزمان.

الذي أمركم الله به هو مكان الْحَرْثِ، ودلالة على أنَّ الغَرض الأصليّ في الإِتيان طلبُ النَّسْلِ لا مَحْض الشَّهْوة، وقد تضمَّنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة؛ ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسُكونِ تاء ﴿وَضَعَتْ﴾، إذ الجملتان المُصَدَّرتان بـ «إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وقال الزمخشريّ: هنا جملتان مُعترِضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية

بالإتيان فيه الذي هو المعنى قوله من حيث أمركم الله. **قوله: (ودلالة)** عطف على تفسير أي وذو دلالة أي أنه دال عن ما ذكر. **قوله: (على أن الغرض)** أي: على أنه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ. **قوله: (في الإتيان)** أي: من إتيان النساء. **قوله: (بأكثر من جملة)** أي: بل بجملتين أعني أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين في قوة المفرد لأنه خبر إن قوله ويحب المتطهرين عطف عليه وحينئذٍ فهو في قوة المفرد فليس معنا إلا جملة واحدة، والظاهر أن المصنف إنما جعلهما جملتين نظراً للصورة من كون كل واحدة فيها مسند ومسند إليه، وأجاب بعض بأن قوله له ويحب المتطهرين يحتمل أنه خبر لمحذوف أي وهو يحب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جملة إن الله يحب التوابين فحنيئذٍ هما جملتان وهذا بعيد؛ بل الظاهر أن قوله ويحب عطف على يحب لكن المثال يكفي فيه رائحة الاحتمال. **قوله: (ومثلها في ذلك)** أي: في الاعتراض بأكثر من جملة.

قوله: (ووصينا الإنسان بوالديه) أي: أمرناه بالشكر لهما فقوله أن أشكر لي ولوالديك تفسير لوصينا أو بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين. **قوله: (حملته أمه وهناً)** أي: فوهنت بسببه وهناً على وهن أي أنها ضعفت للحمل وضعفت للطلق والولادة. **قوله: (فيمن قرأ الخ)** وهو ما عدا شعبة، وأما على قراءته بضم التاء وسكون العين فاعتراض بجملة واحدة. **قوله: (من قولها)** أي: قول حنة امرأة عمران. **قوله: (والمعنى)** أي: معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف ببيانه دفع ما يقال أن مقتضى القاعدة من دخول أداة التشبيه على الأقوى أن يقال وليس الأنثى كالذكر يعني في الفضل والشرف فأجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذي طلبته لتقرب بخدمته لبيت المقدس كالأنثى التي وهبت في الفضل والشرف بل تلك الأنثى أفضل كثير من الذكور ألا ترى لقوله تعالى: ﴿يا مريم إن الله اصطفاك﴾ [آل عمران: ٤٢] الآية. **قوله: (وفي التنظير)** أي: جعل هذه الآية

اعتراضان كل منهما بجملة: لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يُعْتَرض بأكثر من جملتينِ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَم بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٤ ـ ٤٦] إنْ قُدِّرَ ﴿من الذين هادُوا﴾ بياناً لِـ «الذين أُوتُوا»، وتَخْصيصاً لهم، إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنَّصارى، والمراد اليهود أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتانِ، وعلى التقدير الأول ثلاثُ جُمَل، وهي والله أعلم: وكفى بالله مرتين، وأمّا «يشترون» و «يريدون» فجملتا تفسيرٍ لمقدّر، إذ المعنى: ألَمْ تَرَ إلى قصّة الذين أوتوا، وإن علقت «مِنْ» بـ «نصيراً» مثل: ﴿وَنَصَرْنَاه مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أو بخبر محذوفٍ على أن ﴿يحرفون﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي: قوم يحرفون، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» أي: منا فريقٌ، فلا اعتراض ألبتة، وقد مرَّ أن الزمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف الاعتراضَ بسبعِ جمل على ما ذكر ابن مالك.

وهي التي قالت رب إني وضعتها التي إلى آخر نظيراً القوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة: ٧٦] نظر لأن مقتضى كونها نظيرة لها أن يكون الاعتراض في الأولى كالاعتراض في الثانية من وجه وليس الأمر كذلك لأن الذي الخ.

قوله: (اعتراضان) أي: اعتراض في أثناء اعتراض، وأما ما نحن فيه فإنه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشري بأن قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على أن الاعتراض في الاعتراض لا ينافي إن المجموع اعتراض بل هو لازمه. **قوله: (بياناً)** أي: فمن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله إذا كان اللفظ الخ. **قوله: (إذا كان اللفظ)** أي: لفظ الذين أوتوا نصيباً من الكتاب عاماً، وفي نسخة إذ كان اللفظ وعلى من النسختين فهو علة لقوله إن قدر من الذين هادوا مخصصاً لهم. **قوله: (أو بياناً لأعدائكم)** ظاهره إنه عطف على قوله بياناً من قوله إن قدر بياناً للذين الخ، وحينئذٍ فيفيد أنه إذا كان بياناً للأعداء يكون الاعتراض بأكثر من جملتين مع أنه ليس كذلك كما قال فالأولى أن يتم الكلام على جعله بياناً للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بياناً للأعداء والمعترض الخ، وقد يجاب بأن قوله أو بياناً معمول لمحذوف وإنه من عطف الجمل أي أو يجعل بياناً. **قوله: (فجملتا تفسير)** أي: والمفسرة غير معترضة. **قوله: (إلى قصة الذين الخ)** أي: إلى حالهم كأنه قال ألم تر إلى الذين يشترون الضلالة. **قوله: (أو بخبر محذوف الخ)** أي: قوم يحرفون كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكره في تقديره وإنما ذكر لمبتدأ. **قوله: (أي قوم الخ)** أي: فقد حذف الموصوف وأبقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أعني من الذين الخ.

وزعم أبو علي أنّه لا يُعترضَ بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

٦٣٥ ـ أرَانِـي ولاَ كُـفْـرَانَ لِـلَّـهِ أيَّـةً لِـنَـفْـسِـيَ قَـدْ طَـالَـبْـتُ غَـيْـرَ مُـنِـيـلِ

إن «أيّة» وهي مصدر «أوَيْتُ له» إذا رَحِمْتَه وَرَفَقْتَ به لا ينتصب به «أوَيْتُ» محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابُهُ باسم «لا»، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديّين، أجازوا «لا طالِعَ جَبَلاً»، أَجروه في ذلك مُجْرَى المضاف، كما أجري مُجراه في

قوله: **(لأنه قال الخ)** أشار بهذا إلى أنه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك أي وبيان الزعم لأنه قال الخ ومصب الأخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض أي الذي هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته، وإن كان يمكن إن مراده أن ذلك خلاف الأصل. **قوله: (قد طالبت الخ)** هذه الجملة مفعول ثانٍ لأراني والأول هو الباء أي أراني قد طالبت شخصاً غير منيل ومنيل اسم فاعل من أنال إذا أعطى. **قوله: (إن أية)** مقول القول وقوله وهي مصدر جملة حالية، وقوله لا ينتصب خبر إن وقوله مصدر أويت أي فأصل أية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. **قوله: (لئلا يلزم الاعتراض بجملتين)** قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقاً لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقاً على أنه لا يلزم من تقدير أية معمولاً لأويت الاعتراض بجملتين الاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولاً ثانياً لأراني. **قوله: (قد طالبت)** غير منيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الأول ا هـ دماميني. **قوله: (باسم لا)** أي: وهو المصدر أي لا كفران. **قوله: (ولزمه من هذا)** أي: من أجل هذا. **قوله: (ترك تنوين الاسم المطول)** يعني الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بأن كان مصدر كما هنا أو اسم فاعل أو اسم مفعول أي مع أن تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب إذ لا يمنع من تنوين المعرف المنصرف لا أل أو الإضافة وهنا ليس مضافاً ولا محلى بأل. **قوله: (وهو قول البغداديين)** أي: فإنهم قالوا بجواز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين. **قوله: (أجروه)** أي:

٦٣٥ ـ **التخريج**: البيت لابن الدمينة في (ديوانه ص ٨٦؛ ولكثّير عزة في الدرر ٢/ ٢٢٧، (وفيه «مثيل» ولعلّه خطأ طباعيّ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٣ (أوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

اللغة: كفران: مصدر كفر وهو الجحود. أيَّةً: مصدر أويت، وأويت له: رفقت به.

المعنى: أرى أنني طلبت من غير أهل الطلب، ولست بجاحد للمعروف رفقاً بنفسي، فمن شكر الله فلنفسه.

الإعراب؛ وعلى قولهم يتخرج الحديث «لا مَانِعَ لِمَا أعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» وأما على قول البصريِّين فيجب تنوينهُ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ - ٤٤]، وبقول زهير [من الوافر]:

٦٣٦ - لَعَمْرُكَ، والخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ، وَفِي طُولِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبَالِي

الاسم المطول في ذلك أي في ترك التنوين والمراد بالاسم المطول الشبيه بالمضاف.

قوله: (كما أجري) أي: الاسم المطول مجراه أي مجرى المضاف في الإعراب وهو النصب. **قوله: (يتخرج الحديث)** أي: فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه إجراءً له مجرى المضاف، وقوله لما متعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال في ولا معطي. **قوله: (ولكن الرواية)** أي: في الحديث إنما جاءت بغير تنوين أي وهذا مما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفرداً مبنياً لتركيبه معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيته واللام للتقوية فلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف، وأن تجعلها غير متعلقة كما سبق في بحث اللام وكذا تقول في ولا معطي لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك التنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب، فظهر لك أن الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعليق بمحذوف وهذا منافٍ للحصر المفاد من تقديم المعمول في قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث. **قوله: (أبي علي)** إنه لا يعترض بأكثر من جملة. **قوله: (إلا رجالا)** أي: لا ملائكة. **قوله: (فاسألوا أهل الذكر)** أي: عن ذلك فإنهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوارة والإنجيل.

قوله: (بالبينات) أي: الحجج الواضحة والزبر أي الكتب أي فإن قوله بالبينات متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاسألوا أهل الذكر وبقوله إن كنتم لا تعلمون. **قوله: (والخطوب)** أي: الأمور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الإنسان وانقلابه عما يعهد منه. **قوله: (وفي طول المعاشرة التقالي)** أي: التباغض لأن طولها موجب لملل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء. **قوله: (لقد باليت الخ)** جواب

---

٦٣٦ - **التخريج**: البيتان لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٣٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١؛ واللامات ص ٨٤).

اللغة: الخطوب: ج خطب، الأمر الصعب. التقالي: التباغض.

المعنى: إن الشدائد من أسباب تغير الناس، كما أنّ طول المعاشرة بينهم يورث البغض والنفور، ومع ذلك فقد اهتممت لرحيل أم أوفى، أما هي فلم تبال بذلك.

وقد يُجاب عن الآية بأنَّ جملةَ الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرينَ، ونفسه عند قوم: فهي مع جملةِ الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلَّق محذوف، أي: أرسلناهم بالبيّنات، لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعْمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثْنًى، نحو: «ما قام إلاّ زَيْدٌ»، أو مُستثنى منه، نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ»، أو تابعاً له، نحو: «ما قام أحَدٌ إلا زَيْداً فاضل».

* * *

القسم أعني لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب إلى آخر البيت. **قوله: (لقد باليت)** أي: اهتممت واكترثت والمظعن مصدر ميمي أي ظعنها أي سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لا تبالي أي لم تكترث ولم تهتم بفراقي لها. **قوله: (وقد يجاب عن الآية)** أي: وإنما لم يجب عن كلام زهير لأن الاعتراض فيه بأكثر من جملة ظاهر. **قوله: (بأن جملة الأمر)** أي: اسألوا أهل الذكر. **قوله: (دليل الجواب)** أي: جواب الشرط من قوله إن كنتم. **قوله: (بأن جملة الأمر)** أي: اسألوا أهل الذكر. **قوله: (دليل الجواب)** أي: جواب الشرط من قوله إن كنتم. **قوله: (وبأنه)** عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثانٍ.

قوله: (متعلق محذوف) أي: وحينئذٍ فقوله بالبينات مستأنف لا من جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذٍ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لا تعلمون. **قوله: (متعلق محذوف)** أي: جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا. **قوله: (متعلق محذوف)** أي: لا بأرسلنا المذكور بحيث يكون داخلاً تحت حكم الاستثناء مع رجالاً أي وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات. **قوله: (لأنه لا يستثنى الخ)** علة لقوله فإنه يجب أي إنما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقاً بأرسلنا المذكور داخلاً في حين الاستثناء لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيآن أي بدون عطف نحو ما قام إلا زيد عمرو وإلا جاز وما ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازه الزمخشري في لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه. **قوله: (ولا يعمل الخ)** جواب عما يقال نجعله معمولاً لأرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم الاستثناء. **قوله: (ولا يعمل ما قبل إلا)** أي: ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد إلا فقوله إلا زيد فاعل قام، وقوله إلا زيداً أحد فاعل قام.

قوله: (فاضل) صفة لأحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بألا وهو ممنوع والجواب أن القائل بالمنع هو الأخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة في مركزها الأصلي كما إذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت بأحد إلا قائم بالجر، وأما إذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه بطريق الأصالة فلا يضر لأن أصالة المحل تجذبها إلى التقدم واللصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل في الحقيقة نظراً للأصل كما نحن فيه، فإن الصفة من قولنا ما قام أحد إلا زيداً فاضل محلها أن تقع إلى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكترث به.

مسألة ـ كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبريّة كالأمْرِيَّة في ﴿وَلاَ تُؤْمِنُوا إلاّ لِمَنْ تَبِعَ دِينكُمْ، قُلْ إنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ، أنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣ ـ ٧٤]، كذا مَثَّلَ ابن مالك وغيره، بناءً على أنَّ ﴿أن يُؤتى أحد﴾ متعلّق بـ «تؤمنوا»، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يُغيِّر اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المُشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيدِ الله، فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلامُ قد تمّ عند الاستثناء، والمراد: ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وَجْهَ النهار وتَنْقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامَهُم كان أغْيَظَ لهم، ورجوعهم إلى

مسألة:

قوله: **(بالحالية)** أي: بأن توجد الجملة مقرونة بالواو وفاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدري حينئذٍ أن الواو للحال أو للاعتراض. **قوله**: **(إنها)** أي: الاعتراضية تكون الخ، أي وأما الحالية فلا تكون إلا خبرية فمتى وجدت جملة غير خبرية أمرين متلازمين نعلم أنها اعتراضية لا حالية. **قوله**: **(ولا تظهروا تصديقكم)** هذا معنى قوله ولا تؤمنوا، وقوله بأن أحد يؤتى أشار بتقدير الباء إلى أن قوله أن يؤتى على حذف الجار. **قوله**: **(ولا تظهروا تصديقكم الخ)** اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون أنه يأتي آخر الزمن رسول اسمه محمد ويؤتى كتاباً كما أوتيت رسلهم وإنه يحاججهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم أنهم تواصوا على أنهم لا يظهرون تصديقهم بذلك إلا لمن كان يهودياً مثلهم ولا يظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتاً على التصديق بالنبي ولا يظهرونه للمشركين لئلا يسلموا. **قوله**: **(بأن أحداً)** أي: محمداً. **قوله**: **(وبأن ذلك)** أي: فالمراد لا تظهرون تصديقكم بالأمرين إلا لمن كان على دينكم وفي هذا إشارة إلى أن أو في قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو. **قوله**: **(لغير ذلك)** أي: لغير الاعتراض الذي قاله ابن مالك. **قوله**: **(والمراد الخ)** أي: أن اليهود تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لأجل أن المسلمين يرجعون عن الإيمان ويقولون أن اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم في التوراة ثم إن رؤساءهم أوصوهم أنهم لا يظهرون هذا الإيمان الكاذب إلا لمن كان منهم وأسلم.

قوله: **(ثم أسلم)** عطف على كل منكم أي كان منكم ثم أسلم كعبد الله. **قوله**: **(وذلك)** أي: وسبب ذلك أي تواصيهم أنهم لا يظهرون هذا بالإيمان الكاذب إلا على من

الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ ﴿أنْ يؤتى﴾ من كلام الله تعالى، وهو متعلّق بمحذوف مؤخَّر، أي: لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرتُم هذا الكيد.

وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أأن يؤتى﴾ بهمزتين، أي: لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

والثاني: أنَّ في الوجه الأول عَمِلَ ما قبل «إلا» فيما بعدها، مع أنه ليس في المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية في قوله [من السريع]:

إنَّ الثَّمانِينَ - وَبُلِّغْتَها - قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إِلى تَرْجُمَان

وقوله [من المنسرح]:

إنَّ سُلَيْمَى - واللَّهُ يَكْلَؤُها - ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كانَ يَرْزَؤُها

وكالقَسَمِيَّة في قوله [من الرجز]:

إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً

وكالتنزيهيَّة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ للَّهِ البَنَاتِ، سُبْحَانَهُ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، كذا مثَّل بعضهم.

كان منهم ثم أسلم أن إسلام بعضهم أغيظ ورجوع من أسلم منهم عن الإسلام أقرب أي يحصل رجوعه بحيلة سهلة. **قوله: (وهو متعلق بمحذوف)** لعل الأولى وهو معمول لمحذوف متعلق محذوف وقوله مؤخر أي لإفادة الحصر. **قوله: (دبرتم هذا الكيد)** أي: الإسلام أول النهار والكفر آخره. **قوله: (أأن يؤتى بهمزتين)** أي: ثانيهما مسهلة أي فالاستفهام يقتضي أن قوله أن يؤتى ليس معمولاً لما قبلها لأن الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الأرجح. **قوله: (قلتم ذلك)** أي: قلتم لا تظهروا إيمانكم الكاذب إلا لمن كان منكم وأسلم لأجل أن يرجع عن إسلامه. **قوله: (مع أنه ليس من المسائل الثلاث الخ)** في هذا التعليل نظر لأن المدعي أولاً أن الوجهين صحيحان وإن الثاني منها أرجح من الأول وهذا التعليل يقتضي تعين الثاني وبطلان الأول لاشتماله على المحذور الذي أشار إليه والحاصل أن هذا التعليل يفيد فساد الأول لا مرجوحيته إلا أن يقال إنه لاحظ الخلاف في ذلك. **قوله: (ليس من المسائل)** أي: وهي المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه. **قوله: (وكالدعائية)** عطف على قوله كالأمرية، وكذا قوله بعد وكالقسمية. **قوله: (ولهم ما يشتهون)** أي: فإن لهم عطف على لله، وقوله ما عطف على البنات أي وقد فصل بجملة

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ، وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ؟ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾ [آل عمران: ١٣٥] كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليلَ فيها إذا قدر لهم خبراً، و «ما» مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده أو التهكُّم به، بل إذا قدر ﴿لهم﴾ معطوفاً على ﴿لله﴾ و ﴿ما﴾ معطوفة على ﴿البنات﴾؛ وذلك ممتنع في الظاهر، إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتّصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنّ وفقد وعدم، نحو: ﴿فَلاَ تَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٧]، ولا يجوز مثل «زَيْدٌ ضَرَبَهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصحّ في الآية العطف المذكور إذا قُدِّر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلّف. ومن العجَب أن الفرّاء

تنزيهية أعني سبحانه. **قوله: (ولم يصروا)** أي: فإنه عطف على استغفروا لذنوبهم وقد فصل بقوله، ومن يغفر الذنوب إلا الله.

قوله: (فأما الأولى الخ) أي: وهي ويجعلون لله البنات الآية، وقوله فلا دليل فيها على الاعتراض. **قوله: (لا عاطفة جملة على جملة)** أي: فلا اعتراض حينئذٍ أصلاً. **قوله: (لا عاطفة جملة على جملة)** أي: لعدم تناسبهما لاختلافهما بالإسمية والفعلية. **قوله: (وقدر الكلام تهديداً)** أي: فالمعنى حينئذٍ أجازيهم على كلامهم ذلك أي جعلهم البنات لله. **قوله: (لك عندي ما تختار)** أي: فالمراد من هذا التهديد لا إخباره بأنه يعطيه شيئاً يختاره. **قوله: (أبعاده)** أي: تهديده. **قوله: (بل إذا قدر)** أي: بل إنما تكون ما للاعتراض إذا قدر الخ. **قوله: (وذلك ممتنع)** المناسب ولكنه ممتنع الخ. **قوله: (فعل الضمير المتصل)** أي: الفعل المسند إلى الضمير المتصل. **قوله: (إلى ضميره المتصل)** أي: بأن يكون الفعل متعدياً إلى فاعل ضمير ومفعول ضمير، ومعنى الضميرين شيء واحد كما في ظننتني وفقدتني وعدتني فلا يجوز ضربتني على جعل مصدوق الضميرين شيئاً واحداً. **قوله: (ظن)** المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين، وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم. **قوله: (فيمن ضم الباء)** أي: في قراءة من ضم الخ، وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي. **قوله: (فيمن ضم الباء)** أي: مع باء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول الضميران لشيء واحد. **قوله: (زيد ضربه)** أي: فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول، ومصدوق الضميرين أريد منه شيء واحد.

قوله: (فإنما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أي إذا علمت أنه يمتنع في الظاهر فأقول إنما يصح الخ. **قوله: (ولا نفسهم)** أي: فحينئذٍ فعل فاعل الضمير المتصل إنما تعدى إلى ظاهر لا إلى ضمير متصل. **قوله: (وذلك تكلف)** أي: والأولى أن لا يرتكب بل تجعل الآية من غير الاعتراض. **قوله: (العطف المذكور)** أي: عطف المفردات وهو جعل لهم

والزمخشريّ والحوفيّ قدّروا العطف المذكور، ولم يُقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحّ العطف إلا به.

وأما الثانية فنصَّ هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فُهِمَ مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبيّة وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإِجماع، أما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

٦٣٧ ـ اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا]

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية، فخَطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسْبَك من «أنْ» والفعل على مصدرٍ متوهَّم من الأمر السابق، أي: ليكنْ منك طلب وعدمُ ضجر،

عطفاً على لله وما يشتهون عطفاً على البنات. **قوله: (وأما الثانية)** أي: وهي قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا الخ. **قوله: (فنص هو)** أي: ابن مالك. **قوله: (فالجملة خبرية)** أي: وحينئذٍ فهي محتملة للحالية الاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض. **قوله: (فالجملة خبرية)** أي: فمن مبتدأ ويغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله وإلا الله بدل من فاعل يغفر لا فاعل وإلا لزم عدم الرابط بالمبتدأ.

قوله: (مما أردته من أن المعترضة تقع طلبية) أولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من أن التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لا تقع إلا خبرية وإلا فكلامه يفيد أنه يقال إن المعترضة تقع طلبية مع إنه لم يقل ذلك على أنه لا يلزم من كونها طلبية أن الحالية لا تكون إلا خبرية إذ مقابل الطلبية غير طلبية وهي قسمان إنشائية كبعت واشتريت وخبرية، وأجيب بأن مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل. **قوله: (إن الحالية لا تقع إلا خبرية)** أي: لأن بقية الإنشاءات كالطلب إذ لا فارق فاندفع ما يقال إنه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية أن الحالية لا تكون إلا خبرية لأن مقابل الطلبية غير الطلبية وهي قسمان: خبرية وإنشائية، ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من أن الطلبية تكون غير خبرية إن الحالية لا تكون إلا خبرية لكان أولى. **قوله: (وذلك بالإجماع)** فالطلبية لا تقع حالاً إلا على إضمار القول نحو:

جذب الليالي أبطئي أو أسرعي

قوله: (أطلب الخ) صدر بيت تمامه:

فآفة الطلب أن يضجرا

ألم تر الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

ومراده بذلك البعض الأمين المحلي العروضي. **قوله: (من إن والفعل)** أي: لأن

---

٦٣٧ ـ **التخريج**: البيت لبعض المولّدين في (الدرر ٤/ ١٢؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢١٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦).

أو جملةً على جملة، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعرابٌ، و «لا»: نافية، والعطف مثله في قولك: «ائْتِنِي ولا أجْفُوَكَ» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

٦٣٨ ـ فَقُلْتُ ٱدْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى   لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أنه يجوز تصديرُها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله [من الوافر]:

الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوباً. **قوله**: **(وادعو إن أندى الخ)** الواو للمعية وادعو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر والمصدر المنسبك من أن والفعل عطف على مصدر متوهم أي ليكن دعاء منك ودعاء مني. **قوله**: **(أندى لصوت)** أي: أبعد ذهاب لصوت. **قوله**: **(وعلى الثاني)** أي: وهو كون الواو عاطفة لجملة على جملة. **قوله**: **(للتركيب)** أي: إنها فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر. **قوله**: **(ولا ناهية)** أي: وتضجر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة. **قوله**: **(والعطف)** أي: على مثلها. **قوله**: **(الثاني)** أي: من الأمور التي تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله أن يجوز الأولى أن يقول الثاني تصديرها وكذا يحذفه من الثالث، وذلك لأن لا يعبر بالجواز إلا في مقام الفرق بين أمرين والكلام في مقام أمور يميز بها بين أمرين.

قوله: **(يجوز تصديرها)** أي: الاعتراضية، وأما الحال فلا يجوز الامتناع الجمع بين حال واستقبال. **قوله**: **(بدليل استقبال)** أي: وأما الحالية فلا يجوز لأن الاستقبال ينافي

---

٦٣٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (الدرر ٤/ ٨٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندى)؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ والإنصاف ٢/ ٥٣١؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣).

اللغة والمعنى: أندى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

يقول: تعالي لندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو تعالي لندعو معاً، لأنّ الصوتين قد يكونان أبعد مدى.

وَمَـــا أدْرِي وَسَـــوْفَ إخَـــالُ أدْرِي [أَقَـــوْمٌ آلُ حِـــصْـــنٍ أمْ نِـــسَـــاءُ]

وأما قول الحوفي في ﴿إنِّي ذَاهِبٌ إلَى رَبِّي سَيَهْدِين﴾ [الصافات: ٩٩]: إن الجملة حاليَّة فمردود، وكـ«لَنْ» في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكالشَّرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أنْ تُفْسِدُوا في الأرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عَلَيْكُم الْقِتَالُ أنْ لاَ تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِنْ مَطَرٍ أو كُنْتُمْ مَرْضَى أنْ تَضَعُوا أسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إنِّي أخافُ إن عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْم عَظيم﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إن كَفَرْتُم يَوْماً﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَلَوْلاَ إنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كلِّ حال، إذ لا يصحّ أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانُها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٦٣٩ ـ وَاعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الْـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ أنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

الحال ولا يقال إنه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها لأنها مقدر وقوعها في الحال، وإن كان الوقوع في المستقبل. **قوله: (وسوف أخال أدري)** الشاهد في دخول سوف على أدري فإن ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام. **قوله: (فمردود)** أي: لتصديرها بعلم استقبال. **قوله: (وإنما جاز لأضربنه إن ذهب)** أي: مع أنهم جعلوا إن ذهب وإن مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترن بعلم استقبال. **قوله: (لأن المعنى الخ)** حاصل هذا الجواب أن إن هنا تجردت عن الشرطية والتعليق المقتضي ذلك للاستقبال إذ ليس المعنى عليها إذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أي الذهاب والمكث سببين لشيء واحد وهو الضرب، فالمراد حينئذٍ العموم أي لأضربنه على كل حال فإن هذه وصلية لا تمنع الحالية فقوله لأن المعنى الخ في قوله لأن إن تجردت عن الشرطية والمضر في اقتران الجملة الحالية بأن الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية، وقوله إذ لا يصح علة للعلة أي وإنما تجردت عن الشرطية لأنه لا يصح الخ. **قوله: (والثالث)** أي: من الأمور التي تميز الاعتراضية من الحالية. **قوله: (يجوز اقترانها)** أي: الاعتراضية، وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء. **قوله: (واعلم)** الأصل وأعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء، وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيداً هنا أن الإخبار بأن علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الأمر في قوله واعلم. **قوله: (أن سوف)** أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف إما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعمل أي أنك

---

٦٣٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٣٧٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

وكجملة ﴿فالله أَوْلى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فبأيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٨] الفاصلةِ بين ﴿فإذا انشقَّت السَّماءُ فَكَانت وردة﴾ [الرحمٰن: ٣٧] وبين الجواب وهو ﴿فيومئذٍ لا يُسْأل عن ذَنْبِهِ إنس﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، والفاصلة بين ﴿ومن دونهما جنتان﴾ [الرحمٰن: ٦٢] وبين ﴿فيهنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمٰن: ٧٠] وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمٰن: ٧٤] في الأولى ﴿حور مقصورات﴾ [الرحمٰن: ٧٢] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرِها بالمضارع المُثْبَت، كقول المتنبي [من المنسرح]:

٦٤٠ ـ يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا، وَأَحْسَبُنِي ... أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازه سيبويه وجماعة في أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آتٍ البتة، وإن وقع فيه تأخر وفي هذا تسلية وتسهيل للأمور. **قوله: (في قول)** أي: والقول الثاني أنها جواب الشرط فلا اعتراض. **قوله: (بين ومن دونهما جنتان)** أي: وبين صفتها وهو قوله مدهامتان أي سوداوان من شدة خضرتهما، وقوله بين فيهن خيرات حسان أي وبين صفتها وهي حور فقوله وبين صفتيهما على التوزيع فيهما. **قوله: (فيهن)** أي: الجنتين المذكورتين سابقاً بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان، وقوله خيرات أي أخلاقاً حسان وجوهاً، وقوله حور أي شديدات سواد العيون وبياضها. **قوله: (ويحتملان تقدير مبتدأ)** أي: هن حور وهما مدهامتان، وقوله صفة أي الخيرات وجنتان. **قوله: (فتكون الجملة)** أي: جملة هما مدهامتان وجملة هن حور. **قوله: (يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ)** أي: بخلاف الحالية فإنها إذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لأن المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى يجب أن تكون مثله في ربطه بذي الحال بالضمير فقط، وأما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر:

فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت وأرهنهم مالكاً

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدهما أنا لا نسلم إن الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والأصل وصككت ورهنت لكن عدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم إن الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ أي وأنا أصك وأنا أرهنهم كما في لم تؤذونني وقد تعلمون أي وأنتم قد تعلمون الخ. **قوله: (عيرها)** بكسر العين أي إبلها وليس بفتحها أي حمارها إذ فيه ذم لها،

---

٦٤٠ ـ **التخريج**: البيتان للمتنبي في (ديوانه ٢/ ١٨).

المعنى: يا سائقي ركبها، بالله لا ترحلا، فقد تريانى جثة هامدة قبل أن تغيب عني واسمحا لي بنظرة إليها.

قَـفَـا قَـلِـيـلاً بِـهـا عَـلَـيَّ، فَـلاَ أَقَـلُّ مِـنْ نَـظْـرَةٍ أُزَوِّدُهـا

قوله «أفقدها» على إضمار «أَنْ»، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه ـ للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نعبد﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكونَ معطوفة على ﴿نعبد﴾، وأن تكون اعتراضيّة مؤكّدة، أي: مِنْ حالنا أنا مُخْلِصُون له التوحيدَ، ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلاّ ما يقوله النحويّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضْلَة الكاشِفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها

وقوله غيرها مجرور بالإضافة. **قوله**: (**على إضمار أن**) والأحسن الرفع بعد حذفها كما في تسمع بالمعيدي. **قوله**: (**يروى بالرفع**) أي: على أن لا لنفي الوحدة. **قوله**: (**والنصب**) أي: على أن لا نافي للجنس. **قوله**: (**اصطلاحات**) أي: ثلاثة فعرفه بعض بأنه الإتيان في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس أو غيره وهذا الذي مشى عليه الزمخشري، والاصطلاح الثاني خص النكتة بغير دفع الإلباس، والاصطلاح الثالث أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما. **قوله**: (**حالاً من فاعل نعبد**) أي: نحن وقوله أو من مفعوله أي إلهك. **قوله**: (**على ضميريهما**) أي: لأن ضمير له للإله ونحن عائد على الفاعل. **قوله**: (**ويرد عليه**) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبي حيان لأنه أقر عليه ديوان زهير. **قوله**: (**من لا يعرف**) فاعل يرد وقوله هذا العلم أي علم البيان وقوله كأبي حيان أي فإنه قال لا يصح أن تكون معترضة لأن الاعتراض لا يقع في الآخر.

الجملة الثالثة التفسيرية

قوله: (**وهي الفضلة**) أي: التي لا محل لها من الإعراب كما يؤخذ من كلامه، كذا قال الشمني فاندفع كلام الشارح المعترض به على الحد من إيراد الجملة الحالية من قولك أسررت إلى زيد النجوى وهي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، فجملة وهي الخ حالية لا تفسيرية ولا شك إنها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب وهو باطل، والحاصل أن الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لأنه دوري لأن غرض المصنف تعريف الأمور التي لا محل لها من الإعراب فالأحسن أن يقال في الجواب أن المفسر في هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها، **إن قلت**: ترد جملة الخبر هذه، **قلنا**: مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها وبحرف موضوع للتفسير، وحينئذٍ فلا يرد جملة الخبر هنا لأن تفسيرها بواسطة حملها على ضمير النجوى. **قوله**: (**الكاشفة لحقيقة ما تليه**)

أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِين ظَلَمُوا: هَلْ هٰذَا إلا بَشَرٌ مِثلكمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملةُ الاستفهام مفسّرة للنجوى، و «هل» هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يدخلون عَلَيْهِمْ مِنْ كل بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

الثاني: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾ [آل عمران: ٥٩]، فـ «خلقه» وما بعده تفسيرٌ لـ «مثل آدم»، لا باعتبار ما يُعْطِيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قدَّرَ جَسَداً من طين ثم كونَ، بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عَنْ مستمر العادة وهو التولُّد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكم مِنْ عَذَابٍ أليم تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١]، فجملة «تؤمنون» تفسير لِـ «التجارة»، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي

خرج جملة الصلة فإنها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقته على أنها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهي خارجة عن الجنس. **قوله: (مفسرة للنجوى)** أي: أن الكلام تناجوه وأسروه هو هل هذا إلا بشر الخ. **قوله: (ويجوز أن تكون)** أي: جملة الاستفهام وقوله بدلاً منها أي فلها محل على هذا كما أن لها محلاً على الحال. **قوله: (إن قلنا الخ)** أي لأن البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل في جملة البدل أسروا. **قوله: (وهو قول الكوفيين)** أي: وقال البصريون لا تعمل. **قوله: (وأن تكون)** أي: جملة الاستفهام معمولة أي وهو أسروا لأن معناه قالوا قولاً سراً. **قوله: (لقول)** أي: قالوا أو قائلين. **قوله: (سلام عليكم)** أي: قائلين أو قالوا سلام عليكم.

قوله: (إن مثل عيسى) أي: صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أي صفته وحالته الغريبة. **قوله: (لا باعتبار الخ)** مرتبط بمحذوف أي وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لأن ظاهر اللفظ أن التشبيه في أن عيسى خلق من تراب كآدم وليس مراداً بل المراد أن مثل عيسى كمثل آدم في كون كل مخالفاً للعادة وبهذا التقرير اندفع ما يقال أن قوله لا باعتبار ظاهره أنه متعلق بتفسير فيرد عليه أنا لا نسلم إنه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعاً إنما هذا الذي يقوله في الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم. **قوله: (عن مستمر العادة)** أي: عن العادة المستمرة. **قوله: (وهو التولد بين أبوين)** أي: وهذا قدر مشترك بينهما. **قوله: (وقيل مستأنفة)** أي: وقال الزجاج إنها مستأنفة فلا محل لها، وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل بياني كأنه لما قيل: ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ [الصف: ١٠] قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا، كذا نقل عن سيبويه ويؤيده

آمنوا، بدليل ﴿يغفر﴾ [الصف: ١٢] بالجزم، كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه» أي: ليتق الله وليفعل يُثَبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبلِكُم مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾ [البقرة: ٢١٤] وجَوَّز أبو البقاء كونَهَا حاليّة على إضمار «قَدْ»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّى إذَا جَاؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنعام: ٢٥] إن قُدِّرت «إذا» غير شرطيَّة، فجملة القول تفسير لـ «يجادلونك»، وإلا فهي جواب، «إذا»، وعليهما فـ «يجادلونك» حال.

* * *

قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا فجيء بالأمر على لفظ الخبر للإيذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة.

قوله: (**بدليل يغفر بالجزم**) أي: فإن جزم المضارع عند إسقاط الفاء إنما يكون في جواب الطلب. **قوله**: (**وعلى الأول**) أي: وهو كون الجملة مفسرة للتجارة. **قوله**: (**تنزيلاً الخ**) جواب عن اعتراض الزجاج بأن يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون وقوله يغفر لكم جواباً للاستفهام، وحاصل الجواب أن الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فأقام السبب الذي هو الدلالة مقام المسبب الذي هو الامتثال. **قوله**: (**منزلة الخ**) أي: فكأنه قال هل تمثلوا يغفر الخ. **قوله**: (**مستهم**) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن إذ هو مبهم. **قوله**: (**وجوز أبو البقاء الخ**) وجعلها الزمخشري مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنه قيل ما حالهم وشأنهم قيل مستهم الخ، وقوله ولما يأتكم أي ولما يصبكم ثم لا يخفى أن الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه، ففي الكلام حذف أي ولما يصبكم مثل مثل الذين أي مثل حالهم.

قوله: (**كونها**) أي: جملة مستهم وقوله حالية أي من الذين. **قوله**: (**على إضمار قد**) لأن الجملة الماضوية إذا وقعت حالاً يجب اقترانها بقد لتقرب الماضي من الحال. **قوله**: (**والحال**) اعتراض على أبي البقاء كأنه قيل وكلامه غير مسلم لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه كالذين إلا إذا كان المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل في الحال عاملٍ في المضاف إليه صاحب الحال، والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذٍ فلا يصح جعلها حالاً من المضاف إليه.

تنبيه ـ المفسِّرة ثلاثة أقسام: مجرَّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ «أيْ»، كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي]

ومقرونة بـ «أنْ» نحو: ﴿فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ» إن لم تقدّر الباء قبل «أنْ».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة «ليسجننّه» قيل: هي مفسِّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البَدَاءِ المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقَسَم مقدَّر، وأنّ المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء؛ لأنّ المفسّر هنا هو المعنى المتحصِّل من الجواب، وهو خبريّ لا إنشائيّ، وذلك المعنى هو سَجنُهُ عليه الصلاة والسلام؛ فهذا هو البَدَاء الذي بَدَا لَهُمْ.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كونُ الجمْلة الإنشائيه مُفَسّرَةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أعطِهِ أَلْفَ دِينَارٍ».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدِّياً معنى جملة، نحو: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] الآية.

قوله: (**تنبيه الخ**) لا وجه للإتيان به في خلال الأمثلة فكان الأولى أن يقدمه ويؤخره. **قوله**: (**أي أنت مذنب**) تفسير لقوله وترمينني بالطرف وتمامه:

وتــقــلــيــنــي لــكــن إيــاك لا أقــلــي

قوله: (**ومقرونة بأن**) أي: التفسيرية التي بمعنى أي وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه. **قوله**: (**إن لم تقدر الباء قبل إن**) يعني وإن قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لأن الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون إن مصدرية ويلزم أن يكون ما بعدها في تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه. **قوله**: (**والتحقيق**) أي: بدليل اللام والتوكيد بالنون. **قوله**: (**مجموع الجملتين**) أي: جملة القسم وجملة جوابه. **قوله**: (**ولا يمنع الخ**) جواب عما يقال إن القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيراً وحاصل الجواب أن جعله تفسيراً نظيراً للمعنى المتحصل في الجواب فقط إذ هو خبر له خارج هذا حاصل كلام المصنف، واعترض بأنه إذا كان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تنافٍ، وأجيب بأن قوله والمفسر مجموع الجملتين أي بحسب الظاهر وهذا لا ينافي أن المفسر في الحقيقة جملة الجواب لأنه المقصود، وجملة القسم تأكيد له وحينئذٍ فلا تنافي. **قوله**: (**وأسروا النجوى**) أي: فالنجوى في المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ

وإنما قلنا فيما مضى إنّ الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاهُ المعنى وأوجَبَتْهُ الصِّناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذَلِكَ. ونظيره: «بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللَّهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا».

ويجوز أن يكون ﴿ليسجننه﴾ [يوسف: ٣٥] جواباً لـ «بدا»، لأنَّ أفعالَ القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يُجاب به القَسَم، قال [من الكامل]:

٦٤١ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي [إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا]

مفسر لذلك المفرد أعني النجوى. **قوله: (وأسروا النجوى الخ)** لا يتعين في هل هذا إلا بشر مثلكم أن يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الإعراب بل يجوز أن تكون في محل نصب على أنها بدل من المفعول به الذي هو النجوى، فإن قلت ليس هذا من الأبواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولاً قلت الجملة مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي حكم المفرد فكأنه قيل أسروا هذا الكلام. **قوله: (مراد به النفي)** أي: وهذا يفيد أنه خبري لا إنشائي. **قوله: (وأوجبته الصناعة الخ)** أي: اقتضته الصناعة من أن الاستثناء المفرغ إنما يكون بعد النفي وهذا لا ينافي أن الاستفهام باقٍ على حقيقته، وأن الجملة باقية على إنشائيتها في المعنى هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقياً على حاله لأنهم جازمون بأنه بشر مثلهم، وحينئذٍ فالاستفهام مراد به النفي قطعاً فلا يصح أن يكون مثالاً لما إذا كان الإنشاء مفسراً لمفرد. **قوله: (بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا)** يحتمل أن الجملة الأخيرة ذات محل من الإعراب على أنها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك لأنه أريد بها لفظها فهي كالمفرد والمعنى بلغني عن زيد هذا اللفظ وهو والله لأفعلن فإن قلت يلزم على ما ذكر حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والأصل بلغني عن زيد قول والله لأفعلن، وأما إذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا إشكال ولا حاجة إلى التقدير. **قوله: (والله لأفعلن كذا)** أي: فهذه الجملة مفسرة للكلام. **قوله: (لأن أفعال القلوب)** أي: التي لا تفيد التردد. **قوله: (لإفادتها التحقيق)** أي: كالقسم. **قوله: (تجاب بما يجاب به القسم)** أي: وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون لأن القسم يدل على التحقيق وكذلك أفعال القلوب. **قوله: (ولقد علمت الخ)** تمامه:

---

٦٤١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦١؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤).

اللغة والمعنى: المنيّة: الموت. تطيش: تخطىء.

يقول: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطىء أحداً من الناس عاجلاً أم آجلاً.

وقال الكوفيُّون: الجملة فاعل، ثم قالَ هِشام وثَعْلب وجماعة: يجوز ذلك في كلّ جملة نحو: «يُعْجِبُنِي تقوم». وقال الفراء وجماعة: جوازُه مشروط بكونِ المسنَد إليها قلبيًّا، وباقترانها بأداة مُعلِّقة، نحو: «ظَهَرَ لِي أقامَ زَيْدٌ»، و «عُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو» وفيه نظر؛ لأن أداة التّعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوِّزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحةٌ، ولكن مع الاستفهام خاصَّة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإِسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى؛ ألا ترى

إن المنايا لا تطيش سهامها

قوله: (يجوز ذلك) أي: كون الجملة فاعلاً أي أو نائبة في كل جملة، قال الدماميني لا أظن أحداً ينازع في أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً فحينئذٍ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل غايته أنه سبك بدون سابك وله نظائر. **قوله: (بكون المسند إليها قلبياً)** أي: أن يكون الفعل المسند إلى الجملة. **قوله: (ظهر)** فعل ماضٍ مبني على الفتح، وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماضٍ مبني للمجهول، وقوله هل قعد عمرو نائب فاعل. **قوله: (بأن تكون الخ)** أي: كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة له لأنها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أي أنها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة العمل. **قوله: (وكيف يعلق الفعل الخ)** نظر ثانٍ حاصله سلمنا أن التعليق يقتضي جواز كونها فاعلاً لكن لا نسلم تأتي التعليق هنا أي جوازه لأنه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه تأمل.

قوله: (وبعد فعندي الخ) أي: وأقول بعدما تقدم تنبيه فعندي كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب إلى قوله أعني أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاماً ما ذكره المصنف، وأما إذا كان غير الاستفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الأصل ظهر لي مضمون ما قام زيد أي ظهر لي انتفاء قيام زيد لأن ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدي إلى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند إليه لا بد أن يكون اسماً أو ما في تأويله. **قوله: (أن المسألة)** أي: وهي وقوع الجملة مسنداً إليها في الصورة وظاهر اللفظ. **قوله: (إن المسألة)** أي: جعل الجملة فاعلاً أو نائب فاعل. **قوله: (خاصة)** أي: لأنه الموجب لتقدير المضاف المسند إليه.

قوله: (وعلى أن) أي: وبناءً على أن الخ أي فلا بد من وجود أمرين في جوازها ولكن بعد هذا تجد المسألة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلاً أو نائب فاعل لأن للفاعل هنا مفرد. **قوله: (الإسناد)** أي: إسناد الفعل الذي هو قلبي. **قوله: (إلى مضاف محذوف)** أي: إلى مضاف للجملة محذوف. **قوله: (لا إلى الجملة الأخرى)** أي: جملة هل قام زيد.

أنّ المعنى ظهر لي جوابُ «أقام زيد»، أي جوابُ قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفْعَاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعِلْم به مُنَافِيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السّابع: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] زعم ابنُ عصفور أن البصريّين يقدّرون نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير، وقيل: الظَّرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظَّرف، وبعدمه في ﴿وإِذَا قِيلَ إِنّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢] والصواب أن النائبَ الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلَبتْ مفسرة؟ والمفعول به متعيّن للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عن جوابه أنّ التي يُراد بها لفظُها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنَّة»، وفي المثل «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَة وَأَجر عظيم﴾ [المائدة: ٩] لأنّ «وعَدَ» يتعدَّى لاثنَيْنِ، وليس الثاني هنا: ﴿لهم مغفرة﴾ [المائدة: ٩] لأن

قوله: (وذلك) أي: المضاف. **قوله: (ليس هذا)** أي: المضاف المحذوف. **قوله: (مما يصح الخ)** أي: بل الذي يضاف للجمل إنما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث وإذا. **قوله: (يحكم لها بحكم المفردات)** أي: وحينئذٍ فذلك المضاف المقدر إنما هو مضاف لمفرد لا لجملة. **قوله: (ضمير المصدر)** أي: العائد على القول. **قوله: (وبعدمه)** أي: ويرد بعدم الظرف في قوله، وإذا قيل الخ فإنه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره، وقوله ويرد بأنه لا تتم الفائدة إلا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل إلا مقول القول، وقوله بأنه لا تتم الخ أي وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة. **قوله: (وفي المثل الخ)** في هذا إشارة لطيفة إلى التعريض بابن عصفور بأنه كذب في مقالته. **قوله: (زعموا مطية الكذب)** أي: هذا اللفظ مطية الكذب أي إنك إذا أردت التوصل إلى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم إشارة إلى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التي هي المطية التي يتوصل إلى المطلوب بها كما أن زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله.

ثاني مفعولَيْ «كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسِّرة له، وتقديره: خيراً عظيماً أو الجنة؛ وعلى الثَّاني فوجه التَّفسير إقامة السَّبب مقام المسبَّب، إذ الجنَّة مسببَّة عن استقرارِ الغفرانِ والأجر.

وقَوْلي في الضابط «الفضلة» احترزتُ به عن الجملة المفسِّرة لضمير الشَّأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإِجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، فقد قيل: إنها تكونُ ذاتَ محلٍّ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بدَّ منه.

مسألة ـ قولنا إنَّ الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها خالف فيه الشَّلوبين، فزعم أنها بحسب ما تُفسِّره؛ فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلَّ لها، وفي نحو: ﴿إنا كلّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: «زيد الْخُبْزَ يأكلهُ» بنصب «الخبز» ـ في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ، وقال [من الطويل]:

٦٤٢ ـ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ [وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا]

قوله: (**إقامة السبب**) أعني المغفرة والأجر العظيم مقام المسبب أعني الجنة. **قوله**: (**ولها الخ**) أي: فليست فضلة لأن لها موضعاً الخ أي فيؤخذ من هذا إن المراد بالفضلة ما لا محل له من الإعراب. **قوله**: (**لأنها خبر في الحال**) أي: كما في قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر في الحال ومفسر لضمير الشأن. **قوله**: (**أو في الأصل**) أي: كما في ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذي هو مبتدأ في الأصل وهي خبر عنه. **قوله**: (**كما سيأتي**) أي: قريباً عن الشلوبين في قوله: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ [القمر: ٤٩]. **قوله**: (**وهذا القيد**) أعني قوله الفضلة.

مسألة:

قوله: (**بحسب ما تفسره**) أي: فإن فسرت ماله محل كان لها محل وإلا فلا. **قوله**: (**لا محل لها**) أي: لأنها فسرت جملة ابتدائية. **قوله**: (**في محل رفع**) أي: في الآية والمثال وذلك لأن خلقناه مفسر لخبر إن وهو في محل رفع إذ الأصل إنا خلقنا كل شيء خلقناه، وحينئذٍ فليكن المفسر كذلك في محل رفع، وقوله يأكله مفسر لخبر المبتدأ إذ الأصل زيد يأكل الخبز يأكله والخبر في محل رفع فما فسره كذلك. **قوله**: (**ولهذا يظهر الرفع**) أي: لأجل كون الجملة في محل يظهر لأن معنى كونها في محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معرباً. **قوله**: (**فمن نحن نؤمنه الخ**) تمامه:

---

٦٤٢ ـ **التخريج**: البيت لهشام المريّ في (خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٤٠؛ والدرر ٥/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩؛ والكتاب ٣/ ١١٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٩؛ وشرح شواهد المغني =

فظهر الجزمُ، وكأن الجملةَ المفسّرة عنده عطف بيان أو بَدل، ولم يُثْبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بيّنت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمَّى في الاصطلاح جملة مفسِّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثْبُت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عَطْف البيان، واختلف في المبدل منه. وفي البغداديات لأبي علي أن الجَزْم في ذلك بأداة شرطٍ مقدَّرة، فإنه قال ما ملخَّصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

ومن لا نجره يمس منا مفزعا

قوله: (فظهر الجزم) أي: في الجملة المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة إذ الأصل فمن تؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وجزم المفسر لأنه تابع للمفسر. **قوله: (عطف بيان أو بدل)** أي: والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فإن كان له محل فيكون له محل وإلا فلا. **قوله: (ولم يثبت الخ)** حاصله اعتراض آخر وهو أنه يلزم على كلام الشلوبين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع. **قوله: (ولم يثبت الجمهور)** أي: وخلافهم أثبته ومنه قوله:

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا تكن في السر والجهر مسلماً

فجعلوا جملة لا تقيمن عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لأن منهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرحيل وكما في قوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] الخ فإن جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أي جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانيون. **قوله: (وقد بينت الخ)** اعتراض على الشلوبين حيث جعلها منها. **قوله: (وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى الخ)** أي: وإذا كانت في الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور في قولهم أن الجملة المفسرة لا محل لها، وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أي كالاشتغالية إذا فسرت خبراً مثلاً. **قوله: (إن الجزم في ذلك)** الأول في نحو ذلك لأن الآتي في البغداديات إنما هو في لا تجزعي إن منفساً البيت لا البيت السابق، وإن كان كل من العلتين الآتيتين في كلام أبي علي تأتيان في هذا البيت أعني نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا في من بدليل إيلائها الاسم أعني نحن ويكون تقدمها دالاً عليها إذ الأصل عند أبي علي من نؤمن منه وليس نؤمنه بدلاً كما يقول الشلوبين. **قوله: (بأداة شرط مقدرة)** أي: لا على البدلية من الفعل المحذوف.

= ٢/ ٨٢٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩).

المعنى: إن من نعطه عهداً بالأمان ينم قرير العين هادىء البال، أما من منعنا عنه عهدنا، فلا يأمن على دمه ولا على ماله.

لاَ تَـجْـزَعِـي إنْ مُـنْـفِـسـاً أَهْـلَـكْـتُـهُ   [فَـإذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكَ فَـاجْـزَعِـي]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدليّة، إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه، بل على تَكريرِ «إنْ»، أي: إنْ أهلكت مُنفِساً إن أهلكته؛ وساغ إضمار «إنْ»، وإنْ لم يجز إضمارُ لام الأمر إلا ضرورة لاتِّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيَّاها الاسمَ، ولأن تقدَّمها مُقوٍّ للدَّلالة عليها، ولهذا أجازَ سيبويه «بمن تَمْرُر أمْرُرْ»، ومنع «مَنْ تَضرِبْ أنْزِلْ» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول «عليه»، وقال فيمن قال: «مَرَرْتُ برجلٍ صالح إنْ لا صالح فطالِح» بالخفض: إنه أسْهَلُ من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ وربَّ شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضَرَبَ غلامه زيداً»، فإنه ضعيف جدًّا، وحسن في نحو: «ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، واستُغْنِ

قوله: **(في التقدير)** أي: لا في اللفظ لأنهما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه. **قوله**: **(وساغ إضمار إن)** أي: للضرورة وقوله وإن لم يجز إضمار لام الأمر أي مع أنهما جازمان. **قوله**: **(للضرورة)** أي: الحاجة إليه لا ضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف. **قوله**: **(بدليل إيلائهم إياها)** أي: في الظاهر بخلاف لام الأمر. **قوله**: **(ولأن تقدمها مقو للدلالة الخ)** أي: ولأن ذكر إن في أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانياً. **قوله**: **(ولهذا)** أي: ولأجل كون التقدم في الذكر مقوٍ للدلالة أجاز سيبويه بمن تمرر أمر في بعض النسخ بفك الإدغام ومقتضاه إنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر. **قوله**: **(ومنع من تضرب أنزل)** أي: فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه. **قوله**: **(حتى تقول)** غاية لقوله منع وقول تقول أي حتى تذكر ذلك. **قوله**: **(بالخفض)** أي: بحرف جر مقدر أي مررت برجل صالح إن لا تمرر بصالح فطالح. **قوله**: **(من إضمار رب بعد الواو)** أي: كما قالوا في:

وقـاتـم الأعـمـاق خـاوي الـمـخـتـرقـن

حيث قالوا إن الأصل ورب قاتم الخ، وإنما كان المثال أسهل من هذا لأنه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فإنه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولاً. **قوله**: **(ورب شيء)** أي: كحذف أداة الشرط في البيت فإنه ضعيف في نفسه، وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة في الشعر فالحاجة كالاختصاص وكاستقامة الوزن. **قوله**: **(فإنه ضعيف جداً)** أي: لعود الضمير فيه على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله**: **(وحسن في نحو الخ)** أي: في باب الاشتغال فإنهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لأن الفعل لا بد له من فاعل. **قوله**: **(واستغنى الخ)** مربوط بأول الكلام وهو قوله وإن انجزام الثاني ليس على البدلية بل على تكرير إن والمراد بالجواب وهو قوله لا تجزعي على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدراً بناءً على مذهب البصريين من أن لا تجزعي دليل الجواب. **قوله**: **(واستغنى)** أي: الشعر بجواب الأولى

بجواب الأول عن جواب الثانية كما استُغْنِي في نحو: «أَزَيْداً ظَنَنْتَهُ قائماً» بثاني مفعولَيْ «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولَيْ «ظننت» المقدَّرة.

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢ ـ ٣]، ونحو: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ومنه ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، يُقدَّر لذلك ولما أشبهَهُ القَسَمُ.

وممَّا يحتمل جواب القسم ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إلاَّ وَارِدُها﴾ [مريم: ٧١] وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفةً على ﴿ثم لنحن أعلم﴾ [مريم: ٧٠]، فإنَّه وما قَبْله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وهذا مراد ابن عطيَّة من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصِّلة لذلك لأنها عاطفة؛ وتوهَّم أبو حيان عليه ما لا يتوهَّم على صغار الطَّلبة، وهو أن الواو حرف قسمٍ، فَرَدَّ عليه بأنه

أي بجواب أداة الشرط الأولى وهي إن في بيت لا تجزعي الخ ومن في بيت فمن نحو نؤمنه، وجواب إن في بيتها لا تجزعي وجواب من في بيتها يبت وهو آمن. **قوله: (كما استغنى الخ)** هذا تنظير وإن كان في الأول استغنى عما للثاني بما للأول وفي هذا الثاني بالعكس. **قوله: (نحو أزيدا الخ)** أي: فالأصل أظننت زيداً ظننته قائماً فحذف ثاني مفعولي ظن المقدرة استغناءً عنه بثاني مفعولي ظن المذكورة، وقد يقال إن قائماً ثاني مفعولي الأولى المحذوفة لأنها مقصودة بالذات والثاني ذكرت لضرورة التفسير.

الجملة الرابعة المجاب بها القسم

قوله: (نحو والقرآن الحكيم إنك الخ) الأولى نحو إنك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم إنك الخ. **قوله: (لينبذن)** جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون. **قوله: (ومما يحتمل جواب القسم)** أي: ويحتمل الاستئناف والأولى أن يذكر هذا في التنبيه الآتي لأنه معقود احتمل كونه جواباً واحتمل عدمه. **قوله: (أجوبة الخ)** أي: ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذٍ تكون تلك الجملة جواباً فلا محل لها. **قوله: (أي هو جواب قسم)** أي: فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أي جواب قسم. **قوله: (المحصلة لذلك)** أي: لكون الجملة جواباً وقوله لأنها عطفت أي تلك الجملة على ما هو جواب. **قوله: (عليه)** أي: من أجله أي من أجل كلامه الذي قاله، وقوله على صغار الطلبة أي من صغار الطلبة أي أن أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهماً لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعداه بعلى. **قوله: (وهو)** أي: التوهم وقوله إن الواو الخ أي أن قوله وهو قسم يفيد أن الواو واو قسم وجر

يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بـ «إنْ».

تنبيه ـ من أمثلةِ جوابِ القسم ما يخفى، نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بالغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لكم لما تحكمون﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، وذلك لأن أخْذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجّاج، ويوضحه ﴿وإِذْ أَخَذَ مِيثَاقَ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وقال الكسائي والفرّاء ومَنْ وافقهما: التقديرُ: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجارّ، ثم «أن» فارتفعَ الفعل؛ وجوَّزَ الفرَّاء أن يكونَ الأصل النَّهي، ثم أُخرِجَ مخرج الخبر، ويؤيّده أن بعده ﴿وقولوا﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وأقيموا﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وآتوا﴾ [البقرة: ٨٤].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

والمجرور محذوف والجار باقٍ وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفاً والحال أن الجواب منفي بأن وهو لا يجوز لكن رد الإلزام الثاني بأنه جائز، قال تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما﴾ [فاطر: ٤١] فقد حذف القسم مع أن الجواب منفي بأن.

قوله: **(أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة)** أم بمعنى بل الإضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لأيمان، وقوله إن لكم جواب القسم أعني أيمان. **قوله**: **(لا تعبدون إلا الله)** هذه الجملة المنفية جواب القسم أعني أخذ الميثاق لأنه في معنى حلفناهم. **قوله**: **(بمعنى الاستحلاف)** أي: وكأنه قال حلفناهم لا تعبدون إلا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ. **قوله**: **(ويوضحه)** أي: ويقويه ويدل له لأن قوله ليبيننه ظاهر في أنه جواب القسم أعني أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون. **قوله**: **(بألا تعبدوا الخ)** أي: فهو منصوب بأن مضمرة والجملة في تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه. **قوله**: **(الأصل النهي)** أي: معمول لحال محذوفة أي قائلين لا تعبدوا إلا الله كما هو المعنى ثم عدل إلى الخبر فهي جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى فهو مثل قولك لتذهب إلى فلان يعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جواباً للقسم لأنه خبر لفظاً ومعنى وإنما خرجت إلى الخبر مبالغة في الحث في الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه. **قوله**: **(ثم أخرج)** أي: النهي. **قوله**: **(تعش الخ)** قبله:

فقلت له لما تكشر ضاحكاً ... وقائم سيفي مد يدي بمكانِ

وبعده:

وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما ... أخيين كانا أرضعا بلبانِ

تعرض له ذئب في بعض الصحارى.

٦٤٣ ـ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فجملة النفي إمَّا جواب لِعَاهدتني كما قال [من الطويل]:

٦٤٤ ـ أرَى مُحْرِزاً عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلاَفِ

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى شاهد للجوابيَّة، وقد يحتجّ للحاليّة بقوله أيضاً [من الطويل]:

قوله: (**أما جواب لعاهدتني**) أي: والمعنى إن عاهدتني على عدم الخيانة في الصحبة. **قوله**: (**ليوافقن**) أي: فهو جواب القسم أعني عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فإذا كان هذا جواباً لعاهدتني فلتكن جملة النفي في البيت قبله جواباً لعاهدتني. **قوله**: (**أو حال من الفاعل**) أي: عاهدتني حال كونك غير خائن لي، وقوله أو المفعول أي والمعنى حال كوني غير مخون لك في المعاهدة. **قوله**: (**أو كليهما**) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد. **قوله**: (**والمعنى شاهد للجوابية**) أي: شاهد لكون الجملة جواباً وذلك لأن المعاهدة إنما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لا أن الحلف في حال ترك الخيانة على شيء آخر كما هو ظاهره على الحال. **قوله**: (**شاهد على الجوابية**) أي: لأن المراد كما يأتي في البيتين بعد فإن عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر في حال عدم الخيانة وهذا بناءً على أن المراد لا تخونني في الصحبة، فإن كان المراد لا تخونني في المعاهدة فالمعنى على الحال.

قوله: (**وقد يحتج للحالية بقوله**) أي: بقول الفرزدق أيضاً فأيضاً راجع لقوله أي أن البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو. **قوله**: (**بقوله أيضاً**) أيضاً راجع لقوله أي أن هذين البيتين للفرزدق أيضاً لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن، قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حالاً في تركيب يدل على وقوع آخر حالاً في تركيب آخر، والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت الأول على إجرائه مجرى القسم

---

٦٤٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٢؛ والدرر ١/ ٢٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦؛ والكتاب ٢/ ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩؛ وشرح المفصل ٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن). والمحتسب ١/ ٢١٩؛ والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣).

المعنى: أقبل إلي أيها الذئب، فإن واثقتني على عدم الغدر، إذاً نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

٦٤٤ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: لقد اتفقت ومحرزاً على الوفاق فكان على خلاف ما اتفقنا عليه، فكأني عاهدته على الخلاف.

٦٤٥ ـ أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي، وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

وذلك أنه عطفَ «خارجاً» على محلّ جملة «لا أشتم»، فكأنَّه قال: «حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجاً»، والذي عليه المحقِّقون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك: ٣٠] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

فإن الشيء يحمل على نظيره. **قوله: (لبين)** خبر إن أي وأنني لكائن بين رتاج الكعبة ومقام الخليل، وقوله قائماً حال من الضمير في الخبر المذكور، وقوله على حلقة متعلق بعاهدت ربي. **قوله: (رتاج)** هو الباب العظيم أي باب الكعبة، وقوله ومقام أي مقام إبراهيم الخليل. **قوله: (لا أشتم الخ)** هذه الجملة يحتمل أن تكون جواباً للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجاً بالنصب عين ذلك كونه حالاً فإن قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت يدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع أنهما تركيباً متغايران وجوابه أنهما اشتركا في أن كلاً مضارع منفي بلا ودل دليل على الحال في هذه البيت فليكن كذلك فيما سبق لأن الشيء يحمل على نظيره.

قوله: (والذي عليه المحققون) أي: وأما ما ذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهري أي منظور فيه للظاهر أي: حيث نظر لخارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب. **قوله: (ولا يخرج خروجاً)** أي: وجملة ولا يخرج خروجاً لا محل لها من الإعراب لعطفها على لا أشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية. **قوله: (إن أصبح ماؤكم غورا)** أي: فالأصل غائراً فحذف الوصف وأناب المصدر منابه.

---

٦٤٥ ـ **التخريج**: البيتان للفرزدق في (ديوانه ٢/ ٢١٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، ٦٤؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣، ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ٦/ ٥٠؛ والكتاب ١/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب ١/ ٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩).

اللغة: عاهدت: حالفته وعقدت معه ميثاقاً. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق.

المعنى: أعطيت ربي ميثاقاً لا أخونه، لا أسب مسلماً ما دمت حياً، وقد أعطيت ميثاقي هذا وأنا في مكان عظيم بين المقامين الساميين، الكعبة المشرفة، وحرم إبراهيم النبي عليه السلام.

مسألة ـ قال ثعلب: لا تقع جملة القَسَمِ خبراً، فقيل في تعليلِهِ: لأن نحو «لأفعلَنَّ» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: «زَيْدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنَّما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قَسَميَّة، لا جملة هي جواب القسم، ومُرَاده أن القَسَم وجوابه لا يكونانِ خبراً، إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى؛ وجملتَا القَسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلَنَّ»، وإنما المانعُ عنده إمّا كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، لأنّ الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعَها صِلة؛ وإمّا كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ

مسألة:

قوله: (فقيل في تعليله) أي: فقال بعضهم في تعليل منع ثعلب. **قوله: (لأن نحو الخ)** هذا المعلل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم أي جملة جواب القسم وسيأتي أن الشارح يرد عليه بأن المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط. **قوله: (فإذا بنى)** أي: إذا حمل ذلك الجواب على مبتدأ. **قوله: (صار له موضع)** أي: وهو ليس له موضع فحينئذٍ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده. **قوله: (لا جملة هي جواب القسم)** أي: حتى يتم التعليل المذكور. **قوله: (ومراده)** أي: مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبراً وكان الأولى أن يعبر بالفاء. **قوله: (إذ لا تنفك الخ)** علة لكون المراد المجموع أي خلافاً لهذا المعلل فإن كلامه يقتضي انفكاكهما. **قوله: (يمكن أن يكون لهما محل)** أي: وحينئذٍ إذا وقعا خبراً فلا يحصل تناقض. **قوله: (قال زيد)** مقوله المجموع، وأما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهنا يتخرج الخلاف في جزء المقول.

قوله: (أما كون جملة القسم لا ضمير فيها) أي: الجملة الأولى، وأما جملة الجواب فإن فيها ضميراً كما في زيد والله لأضربنه فإن قلت أن الضمير في الجملة الأخيرة وهذا يكفي في الربط ألا ترى أن جملة الشرط الأولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الإخبار بها نظراً لذلك الضمير، وأجاب عن هذا المصنف بقوله لأن الجملتين الخ فهو تعليل لمحذوف حاصله، وإنما لم يصح الإخبار بها نظراً للضمير الموجود في الجملة الثانية كالجملة الشرطية؛ لأن الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جملتي الشرط. **قوله: (لأن الجملتين الخ)** جواب عما يقال جملة القسم، وإن لم تكن محتوية على عائد المبتدأ فجواب القسم محتو عليه فهلا اكتفي به كما اكتفي بعائد جملة الجواب في زيد إن جاء عمرو أكرمه. **قوله: (لأن الجملة الثانية)** أعني جملة جواب القسم ليست الخ أي بخلاف جملة جواب الشرط فإنها معمولة للأداة. **قوله: (ولهذا)** أي: لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها أي وقوع جملة القسم. **قوله: (ولهذا منع الخ)**

إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ من احتمالها للصّدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يُقال: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ وَزَيْدٌ هَلْ جاءك!».

وبعد فعندي أن كلاً من التعليلَيْن مُلغى.

أما الأول فلأنَّ الجملتينِ مرتبطَتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور أن السَّماع قد جاء بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وإن كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قال: فـ «ما» موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخولُ اللاّم على اللام، انتهى. وليس بشيء، لأن امتناعَ دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمرٍ لفظيّ، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلةً بين النونات في «اْذْهَبْنَانِّ» وبين الهمزتين في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وإن منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفيّة، أي: لفريقاً

أي: لأجل كون الجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها الصدق والكذب منع الخ. **قوله: (وبعد الخ)** أي: وأقول بعدما تقدم تنبه فعندي الخ. **قوله: (ملغى)** أي: باطل أي وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ كما قال العلامة الرضى. **قوله: (أما الأول)** أي: أما وجه بطلان التعليل الأول. **قوله: (كالجملة)** أي: بدليل قولهم إن جملة القسم إنما ذكرت توكيداً لجملة الجواب ومن المعلوم أن المؤكدة كالشيء الواحد. **قوله: (وزعم الخ)** هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة. **قوله: (فما موصولة)** أي: والأصل وإن كلا والله للذي ليوفينهم. **قوله: (وإلا لزم الخ)** أي: لأن الحرف الزائد في نية الطرح. **قوله: (وليس بشيء)** أي: وليس ما زعمه ابن عصفور بشيء لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبر إن وامتناع الخ. **قوله: (والفاصل)** أي: كما الزائدة يزيله. **قوله: (أذهبنان)** أي: على أن الفاصل هنا حرف واحد والأمثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان. **قوله: (في آأنذرتهم)** أي: فالجمع بينهما في قولك أأنذرتهم فيه ثقل والألف الفاصلة بينهما مزيلة لذلك، وإن كانت زائدة.

قوله: (أن يستدل) أي: ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة. **قوله: (لمن ليبطئن)** اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم أن وجملة ليبطئن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحينئذٍ فالدليل يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فإنه يطرقها احتمال الزيادة. **قوله: (يحتمل من الموصوفة)** أي: فتساوي الدليلان لأن ذاك احتمل الزيادة وهذا احتمل الموصوفية وكل

ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم؛ ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدّرت صفته؛ فإن قيل: فما وَجْهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غيرَ مَقْصودة، وإنَّما المقصودُ جملة الجواب، وهي خبريّة، ولم يُؤْتَ بجملة القسم إلا لمجرّدِ التوكيد، لا للتأسيس.

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شَرْطُه احتمالُ الصِّدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإِفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفاتِ الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السَّماع ورد بما مَنَعَه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالذينَ آمنوا وَعَمِلوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ﴿وَالذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقوله [من الكامل]:

منهما خلاف المدعي. **قوله: (قلنا وكذا ما الخ)** حاصله أن ما تحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيئاً واحداً أجود مما يحتمل شيئين هذا على أن احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر وإليه أشار بقوله ثم إنه الخ. **قوله: (فما وجهه)** أي: ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيهما أن يكون لهما خارج تطابقه أو لا تطابقه لأنه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهوداً بدون النطق بهما والجملة الأولى أعني جملة القسم إنشائية ليس لها خارج. **قوله: (والجملة الأولى)** أي: والحال أن الجملة الأولى وهي جملة القسم إنشائية أي والصلة والصفة أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهوداً بدون النطق بهما. **قوله: (لأنها)** أي: الجملة الأولى غير مقصودة أي لأنها لتأكيد الجواب الذي هو مقصود بالإفادة.

قوله: (إلا لمجرد التوكيد) أي: فقولك جاء الذي والله قام أخوه مثل قولك جاء الذي قام أخوه وإنما زادته الأولى التأكيد فقط. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وأما بطلان التعليل الثاني. **قوله: (للإتفاق على أن أصله)** أي: خبر المبتدأ الإفراد أي حقه ذلك لأنه منسوب للمبتدأ والأصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً ويحتمل أن المراد بالأصل الغالب. **قوله: (على أن أصله الإفراد)** أي: ولا يقال في المفرد إنه يحتمل الصدق والكذب أي وحينئذٍ فما كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة. **قوله: (أين زيد وكيف عمرو)** فأين وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس وإلا فأداة الاستفهام مفرد لا يوصف بإنشاء نعم الكلام إنشائي. **قوله: (ورد بما منعه ثعلب)** أي: من مجيء الجملة القسمية خبراً للمبتدأ. **قوله: (خشيت)** بكسر الشين من خشي وتمامه:

وإذا أتـــاك فـــلات حـــيـــن مـــنـــاصِ

٦٤٦ ـ جَشَأَتْ فقلتُ: اللّذْ خَشِيتِ لَيَأتِيَنْ [وَإذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِينَ مَنَاصِ]

وعندي لما استُدِلَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كلّه ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب؛ فإذا قُدّر قبله قَسَم كان الجواب له؛ وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله؛ ونظيرُه في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرَّد من لام التوطئة نحوُ: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] التقدير: والله ليمسّ لئن لم ينتهوا يمسَّنَّ.

تنبيه ـ وقع لمكي وأبي البقاءِ وَهم في جملة الجواب فأعربَاهَا إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢] إنّ «ليجمعنكم» بدل من «الرحمة»، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنَّه زعم

قوله: (**ليأتين**) خبر عن قوله اللذ. **قوله**: (**لما استدل به**) أي: ابن مالك على الجواز أي عندي تأويل يخرجه عن الاستدلال فمنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تأويل بعيد لا يمنع من الاستدلال. **قوله**: (**أن المبتدأ في ذلك كله الخ**) مثلاً والذين آمنوا وعملوا الصلحات لنهدينهم الخ، تقديره إن آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فإذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله إن آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف، وحينئذٍ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدأ. **قوله**: (**كان الجواب له**) أي: لأن القاعدة أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر، فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم. **قوله**: (**المجرد**) صفة للشرط. **قوله**: (**لئن لم ينتهوا**) الصواب إن لم ينتهوا لأن أداة الشرط مجردة من اللام إلا أن يقال إنه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعاً وإلا فلا ملجىء لها. **قوله**: (**وهم**) بفتح الهاء أي غلط، وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة شيء وليس مراداً هنا. **قوله**: (**في جملة الجواب**) أي: جواب القسم. **قوله**: (**بدل من الرحمة**) أي: التي هي مفعول كتب فمقتضاه أن جملة ليجمعنكم لها محل مع أنها جواب لقسم مقدر فلا محل لها. **قوله**: (**ولكنه**) أي: ذلك

---

٦٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠).

اللغة: اللذ: أصله الذي كقول الشاعر [من الرجز]:

فظللت في شك من اللذ كيدا كاللذ تزبّى زُبيةً فاصطيدا

مناص: مهرب، أو مفر. جشأت: ثارت للقيء.

المعنى: لقد اعتمل الحزن وغلى في نفسي، فخاطبتها قائلاً: مِمَّ تخافين، فإذا قضى الله فلا راد ولا مفر من قضائه.

أن اللام بمعنى «أن» المصدريّة، وأنّ من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللاّم مصدريّة؛ وخلط مكي فأجازَ البدليّة مع قوله: إنّ اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنّها لامُ الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قُدِّر قسم، أو متَّصِلة به اتصال الجواب بالقسم إنْ أُجْرِي «بَدَا» مُجرى «أقسم» كما أُجري «عَلِم» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وأمّا أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية، مَنْ فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿من كتاب﴾ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لتؤمننّ به﴾ [آل عمران: ٨١]، واللام جواب القسم لأن أحد الميثاق قَسَمٌ،

الغير. **قوله: (بمعنى المصدرية)** أي: فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذٍ ظاهرة إلا أن هذا الكلام بعيد جداً من حيث أن اللام لم يثبت أنها مصدرية.

قوله: (وإن من ذلك) أي: كون اللام بمعنى أن المصدرية وهي وصلتها بدل. **قوله: (أي إن يسجنوه)** وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء. **قوله: (ولم يثبت الخ)** أي: وإن كان المعنى على كونها مصدرية ظاهراً وهذا رد على غير مكي. **قوله: (وخلط مكي الخ)** أي: لأنه يلزم على كلامه التناقض السابق أي كون الجملة لها محل ولا محل لها. **قوله: (وإنها منقطعة مما قبلها)** أي: وهو الرحمة في الآية الأولى والضمير في بدا في الآية الثانية إذ ليست الرحمة خصوص الجمع. **قوله: (إن قد قسم)** أي: قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم، والأصل ثم بدا لهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ. **قوله: (أو متصلة الخ)** هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لأنه إنما يتأتى فيها. **قوله: (إن أجرى الخ)** أي: لأنه من أفعال القلوب وهي لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق. **قوله: (لما آتيتكم الخ)** حاصل معنى الآية إن الله أخذ ميثاق والنبيين، وقال لهم إن آتيتكم الكتاب والحكمة أي التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب، ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق تلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه، قالوا نعم اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين، ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا.

قوله: (إنها موصولة الخ) حاصل هذا الإعراب أن ما موصولة مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أي آتيتكموه، وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أي ثم جاءكم به، وقوله لتؤمنن خبراً وإن الخبر من كتاب وسيأتي للمصنف أن جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الإخبار قبل تمام الصلة، وكما أن لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعني قوله أخذ الله ميثاق الخ. **قوله: (من الكتاب)** أي:

و ﴿جاءكم﴾ عطف على ﴿آتيتكم﴾، والأصل ثم جاءكم به، فحُذِف عائد «ما»، أو الأصل مصدِّق له، ثم ناب الظَّاهِرُ عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلَّقت به «مع».

والثاني: أنّها شرطيّة، واللام موطِّئة، وموضع «ما» نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و ﴿من كتاب﴾ مثل: ﴿منْ آية﴾ في ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] ا هـ. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿من كتاب﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لأن ﴿ثم جاءكم﴾ عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لتؤمنن﴾ خبراً مع تقديره إيَّاه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقّه أن يُقدِّره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً؛ وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخْذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دالّ على جملة قسَم مقدّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمِّي ﴿لتؤمنن﴾ خبراً لأنه الدالّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبرُ بالحقيقة، وأنه

كائن من الكتاب.

قوله: (عطف على آتيتكم) أي: وحينئذٍ فجملة ثم جاءكم رسول صلة لأن المعطوف على الصلة صلة. **قوله: (ثم جاءكم به)** أي: بنظيره من عندنا. **قوله: (أو الأصل مصدق له)** أي: لما آتيتكم من الكتاب والحكمة. **قوله: (ثم ناب الظاهر)** أعني قوله ما معكم مقام الضمير أعني الهاء في له. **قوله: (أو العائد ضمير استقر)** أي: والتقدير للذي استقر معكم فضمير استقر هو العائد وسيأتي أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الأولى. **قوله: (والثاني أنها شرطية)** أي: والمعنى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين والله أي شيء آتيتكم من كتاب الخ. **قوله: (مثل من آية)** أي: في كونها بيانية.

قوله: (عطف على الصلة) أي: والمعطوف على الصلة صلة، وأجيب بأن ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعاً ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، أي أن الممنوع الإخبار قبل تمام الصلة الأصلية نحو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث أن التكميل لها بالمعطوف. **قوله: (الثاني)** هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه. **قوله: (إن له موضعاً)** أي: من حيث جعله خبراً وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث أنه جواب للقسم وهذا تناقض. **قوله: (ويقدر الجملتين)** أي: جملة القسم وجوابه. **قوله: (خبراً)** وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا تخلو جملة الخبر عن عائد. **قوله: (إن أخذ الميثاق)** هذا معمول لقوله أراد. **قوله: (ومجموع الجملتين الخ الخبر)** أي: والمجموع له محل. **قوله: (وإنما سمي لتؤمنن خبراً)**

لا قسم مقدر، بل أخذ ميثاق النبيّين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أنَّ وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكّدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كَوْن العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً؛ فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أنَّ الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٦٤٧ ـ وَلَوَ أنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤادِها فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلانَ الْجَنْدَلُ

قلنا: قد جوّز على هذا الوجه عَوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

أي: مع أنها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه فقط. **قوله: (وإنه لا قسم مقدر بل أخذ الله الخ)** هذا الكلام كله حتى الاضطراب في حيز النفي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض. **قوله: (لم يحصر الدليل)** أي: لأن الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر. **قوله: (لم يحصر الدليل الخ)** الأولى لم يقتصر على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لأن أخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فإنه دليل ظني. **قوله: (إلى شيئين)** أي: إلى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم، وقوله فإنه عائد أي مع إنه عائد إلى الموصول الثاني فقط وهو لما معكم.

قوله: (جوز حذف العائد المجرور) الأولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانياً لأنه المذكور في كلامه قبل الثالث. **قوله: (ولو أن)** لو شرطية وإن توكيدية وما اسم موصول اسم إن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أي ما عالجت به، وحذف لدلالة به الآتية عليه، وقوله لين معمول عالجت وفؤادها مضاف إليه، وقوله استلين خبر إن، وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لأن أي لو إن الذي عالجت به لين فؤادها استلين به الجندل للان الجندل. **قوله: (ولو إن الخ)** بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل. **قوله: (قد جوز على هذا الوجه)** أي: الأول وهو جعل ما موصولة والدليل إذا

---

٦٤٧ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٩؛ والزهرة ١/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠).

اللغة: عالج: مارس وزاول، الجندل: الصخر أو الحجارة.

المعنى: لقد حاولت جاهداً تلطيف مشاعرها نحوي ولكن عبثاً فقد كان قلبها يزداد قسوة، ولو كنت لاطفتُ كل هذه المدة صخراً لرق لي ولان.

والخامس: أنه سُمِّي ضمير ﴿آتيتكم﴾ [آل عمران: ٨١] مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة ـ زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إِذَا قَالَ: قَدْنِي، قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

أنَّ «لِتُغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتُصغي إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣] لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿ولتصغي﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام «كَيْ» وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلّق اللام فيه محذوف، أي: لتشربَنَّ لِتُغْني عني، وفعلنا ذلك لتصغي.

* * *

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية، فالأوّل جواب «لو» و «لولا» و «لَمَّا» و «كيف»؛ والثاني،

طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رد هذا بأن هذا تجويز بعيد لأن حذف به لدلالة الثاني قرينة. **قوله: (لا إلى ما)** أي: بخلاف الضمير في به في البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت في حذف به الأولى لدلالة الثانية. **قوله: (وإنما هو مفعول أول)** أي: لأن الفاعل في المعنى الأخذ ولعله أراد الثاني عدداً لا رتبة. **قوله: (وإنما هو مفعول أول)** أي: وما الشرطية مفعول ثانٍ.

مسألة:

قوله: (إذا قال) أي: الضيف، وقوله قدني أن يكفيني ما شربت من اللبن، وقوله قال أي رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما في الإناء جميعاً هذا معناه، وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ إذا قلت قدني، قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضميره راجع للمضيف. **قوله: (وليس فيه ما يكون الخ)** أي: وحينئذٍ فالواو للقسم جارة لمقسم به محذوف ولتضعي جواب لذلك القسم. **قوله: (وليس فيه ما يكون الخ)** قال الدماميني يمكن أنه عطف على غروراً باعتبار المعنى أي ليغروا ولتضعي الخ. **قوله: (وأما ما أستدل به)** أي: من أنه ليس في الكلام السابق ما يصح لكون ولتضعي عطفاً عليه فلا ينتج مدعاه لأن متعلق الخ. **قوله: (مطلقاً)** أي: اقترن بالفاء أولاً. **قوله: (ولم تقترن الخ)** أما لو اقترنت بالفاء أو بإذا لكان محلها جزم نحو إن جاءني فأنا أكرمه وفإذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً كان الشرط جازماً أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترناً بأحدهما، وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد

نحو: «إنْ تقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ». أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

* * *

الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسم أو حرفٍ، فالأول نحو: «جَاءَ الَّذِي قَامَ أبُوه» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها؛ وبلَغني عن بعضِهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة؛ والحق ما قدَّمْتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «لِيَقُمْ أيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَلألْزَمَنَّ أيَّهُمْ عِنْدَكَ، وَامْرُرْ بِأيِّهِمْ هُوَ أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقرىء ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

[إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

فلا محل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة مما له محل. **قوله: (أما الأول)** أي: أما المثال الأول وهو إن يقم أقم أي أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وأما المثال الثاني قمت قمت أي وأما كون جملة الجواب فيه لا محل لها. **قوله: (لا الجملة بأسرها)** لا مانع من هذا خصوصاً والإعراب فرع في الفعل ويكون العطف في نحو إن قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله.

الجملة السادسة الواقعة صلة

قوله: (الواقعة صلة) ظاهره ولو لأل نحو:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

نحو:

من القوم الرسول الله منهم

فالمحل لأل وقال الدماميني ينبغي أن لها محلاً لوقوعها موضع المفرد، وقال الشمني الظاهر إنه لا محل لها لأن المفرد ليس في مكانه الأصلي إذ أصل الصلة أن تكون جملة وإعراب الصفة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها إعراب فظهر على ما بعدها من الوصف. **قوله: (ما قدمت لك)** أي: من أن الصلة لا محل لها والموصول له محل، وأما محل وأما مجموعهما لا يقال إن له محل أو ليس له محل. **قوله: (وقال الطائي)** أي: قال الشاعر الكائن من بني طيء والمراد به هنا منظور بن صحيم الفقعسي شاعر إسلامي وقبل البيت:

٦٤٨ - [فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ] فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال العقيلي [من الرجز]:

٦٤٩ - نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا]

وقال الهذلي [من الوافر]:

٦٥٠ - هُمُ اللاَّؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي

ولست بهاج في القرى أهل منزل على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإما كرام موسرون أتيتهم

فحسبي الخ وبعده:

وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فادخرت حيائيا

وعرضي أبقى ما ادخرت ذخيرة وبطني أطويه كطي ردائيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس. **قوله: (وقال العقيلي)** أي: الشاعر الكائن من عقل والمراد به هنا أبو حرب الأعلم وقبله:

---

٦٤٨ - **التخريج**: البيت لمنظور بن سحيم في (الدرر ١/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٦٣، ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٨؛ والمقرب ١/ ٥٩؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٢٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٤، ١٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠، ٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤).

شرح المفردات: الموسرون: الأغنياء. حسبي: كفاني. ذي: أي الذي.

المعنى: يقول: إنّ الناس إمّا أن يكونوا أغنياء وعندهم ما يقدّمونه للضيفان، وحسبي ما لقيته عندهم من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

٦٤٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ ولليلى الأخيليّة في ديوانها ص ٦١؛ ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ١/ ٢٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢؛ والمقاصد النحوية في نوادر أبي زيد ص ٤٧؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠، ٨٣).

شرح المفردات: الذون: أي الذين في لغة عامّة العرب. صبّحوا: أتوا صباحاً. يوم النخيل: موقعة جرت في هذا الموضع. الملحاح: الشديدة.

المعنى: يقول: نحن الذين فاجأنا العدو بغارة عند الصباح في النخيل.

٦٥٠ - **التخريج**: الشطر بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣).

اللغة: اللاّؤون: الذين. الغُلّ: القيد.

المعنى: هؤلاء الناس هم من فك القيود عني.

والثاني نحو: «أَعْجَبَنِي أنْ مَا قُمْتَ» إذا قلنا بحرفيَّة «ما» المصدريّة، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]: إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿يكذبون﴾ وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كان»، فظاهِرُهُ متناقضٌ، ولعل مرادَه أن المصدَرَ إنما ينسبك من «ما» و «يكذبون»، لا منها ومن «كان»، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن «كان» الناقصة لا مصدر لها.

* * *

نحن قتلنا الملك الجحجاحا دهراً فهيجنا له أنواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا

نحن اللذون الخ واعلم أنه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين، وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسر فيه أن أل معرفة أو على صورتها إن قلنا إنه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات فحذفت منه خطاً بخلاف العرب.
قوله: (إذا قلنا الخ) أي: وإنما يكون المثال الثاني من القسم الثاني إذا قلنا الخ أي، وأما إذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الأول. **قوله: (وفي هذا النوع)** أي: صلة الموصول الحرفي فالموصول الحرفي لا محل له، وكذا صلته، وأما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما. **قوله: (في موضع كذا)** أي: ولا يقال الموصول في موضع كذا لأن الخ. **قوله: (وأما قول أبي البقاء)** وارد على ما قدمه من أن صلة الموصول وحدها لا محل لها، ولو كان الموصوف حرفاً وحاصل الإيراد أن أبا البقاء جعل صلة الحرفي لها محل. **قوله: (وحكمه)** الخ عطف على قول أي وحكم أبي البقاء مع ذلك أي مع قوله إن ما موصول حرفي صلتها يكذبون. **قوله: (فظاهره متناقض)** أي: لأن مقتضى كون يكذبون صلة إنه لا محل لها فينافي إنها في محل نصب خبر لكان. **قوله: (ولعل مراده)** أي: بقوله صلتها يكذبون.

قوله: (ولعل مراده الخ) أي: أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فأطلق على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث إن سبك المصدر من ذلك الجزء نفى عبارة أبي البقاء مجاز. **قوله: (من ما ويكذبون)** أي: وإن كانت الصلة في الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة. **قوله: (لا مصدر لها)** أما على القول بأن لها مصدراً فالمصدر منسبك منها. **قوله: (التابعة لما لا محل له)** أي: الواقعة بعد ما لا محل له اعترضه الدماميني بأنه كيف تعقل التبعة لما لا إعراب له مع تعريفهم التابع بالثاني المعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، فإن أريد التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه خروجاً عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب عمرو لا محل لها من الإعراب لكونها

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

معطوفة على ما لا محل له من الإعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحي ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالإعراب في التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الإعراب ونفيه. **قوله**: **(إذا قدرت الواو عاطفة)** أي: أن الجملة الثانية لا محل لها إذا قدرت الواو عاطفة لأنها عطفت الثانية على الأولى والأولى لا محل لها لأنها ابتدائية فتكون الثانية كذلك. **قوله**: **(لا واو الحال)** أي: وإلا كان محل الثانية نصباً.

الجمل التي لها محل من الإِعراب

الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رَفْعٌ في بابَي المبتدأ و «إنّ»، ونصبٌ في بابي «كان» و «كاد»؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ اَضْرِبْهُ»، و «عَمْرو هَلْ جَاءَكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبريّة، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإِنشائيّة لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضِعُها نَصْبٌ، ونحو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ومنها: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، فجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم»، أو من فاعل، وقُرىء ﴿محدثاً﴾ لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبِق بالنفي؛ فالحالانِ

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فإنه لا يحل المفرد محلها. **قوله: (الواقعة خبراً)** أي: عن مبتدأ في الحال أو بحسب الأصل. **قوله: (وموضعها رفع)** أي: موضع ذي رفع. **قوله: (واختلف في نحو زيد أضربه)** أي: الجملة الإنشائية الواقعة بعد المبتدأ واعلم أن الجملة الصغرى إنشائية قطعاً والكبرى خبرية لأن مدلولها لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى. **قوله: (رفع)** أي: محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أي على أنها خبر. **قوله: (وهو الصحيح)** أي: بناءً على تجويز الإخبار بالجملة الإنشائية. **قوله: (وقيل نصب بقول مضمر الخ)** بحث فيه الدماميني بأنه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مقول فيه أضربه فيكون في محل رفع على أنه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ أن تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أي أقول فيه أضربه ولبعض المتأخرين أنه إذ وقع الإنشاء خبراً فلا يكون إلا مع التأويل بخبر فنحو زيد أضربه معناه زيد مطلوب ضربه. **قوله: (وقد مر إبطاله)** أي: لأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما هو المقابل للإنشاء لا خبر المبتدأ على ما مر.

قوله: (تستكثر) حال من فاعل تمنن أي لا تمنن في حال كونه مستكثراً لما تعطيه. **قوله: (وأنتم سكارى حال من الواو)** قوله من ذكر فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم. **قوله: (وقرىء محدثاً)** أي: بالنصب على الحال وقوله لأن الذكر الخ جواب عما يقال إن صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة، وأجاب بأنه وجد مسوغ

على الأول ـ وهو أن يكون «استمعوه» حالاً من مفعول «يأتيهم» ـ مثلُها في قولك: «ما لَقِي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاّ مُنْحَدِرَيْنِ» وعلى الثاني ـ وهو أن يكون جملة «استمعوه» حالاً من فاعل «يأتيهم» ـ مثلُهما في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو رَاكِباً إلاّ ضَاحِكاً»، وأما ﴿وهم يلعبون﴾ فحالٌ من فاعل ﴿استمعوه﴾، فالحالان متداخِلَتَانِ، و «لاهية»: حال من فاعل ﴿يلعبون﴾، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿استمعوه﴾، فيكُون من التعدُّدِ لا من التداخل.

ومن مُثُل الحاليّة أيضاً قولُه عليه الصَّلاة والسلام: «أَقْرَبُ مَا يَكُون الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»، وهو من أقوى الأدِلَّةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لِـ «كان» محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو؛ وقولك: «ما تَكَلَّمَ فُلاَنٌ إلاّ قَالَ خَيْراً»، كما تقول: «ما تكلَّم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرَّغ

أي وإنما صح مجيء الحال من النكرة لوجود مسوغين. **قوله: (فالحالان)** أعني محدثاً واستمعوه. **قوله: (ما لقي الزيدين عمرو)** أي: فالزيدين مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعداً حال من عمر، وقوله إلا متحدين حال من الزيدين فهو مثل الآية في كون الحال الأولى أعني محدثاً حال من الفاعل المتأخر أعني الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم. **قوله: (وعلى الثاني)** أي: والحالان على الثاني. **قوله: (مثلهما الخ)** أي: في كون الحالين مترادفين على شيء واحد وهو الفاعل أعني الذكر. **قوله: (فالحالان)** أي: استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أي لدخول صاحب الثانية في الأولى. **قوله: (متداخلتان)** الحال المتداخلة هي الداخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميراً، وأما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها من شيء واحد ويقال لها حال متعددة. **قوله: (فيكون)** أي: لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أي لتعدد الحال من شيء واحد. **قوله: (لا من التداخل)** أي: إذا نظر لها وللحال التي قبلها أعني قوله وهم يلعبون، وأما إذا نظر لها مع قوله استمعوه فهي متداخلة. **قوله: (أقرب الخ)** أي: أشد أكوانه أي أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد. **قوله: (وهو من الخ)** أي: أن الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك أن أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه، وقوله ما يكون أي أكوان فقد أضيف أقراب للمصدر فيكون مصدراً بمنزلة ضربي، وقوله وهو ساجد بمنزلة قائماً.

قوله: (لا على أنه خبر لكان محذوفة) أي: كما يقوله الكوفي والأصل إذا كان أو إذ كان. **قوله: (إذ لا يقترن الخبر بالواو)** حاصله أنك لو أتيت بدل قائماً في المثال بجملة لقلت وهو قائم فإتيانك بالواو في الجملة يدل على أنه حال إذ الخبر لا يقترن بالواو على الحق، وفي الدماميني عن الرضى أن الأفعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلاً. **قوله: (وقولك)** عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام. **قوله: (إلا قال خيراً)** الجملة حال أي ما تكلم إلا في حال كونه قائلاً خيراً، وقوله من أحوال عامة الأولى من حال عامة

من أحوال عامَّة محذوفة، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

لأن تقديرَ العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٦٥١ ـ [شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ] صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ

و «أضحى» تامة.

لأن الاستثناء إنما هو من شيء عام لا من أشياء، والأصل ما تكلم بكلام في حال من الأحوال إلا حال كونه قائلاً خيراً. **قوله: (لم يشيموا)** أي: لم يغمدوا السيوف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها، وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أي أنهم لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى بل في حالة كثرتها، وقوله مفسد للمعنى أي لأن المعنى أن السيوف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى، وإذا انتفى الإغماد والكثرة كان ذلك جبناً وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح؛ وقد يجاب عن صحة العطف أي أنه لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث أنهم لا يقتلون إلا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس. **قوله: (لأن تقدير العطف)** أي: وإنما كانت الجملة هنا حالية لأن الخ. **قوله: (صاف الخ)** صدره:

شحت بذي شيم من ماء محنيةٍ

صاف الخ وقبله:

تحلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلولُ

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أي الظلم، وقوله منهل بالضم من أنهله سقاه الشراب والمعلول مكرر الشرب أي كأن ذلك الظلم ريق من سقي الراح سقيا معلولاً أي مكرراً، وقوله شجت أي مزجت تلك الراح وقوله شيم بفتح الياء برودة الماء أي مزجت بماء ذي برودة والمحنية منعطف النهر، وقوله مشمول أي هذبته ريح الشمال. **قوله: (وأضحى تامة)** أي: وحينئذٍ فقوله وهو مشمول حال لا أن أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها لئلا يلزم عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز. (فإن قلت) إنه ورد على قلة فلم لم يجعل هذا منه. (وأجيب) بأن الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا في التخريج.

---

٦٥١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في (ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٧ (شمل)، ١٢/ ٣١٧ (شبم)، ١٤/ ٢٠٦ (حنا).

اللغة: شجت: مزجت. الشبم: البرود في الماء، محنية: المنعطف من مجرى الماء. الأبطح: مسيل واسع، فيه رمل ودقاق الحصى. مشمول: مرت به ريح الشمال.

المعنى: لقد مزجت مدامي بماء شديد البرودة من منعطف النهر ذي الحصى الكثير الميل وقد لعبت به ريح الشمال فزادته نقاء وقت الضحىٰ.

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلُّها النَّصب إن لم تَنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصَّة بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هٰذا الذي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] لما قدّمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّق، نحو: «عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] والصَّواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاءِ فيزداد في الجمل التي لها محلّ الجملَةُ الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتُها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلّق بالاستفهام فقط، نحو: «ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ».

قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضافٌ محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها: بَاب الحكاية بالقول أو مرادفه:

فالأول نحو: ﴿قَالَ إني عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وهل هي مفعول به أو مفعولٌ

الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً

اعترضه الدماميني بأن كلامنا في الجملة الباقية على جمليتها والتي أريد لفظها في قوة المفرد ورده الشمني بأن الكلام في مطلق الجملة وفيه إنه كان بعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز الخ. **قوله: (إن لم تنب عن فاعل)** أي: فإن نابت عن فاعل كانت في محل رفع. **قوله: (وهذه النيابة)** أي: نيابة الجملة عن الفاعل. **قوله: (لما قدمنا الخ)** علة المحذوف أي وإنما صح وقوع الجملة مفعولاً به ونائباً عن الفاعل مع أن كلاً منهما إنما يكون اسماً مفرداً لما قدمنا الخ. **قوله: (قيل وتقع)** هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولاً. **قوله: (قيل وتقع الخ)** هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول. **قوله: (علم أقام زيد)** فجملة أقام زيد في محل رفع نائب فاعل. **قوله: (وأجاز هؤلاء)** أي: أصحاب هذا القول وقوع هذه أي الجملة المقرونة بمعلق فاعلاً أي لأنها إذا وقعت نائباً عن الفاعل صح وقوعها فاعلاً فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجنه فاعل بدا. **قوله: (والصواب خلاف ذلك)** أي: وإن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا. **قوله: (فتزاد الخ)** أي: فتكون الجمل حينئذٍ ثمانية. **قوله: (على أن)** أي: بناءً على أن المسند إليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لي جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أي وحينئذٍ فلا تزاد على السبع. **قوله: (قال إني عبد الله)** أي: قال هذا اللفظ. **قوله: (وهل هي)** أي:

مطلق نَوْعِيٌّ كـ «القُرْفُصَاء» في «قَعَدَ القُرْفُصاء»، إذ هي دالَّة على نوعٍ خاصٍّ من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيارُ ابنِ الحاجب، قال: والذي غَرَّ الأَكْثَرِين أنهم ظَنُّوا أن تعلّق الجملة بـ «القول» كتعلّقها بـ «علم» في «علمت لزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول، والعِلْم غير المعلوم فَٱفْتَرقَا، ا هـ.

والصواب قولُ الجمهور، إذ يصحّ أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضَرَبْتُ زَيْداً» بأنه مضروب، بخلاف «القُرْفصاء» في المثال، فلا يصحّ أن يخبرَ عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويّين الكلامَ قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ.

والثاني: نوعان: ما معهُ حرفُ التفسيرِ، كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي، لٰكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي

وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ أَفْعَلْ» إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسِّرة للفعل فلا موضع لها؛ وما ليس معه حرفُ التفسير، نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ

الجملة المحكية بالقول. **قوله**: **(إذ هي دالة الخ)** أي: لأن الأصل قال قولاً ثم بين نوع هذا القول بقوله إني عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تربعاً أو قرفصاء أو تمدداً فبين نوعه بقوله القرفصاء. **قوله**: **(الأكثرين)** أي: في قولهم أنه مفعول به. **قوله**: **(إن تعلق الخ)** أي: إنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولاً كما إن العلم إذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوماً. **قوله**: **(نفس القول)** أي: لأنه يطلق عليها قول. **قوله**: **(انتهى)** أي: كلام ابن الحاجب. **قوله**: **(والصواب الخ)** حاصله أن قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم إذ تمسكه بإطلاقهم القول على الجملة تسامح إذ الجملة مقولة، وحينئذٍ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بها معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة. **قوله**: **(وأما تسمية النحويين الكلام)** أي: الجملة وقوله فكتسميتهم إياه أي في كونه تجوزاً. **قوله**: **(والثاني)** أي: وهو الحكاية بمرادف القول. **قوله**: **(إذا لم تقدر الخ)** أي: وإلا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية. **قوله**: **(مفسرة للفعل)** أي: مبنية له من حيث أنها تصرفه لمفعول معين بعد أن كان محتملاً لأمور كثيرة. **قوله**: **(فلا موضع لها)** اعترض بأن هذا منافٍ لقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاث أبواب أحدها: باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فإن هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنها مفعول، والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب معناه أنه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولاً في الأبواب الثلاثة لا في كل فرد منها بل فيها على الإجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكي بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكي بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل. **قوله**: **(ووصى بها)** أي:

بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، وقراءة بعضِهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] بكسرِ الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٦٥٢ ـ رَجُلانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا

رُوي بكسر «إنَّ» فهذه الجمل في محلّ نصب اتّفاقاً، ثم قال البصريّون: النصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور؛ ويشهد للبصريّين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، ونحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٣ ـ ٤]؛ وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع نصب بـ «يوصي»، قال: لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصحّ هذا على قول الكوفيّين؛ وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمالٌ، والثانية تفصيلٌ لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرة ولا محلَّ لها، وهو الظاهر.

بالملة وقوله ويعقوب عطف على إبراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه. **قوله**: (**بكسر الهمزة**) أي: وأما بفتحها فتكون مصدرية. **قوله**: (**رجلان**) بسكون الجيم لأجل الوزن. **قوله**: (**روي بالكسر الخ**) أما على الفتح فالجار محذوف أي بأنا. **قوله**: (**فهذه الجمل**) أي: جملة يا بني الخ في الآيتين الأوليين وجملة إني مغلوب وإنا رأينا. **قوله**: (**أن الجملة الثانية**) أي: قوله للذكر مثل حظ الخ. **قوله**: (**على قول الكوفيين**) أي: وأما على المذهب البصري فيقدر القول. **قوله**: (**وهو الظاهر**) أي: عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها، وحينئذٍ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواءً كان معها حرف التفسير أم لا، فكان الأولى للمصنف إسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه؛ ويمكن أن يجاب بأن المصنف وإن كان يرى ذلك إلا أنه ذكر هذا القسم لأجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما. **قوله**: (**ما قد يخفى**) أي: على النظر فلا يدري هل هو محكي أو لا وفي الواقع أنه محكي. **قوله**: (**ثم عدل**) أي: عن الخطاب أي فالذي أوجب خفاء الحكاية العدول. **قوله**: (**لأنهم تكلموا بذلك**) أي: بقوله إنا لذائقون عن أنفسهم أي والشأن أن المتكلم إذا حكى عن نفسه إنما يذكره بالخطاب مثلاً إذا قال زيداً ضرب عمراً

---

٦٥٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (خزانة الأدب ٩/ ١٨٣؛ والخصائص ٢/ ٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٠٩، ٢٥٠).

تنبيهات ـ الأول: من الجملِ المحكيَّة ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فحق عَلَيْنَا قَوْلُ رَبنا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١]، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلُّم، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٦٥٣ ـ أَلَـمْ تَـرَ أَنِّـي، يَـوْمَ جَـوِّ سُـوَيْـقَـةٍ، بَـكَـيْـتُ فَـنَـادَتْـنِـي هُـنَـيْـدَةُ مَـا لِـيَـا

والأصل ما لك؛ ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لما تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٧ ـ ٣٨]، أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك في الكتاب

فيحكي عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربني فالأصل أضربه. **قوله: (جوسويقة)** بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهي أول قصيدة هجا بها جريراً وبعده:

فـقـلـت لـهـا أن الـبـكـاء لـراحـة بـه يـشـتـفـي مـن ظـن أن لا تـلاقـيـا

قـفـي ودعـيـنـا يـا هـنـيـد فـإنـنـي أرى الـقـوم قـد سـامـوا الـعـقـيـق الـيـمـانـيـا

قوله: (والأصل مالك) أي: ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب إلى التكلم. **قوله: (ومنه)** أي: من الجمل المحكي حكايتها. **قوله: (أم لكم كتاب الخ)** قبله ما لكم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخيرون أي تختارون. **قوله: (أي تدرسون فيه هذا اللفظ)** أي: فالدراسة فيه معنى القول. **قوله: (أي تدرسون)** أي: تقرؤون وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة. **قوله: (أو تدرسون الخ)** أي: فالجملة محكية بقوله محذوف فهي مكسورة الهمزة. **قوله: (أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام)** هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية بعد ما فيه معنى القول لأنه على هذا محكية بقول مقدر إلا أن يريد بقوله محكية بعدما فيه معناه، ولو بقول مقدر فتدبر؛ وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الأول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من أن المحكي بعد ما يرد بالقول إذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر، وقوله أو الأصل إن لهم الخ أي أن حق المنزل في الكتاب أن لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال إنكم الخ ألا ترى أنك إذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فإذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة.

قوله: (وذلك) أي: ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الأول الذي يناسب ما نحن فيه. **قوله: (أما على أن يكونوا خوطبوا بذلك)** أي: بقوله إن لكم فيه

---

٦٥٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ٣٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣؛ والمنصف ٣/ ١١٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٣.

اللغة: الجو: الوادي المتسع. جو سويقة. اسم مكان.

المعنى: ألا تعلم أني بكيت يوم الفراق في جو سويقة، فزجرتني هند قائلة، لم تبك؟

على زعمهم، أو الأصل: إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣] إن «يدعو» في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

٦٥٤ ـ يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ

فيمن رواه «عَنْتَرُ» بالضمّ على النّداء، وإن ﴿مَنْ﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ المولى﴾ خبره، وما بينهما جملة اسميّة صلة، وجملة ﴿مَنْ﴾ وخبرها محكيّة بـ «يدعو»، أي: أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة؛ وقيل: «مَنْ» مبتدأ حُذِفَ خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدُّنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلٰههُ، ثم عبَّر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقربُ من نَفْعِهِ تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقعُ بعد القول ما يحتملُ الحكاية وغيرها، نحو: «أَتَقُولُ مُوسَىٰ فِي

لما تخيرون. **قوله: (أو الأصل الخ)** أي: وأما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روعي أن أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله إن جملة إن لكم فيه لما تخيرون محكية بعدما فيه معنى القول سواءً روعي ما يزعمونه من أنهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي أن أصل الكلام غيبة. **قوله: (في معنى يقول)** أي: وقيل بمعنى يزعم فيتعدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين. **قوله: (في معنى يقول)** أي: فيدعو بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ. **قوله: (عنتر)** هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر، وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة منْ ينتظر ويحتمل أن عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه. **قوله: (أشطان)** جمع شطن وهو الحبل. **قوله: (لبان)** بفتح اللام هو الصدر. **قوله: (وإن مبتدأ)** أي: وهي واقعة على الصنم. **قوله: (أي إلهه)** الأصل إضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به. **قوله: (فالأصل)** أي: أن الكافر في الدنيا يقول الوثن إلهي ويعتقد ذلك. **قوله: (بمن ضره)** أي: الضر المسبب عنه وأفعل على غير بابه فلا ينافي ما لا يضره لأن معناه ما لا يؤثر في الضر. **قوله: (الثاني)** أي: من التنبيهان وكذا يقال فيما

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في (ديوانه ص ٢١٦؛ والاغاني ٩/ ٢١٢؛ والدرر ٣/ ٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤؛ والكتاب ٢/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٣٧ (شطن)، ١٤/ ٢٥٨ (دعا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٠ (عنتر)؛ والمحتسب ١/ ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤).

اللغة: شطن: الحبل الذي يدلى في البئر لنزح الماء. لَبان: باطن العنق. الأدهم: الحصان الأسود.

المعنى: ينادونني في حومة الميدان والرماح تنهال علي في صعود وهبوط كحبل في بئر ينزح الماء منها.

الدَّارِ»، فلك أن تقدِّر «موسى» مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مُجْرَى الظن، ولك أن تُقَدِّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٤٠] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائِهِ مُجرى الظنّ ومع هذا جيء بالجملة بعدَه محكيَّة.

الثالث: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّة ولا عملَ للقول فيها، وذلك نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ الله» إذا كسرت «إِنَّ»؛ لأن المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعَمَ أنَّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدّر «موجودٌ» أو «ثابت»، وهذا المقدَّر يستغنى عنه، بل هو مفسد

بعده الثالث والرابع. **قوله: (كما في قوله تعالى أم تقولون الخ)** تنظير في قوله ولك أن تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية. **قوله: (استوفى شروط)** أي: على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعاً مبدوءاً بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقاً ظناً أو علماً قولان.

قوله: (ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية) أي: بدليل كسر إن لأن الشروط إنما اعتبرت لجواز أجزاء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك، وقد ألغز الأخ الفاضل الشيخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي:

أيـهـا الـحـارق الـذي حـاز فـهـمـا ... فـي عـلـوم كـالـشـمـس نـوراً أضـاءَ

مـا حـكـوه مـن بـعـد قـل ولـم ... يـعـمـل لـه مـا الـذي يـزيـل خـفـاءَ

وأجاب الأخ الفاضل الشيخ محمد الأمير:

يـا عـريـبـاً عـمـى بـنـظـم كـدر ... زاد حـسـنـاً نـظـم لـه وبـهـاءِ

بـدء قـولـي إنـي حـمـيـد لـربـي ... مـخـبـر بـالـمـحـكـي بـجـلـو الـعـماءِ

قـال هـذا الـمـحـقـق ابـن هـشـام ... فـي كـتـاب يـعـطـي الـلـبـيـب غـنـاءِ

قوله: (جملة محكية) أي: بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول، وإن لم يكن القول عاملاً فيها كما هنا إذ لا شك أن جملة إني أحمد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب للقول بل هو خبر عن أول المبتدأ عين الخبر في المعنى فلذا لم يحتج لرابط في الجملة. **قوله: (إذا كسرت إن)** أي: لأن الكسر دليل على الحكاية بالقول. **قوله: (موجود الخ)** أي: فالأصل أول قولي إني أحمد الله موجود. **قوله: (يستغنى عنه)** أي: لأن المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبراً عن أول. **قوله: (لأن أول قولي الخ)** حاصله إنه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الإخبار في المعنى عن الهمزة أو أن أول القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات إن أي أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه أن يخبر

للمعنى؛ لأنّ «أول قَوْلي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأوّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقيَّة الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدّر «أول» زائداً، والبصريّون لا يجيزونه؛ وتبع الزمخشريّ أبا علي في التقدير المذكور، والصَّوابُ خلافُ قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكيَّة به، وهي نوعان:

(١) محكيّة بقولٍ آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فماذا تَأمرون﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١١] بعد ﴿قَالَ المَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَونَ إِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيم﴾ [الأعراف: ١٠٩]، لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠]، ثم التقدير: «فقال فرعون»، بدليل ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وقول الشاعر [من الرجز]:

٦٥٥ ـ قَالَتْ لَهُ، وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ، لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ

التقدير: قالت له: أتذكرُ قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق، لا

بأن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب أن القول عام يشمل الحمد وغيره وأخبرت بأن أول ذلك قولك إني أحمد الله أي أول أقوالي هذا القول وهو إني أحمد الله؛ وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر إني أحمد الله ووجب أن يكون جملة لأنك أخبرت به عما معناه جملة ا هـ دماميني.

قوله: (لا يجيزونه) أي: لا يجيزون زيادة أول أي لأنهم لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء. **قوله: (وتبع الزمخشري)** أي: في المفصل. **قوله: (فالمعنى حمد الله الخ)** أي: فإن وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالحاصل أن جملة إن خبر كسرت الهمزة أو فتحت إلا أنه على الأول الجملة محكية بالقول دون الثاني. **قوله: (تم عند قوله من أرضكم)** وفي نسخة ثم عند قوله بسحره وهي النسخة المنقولة عن المصنف وهي غير صواب لأن آية الأعراف التي تلاها المصنف ليس فيها بسحره وإنما هي في آية الشعراء وليس فيها، قال الملأ من قوم فرعون وإنما فيها للملأ حوله. **قوله: (فقال فرعون)** أي: قال فرعون فماذا تأمرون. **قوله: (بدليل الخ)** أي: لأن قوله قالوا أرجه أي أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون. **قوله: (وهو بعيش الخ)** حال من ضمير له.

---

٦٥٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤).

اللغة: الضنك: الضيق والعسر. اللوم: التوبيخ والتعنيف.

المعنى: قالت له وهو يعيش الآن بحالة ضيقة، أتذكر قولك لي عندما كنت ألومك في حالة الرخاء على إسرافك فكنت تقول لي: لا تكثري اللوم، واتركي عنك ذلك.

تكثري لومي، فحذف المحكيّة بالمذكور، وأثبت المحكيّة بالمحذوف.

(٢) وغير محكيّةٍ، وهي نوعان: دالّة على المحكيّة، كقولك: «قال زَيْدٌ لِعَمْرٍو فِي حَاتِمٍ أَتَظنُّ حَاتِماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه؛ وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلحَقِّ لما جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هٰذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل، والله أعلم: أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكيّة بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالّة عليه نحو: ﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ للَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيَّة غير محكيّ، وهو الذي يُسمِّيه المُحَدِّثُون مُدْرَجاً،

قوله: (فحذف المحكية) وهي قوله أتذكر قولك لي وقوله وأثبت المحكية وهي قوله لا تكثري لأنها مقولة للمحذوف أعني قولك. **قوله: (فحذف)** أي: المتكلم ولو قال فحذفت ياء متكلم القول أي مقول زيد لكان أنسب بقوله أولاً كقولك وبقوله بعد التي هي من كلامك وقوله دونه أي دون زيد. **قوله: (وغير محكية)** عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف.

قوله: (كقولك قال زيد الخ) أي: كقولك أيها المتكلم حاكياً مقالة زيد لعمرو قال زيد لعمرو في شأن حاتم أيظن حاتماً بخيلاً فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو إنكار من المتكلم على زيد، وفي نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد إذ كان حاضراً بالمجلس ولو تنزيلاً. **قوله: (فحذف المقول)** أي: مقول قال زيد وقوله من كلامك أي أيها المتكلم. **قوله: (وليس من ذلك)** أي: من وقوع الجملة بعد القول غير محكية إلا أنها دالة على المحكية. **قوله: (حذفت مقالتهم)** أي: وهي هذا سحر وقوله مدلولاً عليها بجملة الإنكار أي وهي أسحر هذا. **قوله: (لأن جملة الإنكار هنا محكية)** أي: فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكي غير محكية أصلاً وهنا محكية لقول آخر، وإن لم تكن محكية للقول الدالة على محكية. **قوله: (بالقول الأول)** أي: وهو قال موسى فقال موسى جملتان الأولى أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحر هذا. **قوله: (بالقول الثاني)** وهو أتقولون. **قوله: (وغير دالة عليه)** أي: على المحكي. **قوله: (وغير دالة عليه)** عطف عى قوله دال على المحكية. **قوله: (إن العزة لله الخ)** أي: فجملة إن العزة ليست مقولاً لهم ولا دالة على المقول. **قوله: (قد يوصل بالمحكية غير محكي الخ)** أي: كقولك قال ﷺ كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وإذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فإن قولك وإذا أصبحت الخ غير محكي لأنه ليس مقولاً للنبي ﷺ بل من كلام ابن عمر. **قوله: (محكي)** أي: كلام غير محكي. **قوله: (مدرجاً)**

ومنه ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدَّر لها قول.

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب «ظنَّ» و «أعْلَم»؛ فإنها تقع مفعولاً ثانياً لِـ «ظنّ» وثالثاً لِـ «أعلم»، وذلك لأن أَصْلَهما الخبر، ووقوعه جملة سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوعُ خَبَرَيْ «كان» و «إنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٦٥٦ ـ فَإنْ تَزْعُمِيني كُنتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

الباب الثالث: باب التَّعليق، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في

أي: وهو أن يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده فيوهم أنه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الإدراج وهناك نوع آخر له وهو أن يذكر حديثين بسند واحد على أنهما حديث واحد ويحذف سند الثاني والعرض أن لكل سنداً في الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الإدراج، وأما إذا كان يزيد كلمة في المتن لكن هناك ما يدل على أنها ليست منه فلا حرمة بل جائز، وقد وقع في البخاري. **قوله: (بعد حكاية قولها)** أي: قول بلقيس وهو: ﴿إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾ [النمل: ٣٤] فقال الله مصدقاً لها، ﴿وكذلك يفعلون﴾ وقيل إن قوله: ﴿وكذلك يفعلون﴾ من جملة كلامها أرادت هذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لأنها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان صحة وقوعها مفعولاً لأن أصلهما الخبر أي والخبر يقع جملة فقوله ووقوعه أي الخبر من تتمة العلة. **قوله: (لأن أصلهما)** أي: المفعول الثاني لظن والثالث لعلم. **قوله: (أجهل)** فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثانٍ لنزعم والأول الياء، وقوله فإني شريت الياء اسم إن وقوله شريت أي اشتريت هذه الجملة خبر إن. **قوله: (باب التعليق)** أي: فكل جملة علق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية.

---

٦٥٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (شرح أشعار الهذليين ص ٩٠، والأضداد ص ١٠٧، ١٨٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٩؛ والدرر ٢/ ٢٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٦، ٣٥١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١، ٨٣٤؛ والكتاب ١/ ١٢١؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٤٨).

اللغة: الحلم: العقل والرزانة.

المعنى: يقول: لئن كنت في عرفك جاهلاً طائشاً أيّام كنت بينكم، فإنّي الآن قد تغيرت، وأبدلت الجهل بالحلم والخلق الكريم.

كلّ فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون **في موضع مفعولٍ مقيد بالجار**، نحو: ﴿أَوَلَمْ يتفكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، لأن يقال: فكرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غير «عَلِم» و «ظَنَّ» حتى يُضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادَّةً مسدَّ المفعولين.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]

قوله: (فعل قلبي) أي: كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أي ولأجل كون التعليق فيه جائزاً في كل فعل قلبي. **قوله: (هذه الجملة)** أي: التي علق الفعل عن العمل فيها.

قوله: (في موضع مفعول مقيد الخ) يعني أن الجملة حلت محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار ملاحظاً فيها كما سيقول ولا يلاحظ أن الأصل كان جار داخلاً عليها حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو أشد، واختار تقدير العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ. **قوله: (بالجار)** أي: يتعدى إليه الفعل بواسطة الجار معلوم أن المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة محل نصب. **قوله: (ما بصاحبهم)** ما نافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمول ليتفكروا على معنى في أي أو لم يتفكروا في عدم جنة صاحبهم. **قوله: (أيها أزكى الخ)** أيها مبتدأ وأزكى خبر وطعاماً تمييز، والجملة في محل نصب معمول لينظر على معنى في أي فلينظر في جواب هذا الاستفهام. **قوله: (لأنه يقال)** علة لقوله مقيد بالجار. **قوله: (ولكن علقت)** أي: تلك الأفعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الأداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين، وفي قوله أيها أزكى، وأما قوله ما يصاحبكم فالظاهر أن ما نافية لا استفهامية، وحينئذٍ ففي كلامه اكتفاء والأصل بالاستفهام أو بما النافية. **قوله: (وهي)** أي: تلك الأفعال **قوله: (طالبة له)** أي: لذلك المفعول **قوله: (غير علم وظن الخ)** أي: وحينئذٍ فالأفعال الثلاثة في الآيات السابقة مضمنة معنى علم. **قوله: (وعلى هذا)** أي: ما زعمه ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمين غير مقيس. **قوله: (سادة مسد المفعولين)** أي: لأن الشيء حمل على ما تضمنه. **قوله: (واختلف في قوله تعالى)** أي: واختلف في العامل في أي من قوله تعالى.

فقيل: التَّقدير: ينظرون أيّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرَّفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي: غير المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتّة.

والثاني: أن تكون **في موضع المفعول المسرح**، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ»، وذلك لأنك تقول: «عرفت زيداً»، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف»، ومنه قول بعضهم: «أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهُنَا»، لأنّ «رأى» البصرية وسائرَ أفعال الحواسّ إنما تتعدَّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلَّقة باسم عين، نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ» فقيل: «سمع» متعدّية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علّقت بمسموع فمتعدِّية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] خلافاً ليونس، لأن «ننزع» ليس بفعل قلبيّ، بل «أيّ» موصولة لا استفهاميّة، وهي المفعول، وَضمَّتُها

قوله: (وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لأنهم يقولون أينا يكفل مفعول بالجار أفهي مما نحن فيه. **قوله**: (وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لأنهم يقولون أينا يكفل الخ. **قوله**: (المصرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة. **قوله**: (والثاني) أي: من الأقسام وقوله المسح أي المطلق الغير المقيد. **قوله**: (وذلك) أي: وبيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح. **قوله**: (بمعنى عرف) أي: أما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسد المفعولين. **قوله**: (ومنه) أي: من وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح. **قوله**: (إلا سمع المعلقة) أي: المرتبطة باسم عين أي المقيدة به. **قوله**: (وقيل إلى واحد) هذا هو التحقيق فأصل سمعت زيداً يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جيء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال، قال السعد: ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه إنه يلزم عليه حذف أن الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابك في غير الأبواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين ا هـ دماميني لكن الذي ذكره الناصر اللقاني أن مذهب المغاربة أن حذف أن المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ بخلاف بقاء النصب بعد حذف أن وحيث كان كذلك فلا بعد أن يختار. **قوله**: (فإن علقت) أي: تلك الكلمة وهي سمع. **قوله**: (وليس من الباب) أي: باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في موضع المفعول المسرح أو المقيد. **قوله**: (خلافاً ليونس)أي: القائل انه من باب التعليق بناء على أن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فأي اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب وأي استفهامية معلقة. **قوله**: (بل أي موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على

بناء لا إعراب، و «أشد»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون **في موضع المفعولين**، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾ [طه: ٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لأن «أيًا» مفعول مطلق لِـ «ينقلبون»، لا مفعول به لِـ «يعلم»، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعة الجملة الفعليَّة في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٦٥٧ ـ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أيُّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ   وَأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

والصوابُ فيه نصبُ «أيّ» الأولى على حد انتصابها في ﴿أيَّ مُنقَلَبٍ﴾ إلا أنها

يونس فلو قال لأن نزع ليس بفعل قلبي وأي ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان أولى وإلا فهذه العلة التي ذكرها لا ترد على يونس لأن مذهبه أن التعليق ليس خاصاً بأفعال القلوب. **قوله: (والثالث)** أي: من أقسام الجملة الواقعة مفعولاً في باب التعليق. **قوله: (ولتعلمن)** اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا أشد في محل نصب سدت مسد مفعولي يعلم وأينا مبتدأ وأشد خبر. **قوله: (أي الحزبين أحصى)** أي: مبتدأ وأحصى خبر وجملة أي الحزبين أحصى في محل نصب سدت مسد مفعولي نعلم. **قوله: (ظلموا)** صلة الذين الواقعة فاعلاً وقوله أي مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لأي وجملة ينقلبون معلقة أي ينقلبون أي انقلاب. **قوله: (لأن أيا مفعول مطلق)** علة لمحذوف أي وإنما كانت الجملة في هذه الآية في موضع المفعولين لا في موضع المفعول الثاني فقط وأي مفعول أول لأن أيا الخ. **قوله: (لا يعمل فيه ما قبله)** أي: لأن له الصدارة. **قوله: (بفعل العلم)** أي: سادة مسد مفعولية.

قوله: (ومما يوهمون) هو كيغلطون وزناً ومعنىً وماضيه وهم كغلط وإنما لم تحذف واو المضارع إذ ليس أصل عيبه الكسر بخلاف يهب وإنما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق. **قوله: (في انشاده)** أي: برفع أي الأولى وقوله وإعرابه أي حيث جعل أي مبتدأ والجملة معلقة وعطف إعرابه عطف مسبب على سبب. **قوله: (والصواب فيه نصب أي الأولى)** أي: لأن رفعها على أنها مبتدأ فيه قطع العامل على العمل بعد تهيئته له وذلك

---

٦٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤، ٨٨٢).

اللغة: الغريم: يطلق على الدائن وعلى المدين.

المعنى: إن ليلى لا تعلم أي دين عليها لي، ولا تعلم من هو خصمها ومدينها الذي ستترافع معه للتقاضي عند الحاكم، وفي البيت تهديد ووعيد ليلى.

مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أيّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلَّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً؛ وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عَرَف» معنى «علمَ»، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيبُ مَقيس؛ وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل: عرفت شأن زيد؛ وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لأبُوهُ قائم» أو «ما أبُوهُ قائم»،

لأنه لما أتى بتداينت من غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله في أي ورفعها قطع له عن العمل فيها.

قوله: (إلا أنها مفعول) أي: لأن أي مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف أي منقلب، فأي مضافها المصدر لأن منقلب بمعنى انقلاب فلذا كانت مفعولاً مطلقاً ولك أن تقول إن الدين بمعنى التداين مصدراً فحذف منه الزوائد فتكون أي مضافة لمصدر فهي مفعول مطلق. **قوله: (ورفع)** عطف على نصب ولا دخل لأي الثانية في الوهم. **قوله: (وما بعدها)** أي: وهو غريمها. **قوله: (معلق عن الجملتين)** أي: بالاستفهام فيهما. **قوله: (لا ينقاس)** أي بل هو سماعي والمراد بالتضمين الذي لا ينقاس النحوي وأما البياني على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياس النحوي مع أن بعضهم يجعلهم مجازاً وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الإلحاق في العمل والتعدية وقيل أنه حقيقة ملمح بغير معناه وقيل أنه جمع بينهما وقد اشتهر أنه إشراب الكلمة معنى أخرى مع أنه قد يتحد المعنى نحو أحسن بي أي لطف بي فالأولى أن يقال فيه أنه إلحاق مادة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه. **قوله: (ثم اختلف)** أي: ثم أخبرك بأن القائلين بأنها بدل اختلفوا الخ.

قوله: (بدل اشتمال) أي: لأن من يسأل بها عن المشخصات وزيد مشتمل عليها فكأنها قيل عرفت زيداً مشخصاته. **قوله: (والأصل عرفت شأن زيد)** الإضافة للعهد وإلا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل، وأما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسأل بها عن المشخصات وهي شأن من شؤونه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيداً من هو عرفت زيداً جواب من هو، وجواب من هو التاجر أو ابن عمرو أو نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذٍ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها أصلاً. **قوله: (فهل يقال أن الفعل معلق)** أي: وإن تلك الجملة في موضع المفعول به المسرح. **قوله: (علمت زيداً لأبوه قائم)** أي: أو قلت ما ماثل هذا التركيب من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الأول فدخل عرفت زيداً ملة هو على القول بأن عرف بمعنى علم. **قوله:**

فالعامِلِ معلَّقٌ عن الجملة، وهو عامل في محلّها النصبَ على أنها مفعول ثانٍ، وخالفَ في ذلك بعضهم، لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكونَ في موضع نصب، وأن لا يؤثِّر العامل في لفظها وإن لم يوجد مُعلّق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أبُوهُ قائم»؛ واضطربَ في ذلك كلامُ الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِس له، كما تقول: «اُنْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً»، لأنّ النظر والاستماع من طريق العلم، ا هـ.

ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والاستماع إلاّ من جهته؛ وقال في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمَّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل مَا يسدُّ مَسَدَّ منصوبَيْهِ جميعاً كـ «علمت أيّهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـ

(فالعامل معلق عن الجملة) أي: عن العمل في لفظ الجملة. **قوله: (وخالف في ذلك بعضهم)** أي: وهو الحق وحاصله أن بعضهم يقول الجملة إذا اقترنت بمعلق ووقعت بعد المفعول الأول لا يكون العامل معلقاً عنها لأن الجملة في مثل هذا تكون في محل نصب مفعولاً ثانياً ولا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق وإذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال أن العامل معلق عنها عند وجود المعلق. **قوله: (أن تكون في موضع نصب)** أي: على أنها مفعول ثانٍ. **قوله: (علمت زيداً أبوه قائم)** أي: فجملة أبوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق. **قوله: (واضطرب)** أي: اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا. **قوله: (ليبلوكم أيكم)** الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة. **قوله: (لما في الاختبار)** بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى. **قوله: (طريق إليه)** أي: فيكون من جملة الفعل القلبي. **قوله: (أيهم أحسن)** فانظر يتعدى لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لأنظر والنظر هنا بالبصر لا أنه بمعنى العمل، وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعليق يأتى في الفعل المؤدي للعلم، وإن لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين.

قوله: (ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن أفعال الحواس تعلق لأنها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة إلا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهده على الكافية، وقد سبق للمصنف نحوه آنفاً في أما ترى ههنا. **قوله: (ولا يسمى هذا)** أي: وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول. **قوله: (أن يوقع بعد العامل)** أي: بلصقه من غير فصل بالمفعول الأول وقوله أن يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم، وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوي. **قوله: (ألا ترى أنه لا يفترق الحال)** أي: حال جزأي الجملة من وفقهما.

بعد تقدُّم أحد المنصوبين - بين مجيء مَا لَهُ الصَّدْر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقَا كما افترقَا في «علمت زيداً منطلقاً»، و «علمت أزيد منطلق».

* * *

تنبيه - فائدة الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمورِهِ». واستدلّ ابن عصفور بقول كُثَيِّر [من الطويل]:

٦٥٨ - وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب «موجعات» ولك أن تَدَّعي أن «البكَىٰ» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن

قوله: (بعد تقدم أحد الخ) كقولك عرفت زيد الأبوه قائم أو عرفت زيداً أبوه قائم، وقوله ألا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقاً أي لعدم افتراق الحال بين مجيء ما له الصدارة وغيره. **قوله: (ولو كان)** هذا إشارة إلى قياس استثنائي وحاصله لو كان مجيء الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقاً لافترق الحال بين مجيء ما له الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق، وحينئذٍ فلا يكون مجيء الحال على الوجه المذكورة تعليقاً.

قوله: (لافترقا) أي: حال جزأي الجملة. **قوله: (كما افترقا الخ)** فالأول تعليق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة. **قوله: (وغير ذلك)** بالنصب عطفاً على محل الجملة وقوله من أموره أي من أمور زيد. **قوله: (واستدل ابن عصفور)** أي: على أن محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمٰن بن أبي جمعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين، وإنما قيل له كثير من أسماء الأضداد لأنه كان شديد القصر وكان إذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطىء رأسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك. **قوله: (عزة)** هي بنت جميل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها. **قوله: (ما البكا)** ما استفهامية مبتدأ والبكاء خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدري موجعات عطف على محل تلك الجملة. **قوله: (ولك أن تدعي)** أي: لأجل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله أن البكاء مفعول

---

٦٥٨ - **التخريج**: البيت لكثيّر عزّة في (ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٣، ٨٢٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٢).

اللغة والمعنى: أدري: أعرف. عزّة: اسم حبيبة الشاعر. تولّت: ابتعدت.

يقول: لم أكن أعرف البكاء والحسرة إلاّ بعد أن ابتعدت عزّة، وتخلّت عني.

الأصل «ولا أدري موجعات»، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال و «موجعات» اسم «لا»، أي: وما كنت أدري قبل عزّة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء؛ ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحّاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلّقِ عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، ا هـ.

وممن نصَّ عليه ابنُ مالك، ولا وجهَ للتوقُّف فيه مع قولهم: إن المُعلّق عامِل في المحل.

* * *

الجملة الرابعة: المُضاف إليها، ومحلّها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أي وحينئذٍ فلم يكن في البيت تعليق وقوله وأن الأصل الخ أي وحينئذٍ فلم يظهر النصب في التابع. **قوله: (أو أن الواو للحال)** أي: من التاء في كنت. **قوله: (ورأيت الخ)** هذا تأييد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور؛ غاية الأمر أنه يعترض على ابن عصفور ومن حيث الدليل بأنه طرقه الاحتمال. **قوله: (أقول القياس جواز العطف الخ)** أي: من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز.

الجملة الرابعة

قوله: (المضاف إليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لأنها في معنى المفرد لأن قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لأن المضاف إليه محكوم عليه معنىً، وإنما يحكم على الأسماء فالكلام في الجمل الباقية على جمليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذي نظمه:

أيا علماء الهند إني سائل ... فمنوا بتحقيق به يظهر السرُ
أرى فاعلاً بالفعل اعراب لفظه ... يجر ولا حرف يكون به الجرُ
وليس بمحكي ولا بمجاور ... لدى الخفض والانسان للبحث يضطرُ
فهلى من جواب عندكم أستفيده ... فمن بحركم ما زال يستخرج الدرُ
وجوابه بيت طرقه بجفان تعتري نادينا ... من سنام حين هاج الصنبرُ

الجفان جمع جفنة آنية كالقصة وتعتري نادينا تأتي مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه جره نظراً إلى أن الفعل وهو هاج لكونه مضافاً إليه في قوة مفرد مضاف لما

أحدها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماءً، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ [مريم: ٣٣]، ونحو: ﴿وأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِم الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ونحو: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاَقِ يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿هٰذا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليومَ» ظرفٌ في الأولى، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لِـ «يخفى» من قوله تعالى: ﴿لاَ يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦].

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: «**إذْ**» باتّفاق، و «**إذا**» عند الجمهور، و «**لَمَّا**» عند من قال باسميَّتِها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كانَ مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذْ» في الإِضافة إلى الجملتين، فتقول «آتيك زَمَن يقدمُ الحاج»، ولا يجوز «زمن الحاجُ قادم»؛ وتقول «أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم»، ورُدَّ عليه دعوى

بعده، ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروي والأصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد. **قوله**: **(بالفعل)** أي: في صورة اللفظ هو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود نحو ولولا دفع الله الناس. **قوله**: **(أسماء الزمان)** أي: فهي تضاف للجملة لكن بعضها وجوباً وهو إذا وإذ ولما وما عداها جوازاً. **قوله**: **(ظروفاً)** أي: أسماء منصوبة على الظرفية أي مضمنة معنى في. **قوله**: **(أو أسماء)** أي: أسماء زمان غير منصوبة على الظرفية. **قوله**: **(لينذر يوم التلاق)** يوم مفعول ثانٍ والمفعول الأول محذوف أي لينذرهم يوم التلاق والكلام في يوم الثاني. **قوله**: **(ألا ترى الخ)** تعليل لما ذكره من أن أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقاً سواءً كانت ظروفاً أو غير ظروف. **قوله**: **(ومفعول ثانٍ في الثانية)** أي: أنذر الناس يوم يأتيهم الخ أي أنذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفاً.

قوله: **(أن يكون ظرفاً ليخفى)** وعلى هذا فالوقف على التلاق أي لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون. **قوله**: **(وإذا عند الجمهور)** أخذاً من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافاً لما صححه المصنف سابقاً من أنها معمولة لشرطها. **قوله**: **(المبهم)** أي: كحين وزمن ووقت ونحوها. **قوله**: **(في اختصاصه بالجمل الفعلية)** أي: وإن كانت إضافة إذا إليها واجبة، وإضافة اسم الزمان لها جائز ويجوز عدم إضافته لها بأن يضاف لمفرد أو يقطع عن الإضافة رأساً، وأما إضافته لجملة غير فعلية فلا. **قوله**: **(إلى الجملتين)** أي: لأن إذ تضاف لهما قال تعالى: ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال الشاعر:

إذ هـم قـريـش وإذ مـا مـثـلـهـم بـشـرُ

اختصاص المستقبل بالفعليّة بقوله تعالى: ﴿يَوْمَهُم بَارِزُونَ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٦٥٩ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنَّما يُشترط حَمْلُ الزّمان المستقبل على «إذا»، إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يأتي هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقّق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على «إذ»، لا على «إذا»، على حد ﴿ونُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ١٠٠].

الثاني: «حيث»، وتختصّ بذلك عن سائر أسماءِ المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونُهَا ظرفاً، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيْدِيَّة - وليس

قوله: (اختصاص المستقبل) أي: الزمن المبهم المستقبل. **قوله: (بقوله تعالى يوم هم بارزون)** أي: فإن اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الإسمية. **قوله: (وبقول الشاعر)** أي: سواد بن قارب. **قوله: (يوم لا ذو شفاعة)**أي: فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله: بمغنٍ أي: نافع خبرها والجملة في محل جر بإضافة يوم إليه ولا شك أن اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية. **قوله: (فتيلا)**بالفاء والتاء وهو الخيط الأبيض الذي يكون في نواة البلحة أي لا صاحب شفاعة مغنياً قدر فتيل. **قوله: (عن سواد بن قارب)** هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فأخبر ببعث النبي ﷺ. **قوله: (على إذا إذا كان ظرفاً الخ)**حاصل هذا الجواب أن قول سيبويه أن الزمن المبهم إذا كان مستقبلاً يختص بالفعلية مشروط بما إذا كان الزمن المبهم ظرفاً وفي الآية ليس ظرفاً بل بدلاً وهذا جواب عن الاحتمال الأول في الآية لا على احتمال الثاني من كونه ظرفاً. **قوله: (ولا يتأتى هذا الجواب في البيت)** أي: لأن المعنى كن لي شفيعاً في ذلك اليوم فهو ظرف قطعاً قال الدماميني يمكن تخريج البيت بإضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغنياً وحينئذٍ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية. **قوله: (على حد ونفخ في الصور)** أي: فقد عبر عن النفخ الاستقبالي بالفعل الماضي لتحقيق وقوعه. **قوله: (الثاني)**أي: من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة. **قوله: (وتختص بذلك)**أي: بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان إذ هي إنما تضاف لمفرد. **قوله: (كونها ظرفاً)** أي: بل هي

٦٥٩ - **التخريج**: البيت لسواد بن قارب في (الجنى الداني ص ٥٤؛ والدرر ٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠١، ٢/ ٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧، ٢١٨).

شرح المفردات: الشفيع: المساعد. الفتيل: الشيء القليل، وأغنى فتيلاً: أي شيئاً.

المعنى: يطلب الشاعر من مخاطبه أن يكون له شفيعاً يوم عزّ عليه الشفيع.

بالمهدوِي المفسِّر المُقْرىء ـ أن حيث في قوله [من الرجز]:

٦٦٠ ـ ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى المأزِمَانِ وَمِنَى

لما خرجَتْ عن الظرفيّة بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو فيه، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزمان.

الثالث: **«آية» بمعنى «علامة»**، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعليّة المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله [من الوافر]:

٦٦١ ـ بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً [كأنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا]

مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية.

قوله: (وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدي. **قوله: (شارح الدريدية)** قصيدة لابن دريد مقصورة لقصر أواخر أبياتها. **قوله: (ثمت)** أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل. **قوله: (في الملبين)** أي: الذين يقولون لبيك. **قوله: (تحجي)** أي: أقام وقوله المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان موصوف بأنه حل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته أفراد من الأمكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله: المازمان فاعل تحجي. **قوله: (بدخول إلى عليها)** أي: هو أن ما بعدها من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظروفاً أو خارجة عن الظرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف في كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم من كون الأولى تكون مضافة للجمل سواءً كانت ظروفاً أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك ألا ترى أن أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من أسماء المكان للجمل إلا حيث فإضافتها للجمل خلاف الأصل فلو لزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل تأمل. **قوله: (بآية يقدمون الخ)** تمامه:

---

٦٦٠ ـ **التخريج**: (ديوان ابن دريد ص ١٢٠).

اللغة: الملبّون: هم الذين يقولون في الحج: لبيك اللهم لبيك. جمع ملبٍ. المأزمان: تثنية مأزم، وهو اسم محل ضيق بين المزدلفة وعرفة. مِنى: اسم مكان معروف في الحج تقيم الحجاج به ثلاثة أيام بعد يوم النحر. تحجى: أقام.

المعنى: ثم راح الرجل مع الملبين إلى أرض فيها هذان المكانان وهما المأزمان بين المزدلفة وعرفة، وأقام فيهما وفي منى.

٦٦١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٣٣؛ وشرح شواهد =

وقوله [من الطويل]:

٦٦٢ ـ [أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً] بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلاَ عُزْلاَ

وهذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح إنما تُضاف إلى المفرد نحو: ﴿آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ

كأن على سنابكها مداما

وقبله:

ألا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما

وهذا هجو لبني تميم لأنهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أي: بعلامة ما يحبون الطعام وبعلامة يقدمون والنسابك جمع سنبك بضم أوله وثالثة مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام. **قوله: (بآية ما كانوا ضعافاً الخ)** أي: لأن ما هنا نافية لا مصدرية وإلا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زيادة في الاعتراض وقد يقال إنه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافي مقدر بعد كانوا وقبل ضعافاً أي بعلامة كونهم لا ضعافاً قاله الدماميني وهو بعيد لأن لا النافية إنما تحذف إذا كانت داخلة على مضارع جواباً للقسم. **قوله: (بآية ما كانوا الخ)** صدره:

ألكني إلى قومي السلام رسالةً

ألاك يليك بلغ أي بلغ عني إلى قومي الخ وبعده:

ولا سيِّئي زي إذا ما تلبسوا إلى حاجة يوماً مخيسة بزلاً

سيئي جمع سيء من السوء والزي بكسر الزاي اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أي رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أي: مذللة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاي الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب. **قوله: (هذا قول سيبويه)** المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو إضافة آية بمعنى علامة للجملة. **قوله: (آية ملكه)** آية مضاف

= المغني ٢/ ٨١١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١).

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء العدو شعثاً متغيرة من السفر والجهد.

٦٦٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن شأس في (الدرر ٥/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥؛ والكتاب ١/ ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٣ (ألك)؛ وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٧٠؛ والخصائص ٣/ ٢٧٤).

اللغة: ألكني: بلّغ عني وهي من فعل ألاك يليك بمعنى بلّغ يبلّغ. عزلاً: جمع أعزل وهو الخالي من السلاح.

المعنى: بلّغ عني قومي السلام، بعلامة كونهم ليسوا ضعافاً ولا خالين من السلاح.

يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

٦٦٣ - [ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيماً] بآيَةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وفيه حذفُ موصولٍ حرفيّ غير «أنْ» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍّ في قوله:

بآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً ولا عُزْلاً

الرابع: «ذو» في قولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلم» والباء في ذلك ظرفية، و «ذي» صفة لزمن محذوف؛ ثمَّ قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اْذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي: في وقتٍ هو مَظِنَّةُ السّلامة؛ وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملةُ صلةٌ فلا محلّ لها، والأصل: اذهبْ في الوقتِ الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال «ذي» موصولة مختصٌّ بطيِّيء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالبَ عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الإِعراب، وأن حذفَ العائِد المجرور هو والموصول بحرف متَّحد المعنى مشروطٌ باتحادِ المتعلّق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والمتعلق هنا مُخْتَلِف، وأن

وملكه مضاف إليه. **قوله: (وقال الأصل الخ)** أي: وقال مجيباً عن البيتين أي: الأصل في البيت ذلك. **قوله: (أي بآية إقدامكم)** هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية إقدامهم. **قوله: (كما قال)** أي: إن هذا نظيره فما فيه مصدرية ولا شك أن ما المصدرية مع صلتها في قوة المفرد لسبكها بمصدر. **قوله: (وفيه حذف الخ)** هذا اعتراض على أبي الفتح. **قوله: (غير أن)** أي: وهو جائز بخلاف أن فإنها تحذف وجوباً في الأخوية الثمانية وبعد لام كي وبعد كي المصدرية. **قوله: (هو مظنة السلامة)** أي: أو مظنة الأكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما إذا قلت اذهب بذي تأكل أو تعلم. **قوله: (فلا محل لها)** أي: وحينئذٍ فجعل ذي مضافة للجملة بعدها إنما هو على القول الأول من أن ذي بمعنى صاحب فالموصوف بها نكرة. **قوله: (ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم)** أي: فحينئذٍ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقول به أهل طيء. **قوله: (ولم يسمع هنا إلا الإعراب)** أي: ولو كان ذو بمعنى الذي لوجدت ولو في بعض التراكيب مبنية. **قوله: (متحد المعنى)** أي: واللفظ ففي كلامه اكتفاء. **قوله: (ويشرب مما تشربون)** أي: منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب. **قوله: (والمتعلق هنا مختلف)**

---

٦٦٣ - **التخريج**: البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في (خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/ ٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١).
=

هذا العائد لم يُذكر في وقت؛ وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يا أيّها الناس﴾ إن «أيا» موصولة و «الناسُ» خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا مَنْ هُمُ الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

وَلاَ سِـــــيَّـــمَــــا يَـــــوْمٌ

فيمن رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسنُ الحمل عليه.

والخامس، والسادس: **«لَدُنْ»، و «رَيْثَ»**، فإنهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعليّة التي فعلُها متصرِّفُ، ويشترط كونُه مثبتاً، بخلافه مع «آية».

فأما «لَدُن» فهي اسم لِمَبْدَأ الغاية، زمانيَّة كانت أو مكانيَّة، ومن شواهدها قولُه [من الطويل]:

٦٦٤ ـ لَـزِمْـنَـا لَـدُنَ سَـأَلْـتُـمُـونَـا وِفَـاقَـكُـمْ فَـلاَ يَـكُ مِـنْـكُـمْ لِـلْـخِـلافِ جُـنُـوحُ

وأما «رَيْثَ» فهي مصدر «رَاثَ» إذا أبطأ، وعُومِلَتْ معاملَة أسماءِ الزمان في الإِضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادرُ معاملة أسماء الزَّمان في التوقيت، كقولك: «جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ»، قال [من الطويل]:

أي: إن الباء والجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم. **قوله: (ولأن هذا العائد لم يذكر الخ)** أي: فلو كانت ذو موصولة لذكر عائدها في بعض الأوقات لأن العائد لا يكون واجب الحذف أصلاً. **قوله: (والناس خبر لمحذوف)** أي: يضعف بأن ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلاً. **قوله: (على أنه قد حذف العائد)** العلاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب ما يقال إنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فإنه لم يصرح به في نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذٍ فلا يحمل القرآن عليه. **قوله: (المبدأ الغاية)** أي: لابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله أنها اسم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان. **قوله: (سالمتمونا)** أي: من وقت مسالمتكم أي ترككم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم إلى هذا الوقت وهذا شاهد لإتيانها اسماً لمبدأ الغاية الزمانية.

قوله: (فهي مصدر راث الخ) أي: وحينئذٍ فهي منصوبة نصب المصادر، لأن أصل

= **المعنى**: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم حب الطعام.

٦٦٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ص ٤٢١).

اللغة: سألتمونا وفاقكم: طلبتم الصلح معكم. الخلاف: الشقاق والفرقة. جنوح: نزوع وميل.

المعنى: التزمنا بعهدنا منذ أن طلبتم الصلح معنا، فلا تميلوا نحو الشقاق والفرقة والخصام.

٦٦٥ - خَلِيلَيَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً   مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُودَا

وزعم ابنُ مالك في كافيته وشرحِها أن الفعل بعدهما على إضمار «أَنْ»، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يُعْذَر في «رَيْثَ»، لأنها ليست زماناً، بخلاف «لَدُنْ»، وقد يُجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت؛ وفي الغرة لابن الدهَّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

٦٦٦ - مِنْ لَدُ شَوْلاً [فَإِلَى إِتْلائِهَا]

إن تقديره: من لَدُ أن كانت شَولاً، ولم يقدّر: من لدن كانت.

معناه البطء فقولك ريث أقضي لبانة معناه أمهل إمهال قضاء لبانة أي حاجة. **قوله**: **(رفقاً)** أي: ترفق بي في السير ترفقاً وقوله: ريث نصب على المصدرية أي أبطء بطء قضاء حاجة اللبانة بالضم معناها الحاجة. **قوله**: **(من العرضات)** جمع عرضة وهي الفسحة التي تكون أمام الدار. **قوله**: **(على إضمار أن)** أي: وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحها أن لدن وريث لا يضافان إلا لمفرد فإن وقع بعدهما جملة فإنه يقدر قبل الجملة أن لأجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمل فقوله والأول أي والقول الأول وهو ما صدر به المصنف. **قوله**: **(وقد يعذر)** أي: ابن مالك أي قد يسلم له ذلك في ريث لأنها لما كانت ليست زماناً قدر فيها أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أي: إن ريث ليست زماناً وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذٍ يقدر أن بخلاف لدن فإنها لما كانت زماناً والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن. **قوله**: **(وقد يجاب)** أي: عن لدن أيضاً بحيث يقدر فيها أيضاً أن. **قوله**: **(بأنها)** أي: لدن. **قوله**: **(لم تخلص)** أي: فلذا قدر أن. **قوله**: **(وفي الغرة الخ)** هذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب. **قوله**: **(من لدشولا)** بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للقاح وتمامه فإلى إتلائها مصدر أتلت الناقة إذ تلاها ولدها وروى الجرمي شولاً بلا تنوين على أن أصلها المد وقصر للضرورة. **قوله**: **(ولم يقدر من لدن كانت)** أي: ولو قدر كانت

---

٦٦٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٣/ ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٣).

اللغة: ريث: تمهل. لبانة: حاجة. العرصة: باحة الدار. العهد هنا المراد بها المنزل المعتاد.

المعنى: صديقيَّ، تمهلا لأقضي رغبتي بتأمل ديار المحبوبة التي ألفتها.

٦٦٦ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨؛ والدرر ٢/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥؛ والكتاب ١/ ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢).

=

والسابع والثامن: «قول» و «قائل»، كقوله [من الخفيف]:

٦٦٧ ـ قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا

وقوله [من الكامل]:

٦٦٨ ـ وَأَجَبْتُ قَائِلَ، كَيْفَ أَنْتَ، بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

* * *

والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تُصَدَّر

فقد بدون أن لزم عليه إضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها. **قوله: (قول يا للرجال الخ)** أي: قول القائل يا للرجال يصير الكهول والشبان منا ناهضين له فجملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدأ وهو مضاف وجملة يا للرجال مضاف إليه واعترض بأن المقصود منها لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب أن المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي: ولو كانت في المعنى مفرداً كذا أجاب الشمني ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (بصالح)** متعلق بأجبت وكنز مني ذلك حتى مللت وملني عوادي كناية عن طول مرضه ومللت بابه علم.

الجملة الخامسة

قوله: (الواقفة بعد الفاء) أي: ومحلها جزم وقوله أو إذا أي: الفجائية. **قوله: (جواباً لشرط جازم)** أي: جواباً لأداة شرط جازمة واستظهر الشارح أن جملة الجواب لا محل لها سواءً كان الشرط جازماً أم لا سواءً وقعت بعد الفاء أو إذا أم لا لأن جملة الجواب لا يحل محلها المفرد إذ المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدة ما له محل من الإعراب وجعل جزم المعطوف بإضمار شرط أي وإن ضلل يذرهم وقس. **قوله: (لأنها لم تصدر الخ)** أي:

= **شرح المفردات**: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

٦٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧).

اللغة: الكهل من تجاوز الثلاثين بنحو عقد.

المعنى: إنا معشر ذو خصال عربية حميدة، نهرع لنداء الملهوف والمستغيث شيباً وشباناً.

٦٦٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧).

المفردات: عوّادي: ج عائد، وهو الزائر.

المعنى: لقد طال المرض، وما زالت الحال كما هي، زوار وسؤال عن الصحة، وجواب، أنا بخير وعافية، إنه لشيء ممل.

بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أقُمْ» أو محلاً كما في قولك «إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، مثالُ المقرونةِ بالفاء ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ولهذا قُرِىء بجزم «يذر» عطفاً على المحل؛ ومثال المقرونة بـ «إذا» ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، والفاء المقدّرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

ومنه عند المبرد، نحو: «إن قمتَ أقوم» وقول زهير [من البسيط]:

٦٦٩ - وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لأنها لم تصدر بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بأن كان مضارعاً أو محلاً بأن كان ماضياً. **قوله: (كما في قولك إن تقم)** هذا مثال للمنفي وكذلك قوله إن جئتني أكرمتك مثال للمنفي. **قوله: (ولهذا قرىء)** أي: ولأجل أن الجملة الواقعة جواباً لجازم في محل جزم إذا قرنت بالفاء قرىء الخ. **قوله: (بجزم يذر)** أي: وقرىء بالرفع على الاستئناف. **قوله: (عطفاً على المحل)** هذا ما قاله المصنف تبعاً لغيره من كون الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم في محل جزم إذا قرنت بالفاء وقد علمت أن الدماميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف بإضمار شرط. **قوله: (الله يشكرها)** أي فالله يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة. **قوله: (ومنه عند المبرد)** أي: مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو إن قمت أقوم، أي: فالأصل فأنا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدأ وقوله أقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط. **قوله: (وقول زهير)** بالرفع عطف على المضاف أي: نحو والأوجه الجر عطف على المضاف إليه أعني إن قمت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم.

قوله: (وإن أتاه خليل) من الخلل أي الذي اختل حاله وهو الفقير أو من الخلة

---

٦٦٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ١٥٣؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠؛ والدرر ٥/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨؛ والكتاب ٣/ ٦٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢/ ١٢٨ (حرم). والمحتسب ٢/ ٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٠).

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنّه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه. أي: إنّه رجل كريم، لا يرد سائلاً مهما كانت الظروف.

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليلَ الجوابِ لا عينه، وحينئذٍ فلا يجزم ما عُطِفَ عليه؛ ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْداً إنْ أَتَانِي أُكْرِمْهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجًّا بأنَّ الشيءَ إذا حلَّ في موضعه لا يُنْوى به غيره، وإلا لَجاز «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْداً»، وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، وإذا نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» فمحلُّ الجزم محكوم به للفعل لا للجملة؛ وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محلّ الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه ـ قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم؛ فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء،

بالفتح وهي الحاجة أي إنه إذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقاً أي كان زمن مجاعة أو لا ولا يقول له إن مالي غائب ولا يقول له انا حرم أي محروم أي ليس عندي مال. **قوله: (والوجه الآخر)** أي: المشهور عنه. **قوله: (وحينئذٍ)** أي: حين إذ كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أي وأما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه أي: لأنه ليس في محل جزم بل لا محل له. **قوله: (وتجوز)** أي: عند سيبويه بناءً على الوجه الثاني له أما عند المبرد فلا يجوز أن يفسر والجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً. **قوله: (نحو زيد إن أتاني أكرمه)** فالأصل زيداً أكرمه إن أتاني فزيداً مفعول لمحذوف دل عليه أكرم الموجود وقوله إن اتاني أداة شرط قوله أتاني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة أكرمه عليه فأكرمه مفسر لعامل في زيد ودال على الجواب المقدر لأنه وإن تاخر لفظاً فهو في نية التقديم على الأداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف. **قوله: (لا ينوي به غيره)** يقال الرفع دليل على نية تقديمه وإضمار مبتدأ مع الفاء خلاف الأصل. **قوله: (وإلا لجاز ضرب غلامه زيداً)** أي: مع أنه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ورد ذلك اللزوم بأنه فرق بين الأمرين وذلك لأن ضرب غلامه زيداً المفعول واقع في محله إذ الأصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فإن أقوم لما وقع مرفوعاً دل ذلك على أنه ليس واقعاً في محله وإلا لجزم فرفعه دل على نية تقديمه.

قوله: (وكذا القول في فعل الشرط) أي: فإذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل. **قوله: (على إعمال الأوّل)** أي: ولذا أضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل. **قوله: (العطف)** أي: عطف يقعدا. **قوله: (قبل ان تكمل)** أي: وهو لا يجوز لأنه حينئذٍ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعني الفعل والفاعل ويمكن أن يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لأنهم يغتفرون فيه مالا يغتفر في غيره ألا ترى أنهم

وجزم ﴿أصدق﴾ ويسمّى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهُّم؛ وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿أَصَّدَّق﴾ ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ «إنْ» مقدَّرة، وإنه كالعطف على ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ له وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب؛ ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء، لأنَّهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٦٧٠ ـ فَأَبلوني بَليَّتَكُمْ لَعَلّي أُصَالِحكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوَيَّا

وقال أبو علي: عطف «استدرج» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير على «لعلّي»

جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولذا حكاه المصنف بقيل. **قوله: (وجزم أصدق)** أي: بأداء شرط مقدرة أو بنفس الطلب لنيابته عن الشرط. **قوله: (على المعنى)** أي: إن تؤخرني أصدق وأكن. **قوله: (على التوهم)** أي: بأن يتوهم ما ليس موجوداً وهو اشتراط الفاء وكون أصدق بالجزم موجوداً وقوله: في غير القرآن أي: وأما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحاً أي توهم ما ليس موجوداً موجوداً. **قوله: (في بعض النسخ وهو أصدق)** هذا تفسير لما بعد الفاء. **قوله: (وإنه كالعطف على من الخ)** أي: في أن كلاً فيه العطف على محل الجواب. **قوله: (فيضاف إلى الضابط)** أي: المذكور في قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء أو إذ جواباً لشرط جازم والواقعة جواباً للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء أو لا.

قوله: (ولا تفيد هذه المسألة) أي: مسألة جواب الطلب. **قوله: (أنشدوا على ذلك)** أي: على العطف على محل الجملة. **قوله: (فأبلوني)** أي: أعطوني بليتكم أي: ناقتكم لأن البلية هي الناقة التي تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت. **قوله: (لعلي)** هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعلي من غير تقدير فاء وأما على كلام أبي علي فيقدر الفاء. **قوله: (نويا)** بفتح الواو كهوى وأصله نواي كعصاي قلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينويها المسافر. **قوله: (على محل الفاء الداخلة)** أي: أن الفاء محذوفة من قوله لعلي

---

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في (ديوانه ص ٣٥٠؛ والخصائص ١/ ١٧٦، ٢/ ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل).

اللغة: البلية: الناقة المعقولة إلى قبر صاحبها حتى تموت. النوى: البعد. الاستدراج: التقريب، ونويّ: أصله، نواي كعصاي، قلبت الألف ياءً وأدغمت في الياء على لغة هذيل، والنوى: جهة السفر.

المعنى: أطلب منكم هذه الناقة المعقولة علها تكون سبباً في صلحي معكم، وفي إنالتي مرادي.

وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

في باب الشرط، وبعدُ فالتَّحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المَنصوب بعدَ الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في بَابِ أقسام العطف.

* * *

الجملة السادسة: التَّابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: **المنعوت بها**؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ونَصْبٍ في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وجرٍّ في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عيداً﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] الآية؛ فجملة ﴿تكون لنا عيداً﴾

والجملة جواب الشرط أي: فإن تبلوني فلعلي فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جواباً للطلب إنما تكون في محل جزم إذا قرنت بالفاء. **قوله: (هذا)** أي: تقدير الفاء وقوله: قلت الخ هذا كلام أبي علي الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتقيد المسألة بالفاء ولو تقديراً. **قوله: (هنا)** أي: في الطلب. **قوله: (وبعد فالتحقيق أن العطف الخ)** هذا ترجيح للقول الأول الذي قدمه. **قوله: (إن العطف في الباب)** أي: باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أي: ففي الآية المعنى كما قدمته أن تؤخرني لأجل قريب أصدق وأكن في البيت على إن الأصل أن تبلوني بليتكم. **قوله: (من العطف على المعنى)** أي: في الآية وكذا البيت. **قوله: (لأن المنصوب)** أي: في الآية. **قوله: (في تأويل الاسم)** والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق مني.

الجملة السادسة

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالاً وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ إشارة للمحتمل وما قبله إشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة في الفصل في قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة. **قوله: (ثلاثة أنواع)** أي: لأن الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فلينظر. **قوله: (ثلاثة أنواع)** أي: لأنها إما أن تكون نعتاً للمفرد أو معطوفة عليه بالحرف أو بدلاً منه. **قوله: (ومن مثل الخ)** فصله للاحتمالات الآتية. **قوله: (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء)** هذا بناء على أن من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو.

[المائدة: ١١٤] صفة لِـ «مائدة»؛ وجملة ﴿تطهّرهم وتزكيهم﴾ [التوبة: ١٠٣] صفة لـ «صدقة»؛ ويحتمل أن الأولى حال من ضمير «مائدة» المُسْتتر في ﴿من السماء﴾ على تقديره صفة لها لا متعلّقاً بأنزل؛ أو من ﴿مائدة﴾ على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير ﴿خذ﴾؛ ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، أي: وليًا وارثاً، وذلك فيمن رفع ﴿يرث﴾، وأما مَنْ جزمه فهو جوابٌ للدعاء، ومثل ذلك ﴿أَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدقني﴾ [القصص: ٣٤] قُرىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: **المعطوفة بالحرف**، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب»، إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضعَ لها، أو قدّرت الواو واوَ الحال فلا تَبَعيّة والمحل نَصْب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءَ فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، والأصلُ: فهي تُصبح، والضمير للقصَّة، و ﴿تصبح﴾ خبره، أو

قوله: (أي ولياً) أي: مهيأ للإيحاء فيصير نبياً وإلا فالنبوة لا تورث. **قوله: (وارثاً)** أي: بالقوة لا بالفعل لأنه مات قبله. **قوله: (فيمن رفع)** أي: أنه صفة وقوله وأما من جزمه أي: جواباً للطلب. **قوله: (جواباً للدعاء)** وهو قوله فهب لأنه دعاء ولا يقال أمر تأدباً. **قوله: (فتصبح الأرض مخضرة)** فتصبح فعل والأرض فاعل وهذه الجملة إن جعلت مفسرة لضمير القصة أي: فهي تصبح كأن لها محل من الإعراب وهو الرفع وإن جعلتها عطفاً على أنزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبي البقاء، لكن يرد على الأول شيء وهو أن حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذي تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون فإن عمل إن يقتضيه.

قوله: (فتصبح) بالرفع بناء على أن الاستفهام بمعنى الخبر أي أنت قد رأيت أنزل الله الماء من السماء فتصبح الخ وإذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذٍ الفعل وأيضاً إنما لم ينصب الفعل لأن ما بعد الفاء لا ينتصب إلا إذا كان المستفهم عنه سبباً له ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض وإنما يجب عن الماء والماء ليس مستفهماً عنه. **قوله: (فهي تصبح)** اعلم أن ضمير القصة والشأن المراد منهما شيء واحد من حيث إن ضمير الشأن هو ما بعده جملة مخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث إن الجملة إن كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثاً ويقال له ضمير القصة كما هنا فإن الأرض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة لا يرد فإنها لا تعمى الأبصار فإنه إنما أنت قصداً أي المطابقة لا لكونه راجعة لمؤنث وإن كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضلة جعل مذكراً ويقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد. **قوله: (وتصبح خبره)** أي: فالجملة لها محل.

﴿تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿أنزل﴾ فلا محل له إذاً، ا هـ.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل المخبر به لا محلَّ له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مسْتأنفاً، والنحويُون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في «وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إمَّا لِقَصْدِهم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه لا يُسْتَأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلةَ الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضميرٍ واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً،

قوله: (أنه لا محوج) إذ لا يتوقف عليه.

قوله: (والثاني تقديره) أي: جعله فالمفعول الأول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثانٍ وقوله الفعل أي: تصبح وفيه أن الذي جعل معطوفاً الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فإنه خبر أن ولكن تسامح إذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي: فلا يظهر لأن المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذٍ وهذا الإعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم الثاني وذلك أن أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وإن كان كلامنا في عطف الجملة على المفرد وكلام أبي البقاء مناسب في الجملة. **قوله: (فيمن رفع)** أي: وأما على النصب فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية وإذا جزم فهو مجزوم عطف على تأكل. **قوله: (وذلك)** أي: ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ. **قوله: (إيضاح الاستئناف)** أي: من غير توقف الاستئناف عليه. **قوله: (أو لأنه لا يستأنف الخ)** أي: لا يصح استئناف المضارع إلا على تقدير المبتدأ لأنه لو لم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له. **قوله: (وإلا لزم الخ)** في قوة العلة وكأنه قال لأنه لو لم يقدر للزم العطف واللازم باطل فكذا الملزوم وإنما بطل اللازم وهو العطف لأنه ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بأن العطف صحيح بأن يعطف وتشرب على جملة النهي بتمامه وهي لا تأكل السمك والمعنى صحيح على أنا لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدىء به وحده. **قوله: (منزلة الجملة الواحدة)** أي: لأن الفاء لمجرد السببية فهي للربط فقط فالمحل حينئذٍ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراده. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل التنزيل. **قوله: (اكتفى فيهما بضمير واحد)** أي: لأن الله في الأصل مبتدأ أو الضمير الذي اكتفى به في أنزل وأما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة كفى ضمير واحد فيهما. **قوله: (كما في جملتي الشرط الخ)** نحو زيد إن جاءني أكرمته فزيد مبتدأ وإن شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمته الجزاء

والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعىٰ أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابَ فَيَغْضَبُ» قد أُخْلِصت لمعنى السَّببيّة، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، في نحو: «أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلاَنَ فَأَحْسِنْ إِلَيْه»، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوُّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وعَمْروٌ مُقِيمٌ» فليستِ الجملةُ الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتانِ معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما، لأن القول مجموعهما، وكل منهما جزء للمَقُولِ، كما أَنَّ جُزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله.

الثالث: **المبدلة**، كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣]، فـ «إنّ» وما عملت فيه بدلٌ من «ما» وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ

وجملة الجواب والشرط الاثنين في محل رفع خبر عن زيد وليست إحداهما في محل. **قوله: (زيد)** مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لمجرد السببية وليس فيها رائحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني يطير الذباب ويغضب في محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابط. **قوله: (وأخرجت عن العطف)** أي: فلا يصح جعلها للعطف لأنه يقتضي المغايرة والتشريك في الإعراب فيفيد أن كلاً من الجملتين له محل مع أنه ليس كذلك. **قوله: (كما أن الفاء كذلك)** أي: لمعنى السببية وأخرجت عن العطف؛ لأن العطف على فعل الشرط يدل على أنه فعل الشرط والفرض أنه جوابه وهذا تناقض. **قوله: (فأحسن إليه)** يحب أن تكون الفاء للسببية لا للعطف لأنه يلزم عطف الإنشاء على الخبر وهو لا يجوز. **قوله: (ويكون الخ)** كلام مستأنف. **قوله: (تجوزاً)** أي: لكونها على صورة العاطفة وإن لم تشرك في الإعراب. **قوله: (لأن المقول مجموعهما)** يحتمل كما في الدماميني أن كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها وجزء المقول مقول. **قوله: (جزء)** أي: للجملة أعني عبد الله ومنطلق. **قوله: (ما يقال لك إلا ما قد قيل)** أي: إلا الذي قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من الذي هي مفردة لأنها موصولة قوله إن ربك الخ. **قوله: (من ما وصلتها)** فيه تسمح لما سبق أن المحل للموصول الإسمي وحده. **قوله: (وجاز إسناده الخ)** أي: مع أن المسند إليه إنما يكون مفرداً. **قوله: (إلى الجملة)** أعني: قوله إن ربك الخ، فإن قوله إلا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه. **قوله: (كما جاز الخ)** أي: وإنما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذٍ فيحكم لها بحكم المفرد. **قوله: (وإذا قيل إن وعد الله حق)** أي:

وَالسَّاعَةَ لاَ رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]، هذا كلّه إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول كل كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هٰذَا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ [الأنبياء: ٣]، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من «النجوى»، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله [من الطويل]:

إِلَى اللَّهِ أشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

جملة الاستفهام بدل من «حاجة» و «أخرى»، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعذُّرَ التقائهما.

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النَّسَق والبدل خاصة.

فالأول نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوه» إذا لم تُقدّر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

فجملة إن وعد الله حق نائب فاعل قيل. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة. **قوله: (إلا ما قد قال)** أي: إلا القول الذي قاله للرسل من قبلك. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من أبدل الجملة من المفرد. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكر من قوله هل هذا إلا بشر مثلكم. **قوله: (بدلاً من النجوى)** أي: بدل كل أو بعض لأن المراد بالنجوى الكلام الذي يقال سراً مخفياً أي: قالوا قولاً مخفياً وهو ما هذا إلا بشر مثلكم. **قوله: (ويحتمل التفسير)** أي: وحينئذٍ فلا محل لها. **قوله: (جملة الاستفهام الخ)** مقول واعلم أن الاستفهام الإنكاري معناه النفي وكأنه قال لا يلتقيان أي أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أي بدل من الحاجتين ولا شك أن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافي أنه مثنى.

الجملة السابعة

قوله: (والبدل خاصة) أي: ولا يقع في النعت أن الذي ينعت إنما هو المفرد كما أنه لا يثنى إلا ما كان مفرداً ولا يقع ذلك في التوكيد لأنه لا يؤكد بالألفاظ المخصوصة أعني أجمع وتوابع أجمع إلا المفردات واعترض بأنه يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه، وأجاب الشمني بأنا لا نسلم أن هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الأولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لأن الثانية لما كانت تكريراً للأولى كأنها عينها. **قوله: (إذا لم تقدر الواو للحال)** أي: وإلا لم يكن هنا تبعية وإن كان محلها نصباً. **قوله: (ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى)** أي: وإلا لم يكن لها محل.

والثاني شَرطُه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿وَاتَّقُوا الذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤] فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٦٧١ ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإلاَّ فَكُنْ في السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمَا]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٦٧٢ ـ ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

قوله: (والثاني) أي: الوقوع في باب البدل. **قوله: (بما تعلمون)** أي: من النعم. **قوله: (بخلاف)** أي: الأولى فإن دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بأن الجملة الأولى صلة الموصول لا محل لها وحينئذٍ فلتكن الجملة الثانية أيضاً كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعني الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بأن الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الأولى وبدلاً منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الأولى لها محل. **قوله: (ارحل)** في محل نصب مقول القول وقوله لا تقيمن بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعترض بأن قوله لا تقيمن من جملة القول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذٍ فلا يصح جعله بدلاً والجواب أن ما هنا مبني على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة أن جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذي حققه هو أو أن ما تقدم مخصوص بما إذا استقل كل جزء بمعنى، أما إذا اتحد المراد منهما فكل له محل لصلاحيته لتمام المقولية أو يجاب بأن الغرض التمثيل لكون الثانية بدلاً من الأولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الأولى لها محل. **قوله: (من إظهار الكراهية)** بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابقي طلب الرحيل وعدم الإقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لإقامته وأما قوله لا تقيمن فيدل مطابقة على إظهار الكراهية لإقامته مطابقة هذا كلامه ورد بأن مدلول لا تقيمن المطابقي النهي والكف عن الإقامة ويلزمه كراهية الإقامة والجواب أن لا تقيمن يدل عرفاً مطابقة على إظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوي لا العرفي. **قوله: (بالمطابقة)** خبر إن والمراد بالمطابقة العرفية فإنه اشتهر في إظهار الكراهية عرفاً. **قوله: (بخلاف الأولى)** أي: فإن دلالتها على ذلك بالالتزام. **قوله: (والخطي)** بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي: الرمح المنسوب إلى خط

---

٦٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، ٨/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩؛ ومجالس ثعلب ص ٩٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٠).

المعنى: اذهب وانتقل عنا، أو ابق صالحاً بإسلامك بيننا قلباً وقالباً، باطناً وظاهراً.

٦٧٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي العطاء السِّنديّ في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦؛ وشرح =

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطّيّ يخطر بيننا» بدل اشتمال، ا هـ. وليس متعيّناً، لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذكرتك» على المذهب الصحيح في جواز تَرادُف الأحوال، وإما من فاعل «يخطر» فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المُثقفة السُمْرَ» هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم قوموا أوَّلُكم وآخِرُكم»، زعم ابن مالك أن التقدير، ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و

هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند، وقوله: يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله: نهلت بكسر الهاء أي: شربت إذ النهل الشرب أولاً وثانياً فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن المراد بشربها تلطخها وقوله المثقفة السمر، أي: الرماح المعتدلة. **قوله: (من قوله والخطي يخطر بيننا)** أي: والشرط موجود فإن قوله وقد نهلت أوفى بتأدية المعنى المراد وهو أنه وقع الطعن بخلاف يخطر أي: يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال أنها تهتز بدون طعن. **قوله: (بدل اشتمال)** أي: وعلى هذا فالواو زائدة وقوله: بدل اشتمال أي: لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه. **قوله: (الواو)** أي: في قوله وقد نهلت وقوله: للعطف أي: على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجمل لها محل. **قوله: (على المذهب الصحيح)** وعلى هذا فالمعنى ذكرتك حال كوني في هاتين الحالتين. **قوله: (ومن غريب هذا الباب)** أي: باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل ووجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد وإن لم يتسلط عليه عامل الأول لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في الأوائل. **قوله: (زعم ابن مالك الخ)** أي: وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال إنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. **قوله: (إن التقدير ليقم الخ)** أي: فالأصل قوموا ليقم أولكم وآخركم فقوله أولكم وآخركم معمول لمحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا. **قوله: (لا المفرد من المفرد)** أي: لأن أولكم وآخركم بدل من الواو في قوموا لأن البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكم. **قوله: (اسكن أنت وزوجك الجنة)** أي: وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لأن

= شواهد المغني ٢/ ٨٤٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٦٧).

اللغة: الخطي: الرمح مجلوب من الهند عن طريق هجر باليمامة. يخطر: يهتز. نهلت: شربت. المثقفة السمر: الرماح المعتدلة.

المعنى: إني أحبك وما نسيتك، فكنت معي في أحلك الظروف، تظهر لي صورتك بين الرماح المتلونة من دمائنا لكثرة ما شربت منها.

﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ مَكَاناً سُوَى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيه ـ هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قَرَّرُوا، والحقّ أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] قال ابن خروف: «من» مبتدأ، و «يعذبه الله» الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿قليلٌ﴾ مبتدأ حُذِف خبره أي: لم يشربوا؛ وقال جماعة في ﴿إِلاَّ امرأَتُك﴾ [هود: ٨١] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه»، لأن الجملة هنا حال من «أحد» باتفاق، أو

زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على أنت إذ لا يقال اسكن زوجك. **قوله**: (ولا أنت) أي: ولا تخلفه أنت إذ لا يقال لا تخلفه أنت. **قوله**: (ولا مولود) أي: ولا يضار مولود.

قوله: (على ما قرر) أي: على ما قرره النحاة. **قوله**: (الجملة المستثناة) أي: استثناءً منقطعاً لأن إلا فيه بمعنى لكن وهي لا تدخل إلا على جملة وإنما كانت في محل نصب لأن حق المستثنى بإلا من كلام موجب أن ينصب. **قوله**: (بمسيطر) هو المسلط المتولي أي لست مسلطاً عليهم ولا متولياً عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولي عليه ويعذبه العذاب الأكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى إلا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد. **قوله**: (من مبتدأ) وقوله: تولى صلة من وقوله فيعذبه خبر أي: وجملة المبتدأ أو الخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بإلا من كلام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده نحو: ﴿إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين﴾ [الحجر: ٥٩ ـ ٦٠] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعاً ثابت الخبر ومحذوفاً فمن الأول قول أبي قتادة احرمو كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم فإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله ﷺ ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله أي لكن الله يعلم ذلك.

قوله: (على الاستثناء المنقطع) أي: لأن الجملة لا يعقل دخولها في غيرها حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل. **قوله**: (والجملة بعده خبر) أي: والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء. **قوله**: (لأن الجملة هنا حال) وذلك لأن قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمررت وقوله إلا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ خير منه خبر والجملة حال من أحد وصفة له لا في محل نصب على الاستثناء. **قوله**: (باتفاق) أي: حتى

صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره؛ وكذلك الْجملة في ﴿إلا أنهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعولٌ، وكلٌ ذلك قد ذُكِر.

وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] الآية، إذا أعرب «سواء» خبراً، و «أأنذرتهم» مبتدأ، ونحو: «تَسْمَعُ بالمعيديِّ خَيْرٌ من أن تراه» إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الجبال﴾ [الكهف: ٤٧]، وفي نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملةً أم لا؛ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: «يُعْجِبني قام زيد»، وفَصَّل الفراء وجماعة ونسبوه

الأخفش وقوله عند الأخفش أي فقد واعترض بأنه سيأتي أن الأخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصول بإلا وأجيب بأن الضمير في قوله أو صفة له أي للأحد لا بقيد كونه السابق على حد عندي درهم ونصبه بل هو صفة لأحد مقدر بعد إلا بدل من أحد المذكور قبلها أي: ما مررت بأحد إلا أحد زيد خير منه فالفصل إنما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصول الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى وهو غير جائز عند الأخفش وغيره. **قوله: (فإنها حال)** أي: من المرسلين لا في محل نصب على الاستثناء. **قوله: (فإنها مفعول)** أي: لا في محل نصب على الاستثناء. **قوله: (وأما الثانية)** أي: الجملة المسند إليها. **قوله: (وأنذرتهم مبتدأ)** أي: هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وإنما صح ذلك لقيامها مقام المفرد أي: إنذارك وعدمه سواء.

قوله: (تسمع بالمعيدي) أي: فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ. **قوله: (إذا لم يقدر الخ)** أما إذا قدرت الأصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة. **قوله: (مقام السماع)** أي: مقام المفرد وهو السماع. **قوله: (ويوم تسير الجبال)** أي: فيوم مضاف والجملة مضاف إليها وإنما جعلت الجملة مضافاً إليها لأنها قائمة مقام مفرد أي: يوم تسير. **قوله: (في تأويل المصدر)** الأول قائمة مقام المصدر لأن الفرض أن المبتدأ نفس الجملة وأما على كلامه فيوهم أن المبتدأ المصدر الذي في تأويلها. **قوله: (واختلف في الفاعل الخ)** لما أفاد أن الجملة قد تكون مبتدأ أفاد أن في وقوعها فاعلاً أو نائباً عنه خلافاً. **قوله: (يعجبني قام زيد)** أي: فجملة قام زيد فاعل عنده. **قوله: (معلق)** أي: أي معلق وقد سبق للمصنف مختاراً له قصره على الاستفهام. **قوله: (ومنعوا الخ)** أي: لأنه لم يوجد معلقاً وإن كان

لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعلُ قلبيًا ووجد مُعَلِّق عن الفعل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحَّ، وإلاَّ فلا؛ وحملوا عليه ﴿ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رأوا الآياتِ ليسجننه حتى حين﴾ [يوسف: ٣٥]، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله [من الطويل]:

٦٧٣ ـ وَمَا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ [وَعَهْدي بِهِ قَيْناً يَسِيرُ بِكِيرِ]

ومنع الأكثرون ذلك كلّه، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في «بدا» ضمير البَداء، و «تسمع» و «يسير» على إضمار «أنْ».

وأما قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾ [البقرة: ١١]، وقوله

الفعل قلبياً. **قوله**: **(وأجازهما هشام وثعلب)** كرر هذا ليرتب عليه الاحتياج. **قوله**: **(واحتجا الخ)** قال الدماميني الأحسن أن جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع لما ضمير راعني. **قوله**: **(وما راعني الخ)** تمامه:

وعهد به قينا يسير بكير

والقين الحداد والجمع قيون والكير كير الحداد وهو زق وأجلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ، وأما الحفرة التي يوضع فيها الفحم فيقال لها كور ا هـ شمني. **قوله**: **(ألا يسير)** فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة في محل رفع فاعل راع بمعنى أخافني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاة ويقال للواحد من الولاة شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يميزون بها. **قوله**: **(ومنع الأكثرون ذلك)** أي: كون الجملة مسنداً إليها سواءً كانت مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل. **قوله**: **(وتسمع ويسير على إضمار أن)** قال الدماميني الأحسن في المصراع أن يقال إن فاعل راعني ضمير يعود إلى ما يعود إليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله: يسير جملة في محل نصب على أنها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي: ما راعني هو في حال من الأحوال إلا في حال كونه يسير قال الشمني: ويمكن أن يخرج البيت أيضاً على تقديره معلق أي: إلا ليسير كما في قوله:

إني وجدت ملاك الشيمة الأدبا

أي: لملاك ا هـ شمني. **قوله**: **(على إضمار أن)** أي: وحذف أن ورفع الفعل جائز

---

٦٧٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الخصائص ٢/ ٤٣٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٧).

اللغة: راعني: أفزعني. الشرطة: مفردها شرطي (رجل شرطة). القين: الحداد. الكير: الأداة التي ينفخ فيها على النار.

المعنى: عجبي لما أرى، فإنه يخيف حقاً، فأمس كان هذا الرجل حداداً، واليوم يسير مرافقاً تتبعه الشرطة.

عليه الصلاة والسلام: «لا حوْلَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب «زَعَمُوا مطية الكذب»، فليس من باب الإِسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فإنه شاذ لا ينقاس إلا في مواضع معلومة.
قوله: (لما ينافي غير هذا الموضِع) أي: من أن الجملة إذا قصد لفظاً يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ وفاعلاً ونائباً عنه.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المُعْرِبون على سبيلِ التقريب: **الجُمَل بعد النكِرات صفات، وبعد المعارفِ أحْوَال.**

وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يَسْتَلْزِمْها ما قبلَها: إن كانت مرتبطة بنكرةٍ محضة فهي صفة لها، أو بمعرفةٍ محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المُقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول ـ وهو الواقع صفةً لا غيرُ لوقوعهِ بعدَ النكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقرؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿لم تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهم أوْ مُعَذِّبهم﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿من قَبْلِ أنْ يَأتي يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيه﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ومنه ﴿حتى إذا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أهلها﴾ [الكهف: ٧٧]، وإنما أعيد ذكر «الأهل» لأنه لو قيل: «استطعماهم» مع أن المراد وصف القرية لزم خلوّ الصفةِ من ضميرِ الموصوف؛ ولو

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

قوله: (أو بغير المحضة) أي: وإن كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أي: من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بأل الجنسية والمراد بالنكرة الغير النكرة الموصولة. **قوله: (وجود المقتضى)** أي: وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصول في الحال وفي الصفة. **قوله: (وانتفاء المانع)** أي: الذي يمنع من الوصفية أو الحالية. **قوله: (ومنه الخ)** إنما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتي. **قوله: (وإنما أعيد ذكر الأهل)** أي: الواقع بعد استطعما أي: ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر. **قوله: (مع أن المراد وصف القرية)** لأن الحديث مسوق فيها ألا ترى فوجد فيها جداراً. **قوله: (لزم خلو الصفة)** أي: لأنه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدماميني بأن الضمير في استطعماهم عائد على الأهل المقيد بالقرية لإضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب أنه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة إلا الربط اللفظي وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازاً أي: وهو خلاف الأولى ورد بأن المجاز أبلغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذٍ وأجاب بعض بأن المجاز خلاف الأصل على كل حال وأيضاً حيث قيل أولاً أتيا أهل قرية بني الكلام على الحقيقة فالتجوز يعد من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه.

قيل: «استطعماها» كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر بالجملة جواباً لـ «إذا»، لأن تكرارَ الظّاهر يَعْرَى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغُلاَم ﴿قال أَقَتَلْتَ﴾ [الكهف: ٧٤] لا قوله: ﴿فقتله﴾ [الكهف: ٧٤] لأن الماضي المقرون بـ «قدْ» لا يكون جواباً؛ فليكن ﴿قال﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلاَ تمنُنْ تَسْتَكْثِرِ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سكارى﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وهٰذَا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أنزلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك بقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجازَ

قوله: (كان مجازاً) لأن إسناد الاستطعام للأهل هو الحقيقة أي: ولا يجوز الإتيان بضمير الأهل والقرية معاً بأن يقول استطعماهموها. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل تعليل إعادة الذكر بما سبق كان هذا الوجه أي: وهو جعل الجملة صفة. **قوله: (لأن تكرار الظاهر الخ)** علة لمحذوف أي وإنما كان جعل الجملة جواباً لإذا لا أولوية فيه؛ لأن تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للإتيان بالاسم الظاهر في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جواباً لإذا فإنه لا يكون للإتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضاً يلزم على جعلها جواباً لإذا مخالفة النظير.

قوله: (المقرون بقد) وفي نسخة بالفاء أي: الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي فلا يكون جواباً بالشرط إذ المستقبل وإنما احتيج لقد لأن الماضي بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء. **قوله: (بقد)** أي: المقدرة بعد الفاء وفي نسخة لأن الماضي المقرون بالفاء ووجه عد صحة الجواب عنها أن الماضي صالح للجوابية لجواز كونه مستقلاً في المعنى وحينئذٍ فلا يقترن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لاقترانه بقد فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضي فلا يكون الفعل جواباً لإذا إذ لا يكون إلا مستقبلاً. **قوله: (لا يكون جواباً)** أي: لأنها تدل على تحقق الماضي وجواب إذا لا يكون إلا مستقبلاً. **قوله: (قال الخ)** أي: أن الجواب عن إذا قال أقلت لا أن الجواب قتله من قوله لقيا غلاماً فقتله؛ لأن الماضي الخ.

قوله: (بعد المعارف المحضة) إن قلت هي في يا حليماً لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب عن إذا قال أقلت لا أن الجواب قتله من قوله لقيا غلاماً فقتله لأن الماضي الخ. **قوله: (بعد المعارف المحضة)** إن قلت هي في يا حليماً لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب أنه صفة له قبل النداء وهو إذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى. **قوله: (تستكثر)** جملة حالية من ضمير تمنن وكذلك وأنتم سكارى

وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عليهم الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن «الأَوْلَيَانِ» صفة لِـ «آخران» لوصفه بـ «يقومان»، ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مبارك﴾، إلاّ أنه قد يضعف من حيث المعنى وَجْهَا الحال؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالةِ الإنزال كما وقعت الإشارة إلى «البَعْل» في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول «ما فيها أحَدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوالِ الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة: ٥]: فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة؛ فيصح تقدير ﴿يحمل﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله ﴿وآية لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهار﴾ [يس: ٣٧] وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي ... [فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي]

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود.

أحدها: كون الجملة خبريّة، احترزت بذلك من نحو: «هٰذا عَبْدٌ بِعْتُكَه» تريد

حال من ضمير لا تقربوا. **قوله: (فآخران يقومان مقامهما)** أي: في توجه اليمين عليهما وقوله: من الذين استحق عليهم أي: الوصية وهم الورثة وقوله: الأوليان بالميت، أي؛ الأقربان إليه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن. **قوله: (ولك أن تقدرها)** أي: جملة أنزلناه أو المراد بتقديرها جعلها. **قوله: (وجها الحال الخ)** بالتثنية؛ لأن الحال إما من النكرة أو من ضمير مبارك. **قوله: (أما الأول)** أي: أما تضعيف الوجه الأول وهو أنه حال من ذكر وحاصله أن الحال قيد في عاملها والعامل هنا الإشارة فيفيد أن الإشارة تقيده بالإنزال مع أن الإشارة إليه ليست في وقت إنزال جميعه.

قوله: (وأما الثاني) أي: وما تضعيف الثاني وهو أنه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه. **قوله: (يحمل أسفاراً)** أي: فهو حال من حمار وإن كان مضافاً إليه لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط إذ يقال مثله كالحمار والضمير حينئذٍ راجع للمضاف إليه وهو كثير منه كمثل آدما خلقه أهل قرية استعطما أهلها نعم إذا احتمل عود الضمير للمضاف أو المضاف إليه فالأولى عوده على المضاف لأنه المحدث عنه والمضاف إليه قيد لتعيينه إلا أن يكون المضاف لفظ كل أو بعض لأنهما سور والمقصود ما بعدهما. **قوله: (وقد اشتمل الضابط)** أي: السابق عند الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ.

بالجملة الإنشاء، و «هذا عَبْدِي بِعْتُكَهُ» كذلك؛ فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإِنشاء لا يكونُ نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرينِ آخرين إلا عند مَنْ منع تعدُّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدُّده مختلفاً بالإِفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوعَ الإِنشاءِ خبراً، وهم طائفة من الكوفِيِّين.

ومن الجمل ما يحتمل الإِنشائيَّة والخبريّة، فيختلف الحُكْمُ باختلافِ التقدير، وله أمثلة:

منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلاَنِ مِن الّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]، فإن جملة ﴿أنعم الله عليهما﴾ تحتمل الدُّعَاءَ فتكون معترِضَةً، والإِخْبَارَ فتكون صفةً ثانية. ويضعف من حيثُ المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أو جَاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فذهبَ

قوله: (كذلك) أي: تريد الإنشاء وأما لو أردت الخبر كانت الجملة حالاً لوقوعها بعد معرفة. **قوله: (لا يكون نعتاً ولا حالاً)** أي: لأنه لا يعلم مدلولها إلا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد أن يعلم مدلوله من قبل؛ لأن القصد منهما تعريف الموصوف. **قوله: (ويجوز أن يكون)** أي: جملتا بعتكه في المثالين وقوله: خبرين أي: عن اسم الإشارة وقوله آخرين أي: والخبر الأول العبد المنكر في المثال الأول والمعرف في المثال الثاني. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواءً كان الثاني مفرداً أو جملة كان إنشاء أو خبراً.

قوله: (تحتمل الدعاء) أي: فهي جملة إنشائية. **قوله: (فتكون معترضة)** أي: بين القول والمقول. **قوله: (من حيث المعنى)** أي: لأنه ليس المعنى على التقييد. **قوله: (أن تكون حالاً)** أي: لأن جعلها حالاً يقضي أن قولهم في وقت إنعامه عليه فقط مع أن قولهم لا بتقييد ذلك والحاصل أن الحالية تقتضي تقييد العامل مع أن المعنى ليس على التقييد. **قوله: (أو جاؤوكم)** عطف على قوله يصلون أي إلا الذين يصلون إلى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أي فلا تقتلوهم وإلا الذين جاؤوكم حصرت صدورهم فلا تقاتلوهم وهذا بناءً على أن حصرت جملة خبرية. **قوله: (أو جاؤوكم حصرت صدورهم)** قبله ودوا لو تكفرون أي: ود المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم مستوون في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محققة لإيمانهم فإن تولوا أو أعرضوا أو استمروا على ما هم عليه فخذوهم بالأسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولياً توالونه ولا نصيراً تنصرون به على أعدائكم إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عهد على الإيمان وترك قتالهم وقتال من أتى إليهم كهلال بن عويمر الأسلمي فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أو جاؤوكم حصرت صدورهم أي:

الجمهورُ إلى أن ﴿حصِرَتْ صُدُورهم﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعةٌ منهم الأخفش: هي حالٌ من فاعلِ «جاء» على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورُهم﴾ [النساء: ٩٠]. وقال آخرون: هي صفة؛ لئلاً يحتاج إلى إضمار «قد»؛ ثم اختلفوا فقيل: الموصوفُ منصوبٌ محذوف، أي: قوماً حصِرَت صُدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى؛ وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدِّم ذكرهم؛ فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض؛ ويؤيّده أنه قرىء بإسقاط ﴿أو﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جاؤوكم﴾ صفة لِـ «قوم»، ويكون ﴿حصرت﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جاؤوكم﴾ لأن المجيء مشتمل على الْحَصَرِ، وفيه

ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أي ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تتعرضوا إليهم بأخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف.

قوله: (على إضمار قد) اعلم أن إضمار قد واجب عند البصريين فيقولون إن الجملة الماضوية إذا وقعت حالاً لا بد من اقترانها بقد ظاهرة أو مقدرة وأما الأخفش فلا يرى وجوبها مع الماضي إذا وقع حالاً فيقول إن الجملة الماضوية تقع حالاً وتقترن بقد إن وجدت فإن لم توجد فلا تحتاج إلى تقديرها إذا علمت هذا فقول المصنف منهم الأخفش على إضمار قد الخ لا يظهر فالأولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور من حال من فاعل جاؤوا على إضمار قد خلافاً للأخفش القائل لا تحتاج لتقرير. **قوله: (قراءة الحسن حصرة)** أي: ضيقة أي حال كون قلوبهم ضيقة. **قوله: (أي: قوماً حصرت صدورهم)** أي: أو جاؤوكم حال كونهم قوماً موصوفين بهذا الوصف. **قوله: (وقيل مخفوض)**، أعني الموصوف. **قوله: (وهم قوم المتقدم ذكرهم)** فالقول المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الأول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثاني قوله حصرت صدورهم وقوله أو جاؤوكم اعتراض هذا هو كلام أبي البقاء الذي هذه عبارته وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالاً من فاعل جاؤوكم. **قوله: (وما بينهما اعتراض)** هو أو جاؤوكم وأما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وإنما كان جاؤوكم اعتراضاً لأن أو تمنع من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيئين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض.

قوله: (ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة إسقاط أو يؤيد جعلها صفة لا حالاً على قراءة إثبات أو لأن الأصل التوافق بين القراء وعدم اختلافها تأمل. **قوله: (ثانية)** أي: بالنسبة لجاؤوكم فلا ينافي أنه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم ميثاق. **قوله: (لأن المجيء)** أي: في تلك الحالة مشتمل على الحصر أي: على ضيق الصدر. **قوله: (لأن الحصر من صفة الجائين)** أي: فهو صفة ثانية لا أنه من صفات المجيء حتى يكون بدلاً منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة للجائين لا ينافي

بُعْد، لأن الحصَر من صفة الجائين؛ وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائيَّة معناها الدُّعاء، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتَّجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدَّر «لا» ناهِية ونَافِية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوفٍ هو الصِّفة، أي: فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجّحه أنَّ توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ، نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وعلى الثاني فهي صفةٌ لِـ «فتنة»، ويرجِّحه سلامتهُ من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيَّتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملةُ الصِّلة، وجملةُ الخبرَ، والجملةُ المحكيّة بالقول، فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقوليَّة القول متوقِّفة عليها وأشباه ذلك.

اشتمال المجيء عليه من حيث أن سبب المجيء حصر الصدور فتأمل. **قوله: (من صفة الجائين)** أي: لا من صفة المجيء وشرط بدل الاشتمال إنما يكون من صفات المبدل منه ودالاً عليه دلالة إجمالية حتى إذا ذكر البدل يكون كالمعنى لما ذكر إجمالاً. **قوله: (وقال أبو العباس المبرد الجملة)** أي: جملة حصرت صدورهم. **قوله: (معناه الدعاء)** أي: فالمعنى أو جاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوهم أو يقاتلوا قومهم. **قوله: (مثل غلت الخ)** أي: فالمعنى اللهم ضيق صدورهم. **قوله: (لا يتجه)** أي: لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أي الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر إذ المطلوب إخماد الكفر ولو بأهله أجيب بأن المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرة تحقيراً لهم فتأمل.

قوله: (لا ناهية) تقدم أن فيه إقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب. **قوله: (قياس)** أي: وأما التوكيد بعد لا النافية فهو شاذ. **قوله: (صلاحيتها للاستغناء)** هذا القيد مأخوذ من قوله في الضبط لم يسلتزم ما قبلها لأنه إذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها. **قوله: (وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر)** أي: فإذا قلت جاء الذي قام أبوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالاً من المعرفة قبلها وكذا يقال في قال زيد عمرو وقام أبو لا تكون جملة عمرو قام أبوه حالاً من المعرفة قبلها ولا صفة للنكرة في قولك قال رجل عمرو قام أبوه لعدم الاستغناء عنها. **قوله: (بمعنى أن مفعولية القول)** أي: تعقل مقول بمعنى القول فإذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال ترض إلا بهذه الجملة أي: جملة لا ترض. **قوله: (بمعنى أن مفعولية الخ)** أي:

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فعلوه﴾ من قوله تعالى: ﴿وكلّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُر﴾ [القمر: ٥٢]، فإنه صفة لِـ «كلّ» أو لِـ «شيء»، ولا يصحُّ أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءَك» لعدم ما يعمل في الحال؛ ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: ٦٨]، يتعيَّن كون ﴿سَبق﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر؛ ولا يكون خبراً، لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لَوْلاَ رَأْسُكَ مَدْهُوناً»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٦٧٤ ـ وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا [كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ]

لا بمعنى أنها عمدة. **قوله: (وجود المقتضى)** أي: وهو صحة كون العامل في صاحب الحال عاملاً فيها بأن كان قوياً كالفعل وما شابهه لا إن كان ضعيفاً كالابتداء فإنه لا يصح حينئذٍ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدأ. **قوله: (فإنه صفة الخ)** أي: والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر. **قوله: (أو لشيء)** أي: والمعنى الشيء المفعول لهم كله ثابت في الزبر. **قوله: (مع جواز الوجهين)** هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالاً منه. **قوله: (لعدم ما يعمل في الحال)** علة لقوله لا يصح فإن الابتداء لا يعمل فيها لأنه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وإنما كان ضعيفاً لأنه معنوي لا لفظي ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولة للاستقرار في نحو:

لـــــمـــــيـــــة مـــــوحـــــشـــــاً طـــــلـــــلُ

ولم يبالي باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار. **قوله: (لعدم ما يعمل في الحال)** أي: فقد عدم المقتضى للحال. **قوله: (ونظيره)** أي: في امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة. **قوله: (ولا من الضمير المستتر في الخبر)** أي: موجود القدر أي: لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقاً. **قوله: (ولا يكون خبراً)** أي: لكتاب وقوله: لما أشرنا إليه أي: بقول أبي الحسن أن الخبر لا يقع بعد لولا. **قوله: (ولا ينقض الأول)** أي: كون الحال لا تقع بعد لولا. **قوله: (مدهوناً)** أي: فإن مدهوناً حال من المبتدأ. **قوله: (ولا الثاني)** أي: كون الخبر لا يعد بعد لولا. **قوله: (بقول الزبير)** بن العوام وكان ضراباً للنساء وكان لأسماء الصديقية زوجته أولاد يحلون بينه وبين ضرتها. **قوله: (لخبطتها)** من الخبط أي: لخبطتها في الأرض وهو جواب لولا وقوله

---

٦٧٤ ـ **التخريج**: البيت للزبير بن العوام في (تخليص الشواهد ص ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١).

=

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ١٠]: إن «عليكم» خبر، فمردود، بل هو مُتَعلِّق بالمبتدأ، والخبرُ محذوف.

القيد الرابع: انتفاءُ المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليَّة كانت متعيّنة لولا وجوده، ويتعيّن حينئذٍ الاستئنافُ، نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعدَ المعرفةِ المحضة حالٌ، ولكن السين و«لَنْ» مانعان، لأن الحاليّة لا تُصَدّر بدليل استقبال؛ وأما قول بعضهم في ﴿وقَالَ إنِّي ذَاهِبٌ إلى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سيهدين﴾ حال كما تقول «سأذهب مَهْدِيًّا» فسَهْو.

والثاني: ما يمنع وصفيّة كانت متعيّنة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تَقْييد المتقدّم؛ فتتعيّنُ الحاليّة بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أو الذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله [من الطويل]:

حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدأ وتمام البيت:

كـخـبـطـة عـصـفـور ولـم أتـلـعـثـم

قوله: (والخبر محذوف) أي: موجود. **قوله: (لولا وجوده)** أي: المانع. **قوله: (ويتعين حينئذٍ)** أي: حين إذ وجد المانع. **قوله: (حال)** أي: يتعين كونها حالاً. **قوله: (بدليل استقبال)** أي: لأن الحال منافية الاستقبال. **قوله: (حال)** أي: من ربي. **قوله: (فسهو)** أي: لأن هذا لا يصح جعله نظيراً لأن السين في هذا المثال المنظر به داخلة على عامل الحال، وفي الآية داخلة على الحال وفرق بينهما وقد يقال إن ذلك القائل لاحظ في التنظير أنه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير. **قوله: (بعد أن كانت ممتنعة)** قبل المانع لأن الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمنع كونها حال. **قوله: (وهو خير لكم)** أي: قالوا أو معينة للحال إذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أي عسى أن تكرهوا أشياءَ في حال كونه خيراً لكم، وفي حال كونه شراً لكم جزماً فالترجي في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرهوا أشياء الخ. **قوله: (وهي خاوية)** أي: في حال كونها خاوية. **قوله: (وقوله)** أي: قول قيس بن ذريح وتمامه:

= **اللغة**: الخبط: الضرب على الأرض. التلعثم: التلكؤ والتمهل.

المعنى: ولولا أن منعها أولادها عن يميني لضربتها في الأرض ولم أرفق بها ولم يمهلني عن ذلك شيء قط.

٦٧٥ ـ مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي [فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ]

والمعارض فيهنّ الواو، فإنها لا تعترضُ بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ ومَنْ وافقه.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨]، وقد مضى البحثُ فيها.

والرابع: ما يمتنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزَيْن، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلاَّ قال خَيراً»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلاّ» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلاّ» امتنعت الوصفية. ومثله ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فللوصفيّة مانعان الواو و«إلاّ»؛ ولم يرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك؛ وقال الأخفش: لا تفصل «إلاّ» بين الموصوف وصفته،

فهل لي إلى ليل الغداة شفيعُ
يقولون صب بالنساء موكل وهل ذاك من فعل الرجال بديعُ

قوله: (**والمعارض**) أي: والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو. **قوله**: (**ومن وافقه**) أي: كأبي البقاء. **قوله**: (**والثالث ما يمنعهما**) أي: ما يمنع من الوصفية والحالية بعد أن كانا جائزان لولا المانع. **قوله**: (**من كل شيطان**) أي: فهو نكرة فمقتضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعده صفة، وإذا نظرت لوصفه بما رد صح جعلها حالاً منه لكن منع مانع معنوي من كل الأمرين وهو أنه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه، وحينئذٍ فجملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر. **قوله**: (**وقد مضى البحث فيها**) أي: الكلام فيها. **قوله**: (**إلا قال خيراً**) أي: فأحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيراً صفة له وأيضاً إذا نظرت له من حيث أنه نكرة في حيز النفي فيعم فيصح جعله حالاً لكن منع من الصفة مانع وهو إلا. **قوله**: (**امتنعت الوصفية**) أي: وبقيت الحالية. **قوله**: (**ولم ير**) وفي نسخة ولم يسم. **قوله**: (**مانعاً**) أي: من الوصفية فجوزا في الجملة المذكورة كونها صفة وحالاً. **قوله**: (**وكلام النحويين بخلاف ذلك**) أي: لأن كلامهم يقتضي أن إلا تمنع من جعل ما بعدها صفة لما قبلها، وقوله قال الأخفش الخ أتى بكلام الأخفش وكلام الفارسي دليلاً لما

---

٦٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ١٥١؛ والدرر ٤/ ٧؛ وسمط اللآلي ص ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠).

المعنى: من عهد بعيد الناس يستعينون بي لنيل ما يبتغون من غيري، فهل لي من أستعين به لنيل ما أريده من ليلى؟

فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن «راكباً» صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إيّاها العامل؛ وقال الفارسيّ؛ لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جائز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

٦٧٦ ـ وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه

فإن جملة «تخشى عليّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يُوصَفُ قبل العمل، والله أعلم.

ادعاه من أن كلام النحويين مخالف لما قاله الزمخشري وأبو البقاء وهو أن إلا تمنع من كون ما بعدها صفة لما قبلها. **قوله: (فالتقدير)** أي: المجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه. **قوله: (وفيه قبح)** أي: يلزم شيء آخر لهذا التقدير في ما جاءني أحد إلا قال خيراً أي إلا قال خيراً وهو أن فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لأنه ليس بعض اسم مجرور بمن أو في. **قوله: (لجعلك الخ)** أي: قبل التقدير. **قوله: (في إيلائك إياها العامل)** أي: من أن العامل لا يليه إلا الأسماء لا الصفة. **قوله: (في إيلائك إياها العامل)** مراده بالعامل إذ شأنها العمل أي والعامل إنما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع. **قوله: (لا يجوز الخ)** أي: مطلقاً سواءً جعلت إلا قائم صفة لأحد الموجود، لأنه يلزم عليه الفصل بإلا بين الصفة والموصوف أو جعلته صفة لأحد محذوف بدلاً من أحد المذكور لأنه لا يجوز عنده خلافاً للأخفش الذي يقبحه فقط فحاصل كلامه منع ما قبحه الأخفش. **قوله: (إلا قائم)** أي: بالجر على التبعية. **قوله: (جاز)** أي: على الحالية. **قوله: (ومثل ذلك)** أي: مثل ما تقدم من قولك ما جاءني أحد إلا قال خيراً، وقوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾ [الشعراء: ٢٠٨] في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ. **قوله: (أظنه)** أي: من الظنون متى تظنها بي من موتى مثلاً. **قوله: (ستردي به)** أي: تهلكه والترحال التنقل في الأسفار والجعائل جمع جعالة بمعنى الجعل على الفعل. **قوله: (لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل)** قال الدماميني يحتمل أن جملة ستردي به مفعولاً ثانياً لأظنه على أنه قالهما أو أنه ليس مقولاً لقائله المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردي أو أظنه ستردي الخ، وحينئذٍ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائله ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل. **قوله: (قبل العمل)** أي: لأن قوله ستردي الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائله. **قوله: (قبل العمل)** أي: لأن الوصف من خواص الأسماء فيبعد الشبه بالفعل.

---

٦٧٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢).

اللغة: سيودي: سيهلك. الجعائل: جمع جعيلة وهي ما يدفعه من فرض عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه.

المعنى: ورب امرأة تقول خوفاً عليّ: أعتقد أنه سيهلك بسبب تنقلاته، وبسبب غزواته المأجورة.

الباب الثالث من الكتاب

في ذكر أحكام ما يُشْبه الجملة،

وهو الظرف والجار والمجرور



ذكر حكمهما في التعلق

لا بُد من تعلقهما بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يُشبهه، أو ما يُشِير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقديرَ في نحو: «زيد عندَك وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ، وزعمَا أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه، نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه إذا كان غيرهُ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه، وقال الكوفيّون: الناصب أمرٌ معنويّ، وهو كونهُما مخالفين للمبتدأ.

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلُّق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه

قوله: (أو ما يشبهه) أي: وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل. **قوله: (أما أول بما يشبهه)** وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق. **قوله: (أو ما يشير إلى معناه)** أي: بأن كان علماً مشتهراً مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فإنه يشير إلى معنى الفعل وهو الحتم. **قوله: (أو ما يشير إلى معناه)** أي: إلى معنى الفعل. **قوله: (فإن لم يكن الخ)** أي: كما في زيد عندك أو في الدار. **قوله: (في نحو زيد عندك)** أي: بل نفس عند خبر وليس هناك متعلق مقدر. **قوله: (ثم اختلفوا)** أي: في العامل في الظرف وقوله الناصبِ أي للظرف وقوله وينصبه إذا كان غيره أي كما هنا، فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصباً وتارة يكون رافعاً. **قوله: (نحو زيد أخوك)** فإن أزيداً نفس الخ. **قوله: (إذا كان غيره)** أي: كما هنا فإن العند والدار غير زيد. **قوله: (كونهما مخالفين)** لأن الخبر مخالف للمبتدأ معنىَ إذ معنى العند ليس هو زيد أو هذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر.

قوله: (مخالفين للمبتدأ) أي: لأن المخالفة عنده من عوامل النصب فيقولون في الاستثناء إنه منصوب على المخالفة. **قوله: (ولا معول على هذين المذهبين)** أي: والمعول عليه ما تقدم في عامل الظرف في المثالين مقدراً. **قوله: (أنعمت عليهم)** على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول.

٦٧٧ ـ وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

وقد تُقَدَّرُ «في» الأولى متعلقةً بـ «المبيضّ»؛ فيكون تعلّق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله، لأنه أَتَمّ لمعنى التشبيه؛ وقد يجوز تعلّق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من «النار»، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أُوِّل بمُشْبِهِ الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: وهو الذي هو إِلٰهٌ في السماء؛ فـ «في» متعلّقة بـ «إله»، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إلٰه واحد»، ولا يُوصَف به، لا يقال: «شيءٌ إِلٰهٌ»، وإنما صَحَّ التعلُّق به لتأوُّله بـ «معبود»، و«إلٰه» خبر لِـ «هو» محذوفاً؛ ولا يجوز تقدير «إلٰه» مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذٍ خاليةً من العائد، ولا يحسن تقدير الظَّرف صلة و«إلٰه» بدلاً من الضمير المستتر فيه،

قوله: (الغضى) بالغين والضاد المعجمتين ففي الأولى في البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعالي. **قوله: (وقد تقدر)** أي: تجعل. **قوله: (لمعنى التشبيه)** أي: لأنه شبه اشتعال شيء في شيء وهو البياض في السواد بالاشتعال سيء كالنار في شيء وهو جزل الغضى. **قوله: (يكون محذوف)** أي: حال كون النار كائنة في جزل. **قوله: (أي وهو الذي هو إله)** أشار بذلك لتقدير المبتدأ المحذوف العائد على الموصول. **قوله: (ولا يوصف به)** وهذا حقيقة الأسماء، وأما الأوصاف فيوصف بها ولاتو. **قوله: (لهو محذوفاً)** أي: وإنما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور المعمول. **قوله: (ولا يجوز تقدير إله)** أي: والمعنى حينئذٍ وهو الذي إله كائن في السماء. **قوله: (مخبراً عنه بالظرف)** أي: والجملة صلة. **قوله: (أو فاعلاً بالظرف)** أي: والظرف صلة. **قوله: (لأن الصلة حينئذٍ)** أي: حين إذ جعل إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو جعل إله فاعلاً بالظرف، وقوله خالية من العائد أي لأنه على الأول يكون الضمير في الظرف عائداً على المبتدأ وهو إله لا على الموصول وعلى الثاني يكون الظرف خالياً عن الضمير لرفعه الظاهر.

قوله: (خالية من العائد) أي: لأن ضمير كائن إنما يعود على المبتدأ أي إله. **قوله: (من الضمير المستتر فيه)** والتقدير وهو الذي في السماء أي يكون هو في السماء، ثم أبدل

---

٦٧٧ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريدفي ديوانه ص ١١٥.

اللغة: اشتغل: انتشر. الجزل: ما غلظ من الحطب. الغضى: شجر شديد الاحتراق.

المعنى: انتشر الشعر الأبيض في الرأس يلتهم الشعر الأسود بسرعة مذهلة كما يحترق الحطب اليابس السريع الاحتراق.

وتقدير ﴿وفي الأرض إلٰه﴾ معطوفاً كذلك، لتضمّنه الإبدالَ من ضمير العائد مرَّتين، وفيه بُعْد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحملَ على الوَجْهِ البعيد يَنْبَغي أن يكونَ سببهُ التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فَلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وفي الأرض إلٰه﴾ مبتدأ وخبراً، لئلاً يلزم فسادُ المعنى إن استُؤنف، وخلُو الصلة من عائد إن عُطِف.

ومن ذلك أيضاً قولُه [من الطويل]:

من الضمير المسكن في يكون إله. **قوله: (معطوفاً كذلك)** أي: معطوفاً على أن في الأرض صلة، وقوله إله بدل من الضمير المستتر في الظرف أي وهو الذي يكون هو في الأرض، ثم أبدل من هو إله. **قوله: (لتضمنه الخ)** علة لقوله ولا يحسن. **قوله: (وفيه)** أي: في الإبدال من ضمير العائد مرتين. **قوله: (حتى قيل الخ)** لأنه لا يعرف تكرار البدل إلا في بدل الاضراب كما مر للمصنف في لزوم إذ الإضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا فإن الأول يختار فيه الأبدال والثاني بدل، وأجيب بأن مراده منع تكرار البدل والمبدل إليه والفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى.

قوله: (على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد. **قوله: (أن يكون سببه الخ)** أي: ولا محذور هنا في الآية حتى يحتمل على هذا الوجه. **قوله: (وإما أن يكون الخ)** أي: إن عدم الحسن لهذين الأمرين، وأما كون عدم حسن هذا الإعراب لما يلزم عليه من ارتكاب محذور محوج في تصحيح الكلام إلى تأويلين. **قوله: (وإما أن يكون)** أي: وإما كونه موقعاً في شيء أي محذور يحوج في تصحيح الكلام إلى تأويلين فقوله فيما يحوج أي في محذور يحوج إلى تأويلين حتى يصح الكلام، والمحذور هو ان الضمير إذا كان مبدلاً منه كان في نية الطرح، وحينئذٍ فلزم خلو الصلة من عائد وحاصل التأويلين أنه وإن كان في نية الطرح إلا ان الخلو عن العائد في المعنى، وأما في اللفظ فلم تخل عن العائد وهذا التأويل في الطرف الأول ومثله يقال في الثاني فهما تأويلان بالنظر لكل مثل وإلا فالتأويل واحد. **قوله: (وإما أن يكون هو)** أي: هذا الإعراب. **قوله: (فلا)** أي: فلا تقول إن هذا هو سبب عدم الحسن. **قوله: (ولا يجوز على هذا)** أي: كون في السماء صلة وإله بدل من الضمير المستتر في الظرف. **قوله: (فساد المعنى)** أي: لأنه يلزم عليه التعدد في الآلهة كأنه قيل وهو الذي يكون في السماء إله وأخبركم أن إلهاً في الأرض. **قوله: (وخلو الصلة)** أي: لأن جملة وفي الأرض إله صلته لعطفها على الصلة فهي صلة ولا ضمير فيها تقوله لخلو الصلة أي بالنظر للمعطوف، وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبدل منه إله.

قوله: (إن عطف) أي: إن عطفت تلك الجملة على الصلة. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من المتعلق بما يشبه الفعل.

٦٧٨ ـ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا، وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمْ

أصله «علقم عليه»، فـ «على» المحذوفة متعلّقة بـ «صبه»، والمذكورة متعلّقة بـ «علقم»، لتأوُّله بـ «صعب»، أو «شاقّ»، أو «شديد». ومن هنا كان الحذف شاذًّا، لاختلاف متعلقَيْ جارِّ الموصول وجارِّ العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

٦٧٩ ـ أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ

وقوله [من الرجز]:

٦٨٠ ـ أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ [وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ]

فتعلق «بعض» و«إذ» بالاسمين العلَمَيْن، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما

قوله: (علقم عليه) المناسب أن يقول الأصل علقم على من صبه الله عليه لأجل مناسبة ما بعده. **قوله: (ومن هنا)** أي: من أجل ما ذكر هنا من الأصل. **قوله: (بما فيه رائحته)** وهو المراد بقوله سابقاً أو بما يشير إلى معناه. **قوله: (بعض الأحيان)** بعض ظرف لأن لها حكم ما تضاف إليه وهي هنا مضافة للظرف والأصل في بعض الأحيان كما أن إذ ظرف. **قوله: (العلمين)** وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر. **قوله: (النقر)** وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تنزعج به الفرس للمشي، وذلك بأو يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة. **قوله: (لا لتأولهما)** أي: لأن العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشتق. **قوله: (لا لتأولهما الخ)** حاصل ما قاله المصنف أن العلم إذا اشتهر

---

٦٧٨ ـ **التخريج**: البيت لرجل من همدان في (شرح التصريح ١/ ١٤٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٥؛ والجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٦؛ والدرر ١/ ١٩٣، ٦/ ٢٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٨ (ها)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ١٥٧).

شرح المفردات: الشهدة: العسل في شمعه. العلقم: الشديد المرارة.

المعنى: يقول: إنّ لسانه كالشهد حين يمدح، وكالعلقم إذا غضب الله على امرىء وسلّطه عليه.

٦٧٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي المنهال في (لسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٧٠؛ والدرر ٥/ ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧.

اللغة: أبو المنهال: لَقَبٌ لعوف بن محلم الخزاعي.

٦٨٠ ـ **التخريج**: الرجز لعبيد الله بن ماويّة في (لسان العرب ٥/ ٢٣١؛ وله أو لبعض السعديّين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السّعديّين في المقاصد النحويّة ٤/ ٥٥٩؛ ولبعض السّعديّين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/ ١٧٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٤١٤؛ والإنصاف ٢/ ٧٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١٠/ ١٣ (حلق)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧، ٢٠٨).

=

فيهما من معنى قولك: «الشجاع» أو «الجواد». وتقول: «فلانٌ حاتم في قومِه» فتعلّق الظرف بما في «حاتم» مِن معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في اسْتِدْلاله على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقول بعضهم: «أظنُّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيْراً فَرْسَخاً»، وعلى سيبويه في اَسْتِدْلاله على إعمال «فَعِيل» بقوله [من البسيط]:

٦٨١ ـ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   [بَاتَتْ طِرَاباً، وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ]

وذلك أن «فرسخاً» ظرف مكان و«مَوْهناً» ظرف زمان، والظرفُ يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المَفْعُول به، ويوضح كون «المَوْهنِ» ليس مفعولاً به أنّ «كليلاً» من «كَلَّ»، وفعلُه لا يُعَدَّى؛ واعْتُذر عن سيبويه بأنّ «كليلاً» بمعنى: مُكِلّ،

مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لا أنه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما في أسد على فانها تؤول بالمشتق أي صائل أو مجترىء على. **قوله: (بما في حاتم الخ)** الأولى بحاتم لما فيه من معنى الجود. **قوله: (ومن هنا)** أي: من كون الظرف يكتفي برائحة الفعل. **قوله: (وسويراً)** تصغير سائر وقد عمل في قوله فرسخاً. **قوله: (وعلى سيبويه)** أي: ورد على سيبويه. **قوله: (شآها)** بألف بعد الهمزة على وزن قلاها. **قوله: (حتى شآها)** أي: السحاب أي حتى سبقها كليل أي برق كليل أي كثير الكل أي التعب، وقوله موهناً اسم النصف الليل أي في نصف الليل، وقوله عمل أي مطبوع على العمل أي صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل في نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق. **قوله: (كليل)** هو على وزن فعيل وقد عمل في موهناً. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان ذلك أي الرد على الكسائي وسيبويه.

قوله: (وموهناً ظرف زمان) أي: لأنه نصف الليل وما قاربه. **قوله: (خلاف المفعول به)** أي: فإنه لا يكتفي برائحة الفعل ولا يتم الاستدلال إلا لو كان فرسخاً وموهناً مفعولاً به. **قوله: (وفعله لا يتعدى)** أي: فلا ينصب المفعول به. **قوله: (بمعنى مكل)** أي: من

= **شرح المفردات**: النقر: صوت يسكّن به الفرس عند اضطرابه. الأثافي: هنا بمعنى: الجماعات. زمر: جماعات.

المعنى: يقول: أنا ابن ماويّة الشجاع البطل إذا حمي وطيس الحرب، وجاءت الخيل جماعات.

٦٨١ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في (خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمنصف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨).

اللغة: شآها، دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل.

المعنى: إن السحاب يمشي تعباً يدفعه الريح طوراً ويزجره البرق طوراً، ونزول المطر الذي لم يقف طيلة الليل.

وكأن البرق يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتْعَبْتَ يَوْمَكَ»، أو بأنّه إنما استشهد به على أن «فاعلاً» يُعْدَل إلى «فعيل» للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

[وَنِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلانِ

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بـ «نِعْمَ»، و«هو»: مبتدأ خبرُهُ «هو» أخرى مقدَّرة، و«في»: متعلّقة بالمقدّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازِم لحالةٍ واحدةٍ في سرٍّ وإعلان؛ وقَدَّرَ أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] تَعلُّقُهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلَماً، على معنى

أكل بمعنى أتعب لا من كل وحينئذٍ فيكون متعدياً والمعنى حتى سبقها برق أكل أي أتعب نصف الليل وإيقاع الإتعاب على نصف الليل مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية كما أن إسناد الإكلال أي الإتعاب للبرق مجاز عقلي وحقه أن يسند للعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان. **قوله: (وكان البرق الخ)** أي: وإيقاع الإكلال على الوقت مجاز عقلي وكأن البرق يتعب الوقت أي إلى نصف الليل بسبب دوامه أي تردداه فيه. **قوله: (وهذا أقرب)** أي: الجواب الثاني وهو انه استشهد به على أن فاعلاً يعدل به إلى فعل. **قوله: (فان في الأول)** أي: في الجواب الأول. **قوله: (حمل الكلام على المجاز)** أي: بخلاف الثاني فإنه ليس فيه مجاز واعترض بأن المجاز لازم مطلقاً إذ التعب والأتعاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت إلا مجازاً، والجواب أنه على الجواب الأول فيه مجازان عقليان الأول إسناد الإتعاب للبرق والثاني إيقاع الإتعاب على الوقت بخلاف الثاني فإن فيه مجازاً عقلياً فقط وهو إسناد التعب للبرق ووقوعه في الوقت لأنه عليه لا مجاز فيه، قال الشمني والأحسن أن يراد بالمجاز خلاف الأصل لأن كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الأصل لأن الأصل أخذ فعل من الثاني لا من غير والأصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الأصل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (مع إمكان حمله على الحقيقة) أي: كما في الجواب الثاني. **قوله: (خبره هو أخرى مقدرة)** أي: والجملة صلة، وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد. **قوله: (والأولى أن يكون الخ)** أي: الأولى أن يفسر هو الثانية بملازم لحالة واحدة أي ليس عنده نفاق، وإنما كان أولى لأن مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال فالظرف متعلق بهو الثانية لأنها هي التي فيها معنى الفعل. **قوله: (والفاعل مستتر)** أي: وهو مبتدأ محذوف خبره والطرف متعلق بذلك الخبر أي والمعنى نعم هو شخصاً أي نعم الممدوح شخصاً هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان. **قوله: (على معنى)** متعلق بقوله تعلقه أي أنه متعلق به

وهو المَعْبود، وهو المسمَّى بهذا الاسم؛ وأُجيز تعلُّقه بـ «يعلم»، وبـ «سرّكم» و«جهركم»، وبخبر محذوف قَدَّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدريٍّ وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، والظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هُنا؛ ورَدَّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدلّ على عالَم ونحوهِ من الأكَوان الخاصة؛ وكذا رَدَّ على تقديرهم ﴿فطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]: مستقبلات لعدّتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العِلم، فإن بعده ﴿يعلم سركم وجهركم﴾ [الأنعام: ٣]، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدَّليل المعنوي مع عدم ما يسدُّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوبِ الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف ﴿وَإِلَى ثمودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾ [الأعراف: ٧٣] و[هود: ٦١]، بتقدير: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإِرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسَلِ إليهم يدلّ

لتضمنه لمعنى ما يشير للفعل وليس مؤولاً بمشتق لأن العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق. **قوله: (ورد الثاني)** أي: تعلقه بسركم وجهركم. **قوله: (تقديم معمول المصدر)** أي: لأن في السموات معمول للمصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه. **قوله: (عاملين)** أي: سركم وجهركم وقوله في متقدم أي مع أن شرط التنازع أن يكون في معمول متأخر نحو قام وأكل زيد. **قوله: (وليس بشيء لأن المصدر الخ)** أي: ومحل المنع لتقديم معمول المصدر عليه إذا كان المصدر يقدر بأن وهنا ليس كذلك لأن المعنى حينئذٍ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا في السموات والأرض فيفيد أن الإسرار والجهر مستقبل وليس كذلك. **قوله: (لأن المصدر الخ)** رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولأنه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع عاملين الخ. **قوله: (لأن المصدر هنا ليس مقدراً)** رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية وهي لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمني بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفي والكلام الجهر لا نفس الإسرار والإجهار. **قوله: (والظرف متعلق بأحد الوصفين)** أي: وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا هنا أي فلا يلزم التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله أنه من باب الحذف من أحد الموضعين لدلالة الآخر لا من التنازع. **قوله: (لا تدل على عالم الخ)** أي: وإنما تدل على كون عام. **قوله: (وكذلك رد)** أبو حيان. **قوله: (مستقبلات)** حال. **قوله: (للدليل المعنوي)** أي: لدليل عقلي كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلي عليه. **قوله: (فكيف يمنع)** أي: الحذف مع وجود ما يسد أي وهو الجار والمجرور والدليل لفظي. **قوله: (ولكن ذكر النبي)** أي: صالح وقوله والمرسل إليهم هم ثمود.

على ذلك، ومثله: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النمل: ١٢]، فـ «في» و«إلى» متعلِّقان بـ «اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ [البقرة: ٨٣] وغيرها. أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً﴾ [العنكبوت: ٨]، ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحَدَثِ مَنَع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجانيّ فابن برهان ثم الشّلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس».

قوله: (ومنه) أي: من المتعلق بمحذوف.

هل يتعلقان بالفعل الناقص

أي هذا مبحث هل يتعلقان الخ. **قوله: (أنه لا يدل الخ)** أي: وادعى أن هذا هو معنى النقصان أي أنه الآن صار لا يدل إلا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان، وأما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمي ناقصاً لأنه لا يكتفي بمرفوعه بل لا بد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب. **قوله: (والصحيح أنها كلها دالة)** أي: فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها، فمعنى كان زيد حصل زيد وقر لك قائماً أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضاً زمن لكن خاص وهو الزمن الماضي، وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد ويعين في كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا؛ فإن قلت أن الخبر وهو قائم لأن الحدث لا بد له من زمن، وأما قولك في كان زيد أخاك فمعناه كان زيد محكوماً له بالأخوة فهو مؤول باسم الفاعل، وأما بقية الأفعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، وقد استدل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بأمور منها أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان إذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن أصله إلا بدليل، ومنها أن الأفعال المتساوية في الزمان إنما تمتاز بالأحداث فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنياً وصار زيد غنياً، والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه، ومنها أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه، ومن اسم زمان وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد أنها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد إسناده إلى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا يتم فائدته إلا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظياً. **قوله: (إلا ليس)** في الرضى أن

واستدلّ لمثبتي ذلك التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] فإن اللام لا تتعلّق بـ «عجباً»، لأنه مصدر مؤخَّر، ولا بـ «أوحَيْنا» لفسادِ المعنى، ولأنه صلة لِـ «أنْ»، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه؛ ويجوز أيضاً أن تكونَ متعلّقة بمحذوف هو حال من «عجباً» على حد قوله [من مجزوء الوافر]:

لَمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ... [يَلُوحُ كَأنَّهُ خِلَلُ]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيّ في قوله [من البسيط]:

وَنِعْمَ مَزْكأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

أن «مَنْ» نكرة تامة تمييز لفاعل «نِعْم» مستتراً، كما قال هو وطائفة في «ما» من

ليس تدل على حدث أيضاً وهو الانتفاء، وإنما سميت ناقصة لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإن الفائدة تتم بمرفوعها.

قوله: **(واستدل الخ)** وجه الاستدلال أن معنا أموراً ثلاثة صالحة للتعلق بها عجباً وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجباً لما ذكره، وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان. **قوله**: **(مؤخر)** أي: ومعمول المصدر لا يتقدم عليه. **قوله**: **(لفساد المعنى)** أي: لأنه حينئذٍ يكون المعنى أكان عجبياً إيحاؤنا للناس فيقتضي أن الإيحاء للناس مع الإيحاء للنبي. **قوله**: **(لفساد المعنى)** قد يقال الفساد منتفٍ إن جعل إلى رجل بدلاً من للناس أو جعلت اللام في الناس تعليلية أي لأجل إهداء الناس. **قوله**: **(ولأنه صلة لأن)** أي: ومعمول الصلة لا يتقدم عليها. **قوله**: **(وقد مضى عن قريب)** يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجباً أي أن القول يمنع تعلقه بعجباً لئلا يكون معمول المصدر مقدماً على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لأنه إنما يمنع تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ذلك المصدر مؤولاً من أن والفعل، وعجباً ليس كذلك ويحتمل أنه لقوله ولأنه صلة لأن لكن بحسب المفهوم، فحينئذٍ يكون قوله لا يمتنع التقديم عليه أي ومفهومه أن ما كان مقدراً بأن وصلته فلا يجوز التقدم فأولى إذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقدم. **قوله**: **(ويجوز أيضاً)** أي: كما يجوز تعلقه بعجباً على الاحتمال الأول أو بكان على الاحتمال الثاني. **قوله**: **(حال من عجباً)** أي: فالناس في الأصل صفة لعجباً فقدم عليه فيعرب حينئذٍ حالاً كما أن موحشاً كان صفة لطلل فقدم فأعرب حالاً إلا أن الأول في الخبر والثاني في المبتدأ.

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

قوله: **(في ما من نحو الخ)** أي: فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية

نحو: ﴿فِنِعَمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] إن الظرف متعلّق بـ «نَعم»؛ وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبرهُ «هو» أخرى مقدّرة على حد:

«شِعْري شِعْري»

وإن الظرف متعلّق بـ «هو» المحذوفة لتضمّنها معنى الفعل، أي: ونعمَ الذي هو باقٍ على ودِّه في سرِّهِ وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان، وعندي أن يقدّر المخصوص «هو»، لتقدّم ذكر «بشر» في البيت قبله، وهو [من البسيط]:

٦٨٢ ـ وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَو أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ؟

فيبقى التَّقدير حينئذٍ: هو هو هو.

هل يتعلّقان بأحْرُفِ المعاني؟

المشهور مَنْعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفَصَّل بعضُهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ، جاز ذلك على طريق النِّيابة لا الأصالة، وإلاّ فلا، وهو قول أبي

مخصوص بالمدح. **قوله: (وإن الظرف متعلق بنعم)** هذا هو محل الشاهد. **قوله: (وزعم ابن مالك)** هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وإنما ذكر لتتميم الكلام المتعلق بالبيت. **قوله: (على حد)** أي: فيكون بعد التقدير على حد شعري شعري أي إن شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير عن حاله، وكذلك قولك نعم هو هو أي إن بشراً المشهور الآن هو بشر المعروف سابقاً أي إنه باقٍ على حاله لم يتغير. **قوله: (من هو هو هو)** هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة.

هل يتعلقان بأحرف المعاني

أي: هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ، وقوله المعاني أي الحروف التي وضعت لمعانٍ كان حقها أن يدل عليها بالفعل واحترز عن حروف المباني كزاي زيد ويائه. **قوله: (منع ذلك مطلقاً)** أي: سواءً كان الحرف نائباً عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل. **قوله: (وقيل بجوازه مطلقاً)** أي: لما أيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقاً أي لعدم

---

٦٨٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (لسان العرب ١/ ٩١ (زكأ)؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٠٣٨؛ وتاج العروس ١/ ٢٥٨ (زكأ)).

اللغة: أرهب: أخاف. أراع: أخوَّفُ. زكأ: التجأ واستند إلى. . .

المعنى: يقول الشاعر: كيف يمكن لأي أمر عظيم أن يخوفني وكيف لي أن أخاف وأهاب شيئاً وأنا فيْ ظل وحماية بشر بن مروان.

علي وأبي الفتح، زعَمَا في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلِّقة بـ «يا»، بل قالا في «يا عبد الله»: إن النَّصب بـ «يا»، وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

أبـا خُـرَاشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ [فَـإنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ]

إنَّ «ما» الزائدة هي الرّافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأمّا الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقالَ بعضُهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه [من البسيط]:

٦٨٣ ـ وَمَـا سُـعَـادُ غَـدَاةَ الْـبَـيْـنِ إذْ رَحَـلُـوا إلاَّ أغَـنُّ غَـضِـيـضُ الـطَّـرْفِ مَـكْـحُـولُ

«غداة البين»: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغَنَّ.

وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] «إذ» بدل

الاشتقاق. **قوله**: (متعلقة بيا) أي: لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو. **قوله**: (إن النصب بيا) أي: لا بالفعل الذي نابت عنه وهو أدعو كما قاله الجمهور. **قوله**: (نظير قولهما الخ) وذلك أن ما زيدت عوضاً عن كان. **قوله**: (الرافعة) أي: لأنت وقوله الناصبة أي لذا نفر، وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع إنما هو كان المحذوفة الذي نابت ما عنها. **قوله**: (غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه استعمله في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم. **قوله**: (إلا أغن) أي: إلا كأغن أي إلا كظبي أغن أي يخرج صوته من خياشيمه، وقوله غضيض الطرف أي فاتر الطرف أي ناعسه ومسبله. **قوله**: (أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن) أي: انتفى كونها في هذا الوقت متصفة بأي صفة إلا وصفها بكونها كظبي أغن، وإنما خص هذا الوقت بالذكر مع إنه لا مدخل له في التشبيه لأنها تشبه الظبي المذكور مطلقاً في وقت الذهاب وفي غيره، لأن الرحيل يقتضي مهنة وابتذالاً فإذا كانت شبيهة بالظبي في تلك الحالة فأولى غيرها، واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبي الأوصاف المذكورة في البيت من كونه أغن الخ، لأنها لا تختص بهذا الوقت وحينئذٍ فالتقييد بالظروف على هذا التقدير يعد لغواً بل يضر لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد، وذلك منافٍ للغرض من المدح بل الجامع النفور والذهاب وحذفه، إما لاشتهار الظبي به،

---

٦٨٣ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في (ديوانه ص ٦٠؛ والدرر ٥/ ٣١١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١٥ (غنن)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٨؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٨٥).

اللغة: الغداة: الصباح. البين: الفراق. الغنة: الصوت الجميل يخرج من الأنف. غضيض الطرف: في طرفه كسل.

المعنى: إن سعاد يوم رحلت عن حيها كأنها ظبي نافر كسول النظرة، مكحل العين ولادة.

من «اليوم» و«اليوم» إما ظرف للنَّفع المنفيّ، وإمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفَى في هذا اليومِ النفعُ، فالمنفيّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوَّل نفعٌ مقيَّد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت «ما ضَرَبْتُهُ للتأديبِ» فإن قصدت نفيَ ضرب مُعَلَّل بالتأديب فاللامُ متعلّقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضَّرب المنفي؛ وإن قصدتَ نفي الضَّرب على كل حال، فاللام متعلّقة بالنفي والتَّعليلُ له، أي: أنّ انتفاء الضَّرب كانَ لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعضُ الناس بترك الضرب، ومثله في التعلّق بحرف النفي «ما أكْرَمْتُ المُسيء لتأديبه، وما أهنتُ المحسنَ لمكافأته»، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد؛ ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ما أَنْتَ بِنَعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] الباء متعلّقة بالنفي، إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخَّصاً.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهورَ النحويين لا يُوافقون على صحّة التعلّق

وإما لإشارة القيد إليه لأن حالة البيت والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى أن سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها الظبي النافر عمن يريد الأنس به، وإنما ذكر هذه الصفات مع أنه لا مدخل لها في التشبيه لمزيد التلهف والتأسف على فوات ذلك الظبي وعدم الظفر به ليعتبر ذلك في جانب سعاد.

قوله: (للنفع المنفي) أي: فالمعنى انتفى نفعكم في هذا اليوم الذي هو وقت ظلمكم. **قوله: (وإما لما في لن الخ)** أي: وإما ظرف للنفي الكائن في لن. **قوله: (فالمنفي)** أي: على هذا الأخير. **قوله: (فاللام متعلقة بالفعل)** أي: ضربت أي انتفى الضرب الكائن لأجل التأديب أي بل الصادر ضرب لغيره. **قوله: (ما أكرمت المسمى لتأديبه)** أي: انتفى إكرامه لأجل تأديبه أي لأجل إن يتأدب وانتفت الإهانة لوجود المكافأة. **قوله: (فسد المعنى المراد)** أي: لأن المعنى حينئذٍ إكرام المسيء لأجل تأديبه منفي وإهانة المحسن لأجل مكافأته منفية وهذا لا ينافي أن الإكرام والإهانة ثبتا لغير ذلك، وهذا خلاف المعنى المراد لأن المعنى المراد انتفاء الإكرام المتعلق بالمسيء لأجل أن يتأدب وانتفاء الإهانة المتعلقة بالمحسن لأجل المكافأة، وقوله المعنى المراد أي، وأما المعنى في نفسه فهو صحيح غايته أنه خلاف المراد.

قوله: (بنعمة) هي صفة ذات أي انتفى جنونك بسبب إرادة الله أو صفة فعل أي انتفى جنونك بسبب إنعام الله. **قوله: (الباء)** أي: من قوله بنعمة ربك، وأما الباء من بمجنون فهي صلة لأنها داخلة في الخبر. **قوله: (يكون من نعمة الله)** هذا مبني على ان الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس في الوجود الخ مبني على أن الباء بمعنى من البيانية

بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أن التعلّق بفعل دلَّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمَةِ ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رَضي الله تعالى عنه، أن المختار تعلّق الظرف بمعنى التَّشبيه الذي تضمَّنه البيت، وذلك على أن الأصل: «ومَا كَسُعَاد إلاّ ظبيٌ أَغنُّ»، على التشبيهِ المعكوسِ للمُبالغة، لئلاّ يكون الظّرف متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التَّشبيه، وهذا الوجه هو اختيارُ ابن عَمْرُون، وإذا جازَ لحرف التشبيه أن يعمل في الحالِ في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا، الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملهُ في الظرف أجْدَرُ.

فإن قلت: لا يلزم من صحّة إعمال المذكور صحة إعمال المقدّر، لأنه أضعف.

ففيه تلفيق إلا أن يقال أن الأول حل معنى. **قوله: (أي انتفى ذلك)** أي: فالأصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك. **قوله: (بمعنى التشبيه)** الإضافة بيانية أي بالتشبيه لا بالنفي كما مر. **قوله: (بمعنى التشبيه)** الخ أي حالة كون ذلك الأصل آتياً على التشبيه المعكوس. **قوله: (وما كسعاد إلا ظبي)** أي: وما يشبه سعاد في وقت ارتحالها وذهابها عن محبها إلا ظبي أغن فالظبي مشبه وسعاد مشبه به، وفي الواقع العكس فهو تشبيه مقلوب. **قوله: (لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه)** أي: واللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لأنه واقع بعد إلا وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده. **قوله: (لئلا الخ)** علة لمحذوف أي وإنما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على سعاد لا على الظبي لئلا الخ، وناقشه الدماميني بأن هذا جائز في الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرده إذ الظرف يجوز أن يتقدم على عامله المعنوي نعم إن أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد إلا، وقد علم أنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض. **قوله: (في التقدير)** أي: في هذا التقدير أي تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسيم اللفظ لأن تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ لا مقدر اهـ دماميني. **قوله: (ابن عمرون)** هو على وزن حمدون والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة. **قوله: (لدى وكرها)** أي: العقاب. **قوله: (شبيهة بالمفعول به)** أي: من حيث أن الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى. **قوله: (أجدر)** أي: أولى لأنه يكتفي في العمل فيه برائحة الفعل. **قوله: (من صحة إعمال المذكور)** أي: إعمال حرف التشبيه المذكور كما في هذا البيت، وقوله إعمال المقدر أي كما في بيت كعب على الوجه الذي ذكره المصنف في شرح بانت سعاد. **قوله: (إعمال المقدر)** أي: فالقياس حينئذٍ لا يصح لوجود

قلت: قد قالوا: «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تَمْييز، وهو الظَّاهِر، وأيًّا كان فالحجَّة قائمة به، وقد جاءَ أبلغ من ذلك، وهو إعمالُه في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

٦٨٤ ـ تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ   وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

إذ المعنى: تُعيِّرنا أَنَّنا فقراء، ونحن في حال صَعْلكتِنَا في حال مُلْكِكم.

فإن قلت: قد أوجَبْتَ في بيتِ كعب بن زهير، رضي الله عنه، أن يكونَ من عكس التَّشبيه لئلا يتقدَّم الحالُ على عامِلِها المعنويّ، فما الذي سَوَّغ تقدُّمَ «صعاليك» هنا عليه؟

الفارق. **قوله**: **(زيد زهير شعراً)** أي: زيد كزهير شعراً وقوله وحاتم جوداً أي وزيد كحاتم جوداً. **قوله**: **(وقيل في المنصوب)** أي: وهو شعراً وجوداً. **قوله**: **(وهو الظاهر)** أي: لأن المعنى على تبين وجه الشبه لا على القيد. **قوله**: **(وهو الظاهر)** أي: لأن شعراً وجوداً مصدران يقل وقوعهما حالاً. **قوله**: **(وأياً كان)** أي: ومتى جعل حالاً أو تمييزاً. **قوله**: **(فالحجة)** أي: على إعمال حرف التشبيه المقدر قائمة به أي بذلك القول.

قوله: **(فالحجة قائمة به)** أي: لأن العامل في تلك الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل، واعترض الدماميني بأنه لا يلزم من العمل أي من عمل حرف التشبيه في التمييز العمل في الظرف إذ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهماً، وقد يجاب بأنه بمعنى معدود بكذا فهو وإن كان جامداً إلا أن فيه معنى الفعل لأنه مؤول به. **قوله**: **(وهو إعماله)** أي: حرف التشبيه المقدر المحذوف. **قوله**: **(تعيرنا)** أي: تنسبنا للعار والعيب. **قوله**: **(أننا)** أي: من أجل أننا عالة أي فقراء. **قوله**: **(ونحن)** مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكاً حالان والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر.

قوله: **(في حال صعلكنا)** أي: فقرنا مثلكم في حال الشرف والكرم في حال ملكتكم. **قوله**: **(لئلا يتقدم الحال)** المناسب الظرف لأن غداة البين ظرف لا حال اللهم إلا أن يقال إنه رأى أن الظرف له حكم الحال لأنه يؤول بها أي في حال كذا، وقوله عليه أي على العامل المعنوي المقدر في قوله أنتم. **قوله**: **(قلت سوغه الخ)** حاصله أنه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لأنه لو قيل نحن وأنتم صعاليك ملوكاً لا يدري الحال من المبتدأ والحال من الخبر أيهما لأن الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو

---

٦٨٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٦/ ٧؛ وتذكر النحاة ص ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٧).

اللغة: تعيرنا، تعيب علينا. عالة: فقراء. صعاليك، فقراء، أو لصوص.

المعنى: تعيب علينا فقرنا، ونحن في تصعلكنا هذا أفضل منكم في حين كنتم ملوكاً.

قلت: سَوَّغه الذي سوَّغ تقدُّم «بُسْراً» في «هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطباً»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدَّم عليه في نحو: «لَهُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِراً»، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنَّ هذا مُطَّرد ثمَّ لقوَّةِ التَّفضيل؛ ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتهُ في البيت أجودُ ما قيل فيه؛ وفيه قولانِ آخران:

أحدهما: ذكره السَّخاوي في كتابه «سِفْر السعادة»، وهو أن «عَالَةً» من «عَالَنِي الشيء» إذا أَثْقَلَني، و«ملوكاً» مفعول: أي أننا نُثْقِلُ الملوكَ بطَرْحِ كَلِّنا عليهم، و«نحن أنتم» أي: مثلكم في هذا الأمر؛ فالإخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

والثاني قاله الحريريّ وقد سُئِل عن البيت، وهو أن التقدير: إنّا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّىء في ذلك؛ وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متّجه على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكونَ «صعاليك» مفعول «عالة»؛ أي: إنا نَعُول صعاليكَ، ويكون «نحن» توكيداً لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مُسْتتر في «صعاليك»؛ وحصَل في البيت تقديمٌ وتأخير للضَّرورة؛ ولم يتعرّض لقوله «ملوكاً» وكأنه عنده حال

عكس المراد. **قوله: (هذا بسراً)** هذا مبتدأ وبسراً حال من ضمير أطيب الواقع خبر ورطباً حال من ضمير منه والعامل في الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الأصل. **قوله: (وهو)** أي: الذي سوغ تقدم بسراً. **قوله: (اختلاط المعنى)** أي: لأنه لو قيل هذا أطيب منه بسراً رطباً لا يدري الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطباً حال من ضمير أطيب وذلك أن الحالين يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فإن قلت يمكن التخلص بتقديم رطباً على بسراً فتقول هذا أطيب منه رطباً بسراً قلت أن المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول. **قوله: (إلا أن هذا)** أي: التقديم وهو إعمال العامل في حالين متقدمة ومتأخرة. **قوله: (ثم)** أي: في أفعل التفضيل. **قوله: (ونادر هنا)** أي: في حرف التشبيه المقدر المحذوف. **قوله: (وهذا الذي ذكرته في البيت)** أي: قوله تعيرنا أننا عالة. **قوله: (وملوكاً مفعول)** أي: لعالة أي تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح تعبنا عليهم ونحن كأنتم صعاليك أي مثقلين للملوك، فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوي فلذا جعل المصنف القول الأول أجود من هذا. **قوله: (بطرح كلنا)** أي: تعبنا من حيث المؤنة. **قوله: (في هذا الأمر)** أي: وهو كوننا صعاليك أي مثقلين فصعاليك حال. **قوله: (مثله في وأزواجه الخ)** أي: في أنه على معنى التشبيه أي مثل أمهاتهم في التحريم والاحترام. **قوله: (أنا نعول)** أي: نطعم. **قوله: (توكيداً لضمير مستتر)** أي: فالمعنى أننا نعول أي نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم أي نطعم الصعاليك الذين هم أنتم. **قوله: (تقديم)** أي: تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم،

من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالاً من محذوف، أي: نَعُولكم صعاليكَ ويكون الحالان بمنزلتهما في «ليته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثاني، والثّاني للأول؛ لأن فَصْلاً أسهلُ من فصلين، ويكون «أنتم» توكيداً للمحذوف، لا لضمير «صعاليك» لأنه ضمير غيبة؛ وإنما جوَّزناه أولاً لأن «الصعاليك» هم المخاطبون، فيحتمل كونه رَاعَى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يُستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجرّ من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء و«مِن» في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد: ٤٣] و[الإسراء: ٩٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ الله﴾ [فاطر: ٣]، وذلك لأن معنى التعلّق الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قصُرَت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على

والتأخير لمفعول عالة وهو صعاليك إذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه البعد في ذلك أنه عطف توكيداً على آخر مع اختلاف المتبوع. **قوله: (حال من ضمير عالة)** أي: وحينئذٍ فالمعنى تعيرنا من أجل أنا نعول نحن في حال كوننا ملوكاً الصعاليك الذين هم أنتم.

قوله: (والأولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أي على تنديره الذي ذكره سابقاً من أن الأصل أننا عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره أن الأصل تعيرنا أننا عالة نعولكم صعاليك ملوكاً نحن وأنتم، ففي الكلام حذف جملة فنحن توكيد لفاعلها المستتر وأنتم توكيد لمفعولها، وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملوكاً حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لأن الكثير في الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك؛ لأنه أسهل من اللف والنشر المرتب لأن فيه فصلاً واحداً بخلاف المرتب فإن فيه فصلين أين نعولكم في حال كوننا ملوكاً، وفي حال كونكم صعاليك، ووجه بعد هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع. **قوله: (لأنه ضمير غيبة)** أي: وهو لا يؤكد بضمير المخاطب.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

قوله: (في كفى بالله) أصلة كفى الله شهيداً فجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد. **قوله: (هل من خالق غير الله)** أي: هل خالق فجر المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان الزيادة. **قوله: (الارتباط المعنوي)** أي: ارتباط العامل بالمجرور أي تعلق معنى العامل بالمجرور. **قوله: (والأصل)** أي: أصل الارتباط. **قوله: (على ذلك)** أي: على الوصول للأسماء.

ذلك بحروفِ الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للرَّبط.

وقولُ الحوفي إن الباء في ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨] متعلقة وَهَمٌ. نعم يصح في اللام المقوّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وَ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطّراد صحة إسقاطها؛ فلها منزلةٌ بين المنزلتين.

الثاني: «لعَلَّ» في لغة عُقيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليلِ ارتفاع ما بعدَهُ على الخبريَّة، قال [من الطويل]:

[فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ولأنها لم تدخل لتَوْصِيلِ عامل، بل لإفادة التوقُّعِ، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمنّي، ثم إنهم جَرُّوا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

الثالث: «لولا» فيمن قال: «لَوْلاَي»، و«لَولاكَ»، و«لولاَهُ» على قول سيبويه: إن

قوله: (تقوية له وتوكيداً) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط أي المعنوي وهو تعليق معنى الفعل بالمجرور. **قوله: (وهم)** أي: لأنها زائدة في خبر ليس. **قوله: (في اللام المقوية)** وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذي هو فرع في العمل. **قوله: (إنها متعلقة بالعمل)** أي: وهو ما كان فرعاً في العمل أو قدم معموله عليه. **قوله: (فلها منزلة بين منزلتين)** أي: منزلة الزائد المحض والمعدى المحض أي فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذي قوته. **قوله: (في لغة عقيل)** أي: الذين يجرون بها أي، وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر. **قوله: (لأنها بمنزلة الحرف الزائد)** أي: وليست بزائدة محضة لإفادتها الترجي والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لأن مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الأصلي مجروره في محل نصب. **قوله: (ألا ترى الخ)** علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفاً أصلياً. **قوله: (في موضع رفع)** أي: والحرف الأصل مجروره في موضع نصب على المفعولية. **قوله: (ولأنها لم تدخل)** عطف على المعنى أي لأن مجرورها ولأنها الخ وهما علتان لقوله لأنها بمنزلة. **قوله: (ثم إنهم)** أي: عقيلاً.

قوله: (منبهة) أي: تنبيهاً أي جروا بها لأجل التنبيه فهي مفعول لأجله ويصح ان تقرأ منبهة اسم فاعل أي حال كونها منبهة الخ. **قوله: (فيمن قال)** أي: في قول من قال.

«لولا» جارَّة للضمير؛ فإنها أيضاً بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء؛ فإن «لولا» الامتناعيَّة تَسْتدعي جملتينِ كسائر أدواتِ التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارَّة، وأن الضمير بعدها مرفوعٌ، ولكنّهم استعاروا ضميرَ الجرِّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم «ما أنا كأنْتَ»، وهذا كقوله في «عَسَايَ»، ويردُّهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإِعراب إنما تثبتُ في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المَنُوبِ عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإِعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

٦٨٥ ـ [وَمَا علينا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا] أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

قوله: (إن لولا جارة للضمير) أي: وهي بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلي لأنها بمنزلة الخ. **قوله: (جارة للضمير)** أي: فيقول ان لولا حرف جر والياء والكاف في محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع إذ الناصب إنما هي إن وأخواتها ولولا ليست منها، وأيضاً الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لأن العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل أو نائبه فتعين انها جارة. **قوله: (فانها أيضاً)** هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فإن لولا علة للعلة قبلها. **قوله: (وإن الضمير بعدها مرفوع)** أي: في محل رفع بالابتداء. **قوله: (ولكنهم استعاروا ضمير الجر)** أي: وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أي وهو أنا وأنت وهو. **قوله: (ما أنا كأنت)** أي: فأصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر إلى ضمير الرفع للاستثقال. **قوله: (وهذا)** أي: ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الجر الرفع كقوله الخ. **قوله: (كقوله)** أي: كقول الحسن في عساي أي فالأصل عسا أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع. **قوله: (ويرهما)** أي: يرد قولية في لولاي وفي عساي. **قوله: (في المنفصل)** أي: في النائب المنفصل. **قوله: (وإنما جاءت النيابة في المتصل)** أي: في النائب المتصل. **قوله: (أن لا يجاورنا الخ)** صدره:

وما نبالي إذ ما كنت جارتنا

والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الإعراب فلأن الأصل إلا إياك ضرورة استثناء مقدم، وأن الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح. **قوله: (إلا ديارك)** أي: فالأصل إلا إياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل

=

٦٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ١/ ١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٠١؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٧).

شرح المفردات: ما علينا، أي لا يهمّنا، لا نكترث. ديّار: أحد.

وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٦٨٦ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلَّصَ بذلك من الجمع بين إضافة «أفعَلَ» وكونه بـ «من»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ، أو لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ويقدّر النَّاصب بعد المجرور لا قبلَ الجارّ؛ لأن «رُبَّ» لها الصَّدْر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادةِ التَّكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمّاني

إلى ضمير متصل منصوب، وإنما لم يكن أصله أنت لأنه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الأصل ضمير منفصل منصوب. **قوله: (وعليه)** أي: على إنابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خروج الخ أو وجه توفرها فيه ان الأصل اعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محله رفع وكون البيت ضرورة واضح. **قوله: (بغرس الودي)** صغار النخل المسمى بالفسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الأضداد والمعنى أن علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا بركض الجياد في السدف.

قوله: (وهو نائب عن نحن) أي: التي كانت مؤكدة للضمير المستتر في اعلم بحسب الأصل. **قوله: (ليتخلص بذلك مع الجمع)** أي: مع أنه لا يجمع بين إضافة أفعل التفصيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم. **قوله: (أشكل على أبي علي)** أي: من حيث إنه جمع فيه بين الإضافة ومن. **قوله: (ويقدر الناصب)** أي: لمجرورها على أنه مفعول في المثال الأول. **قوله: (لا قبل الجار)** أي: ولا بعده وقبل المجرور لأنه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا. **قوله: (لأن رب لها الصدر)** أي: ومن المعلوم أنه إذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشيء. **قوله: (لا لتعدية عامل)** أي: وحينئذٍ فلا تتعلق بشيء. **قوله:**

= **المعنى**: يقول: لا يهمّنا ألاّ يجاورنا أحد سواك، لأنّ جوارك يغنينا عن جميع الناس.

٦٨٦ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في (ملحق ديوانه ص ٢٣٦؛ ولسعد القرقرة في فصل المقال ص ٢١٠، ٢١١؛ ولسان العرب ٩/ ١٤٧ (سدف)؛ ولسعد أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥؛ وللأنصاري في لسان العرب ١٥/ ٣٨٦ (ودي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٦).

اللغة: الودية: النخلة لم تعط ثمراً لصغرها. السدفة: الظلمة.

المعنى: نحن نعرف الغرس والحرث أكثر مما نعرف في الخيل وعدوها.

وابن طاهر. وقال الجمهور: هي حرف جرّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العاملَ المذكورَ فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول؛ وإن قالوا: عَدَّت محذوفاً تقديره «حَصَل» أو نحوه كما صرَّح به جماعة، ففيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلْفَظْ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عُصفور، مستدلَّيْنِ بأنه إذا قيل: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فإنْ كان المتعلّق «استقرّ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»؛ وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارَّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا»، إذا خَفَضْنَ؛ فإنهنّ لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه، كما أن «إلاّ» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم. ولو صحَّ أن يقال: إنها متعلّقة لصحّ ذلك في «إلاَّ»، وإنما خُفض بهنّ المستثنى ولم يُنْصب كالمستثنى بـ «إلاّ» لئلاّ يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

(هي) أي: رب وقد لهِ فيهما أي في المثالين المذكورين. **قوله: (لأنه يتعدى بنفسه)** أي: وحينئذٍ فلا يحتاج لمعد يعديه. **قوله: (ولاستيفائه معموله)** أي: وحينئذٍ فلا يتعدى الزائد عليه. **قوله: (تقديره حصل)** أي: فالأصل رب رجل صالح حصل لقيته. **قوله: (من نحو زيد في الدار)** أي: وذلك لأن في للظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها. **قوله: (وإن كان)** أي: المتعلق.

قوله: (فهو متعد بنفسه لا بالحرف) أي: وحينئذٍ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلاً مناسباً. **قوله: (ونحوه)** أي: الحال والصلة والصفة. **قوله: (تدل الخ)** أي: وحينئذٍ فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أي كائن أو مستقر كعمرو. **قوله: (إذا خفضن)** أي: فإنهن في هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لأنهن الخ. **قوله: (لتنحية)** أي: إبعاد الفعل عما دخلن عليه. **قوله: (وذلك)** أي: ما ذكر من التنحية. **قوله: (عكس الخ)** أي: لأن التنحية عكس الإيصال ويمكن أن يقال إن التعدية هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من إثبات أو نفي، وحينئذٍ فهذه الأفعال تعدي التفل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عد الفعل بهما في جهة النفي، وأما قام القوم إلا زيداً فإلاً معدية له على جهة الثبوت. **قوله: (وإنما خفض الخ)** جواب عما يقال إذا كانت هذه الأحرف لتنحية معنى

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حُكْمُ الجمَل؛ فهما صفتان في نحو: «رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْن، أو عَلَى غُصْن»؛ لأنهما بعد نكرةٍ محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأُفقِ»، لأنهما بعد معرفةٍ محضة؛ ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ في أكْمَامِهِ، والثمرُ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن المعرَّف الجنسيَّ كالنكرة، وفي نحو: «هٰذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفةَ كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع؛ فإن تَقَدَّمهما نفيٌ أو استفهام، أو موصوفٌ، أو موصولٌ، أو صاحِبُ خبر، أو حَال، نحو: «ما في الدارِ أحدٌ»، و«أفي الدارِ زيدٌ»، و«مررتُ برجلٍ معه صقرٌ»، و«جاء الذي في الدارِ أبوهُ»، و«زيدٌ عندَكَ أخوه»، و«مررتُ بزيدٍ عليه جبّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجَحَ كونُهُ مبتدأً مُخبراً عنه بالظَّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أنَّ الأرجحَ كونُهُ فاعلاً، واختارَهُ ابن مالك، وتوجيههُ أن الأصل عدم التَّقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجبُ كونُهُ فاعلاً، نقلهُ ابنُ هشام عن الأكثرين.

الفعل عما دخلت عليه كإلا فما وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بإلا.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

قوله: (في أكمامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثمر بالمثلثة واليانع النضيج الطيب.

حكم المرفوع بعدهما

أي: هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما. **قوله: (أو موصوف الخ)** أي: والوصف الصلة والخبر والحال هو الظرف. **قوله: (ما في الدار أحد)** هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب. **قوله: (ويجوز الخ)** هذا يقدح في قولهم إنه متى أوقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام. **قوله: (والثالث أنه يجب الخ)** وذلك لأن أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلاً فقط، وحينئذٍ لو جعل المرفوع مبتدأ أو أخبر عنه

وحيث أُعرب فاعلاً فهل عاملُهُ الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهمَا عن «استقرّ»، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني، لدليلَيْن: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً»، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله [من الطويل]:

٦٨٧ ـ [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ] فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم

بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلاً. **قوله: (وحيث أعرب)** أي: المرفوع بعد الظرف فاعلاً أي على جهة الوجوب والراجحية أو المرجو فيه أي وحيث أعرب على أي وجه كان. **قوله: (لاعتمادهما)** إنما كان الاعتماد مقرباً من الفعل لأنه معتمد على المسند إليه خصوصاً ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الأفعال. **قوله: (امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالساً)** أي: فزيد مبتدأ وفي الدار خبر، وقوله جالساً حال ولا يصح أن تقول زيد جالساً في الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو الجار والمجرور وهو ممنوع، ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لأن الفعل لفظي والعامل اللفظي وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه. **قوله: (ولو كان العامل الفعل لم يمتنع)** قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه إذا أضمر لضعفه بالإضمار ووجوب الحذف. **قوله: (ولقوله)** عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لامتناع، ولقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل والثاني وكأنه قال أحدهما الامتناع الخ وثانيهما لقوله الخ. **قوله: (فإن فؤادي الخ)** صدره:

فإن يك جثماني بأرض سواكمُ

فإن فؤادي الخ. **قوله: (فأكد الضمير المستتر في الظرف)** أي: وهو عندك بقوله أجمع. **قوله: (إلا في عامله)** أي: وحينئذٍ فالظرف هو العامل في الضمير فإن لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل في ذلك المرفوع الذي هو خلف عن الضمير. **قوله: (متنافيان)** لأن التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اهـ تقرير دردير. لكن سيأتي في خاتمة الباب الخامس أن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو جاء زيد

---

٦٨٧ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١١١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩؛ وسمط اللآلي ٥٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٢٥؛ ولكثير عزّة في ديوانه ص ٤٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٩٣).

المعنى: يقول مخاطباً بثينة: إذا كان الجسم بعيداً عنكم فإن الفؤاد أبداً بقربكم، أي أنّه مقيم على حبّها.

«إنّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابنُ مالك المذهبَ الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكِنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو: «في الدار»، أو «عندك زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

* * *

تنبيهات ـ الأول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب [من المنسرح]:

ومررت بعمرو أنفسهما برفع أنفسهما بتقدير هما صاحباي أنفسهما وبنصبه بتقدير أعنيهما. **قوله: (على محله)** أي: قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء، وقوله لأن الطالب أعني الابتداء قد زال بوجود الناسخ. **قوله: (لأن الطالب للمحل قد زال الخ)** يأتي في أقسام العطف من الباب الرابع أن في الاتباع على المحل خلافاً في اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبني على اشتراط بقائه. **قوله: (المذهب الأول)** أعني كون العامل في المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف. **قوله: (مع اعترافه بأن الضمير)** أي: الذي في متعلق الظرف وقوله مستتر في الظرف أي عند حذف المتعلق. **قوله: (إلا في عامله)** أي: فهذا يفيد أن العامل في الضمير الظرف فإن وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلاً بالظرف لخلوه من الضمير.

قوله: (وإن لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقاً فإن تقدمها نفي أو استفهام الخ؛ لأن ذاك معناه إن اعتمد على واحد من الأمور الخمسة. **قوله: (لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط)** أقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه أنه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين أن يكون حدثاً، وأن يكون غيره فإن كان حدثاً فارتقاعه عنه بالفاء عليه وإن لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج، وأمامك الوقوف ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياته انك ترى الأرض﴾ [فصلت: ٣٩] إذ التقدير ومن آياته رؤيتك، وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وهو الأقرب إلى القياس هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب إذ ظاهر قوله فارتقاعه عند سيبويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب إلى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين ا هـ دماميني. **قوله: (قائم زيد)** أي: اسم الفاعل غير المعتمد. **قوله: (على التقديم)** أي: تقديم الخبر على المبتدأ. **قوله: (الأول)** في بعض النسخ يحتمل بدون الأول. **قوله:**

٦٨٨ ـ ظَلْت بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ   نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا

أن تكون «اليدُ» فيه فاعلة بـ «نضيجة»، أو بالظَّرف، أو بالابتداء، والأوَّل أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، و«الخلب»: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بينَ الكبدِ والقلب، وأضافَ «اليدَ» إلى «الكَبِدِ» للملابسة بينهما؛ فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو: «في داره زَيْدٌ» لئلاً يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت «في دارِه قيامُ زيدٍ» لم يجزها الكوفيّون ألبتة، أما على الفاعلية

(ظلت) بكسر التاء يخاطب به الناقة ويفتحها خطاباً لمن جرده من نفسه وقوله بها أي الدار وتنطوي خبر ظل وهي بمعنى صار، والباء في بها بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوي ضمير المخاطب. **قوله: (ظلت)** أصله ظللت بلامين أولاهما مكسورة فحذفت الأولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحرير لغتهم أنهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بياء التضعيف نحو ظليت قائماً أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوباً ان سكنت نحو أحست بكذا أصله أحسست وجوازاً إن تحركت العين بغير الفتح نحو ظلت، وحينئذٍ فلك في ظلت عندهم كسر الظاء وفتحها، وأما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين إلا مفتوحة نحو همت. **قوله: (نضيجة)** من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد بها شدة الحرارة وإفراطها. **قوله: (فاعله بنضيجة)** أي: والظرف حال.

قوله: (أو بالابتداء) أي: والظرف خبر مقدم، وقوله أو بالابتداء عطف على فاعله أي أو مرفوعة بالابتداء. **قوله: (لأنه أشد)** أي: لأنه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد. **قوله: (فإنهما في الشخص)** أي: لأنهما في الشخص والأولى أن الملامسة من حيث وضع يده عليها أي إنه دائماً واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد، وإنما كان هذا الأولى لأن ما قاله يلزم عليه أن يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لأن كلا في الشخص. **قوله: (ولا خلاف الخ)** هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الأربع. **قوله: (لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة)** أي: ولو جعل مبتدأ لعاد الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً ولا يقال إنه يلزم تقدم الخبر الفعلي لأنا نقول إنما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلاً نحن لا نقول بالتعين.

---

٦٨٨ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٢/ ١٧).

اللغة: ظَلْت: ظللتَ حذفت اللام الأولى تخفيفاً. نضيجة: صفة مشبهة من نضج اللحم إذا تكامل طبخه. الخلب: زيادة الكبد أو حجابُ القلب أو ما بين الكبد والقلب.

المعنى: يقول: وقفت بتلك الدار واضعاً يدي على كبدي التي أنضجتها حرارة الوجد. والمحزون يفعل ذلك كثيراً لما يجده في كيده من حرارة الوجد.

فَلِما قدّمنا، وأما على الابتدائية فلأنَّ الضمير لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحقّ للتقديم إنما هو المبتدأ؛ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً، كقولهم: «في أكْفَانِهِ درج الميت»، وقوله [من الطويل]:

٦٨٩ - بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ

وإذا كان الاسم في نيَّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرْجَحُ تعيين الابتدائيَّة في نحو: «هل أَفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفعُ الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعليَّة في لغةٍ قليلة.

ومن المشكل قوله [من الوافر]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لاَ]

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّرَ فاعلاً لزم إعمالُ الوصف غير معتمد، ولم يثبت،

قوله: (فلما قدمنا) أي: من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (انما هو المبتدأ)** أي: لا ما أضيف إليه. **قوله: (وأجازه)** هذا التركيب. **قوله: (لا فاعلاً)** أي: وإلا لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه. **قوله: (لقولهم)** أي: العرب. **قوله: (في أكفانه)** خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف الميت في أكفانه. **قوله: (وإذا كان الاسم في نية التقديم)** أي: كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع؛ لأن الضمير لم يعد الخ. **قوله: (ما هو من تمامه)** أي: وهو المضاف إليه، وقوله كذلك أي في نية التقديم.

قوله: (والأرجح الخ) هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذي بعده استطراداً لأن كلامنا في المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور لا في المرفوع بعد اسم التفضيل. **قوله: (تعين الابتدائية)** أي: ابتدائية الاسم المتأخر. **قوله: (على هذا الحد)** أي: على هذا الوجه وهو غير مسألة الكحل أما على هذا الحد وهو مسألة الكحل فيجوز أن يكون كل فرع فاعلاً. **قوله: (في لغة)** حكاها يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه أبوه بإتباع أكرم لرجل ورفع أبوه على أنه فاعل بأكرم فكأنهم أجازوا ذلك لأنه بمعنى مررت برجل فائق في الكرم أبوه فحذف. **قوله: (ومن المشكل)** هذا هو التنبيه الرابع. **قوله: (ولم يثبت)** أي: لم يرد في ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً

---

٦٨٩ - **التخريج**: الشطر بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧).

اللغة: بمسعاته: بسعيه. هلك: هلاك.

المعنى: ينجو الإنسان أو يهلك بسبب عمله وسعيه وهذا للدنيا وللآخرة.

وعمل «أفعل» في الظاهرِ في غير مسألة الكحل وهو ضعيف؛ وإن قدِّر مبتدأ لزمَ الفصلُ به وهو أجنبي بين «أفعَل» و«مِنْ»؛ وخَرَّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن لاوصفَ خبر لِـ «نحن» محذوفة، وقدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضميرِ في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: **أن يقعا صفةً**، نحو: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩].

الثاني: **أن يقعا حالاً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]؛ وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠] فزعم ابن عطية أن ﴿مستقرًّا﴾ هو المتعلّق الذي يقدر في أمثاله قد ظَهَر؛ والصَّواب ما قاله أبو البقاء وغيره

فإن خبير وصف وبنو لهب فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير فخبير خبر مقدم وبنو مبتدأ مؤخر وفيه أنه كيف يخبر عن الجمع بالواحد، وأجيب بأن خبير على وزن فعيل يستوي فيه الواحد والأكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير. **قوله: (في الظاهر)** أراد به ما سمع التلفظ به فشمل الضمير المنفصل كنحن لا قسيم المضمر مطلقاً. **قوله: (وهو أجنبي)** إنما كان المبتدأ أجنبياً من الخبر لأن المبتدأ ليس معمولاً للخبر أي والفصل بينهما بأجنبي ممنوع. **قوله: (على أن الوصف)** أي: وهو خبير وقوله خبر لنحن محذوفة أي والأصل نحن خبير نحن الخ.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

أي: هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقهما بمحذوف أي بواجب الحذف أخذاً مما يأتي فما واقعة على مواضع وذكر الضمير نظراً للفظ ما وإنما كان واجب الحذف لكونه كوناً عاماً والظرف حينئذٍ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه، وإذا وجب حذفه كان ذكره عبثاً بخلاف الخاص فإنه يجب ذكره إلا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال والأحوال والقسم ومقابل المستقر اللغو لإلغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصاً واجب الذكر أو جائزه للدليل، والحاصل أن الظرف باعتبار متعلقة إما مستقر أو لغو فالأول ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصاً سواءً واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار أو جائزه كما إذا قيل هل صمت يوماً فتقول يوم الجمعة. **قوله: (أن يقعا صفة)** أي: ذو أن يقع أي أحد المواضع موضع صاحب الوقوع صفة. **قوله: (من السماء)** أي: كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاماً سواءً كان اسماً أو فعلاً. **قوله: (وأما قوله سبحانه الخ)** هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من أن الظرف إذا وقع حالاً كان متعلقاً بواجب الحذف وحاصله

من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كَوْنٌ خاصٌّ.

الثالث: **أن يقعَا صلةً**، نحو: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

الرابع: **أن يقعَا خبراً**، نحو: «زيدٌ عندَك، أو في الدَّارِ»، وربّما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

٦٩٠ - لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِن يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وفي شرح ابن يعيش: متعلّق الظّرف الواقع خبراً؛ صرَّح ابن جنّي بجواز إظهاره؛ وعندي أنه إذا حُذِف ونُقِل ضميره إلى الظَّرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أوّلاً فقلت: «زيدٌ استقرَّ عندك»، فلا يمنع مانع منه،

أن الظرف في هذه الآية وقد وقع حالاً وذكر متعلقه. **قوله: (فهو كون خاص)** أي: وهو واجب الذكر إلا لدليل أي وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد.

قوله: (وله من في السموات والأرض) أي: يكون أو يوجد. **قوله: (ومن عنده)** أي: ومن ثبت أو استقر. **قوله: (وربما ظهر)** أي: الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر. **قوله: (لك العز)** الخطاب لعبد وقوله إن مولاك أي سيدك أيها العبد، وقوله عزاي عزه الناس، وقوله يهن أي وإن يذل فأنت الخ ويهن من هان يهون ضد عزا فإذا دخله الجازم صار يهون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الياء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشي ولكن ضبط السيوطي في الشواهد بأنه بالبناء للمفعول. **قوله: (كائن)** أي: فكائن متعلق لدى الذي هو ظرف مخبر به عن أنت وقد يقال لا نسلم أن لدى متعلق بكائن الجواز كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف، ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف أي إن يهن فكائن أنت مستقر الذي بحبوحة الخ سلمنا تعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصاً بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص أي أنت ثابت دائماً عند بحبوحة الخ وكلامه في الكون العام لا الخاص ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بجواز إظهاره)** أي: إظهار ذلك المتعلق بياء على نسخة متعلق الظرف وفي نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذٍ فقوله بجواز إظهاره أي الظرف أي متعلقه وقوله بجواز إظهاره أي سواءً نقل الضمير إلى الظرف أم لا.

قوله: (فأما إن ذكرته أولاً) أي: إن ذكرت أولاً المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا يمنع أي لأن ذكر المتعلق أولاً يدل على أنه لم ينقل الضمير إلى الظرف بل مستتر في

---

٦٩٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٢/ ١٨، ٥/ ٣١٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٨، ٢/ ١٠٨).

اللغة: المولى: السيّد أو العبد. الهون: الذلّ.

ا هـ. وهو غريب.

الخامس: **أن يَرْفَعا الاسمَ الظَّاهر**، نحو: ﴿أفي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ونحو: ﴿أوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩] ونحو: «أعندكَ زيد».

والسادس: **أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَل أو شبهه**، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذٍ الآنَ»، أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن، وقولهم لِلْمُعْرِسِ «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ» بإضمار: أعْرَسْتَ.

والسابع: أن يكون **المتعلّق محذوفاً على شريطةِ التفسير**، نحو: «أيَوْمَ الجمعة صُمْتَ فيهِ»، ونحو: «بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ» عند من أجازَهُ مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَلِلظَّالمينَ أعدَّ لَهُمْ﴾ [الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاطَ الجار، وأن يُرْفَع الاسمُ بالابتداء أو يُنصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، وبالوجهين قُرِىء في الآية،

العامل، وقوله انتهى أي كلام ابن يعيش وقوله وهو أي كلام ابن يعيش غريب لأنه لم يوافقه عليه أحد. **قوله: (فلا يمنع مانع منه)** أي: من إظهاره والإتيان به.

قوله: (أن يرفعا) أي: ذو أن يرفعا أي الخامس موضع يقعان رافعين للاسم الظاهر فيه. **قوله: (أفي الله شك)** أي: أثبت في الله أو استقر في الله. **قوله: (أو كصيب من السماء)** أي: كائن أو حصل من السماء، وقوله فيه ظلمات أي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه، وأما من السماء فقد سبق. **قوله: (أعندك زيد)** أي: استقر. **قوله: (أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل)** لعل الأنسب أن يقعا في مثل. **قوله: (كقولهم)** أي: وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر سلط لأن الأمثال لا تغير. **قوله: (حينئذٍ الآن)** هذا مقول قولهم مثلاً إذا قيل لك أنه وقع في زمن السلطان قايتباي كذا وكذا فتقول حينئذٍ الآن أي كأن الذي ذكرته واقعاً حين إذ كان ذلك السلطان موجوداً وأسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك. **قوله: (للمعرس)** من أعرس الرجل اتخذ عرساً بالكسر أي زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دونه على الألسن ولكن لا يقال إلا في شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام وهذا شبه مضر به بمورده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل، وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل. **قوله: (أعرست)** أي: تزوجت بالرفاء أي ملتبساً بالرفاء أي الالتئام والتوافق مع الزوجة.

قوله: (والأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار) أي: لأن في بقائه توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الأكثر. **قوله: (وبالوجهين قرىء في الآية)** يريد بالآية قوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدلهم عذاباً أليماً﴾ [الإنسان: ٣١] وبالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة.

والنصب قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعليّة؛ وهل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارعاً، أي: ويعذب، لمناسبة «يدخل»، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرَّفع بالابتداء؛ وأمَّا القراءة بالجرّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكّدُ، مثل: «إنّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ»؛ ولا يكونُ الجارّ والمجرور توكيداً للجارّ والمجرور، لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى؛ ولا يكونُ المجرورُ بدلاً من المجرور بإعادةِ الجار، لأن العرب لم تُبْدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوّز ذلك بعض النحويّين بالقياس.

والثامن: **القَسَمُ بغير الباء**، نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرِّح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء.

قوله: **(العطف على الجملة الفعلية)** أي: وهي قوله يدخل من يشاء في رحمته. **قوله**: **(أي ويعذب)** إنما قدره من جنس العذاب لأنه مناسب للاستقبال بخلاف الإعداد فإنه ليس مستقبلاً، وقوله أي وعذب إنما لم يقل وأعد مع أنه المفسر لأن أعد لا يتعدى إلا بلا اللام لا بنفسه. **قوله**: **(لمناسبة المفسر)** أي: وهو أعد لهم وقوله في نظر أي تردد. **قوله**: **(والرفع بالابتداء)** عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور. **قوله**: **(ولا يكون الجار والمجرور توكيداً)** أي: وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لأنه من متعلقاته وقوله توكيداً للجار المجرور أعني للظالمين. **قوله**: **(ولا يكون المجرور)** أي: الضمير في لهم. **قوله**: **(لأن العرب لا تبدل مضمراً من مظهر)** أي: وفاقاً لابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر. **قوله**: **(بعض النحويين)** مراده به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين أعد لهم بأن اللام الأولى متعلقة بأعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسألة مأثور.

قوله: **(بغير الباء)** أي: وأما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف. **قوله**: **(ولو صرح في ذلك بالفعل)** أي: بأن قيل أقسم وقوله لوجبت الباء أي لأنها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم بالليل إذا يغشى وأقسم بالله لأكيدن الخ.

هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ؟

لا خلاف في تعيينِ الفعل في باب القسمِ والصِّلة، لأن القسمَ والصِّلة لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يُقال إن نحو «جَاءَ الذي في الدار» بتقدير «مستقر» على أنه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم ﴿تَمَاماً عَلَى الّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، لقلّة ذاك واطّراد هذا، ا هـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رَجُلٌ في الدار فله درهمٌ»، لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فلهُ درهمٌ»، وتمتنع في نحو: «رجُل صالحٌ فله درهم»، فأما قولُه [من الخفيف]:

٦٩١ ـ كُلُّ أمْرٍ مُبَاعَدٍ أو مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف

قوله: (بتقدير مستقر) أي: ملتبس بتقدير مستقر. **قوله: (على أنه خبر لمحذوف)** أي: جاء الذي هو مستقر في الدار وتجعل تلك الجملة صلة. **قوله: (بالرفع)** أي: على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو أحسن. **قوله: (لقلة ذلك)** أي: حذف العائد المرفوع كما في قوله تماماً على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على العبد لأنها باعتبار أنها ليست مما نحن فيه، وقوله واطراد هذا أي اطراد قوله جاء الذي في الدار فلا يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لأن الباقي صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك:

وأبـــوا ان يـــخـــتـــزل

ان صلح الباقي للوصل بخلاف الآية وإنما منع حذف صدر الصلة إذا صلح الباقي للوصل لأنه لا يدري المحذوف لصلاحية الباقي. **قوله: (وكذلك يجب)** أي: تقدير الفعل. **قوله: (في نحو رجل في الدار)** أي: من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة. **قوله: (لأن الفاء تجوز الخ)** علة ذلك أن الفاء إنما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة لأجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة إلا إذا كان المتعلق فعلاً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (في نحو رجل صالح)** أي: في خبر المبتدأ النكرة الموصوف بمفرد. **قوله: (مباعد)** بكسر العين أي متباعد.

---

٦٩١ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الدرر ٢/٣٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧؛ وهمع الهوامع ١/١١٠).

فنادر.

واختلف في الخبر والصِّفة والحال؛ فمن قَدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنَّه الأصْلُ في العمل، ومن قدَّر الوصفَ فلأنَّ الأصلَ في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بدَّ من تقديره بالوصف؛ قالوا: ولأن تقليل المقدَّر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحقَّ أنَّا لم نحذف الضمير، بل نَقَلْناه إلى الظرف؛ فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر؛ فيقدر الفعل في نحو: «أيَوْمَ الجمعةِ نعتكف فيه»، والوصف في نحو: «أَيَوْمَ الجمعة أنْتَ مُعْتَكِف فيه».

والحق عندي أنه لا يترجَّح تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سَأُبيّنه.

كيفيَّةُ تقديرهِ باعتبارِ المعنى؟

أما في القَسَم فتقديرهُ: أُقسِم، وأمّا في الاشتغال فتقديرهُ كالمنطوقِ به، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

قوله: (فمنوط) خبر عن كل أمر وهو نكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباعد أو مدان أي متدان، والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد أن كل أمر مباعد من شيء أو مقرب منه معلق بعدل الباري سبحانه لا يعطي إلا بإرادته.
قوله: (واختلف في الخبر) أي: واختلف في الأولى في الخبر الخ، وقوله فمن قدر الفعل أي فمن قال الأولى أن يقدر فعلاً الخ، وكذا فقال فيما يأتي وإنما قلنا ذلك لأنه يجوز تقدير المتعلق فعلاً ووصفاً في هذه المواضع باتفاق والخلاف إنما هو في الأولى منهما كما صرح بذلك بعضهم. **قوله: (فلأنه)** أي: فقد نظروا إلى أنه الخ.

قوله: (ولأن تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظناً أن الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد. **قوله: (فيقدر)** أي: المتعلق بحسب المفسر أي لأجل المشاكلة لكن أنت خبير بأن المشاكلة لا تقتضي الوجوب. **قوله: (في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه)** أي: تعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي أمتعكف يوم الجمعة. **قوله: (بل بحسب المعنى)** أي: فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر. **قوله: (كيفية تقديره)** أي: تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعد به حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه. **قوله: (كالمنطوق)** أي: ما لم يمنع من تقدير مثل

= **اللغة**: المدان: المتقارب. الحكمة: العدل. المتعالي: الله تعالى. منوط: معلق.
المعنى: كل ما في الكون متعلق بمشيئته تعالى، فلا يعطي ولا يمنع إلا لحكمة منه وعدل.

واعلمْ أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنَّه يجبُ أن لا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في «زَيْداً مررتُ به»، أو معنويّ كما في «زَيْداً ضَرَبْتُ أخاه» إذ تقديرُ المذكور يقتضي في الأول تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ «الضرب» لم يقع بـ «زيد»؛ فوجب أن يقدر «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيّ؛ ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زَيْداً شَكَرْتُ له» لأن «شَكَر» يتعدّى بالجارّ وبنفسه؛ وكذلك الظرف، نحو: «يَوْمَ الجمعة صمتُ فيه»، لأن العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظروف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زَيْداً أهَنْتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فيقدر كوناً مطلقاً وهو «كائِن» أو «مستقرّ»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: «الصومُ اليوم»، أو «في اليوم»، و«الجزاءُ غَداً» أو «في الغد»، ويقدّر «كان» أو

المنطوق مانع صناعي أو معنوي وإلا قدر مناسب له في المعنى. **قوله: (أو معنوي)** أي: أو حصل مانع معنوي. **قوله: (إذ تقدير الخ)** أي: وإنما كان التقدير المذكور في المثال الأول مانع صناعي، وفي المثال الثاني مانع معنوي لأن تقدير الخ. **قوله: (إذ تقدير المذكور)** أي: وهو مررت في الأول بأن تقول مررت زيداً وضرب في الثاني بأن تقول ضربت زيداً. **قوله: (خلاف الواقع)** أي: ومخالفة الواقع مانع معنوي.

قوله: (لم يقع بزيد) أي: عليه. **قوله: (وليس المانعان)** أي: المانع الصناعي والمانع المعنوي. **قوله: (مع كل متعد بالحرف)** راجع للمانع الأول أي أنه ليس المانع الصناعي موجوداً في كل فعل متعدٍ بالحرف. **قوله: (ولا مع كل سببي)** راجع للمانع الثاني أي أنه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأتٍ في كل سببي. **قوله: (كل سببي)** نسبة للسبب وهو الضمير لأنه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب. **قوله: (لأن العامل لا يتعدى)** أي: فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه. **قوله: (وكذلك الخ)** رجوع للمانع الثاني. **قوله: (وأما في المثل)** أي: وشبهه أو تقول إن مراده بالمثل ما يشمل الشبه، وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذٍ كان وقبل بالرفاء أعرست. **قوله: (وأما في البواقي)** وهي خمسة: الحال والصفة والخبر والصلة والرفع للاسم الظاهر لأن ما ذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلاً القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل. **قوله: (وهو كائن أو مستقر)** الأولى الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثم يقول مضارعاً إن أريد الحال أو الاستقبال وماضياً أو وصفه إن أريد المضي فإن جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح للأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال واعلم أن الكون المقدر

«استقرَّ» أو وصفهما إن أريد المضِيُّ، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً»: إن التقدير: إذ كان إن أريد المضيُّ أو: إذا كان، إن أريد المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] إنهم جُعِلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقديرُ المستقبل، ولكن ما ذُكِر أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكَوْنِ الخاصّ كـ «قائم» و«جالس» إلاّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوفِ إلى الظرف والمجرور، وتوهَّم جماعةٌ امتناعَ حذفِ الكَوْنِ الخاص، ويُبْطِلُهُ أنّا متّفقون على جواز حذفِ الخبر عند

تام لا ناقص وإلا كان الظرف خبر فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد. **قوله: (أو وصفهما)** يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراداً به الماضي لكن الأولى الاقتصار على الفعل لأن الماضي لا يتبادر من الوصف. **قوله: (ولا فرق الخ)** أي: لا فرق بين هذه الأمور الخمسة وبين الظرف في إذ كان أو إذا كان وحيث ذكروا هذا في إذ وإذا كان عليهم أن يذكروه في هذه الأمور الخمسة. **قوله: (وإن كانت حقيقته الحال)** فيه أنه إذا كان كذلك لا يقدر إلا إذا علم الحال لأن الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته. **قوله: (أنهم جعلوا في النار)** أي: أنه يقدر المتعلق ماضياً لأجل إفادة أنهم جعلوا في النار لتحقق الموعود به.

قوله: (ولا يلزم ما ذكره) أي: من تقدير المتعلق ماضياً لإفادة الجعل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لأن الصلة لا تكون إلا جملة. **قوله: (لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل)** أي: المضارع لأنه صالح للحال فإذا قدر المتعلق مستقبلاً أفاد الجعل المذكور. **قوله: (أبلغ)** أي: لأنه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه. **قوله: (ولا يجوز)** أي: البواقي. **قوله: (إلا لدليل)** أي: لفظي أو معنوي فعلم من هذا أن حذف الكون الخاص للدليل جائز ولا واجب. **قوله: (إلا لدليل)** أي: كما إذا قيل هل أحد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها، فذكر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف. **قوله: (ولا ينتقل الخ)** عطف لازم على ملزوم. **قوله: (ولا ينتقل ضمير من المحذوف)** أي: ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل إلى الظرف الخ أي ولعدم الانتقال سمي ظرفاً لغواً فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصاً، وإنما سمي لغواً للغو الظرف عن تحمله الضمير وإنما المتحمل له ذلك المتعلق، وأما الذي متعلقه عام فهو الظرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لأن العامل لما حذف وجوباً انتقل الضمير للظرف وصار متحملاً له.

قوله: (وتوهم جماعة) أي: عند وجود الدليل أما إذا لم يوجد فلا خلاف في المنع.

وجودِ الدليل، وعدم وجودِ معمول، فكيف يكونُ وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراطُ النحويّين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرَّج على ذلك قولُهم: «مَنْ لِي بِكذَا»، أي: من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي: مستقبلاتٍ لعدّتهن؛ وكذا فَسّره جماعةٌ من السَّلَف، وعليه عَوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيّان توهُّماً منه أن الخاصَّ لا يحذف، وقال: الصَّواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصلَ لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، ا هـ.

وقد بيَّنا فسادَ تلك الشبهة. وممّا يتخرَّج على التعلُّق بالكونِ الخاص قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، والتَّقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهمّ إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلّف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بدَّ له من فاعل؛ وممّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المُضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلاّ بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلم عندَ موضعِ تقديره نحو: ﴿وَاسأَلِ

قوله: (وعدم وجود معمول) فإذا قيل أقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال أنه لم يذكر لذلك الخبر معمول. **قوله: (فكيف يكون وجود المعمول مانعاً الخ)** وهو الظرف في قولك زيد في الدار جواباً لمن قال أحد جالس في الدار. **قوله: (واشتراط النحويين الخ)** هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصاً إلا لدليل وحاصله كيف تقول إذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصاً مع أن النحاة اشترطوا الكون فالعام. **قوله: (واشتراط النحويين)** أي: في متعلق الظرف في الموضع الثمانية. **قوله: (إنما هو لوجوب الحذف)** أي: فاشترط الكون العام ليس إلا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافي أنه يجوز أن يكون كونه خاصاً ويحذف جوازاً. **قوله: (ومما يتخرج على ذلك)** أي: على حذف الكون الخاص لدليل هذه الأمثلة وهذا شروع في الأمثلة التي حذف فيها الكون الخاص. **قوله: (ان الخاص)** أي: الكون الخاص. **قوله: (لاستقبال)** أي: عند استقبال أي وقت استقبال لأن لام التوقيت هي التي يحل محلها وقت. **قوله: (تلك الشبهة)** أي: وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فساد الخ أي حيث قال ومما يبطله أنا متفقون الخ. **قوله: (مع ذلك)** أي: مع تقدير كائن.

قوله: (بل تقدير خمسة) أي: لأن المعنى قتلكم الحر بقتله الحر أي قتلكم الحر الجاني بقتله الحر المجني عليه. **قوله: (ومما يبعد ذلك)** أي: تقدير كائن في هذه الآية.

قوله: (إلا بعد تمام الكلام) أي: بالخبر وقد يدعى مثل ذلك في الخاص إلا أن يقال

الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ونظير هذه الآية قولُه تعالى: ﴿أن النَّفسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، أي: أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنّ مقلوعة بالسنّ، هذا هو الأحسن؛ وكذلك الأرجَحُ في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٥] أن يُقدَّر: بجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان. وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰواتِ والأرْضِ الغيب إلاّ اللهُ﴾ [النمل: ٦٥]. إن الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار، لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفيّة المستفادة من في حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى؛ وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري؛ فإنه زعم أن الاستثناء مُنْقَطِع، والمخلّصُ من هذين المحذورين أن يقدّر: قل لا يعلم مَنْ يذكر في السموات والأرض؛ ومن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتجّ بقولهم: «القَلَمُ أحَدُ اللسَانَيْنِ»، ونحوه لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدّر

الخاص يقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قد يدعي دليل وهو القصاص في القتلى. **قوله: (ان يعلم)** أي: المقدر أي يعلم تعيينه، وقوله عنده موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذي يقدر بعدها كقوله واسأل فمن المعلوم أنك إذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال إنما هو للأهل. **قوله: (ونظير هذه الآية)** أي: في كون المقدر كوناً خاصاً. **قوله: (مجدوع)** بالدال المهملة أي مقطوع. **قوله: (أن يقدر بجريان)** أي: وهو كون خاص وقوله فإن قدرت الكون أي المطلق. **قوله: (لاستلزامه الخ)** هذا بناءً على أن من فاعل أي أن من في السموات والأرض لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله فإنه يعلمه.

قوله: (فإن الظرفية المستفادة من في حقيقة) أي: لأن غير الله فهو مستقر في السموات وفي الأرض قطعاً. **قوله: (ومجاز بالنسبة إليه تعالى)** أي: لأن الله ليس مستقراً في السموات وفي الأرض، وقوله ومجاز بالنسبة إليه تعالى الخ لزوم الحقيقة ومجاز إذا جعل الاستثناء متصلاً. **قوله: (إبدال المستثني المنقطع)** هذا إذا جعلت الاستثناء منقطعاً. **قوله: (إبدال المستثنى المنقطع)** أي: وإبداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم، وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواءً وقع بعد إيجاب أو بعد نفي وشبهه فيقولون ما في الدار أحد إلا حماراً بالنصب على الاستثناء ولا يقولون إلا حمار بالرفع على أنه بدل من أحد ووجهه أنه ليس داخلاً فيما قبله فكيف يبدل مما قبله. **قوله: (قل لا يعلم من يذكر الخ)** أي: ليقدر كوناً خاصاً ولا شك أن من يذكر في السموات والأرض الله وغيره. **قوله: (أحد اللسانين)** أي: فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز. **قوله: (ونحوه)** أي: كالخال أحد الأبوين فشبه الخال بالأب على

«مَنْ» مفعولاً به، و«الغيب» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدّر مُقَدَّماً عليهما كسائر العوامل مع مَعْمولاتِها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو: «إن في الدار زيداً» لأن «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره متأخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه ـ ردّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنا﴾ [يونس: ٢١]، وقولك: «أمَّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعلُ، و«أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط، نحو: ﴿فأمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨]، وهذا على ما بيّناه غيرُ واردٍ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً.

تم الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث

وأوله: الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها... الخ

سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الأب أبوين، وكذا تقول في القلم أحد اللسانين. **قوله: (والاستثناء مفرغ)** أي: والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والأرض أحد إلا الله، وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى.

قوله: (الأصل أن يقدر) أي: متعلق الظرف والجار والمجرور. **قوله: (إيجابه)** أي: إيجاب تقديره مؤخراً. **قوله: (وأصله أن يتأخر الخ)** لكن قد يقال أن مقتضى كونه عاملاً أن يقدر مقدماً واعلم أن الأرجح تقديمه في التقدير وسيأتي هذا للمصنف في الباب الآتي. **قوله: (لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ)** أي: لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فإن قلت إن علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس؛ قلت إن المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدماً لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع في لبس إذ يحتمل أن المبتدأ فاعل. **قوله: (بنحو قوله تعالى الخ)** أي: في نحو قوله الخ أي إن بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لأن إذا الفجائية لا يليها فعل، وإما لا يليها الفعل إلا مقروناً بحرف الشرط ورد المصنف على ابن مالك بأن هذا الرد غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخراً لا قبل الجار وبعد إذا أو بعد إما حتى يتم اعتراض ابن مالك. **قوله: (وهذا)** أي: الرد عليه في تقدير الفعل أي وهذا لارد غير وارد بناءً على ما بيناه من أنه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخراً. **قوله: (يقدر مؤخراً)** أي: عن الجار والمجرور لا مقدماً عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت.

فهرس المحتويات